



جواهر الأدب

في معرفة كلام العرب
(معجم للحروف العربيّة)

تأليف

علامة الدين بن علي الإدريسي

صنعة

الدكتور إميل بدیع يعقوب

دار النفائس



جواهر الأدب
في معرفة كلام العرب
(معجم المعروف العربيّة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جواهر الأدب

في معرفة كلام العرب
(معجم للحروف العربيّة)

شبكة كتب الشيعة



تأليف

علاء الدين بن علي الإدريسي

صنعة shiabooks.net

الدكتور إميل بدیع يعقوب رابط بديل < mktba.net

دار النفايس

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ



دار الفيلسوف

للطباعة والنشر والتوزيع

شارع نردان - بنابنة صفي الدين

ص.ب. ١١/٦٣٤٧ أو ١٤/٥١٥٢

برقياً: دانفايسكوت ٨١٠١٩٤

أو ٨٦١٣٦٧ ببيروت - لبنان

الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

تقديم

كان من جملة اهتمام العلماء العرب باللغة العربية عامة ، وبالنحو العربي خاصة أن اهتموا بالحروف اهتماماً خاصاً ، فدرسوها من مختلف جوانبها . فقد تناولها البلاغيون من ناحية معانيها المختلفة ، وأوجه استعمالها . وعالج الصرفيون مسائل إبدالها ، وإعلالها ، وحذفها ، وزيادتها ، وإدغامها ، وبحث المهتمون بالخط طرائق رسمها ، ومواضع حذفها وزيادتها ، أما النحويون فقد أكثروا من تناول حروف المعاني ، فدرسوا معانيها ومواضع إعمالها ، وإهمالها ، وزيادتها ، وحذفها . . . وهم ، في تناولهم إياها ، سلكوا ثلاثة مناهج مختلفة .

١ - المنهج الأول يقوم على دراسة هذه الحروف ضمن مباحث النحو جامعاً إياها ، بشكل عام ، حسب عملها من رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم . وفي هذا المنهج يمكننا تصنيف معظم الكتب النحوية ، كـ « الكتاب » لسيبويه ، و « المقتضب » للبرد ، و « المفصل » لابن يعيش ، و « شرح المفصل » للزمخشري ، و « ألفية ابن مالك » ، و « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام ، و « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » ، و « شرح شذور الذهب » لابن هشام ، و « جامع الدروس العربية » لمصطفى الغلاييني ، و « النحو الوافي » لعباس حسن . . .

٢ - المنهج الثاني يُخصّص الحروف بالدراسة من دون سائر مباحث النحو ، فيُفرد لها كتباً خاصة يتناولها من مختلف نواحيها . وعلى هذا المنهج وضع المالقي كتابه « رصف المباني » ، وألف الإربلي مؤلفه « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » ، وصنّف الهروي مصنفه « كتاب الأزهية في

علم الحروف» ، وكتب المرادي كتابه « الجنى الداني في حروف المعاني » . . .

٣ - المنهج الثالث يخصص حرفاً واحداً بالدراسة ، فيتناوله من مختلف نواحيه . وعلى هذا المنهج وضع الزّجاجي « كتاب اللّامات » ، وعبد الهادي الفضيلي « اللّامات » .

ورغم كثرة الكتب النحويّة ، والصّرفيّة ، والبلاغيّة ، والإملائيّة التي تناولت الحروف في العربيّة ، فإنني لم أجد ، فيما قرأت ، كتاباً واحداً يتناول هذه الحروف من مختلف نواحيها ، لذلك وضعت كتابي « موسوعة الحروف في اللغة العربيّة » علني أسدّ ثغرة صغيرة في بناية التصانيف النحويّة^(١) .

وعندما كنت أعدّ هذه الموسوعة ، وقعت على كتاب « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » للإمام علاء الدين بن علي ، فأعجبني منهجه ، وأسلوبه ، وتقصّيه في البحث ، وكثرة المسائل النحويّة التي يعرضها . والكتاب طُبع لأوّل مرّة ، كما جاء في آخر صفحة فيه ، في السنة ١٢٩٤ هـ . بتصحيح الشيخ علي نائل وبمعاونة حسن بن الشيخ أبو زيد . ثم أعاد السيّد محمد مهدي السيّد حسن الخرسان طباعته في السنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م . والكتاب ، بطبعته ، خالٍ من أيّ تحقيق علميٍّ ، ومن أيّ حاشية تتضمّن تخريجاً لآية قرآنيّة ، أو لحديث نبويٍّ ، أو لبیت شعريٍّ ، أو تشتمل على شرح لكلمة غامضة ، أو لمعني مبهم ، أو على ترجمة لعلم ، أو غير ذلك ممّا نعهده في الكتب المحقّقة . والطبعة الثانية من الكتاب لم تُضف على الطبعة الأولى سوى مقدّمة خصّص السيّد محمد مهدي الخرسان معظمها للبحث في اسم المؤلّف ونسبه الكاملين دون أن يصل إلى نتيجة .

(١) صدر عن دار الجيل في بيروت سنة ١٩٨٨ م .

كتاب جواهر الادب في معرفة كلام العرب
للإمام الهمام المشهور بالصلاح والدين
الإمام علاء الدين بن عتيّ ابن الإمام
بدر الدين بن محمد الأريلى
رحمة الله عليهم
وجميع المسلمين
آمين

صفحة عنوان الطبعة الأولى ،
وقد جاءت بعد أربع صفحات خُصّصت لمحتويات الكتاب .

و بعد حمد من وفق من أراد معرفة الادب من اسرار كلام العرب
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنتخب من خياره مدلا زالة الرقيب
 وعلى آله واصحابه الفائزين باعلى الرتب المتسكين من آداب اخلافة
 باقوى سبب فانه لما كان الكتاب الموشوم بجواهر الادب في معرفة
 كلام العرب رائق الاشارة فائق العبارة حسن الترتيب جيد
 التحرير والتهذيب مشتملا على القسم الثالث من اقسام الكلمة
 الثلاثة وهو قسم الحرف باحسن اسلوب والطف وصف قد وافق ومعه
 رسمه وطابق وضعه اسمه تصدى لطبعه بعض الفضلاء واعتنى
 بشهرته احد الافاضل النجباء وقد تم طبعه بطبعة الحروف الشهيرة
 بطبعة وادى النبيل المصرية في ظل حضرة الخديوى الافخم والداورى
 الاكرم المشتغل الفكر على الدوام بتنوير العقول والافهام حتى
 كثرت في عصره المعارف واشتهرت في زعمه الفضائل والاموارف
 اداءه الله ظلاله لا ومتعه بانجمله دهر اطويلا بحفوظين بعناية الملك
 العلامة بجاء محمد واله الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام
 وكان الفراغ من طبعه في خمس عشر خات من شهر جمادى الاولى سنة
 ١٢٩٤ اربع وتسعين ومائتين والاف من هجرة من كان كايبرى
 من الامام برى من الخلف صلى الله وسلم عليه وعلى آله وكل من نسب
 اليه ما طلع فجر ولاح ونادى المؤذن على الفلاح وقد باشر تصحيحه
 وتهذيبه ونفجه من هو لاخلاق المكارم نائل لا زال يترقى في
 الله الاواخر والاوائل الشيخ على نائل لا زال يترقى في
 رجان الفضائل ورفقته الراجى عفو ربه وانعامه
 الفقير اليه تعالى حسن بن الشيخ أبو زيد
 سلامه اناهم الله دار السلام
 جميع المسلمين بمكة
 وكرمه آمين

جواهر الكلام

في

معرفة كلام العرب

تأليف

الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام
بدر الدين بن محمد (الإربلي)

قدم له

العلامة الجليل السيد محمد مهدي السيد حسن
الموسوي الخراساني

منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف

الصفحة الأولى من طبعة ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م .

الباب الخامس

(من الحروف وهو الخامس أي ما كان على خمسة أحرف وهو لكن ^(١) متعدداً)

هي من الحروف المهمة العامة في الأسماء وهي من نواسخ الابتداء رابعة الحروف المهمة بالفعل وعند البصريين هي مفردة .

وقال الكوفيون : هي مركبة من ثلاث كلمات : لا والكاف وإن حذفت الهزة رأسا اعتباراً وكسرت الكاف وربما مال إليه بعض البصريين لندرة البناء فيهما وغرابة الصيغة ومن استحسنه ابن عبيس الحلبي وقد تقدم عند أخواتها ثبوت استحقاقهن العمل وكونه على هذه الهيئة وأنها للاستدراك ويجوز دخول اللام في خبرها .

وهذا آخر ما قصدت تحريره وختم ما أردت تقريره من كتاب (الجواهر) برسم الخزانة الشريفة السلطانية لازالت مغلدة بالتأييدات السبعانية ، مشيدة اركان سدته بالضيائات الربانية ، مؤيدة أعوان مملكته بالتأييدات الرحانية ، سامية مواكب نجائب ركائبه على مناكب الكواكب ، ماضية أحكام خدام مقامه على مفارق المشارق وغوارب المغرب ، قاضية بحتف أعداء أهل ولائه بسر القنا وببيض القواضب ، قاضية كوامل هو اطل فيض فياض جوده أنواع الأيادي كالسحاب السواكب ، مشرفة أنوار شمس سلطنته من افلاك السعادة ، جارية حركات الأملاك حسب حكمه وتقريره مورقة أشجار غروس المدلة في أملاك السيادة بكمال عدل صاحبه ويمن تدبير وزيره ساميين بالقدم على فرق الفرقدين هاميين بسوانح النعم من سماء الكرم على أهل المشرقين ، ما أشرق البدر من مجد تدويره بمحمد سيد المرسلين وآله وصحبه الطيبين الطاهرين / وسلم عليه وعليهم أجمعين .

الصفحة الأخيرة (قبل فهرس المحتويات) من طبعة ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .

ونظراً إلى أهميّة الكتاب ، وإلى سوء طباعته في طبعتيه المذكورتين ، وإلى كثرة الأخطاء الطباعية وغيرها فيهما ، رغبت في تحقيقه تحقيقاً علمياً ، لكنني لم أعثر على نسخة مخطوطة له ، فعمدت إلى الطبعتين الأنفتي الذكر أضبط النصّ فيهما ، وأشير إلى بعض الأخطاء فيهما ، وأضع الحواشي اللازمة ، فإذا بالطبعة الثالثة هذه .

ومؤلف الكتاب ، كما جاء في طبعته الأولى هو « الإمام الهمام المشهور بالصلاح والدين الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الإربلي » ، وكما جاء ، في الطبعة الثانية « الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد » . وقد بذل السيّد محمد مهدي السيّد حسن الموسوي الخرساني ، كما سبق القول ، جهداً كبيراً لمعرفة اسم المؤلف ونسبه كاملين دون جدوى . فقد فتش عنه في كتب الطبقات الخاصّة وكتب التراجم العامّة ، ومنها « فهرست كتب چايي » لخانبابا مشار ، وهو بالفارسيّة ، و« الذريعة » ، و« كشف الظنون » ، و« تاريخ بروكلمان » ، و« إيضاح المكنون » ، و« معجم المطبوعات العربية » ، و« اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » ، و« معجم المؤلفين » ، و« الأعلام » ، و« وفيات الأعيان » ، و« الوافي بالوفيات » ، و« إنباه الرواة » ، و« تاريخ أبي الفداء » ، و« ذيله » ، و« طبقات اللغويين والنحويين » ، و« مراتب النحويين » ، و« بغية الوعاة » ، فوجد أنّ معظم هذه المصادر لا تذكر شيئاً عن صاحب « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » ، وأنّ الذي ذكره أو ذكر اسماً شبيهاً له ، جاءت ترجمته على النحو التالي :

أ- في « معجم المطبوعات العربيّة » ليوسف اليان سركيس : « الإربلي (صلاح الدين) الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الإربلي [له] « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » . يشتمل على القسم الثالث من أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو قسم الحروف ، ألفه تقريباً من الملك الظاهر بن الظاهر . طبع بتصحيح الشيخ علي نائل بمطبعة وادي النيل ١٢٩٤ هـ . ص ٢١٤ »^(١) .

(١) يوسف اليان سركيس : معجم المطبوعات العربيّة والمعربة . ج ١ ، ص ٤٨٠ . ولم =

ب - في « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » للمستشرق فاندريك : « صلاح الدين الإربلي » له رسالة في أحكام حروف الجرّ (؟) سمّاها « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » طُبعت في القاهرة سنة ١٢٩٤ هـ في ٢١٤ صفحة ^(١) .

ج - في « إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون » لإسماعيل بن محمد : « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لصلاح الدين الإربلي أحمد صاحب الديوان » ^(٢) .

د - في « هدية العارفين » : « أحمد بن عبد السيّد بن شعبان بن محمد بن جابر بن قحطان الشاعر أبو العباس صلاح الدين الإربلي . ولد سنة ٥٧٢ ، وتوفي سنة ٦٣١ إحدى وثلاثين وستمئة . له « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » . ديوان دوبييت . ديوان غزليات وأشعار » ^(٣) .

يذكر المؤلف مصادر ترجمته ، وأغلب الظن أنّه اعتمد على الكتاب المطبوع نفسه . ويلاحظ أنّه ذكر للمؤلف اسمين : « صلاح الدين » و « علاء الدين » ، وقد أخطأ في الاسم الأول ، ولعلّ سبب هذا الخطأ ما جاء في صفحة عنوان الكتاب (طبعة ١٢٩٤ هـ) من أنّ مؤلفه هو « الإمام الهمام المشهور بالصلاح والدين الإمام علاء الدين ... » كما أخطأ في قوله إنّ كتاب « جواهر الأدب » « ألفه [صاحبه] تقريباً من الملك الظاهر بن الظاهر » ، إذ لم يُعرف ملك من ملوك ماريدين بهذا الاسم ، ولعلّ سبب خطئه هنا ما جاء في مقدّمة الكتاب من أبيات ثمانية ، أولها :

الظاهرُ بن الظاهرِ بن الظاهرِ زاكِي الأعمالِ طاهرِ الأعراقِ والسرائرِ
والكتاب لم يطبع بتصحيح الشيخ علي نائل وحده بل بمساعدة حسن ابن الشيخ أبي زيد .

(١) فاندريك : اكتفاء القنوع بما هو مطبوع . ص ٣١٠ .

يُلاحظ أنّ فاندريك أخطأ كيوسف مركيس في نسبة « جواهر الأدب » إلى « صلاح الدين » ، لا إلى « علاء الدين » كما أنّه أخطأ في وصف الكتاب بأنّه « رسالة في أحكام حروف الجرّ » ، إذ إنّ « جواهر الأدب » كتاب في مطلق الحرف الذي هو القسم الثالث من أقسام الكلمة .

(٢) إسماعيل باشا بن محمد : إيضاح المكنون . ج ١ ، ص ٣٧٤ . وقد كرّر صاحب الإيضاح الخطأ نفسه في نسبة « جواهر الأدب » إلى « صلاح الدين » ، لكنّه أفادنا أنّ لصاحب هذا الكتاب ديواناً .

(٣) إسماعيل باشا بن محمد : هدية العارفين . ج ١ ، ص ٩٢ .

وفي « وفيات الأعيان » و « كشف الظنون » ، و « الأعلام » ، و « معجم المؤلفين » ترجمة لصلاح الدين الإريلي ، أبو العباس أحمد بن عبد السيد بن شعبان بن محمد بن جابر ، ولكن لم يأت فيها أن له كتاباً بعنوان « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » (١) .

ونستنتج من هذه الجولة في كتب التراجم أن « هدية العارفين » هو الكتاب الوحيد الذي ذكر اسم صاحب « جواهر الأدب » ونسبه كاملين ، فقال إنه أحمد بن عبد السيد بن شعبان بن محمد بن جابر بن قحطان الشاعر أبو العباس صلاح الدين الإريلي . وقد حدد ولادته في السنة ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م ، ووفاته سنة ٦٣١ هـ / ١٢٣٤ م ، ولكن في « جواهر الأدب » نفسه ما يقدح في نسبة هذا الكتاب إلى أحمد بن عبد السيد المذكور ، ففيه من أعلام الرأي من توفي بعد السنة ٦٣١ هـ / ١٢٣٤ م ، كأبي حيّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م .

ومن استقراء الكتاب نفسه نستخلص أن مؤلفه أديب ، نحوي ، فقيه ، منطقي ، شاعر (٢) ، من رجالات ما بعد منتصف القرن الثامن الهجري ، وله رسالة موسومة بعنوان « عقد الجمال في تفسير أن الله يأمر بالعدل والإحسان » (٣) .

أما والد المؤلف ففقيه ، نحوي ، أيضاً ، وقد أكثر المؤلف من الرجوع إليه ، وخاصة ، إلى كتابه « نهاية الإغراب والترصيف في صناعاتي الإعراب

(١) راجع على التوالي :

— وفيات الأعيان لابن خلكان . ج ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٧ .

— حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون . ج ١ ، ص ٧٩٧ .

— الأعلام لخير الدين الزركلي . ج ١ ، ص ١٥٠ .

— معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . ج ١ ، ص ٢٧٤ .

(٢) راجع بعض شعره في الكتاب ص ١٨ ، ١٩ ، ٤٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٣) ذكرت الرسالة في الصفحة ٣١١ .

والترصيف»^(١) الذي أثنى عليه غير مرة داعياً لمؤلفه^(٢) . ولوالده ، أيضاً
بالإضافة إلى هذا الكتاب :
— رسالة الاستعاذة^(٣) .

— شرح الكافية^(٤) .

— جدول ذكر البسيط من الحرف والمركب المتمحض الحرفية^(٥) .

وكتاب « جواهر الأدب » كتاب نحويّ خصّه مؤلفه في الحرف الذي هو
ثالث أقسام الكلمة . صنّفه تقرّباً إلى « المقام العالي ، والمقرّ المتعالي
المولوي الأكملّي الأعدليّ الأحكميّ الأعلميّ الملكيّ المالكيّ السلطانيّ
الظاهريّ صاحب بلدة ماردین»^(٦)، وكان والده قد وضع له جدولاً ذكر فيه
البسيط منه والمركب المتمحض الحرفية وغيره ذكراً مجملًا ، فبيّنه المؤلف في
هذا الكتاب بياناً مفصلاً^(٧) .

ومن أهم سمات منهج المؤلف في هذا الكتاب تقسيمه الحروف ،
بحسب بنيتها ، إلى خمسة أبواب : الحروف الأحادية ، فالثنائية ، فالثلاثية ،
فالرباعية ، فالخماسية ، ثم تقسيمه للأبواب إلى نوعين أو ثلاثة ، مخصصاً
النوع الأوّل للحروف المحضة التي لا تشارك شيئاً من القسمين الأخيرين ، أي
الأسماء والأفعال ، والنوع الثاني للمشارك بين الأسماء والحروف ، والنوع
الثالث ، إذا وُجد ، للمشارك بين الحروف والأفعال .

(١) ويسمّيه ، في الغالب ، اختصاراً « الإغراب » . راجع ص ٢٧ ، ٣٣ ، ٥٣ ، ٧٩ ،
١٠٨ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٦٦ ، ٢٥٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣٤٥ ،
٣٧٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٢) يقول مثلاً (ص ٣٩٠) : « ومن أراد الاطلاع على أقسام هذه المباحث وأحكامها ، فعليه
بالإغراب ، فإنه يظفر فيه بما خلت عنه المطبئات من الدقائق اللطيفة والحقائق البديعة
الشريفة جزا الله مؤلفه عن المسلمين خيراً » . وراجع ص ١٠٨ .

(٣) راجع ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ .

(٤) راجع ص ١٤٠ ، ١٧٨ . (٦) راجع ص ١٧ .

(٥) راجع ص ٢٠ . (٧) راجع ص ٢٠ .

ومع حرص المؤلف على ذكر الحروف كافة ، فقد فاته بعضها ، كـ «بَجَل»^(١) ، و «جَلَل»^(٢) ، و «قَذ»^(٣) ، و «لَات»^(٤) ، و «ها»^(٥) ، و «ليس»^(٦) . واللافت للانتباه أنَّ المؤلف عدّد من الحروف الشائئة المشتركة بين الحروف والأسماء ، ولو على مذهب ، أحد عشر حرفاً ، وهي : «أل» ، و «عَن» ، و «قَذ» ، و «ما» ، و «مُذ» ، و «ها» ، و «الألف» ، و «النون» ، في «تفعلاين» ، و «يفعلان» ، والواو والنون في «تفعلون» و «يفعلون» إذا رفعت هذه الأفعال ظاهراً ، و «نا» ، و «كُم» ، و «هُم» من «إيانا» ، و «إياكم» ، و «إياهم» الضمير المنصوب المنفصل ، ثم قال : «وربّنا للبحث عن كلّ واحد منها فصلاً بتوفيق الله تعالى وعونه»^(٧) ، ولكننا لا نجد في الكتاب الفصول التي وعدنا المؤلف بترتيبها فيه ، ألعلّ ذلك يعود إلى سهو من المؤلف ، أم إلى نقص في النسخة التي استند إليها عند طباعة الكتاب لأوّل مرّة ، أم إلى خطأ في الطباعة ؟ ليس عندنا ما يفي بالإجابة عن هذا السؤال .

والمؤلف في عرضه للمسائل النحويّة يعرض لمذاهب النحاة المختلفة كثيراً من ذكر أعلام النحاة المتقدّمين منهم والمتأخرين ، ومن الاعتماد على كتاب أبيه «نهاية الإغراب والترصيف في صناعتي الإعراب والترصيف» ، وكتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك^(٨) . وهو إذ يستعرض المذاهب النحويّة المختلفة في المسألة الواحدة ، لا يلتزم بمذهب بصريّ ، أو كوفيّ ، أو بغداديّ ، أو غيره ، بل يجتهد في أحكامه موافقاً أحد المذاهب حيناً ، ومعارضاً إياه حيناً آخر ، معتدّاً برأيه في أحيان كثيرة ، فيلاحظ القارئ

(١) راجع مغني اللبيب . ج ١ ، ص ١١٩ .

(٢) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٣) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ١٨٥ .

(٤) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ٢٨٠ .

(٥) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ٣٨٥ .

(٦) راجع المصدر نفسه . ج ١ ، ص ٣٢٥ .

(٧) جواهر الأدب . ص ٢٩٩ .

(٨) راجع الفهرس الثامن من الفهارس المثبتة في نهاية الكتاب .

كثيراً في كتابه أمثال « الوجه عندي » ، و « عندي أن الصحيح » ، و « الرأي عندي » ، و « الحق عندي » ، ونحو ذلك^(١) ، مع الاعتماد الكلي على التعليل النحوي ، والمنطق الجدلي اللذين سادا في كتب النحاة ، وخاصة المتأخرة منها ، فأدخلا في النحو ما ليس فيه ، وعقداه بالنسبة لأهل العربية عموماً ، وللطلاب بصورة خاصة .

وقد اقتصر عملي في هذا الكتاب على ضبط النصّ مشيراً إلى بعض الأخطاء الكثيرة التي جاءت في طبعتيه السابقتين ، وعلى تخريج الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشواهد الشعرية^(٢) ، وعلى ترجمة الأعلام الواردة للمرة الأولى في الكتاب ، شارحاً بعض المفردات الصعبة ، مثبتاً بعض الملاحظات التي رأيتها ضرورية .

وبعد ، لا أبغي من عملي سوى خدمة تراثي عامة ، ولغتي بشكل خاص ، فإن وفقت فالخير أردت ، وإلا حسبي أنني حاولت ، والله حسبي ، ونعم الوكيل .

كفر عقا - الكورة - آب - ١٩٩١

(١) راجع مثلاً ص ٢٧٧ ، ٣٤٤ ، ٤٢٨ وغيرها .

(٢) في تخريج الشواهد الشعرية أثبت أولاً ديوان الشاعر ، ثم مصادر الشاهد الشعري مرتبة ترتيباً الفبائياً .

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع بعظيم سلطانه فاعل الفعل الصالح الجميل ،
ونصب بعميم إحسانه مصدر عامل العمل الراجح الجليل ، وخفض بجسيم
برهانه الواضح من أضيف إليه القول القادح الويل ، والصلاة على سيدنا محمد
المشرف بركابه جبريل وميكائيل ، وعلى آله المنتجبين وصحبه المنتخبين ذوي
الفعل الطاهر النبيل ، بعدد كل تسبيح وتقديس وتكبير وتهليل .

وبعد ، فحيث تقرّر سابق علم العليم الخبير ، بسائق الحكم ولاحق
التقدير ، ووصلت إلى بلدة ماردين المحروسة ، وحصلت في خطتها المحمية
المانوسة ، ووجدتها معمورة الأطراف مغمورة الأكفاف ، بالعدل والجود
والإسعاف ، يئمن سلطنة من خصّة الله بالقول الرضيّ والفعل المرضيّ ،
وحسن معدلة من منحه الله بالخلق السنيّ والخلق البهيّ ، وهو المقام العالي
والمقرّ المتعالي المولويّ الأكلميّ الأعدليّ الأحكميّ الأعلميّ الملكيّ المالكيّ
السلطانيّ الظاهريّ ، من تشرفت السلطنة الغراء بكريم وجوده ، واسترقّ أحرار
العباد بفياض بحر جوده ، وعمّ ملكه وسلطانه كلّ حاضر وباد^(١) ، وشمل طوله
وإحسانه كلّ رائج وغاد^(٢) ، أعظم سلاطين الإسلام حسباً ، وأكرم ملوك الأنام
أصلاً ونسباً [من الكامل] :

نَسَبُ كَانَ عَلَيْهِ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
نُوراً وَمِنْ ضَوْءِ الصُّبْحِ عُمُوداً

(١) في الطبعتين : « بادي » بالياء .

(٢) في الطبعتين : « غادي » بالياء .

حائز مكارم الأخلاق الموصلة إلى ذروة الرتبة العليا ، بالعموم والإطلاق
على جهتي الإرث والاستحقاق من الأجداد والآباء [من الوافر] :

وَلَوْ أَنَّ السَّمَاءَ ذَنْتَ لِمَجْدٍ وَمَكْرَمَةٍ ذَنْتَ لَهُمُ السَّمَاءُ
أَجَلُ الْمُلُوكِ فِرْعَاءُ وَأَصْلًا ، وَأَجْمَلُهُمْ فَصْلًا وَوَصْلًا [من مجزوء الرجز] :

الظاهر بن الظاهر بن الظاهر بن الظاهر
زاكي الفعال طاهر الأعراق والسرائر
ليث تراه في الخميس كالهزبر الزابر
مولى يفيض بالنوال كالغمام الهامر
فياض بحر جوده يهني كغيث ماطر
يروق في مدحته نشيد شعير الشاعر
يطيب في أوصافه إطناب قول السامر
من جمعت فيه صنوف المجدي والمفاخر

وسمت رتبته على فرق الفرقيدين شرفاً ومجداً ، وعلت سلطنته على ملوك
الأقطار غوراً ونجداً ، ودانت لمقره المتعالي جميع طوائف الحكام قرباً وبعداً ،
وقبلت الصيْد ثرى وصيد مقامه العالي ، ووالت لأنعامه شكراً وحمداً ، وأفاض
فياض بحر جوده على سائر الأمم من سحائب الكرم جزيل النعم جزراً ومداً ،
وقمع بسيف قهره صناديد المتمردين قهراً وطرداً [من الطويل] :

هو الملك السلطان ذو العز والعلی
ومن هو بالنصر العزيز مؤيد
ومن غمر الدنيا بفياض جوده
ملك به ركن المعالي مشيد
جميع سلاطين الزمان بأسرهم
لدى شمس عليها السنية فرقد
فلا زال منصور اللواء وملكه
مدى الدهر بالفتح المبين مخلص

نجل أعظم السلاطين رتبة وشرفاً ، وزبدة أسمى الملوك منزلة وشرفاً ،
السعيد المغفور المنعوت بشريف الخلال ، وصالح الأحوال ، وجميل الأفعال
المصدقة لهذا المقال [من الكامل] :

أَعْلَى سَلاطِينِ الْوَرَى وَأَجْلَهُمُ الْكَامِلُ الْآرَاءِ وَالتَّصَوِيرِ
الصَّالِحُ الْبِرُّ التَّقِيُّ الْفَاضِلُ النَّحْرُ [م] يَرِ ذُو الْآدَابِ وَالتَّقْرِيرِ
عِلْمُ الْيَقِينِ بَأَنَّ مَا يُعْطَى لَوَجْهِ اللَّهِ كَالْمُسْتَوْدَعِ الْمَذْخُورِ
وَرَأَى بَقَاءَ الْمَالِ أَعْظَمَ سُبَّةً وَنَقِصَةً فِي الْكَامِلِ الْمَذْكَورِ
وَعَدَا وَمَطَرَحَ فِكْرَهُ فِي بَذْلِ مَا يَفْنِيهِ لَا فِي الْجَمْعِ وَالتَّوْفِيرِ
عَفَّ اللِّسَانَ إِذَا تَلَفَّظَ قَائِلًا وَإِذَا تَفَكَّرَ فَهُوَ عَفٌّ ضَمِيرِ
أَعْطَاهُ رَبُّ الْعَرْشِ مَا يَبْغِيهِ مِنْ حُورٍ وَلِلْدَانِ وَطِيبِ قُصُورِ
وَالآنَ قَدْ وَرَثَ الْخِلَافَةَ نَجْلُهُ ذُو الْعَقْلِ وَالْآرَاءِ وَالتَّدْبِيرِ
مَوْلَى سَلاطِينِ الْأَنَامِ وَمَنْ لَهُ الْحَسَنَى وَرَبُّ الْبَاطِنِ الْمَعْمُورِ
الظَّاهِرِ السُّلْطَانِ مِنْ أَغْنَتْ طَهَا رُتَبُهُ عَنِ التَّنْظِيفِ وَالتَّطْهِيرِ
مَوْلَى غَدَا فَيَاضَ بَحْرٍ أَكْفَهُ الْهَامِي مِطَابِقَ فَعْلِهِ الْمَشْكُورِ
مَنْ إِنْ تَفَكَّرَتْ الْمُلُوكُ بِلَذَّةٍ مَكْرُوهَةٍ أَوْ مَقْصَدٍ مُحْظُورِ
كَانَتْ فُكَاهَتُهُ قِرَاءَةَ آيَةٍ أَوْ حَلٍّ مَعْنَى مُشْكَلٍ مُسْتَوِرِ
مَنْ كُلُّ أَحْرَارِ الْعِبَادِ بِأَسْرِهِمْ أَضَحَّتْ عَيْدَ نَوَالِهِ الْمَشْهُورِ
لَا زَالَ فِي عَزٍّ وَجِدٍّ صَاعِدٍ يَرْدِي الْعِدَاةَ بِسَيْفِهِ الْمَشْهُورِ
يَرْقَى عَلَى هَامِ السَّمَاءِ بِهَمَّةٍ تَبْقَى مُحَلَّدَةً بِقَاءِ دُهورِ

ولا برج صارم حزمه لرقاب صعاب الأمور قاطعاً ، وضوء شمس معدلته
في سماء السناء متلألاً مشرقاً ساطعاً ، وفياض بحر جوده مسترقاً لأحرار العباد ،
ونافذ حكمه ماضياً في أكناف أطراف البلاد ، ولا فتت أنهار أشباح عدها من
مياه الأرواح مقفرة يابسة ، وأغصان أماله في دوحة الدولة مورقة نضرة مائسة ما
استنار حندس الديجور بنور الصباح ، ونادى المنادي بحيي على الفلاح [من
البيط] :

مَنْ قَالَ آمِينَ يُتْقَى اللَّهَ مَهْجَتَهُ فَإِنَّ هَذَا دَعَاءً يَشْمَلُ الْبَشَرَا

وكان قد انتقل بالإرث إلى هذا المخلص الصادق الإخلاص ، القيّام بأداء وظائف الدعاء الصالح المسؤول القبول ، وإهداء رواتب الثناء المسكّي الأردان العنبريّ الذبول ، وقد غمرته الحضرة العالية من قديم الأيام ، بعميم الإحسان والإنعام ، حتّى اشتهر عند كلّ خاصّ وعام ، ممّا لا يمكن رصفه بسان لسان الأقلام . أردتُ أن أتقرب إلى مقامه الكريم بما يوجب توكيد تلك العناية النابعة ، ويستعقب الإفاضة من فياض فواضله بتجديد الرعاية اللاحقة ، بتصنيف فائق شريف يكرم وقعه ، وتأليف رائق لطيف يعظم نفعه ، فخدمت مقامه العالي ، وتقربتُ إلى مقرّه المتعالي بكتابي الموسوم بـ « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » المشتمل على القسم الثالث من أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو قسم الحرف ، فإنّ والدي (ره) كان قد وضع له جدولاً ذكر فيه البسيط منه والمركّب المتمحّض الحرفيّة وغيره ذكرّاً مجملاً ، وبيّنته في هذا الكتاب بياناً مفصّلاً ، وأصبح يؤمن سعادة المقام السلطانيّ مطابق اسمه ، وموافق رسمه ، مسبوكاً بالطف عبارة رائعة مبتكرة ، وأشرف إشارة فائقة مفتكرة ، مرتّباً أحسن ترتيب ، مهذباً أجود تهذيب ، منظوماً كعقد الدرر ، مجموعاً كنور الزهر ، ويشتمل على زواهر الجواهر الجميلة التي خلت عنها أعظم المبسوطات ، ورتبته على فصول مندرجة تحت خمسة أبواب . والله أسأل أن يهديني إلى إصابة الصواب ، إنه هو الكريم الوهاب .

الباب الأول

في ضبط حروف المعاني الأحاديّة

من الأبواب الخمسة التي تُذكر في ضبط حروف المعاني ، وتذكر فيه الحروف الأحادية ، وهي التي وَرَدَتْ على حرف واحد فقط ، وهو البسيط الحقيقي في هذه الصناعة ، وقد يُطلق على المفرد غير المركب من لفظين كـ « إن » ، و « إذَنْ » على رأي . وجُملة ما ورد من حروف المعاني أحادية ثلاثة عشر حرفاً^(١) . وهي قسمان : لأنَّ الحرف إما أن يكون مخضاً ، بمعنى أنه لا يقع إلا حرفاً أو مُشاركاً نوعاً آخر ، أي من الأفعال ، والأسماء ، أو كليهما ، فأنحصرت في قسمين : مَخْضَةٌ ، وهي ستة أحرف : الهمزة ، والباء ، والشين ، والفاء ، واللام ، والميم ، ومشاركة للاسم ، وهي سبعة : الألف ، والتاء ، والكاف ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

فإن قيل : إن بعض النحاة قد عدّوا الهمزة والفاء مِمَّا اشترك فيه الحرف والفعل ، فإنَّ كُلًّا منهما كما يكون حرفاً كهزمة الاستفهام ، وكالفاء العاطفة ، كذلك يكون فعلاً^(٢) ، وقد عدّوا اللام^(٣) مع الحرف والفعل ومع الاسم أخرى

(١) يزيد بعضهم عليها حرب الشين ، فتصبح عنده أربعة عشر حرفاً . والشين حرف مهمل يُزاد وفقاً بعد كاف المخاطبة ، في لغة نعيم ، أوربيعة ومُضر ، أوبكر ، أوناس من أسد على اختلاف في ذلك ، فيقال في لغتهم : « أُمِكْش » في « أُمِك » . وقيل : إن هؤلاء يبدلون كاف المؤنثة ، في الوقف ، شيناً ، فيقولون : « أُمَش » في « أُمِك » . وقيل غير ذلك فيما سُمي « الكَشْكَشَة » . (راجع : رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية . ص ١٤١ - ١٥٠) .

(٢) تأتي الفاء فعل أمر من « وَفَى » : ف . وتأتي الهمزة المكسورة « إ » فعل أمر من « وَأَى » ، بمعنى : وَعد ، ومنه هذا البيت للغز [من الخفيف] :
 إِنْ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِجَلٍّ وَفَاءُ
 فَـ « إِنْ » فعل أمر مُؤكَّد بنون التوكيد الثقيلة . (الأصل : « إِيْن » ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين) و « هِنْدُ » منادى مبني على الضم . « المَلِيحَةُ » نعت « هند » مرفوع . « الحَسَنَاءُ » نعت ثانٍ لِـ « هند » منصوب ، (تبعه على المحل) .

(٣) يقصد « أَل » .

كما في المعرفة الموصولة ، نحو : « الضارب » ، و « المضروب »^(١) ، فكيف عدتَهُنَّ من الحروف ؟

فالجواب : أنا إنما نعتبر المشاركة بين الحرف وغيره من الأسماء ، والأفعال ، أو بينهما معاً إذا كان ذلك بحسب الوضع ، وأما مشاركة الأحرف الثلاثة للفعل ، فإنما حصل بواسطة ما عَرَضَ لَهُنَّ ، ولذلك اُنْكَرَ المحققون علي مَنْ عَدَّ « عَلَى » ممَّا اشترك فيه الأنواع الثلاثة أيضاً ، وقالوا : إنه غَلَطَ ؛ لأنَّ « عَلَى » إذا كانت حرفاً ، أو اسماً ، كانت أَلْفُهَا أَصْلِيَّةً ، وإذا كانت فِعْلاً كانت الألف منقِلِيَّةً عن واو^(٢) ، فلا مُشَارَكة للفعل معهما أبداً .

وأما عَدَّ « اللَّام » اسماً ، فهو جهل ، فإنما يُراد به « أل » الموصولة . والتعبير عنها باللَّام غَلَطٌ ، بَلْ قَدْ اُنْكَرُوا عَلَى مَنْ قَالَ : الألف واللَّام أيضاً ، فكما لا يُعْبَرُ عن « هَلِ » الاستِفْهَامِيَّةِ بالهاء ، واللَّام ، فكذا لا يُعْبَرُ عن الموصولة بالألف واللَّام . وكأنما غَنَى هذا القائل ما نُقِلَ عن سيويه^(٣) أَنَّ هَمْزَةَ « أل » للوصل^(٤) ، ولذلك تُطْرَحُ دَرْجاً^(٥) فاطرحها لَفْظاً ، وهو سَهْوٌ ؛ فَإِنَّ سَيَوِيهَ سَمَّى هذه الكلمة « أل » ، وعَدَّها في الحروف الثَّنَائِيَّةِ . ومذهب الخليل^(٦) أَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ وحذفها وصلأ لطلب التخفيف لكثرة الاستعمال ، وهو الأرجح .

(١) يعتبر بعضهم « أل » في « الضارب » و « المضروب » اسماً موصولاً .

(٢) تقول : علا ، يعلو ، عَلَوْا .

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (١٤٨هـ / ٧٦٥ م - ١٨٠هـ / ٧٩٦ م) إمام النحاة ، وأوَّل من بسط علم النحو . ولد في إحدى قرى شيراز ، وقدم البصرة ، فلزم الخليل بن أحمد ففاه . وضع أوَّل كتاب نحوي وصل إلينا ، وهو « الكتاب » (الزركلي : الأعلام ٨١/٥) .

(٤) راجع سيويه : الكتاب ١٤٧/٤ .

(٥) أي في درج الكلام لا في الوقف .

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي (١٠٠هـ / ٧١٨ م - ١٧٠هـ / ٧٨٦ م) من أئمة اللغة والأدب ، واضع علم القروض ، وأوَّل معجم لغوي وصل إلينا وهو « كتاب العين » ، وهو أستاذ سيويه . (الزركلي : الأعلام ٣١٤/٢) .

وبعضهم يجعل « أَلْ » حرفاً في كلِّ مواقعها ، ويمنع وقوعها اسماً ،
وجَعَلَ « أَلْ » الموصولة باسم الفاعل ، واسم المفعول حرفاً كما سيأتي في
فصله ، فكيف يجوز ، مع هذا كله ، الإطلاق على اللام وحدها ، وهل هذا
إلا غَلَطٌ صريح ؟

النوع الأول

الحروف الأحادية المخضّة

ولمّا كانت سُنَّةٌ، عقَدنا لكلِّ فصلٍ

وَيُبْنِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْحَلْقِيَّةِ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ ، وَجَعَلَ فِي الْإِعْرَابِ الْمَشْهُورِ^(٢) ، وَهِيَ : الهمزة ، والهاء ، والألف ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، وعند آخرين ستة ، فأخرجوا الألف ؛ لأنه هوائي غير مقيد ، ولذلك سُمِّيَ هَاوِيًا ، وَيُعْزَى إِلَى الْخَلِيلِ . وَلَهَا ثَلَاثَةُ مَخَارِجَ : أَقْصَى الْحَلْقِ ، وَمِنَ الْهِمَزَةِ ، وَالْهَاءِ ، وَالْأَلْفِ عَلَى الْأَوَّلِ^(٣) ، بِتَقْدَمِ الْهِمَزَةِ عَلَى الْهَاءِ ، وَقِيلَ : بِالْعَكْسِ ، وَالْأَلْفِ فِي رَتْبَةِ الْهَاءِ^(٤) . وَجَعَلَ أَبُو حَيَّانَ^(٥) الثَّلَاثَةَ فِي رَتْبَةِ

(١) راجع مبحث الهمزة في الأزهية في علم الحروف ص ٢٠ - ٤٤ ؛ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٠ - ٣٥ ؛ وحروف المعاني ص ١٩ ؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٨ - ٥٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٦٩ - ١١٨ ؛ ومعني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٥ - ١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢ - ٦٨ .

(٢) هو كتاب « نهاية الإعراب والترصيف في صناعتي الإعراب والتصريف » لوالد المؤلف . يقول في الفصل الرابع من النوع الثاني من حروف المعاني الأحادية : « وقد بين والدي - قَدْ سَ اللهُ سِرَّهُ - المذاهب واحتجاج أصحابها عليها ، وما أوردَ على ذلك ، وما أجيب عنه ، ونصحيج ما غلب على ظنه - شكرَ اللهُ سعيه - صحته ، وإبطال ما ضَعُفَ منه ، كل ذلك في كتاب « نهاية الإعراب والترصيف في صناعتي الإعراب والتصريف » . ولم نَرِ إطالة هذه المقدمة بتقل جملة تلك الأقوال ، فَمَنْ أَرَادَ الاطلاع ، فعليه به ، أو بشرحه للكافية ، ليجد ما يُبْرِدُ الغليل ، ويبري العليل » .

(٣) أي على المذهب الأول الذي يعتبر الألف حرفاً حلقياً .

(٤) أي وقيل : الألف والهاء في رتبة واحدة .

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (٦٥٤هـ / ١٢٥٦م - ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات . ولد في إحدى جهات غرناطة وتوفي بالقاهرة . له « البحر المحيط » و « تحفة الأريب » ، و « طبقات نحاة الأندلس » . (الزركلي : الأعلام ٧/ ١٥٢) .

واحدة لا تَفَاوَتْ بَيْنَهَا . ووسط الحلق، ومنه العين، والحاء مهمَلَيْنِ^(١) بتقدّم العين، وقيل: بتأخّرها، ومنه الغين، والحاء مُعْجَمَيْنِ^(٢)، والخلاف آتٍ فيهما. وقيل: لا ترتيب بين ما هو من مخرج واحد.

ويجب أن يُعلَمَ أَنَّ الهمزة، كما تكون حرفاً مَحْضاً مستقِلاً من حروف المعاني، تكون من حروف الزيادة العشرة المجموعة في «سألتمونيها»، فيقع هذا الحرف في بعض الكلمات مقصوداً، ويصير بعضاً من الكلمة التي دخل عليها، كما سيذكرُ كُلُّ منها في الموضع اللائق به من تضاعيف الفصول، ولكن الذي يليق تقديمه من مباحث الهمزة عند وقوعها بعضاً من الكلمة في هذا المكان تكميلاً للإفادة هو ثلاثة أصول:

(الأصل الأول): همزة المضارعة، وينبغي أن يُعلَمَ أَنَّهُمْ، لما أرادوا صوغَ المضارع من المصادر، صاغوا، على صيغة الماضي، حرفاً للمضارعة ليدلّ على فاعله أيضاً، والفاعل قد يكون متكلماً، ومخاطباً، وغائباً، وكلّ من الثلاثة قد يكون مفرداً، ومثنى، ومجموعاً، وكلّ من التسعة يكون مؤنثاً، ومذكراً، صارت المعاني ثمانية عشر. وكان أولى حروف الزيادة بالاستعمال حروف العلة لكثرة التصرف فيها، وأنّ الكلمات لا تخلو عنها وعن أبعاضها، أعني الحركات الثلاث. ومنع من زيادة الألف سكونها، وامتناع وقوعها أول الكلمة، ووجوب وقوع حرف المضارعة أولاً، فعُدلوا عن الألف إلى الهمزة لتقاربهما مخرجاً، وعدّلوا عن الواو، لكراهة زيادتها أولاً، إلى التاء كما فعلوا في «ثراث»^(٣)، ونحوه، ثم أتوا بالنون لكثرة تصرفهم فيها بالزيادة، والإبدال، فصارت أحرف المضارعة أربعة. فخصّوا الهمزة بالمتكلم المفرد مذكراً ومؤنثاً، فهي لاثنين: نحو: «أفعل»، والنون بالمتكلم غير المفرد في تثنيته وجمعه وحالي تذكيره وتأنيسه، فهي لأربعة، نحو: «نفعل»، وجعلوا التاء للمخاطبين في أحوالها الستة^(٤)، وجعلوا فيها من زيادة ضمائر

(١) أي: غير منقطعين.

(٢) أي: منقطعين.

(٣) الأصل: «وراث»، والجذر: «ورث».

(٤) أي: المفرد المخاطب مذكراً، ومؤنثاً، وكذلك المثنى، والجمع.

الثنائية ، والجمع ، والتأنيث ، فقالوا : « تَفْعَلُ » و« تَفْعَلِينَ » ، و« تَفْعَلَانِ »^(١) ، و« تَفْعَلُونَ » ، و« تَفْعَلْنَ » ، ما يدلّ على بيان المشترك فيه ، ولذلك أشركوا في التاء المؤنّثة والمؤنّثين في الغيبة ، فصارت التاء لثمانية . وجعلوا الياء لما بقي من الغيبة ، وهو للمذكر إفراداً ، وثنائيةً ، وجمعاً ، ولجماعة الإناث ، وهي أربعة ، فكمّلت المعاني الثمانية عشر بالأحرف الأربعة .

وقيل : إنهم أخذوا الهمزة من « أنا » ، والنون من « نحنُ » ، والتاء من « أنتَ » ، وعدّلوا عن الواو من « هوَ » إلى الياء ، لكونها أخفّ منه . وجعلوا الأحرف دليلاً على ما كانت تدلّ عليه الأصول تقريباً ، فكمّلت المعاني مع وجّازة اللفظ .

(الأصل الثاني) : الهمزة الزائدة الواقعة في أوّل الكلمة الصّائرة جزءاً منها ، إن ثبتت عند الابتداء بالكلمة ، وفي درجتها تبعاً لغيرها ، فهي للقطع ، كهزمة « الإكرام » ، وإن ثبتت ابتداءً ، وسقطت درجاً ، فهي للوصل ، كهزمة « استخرَجَ » . ويُميّز بينهما بمواقعهما ، فإن كانت في حرف ، فهي للقطع إلّا همزة « أل »^(٢) ، و« أم »^(٣) المعرفّتين فإنّها فيهما للوصل . وهل هي من نفس الكلمة حذفت درجاً لكثرة الاستعمال كما ذهب إليه الخليل ؟ أم أنّ المعرفّ هو في الأصل مصحوبها وكان ساكناً ، فيؤتّى بها في الابتداء ، وتسقط درجاً للاستغناء عنها كما ذهب إليه سيبويه ؟ اختلف فيه ، وسيأتي بيانه في فصل الأحرف الثنائية في النوع الثاني منه .

(١) تقول : « أنتم تَفْعَلَانِ » للمخاطبتين المذكّرتين ، والمخاطبتين المؤنّثتين .
(٢) إذا كانت « أل » غير متّصلة بالاسم ، أي إذا كانت مستخدمة علماً على أداة التعريف ، كاستخدامها السابق الذكر ، فهمزتها للقطع ، أما إذا كانت متّصلة بالاسم فهي للوصل .

(٣) جاءت « أم » أداة للتعريف في لغة أهل اليمن ، وقيل في لغة طحّى . ويروى من هذه اللغة ، أن أحدهم سأل النبي ﷺ : « هل من أميرٍ أمّصيام في أمّسفر ؟ » (أي : هل من البرّ الصّيام في السّفر ؟) . فأجابه النبيّ مُجاملاً على لغته : « ليس من أميرٍ أمّصيام في أمّسفر ؟ » (أي : ليس من البرّ الصّيام في السّفر) .

وإن كانت الهمزة في فعل ، فهزمة المضارعة للقطع : لأنها أتت بها لبيان الفاعل الذي أُسند إليه الفعل ، فَلَوْ حُذِفَتْ ، فَقَدَتِ الدلالة ، وفات المقصود . وهمزة الماضي والأمر ، فما كان فيهما من باب « أَفْعَل » على اختلاف معانيه كـ « أَكْرَم » ، و « أَكْرِم » ، فهزمت للقطع . وما عداها من جميع ما بُدِء فيه بهمزة ، فهي للوصل .

وإن كانت الهمزة في اسم ، فإن كانت فيما كان مصدراً لـ « أَفْعَل » كـ « الإكرام » ، فهي للقطع ، وما كان مصدراً لغيره ، فهي للوصل ، وإن كان غير مصدر ، فكل همزة في الأسماء هي للقطع إلا عشرة أسماء ، وهي : « ابن » ، و « ابنة » ، و « ابْنُم »^(١) و « امرؤ » ، و « امرأة » ، و « اثنان » ، و « اثنتان » ، و « اسم » ، و « است » ، و « أيمن »^(٢) ، فهمزاتها كلها للوصل ، وما عداها فهو للقطع .

(الأصل الثالث) : الهمزة في أول الفعل قد تكون للتعدي وقد لا تكون . ويجب أن يُعْلَمَ أَنَّ الأفعال ، بحسب الوضع ، نوعان : مُتَعَدٍّ ، ولازم . والمتعدي هو الذي ، بعد ذكر فاعله معه ، يتوقف تمام فهم معناه على ذكر متعلق به وقع الفعل عليه ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، فإنَّ الذهن يتوقع ذكر مَنْ وقع عليه الضرب . وقد أوردوا مثل هذا التوقف على حَدِّ الكلام ، وقالوا : ليس مثل « ضرب زيد » كلاماً تاماً ؛ لأنَّ الفائدة غير تامة ، وكذا لو عمل الفعل في حال أو غيره من الفضلات^(٣) ، فما لم يُذكر ، لم يحصل الإسناد الذي هو شرط للكلام . وليس بوارد ، لأنَّ المراد بالفائدة التامة الحاصلة من مجرد المسندين مَعَ قطع النظر عن الفضلات ، فإنَّ قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » إخبار تام ؛ لأنَّ التعلق إما أولي ، وهو المعتبر في الكلام ، وإما غير أولي ، وهذا

(١) لغة في « ابن » .

(٢) « أيمن الله » تعبير يُستعمل في القسم . ومن الأسماء ، أيضاً ، التي بُدِء بهمزة وصل : ابنان ، ابنمان ، ابنتان ، اسمان ، اسمي ، اسمية ، اسميان ، اسميان ، امرؤان ، امرأتان ، استان ، و « ايم » (« ايم الله » تعبير كـ « أيمن الله » يُستعمل في القسم) . وأما همزة « أبناء » و « أسماء » فهزمة قطع .

(٣) الفضلة هي كل ما في الجملة غير المسند والمسند إليه .

ليس بشرط . وَيُمْتَحَن المتعدي بصحة إلحاق ضمير مفعول به ، كقولك :
« ضربه » .

ثم إن المتعدي قد يكون متعدياً إلى واحد كـ « ضَرَبَ » ، وإلى اثنين
يجوز الاختصار على أحدهما ، كـ « أُعْطِيتُ زِيداً درهماً » ، وإلى اثنين لا
يُقْتَصَر على أحدهما ، كـ « عَلِمْتُ زِيداً قائماً » ، وإلى ثلاثة مفاعيل
كـ « أَعْلَمْتُ زِيداً عَمراً قائماً » ، وهو أقصى ما يتعدى إليه الفعل .

ثم إن الفعل اللازم قد يُجعل متعدياً ، وقد حَصَرُوا الأسباب الموجبة
للتعدي في عشرة :

الأول : إلحاق الهمزة في أول الثلاثي ، فيقال في « خَرَجَ زَيْدٌ » :
أَخْرَجْتُهُ . فلو كان الثلاثي متعدياً إلى واحد ، صار ، بهمزة النقل ، متعدياً إلى
اثنين ، كـ « أَضْرَبْتُ زِيداً عمراً » ، أي : صَبَرْتُ ضاربه . وإن كان متعدياً إلى
اثنين ، صار ، بالهمزة ، ذا ثلاثة ، كـ « أَعْلَمْتُ زِيداً عَمراً فاضلاً » . وبهذا
يُعلم أن تسميتها همزة النقل أولى من تسميتها همزة التعدية ، لثلاثيَتَوْهَم أنها
تختص بجعل اللازم متعدياً ، فإن نُقِلَها ظاهر في الجميع .

الثاني : تضعيف الحرف في الفعل الثلاثي ، نحو : « خَرَجْتُهُ » .

الثالث : جعل الظرف المفعول فيه مفعولاً به مجازاً ، نحو : « يَوْمَ
الجمعة صمته » ، أي : صُمْتُ فيه . قال في « الإغراب » : ومن هذا النوع
كل ما حُذِف حرف الجر منه ، ونُصِبَ .

الرابع : صَوغ « اسْتَفْعَلَ » منه ، نحو : « اسْتَخْرَجْتُهُ » ، فإنها أصلية في
السؤال ، فتطلبه ، ويتعدى إليه .

الخامس : صوغه في « فاعَلَ » ، نحو : « قَرَّبَ الشَّيْءُ » و « قَارَبْتُهُ » .

السادس : لحوق « إلّا » التي للاستثناء ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا »
على الصحيح .

السابع : دخول الواو التي بمعنى « مَعَ » ، نحو : « سَرْتُ وَالنَّيْلَ » .

قيل : ولكن ، في التحقيق ، ليس هذا من باب التعدية ؛ لأن المنصوب

لا يُسَمَّى مفعولاً به ، بل مفعولاً معه ، قلت : فَيَسْتَلْزِمُ خروج المنصوب بعد «إِلَّا» أيضاً.

الثامن : تغيير بعض حركته ليصير مُتَعَدِّياً كـ «حَزَنَ زَيْدٌ» ، فإنه على صيغة اللّازم ، فإذا فَتَحَتْ وَسَطَهُ صارَ مُتَعَدِّياً ، وَنَصَبَ المفعول ، تقول : «حَزَنَتْهُ» .

التاسع : تضمين^(١) اللّازم معنى المتعدّي ، نحو : «رَحِبْتُ بِكَ الدَّارُ» ، فإنه قد ورد عنهم : «رَحِبْتُكُمُ الدَّارُ» ، فَضْمَنَ معنى «وَسِعْتُكُمْ» . ومن هذا النوع استعمال الصيغة اللّازمة موضع المتعدّية .

العاشر : أَعَمَّ طُرُقَ التعدية الشامل لثلاثي الأفعال ، وغيرها ، ومُتَعَدِّيها ، ولازمها دخول حرف الجرّ لإفضاء أثر الفعل إلى المجرور ، نحو : «ذَهَبَ بِهِ» . وموضع الجارّ والمجرور نَصَبٌ عند الجمهور . وجعل الفاضل الأسفراييني^(٢) الإعراب للمجرور فقط ، وهو الصواب لما صرّحوا به من جواز

(١) التضمين ، في اللغة ، هو «إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملته لتضمّنه معناه واشتماله عليه» (مجمع اللغة العربيّة : المعجم الوسيط (ضمن)) ، أو هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه (ابن هشام : مغني اللبيب ٧٦٢/٢) . وأمثله كثيرة في القرآن الكريم ، ومنها الآية ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ (آل عمران : ١١٥) حيث ضَمَّنَ الفعل «كَفَر» معنى الفعل «حَرَمَ» فَعُدِّي إلى مفعولين ، والآية : ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ (البقرة : ٢٣٥) ، أي : لا تنووا ، ولهذا عُدِّي الفعل «تعزّموا» بنفسه مثل «تنووا» لا بـ «علي» كالأصل . والآية : ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ (الصافات : ٨) حيث ضَمَّنَ الفعل «يَسْمَعُونَ» الذي يتعدّى بنفسه معنى الفعل «يُصْفَوْنَ» ، فَعُدِّي بـ «إلى» . وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة التضمين بشروط ثلاثة : ١ - تحقّق المناسبة بين الفعلين . ٢ - وجود قرينة . ٣ - ملاءمة الذوق العربيّ (راجع عباس حسن : النحو الوافي ٥٩٤/٢) .

(٢) ثَمَّة علماء كثيرون عَرَفُوا بـ «الأسفراييني» ولعلّ المقصود محمد بن محمد بن أحمد (.... - ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م) من آثاره : «شرح المصباح للمطرزي» في النحو ، وسمّاه ضوء المصباح ، وفتاحة الإعراب بإعراب الفتاحة ، ولَبَّ الألباب في علم الإعراب . (كحالة : معجم المؤلفين ١٨٠/١١) .

العطف على المجرور بمنصوب كقوله [من الرجز] :

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَاثِرًا^(١)

وقد يتعدّد الحرف لتعدّد المقصود ، فتقول : « خرجتُ به ، ومنه ، وإليه ، وعنه ، وفيه » . وقال صاحب الأصول^(٢) : مَتَى جُرَّ الاسم بحرف لم يُجْز أن يُجَرَّ بغيره . قال في « الإغراب »^(٣) : وهو ضعيف ، لاختلال معاني الحروف وقصد المتكلم بحرف ما لم يُعَدَّ بغيره .

إذا تَقَرَّرَ هذا فنقول : إنَّ الهمزة المستقلّة أعني التي هي حرف من حروف المعاني ، وليست بعضاً من الكلمة التي دخلت عليها ، ولا يُنظر إلى ما يكون أمراً من « وأى » ، فإنّها باقية همزة بما لحقها من الحذف^(٤) ، وقد تَقَرَّرَ الكلام فيه ، فإنّها صنفان :

(الصنف الأول) : همزة النداء ، وأحرف النداء سبعة ، منها ما نقله الجمهور ، وهو خَمْسَةٌ : الهمزة ، و« أَيْ » - مثل « كَيْ » - و« أَيْأ » ، و« هَيَا » ، و« يَا » ، ومنها ما نقله^(٥) الكوفيون ، وهو حرفان : « آ »

(١) البيت في الكتاب لسيبويه ٩٤/١ مع نسبته إلى العجاج ، ولم أجده في ديوان العجاج ؛ وهو بدون نسبة في الخصائص لابن جني ٤٣٢/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢٨٨/١ ؛ وشرح شذور الذهب لابن هشام . ص ٤٣١ ؛ وهو مع نسبته إلى رؤية في أساس البلاغة للزمخشري (فسق) ؛ وهو في ملحقات ديوان رؤية ص ١٩٠ . والشاعر في هذا البيت يصف ظعائن مرّة يأتين نجداً ، وهو ما ارتفع من بلاد العرب ، وأخرى يسلكن الغور ، وهو تهامة ، أي ما انخفض من بلاد العرب . والشاهد فيه قوله : « وغوراً » حيث عطف بالنصب على المجرور « نجد » .

(٢) ثَمَّةُ كِتَابٍ كَثِيرَةٍ مُسَمَّاةٍ بـ « الأصول » . ولم أهُتِدِ إلى أيّها يُشِيرُ المؤلّف .

(٣) راجع الهامش الثاني من الصفحة الأولى من الفصل الأول من هذا النوع الأول .

(٤) تقول في الأمر من « وأى » : إ ، ومنه هذا البيت اللُّغَزُ (من الخفيف) .

إِنْ هُنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِجِلٍّ وَفَاءٍ

وقد تقدّم شرحه في هامش ص ٢٢ .

(٥) في الأصل المطبوع : « ومنها ونقله الكوفيون » .

و «آي» . وسيأتي ما فيها من الخلاف في أنها من أسماء الأفعال أو من الحروف ، وهل هي عاملة بنفسها أو نائبة عن العامل ؟ وأنه لَمْ يُبْنَى المفرد المعرفة على علامة رفعه وَنُصِبَ غيره ؟ وكيف تُعْرَبُ نوابغُه أو تُبْنَى في الباب الثاني في فصل «يا» لكونها الأصل في أحرف النداء ؟ ولكن ينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ الهمزة لنداء القريب ، وأنَّ «آ» ، و «أَي» لنداء المتوسط ، و «آي» ، و «أيا» و «هيا» لنداء البعيد ، و «يا» مستعملة في الجميع .

ولم يرد ، في القرآن ، نداءً بغير «يا» ، ولكن نُقِلَ عن الفراء^(١) أنه في قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آثَاءُ اللَّيْلِ ﴾^(٢) ، بتخفيف الميم ، إنه نداء بالهمزة ، فلا تبقى الدعوة مُطلقة .

(الصنف الثاني) : همزة الاستفهام ، ونحرر مباحثها في أبحاث :

(البحث الأول) : أحرف الاستفهام ثلاثة : الهمزة ، و «هل» ، و «أم» . والهمزة هي أصل الباب ، ولذلك تُقَدَّرُ أدوات الاستفهام كُلُّها بها أسماء ، وظروفاً ، وأخرافاً . وقيل : إنَّ بعض أدوات الاستفهام يُطلب به التصوُّر^(٣) ، نحو : « ما فَعَلْتَ ؟ » و « مَنْ قَصَدْتَ ؟ » و « أَيْنَ يَبْتَكَ ؟ » و « كَمْ مَالُكَ ؟ » و « أَيُّ الرِّجَالِ زَارَكَ ؟ » و « مَتَى سَفَرُكَ ؟ » و « كَيْفَ عَزَمْتُكَ ؟ » ، و « هل » يُطلب بها التصديق^(٤) ، نحو : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ » وأما الهمزة فتعم التصوُّر والتصديق ، فيقال : « أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ؟ » لطلب التصوُّر ، و « أَقام زيدٌ ؟ » لطلب التصديق .

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (١٤٤هـ / ٧٦١م - ٢٠٧هـ / ٨٢٢م)
إمام الكوفيّين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . ولد بالكوفة ، وتوفّي على طريق مكة . له « المذكر والمؤنث » و « ما تلحن فيه العامة » ، و « الأيام والليالي » .
(الزركلي : الأعلام ٨ / ١٤٥ - ١٤٦) .

(٢) الزمر : ٩ . وقرأ ابن كثير ونافع وحمرزة بتخفيف الميم ، وقرأ الباقون بتشديدها (الجزري : النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٦٢) .

(٣) التصوُّر ، في اللغة ، هو إدراك المفرد ، أي تعيينه .

(٤) التصديق هو إدراك النسبة ، أي الاستفهام عن نسبة معينة إن كانت مثبتة أم منفية ، ويكون الجواب بنعم أو لا .

ولإصالتها وخفّتها ، كثر استعمالها وتصرفها ، وأدخلت على عدّة من أحرف العطف كالواو في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِتًّا فَاخْتِئْنَا ﴾ ^(١) ، وكالفاء في ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ ^(٢) ، وكـ «ثُمَّ» في ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) . وأمّا غيرها ، فيقدّم حرف العطف على الأداة ، نحو : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ؟ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ؟ ﴾ ^(٥) ، و ﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ؟ ﴾ ^(٦) . وقد أبدلت الهمزة هاء لتقاربهما مخرجاً ، فتقول : « هَزَيْدٌ قَائِمٌ ؟ » وقيل : إنها لا يُستفهمُ بها إلّا عمّا تَعَيَّنَ في النفس وجوده ، أمّا عند الشكّ المحض ، فَيَتَعَيَّنُ « هَلْ » .

وقد حُذِفَتِ الهمزة مع إرادة معناها ، وكثر حذفها مع وجود « أم » المتصلة بالمعادلة لها ، كقوله [من الطويل] :

فوالله ما أدري ، وإن كنتُ دارياً بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانٍ؟ ^(٧)

(١) الأنعام : ١٢٢ . ومثلها : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (الأعراف : ١٨٥) .

(٢) هود : ١٧ ؛ ومحمد : ١٤ . ومثلها قوله : ﴿ أَقَلَّمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (يوسف : ١٠٩) .

(٣) يونس : ٥١ . وذهب الزمخشري وجماعة إلى تقدير جملة بعد الهمزة ، لاثقة بالمحلّ ، ليكون كلّ واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه ، والتقدير في الآية : ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة : ٤٤) مثلاً : أتجهلون فلا تعقلون ؟ وضُعِفَ مذهبهم بما فيه من التكلف ، وأنه غير مطّرد ، إذ لا يُمكن في نحو : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾ (الرعد : ٣٣) . راجع المغني ، ج ١ ، ص ٩ - ١٠ ، والجنى الداني في حروف المعاني ص ٣١ .

(٤) التكوير : ٢٦ .

(٥) سبأ : ١٧ .

(٦) الأنعام : ٩٥ .

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦ ؛ والأزهية ص ١٢٧ ؛ والجنى الداني ص ٣٥ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٤٧ ، ٤٤٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٤٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣١ ، ٣٢ ؛ وشرح المفصل ٨/١٥٤ ؛ والكتاب ٣/١٧٥ ؛ ومغني اللبيب ١/٧ ؛ والمقتضب ٣/٢٩٤ . وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيّل ص ٤٩٦ . والشاعر في هذا البيت يصوّر ذهوله من النظر إلى صاحباته ، وانصراف باله =

وورد حذفها مع عدم « أم » ، كقول الكميت^(١) [من الطويل] :

طربت وما شوقاً إلى البيضِ أطربت ولا لعباً مِنِّي وذو الشَّيبِ يلعبُ؟^(٢)
يُريد : أودو^(٣) الشَّيبِ يلعب ؟ فيكون استفهاماً إنكارياً . وهذا يُضعف
قول من يقول : إن الاستفهام الإنكاري يختص بـ « هل » ، فإنه قد وقع في هذا
الكلام محذوفاً ، ولم يذكروا جواز تقدير « هل » ؟ بل ورد بتقدير الهمزة ،
فوجب المصير إليه . وكل مكان تعقب الاستفهام فيه بـ « إلا » الاستثنائية ،
كقوله تعالى : ﴿ وهل نُجازي إلا الكفور ؟ ﴾^(٤) وقول الشاعر [من
الطويل] :

وهل أنا إلا من غزيرة : إن غوت

[غوت ، وإن ترشُد غزيرة أرشد]^(٥)

إيهن ، فلم يعد يذكر أرمين سبعا من الحجرات أم ثمانياً . والشاهد فيه حذف همزة
الاستفهام للضرورة الشعرية . وفي الديوان [من الطويل] :

فوالله ما أدري وإني لحاسب يسَّبع رميت الجمر أم بثمان

(١) هو الكميت بن زيد (٦٠هـ / ٦٨٠م - ١٢٦هـ / ٧٤٤م) شاعر الهاشميين من أهل
الكوفة . اشتهر في العصر الأموي ، وكان عالماً بأدب العرب ولغاتها وأخبارها
وأنسابها ، ثقة في علمه ، منحازاً إلى بني هاشم . (الزركلي : الأعلام ٢٣٣/٥) .

(٢) البيت للكميت في الخزانة ٢٠٧/٢ ؛ والخصائص ٢٨١/٢ ؛ والدرر ٨٥/٢ ، ١٦٧ ؛
وشرح شواهد شروح الألفية ١١٢/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٤/١ ؛ ومغني اللبيب
٧/١ . ولم أقع عليه في ديوانه . والبيض : النساء الجسان . والشاهد فيه قوله : « وذو
الشَّيب » حيث حذف همزة الاستفهام ، والأصل : « أودو الشَّيب يلعب ؟ » .

(٣) في طبعتي الكتاب « وأدو » ، وهذا خطأ ، لأن همزة الاستفهام تختص بتمام تصديرها ،
فإذا كانت في جملة معطوفة بالواو ، أو بالفاء ، أو بـ « ثم » قُدِّمت على العاطف تنبيهاً
على أصلتها في التصدير ، نحو قوله تعالى : ﴿ أولم ينظروا في ملكوت السماوات
والأرض وما خلق الله من شيء ﴾ (الأعراف : ١٨٥) .

(٤) سبأ : ١٧ .

(٥) البيت للبريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٧ ؛ وخزانة الأدب للبغداد ٥١٣/٤ ؛ ولسان
العرب (غزا) و (غوى) ؛ وهو بدون نسبة في مغني اللبيب لابن هشام ٧٢٥/٢ .
والشاهد فيه قوله : « وهل أنا إلا من غزيرة » حيث جاءت « هل » للاستفهام الإنكاري
وبعدها « إلا » .

فإنه يكون إنكارياً ، ولا يلزم منه انعكاس الكلّي .

(البحث الثاني) : همزة الاستفهام لا تعمل ؛ لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال ، وقد قالوا : إن الحرف لا يعمل إذا اختصّ بأحد القبيلين^(١) ولا يُنزل منزلة جزءٍ ممّا اختصّ به .

أما الأول ، فقالوا : إنه إذا دخل عليهما ، فلو عمل ، فإما أن يعمل فيهما معاً ، أو في أحدهما دون الآخر ، [و] لا جائز أن يعمل في أحدهما دون الآخر ؛ لأنه ترجيح لا مُرجح له ، ولا جائز أن يعمل فيهما معاً ؛ لأنه إما أن يكون العمل مُتَجِدّاً ، فيوجب اختلاط معاني الأسماء بمعاني الأفعال ، أو عملاً مُخْتَلِفاً ، فيوجب الترجيح من غير مُرجح . وهذا الدليل ضعيف جداً إلا أن أصل ما استدِلّ به عليه صحيح ، فإنه لم يعمل حرفٌ يدخل على القبيلين سوى « ما » في لغة أهل الحجاز^(٢) ، فإنها ، مع دخولها على النوعين ، قد عملت عملاً « ليس » في لغتهم . وقد شبه بـ « ما » « لا » أيضاً لمشابهة خاصة بينهما .

وأما الثاني ، فقالوا : إن الحرف إذا تنزل كجزءٍ من الكلمة ، لا يجوز إعماله ؛ لأنه يضاهي عمل الكلمة في نفسها ، واحتزوا به عن مثل « أل » المعرفة المختصة بالأسماء ، والسّين ، و « سوف » المختصّين بالأفعال ، فإنهما أهملّا مع وجود الاختصاص ، لكونهما صاراً كجزء . ويمكن أن يُورَدَ عليه بعض حروف الجرّ الأحاديّات ، فإنها تنزلت كالجزء مع إعمالها ، نحو : « مررتُ بزَيْدٍ » ، و « أن » الناصبة للمضارع في نحو : « أريدُ أن أقوم » ، وأنّ بعض خواصّ الفعل كأحرف التحضيض غير مُنزلة كالجزء مع عدم الإعمال ، وذلك يُبطل ما قرّروه .

ويمكن أن يُجاب : أما عن الأول ، فبأن حروف الجرّ ، وإن دخلت على الأسماء ، إلا أنها لما كانت لتعدية الأفعال ، وجرّ معانيها إلى الأسماء ، صارت

(١) القبيلان هما الأفعال والأسماء .

(٢) ترفع « ما » الحجازيّة المبتدأ ، وتنصب الخبر : أما « ما » التيميّة ، أو التي في لغة غير أهل الحجاز ، فحرفٌ غير عامل .

كهزمة التعدية ، وكأنَّها ، في الحقيقة ، داخلة في الأفعال ، فَضَعَفَ الاختصاص . وكذلك « أَنْ » لما كانت تجعلُ الجملة في حُكْم المصدر الذي هو اسم ، صارت كأنها داخلة على الأسماء ، فلم يُعْتَدَ بالامتزاج فيها .

فإن قلت : كان الأولى أن لا تعمل^(١) حروف الجرّ ونحو « أَنْ » إذا اغْتَبِرَ فيها ذلك لِضَعْفِ الاختصاص .

قلنا : اعتبروا ، في الاختصاص ، صورة امتناع دخولها على النوع الآخر ، وفي عدم الجزئية ، النظر إلى معناه .

وأما عن الثاني ، فإنَّ معنى تنزله كالجزء من جهة المعنى ، لا بتعدد الحروف ، فإنَّ أحرف التحضيض والتنفيس لما تعلَّقت بالمعنى ، صارت كجزء منه ، وإنَّ تَعَدَّدَتِ الأحرف .

فإن قلت : إنَّهم قالوا : « الله لأَفْعَلَنَّ ، أو لا أَفْعَلُ كذا » وجروا المقسم به بالهمزة ، ولولا هي لكان منصوباً ، فكيف أُعْمِلَتْ ؟

قلنا : إنَّ العمل لحرف القسم ، لا للهمزة ، وهي نائبة عنه ، كمثل « ها » في قولهم : « ها الله » ، بالجرِّ أيضاً ، فهي نائبة عنه .

فإن قلت : إنَّ حرف الجرّ لا يعمل محذوفاً ، فكيف عمل فيهما ؟

قلنا : إنَّه قد أُعْمِلَ محذوفاً ، كما ورد في جواب من سأل : « كيف أصبَحْتَ ؟ » فقال : « خير » ، أي : بِخَيْرٍ . وإنَّه ، إذا حُكِمَ أنَّه لا يعمل ، ففي كلام لا يُقامُ غيره نائباً عنه ، وها هنا قد أُقيِمَ له نائب ، كما قالوا في إعمال « رَبِّ » محذوفةً لنياية « بَلِّ » ونحوها عنها في قوله [من الرجز] :

بَلِّ بَلْدٍ مِلءُ الفجاجِ قَتْمُهُ^(٢)

(١) في الطبعتين : أن تعمل .

(٢) الرجز لرؤبة بن المعجاج وهو في ديوانه ص ١٥٠ ؛ وهو مع نسبه في الدرر ٣٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٣٣٥ ؛ واللسان (ندل) و (جهرم) ، وبدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٩ ؛ والجنى السداني في حروف المعاني ص ٢٣٧ ؛ ورصف البباني ص ١٥٦ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤١٧ ؛ وشرح المفصل ٨/١٠٥ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٠ ؛ والفجاج =

أي : رَبُّ بَلَدٍ .

(البحث الثالث) : أصلُ الهمزة لطلب فهم ما بعدها ؛ لأنَّ أصلُ باب الاستفعال السُّؤال . وَحَقُّهَا أَنْ يَلِيهَا مَا يَتَوَجَّهُ السُّؤالُ إِلَيْهِ ، فإذا سُئِلَ عن فاعل الضرب ، يُقال : « أَزِيدُ ضَرْبَ عَمْرَأَ ؟ » وعن المفعول : « أَعْمَرَأَ ضَرْبَ زَيْدٌ ؟ » وعن الفعل : « أَضْرَبَ زَيْدٌ عَمْرَأَ ؟ » وقد يُعدل بها عن معاني تَعَرُّضُ سواها :

أولها : التسوية ، فإنَّها تُفيدُها مع « أَمْ » ، فيعود الكلام خَبَرًا مُحْتَمَلًا لِلصِّدْقِ والكذب ، كقولك : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَفْعَلْتُ أَمْ لَا » . فبعضُهم خَصَّصَهَا بلفظة « سواء » وما رادَّفَهَا . وقال بعضهم : إِنَّهَا تَأْتِي فِي أَرْبَعِ صُورٍ ، مثل : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ » وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(١) ، و « مَا أَبَالِي أَرْضَيْتَ أَمْ سَخَطْتَ » ، و « لَا أَدْرِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ رَحَلَ » ، و « لَيْتَ شِغْرِي أَشْكَرَ أَمْ كَفَرَ » . ولا وجه لحضره في عدد ، بَلْ مَتَى دُلَّ الكلام على التسوية ، حُكِمَ بِهَا ، ولا يجوز عطف الثاني على الأول بـ « أَوْ » عوضاً عن « أَمْ » ، وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِ قِراءَةِ ابنِ محيِصن^(٢) مِنْ طَرِيقِ الزَّعْفَرَانِيِّ^(٣) : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(٤) . وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَتْ

جميع فجَّ وهو الطريق الواسع بين جبلين . وَقَتَّمَهُ : أصله قَتَامُهُ ، والقَتَامُ هو الغبار ، فحَفَفَهُ بحذف الألف . وَالْجَهْرَمُ : البساط . وَقِيلَ : أصله جَهْرَمِيَّةٌ نسبةً إِلَى جَهْرَمٍ ، وهو بلد بفارس ، فحذف ياء النسبة . والشاهد فيه قوله : « بَلْ بَلَدٌ » حيث جرَّ « بلد » بـ « رَبِّ » المحذوفة بعد « بَلْ » .

(١) البقرة : ٦ . ومثله قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (المنافقون : ٦) .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيِصن السَّهْمِيَّ (. . . - ١٢٣هـ / ٧٤١م) مَقْرِئُ أَهْلِ مَكَّةَ بعد ابن كثير ، وأَعْلَمُ قَرَّائِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ . انفرد بحروف خالف فيها المصحف ، فترك الناس قراءته ، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة . (الزركلي : الأعلام ٦ / ١٨٩) .

(٣) هو الحسين بن محمد بن عليّ الزَّعْفَرَانِيُّ (. . . - ٣٦٩هـ / ٩٨٠م) عالِمٌ بالحديث والأصول من أَهْلِ أَصْبَهَانَ . له مصنَّفات كثيرة منها « الشيوخ » و « المسند » ، و « التفسير » . (الزركلي : الأعلام ٢ / ٢٥٤) .

(٤) البقرة : ٦ .

الهمزة مع « أَمْ » عند طلب تعيين ما يقع السؤال عنه عند جَزْمِ الذهن بنسبته إلى أحدهما ، ويقع الاستفهام عند تعيينه ، فهي باقية على أصلها ، وإن حُكِمَ أنها للتسوية أيضاً .

ثانيها : الإنكار ، وهو الذي يُطلب به إبطال ما يُذكر بعدها ، وتكذيب مُدَّعي مَنْ يدَّعي به . وقيل : فالأولى تسميتها بالنافي . تقول : « أَنَا فَعَلْتُ ؟ » أي : ما فَعَلْتُ ، فصارَ ما يقع بعده مُثَبِّتاً مُنْفِياً ، ومنفياً مُثَبِّتاً ، كقولك : « أَمَا فَعَلْتُ ؟ » أي : فعلت ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ ﴾^(١) أي : هو كافٍ ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ولذلك عطف على المنفي بعده بِمُثَبِّتٍ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ﴾^(٢) ، أي : شرحناه ، ووضعنا .

ثالثها : التقرير ، وهو إثبات المستفهم عنه ، ويختص بالوقوع بعد النفي سواء كان بـ « ما » أو « لَمْ » ، أو « لَيْسَ » ، أو « لَمَّا » ، نحو : « أَمَا فَعَلْتُ ؟ » و « أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ؟ » و « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ »^(٣) و « أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ؟ »^(٤) و « أَلَمْ أُنذِرْكَ ؟ » . قال أبو حيان : فعلى هذا كان القياس أن يُجَابَ التقرير بـ « نَعَمْ » ، ولكن العرب أجزتها مجرى النفي المحض ، وأجابوه بـ « بَلَى » ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ﴾^(٥) وعلى ذلك قول ابن عباس^(٦) رضي الله عنهما : لو قالوا : نَعَمْ ، لَكَفَرُوا ؛ لأنه صار بمنزلة : لست برَّبِّكم .

(١) الزمر : ٣٦ ، ومثله قوله : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ (الضحى : ٦ - ٧) .

(٢) الانشراح : ١ - ٢ .

(٣) الزمر : ٣٦ .

(٤) العنكبوت : ١٠ .

(٥) الأعراف : ١٧٢ .

(٦) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (٣ق هـ / ٦١٩م - ٦٨هـ / ٦٨٧م) حبر الأمة الصحابي الجليل . ولد بمكة وتوفي بالطائف . لازم رسول الله (ﷺ) وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، وشهد مع علي الجمل وصفين . (الزركلي : الأعلام ٩٥ / ٤) .

رابعها : الإلزام^(١) ، وهو المقصودُ به اعتراف المخاطب بما يُذكرُ بعدها ممّا يقع الاستفهام عنه ، فتقول : « أَضْرَبْتَ زَيْدًا ؟ » إنْ أَرَدْتَ تقريره على الضرب ، وقد ثَبَّتْ ، عندَكَ ، ضَرْبُهُ إِيَّاهُ . وقد تكون الصُّورة مُتَّحِدَةً ، ويختلف المُراد بها ، فيختلف التعبير عنها ، والتقدير .

خامسها : التوبيخ ، وهو تَقْرِيعُ المُسْتَفْهَمِ منه بذكر ما يُسْتَبْجَح من مثله لئومه عليه ، فتقول : « أَضْرَبْتَ زَيْدًا ؟ » مع إقراره به . وقد يرد التوبيخ لغير المُسْتَفْهَمِ منه ، كقوله تعالى لعيسى عليه السلام : ﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ، أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، فإنه توبيخ له ظاهرًا مع أَنَّهُ ، سبحانه ، عالمٌ أَنَّهُ لم يَقُلْهُ ، وإنما هو ، في الحقيقة ، لقومه الذين ادَّعوا إِلَهِيَّتَهُ . ويكون التوبيخ لهم أشدَّ وأَبْلَغُ ممّا لو كان الخطابُ معهم ؛ لأنَّهُ إذا رَوَّحَ مَنْ لم يَقُلْ على ما لم يَقُلْ ، مَعَ شرفه ، كان لمن قال على ما قال ، مع ظلمته وَجِسْتُهُ ، أعظم .

سادسها : الاستفهام الاستدعائي ، وهو الذي يُطلب به إيجاد الفعل المُسْتَفْهَمِ عنه ، إمّا مُطْلَقًا ، نحو : « أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا ؟ » ، وإمّا للتنبية على لطيفة فيه ، ويُسمَّى تعجُّبًا ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(٣) ، وإمّا لطلب تعجيله ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، وقد سَمَّوه « استبطاء » ، وليس بواضح ؛ لأنَّهُ يقتضي طلب البطء لا تعجيل الفعل .

سابعها : التهكُّم ، وهو الاستخفاف بالمُسْتَفْهَمِ عنه ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾^(٦) .

(١) أي : التقرير .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) الفرقان : ٤٥ . ومثله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ (الحج : ٦٣) .

(٤) الحديد : ١٦ .

(٥) هود : ٨٧ .

(٦) الأنبياء : ٣٦ .

وقد ذكر العلماء في معاني الهمزة الاستفهامية أشياء أخر يُمكن ردّها إلى ما ذكرناه ، بل يُمكن ردّ بعض المذكور إلى بعضه ، فلذلك اقتصرنا على هذا القدر منها .

(البَحْثُ الرَّابِعُ) : إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة ، فلا يجوز كونها للاستفهام أيضاً ، لعدم جواز اجتماعهما ، فإمّا أن تكون همزة وصل ، أو همزة قطع ، فإن كانت همزة وصل ، فأما في « أل » المعرفة ، أو في غيرها ، فما في « أل » تبقى بحالها ، ونمذها تفرقة بين الخبر والاستفهام ، نحو : ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾^(١) ، ونحو : ﴿ الذُّكْرَيْنَ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ ﴾^(٢) . وإن كانت في غير « أل » حذفها استغناء عنها بهمزة الوصل للتمكّن من الابتداء بها ، فنقول : « أُمْرَأَةٌ أَمْ رَجُلٌ ؟ » بفتح الهمزة . وإن كانت همزة قطع ، جاز تحقيقهما معاً ، وَأَنْ تُخَفَّفَ بِتَسْكِينِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ ، وهذان المذهبان مُجَرَّدَانِ عن زيادة ، وبعض العرب يُدْخِلُ بين الهمزتين ألفاً ، فتصير المذاهب ، حينئذٍ ، ثلاثة^(٣) . وقد قرأ القراء بها أجمع .

(تنبيه) : قد تدخل همزة الاستفهام على لفظة « لا » النافية ، فتبقى على معناها لطلب استعمال المنفي ، نحو : « أَلَا يَقُومُ ؟ » وقد يُقْصَدُ بها العَرْض ، نحو : « أَلَا تَنْزِلُ فِينَا فَتُكْرَمَ » ، أو التَّمْنِي ، نحو : « أَلَا زَمَنُ الشَّبَابِ عَائِدٌ » ، وسنأتي .

(١) يونس : ٥٩ .

(٢) الأنعام : ١٤٣ .

(٣) في الطبعيتين : « أربعة » وهذا سهو .

في ثاني الحروف
الأحادية المحضة وهو الباء^(١)

وهي من حروف الشفهيّة الثلاثة، أعني الباء، والواو، والميم. والشفة هي آخر المخارج التي للحروف الستة عشر على قول الأكثرين، والأربعة عشر على قول بعضهم. وذهب بعضهم إلى أن الواو ليس شفهيّاً؛ لأنّ الشفتين لا يُضَمَّان عند خروجه. قيل: ولكون الباء ليست من حروف الزيادة العشرة لا تقع بعضاً أبداً، وإنّما تكون مستقلة، أي: حرف معنى، ولا تكون إلّا محضة، أي: لازمة للحرفيّة لا تُشارك شيئاً من الأسماء والأفعال. وهي من الحروف العاملة؛ لأنّها من حروف الجرّ. وعملت هذه الحروف؛ لأنّه وُجد فيها شرطاً للإعمال، وهما الاختصاص بما دَخَلَ عليه، وعدم كونها كجزء من المختصّ، وإنّما عملت الجرّ؛ لأنّ الأصل فيما اختصّ بنوع أن يَعْمَلَ العمل المختصّ به، والمختصّ بالأسماء هو الجرّ. وأورد على هذا «إنّ» وأخواتها، فإنّها اختصّت بالأسماء، وعملت نصباً ورفعاً، ولم تَعْمَلْ جرّاً. وأجيب بأنّه منع من حملها على الأصل مُشابهتها الخاصّة بالأفعال المتعدّية العاملة رفعاً ونصباً، فأُعْمِلت عملها.

وقيل: إنّ ما دخلت عليه حروف الجرّ قد يكون قبل مرفوعاً، نحو: «ما جاءني من أحد»، وقد يكون منصوباً، نحو: «عرفت به»، فعملت عملاً لا يوجد إلّا عند وجودها، ولا يفقد إلّا عند عدمها، ليعرّف تأثره بها، ولا يكون موجوداً عند عدمها.

وقيل: إنّها لمّا كانت تُزاد في الفاعل، تارةً، وفي المفعول، أخرى،

(١) راجع مبحث الباء في الجنى الداني ص ٣٦ - ٥٦؛ وحروف المعاني ص ٤٧، ٨٦ - ٨٧؛ ورصف المباني ص ١٤٢ - ١٥٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١١٩/٢ - ١٤٤؛ ومغني اللبيب ١٠٦/١ - ١٠٩؛ وموسوعة الحروف ص ١٨٣ - ١٨٩.

وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَثَرُهَا مُتَوَسِّطاً بَيْنَ أَثَرِيهِمَا ، فَعَمِلَتِ الْجَرُّ الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَ ثِقَلِ أَثَرِ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ الرَّفْعُ ، وَخِفَةُ أَثَرِ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ النَّصْبُ .

وُبُنِيَتِ الْبَاءُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّهَا بِالْحَرْفِيَّةِ لَا سِيَّما وَهِيَ أَحَادِيَّةٌ ، وَخُرُكَتْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، وَلَا يُبْتَدَأُ بِالسَّاكِنِ ، وَكَانَتْ مَكْسُورَةً لِتُنَاسِبَ حَرَكَتُهَا عَمَلُهَا . وَلَمْ يَكْسُرُوا الْكَافَ ، وَإِنْ عَمَلَ الْجَرُّ ، قَالُوا : لِأَنَّهُ لَمْ يُلَازِمِ الْحَرْفِيَّةَ لَوُقُوعِهِ اسْماً ، وَفِيهِ نَظَرٌ . وَحَكَى أَبُو الْفَتْحِ ^(١) أَنَّ أَصْلَ حَرَكَتِهَا ، مَعَ الظَّاهِرِ ^(٢) ، الْفَتْحُ ، عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وَالْأَصْلُ ، فِي مَعَانِيهَا ، الْإِلْصَاقُ ، إِمَّا حَقِيقَةً ، نَحْوُ : « أَلْصَقْتُ هَذَا بِهَذَا » ، وَإِمَّا مُجَازاً ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِزَيْنٍ » ، أَيْ : أَلْصَقْتُ مَرُورِي بِالْمَكَانِ الَّذِي يَقْرُبُ مِنْ مَكَانِهِ ، وَمِنْهُ : « بِسْمِ اللَّهِ » ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ : « حَمَلْتُهُ بِطَرَاظٍ مَدْحٍ » ، وَمِنْهُ اسْتِعْمَالُهَا فِي بَابِ الْقَسَمِ ، وَهِيَ قَوْلُكَ : « أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ » ، وَالْإِسْتِعْطَافُ ، نَحْوُ : « بِحَيَاتِكَ أَخْبِرْنِي » . وَسَمَّى الْأَسْفَرَايِينِي الْبَاءَ الْوَاقِعَةَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ : مُكْمِلَةً لِلْفِعْلِ .

وَقَدْ اسْتُعْمِلَتِ لِمَعَانٍ أُخْرَى ، لَكِنَّ الْإِلْصَاقَ مُلَاحَظَ فِيهَا :

(أَوَّلُهَا) : لِلتَّعْدِيَةِ مُؤَدِّيَّةٌ مَعْنَى هَمْزَةِ النُّقْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ^(٣) . وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ قَبْلَهَا لَازِماً ، كَهَذَا الْمِثَالِ ، وَمَتَّعِدياً ، نَحْوُ : « حَكَّكْتُ الْحَجَرَ بِالْحَجَرِ » ، أَصْلُهُ : حَكَّ الْحَجَرُ الْحَجَرَ . قِيلَ : وَلَا تَقَعُ بَاءُ التَّعْدِيَةِ مَعَ مَجْرُورِهَا ظَرْفاً مُسْتَقَرّاً مُطْلَقاً ، وَكَذَا الْمَكْمَلَةُ . وَأَجَازَ الْأَسْفَرَايِينِي كَوْنَهَا مُسْتَقَرَّةً فِي الْإِخْبَارِ ، نَحْوُ : « الَّذِي بِهِ ضَعُفٌ » . قَالَ الْقَالِي ^(٤) : وَفِيهِ

(١) هُوَ عُثْمَانُ بْنُ جَنِي الْمَوْصِلِيِّ (. . . - ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م) مِنْ أَثَمَةِ الْأَدَبِ وَالنُّحُو . وَلَدَ بِالْمَوْصِلِ وَتَوَفَّى بِبَغْدَادَ . مِنْ مَوْلاَتِهِ : « سَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ » ، وَ « الْخَصَائِصُ » ، وَ « اللَّعْمُ » ، وَ « التَّصْرِيفُ الْمَمْلُوكِيُّ » ، وَ « الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُ » . (الزَّرْكَلِيُّ : الْأَعْلَامُ ٢٠٤/٤) .

(٢) أَيْ : الْاسْمُ الظَّاهِرُ .

(٣) الْبَقْرَةُ : ١٧ .

(٤) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ عَيْنُونٍ (٢٨٨هـ / ٩٠١م - ٣٥٦هـ / ٩٦٧م) أَحْفَظُ أَهْلِ زَمَانِهِ لِللُّغَةِ وَالشَّعْرِ وَالْأَدَبِ . وَلَدَ وَنَشَأَ فِي مَنَازِجِرْدَ عَلَى الْفَرَاتِ الشَّرْقِيِّ ، وَتَعَلَّمَ فِي بَغْدَادَ ، وَتَوَفَّى بِقَرْطَبَةِ . مِنْ مَوْلاَتِهِ « النُّوَادِرُ » (وَيُسَمَّى « أَمَالِي الْقَالِي ») ، =

نظر ، لأنه إذا جاز « أبه داء ؟ » والظرف مستقر ، فكذلك يجوز : « هل به داء ؟ » وإن أراد أنه لا يكون مستقراً إلا أن يكون خبراً للمبتدأ ، فبقوله إلا أن يكون الكلام خبراً ياباه .

واعلم أن الفرق بين المكملة والمعدية أن الفعل ، إن اقتضى بنفسه متعلقاً ، فالباء مكملة له كالقسم ، والابتداء ، والمروور لاقتضائها مقسماً به ، ومبتدأ به ، وممروراً به ، وإن لم تقتض متعلقاً بنفسه ، بل بعروض إرادة الفعل ، وإيصال أثره إلى شيء آخر لم يحصل قبل ، نحو : « خرجت » ، فإنه دل على خروجك ، ولم يقتض مخرجاً ، فإذا أردت النقل ، أتيت بالباء لفائدة محدودة لا يقتضيها الفعل نفسه ، ولهذا كانت الباء في « مررت بزيد » ، و « المروور » بمعنى « الرجوع » معدية ، وإذا لم يكن بمعناه ، مكملة ، ويوضح الفرق بينهما قوله [من الطويل] :

ديارُ التي كادت ونَحْنُ على مِنى تحلُّ بنا لولا نَجاء الرُّكائبِ^(١)
إن جُعِلَ « تحل » بمعنى « المخامرة » و « الملايسة » فالباء معدية ، وإن جُعِلَ بمعنى « النزول » ، فمكملة .

(وثانيها) : للسببية ، وهو الموضع الذي يجوز أن يجعل المجرور فيه فاعلاً للفعل ، كقولك : « كتبت بالقلم » ، إذ يجوز أن يقال : « كتب القلم » . وكان القدماء يسمونها « باء الاستعانة » . ورأى المحققون أنها قد تستعمل فيما يعزى إلى الله سبحانه ، ولا يجوز إطلاق لفظ الاستعانة عليه ، فسموها سببية .

(وثالثها) : للتعليل ، وهو كل مكان يحسن في مكانها اللام ، غالباً ، كقوله تعالى : ﴿ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ باتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ ﴾^(٢) ، أي : لاتخاذكم .

= و « البارع » ، و « المقصور والممدود والمهموز » . (الزركلي : الأعلام ١/٣٢١ - ٣٢٢) .

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٧٧ ، وخزانة الأدب ٣/١٦٤ ؛ واللسان (حلل) . وهوبلا نسبة في الحماسة البصرية ٢/١٤٥ ؛ والمخصص ١٥/٥٧ .

(٢) البقرة : ٥٤ .

قالوا : وقولنا : « غالباً » ، احترازاً عن مثل قولهم : « غضبتُ بزيدٍ » ، إذ الباء فيه للتعليل ، ولا يجوز تقديرها باللام ، قالوا : لأنه إذا قيل : « لأجله » ، يكون مع موته ، ونصُّوا : لا يُقال : غضبتُ له إلا بعد موته ، فقولنا : « غالباً » ، للاحتراز به عن مثل هذه الصورة النادرة .

(ورابعها) : للمصاحبة ، وهي التي تُقَدَّر بـ « مع » ، لا ويُقَدَّر الجار والمجرور حالاً ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾^(١) ، أي مع الحق ، ومعناه : مُحِقّاً . ومثله قولك : « بَعَثَهُ الْفَرَسَ أَوْ وَهَبْتُهُ بِسَرْجِهِ » ، معناه : مَسْرُوجاً . قيل : ولا تكون إلا مستقرة . قال الأسفراييني : ولا صاد للإلغاء ، وهو الوجه عندي .

(وخامسها) : للظرفية ، وهي الداخلة على اسم من ظروف المكان ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمَقْدَسِ طُؤَى ﴾^(٢) ، أو ظروف الزمان ، كقوله تعالى : ﴿ نَجِّينَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾^(٣) ، وتُعرف بأن يُحَسَّنَ أن يُقَدَّر بموضعها لفظة « في » .

(وسادسها) : للبدل ، وهي التي يجوز أن يُعَوَّضَ عنها بدل ، كقول رافع بن خديج^(٤) ، وكان قد شهد مع النبي ﷺ ، ليلة العقبة بمكة ، ولم يُدْرِكْ معه يومٌ بَدْرٌ بالمدينة ، فلَمَّا قِيلَ له في ذلك ، قال : « ما يَسْرِنِي أَنْ شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعُقْبَةِ » ، أي : بَدَلًا مِنَ الْعُقْبَةِ ؛ لأنه كان يُفَضَّلُ ليلة العقبة على يوم بَدْرٍ . ومنه قول الحماسي [من البسيط] :

(١) النساء : ١٧٠ ، ومثله قوله : ﴿ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ (هود : ٤٨) وقوله : ﴿ وقد دخلوا بالكفر ﴾ (المائدة : ٦١) .

(٢) طه : ١٢ ، ومثله قوله : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ يَنْدِرْ ﴾ (آل عمران : ١٢٣) .

(٣) القمر : ٣٤ ، ومثله قوله : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ ﴾ (الصفات : ١٣٧ - ١٣٨) .

(٤) هو رافع بن خديج بن رافع الأنصاري (١٢ق هـ / ٦١١م - ٧٤هـ / ٦٩٣م) صحابي كان عريف قومه بالمدينة ، وشهد أحداً والخندق . توفي بالمدينة متأثراً من جراحه . (الزركلي : الأعلام ١٢/٣) .

فَلَيْتَ لي ، بِهِمْ قوماً ، إِذَا رَكِبُوا شَنَوَا الإِغَارَةَ ، فُرْسَاناً ، وَرُكْبَاناً^(١)
تَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لَهُ ، بَدَلَ قَوْمِهِ ، قَوْمٌ أَقْوِيَاءُ يَمْنَعُونَ عَنْهُ مَنْ يَظْلِمُهُ .

(وسابعتها) : للمقابلة ، وهي التي تدخل على الأثمان ، والأعواض ،
كقولك : « بَعْتُ هَذَا بِهَذَا » ، أَي : قَابَلْتُهُ بِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا « بَاءَ
الْعَوْضِ » ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْبَدَلِيَّةِ .

(وثامنها) : للتجريد ، وهي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة إمَّا
مَذْحاً ، أَوْ دَمًا ، نَحْوُ ، « لَقِيتُ بَزِيدَ بَحْرًا ، وَبِعَمْرٍو أَسَدًا ، وَبِخَالِدٍ سَفِيهًا » .
ومنه قولِي [من الطويل] :

لَقِيتُ بِهِ يَوْمَ الْعَرِيكَةِ فَارِسًا عَلَى أَذْهِمِ كَاللَّيْلِ صَبْحَهُ الْفَجْرُ
كَأَنَّ الْبَاءَ تَجَرَّدَ مَصْحُوبُهَا عَنْ غَيْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ مُثَبَّتَةً لَهُ إِيَّاهَا ، كَأَنَّهُ مَنْطِيعٌ
وَمُنْجَبِلٌ عَلَيْهَا ، أَي : لَيْسَتْ صِفَتُهُ إِلَّا الْبَحْرِيَّةُ فِي الْجُودِ ، وَالْفُرُوسِيَّةُ فِي
الشَّجَاعَةِ .

(تنبيه) على أَنَّ الْبَاءَ قَدْ تُفِيدُ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ : لِأَنَّهَا
إِمَّا أَنْ تُفِيدَ مَعْنَى شَيْءٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ ، فَتَصِيرُ نَائِبَةً عَنْهَا ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ،
فَلِنَذْكُرْهُمَا فِي حَالَيْنِ :

الْحَالُ الْأَوَّلُ : فِي إِفَادَتِهَا مَعْنَى شَيْءٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ ، فَقَدْ جَاءَتْ بِمَعْنَى
« مِنْ » ، كَقَوْلِهِ [من الطويل] :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ [ثُمَّ تَرَفَعْتُ] مَتَى لَجَجَ خُضِرٌ لَهُنَّ نَيْجٌ^(٢)

(١) البيت لقريط بن أنيف العنبري التميمي ، وهو مع نسبه في شرح شواهد شروح الألفية
٧٢/٣ ، ٢٧٧ ، ونسبه إلى العنبري في لسان العرب (ركب) ؛ ونسبه إلى
الحماسي في الجني الداني ص ٤٠ ؛ ومغني اللبيب ١٠٩/١ ؛ وهو بدون نسبة في
شرح ابن عقيل ص ٢٩٥ ، ٣٦١ . والشاهد فيه قوله : « بِهِمْ » حيث أتت الباء بمعنى
« بدل » . وللنحاة في هذا البيت شاهد آخر وهو قوله : « شَنَوَا الإِغَارَةَ » حيث جاء
المفعول له مُعْرَفًا بِـ « أَلْ » ومنصوباً ، والأكثر فيه الجر .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ؛ والأزمية =

وقوله [من الكامل] :

[فَلَقَمْتُ فَاها ، آخِذاً بِقُرُونِها] شَرِبَ التَّزْيِفَ بِبَرْدِ ماءِ الْحَشْرِجِ (١)

[و] يُعْزَى إِلَى الْفَارَسِيِّ (٢) أَنَّها بِمعْنَى « مِنْ » . قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِيٍّ ، وَتَبِعَهُمْ عَلَيْهِ الْأَصْمَعِيُّ (٣) .

وَبِمَعْنَى « عَنْ » ، وَتَكُونُ عِنْدَ وَقْعِها بَعْدَ السُّؤَالِ . وَقِيلَ : إِنَّهُ مَذْهَبُ

= ٢٠١/١ ؛ وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ ١٩٣/٣ ؛ وَالْخَصَائِصُ ٨٥/٢ ؛ وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢/٢ ؛ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ ٢٤٩/٣ ، ٢٧٢ ، ٢٢٢/٤ ؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ (شَرِبَ) وَ(مَحَزَ) وَ(مَتَى) ؛ وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٣٧٢/١ ؛ وَهُوَ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي الْأَزْهَمِيَّةِ ٢٨٤/١ ؛ وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٤٣ ؛ وَشَرَحَ ابْنَ عَقِيلٍ ص ٣٥٢ ؛ وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١١١/١ . وَلِلْبَيْتِ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ ، وَرَوَاتِهِ فِي شَرَحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ :

تَرَدَّدَتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبَتْ عَلَى حَبْشِيَّاتٍ لَهْنٌ تَشِيحُ
وَمَتَى لَجَجَ : مِنْ لَجَجَ . وَاللَّجَجُ : جَمْعُ لَجَّةٍ ، وَهِيَ مَعْظَمُ الْمَاءِ . وَالتَّشِيحُ : الْمَرَّ السَّرِيعُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « بِمَاءِ الْبَحْرِ » حَيْثُ أَتَتْ الْبَاءُ بِمَعْنَى « مِنْ » . وَلِلنَّحَاةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَاهِدٌ آخَرُ هُوَ قَوْلُهُ : « مَتَى لَجَجَ » حَيْثُ وَرَدَتْ « مَتَى » حَرْفُ جَرٍّ بِمَعْنَى « مِنْ » عَلَى لُغَةٍ هَذِيلٍ .

(١) يَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٤٢ ، وَإِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٤٨٨ ؛ وَهُوَ مَعَ نَسْبَتِهِ إِلَى جَمِيلٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (حَشْرِجَ) وَ(لَثَمَ) ، وَمَعَ نَسْبَتِهِ إِلَى عَمْرِ أَوْ جَمِيلٍ فِي شَرَحِ شَوَاهِدِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ ٢٧٩/٣ ؛ وَبِدُونِ نِسْبَةٍ فِي الْجَنَى الدَّانِي ص ٤٣ ؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ (نَزَفَ) ؛ وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١١١/١ . وَالتَّزْيِفُ : الْعَطْشَانُ . وَالْحَشْرِجُ : النَّقْرَةُ فِي الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « بِبَرْدِ » حَيْثُ أَتَتْ الْبَاءُ بِمَعْنَى « مِنْ » .

(٢) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارَسِيُّ الْأَصْلُ (٢٨٨هـ / ٩٠٠م - ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) . وَلَدَ فِي فَسَا (مِنْ أَعْمَالِ فَارَسَ) وَتَوَفَّى بِبَغْدَادَ . مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ « التَّذَكُّرَةُ » ، وَ« الشُّعْرُ » ، وَ« الْحَجَّةُ » ، وَ« جَوَاهِرُ النُّحُو » . (الزُّرْكَالِيُّ : الْأَعْلَامُ ١٧٩/٢ - ١٨٠) .

(٣) هُوَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ قَرِيبَ بْنِ عَلِيٍّ (١٢٢هـ / ٧٤٠م - ٢١٦هـ / ٨٣١م) رَاوِيَةُ الْعَرَبِ وَأَحَدُ أَثَمَّةِ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ وَالشُّعْرِ وَالْبُلْدَانِ . مَوْلَدُهُ وَوَفَاتِهِ فِي الْبَصْرَةِ . مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ « الْإِبِلُ » ، وَ« خَلَقَ الْإِنْسَانَ » ، وَ« الْخَيْلُ » . (الزُّرْكَالِيُّ : الْأَعْلَامُ ١٦٢/٤) .

كوفي ، أيضاً ، وقد حمل عليه الأخفش^(١) قوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبيراً ﴾^(٢) ، أي : عنه . ومنه قوله [من الطويل] :

فإن تَسْأَلُونِي بالنِّسَاءِ ، فَأُنْثِي عَليْمٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طيِّبٌ^(٣)
أي : عن النساء .

وقد ورد من غير مصاحبة السُّؤال ، وعليه حَمَلَ صاحب « التسهيل »^(٤) قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾^(٥) ، أي : عن الغمام . ومنه قوله ، عز وجل : ﴿ يَسْمَى نَوْرُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(٦) ، أي : عن أيمانهم .

وبمعنى « على » ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾^(٧) ، أي : على قنطار . قالوا : ومنه قولهم : « مررت به » ، أي : عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾^(٨) .

وقيل : إن الباء تأتي بمعنى : « من أجل » ، أيضاً ، كقولهم : « عاقبتُه بذنبه » ، أي : من أجل ذنبه . قلت : وجعلها للتعليل ظاهر في هذا ، فلا حاجة إلى هذا التعسف .

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء (. . . - ٢١٥هـ / ٨٣٠م) المعروف بالأخفش الأوسط . نحوي عالم باللغة والأدب من أهل بلخ . سكن البصرة وأخذ العربية عن سيويه . من مؤلفاته « تفسير معاني القرآن » ، و « الاشتقاق » ، و « معاني الشعر » . (الزركلي : الأعلام ١٠١/٣ - ١٠٢) .

(٢) الفرقان : ٥٩ . وتأول البصريون هذه الآية على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى « عَنْ » أصلاً .

(٣) في الطبعين « خير » بدلاً من « طيب » ، والبيت لعلمة الفحل وهو في ديوانه ص ٣٥ ؛ والبيت مع نسبته إلى علقمة في الأزهية ص ٢٨٤ ؛ والجنى الداني ص ٤١ ؛ وبدون نسبة في رصف المباني ص ١٤٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٦/٣ . والشاهد فيه قوله : « عليم بأدواء » حيث أتت الباء بمعنى « عَنْ » .

(٤) هو كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك .

(٥) الفرقان : ٢٥ . (٧) آل عمران : ٧٥ .

(٦) الحديد : ١٢ . (٨) الصافات : ١٣٧ .

(الحالة الثانية) : أن تكون زائدة ، وتنحصر في الجملة الاسمية ، أو الفعلية ، أو غيرهما ، فهي ثلاثة أقسام :

(الأول) : الزيادة في الجملة الفعلية ، فتارةً تُزادُ في الفاعل ، ووردت في صورتين : إحداهما فاعل « كَفَى » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾^(١) ، أي : كَفَى الله . واشتروطوا ، في زيادة الباء في فاعل « كَفَى » ، أن تكون بمعنى « حَسْب » ؛ أمّا لو كانت بمعنى « وَقَى » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾^(٢) ، صارت كغيرها من الأفعال ، فلا يُزاد في الفاعل شيء .

(الثانية) : سماعية ، كقول الشاعر [من الوافر] :

أَلَمْ يَأْتِيكَ ، وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٣)
وتارةً تُزادُ في المفعول ، ومنه ما كثرت فيه الزيادة ، نحو : « عَرَفْتُهُ ، وَعَرَفْتُ بِهِ » . ونُقِلَ عنِ الفراء قال : تقولُ العرب : هَزَهُ وَهَزَ بِهِ ، و « خِذِ الْخِطَامَ وَبِالْخِطَامِ »^(٤) ، و « أَخَذَ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ » ، و « مَدَّهُ وَمَدَّ بِهِ » .

(١) النساء : ١٦٦ .

(٢) الأحزاب : ٢٥ .

(٣) البيت لقيس بن زهير في شرح التصريح على التوضيح ٨٧/١ ؛ ولقيس العبيسي في لسان العرب (أتى) ؛ وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠/١ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٦/١ ؛ والجنى الداني ص ٥٠ ؛ وخزانة الأدب ٥٣٤/٣ ؛ والخصائص ٣٣٣/١ ؛ ورصف المباني ص ١٤٩ ؛ وشرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ؛ والكتاب ٣١٦/٣ ؛ ولسان العرب (قدر) و (رضي) و (شطي) و (يا) ؛ ومغني اللبيب ١١٤/١ ، ٤٣٢/٢ . واللبون : الإبل ذوات اللبن . وبنو زياد : هم الكلمة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان العبيسي . والشاهد فيه قوله : « بما لاقت » حيث زيدت الباء في الفاعل للضرورة الشعرية . وفي هذا البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « يأتيك » حيث اضطرَّ الشاعر إلى إثبات حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم . وبعض العرب يجرون الفعل المعتل مجرى الفعل الصحيح في جميع أحواله .

(٤) الخِطَام : حَبْلٌ يُجْعَلُ فِي عُنُقِ الْجَمَلِ ، وَيُشْتَى فِي خَطْمِهِ (أي : أنفه) لِيُقَادَ بِهِ .

ومنه ما لم تكثر فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَهَزَيْ إِلَيْكَ الْجَنْدَ ﴾ ^(٢) . قلت : جعل هذه من الأكثرية الزيادة أولى ، وكقوله [من الكامل] :

* ضَمَنْتُ بَرَزْقٍ عِيَالِنَا أَرْمَاحِنَا * ^(٣)

ومذهب ابن جني أنها زائدة في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٤) ؛ لأنَّ الفعل يتعدى ، بمجرورها ، بنفسه ، وعند غيره من الأئمة منهم الشافعي ^(٥) ، رضي الله عنهم ، أنها تبيضيّة ، أي : بعض رؤوسكم . قال ابن جني : أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، وإنما يورده الفقهاء .

(والثاني) : في الجملة الاسميّة ، إمّا في المبتدأ ، وكثرت زيادتها في « حَسْبُ » بمعنى : « كَفَى » ، كقولك : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » أي : كفايتك دِرْهَمٌ ، وأمّا في الخبر ، فمنه قياسي ، وهو في غير الموجب استفهاماً كان ، نحو : « هل زيدٌ بقائِمٌ ؟ » وقوله [من الطويل] :

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) مريم : ٢٥ . ومثله قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾ (الحج : ١٥) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ (الحج : ٢٥) . قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في مفعول « عَرَفَ » وشبهه ، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين ، كقول حسان بن ثابت [من الكامل] :

تَبَلَّتْ فَوَازِدُكَ ، فِي الْمَنَامِ ، خَرِيدَةً تَسْقِي الضُّجَيْعَ بِيَارِدٍ بَسَامِ
(ديوانه ص ٤١٨) .

(٣) هذا الشطر بلا نسبة في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩٥/٢ ؛ والمخصص ٧٠/١٤ . والشاهد فيه قوله : « برزق » حيث دخلت الباء الزائدة على المفعول به .

(٤) المائدة : ٦ . وقيل إنَّ الباء ، هُنا ، للإلصاق ، وقيل غير ذلك .

(٥) هو الإمام محمد بن إدريس بن عباس الهاشمي القرشي (١٥٠هـ / ٧٦٧م - ٢٠٤هـ / ٨٢٠م) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية كافة . ولد في غزة (فلسطين) وتوفي بمصر . من مؤلفاته « المسند » ، و « أحكام القرآن » ، و « السنن » ، و « الرسالة » . (الزركلي : الأعلام ٢٦/٦) .

[يقول ، إذا اقلولِي عليها ، وأقرَدَت]
 ألا ، هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمٍ ؟^(١)

ويختص بالاستفهام بـ « هل » ، أو نفياً ، بـ « ليس » ، كقوله تعالى :
 ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ ﴾^(٢) ، وكثرت زيادتها فيه حتى عطف الشاعر على
 الخبر ، وهو منصوب مجروراً لتوهم الزيادة فيه في قوله [من الطويل] :

بدا لي أني لستُ مُذكركَ ما مَضَى
 ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيماً^(٣)

أو بما أشبه « ليس » نفياً ، نحو : « لا رَجُلَ بأفْضَلَ منك » . قيل :
 وكذلك إذا نُفِيَ بـ « لا » التبرئة ، نحو : « لا خيرَ بِخَيْرٍ بعدَه النار » ، قال
 الرضي^(٤) : والأولى جعلها في هذا المثال بمعنى « في » .

(١) البيت للفرزدق في الأزهية ص ٢١ ؛ والخزانة ١٣٤/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية
 ١٣٥/٢ ، ١٤٩ ؛ ولسان العرب (قرد) و(قلا) ؛ ولم أجده في ديوانه . وهو
 بدون نسبة في أوضح المسالك ٢٩٩/١ ؛ والجنى الداني ص ٥٥ ؛ وشرح التصريح
 على التوضيح ٢٠٢/١ ؛ ولسان العرب (هلل) ؛ ومغني اللبيب ٣٨٨/١ . واقلولي :
 انكمش . وأقردت : ذلّت وخضعت . والشاهد فيه قوله : « بدائم » حيث زاد الباء على
 الخبر غير الموجب استفهاماً . وللبيت رواية أخرى هي : « ألا ليت ذا العيش اللذيذ
 بدائم ؟ » والشاهد في هذه الرواية قوله : « بدائم » حيث زاد الباء في خبر « ليت » ،
 وهذه الزيادة نادرة .

(٢) الزمر : ٣٦ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧ ؛ وخزانة الأدب ٢٥٨/١ ، ١٣١/٢ ؛
 ٥٨٨/٣ ، ٦٦٥ ؛ والدرر اللوامع ١٩٥/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٦٧/٢ ،
 ٣٥١/٣ ؛ والكتاب ١٦٥/١ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ ؛ ومغني اللبيب
 ١٠١/١ ، ٣١٩ ، ٥٢٩/٢ . وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٦٩/٨ ؛ والكتاب
 ١٥٥/٢ ، والمغني ٥١٣/٢ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، ٧٥٥ ؛ والمقتضب ٣٣٩/٢ . وهو
 مع نسبته إلى صرمة الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/١ . والشاهد فيه قوله : « سابق »
 بالجر على توهم دخول الباء الزائدة على خبر « ليس » .

(٤) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (٥٧٠هـ / ١١٧٤م - ٦٤٦هـ / ١٢٤٩م) فقيه
 مالكي من كبار العلماء بالعربية . كردي الأصل . ولد في أسنا (من صعيد مصر) ، =

وكذلك تدخل في خبر « ما » في لغة من لا يُعملها ، كقول الفرزدق^(١) ،
وهو تميمي^(٢) (من المتقارب) :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِشَدِيدٍ قَوَاهِ^(٣)
وقول بعضهم : « ما زَيْدٌ بشيءٍ إِلَّا شيءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ » مع نقض عملها
بـ « إِلَّا » . وكذلك تَزَادُ إذا كان النفي بـ « إِنَّ » ، كقولهم : « إِنَّ زَيْدٌ بِقَائِمٍ » .
صَرَّحَ بِهِ فِي « الإغراب » ، ومنعه الرَضَيَّ ، قال : ولم يُسمع في النفي
بـ « إِنَّ » .

وقد دخلت زائدة في الكلام المؤول بالنفي سماعاً لا قياساً ، كقوله
تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ [وَلَمْ يَغَيِّرْ
بِخَلْقِهِنَّ] بِقَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾^(٤) لتأوله بمثل : « أَوَلَيْسَ
الله ... » . وحكم الفراء بزيادتها في الخبر المثبت دون تأويل في « بمثلها »
من قوله تعالى : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾^(٥) أي : مثلها .

ونشأ بالقاهرة ، وسكن دمشق ، ومات بالإسكندرية . من مؤلفاته : « الكافية » في
النحو ، و « الشافية » في الصرف ، و « مختصر الفقه » (الزركلي : الأعلام
٢١١/٤) .

(١) هو الشاعر الأموي همام بن غالب بن صعصعة التميمي (. . . . - ١١٠ هـ / ٧٢٨ م)
شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة . كان يقال : لولا شعر الفرزدق
لذهب ثلث اللغة . (الزركلي : الأعلام ٩٣/٨) .

(٢) يُشير المؤلف هنا إلى أن « ما » التيممية لا تعمل عمل « ما » الحجازية في رفع المبتدأ
ونصب الخبر .

(٣) البيت غير موجود في ديوان الفرزدق ، وهو للمتخل الهذلي في شرح ديوان الهذليين
١٢٧٦/٣ ، والخزانة ١٣٥/٢ ؛ والدرر ١٠٠/١ ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني على
ألفية ابن مالك ٢٥٢/١ ؛ وجمع الهوامع ٢٢٧/١ . والشاهد فيه قوله : « قواه » حيث
دخلت الباء على خبر « ما » .

(٤) الأحقاف : ٣٣ . والجملة الاعتراضية : « ولم يَغَيِّرْ بِخَلْقِهِنَّ » زادها المؤلف .

(٥) يونس : ٢٧ وفي الطبعين : « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً بِمِثْلِهَا » . وهذا تحريف شنيع . وقيل :
الأولى اعتبار الباء في « بمثلها » غير زائدة ، وتعليق « بمثلها » باستقرار محذوف هو
الخبر .

(والثالث) : الزيادة فيما عدا الجُمْلَتَيْن ، وذلك في أماكن :

(منها) في فاعل « أَفْعَلْ » للتعجب في قولك : « أَفْضَلُ بِهِ » ،
و « فَعَلْ » أيضاً ، كقوله [من المديد] :

حُبُّ بِالزُّورِ [الذي لا يرى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ] ^(١)

(ومنها) : دخولها على الحال ، واشترطوا كونها منفيةً لشبهها بالخبر ،
كقول الشاعر [من الوافر] :

فَمَا رَجَعْتُ ، بِخَائِيَةٍ ، رِكَابٌ حَكِيمٌ بَنُ الْمَسِيْبِ مُنْتَهَاها ^(٢)

(ومنها) : دخولها على خبر « إِنَّ » ، كقوله [من الطويل] :

[فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا] فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ ^(٣)

(ومنها) : دخولها على خبر « كَانَ » ، كقوله [من الطويل] :

وإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أُعْجَلُ ^(٤)

(١) البيت للطرماح بن الحكيم في ديوانه ص ٩٧ ؛ والدرر اللوامع ١١٩/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٩٩/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٥/٤ ، وهو بلا نسبة في اللسان (زور). والزور: الذي يزورك، المذكر والمؤنث والمفرد والجمع فيه سواء. والشاهد فيه قوله : « حُبُّ بِالزُّورِ » حيث دخلت الباء الزائدة على فاعل « فَعَلْ » الذي للتعجب .

(٢) البيت للقيص العجلي في خزانة الأدب ٢٤٩/٤ . وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ١٠١/١ ؛ ولسان العرب (مني) ؛ وجمع الهوامع ١٢٧/١ . والشاهد فيه قوله : « بخائية » حيث دخلت الباء الزائدة على الحال المنفية .

(٣) في الطبعتين « بمجرر » وهذا تصحيف . والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٢ ؛ والدرر اللوامع ٦٦/١ ، ١٠١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٢٦/٢ . وهو بلا نسبة في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٥٢/١ ؛ وجمع الهوامع ٨٨/١ . تنأى : تبعد . حقبة : برهة من الزمن . المجرب : الخبير . والشاهد فيه قوله : « بالمجرب » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « إِنَّ » .

(٤) البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩ ؛ وشرح لامية العرب ص ٢٢ ؛ والخزانة ١٥/٢ =

(ومنها) : ما وَقَعَ خبراً عن فعلٍ من أفعال القلوب ، كقوله [من الطويل] :

[دعاني أخي والخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ] فَلَمَّا دَعَانِي ، لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ^(١)

وأكثر ما يَرِدُ في أخبار منسوخ الابتداء إذا كان منفياً ، وقد وردت في خبر « لَكُنْ » ، وهو مُثَبَّت ، في قوله [من الطويل] :

ولَكُنْ أَجْراً^(٢) لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ

[وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ؟]^(٣)

(تنبيه) : لا يخفى أنه يمكن ردّ بعض معاني الباء الأصول إلى بعض بتأويل ، وكذا ردّ بعض الزائدة إلى الأصول المتقدمة بما يثبت بدليل ، ولكن حكيماها هنا ما عليه الأكثر ، وما هو أوضح في الدلالة والبيان ، وإعراضاً عن التكاليف التي لا يُنتج النزاع فيها طائلاً ، ويكون حاصل المشاقّة باطلاً ، وكذلك يمكن أيضاً ورود زيادتها في كثير من المواطن غير ما ذكرناه ، ويكون معرفة أكثرها مفهوماً ممّا أثرناه ، والله أعلم .

والدرر اللوامع ١٠١/١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١١٧/٢ ، ٥١/٤ . وهو بلا نسبة في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٥١/١ ، ٥١/٣ ؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ١٥٧ ؛ وجمع الهوامع ١٢٧/١ . والشاهد فيه قوله : « بأعجلهم » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « أكن » . (١) البيت لدريد بن الصّمة في ديوانه ص ٤٨ ؛ وجمهرة أشعار العرب ص ١٧٧ ؛ والدرر اللوامع ١٠١/١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٢١/٢ ؛ ولسان العرب (قعد) . وهو بلا نسبة في جمع الهوامع ١٢٧/١ . والقعد ههنا ، الجبان القاعد عن الحرب والمكّارم . والشاهد فيه قوله : « بقعدد » حيث دخلت الباء على خبر « يجدني » وهو فعل من أفعال القلوب .

(٢) في الطبعيتين : أمراً ، وهو تصحيف .

(٣) البيت بلا نسبة في الخزّانة ١٦٠/٤ ؛ والدرر اللوامع ١٠١/١ ؛ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٥٢/١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٣٤/٢ ؛ وشرح المفصل ١٣٩/٨ ؛ ولسان العرب (كلا) ؛ وجمع الهوامع ١٢٧/١ . والشاهد فيه قوله : « بهيْن » حيث دخلت الباء على خبر « لَكُنْ » المثبت .

من نوعي الأحادية وهي المحضة
حرف السّين^(١)

وهي مشاركة للزاي ، والصّاد في المخرج ، ومخرج ثلاثتها من بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا السفلى ، وتعدّ من الحروف المهموسة ، وتدخل في الحروف الرخوة ، وتعدّ في الصّفيرية أيضاً . وهي من حروف الزيادة العشرة^(٢) ، فتقع في بعض الكلمات بعضاً كما في باب الاستفعال .

وتقع حرفاً مستقلاً من حروف المعاني . وهي قسمان : الأول الداخلة على الكلمة ، وتسمى حرف استقبال لجعلها المضارع للاستقبال ، بعد أن كان صالحاً للحال ، وحرف تنفيس ، لأنه نفس زمانه الذي كان صالحاً للحالية ، فصيره مُستقبلاً . وقد يُقال لها حرف تخصيص ، أيضاً ، لأنها خصّت زمان المضارع بعد صلاحيته للحال بالاستقبال ، وقال بعضهم : إنه بعض من « سوف » ، ولذلك شاركه في التخصيص بالاستقبال . وقال ابن أياز^(٣) : وهو مذهب الكوفيّين .

واختلفوا ، أيضاً ، في أن زمانيهما مُتساوٍ ، أو « سوف » أوسع زماناً من السّين على مذهبيّن : فصاحب « التسهيل » ذهب إلى أن السّين قرع على « سوف » وحرف من حروفه ، وأن زمانيهما متساويان^(٤) . واحتجّ من زعم

(١) راجع بحث السين في الجني الداني ص ٥٩ - ٦٠ ؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٩٣ - ٣٩٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٧ - ١٤٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٦٩ - ٢٧١ .

(٢) تجمع هذه الحروف في لفظة « سألتمونيها » .

(٣) هو حسين بن بدر بن أياز بن عبد الله البغدادي (. . . - ٦٨١ هـ / ١٢٨٣ م) . ولي مشيخة النحو في المستنصرية . من مؤلفاته : « قواعد المطارحة » ، و « المحصول » في شرح الفصول لابن معطي . (الزركلي : الأعلام ٢/ ٢٣٤) .

(٤) راجع ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف . ج ٢ ، ص ٦٤٦ - ٦٤٧ .

الاستقلال ، وأنها ليست فرعاً على « سوف » بأنَّ السَّين من « سوف » كالنون الخفيفة من النون الثقيلة ، فكما لا تُعَدَّ الخفيفة بعضاً من الثقيلة ، كذا لا تُعَدَّ السَّين بعضاً من « سوف » ، وإن توافقت الحروف فيهما .

قال صاحب « التسهيل » : لَمَّا رأينا أنَّ النون الخفيفة تقابل مقابلة لا يُقابل بها الثقيلة ، حَكَمْنَا بالاستقلال ، وذلك من وجهين : أحدهما أنها تُحذف عند ملاقة ساكن ، كما تقول في « اضْرِبَنَّ ، يا زَيْدُ » : « اضْرِبَ اليوم ، يا زَيْدُ » ، بفتح الباء ، وحذف نون التوكيد ، كقوله (من المنسرح) : لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَـلَّكَ أَنْ [م] تَرْكَعَ يَوْماً ، وَالذُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١) .

وثانيهما : إبدالها ، في الوقف ، أَلْفاً ، كقول الشاعر (من الطويل) :
[وذا النُّصْبُ المنصوب لا تَنْسُكُنُهُ ولا تَعْبُدِ الأوثان] واللَّهُ فاعْبُدَا (٢)

(١) البيت مع نسبته إلى الأصبط بن قريع في خزانة الأدب ٥٨٨/٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٣٤/٤ . وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢١/١ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١١/٤ ؛ ووصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠ ؛ وشرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ؛ ولسان العرب (قنبر) و(هون) ؛ ومعني اللبيب ١٦٦/١ ، ٧١٥/٢ . والشاهد فيه قوله : « لا تهين الفقير » ، وأصله : لا تهين الفقير بنون توكيد خفيفة ، فحذف هذه النون الخفيفة تخلصاً من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد ولام التعريف في « الفقير » . والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهي تريد ، فتبقى الكلمة على ما كانت عليه والنون متصلة بها ، سواء أكان بعدها ساكن ، أم لم يكن ، ولهذا شواهد كثيرة في كلام العرب . وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « عَـلَّكَ » حيث أتت «عَلُّ» لغة في « لعلُّ » عند من زعم زيادة اللام .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧ ؛ وله روايات مختلفة . وقد أثبت الرواية التي في الديوان ؛ وهو مع نسبته إلى الأعشى في الأزهية ص ٢٧٥ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٤٠/٤ ؛ وشرح المفصل ٨٨/٩ ، ٢٠/١٠ ؛ والكتاب ٥١٠/٣ ؛ ولسان العرب (سج) و(نصب) و(نون) ؛ وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٧/٢ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٣/٤ ؛ ووصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٢ ، ٣٣٤ ؛ وشرح =

وقوله [من الطويل] :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً فَأَخْرِبَهُ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِبَا^(١)
ولو وَقَفَتْ على ﴿لَنَسْفَعْنَ﴾^(٢) لَوْقَفَتْ بِالْأَلْفِ ، فلو كانت الخفيفة فرعاً
من الثقيلة ، لكان حذفها في الأولى ، وإبدالها في الثانية ، بعد التخفيف ،
إجحافاً . وقد منع من توالي إعلايين في الأسماء والأفعال ، ففي الحروف
أولى . وفيه نظر : لأنَّ « سَفَ » فرع « سَوْفَ » ثُمَّ قد فُرِعَ السُّينَ عليها ، فقد
توالى إعلايان ، وحصل الإجحاف أيضاً ، ولَمَّا رأينا أَنَّهُ قد فُرِعَ على « سَوْفَ » ،
مثل « سَوَ » و « سَيَ » ، و « سَفَ » ، ولم نَجِدْ لها مانعاً من التفريع ، حَكَمْنَا
بأنَّها مفرَّعة عليها .

وأما كونه تصرفاً لا يليق بالحروف ، فمفقوض بفروعها الثلاثة الأخرى
عليها بإجماع ، واحتج ، أيضاً ، بالاستقلال وعدم التفريع على « سَوْفَ » أَنَّ
الحذف تصرف ، فلا يليق بالحروف التي حقها الجمود ، وبأنَّه لو كان فرعاً ،
لكان أبعد من الأصل ، والفروع الثلاثة الأخرى أقرب منها . وكان يجب أن
يكون استعمالهنَّ أكثر منها ، واستعمالها أكثر منهنَّ ، فليست فرعاً .

وقد أجيب : أما عن الأول : فَبِأَنَّ « لَعَلَّ » فُرِعَ عليها عدّة فروع ، وأنَّه
قد سُلِّمَ أَنَّ الثلاثة الباقية فروع بإجماع^(٣) .

المفصل ٣٩/٩ ؛ ومغني اللبيب ٤١٢/١ . والنصب : الصنم المنصوب . ونسك
البيت : أتاه ، ونسك كذلك ذبح . والشاهد فيه قوله : « فاعبدا » ، والأصل :
« فاعبُدُنْ » بنون توكيد خفيفة ، فلَمَّا أراد أن يقف عليها أبدلها ألفاً .

(١) البيت بدون نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٤٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية
٦٤٥/٣ ؛ ولسان العرب (غضب) و (غير) ؛ ومغني اللبيب ٣٧٤/١ . وغضبي :
اسم للمنة من الإبل . وصريمة : قطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين . والشاهد
فيه قوله : « وأخربا » ، والأصل : « وأخريْنْ » بنون توكيد خفيفة ، فلَمَّا أراد أن يقف
عليها أبدلها ألفاً .

(٢) من الآية : ﴿ لَنَسْفَعُ بِالْنِاصِيَةِ ﴾ (العلق : ١٥) . وفي الطبعيتين : « لَنَسْفَعُنْ » ، وهذا
تحريف .

(٣) راجع الفصل الرابع من الباب الرابع من هذا الكتاب .

وأما عن الثاني : فإنَّ الفرع قد يفوق أصله ، فإنَّ «أباً» ، و«أخاً» المنقوصين فرع على المقصورين ، و«نعم» ، و«بش» ، بسكون العين ، فرع مكسورهما ، واستعمال الفرع فيهنَّ أكثر من الأصل ، فلأنَّ يفوق فرعاً أهون .

وأما الزمان ، فمذهب جماعة أنَّ مدَّة التنفيس بـ«سوف» أطول من مدَّة بـ«السَّين» . ويستأنسون بأنَّ زيادة الحروف تدلُّ على زيادة المعنى ، وبذلك قرروا أنَّ «الرحمن» أشدُّ مبالغةً من «الرحيم» لزيادة أحرفه .

وادَّعى صاحب «التسهيل» تساوي زمانيهما ، وأبطل تفاوتهما بالقياس والسَّماع . أمَّا القياس ، فقال : إنَّ الماضي والمستقبل متقابلان ، والماضي لا يُقصد به إلَّا مطلق الماضي دون تعرُّض لقربه ، أو بعده ، فكذا يجب أن يُقصدَ بالمستقبل ، أيضاً ، مطلق الاستقبال دون تعرُّض لقربه ، أو بعده ، ليَجري المتقابلان على سنن واحدٍ ، فيجب أن يتطابق «سَيَفْعَلُ» ، و«سوف يَفْعَلُ» ، لذلك قال والدي ، رحمه الله : وفيه نظر ، لأنَّ ماضي الماضي هو ، بوضعه ، لا يفتقر إلى قرينة بخلاف الاستقبال في المضارع ، فإنَّه موضوع بالاشتراك بينه وبين الحال ، ولذلك افتقر إلى قرينة تُخلِّصه للاستقبال ، فلمَّا تساوى الحرفان فيه ، لوقع أحدهما زائداً للاستغناء عنه بالآخر ، ولصارَ لأحدِ المتقابلين ، وهو الماضي ، مزيةً على المقابلِ الآخر ، وهو المستقبل ، إذ الماضي له حرف يُقرِّبه من الحال ، وليس للمستقبل مثله ، فإذا جُعِلت «السَّين» لتقريب المستقبل من الحال ، تصير مقابلةً لـ«قَدْ» ، وتكون «سوف» دالةً على الاستقبال مُغنيةً عمَّا يرادفها ، فيحصل التماثل ، ويُفقد التفاضل .

وأما ما ذكره حجةً بالسَّماع ، فقد ذكر عدَّة آيات قد نفَسَ زمانها تارةً بـ«السَّين» ، وأخرى بـ«سوف» ، وادَّعى المساواة بينهما ، وذلك ضعيف إمَّا ، أولاً ، فلمَنع المساواة بينهما ، وإمَّا ، ثانياً ، فَلَجَوزَ حُلَّ كُلِّ واحدةٍ منهما على أختها في الدلالة على معناها ، وإمَّا ثالثاً فَلأنَّه قد يورِدُ الشَّخصُ لفظاً موضوعاً لبعْد الزمان مكانَ ما وُضِعَ لقربه ، لشدَّة تعلُّق خاطره بحصوله ، فيتخيَّل أنه

واقع ، وبالعكس . وقد وُجِدَ ذلك في كثير من الأبواب ، كما يُعبّر ، بلفظ الماضي ، عن أمرٍ مُستَقْبَل ، لشِدَّة تعلق الخاطر بوقوعه ، وجَزَم الذَّهْن بحصوله ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾^(١) ، وكذلك العكس ، كما تفرَّر في غير هذا العلم في الالتفاتات .

(القسم الثاني) : السَّيْن اللاحقة لآخر الكلمة لكاف المؤنثة ، وهي بكَرِيَّة ، وتُسَمَّى سَيْن الكَسْكَسَةِ^(٢) ، بفتح الكاف وكسرها .

وفي كتاب « المفصل »^(٣) ، وعن معاوية^(٤) أنه قال يوماً : مَنْ أَفْصَحُ النَّاسُ ؟ فقام رَجُلٌ من جَزَمٍ^(٥) ، وجَزَم من فُصحاء الناس ، فقال : قوم تَباعدوا

(١) النحل : ١ .

(٢) الكسكسة خاصة لهجئة تُعزى إلى قبيلة بكر ، أو إلى هوازن ، أو إلى ربيعة ومضر ، أو لتميم . واختلف اللغويون في ماهيتها ، وذلك على أربعة أقوال :

- أ - إبدال كاف المخاطبة سيناً ، نحو : « أُمْسِر » في « أُمْلِك » .
- ب - زيادة سين على كاف المخاطبة في الوقف ، نحو : « أُمِكْسِر » في « أُمْلِك » .
- ج - إلحاق كاف المذكر سيناً فرقاً بين خطابي المذكر والمؤنث عند الوقف ، نحو : « أبوكْسِر » في « أبوك » .

د - إبدال كاف المخاطبة تاءً وزيادة السَّيْن ، نحو : « أبوتْسِر » في « أبوك » . (راجع رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية ص ١٤٠ - ١٤١) .

(٣) هو كتاب مشهور في النحو وَضَعَهُ الزمخشري (محمود بن عمر) وقد كتب عليه ابن يعيش (يعيش بن علي) شرحاً مشهوراً مطبوعاً .

والرواية الآتية وردت في شرح المفصل ٤٨/٩ ؛ وفي العقد الفريد ٤٧٥/٢ ، ٣٢٠/٣ - ٣٢١ ؛ والبيان والتبيين ٢١٢/٣ - ٢١٣ .

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية (٢٠ق هـ / ٦٠٣م - ٦٠ هـ / ٦٨٠م) مؤسس الدولة الأموية وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار . ولد بمكة ومات بدمشق . وهو أحد عظماء الفاتحين في الإسلام . (الزركلي : الأعلام ٢٦١/٧ - ٢٦٢) .

(٥) جَزَم : بطن في طَيِّء . وجَزَم بن رِيَّان : بطن في قضاة . (الفيروزآبادي : القاموس المحيط . مادة (جزم)) .

عن فرائية^(١) العراق ، وتيامنوا عن كشكشة^(٢) تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر ، ليست فيهم غمغمة^(٣) قضاة ، ولا طمطمائية^(٤) جَمِير .
قال معاوية : وَمَنْ هُمْ ؟ قال : قومي ، وَأُنْشَدَ [من الكامل] :

- (١) لم أقع على تفسير لهذه الظاهرة اللهجية . قال ابن يعيش : « والفرائية لغة أهل الفرات الذي هو نهر أهل الكوفة . والفراخان : الفرات ودجيل » (ابن يعيش : شرح المفصل ٤٩/٩ ، وعنه في خزانة الأدب للبغدادي ٥٩٦/٤) . ولعل المقصود بهذه الظاهرة السرعة في الكلام وما يترتب على ذلك من سقوط الحروف وتقصير الحركات .
- (٢) خاصة لهجية تعزى إلى ربيعة ومضر ، وإلى بكر وبني عمرو بن تميم وناس من أسد . واختلف اللغويون في ماهيتها ، وذلك على ثلاثة أقوال :
- أ - إبدال كاف المؤنث شيئا في الوقف للتفريق بين المذكر والمؤنث .
ب - إبدال كاف المؤنث شيئا في الوقف والوصل معا .
ج - إبدال كاف المؤنث تاء وزيادة الشين ، نحو : « أبوتش » في « أبوك » . (راجع رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية . ص ١٤١ - ١٥٠) .
- (٣) قال المبرد : « والغمغمة أن تسمع الصوت ، ولا يتبين لك تقطيع الحروف » (المبرد : الكامل في اللغة والأدب ٢٢١/٢) وعنه في العقد الفريد ٤٧٦/٢ ، وخزانة الأدب ٥٩٦/٤ . وقال الحريري : « وأما غمغمة قضاة فصوت لا يفهم لتقطيع حروفه » (الحريري : در الغواص ص ٢٥١) وقال ابن يعيش : « والغمغمة أن لا يتبين الكلام ، وأصله أصوات الثيران عند الذعر ، وأصوات الأبطال عند القتال » (ابن يعيش : شرح المفصل ٤٩/٩) . وقد قرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة حذف الغمغمة من القاب اللهجات العربية واعتبارها مرادفة للمعجمة بحيث لا يُنسب لقضاة إلا العجعة . (راجع مجموعة المصطلحات المجلد ٢١ (١٩٧٩ م) ص ١٤٢) .
- (٤) خاصة لهجية تُنسب إلى طيء ، والأزد ، وإلى قبائل جَمِير في جنوبي الجزيرة العربية . وتتمثل في إبدال لام التعريف ميما ، فيقال فيها مثلاً : « طاب أمهوء » ، وصفا أمجوء أي : طاب الهوء وصفا الجوء . ويروى من هذا القبيل أن أعرابياً سأل النبي (ﷺ) : « هل من أمير أمصيام في أمسفر ؟ » (أي : هل من البر الصيام في السفر ؟) ، فأجابه النبي على لفته مجابلاً : « ليس من أمير أمصيام في أمسفر » (أي : ليس من البر الصيام في السفر) . وفي هذه الرواية تستوي « آل » الشمسية و « آل » القمرية في إبدال لامها ميما . وقيل إن هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم فيها لام « آل » في أولها ، نحو : « فرس » و « قمر » بخلاف « صحراء » و « ناس » . (راجع ابن هشام : مغني اللبيب ٤٩/١) .

يَتَّبَعْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ فَكَأَنَّهَا حِرْقُ يَمَانِيَّةٍ لِأَعْجَمَ طَمِطِمٍ^(١)
والله أعلم .

(١) البيت لعنترة بن شداد ، وهو في ديوانه ص ٢٠٠ ، والرواية فيه (من الكامل) :

يَأْوِي إِلَى حِرْقِ النُّعَامِ كَمَا أَوْتُ حِرْقُ يَمَانِيَّةٍ لِأَعْجَمَ طَمِطِمٍ
يَتَّبَعْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ وَكَأَنَّهُ زَوْجٌ عَلَى حَرْجٍ لَهُنَّ مَخِيمٌ

والبيت مع نسبه إلى عنترة في شرح المفصل ٤٩/٩ ؛ والعقد الفريد ٤٧٧/٢ ؛
ولسان العرب (حرق) . وفي البيتين السابقين وصف الشاعر ظليماً (ذكر النعام) ،
فقال إنه يأوي إلى حرق النعام ، وهي جماعاتها (واحدتها حزقة وحزيقة) ، والطمطم
الذي لا يُفصح شيئاً ، شبه النعام حول هذا الظليم يقوم من اليمن حول رجل من العجم
يسمعون كلامه ولا يفهمونه ، وَخَصَّ أَهْلَ الْيَمَنِ لِقَرَبِهِمْ مِنَ الْعَجَمِ . وقُلَّةُ الرَّأْسِ :
أعلاه . والزوج : النمط . والخرج : عيدان الهودج وقيل : هو سرير الموتى .
والمخيم : الذي جُعِلَ كَالْخِيْمَةِ . والمعنى : ينظرون إليه من بعيد رافعاً رأسه فيتبعنه .

من نوعي الحروف الأحادية المحضة حرف الفاء (١)

الفصل الرابع من النوع الأول

وهي من الحروف الشفهية المذكورة عند الباء ، وليست من حروف الزيادة العشرة^(٢) ، فلا تكون إلا مستقلة ، فلا تعمل أبداً ، لدخولها الأسماء ، والأفعال ، ولكن قد يحصل ، عند وجودها في بعض الأماكن ، أثر فينسب إليها مجازاً ، ويكون الأثر ، في الحقيقة ، لمحذوف يجوز حذفه عند وجودها . ويكون ذلك في النوعين .

أما الأسماء ، فذلك عند دخولها على نكرة موصوفة بجوز دخول « رَبِّ » عليها ، كقول امرئ القيس^(٣) [من الطويل] :

فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرَضِعٌ
[فَالْهَيْئَةُ عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوَّلٍ] (٤)

(١) راجع مبحث الفاء في الأزهية ص ٢٤١ - ٢٤٨ ؛ والجنى الداني ص ٦١ - ٧٨ ؛ وحروف المعاني ص ٣٩ ؛ ووصف المباني ص ٣٧٦ - ٣٨٧ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٤٧ - ٢٧٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٧٣ - ١٨٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٠٧ - ٣٢٠ .

(٢) تجمع هذه الحروف في اللفظة « سألتمونيها » .

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكندي (نحو ١٣٠ ق هـ / نحو ٤٩٧ م - نحو ٨٠ ق هـ / نحو ٥٤٥ م) أشهر شعراء العرب . مولده بنجد ومات بأنقرة . كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر . لقّب بالملك الضليل وبذي القروح . (الزركلي : الأعلام ١١/٢ - ١٢) .

(٤) ديوانه ص ١٢ ؛ والبيت مع نسبه إليه في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤١٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤٥ ، ١٧٣ . وطرقت : جئت ليلاً .

وتمايم : جمع تميعة ، وهي التمويذة التي تعلق على رقبة الإنسان . وذو تمايم : كناية عن الطفل . ومُحوّل : أتى عليه حول وهو السنة . والشاهد فيه قوله : « فَمَثَلِكِ » حيث جرّ « مثل » بـ « رَبِّ » المحذوفة بعد الفاء .

فالأكثر روايتها بالجرّ ، وعند كثيرين أنّ جرّها بـ «رُبّ» محذوفة ؛ لأنّ المعنى عليه . وذهب جماعة إلى أنّ الجرّ بها نفسها ، وساوى بيّنها وبين واو «رُبّ» في أنّ الجرّ بهما لا بـ «رُبّ» محذوفة .

ورجّحه أبو حيّان ، قال : لأنّ البصريّين لا يُجوزون عمل حرف الجرّ محذوفاً ، ويُضعفه جرّ المقسم به لحرفه محذوفاً ، كما قدّم في فصل الهمزة^(١) ، وفي قولهم : « هالله ذا » بجرّ اسم « الله » . فإن قيل : ذلك عند نيابة الهمزة و «ها» عن حرف القسم ، قيل : وهنا عند نيابة « الفاء » عن «رُبّ» . وطائفة ثالثة يُفرّقون بين « الواو » و « الفاء » ، فيجعلون المجرور بعد « الفاء » بـ «رُبّ» محذوفة لِقَلّة وروده ، وبعد « الواو » بمعنى «رُبّ» بالواو لكثرة وجوده .

وأما الأفعال ، فإنّ الفعل المضارع يَنْتَصِبُ بعد الفاء بشرطين : أحدهما السببية ، أي : يكون الأوّل سبباً للثاني . وثانيهما أن يكون قبلها أحد الأشياء السبعة ، وهي الأمر ، نحو : « قُمْ فَأَكْرَمَكَ » ، والنهي ، نحو : « لا تَنْمَ فَأَضْرِبَكَ » ، والاستفهام ، نحو : « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيُشَفِّعُوا لَنَا »^(٢) ، والتمني ، نحو : « لِيَتَيَّ كُنْتُ مَعَهُمْ ، فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً » ، والعرض ، نحو : « أَلَا تَنْزِلُ فِينَا ، فَتُكْرِمَكَ » ، والترجّي ، نحو : « لَعَلِّي آتِلُغَ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ »^(٣) ، في قراءة من نصب « فأطلع »^(٤) والنفي ، نحو : « لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا »^(٥) ، والجواب في : « ولا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا »^(٦) محذوف للقرينة ، أي : فَيَسْتَرِيحُوا ، بدليل قوله : « كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ »^(٧) .

(١) راجع الفصل الأوّل من هذا الباب ، وفي حذف حرف القسم اختلاف ، ورأى سيبويه إجازة الحذف ، ورأيه هو الراجح .

(٢) الأعراف : ٥٣ .

(٣) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) روى حفص هذه القراءة ، وقرأ الباقون برفعها (الجزري : النشر في القراءات العشر ٣٦٥/٢) .

(٧) فاطر : ٣٦ .

(٦) فاطر : ٣٦ .

(٥) فاطر : ٣٦ .

وهذه الفاء ، في الحقيقة ، هي الفاء العاطفة ، وتعطف جملة تقديرًا على جملة تحقيقًا ، فتَقَدَّر الكلام بقولك : « إِنْ يَكُنْ مِنْكَ قِيَامٌ ، فَإِكْرَامٌ مِنِّي » ، فنصبها الفعل بتقدير « أَنْ » ، وكذا إذا عطفَتْ مضارعاً على اسمٍ ، فإنَّها تنصبه بتقدير « أَنْ » أيضاً .

وأما الفاء ، في غير هذين الموضعين ، فهي عاملة مطلقاً ، ولها مواقع : (أحدها) : العاطفة ، فتشرك الثاني في إعراب الأول . هذا في المفردات ، وأما في عطف الجمل على الجمل ، فهي للاستئناف ، وتعطف لاحقاً على سابق تقدّمه مرتّباً بلا مهلة بينهما ، والترتب يكون حسّاً ، كقولك : « تَوَضَّأتُ ، فَصَلَّيْتُ » ، وقد يكون حكماً ، نحو : « دَخَلْتُ مَدِينَةَ كَذَا فَكَذَا » . وقيل : إنها لا ترتّب بين المشتركات في المحلّ والمطر ، فيقال : « عفا مكانُ كَذَا فَكَذَا »^(١) ، أو « مُطِرَ مكانُ كَذَا فمكانُ كَذَا »^(٢) . وإن كان المعطوفان وجداً معاً ، واستمرار مدّة حصول المترتب وطوله لا يُنافي الترتيب ، ولا يخرج عنه ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(٣) ، فإنّ اخضرار الأرض مُبتدأ بعد نزول المطر ، وإنّما يتمّ بمدّة ومهلة ، فجاء بالفاء نظراً إلى أنّه لا فصل بين نزول المطر ، وابتداء الاخضرار . ولو قيل : ثُمَّ تُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ، نظراً إلى تمام الاخضرار ، لجاز . ويتّضح من قوله تعالى : ﴿ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾^(٤) ، نظراً إلى تمام صيرورة النطفة علقَةً ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾^(٥) ، نظراً إلى ابتداء كلّ طور ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴾^(٦) إمّا نظراً إلى تمام الطور

(١) يُقال ذلك وإن كان عفاؤهما في وقت واحد .

(٢) يُقال ذلك وإن كان المكانان مُطرا في وقت واحد .

(٣) الحج : ٦٣ . وقيل الفاء في هذه الآية للسببية ، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب ، بدليل صحّة قولك : « إِنْ يُسَلِّمْ ، فَهُوَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ » ومعلوم ما بينهما من المهلة .

(٤) المؤمنون : ١٣ - ١٤ .

(٥) المؤمنون : ١٤ .

(٦) المؤمنون : ١٤ .

الأخير ، وإِذَا اسْتَبْعَاداً لِهَذَا الطَّوَرِ الَّذِي فِيهِ كَمَالُ الْإِنْسَانِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَطْوَارِ
الْمُتَقَدِّمَةِ ، ﴿ قَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(١) .

وقد يُفْقَدُ التَّرْتِيبُ فِيهَا ، فَتُفِيدُ الْجَمْعِيَّةُ فَقَطْ كَالْوَاوِ ، كَقَوْلِهِ [مِنْ
الطَّوِيلِ] :

[قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ^(٢)
وَيُقَالُ : « دَخَلْتُ مَدِينَةً كَذَا فَمَدِينَةً كَذَا » ، أَي : إِنَّهُ لَمْ يَشْتَغِلْ بَعْدَ
دُخُولِ الْأَوَّلَى بِأَمْرِ الدَّخُولِ إِلَى غَيْرِ الثَّانِيَةِ ، وَالْغَالِبُ كَوْنُ الْمَعْطُوفِ بِهَا
مُسَبِّباً ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ سَبَبٌ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ
كَلِمَاتٍ ، فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾^(٣) .

وَلَا تَنَافِي بَيْنَ السَّبَبِيَّةِ وَالْعَطْفِ ، فَقَدْ تُفِيدُ السَّبَبِيَّةُ ، وَهِيَ ، مَعَ ذَلِكَ ،
عَاطِفَةٌ ، كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ ، وَقَوْلُهُمْ : « يَقُومُ زَيْدٌ ، فَيَغْضَبُ عَمْرُو » ، وَلَكِنْ لَا
تُلَازِمُ السَّبَبِيَّةُ الْعَطْفَ ، نَحْوُ : « إِنْ لَقِيتُهُ فَأَكْرِمُهُ » . وَقَدْ يُعْطَفُ بِهَا مَفْصَلٌ عَلَى
مُجْمَلٍ ، نَحْوُ : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ، فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(٤) ،
﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بِأُسْنَى يَاسَاتٍ ﴾^(٥) ، وَقَوْلُ : « أَجَبْتُهُ ،
فَقُلْتُ : لَيْبِكَ » ، وَ« نَادَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : يَا زَيْدٌ » .

(وَثَانِيهَا) : الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، حَيْثُ لَمْ تُؤَثِّرْ أَدَاءُ الشَّرْطِ فِيهِ لَا
لَفْظاً ، وَلَا مَعْنًى لِرَبْطِهِ بِهِ حَيْثُذِ ، أَمَّا لَوْ أَثَرَتْ لَفْظاً ، كَالْجُزْمِ فِي الْمَضَارِعِ ،
أَوْ مَعْنًى ، كَقَلْبِ مَعْنَى الْمَاضِي إِلَى الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِتْيَانُ

(١) الْمُؤْمِنُونَ : ١٤ .

(٢) الْبَيْتُ لِامْرَأَةِ الْقَيْسِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٨ ؛ وَالْحَنِي الدَّانِي ص ٦٣ ، ٦٤ ؛ وَخَزَانَةُ
الْأَدَب ٣٩٧/٤ ؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٤٦٣/١ ؛ وَالْكِتَابُ ٢/٢٠٥ ؛ وَمَغْنِي اللَّيْلِ
١٧٤/١ . وَسَقَطَ اللَّوَى ، وَالِدُخُولِ ، وَحَوْمَلُ : أَسْمَاءُ مُوَاضِعٍ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ :
« فَحَوْمَلِ » حَيْثُ أَفَادَتِ الْفَاءُ الْجَمْعِيَّةُ فَقَطْ دُونَ التَّرْتِيبِ .

(٣) الْبَقَرَةُ : ٣٧ .

(٤) الْبَقَرَةُ : ٣٦ .

(٥) الْأَعْرَافُ : ٤ .

بالفاء . وحيث لم تؤثر أداة الشرط في الجواب ، فلا بُدَّ من الفاء لترابطه بالشرط ، نحو : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ ، فَقُمْ ، أَوْ فَعَمْرُو قَائِمٌ ، أَوْ فَقَدْ قَامَ عَمْرُو » . وكذلك التزمت مع « أَمَّا » ، بفتح الهمزة ، فتدخل على الخبر ، نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » ، أو المبتدأ المفصول بينه وبين « أَمَّا » إِمَّا بِخَبَرٍ ، نحو : « أَمَّا عِنْدَكَ فَزَيْدٌ » ، أو معمول الخبر ، نحو : « أَمَّا عِنْدَكَ فَزَيْدٌ قَائِمٌ » كما سيأتي ^(١) .

(وثالثها) : الواقعة في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، وهو أن يكون موصولاً صلته فعل ، أو ظرف ، أو نكرة موصوفة بفعل أو ظرف ، أو اسماً موصوفاً بموصول كذلك ، كقولك : « الذي يأتيني فله درهم » و « الذي في الدار فله درهم » ، أو « كلُّ رجلٍ يأتيني أو في الدار فله درهم » ، و « قُلْ : إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ^(٢) .

(ورابعها) : الواقعة في جواب « إذا » المتضمنة معنى الشرط ، نحو : « إذا توضأت فصل » ؛ لأن « إذا » ليست من أدوات الشرط ، ولكنها مفهومة معناه . وعند بعضهم : إن الفاء الداخلة على « إذا » الفجائية هي الفاء الجزائية ، وعند أبي الفتح هي عاطفة . وقال أبو علي ^(٣) : هي زائدة .

(وخامسها) : الزائدة ، وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها إما قبلها لزوم الجزاء للشرط ، وقد تزايد لغير ذلك ، كقوله [من الكامل] :
لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فأجزعي ^(٤)

(١) راجع الفصل التاسع من الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٢) الجمعة : ٨ .

(٣) هو أبو علي الفارسي وقد تقدّمت ترجمته .

(٤) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٥٧ ؛ والخزانة ١/١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، ٤١٠/٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢/٥٣٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٨٢٩/٢ . وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٥٧ ؛ والجني الداني ص ٧٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤ ؛ وشرح المفصل ٢/٣٨ ؛ والمقتضب ٢/٧٦ . والمنفيس : المال النفيس . والشاهد فيه قوله : « فعند » حيث دخلت الفاء الزائدة على « عند » . =

لأنه قد أدخل الفاء على « عند » مع قوله « فاجزعي » ، فلا بُدَّ من الحكم
 بزيادة إحداهما . وبعضهم ينسب أن القول بزيادتها هو مذهب الأخفش .
 هذا ما تقرّر بين العلماء من مباحث الفاء ، وإن فُرّع على ذلك غيره ،
 ففي الحقيقة راجع إليه^(١) ، والله أعلم .

ويروى : « إن منفس » ، بالرفع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والأكثر أن يلي « إن »
 الشرطيّة فعل .
 (١) تأتي الفاء أيضاً حرفاً لتزيين اللفظ متصلاً بـ « قَط » . و « حسب » ، و « صاعداً » ...
 نحو : « أعطيته ستين ليرة فقط » .

الحروف الأحادية المحضة

حرف اللام (١)

وهي تخرج من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه ما بينها وما يليها من الحنك الأعلى ما فوق الضاحك ، والناب ، والرباعية ، والثنية . ويجب أن تعلم أن بعض النحاة يُعبر عن « أل » المعرفة للاسم باللام وحدها ، وليس بجيد ، فإن المحققين يُنكرون ذلك ؛ لأنَّ المعروف بالإجماع هو « أل » ، وإنما وقع الاختلاف في أن همزتها أصلية من نفس الكلمة ، وهي مقطوعة ، ولكنها تسقط دَرَجاً للخفة لكثرة الاستعمال ، كما هو مذهب الخليل ، أم زائدة للابتداء عند الابتداء بالكلمة المعرفة ، فتسقط دَرَجاً للاستغناء عنها ، كما هو مذهب سيويه (٢) ، ففيها المذهبان ، ولكن سيويه قد سَمَّاها « أل » في كتابه كما سَمَّاها الخليل ، فالتعبير عنها باللام خطأ ، وقد نبهنا عليه في الفصل الأول عند ذكر الهمزة . والمُراد من اللام ، هُنا ، إنما هي اللام المفردة ، وهي ليست أداة التعريف .

واعلم أن اللام لكونها حرفاً تستحق البناء ، لا سيما وهي على حرف واحد ، وأصل المبنى أن يُبنى على السكون ، فكان حقَّ البناء عليه ، ولكن لما كانت مُعدَّة لصلاحية الابتداء بها ، ولا يمكن الابتداء إلاً بمتحرك ، صارت مستحقة للحركة ، لكن ، بالنظر الثاني ، وعلى مُقتضى أصولهم ، يجب أن تُحرك بالفتحة ، لأنها أقرب إلى السكون المستحق ، وتُفيد التخلص منه ،

(١) راجع مبحث اللام في الأزهية ص ٢٦٧ ، ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٩٥ - ١٣٩ ؛ وحروف المعاني ص ٤٠ ، ٤٦ ، ٧٥ - ٧٦ ؛ ورصف المباني ص ٢١٨ - ٢٥٧ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٢١/١ - ٤١١ ؛ ومغني اللبيب ١/٢٢٨ - ٢٦١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥٩ - ٣٨٢ . وقد أفرد الزجاجي للام كتاباً مستقلاً سَمَّاه « كتاب اللامات » ، وكذلك فعل عبد الهادي الفضيلي في كتاب « اللامات » .

(٢) راجع : الكتاب ٣/٣٢٤ - ٣٢٥ ، ١٤٧/٤ .

وهي أخف من غيرها ، لكنهم ، لما قسموها إلى العاملة ، كالجارة ، وإلى الهاملة ، كالمؤكدة ، أرادوا التفرقة بينهما للتمييز ، ولم يكتفوا بالعمل مميزاً ؛ لأنه قد لا يظهر في الكلمة إعراب ، كقولك : « إن الذي قام لهذا » ، فلا يُفَرَّق بينهما إلا بحركة اللام ، فإذا كسروها أفادت الملك ، وإذا فتحوها فهي للتأكيد ، وكسروا العاملة ؛ لأنها ، لما تغير مصحوبها بتأثره عنها ، غيروها في نفسها بكسرها استثناساً في التغيير بالتغيير ، فنحن ، أيضاً ، نحصر مباحثها في القسمين في بحثين :

(البحث الأول) : في اللام العاملة ، وهي لأنها إما عاملة في الأسماء أو الأفعال صنفان :

(الصنف الأول) : العاملة في الأسماء . ولا تعمل إلا الجرّ ، وهو القياس ؛ لأنها لا تعمل إلا إذا اختصّت ، وحينئذٍ ، فالأصل أن تعمل العمل المختصّ كما أشير إليه ، ثم يُعْلَمُ أن بعض العرب تكسرها مطلقاً مع الظاهر والضمير ، وهذا يُعزى إلى خزاعة^(١) ، ونقله اللحياني^(٢) عن بعض العرب ، وبعضهم يفتحها مطلقاً ، رواه أبو عمرو^(٣) في جماعة منهم يونس^(٤) وأبو عبيدة^(٥) ، إلا مع الياء ، نحو : « لي » ، فإنهم متفقون على كسرها معها ،

(١) أي : قبيلة خزاعة .

(٢) هو علي بن حازم (وقيل : علي بن المبارك) لغوي ، عاصر الفراء ، وتصدّر في أيامه ، وأخذ عنه القاسم بن سلام . من آثاره كتاب في النوادر . (عمر كحالة : معجم المؤلفين ٥٦/٧ ، ١٧٤) .

(٣) هو زيان بن عمار التميمي المازني البصري (٧٠ هـ / ٦٩٠ م - ١٥٤ هـ / ٧٧١ م) يلقب أبوه بالعلاء ، من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة . ولد بمكة ، ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة . (الزركلي : الأعلام ٤١/٣) .

(٤) هو يونس بن حبيب الضبيّ بالولاء (٩٤ هـ / ٧١٣ م - ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م) ، ويُعرف بالنعوي ، علامة بالأدب ، كان إمام نحاة البصرة في عصره . أخذ عنه سيويه والكسائي والقراء وغيرهم من الأئمة . من مؤلفاته « معاني القرآن » ، و « اللغات » ، و « النوادر » . (الزركلي : الأعلام ٢٦١/٨) .

(٥) هو معمر بن المثنى التيميّ بالولاء البصريّ (١١٠ هـ / ٧٢٨ م - ٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م) من أئمة العلم بالأدب واللغة . مولده ووفاته بالبصرة . من مؤلفاته « نقائض جرير =

ومنهم ، وهم الأكثرون ، وهذا هو الظاهر المعمول به في رواية الجمهور ، وهو أنَّهم يكسرون مع الظاهر ، ويفتحونها مع الضمير غير الياء . قيل : لأنَّ الضمير يردُّ الأشياء إلى أصولها في كثير من الأحوال ، وقد بيَّن أنَّ أصل حركتها الفتح ، فتردُّ إليه ، فيقولون : « المال لِزَيْدٍ وَلَكَ وَلَهُ » . وقيل : لا من اللبس ، فإنَّ صيغة المرفوع في الضمائر مَبَينَةٌ لصيغة المجرور ؛ لأنَّه إذا كانت للتأكيد ، يُقال : « إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ » ، وإذا أُريدَ الملك ، قيل : « إِنَّ هَذَا لَكَ » ، فلم يُلْقِهِم الفتح في اللبس .

ثمَّ إنَّ الأكثرين يفتحونها مع الظاهر إذا كان مُستغاثاً به لمشابهة الضمير ، لكن بشرط أن لا يكون معطوفاً ، فلو قيل : « يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » ، لم تُفْتَحْ ؛ لأنَّه مُستغاث من أجله ، فَبُعْدُ عن مشابهة الضمير .

ويجب أن يُعلم أنَّ لام الجرِّ عَبَّرَ عنها سيبويه بأنَّها للاستحقاق^(١) . وقال الفارسي : هي للتحقيق ، وَعَبَّرَ عنها المبرد^(٢) بأنَّها تجعل الأوَّل لاصقاً للثاني^(٣) ، وذكروا لها عدَّة معانٍ تنحصر في ثلاثة أصول :

(الأصل الأوَّل) : المعاني التي صرَّحوا في اللام بأنَّها من معانيها ، وهي أربعة عشر معنى :

(الأوَّل) : للملك^(٤) ، إمَّا حقيقةً كـ « الوجودُ لله تعالى » ، وقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٥) ، أو مجازاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾^(٦) .

= والفرزدق ، و « مجاز القرآن » ، و « العقَّة والبرَّة » . (الزركلي : الأعلام ٢٧٢/٧) .

(١) راجع : الكتاب . ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد (٢١٠ هـ / ٨٢٦ م - ٢٨٦ هـ / ٨٩٩ م) إمام العربية ببغداد في زمنه . له « الكامل » ، و « المقتضب » ، و « شرح لامية العرب » . (الزركلي : الأعلام ١٤٤/٧) .

(٣) راجع المبرد : المقتضب ١٤٢/٤ .

(٤) وقد جعله بعضهم أصل معانيها ، وقيل : بَلْ أصل معانيها الاختصاص ، كما سيأتي .

(٥) المائدة : ١٢٠ . (٦) الكهف : ٧٩ .

- (الثاني) : شبه الملك ، كقولك : « اَنَا لَكَ مَا دُمْتُ لِي » .
- (الثالث) : التملك ، كقولك : « وَهَبْتُ لِرَازِدٍ دَارًا » .
- (الرابع) : شبه التملك ، كقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾^(١) .
- (الخامس) : الاستحقاق ، وهو فيما يُتَصَوَّرُ له التملك ، نحو : « الثوب للصَّبِي » .
- (السادس) : الاختصاص^(٢) : وهو لما لا يكون كذلك ، نحو : « هذا السَّرجُ للدَّابَّة » .
- (السابع) : التَّسْبَبُ ، نحو : « لِرَازِدٍ عَمٌّ وَهُوَ لِعَمْرٍو خَالَ » .
- (الثامن) : للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لِرُؤُوفِهِ اللَّهِ ﴾^(٣) .
- (التاسع) : للتبليغ ، نحو قولك : « قُلْتُ أَوْ بَيَّنْتُ لَهُ » ، و « اسْتَجَبْتُ وَفَسَّرْتُ لَكَ » .
- (العاشر) : للتعجب ، ويجيء في القَسَمِ ، كقوله [من البسيط] :
لِلَّهِ يَبْقَى ، عَلَى الْإِيَامِ ، ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسُ^(٤)

(١) النحل : ٧٢ .

(٢) وقيل : هو أصل معانيها ، ويستغني بعضهم بذكر الاختصاص عن ذكر الاستحقاق والملك ، ويرجح مذهبهم أنَّ فيه تقييلاً للاشتراك ، وأنه ، إذا قيل : « هذا المال لِرَازِدٍ والمسجد » لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون « زيد » قابلاً للملك ، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنيتين دفعةً ، وأكثرهم يمنع .

(٣) الإنسان : ٩ .

(٤) لهذا البيت روايات مختلفة ونسب مختلفة ، فهو مع نسبه إلى أبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٣٦١/٢ ، ٢٣١/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٣/٢ . وهو مع نسبه إلى عبد مائة الهذلي في شرح المفصل ٩٨/٩ ، ٩٩ . وهو مع نسبه إلى أمية بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧/٣ ؛ ومع نسبه إلى مالك بن خالد الخناعي في ديوان الهذليين ٢/٣ . وهو ضمن قصيدة ميمية لساعدة بن جؤية في شرح شواهد المغني ١٥٦/١ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٨ ؛ ومغني اللبيب ٢٣٦/١ ؛ والمقتضب ٣٢٣/٢ . ويبقى : أراد : لا يبقى ، فحذف حرف النفي . والجيد : جمع حيد ، وهو كل نتوء في قرن أو جبل . والمشمخر : الجبل العالي . والظيان : ياسمين البر . والأس : الريحان . =

وقوله : ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ * إِلَّا فِيهِمْ﴾^(١) ، على أحد الأوجه ، أي :
اعجبوا لإيلاف قريش .

(الحادي عشر) : الاستغاثه ، إِمَّا بِهِ ، وَإِمَّا لَهُ ، كقولك : «يا لزيدٍ
لِعَمْرٍو . وقد بيَّنا أنها تُفتَح في الأولى ، وتُكسر في الثانية .
وقال ابن النحاس^(٢) : وُسْمِيهَا الْأَخْفَش «لام الدَّعاء» .

(الثاني عشر) : التفسير ، كقوله تعالى : ﴿وَأَمْرُنَا لِنَنْسِلَ لِرَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾^(٣) .

(الثالث عشر) : البيان^(٤) ، وهي التي تدخل أسماء الأفعال والمصادر التي
تُشبهها ، ونحوهما ، نحو : ﴿هِيَاتَ لِمَا تَوْعَدُونَ﴾^(٥) ، و ﴿هَيْتَ لَكَ﴾^(٦) ،
و «سَقِيَّالَهُ» و «مَا أَحَبُّ زَيْدًا لِعَمْرٍو»^(٧) .

(الرابع عشر) : الصَّيرورة ، كقوله تعالى : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ
لَهُمْ عَدُوًّا وَخَرْنًا﴾^(٨) . وقال الشاعر [من الوافر] :

والشاهد فيه قوله : «الله» حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم بمعنى
التمجيد ويروى : تالله ، ولا شاهد فيه عندئذ على اللام .

(١) قريش : ١ - ٢ .

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد (٦٢٧ هـ / ١٢٣٠ م - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٩ م) شيخ
العريئة في الديار المصرية في عهده . ولد بحلب ، وتوفي بالقاهرة . من مؤلفاته :
«إسلاء على كتاب المقرَّب» لابن عصفور ، و «هذي أمهات المؤمنين» ،
و «التعليقة» في شرح ديوان امرئ القيس . (الزركلي : الأعلام ٢٩٧/٥) .

(٣) الأنعام : ٧١ .

(٤) أو : التبيين .

(٥) المؤمنون : ٣٦ .

(٦) يوسف : ٢٣ .

(٧) في هذا المثل «زيد» هو المَجِبُّ و «عمرو» هو المَحْبُوب ، أمَّا إذا قلت : «ما أحبُّ
زيداً إلى عمرو» ، كان «زيداً» هو المَحْبُوب ، و «عمراً» هو المَجِبُّ .

(٨) القصص : ٨ .

* لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ ^(١) *

وبعضهم يُسمِّيها « لام العاقبة » ^(٢) .

(الأصل الثاني) : ورود اللام بمعنى عدّة من الكلمات :

(الأولى) : [بمعنى] « عند » ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يُجْلِيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) ، أي : عند وقتها ، وقوله سبحانه : ﴿ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) ، بتخفيف الميم ، وكسر اللام ، وهي قراءة الجحدري ^(٥) ، أي : عندما جاءهم .

(وثانيها) : بمعنى « بعد » ، كقوله [من الطويل] :

وَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكٌ لِطَوْلِ اجْتِمَاعٍ ، لَمْ نَبْتَ ، لَيْلَةً ، مَعَا ^(٦)
أي : بعد طول اجتماع .

(١) هذا عَجَزَ بيت للإمام علي بن أبي طالب ، كَرَّمَ الله وجهه ، في ديوانه ص ٣٨ ؛ وخزانة الأدب ١٦٣/٤ ؛ صدره : « لَهُ مَلِكٌ يَنَادِي كُلَّ يَوْمٍ » . وهو أيضاً صدر بيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣ ، وعجزه : « فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ » .

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٣ ؛ والجنى الداني ص ٩٨ ؛ والحيوان ٥١/٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٢/٢ . ولدوا ، فعل أمر للجماعة من ولد . والشاهد فيه قوله : « للموت » و « للخراب » حيث أتت اللام تفيد الصيرورة .

(٢) وتُسمى أيضاً « لام المآل » .

(٣) الأعراف : ١٨٧ .

(٤) سورة ق : ٥ .

(٥) هو أبو يحيى كامل بن طلحة الجحدري (١٤٥هـ / ٧٦٢م - ٢٣١هـ / ٨٤٥م) من رجال الحديث . ولد في البصرة وسكن بغداد إلى أن توفي ، وهو ثقة عند بعض المحدثين . (الزركلي : الأعلام ٢١٧/٥) .

(٦) البيت لمتنم بن نويرة في ديوانه ص ١١٢ ؛ والأزهية ص ٢٩٩ ؛ والدرر اللوامع ٣١/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢ . وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٤٨/٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٣٤/١ . والشاهد فيه قوله : « بطول » حيث أتت اللام بمعنى « بعد » ، ومن النحاة من يجعلها هنا بمعنى « مع » .

(وثالثها) : بمعنى « في » ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (١) .

(ورابعها) : بمعنى « على » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنِّهِ ﴾ (٢) ، أي على جنبه .

(وخامسها) : بمعنى « إلى » ، كقوله تعالى : ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ (٣) .

(وسادسها) : بمعنى « مِنْ » ، كقول الشاعر [من الطويل] :
[لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ]
وَنَحْنُ لَكُمْ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَفْضَلُ (٤)

(وسابعها) : بمعنى « مَعَ » ، كقولك : « كُنْ لِي أَكُنْ لَكَ » ، أي :
كُنْ مَعِيَ أَكُنْ مَعَكَ ، وقول الشاعر [من الطويل] :
وَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
لِطُولِ اجْتِمَاعٍ ، لَمْ نَبْتَ ، لَيْلَةً ، مَعَا (٥)

أي : مَعَ طُولِ اجْتِمَاعٍ .

(الأصل الثالث) : اللَّامُ الواقعة زائدة ، وهو كلّ موضع لو أُسْقِطَتْ منه ، لَبَقِيَّتِ الْجُمْلَةُ صَحِيحَةً تَامَةً . وتنقسم زيادتها إلى قِيَاسِيَّةٌ وَسَمَاعِيَّةٌ .

(١) الأنبياء : ٤٧ .

(٢) يونس : ١٢ . ومثله قوله : ﴿ وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ (الإسراء : ١٠٩) ، وقوله : ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ (الصفات : ١٠٣) .

(٣) الأعراف : ٥٧ . ومثله قوله : ﴿ بَأْنُ رَبُّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ (الزلزلة : ٥) .

(٤) البيت لجبرير في ديوانه ص ١٤٣ ؛ والجني الداني ص ١٠٢ ؛ وخزانة الأدب ١٤٣/٤ ؛ والدرر اللوامع ٣١/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٠/٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٣٤/١ ؛ واللسان (حتت) . والشاهد فيه قوله : « لكم » حيث أتت اللام بمعنى « مِنْ » .

(٥) تقدّم تخريجه ص ٧٤ .

(أما القياسية) ، ففي موضعين ، أحدهما المعمول الذي قُدِّم على عامله ، سواء كان فعلاً أو غيره ، وسواء كان الفعل متعدياً إلى واحد أو اثنين ، نحو : «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ» ، و«لِعَمْرٍو أُعْطِيتُ دِرْهَمًا» . وثانيهما أن يكون العامل غير فعل ، كقوله تعالى : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّحْرِ ﴾^(١) . قال ابن مالك^(٢) : «لَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ إِلَّا بِمُتَعَدٍّ وَاحِدٍ ، إِذْ لَوْ فُعِلَ ذَلِكَ بِمُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يُزَادَ فِيهِمَا مَعًا ، فَيَلْزَمُ تَعْدِيَةُ فِعْلٍ وَاحِدٍ إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ ، أَوْ يُزَادَ فِي أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ تَرْجِيحٌ دُونَ مُرْجَحٍ ، وَإِيْهَامٌ غَيْرُ الْمَقْصُودِ .

(وأما السماعية) ، فكاللام في قوله سبحانه : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾^(٣) ، فإنَّ أصل الكلام : رَدِفَكُمْ^(٤) ، ونحو : «لَا يَدِّي لِي» و«يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ» ، فإنَّ مذهب سيبويه أنَّ الكلام على تقدير الإضافة^(٥) ، ولهذا نصب «يدي» ، وَحَذِفَتْ نُونُهُ^(٦) للإضافة ، واللام ، عنده ، مُفَحِّمَةٌ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

(تنبيه) : قد تقع اللام جواباً لعدة من الكلمات ، منها جواب «لَوْ» ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾^(٧) ، ومنها جواب «لولا» ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾^(٨) ، ومنها وقوعها في

(١) المائدة : ٤٢ . و«السُّحْرُ» هو الحرام .

(٢) هو محمد بن عبد الله الطائي (٦٠٠هـ / ١٢٠٣م - ٦٧٢هـ / ١٢٧٤م) أحد الأئمة في علوم العربية . ولد في جيان في الأندلس ، وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها . من مؤلفاته : «الألفية» ، و«تسهيل الفوائد» ، و«لامية الأفعال» . (الزركلي : الأعلام ٢٣٣/٦) .

(٣) النمل : ٧٢ .

(٤) وقيل إنَّ الفعل «رَدِفَ» ضَمَّنَ معنى الفعل «اقْتَرَبَ» ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ (الأنبياء : ١) .

(٥) راجع : الكتاب . ج ٢ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٦) في الكتابين المنشورين : «لامه» ، والتصويب من عندنا .

(٧) الأنفال : ٢٣ .

(٨) القصص : ٨٢ .

جواب القَسَم في نحو قولك : « وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ » ، وقوله [من الطويل] :
 حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ جِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا ، فَمَا إِنْ حَدِيثٍ ، ولا صَالِي^(١)
 ومنها اللام الموطئة للقَسَم ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي ،
 لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾^(٢) .

(الصنف الثاني) : من صِنْفِي اللّام العاملة في الأفعال ، وهي إمّا جازمة
 أو ناصبة ، ولا تعمل أداة في الأفعال رفعاً إمّا تَقَرَّر في موضعه أن ارتفاع
 المضارع إنّما يكون عند تجرّده عن العوامل اللفظيّة ، فبقي نوعا الإعراب
 فيهما ، وهو الجزم والنّصب .

(أما الجازمة) ، فهي لام الطلب ، أي التي يُطلب بها الفعل ، سواء
 كان أمراً ، كقوله سبحانه : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾^(٣) أو غيره ، كقوله
 تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾^(٤) ، وتسميتها « لام الطلب » أَحْسَنُ من
 تسميتها لام الأمر ، فإنهم قد قسموا طلب الفعل إلى أنواع كثيرة ، خَصَّصُوا كُلَّ
 واحدٍ منها باسم يخصّه كالإباحة^(٥) ، نحو : « تَعَلَّمِ الْفِقَةَ أو النُّحُو » ،
 والتهديد ، نحو : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾^(٦) ، والتعجيز ،
 نحو : ﴿ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾^(٧) ، والتسخير ، نحو : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ ؛ والأزمية ص ٥٢ ، والجنى السداني
 ص ١٣٥ ؛ وخزانة الأدب ٢٢١/٤ ؛ والدرر اللوامع ٩٦/١ ، ٤٨/٢ ؛ وشرح شواهد
 المغني ٤٩٤/١ ؛ وشرح المفصل ٢٠/٩ ؛ والمغني ١٨٨/١ ، ٧٠٨/٢ . والشاهد
 فيه قوله : « لنأموا » حيث وقعت اللام في جواب القَسَم .

(٢) الأنعام : ٧٧ .

(٣) الطلاق : ٧ .

(٤) الزخرف : ٧٧ .

(٥) هي تريد الأمرين شيئين يجوز الجمع بينهما ، كما يجوز الخلو منهما جميعاً ، بخلاف
 التخيير أو التسوية ، فإنه يُعَيَّن أحدهما .

(٦) الكهف : ٢٩ .

(٧) البقرة : ٢٣ .

خاسِثِينَ ﴿١﴾ والإهانة ، نحو : ﴿ كُونُوا حَجَارَةً ﴾ ^(٢) ، والتسوية ، نحو :
﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾ ^(٣) والتمني ، نحو [من الطويل] :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلَ
[بِصُبحٍ وما الإصباحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ] ^(٤)

والدعاء ، نحو : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ^(٥) ، والالتماس ، نحو قولك لِمَنْ
يُسَاوِيكَ رُبَّةٌ : « أَفْعَلْ » ، وغير ذلك كما فُصِّلَ في فَنِّ آخر .

واختلَفُوا في أن إطلاق الأمر عليها : هل هو بالاشتراك ، أو بالمجاز ؟
ومثِلَ المحققين إلى أنه بالمجاز ، وقد نَصَّوا على أن حَمْلَهُ على المجاز أَوْلَى ؛
لأنَّهُ يُخَوِّجُ إلى قرينة واحدة عِنْدَ جَعْلِهِ مجازاً ، وإلَّا فعلى الحقيقة ، وعند جعله
مُشْتَرَكاً يُخَوِّجُ في كل إطلاق إلى القرينة ، فالأَوَّلُ أَوْلَى .

وهذه اللام يُطْلَبُ بها الفعلُ من فاعلٍ غيرِ المخاطبِ ؛ لأنَّهُم استَغْنَوْا عن
الطلب منه بصيغة الأمر ، وهي كلمة « أَفْعَلْ » ، فتدخل اللام على الغائب ،
نحو : « مُوَلِّفَعْلٌ » ، وعلى الظاهر ، نحو : « لِيَضْرِبَ زَيْدٌ » ، وعلى المتكلم
نحو : « لِنَفْعَلْ » . وأما ما قُرِئَ في الشاذِّ من قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ
فَلْتَفَرِّحُوا ﴾ ^(٦) بالتاء ^(٧) فليشذَّذه لا عبرة فيه وقيل : لغة رديئة ، وقال
الزَّجَّاجِي ^(٨) : لغة جيِّدة . وقد تقدَّم أن أصل حركتها الفتح ، وقد كُسِرَتْ عند

(١) البقرة : ٦٥ .

(٢) الإسراء : ٥٠ .

(٣) الطور : ١٦ .

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ؛ والأزهية ص ٢٧١ ؛ وشرح شواهد شروح
الألفية ٣١٧/٤ ؛ وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٧٩ . والشاهد فيه قوله :
« أَنْجَلَ » حيث أتى فعل الأمر بمعنى التمني .

(٥) ص : ٣٥ .

(٦) يونس : ٥٨ .

(٧) روى روس هذه القراءة ، (راجع الجزري : النشر في القراءات العشر ٢٨٥/٢) .

(٨) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي (. . . - ٣٣٧ هـ / ٩٤٩ م) شيخ
العربية في عصره . ولد في نهاوند ، ونشأ في بغداد ، وسكن دمشق ، وتوفي في =

الإعمال ، وروى الفراء أن فتحها لغة سليم^(١).

(تنبيه) : عملت لام الأمر في المضارع لوجود شرطي الإعمال ، وهما : الاختصاص به وعدم التنزل كجزئه ، فكان جزماً . قال بعضهم : حملاً على الصيغة الموقوفة كـ « أفعل » ونحوه . قال ابن أياز : هذا يؤدي إلى حمل الإعراب على البناء . قال في « الإعراب » : في إيراده نظر ، إذ المراد أنه لما وجب إعمال الجازم تحقيقاً لمعناه . وكان بعض إعرابه حركة ، وبعضه قطعاً للحركة ، وقد شابه الموقوف جعل إعرابه بالقطع لمشابهة الصيغة لفظاً وصورة لا لفظاً وحكماً.

وقال عيسى الجزولي^(٢) : الحرف إذا اختص بنوع يجب أن يعمل العمل المختص بذلك النوع والإعراب المختص بالفعل فعمله ، ولا ينتقض بـ « إن » وأخواتها لما ذكر ، ولذا قالوا : لا يجوز الفصل بين هذه اللام ومعملها بشيء مما عمل فيه الفعل ولا بغيره ، لكن يجوز أن يقدم معمول معملها عليها ، نحو : « زيداً ليضرب عمرو » . وشرط بعضهم ، في جوازه ، أن يكون مما يجوز تقديمه على فعل الأمر العاري عن اللام ، وإذا كان الأمر بغير الصيغة ، كقولك : « ليضرب زيد » ، و« ليغن زيد بحاجتي » ، وكذا إن كان فعلاً لمتكلم مفرد ، نحو قولك : « فلاصل لكم » ، أو متعدّد ، نحو : « ولنحمل خطاياكم »^(٣) لزمت اللام ، ولم تحذف إلا في الشعر ، والمبرد يمنع منه . وأجاز بعضهم أن تحذف بعد القول مطلقاً ، نحو : « قلت ليزيد يضرب

طبرية . من مؤلفاته « الجمل الكبرى » ، و« الإيضاح في علل النحو » ، و« الأمالي » ، و« اللامات » . (الزركلي : الأعلام ٢٩٩/٣) .

(١) أي : قبيلة سليم .

(٢) في الطبعين : أبو عيسى الجزولي ، وهو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبُخت الجزولي المراكشي (٥٤٠هـ / ١١٤٥م - ٦٠٧هـ / ١٢١٠م) من علماء العربية . من مؤلفاته « الجزولية » (كتاب في النحو) ، و« الأمالي » (في النحو) ، و« شرح قصيدة بانث سعاد » . (الزركلي : الأعلام ١٠٤/٥) .

(٣) العنكبوت : ١٢ .

عَمْرًا ، وَخَصَّ الْكَسَائِيَّ^(١) جواز حذفها بعد الأمر بالقول ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي [الَّذِينَ آمَنُوا]^(٢) يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ۖ ﴾^(٣) .

(وَأَمَّا النَّاصِبَةُ) ، فله فيه مَعْنَيَانِ :

(أحدهما) : أن تكون بمعنى « كَيْ » ، وهي التي يُؤْتَى بها للتعليل ، نحو : « أَسَلَّمْتُ لِأَدْخُلَ الْجَنَّةَ » ، وكقوله ، عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ۖ ﴾^(٤) ، وَنُقِلَ عن تَمِيم^(٥) أَنَّهُمْ يَفْتَحُونَ هَذِهِ اللَّامَ ، فيقولون : « جُثْتُ لِأَخْذِ حَقِّي » .

(وثانيهما) : لام الجحود ، وهي الداخلة على خبر « كان » الناقصة وما تَصَرَّفَ منها بشرط وقوعه منفياً بـ « ما » ، أو « لَمْ » ، كقوله تعالى : ﴿ وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ۖ ﴾^(٦) ، فلو كان الخبرُ مُثَبِّتاً ، أو منفياً بغيرهما ، لم تَكُنْ هذه ، وَرَوَى عن بعض العرب فَتَحَهَا ، أيضاً ، وَأَنَّهُ قُرِئَ : ﴿ وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ۖ ﴾^(٧) ، بفتح اللَّام .

(تنبيه) : إِنَّمَا أَطْلَقْنَا الْقَوْلَ بِأَنَّهُمَا عَامِلَتَانِ تَسْهِيلاً عَلَى الْمَبْتَدِئِ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى تَرْتِبَ الْعَمَلِ عَلَى وَجُودِهِمَا ، فَيَسْهَلُ فَهْمُهُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْعَمَلَ لِهَٰذَيْنِ اللَّامَيْنِ ، وَأَنَّهُمَا النَّاصِبَانِ لِلْفِعْلِ هُمَا بِنَفْسِهِمَا أَمْ بـ « أَنْ »

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي (. . . - ١٨٩ هـ / ٨٠٥ م) إمام في اللغة والنحو والقراءة . من أهل الكوفة ، سكن بغداد ، وتوفي بالرِّيِّ . من مؤلفاته : « معاني القرآن » ، و « الحروف » و « ما يلحن فيه العوام » . (الزركلي : الأعلام ٢٨٣ / ٤) .

(٢) سقطتا من الطبعتين المنشورتين .

(٣) إبراهيم : ٣١ . وقيل : إِنَّ « يُقِيمُوا » مجزوم ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ ، أَي : إِنْ قُلْتَ لَهُمْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ .

(٤) الحديد : ٢٥ .

(٥) أي : قبيلة تميم .

(٦) الأنفال : ٣٣ .

(٧) الأنفال : ٣٣ .

مقدّرة؟^(١) فالْبَصْرِيّونَ حكموا بأنّ الناصب للفعل الداخل عليه اللام ليس هو اللام ، وإنّما هو « أن » مقدّرة بعدها ، وحجّتهم أنّ اللّام حرف جرّ داخلة للتعليل ، وهي التي تدخل على المفعول له ، وحرف الجرّ لا يعمل في الفعل ، فتضمّر « أن » ليصيرَ الفعلُ معها في تقدير الاسم ، فتدخل اللّام عليه ، ولهذا يجوز أن تظهر « أن » مع اللّام ، فتقول : « جئتُ لأنّ تُكرِمني » .

والكوفيّون حكموا بأنّ العمل لها نفسها ، واحتجّوا بوجهين : أحدهما أنّها بمعنى « كي » ، و « كي » تعمل بنفسها ، فكذلك ما هو بمعناها . وثانيهما أنّ جعلها جارةً يفسد من جهة دخولها على الفعل ، وتقدير « أن » لا يُصحّح ذلك . ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول : « أمرتُك بتكرّم زيدا » ، مقدّراً « أن » ، فيتعيّن أن تكون هي الناصبة .

وأجيب عن الأوّل من وجهين : أحدهما : أنّ « كي » حرف جرّ أيضاً ، و « أن » بعدها مُضمرة ، فلا فرق بينهما . وثانيهما : ما ثبت من إظهار « أن » بعد اللّام ، ولولا تقديرها لم يجز إظهارها ، ألا ترى أنّك لو قلت : « لئن أن أضرب زيدا » لم يجز . وأجيب عن ذلك بوجهين أيضاً : أحدهما : أنّا لا نُسلمُ كون « كي » حرف جرّ . وثانيهما : نُسلمُ أنّ « كي » تنصب بنفسها ، ولكن لم يكن اللّام كذلك ، واتّفاقهما ، في المعنى ، لا يُوجب اتّحادهما في العمل . ألا ترى أنّ « أن » الناصبة للاسم ، مثل « أن » الناصبة للفعل في المعنى ، إذ كلّ واحدة منهما مصدرية يعمل فيها ما قبلها ، ولم يلزم من ذلك اتّحادهما ، فإنّ تلك تختصّ بالأسماء ، حتّى لو وقع الفعل بعدها مخفّفةً ، لم تعمل فيه بخلاف « أن » الخفيفة ، ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر ، ولم تستعمل « كي » معه ، وإن كانوا سواء في المعنى . وعن الثاني بالفرق ، وهو أنّ اللّام تدلّ على غرض الفاعل ، وما من فاعل إلّا وله غرض في الفعل ، وليس كلّ فعل يكون له سبب تستعمل الباء معه ، فلمّا كثر استعمال

(١) راجع المسألة التاسعة والسبعين في كتاب ابن الأنباري « الإنصاف في مسائل الخلاف » .

اللام ، جاز أن تُحذف « أن » لظهور معناها ، كما كُثِر حذف « رُب » مع الواو والباء في القَسَم ، وحذف « لا » في جوابه .

(البحث الثاني) : في اللام المهملة ، وهي المفتوحة ، وقد قدّمنا أن اللام الجارة في أشهر اللغات تفتح عند دخولها على الضمائر غير الياء ، وعلى المستغاث به المجاور لأداة النداء . فالمراد باللام المفتوحة ما عدا الجارة للظاهر ، ولا تكون إلا مفتوحة ، وليس لنا لام للتأكيد ، وهي مكسورة إلاّ المزيدة في أسماء الإشارة ، فإنها لتأكيد بُعْد المُشار إليه .

قلت : كيف يصح قولهم : « لتأكيد بُعْد المُشار إليه » إذ يقتضي أنه كان فيه بُعْد قبل اللام ، ثُمَّ أَكَّدَ بها ، وليس في اسم الإشارة بُعْد قبل زيادتها ، فالأولى أن يُقال : « لُبُعْد المُشار إليه » ، بإسقاط التأكيد ، في نحو « ذلك » ، و « بِلَئِكَ » ، و « هُنَالِكَ » . وبعضهم يُسمّي هذه اللام « لام البعد » . قالوا : وإنما كسروها في هذه الكلمات ، لأنهم ، لو فتحوها ، لتوهّم أن المراد تملُّك المخاطب المُشار إليه ، فتصير اللام للملك ، والكاف اسم للمخاطب مجرور به .

وأما في غير هذه الكلمات ، فهي مفتوحة ، وتنحصر ضوابطها في مسائل :

(المسألة الأولى) : لام الابتداء ، وهي اللام المقوية مدلول الجملة الخبرية المجردة ، وتستحقّ صدر الكلام ، ولهذا علّقت أفعال القلوب عن العمل لكيلا يتصدّرن عليها عند الإعمال ، فتدخل على المبتدأ الواقع أول الجملة ، نحو : « لَزَيْدٌ قائمٌ » ، وعلى الخبر المقدم على المبتدأ ، نحو « لَقَائِمٌ زيدٌ » ، وعلى معموله الساذّ مسدّد ، نحو : « لِعَيْنِكَ زيدٌ » ، وشدّد دخولها عليه مؤخّراً ، كقوله [من الرجز] :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ^(١)

(١) الرّجز لرؤبة بن المعجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٠ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٧٤/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٥٣٥/١ ، ٢٥١/٢ . وهو لرؤبة أو عنترة بن =

(المسألة الثانية) : اللَّامُ الداخلة بعد « إِنَّ » المشددة المكسورة ، نحو « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » ، وهي لام الابتداء عند التحقيق ، ودخلت على معمول « إِنَّ » لأنها أكدت المعنى المفهوم من الجملة ، ولم تُغَيِّرْهُ .

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ العرب اعتنت بتأكيد الكلام الخبري لتوثقه الاعتماد ، فَيُكْرَرُونَهُ ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(١) ، وأحسنه ما اختلف فيه المؤكد لفظاً ، كالأية ، فقصدوا ، عند إرادة تقوية التأكيد ، أَنْ جمعوا بين « إِنَّ » و « اللَّام » ، ولكن لم يُلَاصِقُوا بينهما بتقدّم أحدهما ملاصقاً للآخر ؛ لِأَنَّ استتقال الجمع بين اللَّتين للتأكيد^(٢) متلاصقتين لا يَتَغَيَّرُ بتقديم وتأخير ، ففَرَّقُوا بينهما ، ورَأَوْا تقديم اللَّام في الأصل على « إِنَّ » إِبْقَاءً لِعَمَلِهَا^(٣) ؛ لِأَنَّهَا لو تَأَخَّرَتْ اللَّام لَعُلِّقَتْ « إِنَّ » عن العمل ؛ لِأَنَّهَا قد عَلِّقَتْ أفعال القلوب العاملة بالأصالة ، فكانت اللَّام بتعليق « إِنَّ » أَوْلَى من تعليق « علمت » وأخواتها ، على أَنَّهُمْ قد نَبَّهُوا على هذا الأصل المهجور بقوله [من الطويل] :

[أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْجَمَى]
لَهْنِكَ ، مِنْ بَرَقٍ ، عَلَيَّ كَرِيمٌ^(٤)

عروس في الدرر اللوامع ١/١١٧ ؛ والخزانة ٤/٣٢٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٤ ، ٦٠٥ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٢٨ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥ ؛ وشرح المفصل ٣/١٣٠ ؛ ولسان العرب (شهرب) ، ومغني اللبيب ١/٢٥٤ . والشهيرة والشهيرة العجوز الكبيرة . والشاهد فيه قوله : « لَعَجُوزٌ » حيث زِيدَت اللَّام في خبر المبتدأ ، وهذه الزيادة نادرة . وأَوَّلُهُ بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف ، والتقدير : لِهِيَ عَجُوزٌ ، وَضَعَفَ هذا التأويل بِأَنَّ حَذْفَ المبتدأ مُنَافٍ للتوكيد الذي جِيءَ بِاللَّامِ لِأَجْلِهِ .

(١) الحجر : ٣٠ ، وَصَّ : ٧٣ .

(٢) في الطبعيتين : « آلتِي التأكيد » ، والتصحيح من عندنا .

(٣) أي لعمل « إِنَّ » .

(٤) الشاهد لمحمد بن سلمة في الخصائص ١/٣١٥ ؛ ولسان العرب (لهن) و(قذى) ؛

وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٢٩ ؛ والخصائص ٢/١٩٥ ؛ ورصف المباني =

أي : لإِنَّكَ . فلم يكن للآم عمل ، فلم يكن في تقديمه محذور .
وحيث نظرنا في وجوه اجتماع « إِنَّ » والآم ، وجدناه مُنَحْصِراً في خمسة أقسام :

(أحدها) : أن تدخل على اسم « إِنَّ » ، لكنهم اشترطوا أن تتوسط بين الاسم و « إِنَّ » واسطة ، ولا يجوز أن تكون خبراً حقيقة لعدم جواز تقديم خبر « إِنَّ » على اسمها ، وكذا لا يجوز أن يكون أجنبيّاً ، فبقي أن يكون معمولَ الخبر ، كقولك : « إِنَّ عِنْدَكَ لزيداً قائم » ، وكذا لو أسقط « قائم » ، وحُمِلَ على العايل المطلق .

(وثانيها) : أن تدخل على الخبر المفرد ، نحو : « إِنَّ زيدا لَقائمٌ أو لَقائمٌ أبوه أو لَعِنْدَكَ » ، حيث فصل بينهما . ولا تضرر شدة البعد بينهما ؛ لأنه نال الصدر وما بينهما ، وإن طال كالساقط ، كقوله [من الطويل] :
وإني على أن قد تجشمت هجرها لما ضمتني أم سكين لضايم^(١)

وشرط صاحب « التسهيل » ، لجواز دخول الآم في الخبر أن لا يكون منفياً بأداة نفي ، لأن أول أكثر أدوات النفي الآم ، فتَجْتَمِعُ^(٢) الأمثال الموجب للثقل ، وهُنَّ : « لا » ، و « لَمْ » ، و « لَنْ » و « ليس » ، وطردها في غيرها كما للتعميم ، وقول بعضهم ، أنشده ابن جني رحمه الله [من الوافر] :

ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ؛ وشرح المفصل ٦٣/٨ ، ٤٢/١٠ ؛ ولسان العرب (أنن) ؛ ومغني اللبيب ص ٢٥٤ . وهو في الخزانة ٣٣٩/٤ لرجل من بني نمير ، وقد بين صاحب الخزانة السبب الذي من أجله نسب هذا الشاهد لمحمد بن سلمة ، وليس له . والقلل : جمع قلة وهي قمة الجبل . والشاهد فيه قوله : « لَهْنُكَ » ، أي : لئِنَّكَ ، فأبدلت الهمزة هاء ، كما قالوا : « هَرَحْتُ الماشية وإيَّاك » ، في : « أرحت الماشية وإيَّاك » .

(١) لم أقع على هذا البيت في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « لضايم » حيث موخلت اللام على الخبر مع شدة البعد بين المبتدأ (وهو اسم « إِنَّ » في « وإني ») والخبر « ضامن » .

(٢) في طبعة ١٩٧٠ م : « فتجتمع » .

وَأَعْلَمَ أَنَّ تَسْلِيمًا^(١) وَتَرْكًا لَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا مَسَوَاءَ^(٢)
شَاذٌ لَا عِبْرَةَ فِيهِ .

(وثالثها) : معمول الخبر إذا تأخر على الاسم وتقدم على الخبر ،
كقولهم : « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكَلٌ » ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَهُ عَلَيْهِ ، كَتَقَدُّمِهِ عَلَى الصِّدْرِ
الْمُسْتَحَقِّ لِلتَّكْيِيدِ ، فَسَوَّغَ دَخُولَهَا عَلَيْهِ ، وَلِذَا لَا تَدْخُلُ اللَّامُ لَوْ أَخَّرَ الْمَعْمُولُ
عَنْهُمَا ، فَلَا يُقَالُ : « إِنَّ زَيْدًا أَكَلُ لَطَعَامِكَ » .

(ورابعها) : الخبر الجملة ، إِنَّ كَانَتْ اسْمِيَّةً ، فَيَجُوزُ دَخُولُ اللَّامِ فِي
الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي ، كَأَن يُقَالُ : « إِنَّ زَيْدًا لِأَبُوهِ قَائِمٌ » ، فَإِنَّ قُدَّمَ خَبْرُهُ عَلَيْهِ جَازٍ
لِحَقِّقِهَا لَهُ ، كَقَوْلِكَ : « إِنَّ زَيْدًا لِعَيْنُكَ أَبُوهُ » ، وَلَا يَجُوزُ دَخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ ،
وَهُوَ مُؤَخَّرٌ عَنْ مَبْتَدِئِهِ ، فَلَا يُقَالُ : « إِنَّ زَيْدًا أَخُوهُ لِقَائِمٍ » ، وَشَذَّ قَوْلُهُ [مِنْ
الطَّرِيلِ] :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمُحَارَبِ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ^(٣)
وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ لَثَلَا تَلْتَبَسُ مَعَهَا بِاللَّامِ الْمَوْطِئَةُ لِلْقَسَمِ .
وَأَمَّا الْفَعْلِيَّةُ ، فَإِنَّ كَانَ فَعْلُهَا مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَوْسُطِ « قَدْ »
بَيْنَهُمَا لِتَقَرُّبِهَا مِنَ الْحَالِ ، وَيَلِيقُ بِهِ التَّكْيِيدُ ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، كَ « نِعَمَ »
جَازٍ دَخُولُ اللَّامِ عَلَى نَفْسِ « نِعَمَ » ، كَقَوْلِكَ : « إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ أَوْ لَنِعَمَ
الرَّجُلُ » . قَالُوا : لِأَنَّ إِفَادَتَهُ الْإِنْشَاءَ الْمُقْتَرَنَ بِالْحَالِ شَابِهَهُ بِالْمُضَارِعِ الَّذِي

(١) فِي الطَّبْعَيْنِ الْمَنْشُورَتَيْنِ : « تَسْلِمًا » . وَهَذَا تَحْرِيفٌ .

(٢) الشَّاهِدُ لِأَبِي حَزَامٍ الْعُكْلِيِّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ٣٣١/٤ ؛ وَسَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٧٧/١ ؛
وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢٢٢/١ ؛ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ ٢٤٤/٢ . وَهُوَ
بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ص ١٨٦ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « لَا
مُتَشَابِهَانِ » حَيْثُ دَخَلَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرٍ « أَنْ » الْمَنْفِيَّ ، وَهُوَ شَاذٌ .

(٣) الشَّاهِدُ لِأَبِي عَزَّةَ عَمْرُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ ٢٤٥/٢ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ
فِي الدَّرَرِ لِلْوَامِعِ ١١٥/١ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٣٩/١ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « لِمُحَارَبٍ »
حَيْثُ دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى الْخَبَرِ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ عَنْ مَبْتَدِئِهِ ، وَهَذَا شَاذٌ .

أشبه الاسم ؛ لأن اقترانه باللام جعله للحال أيضاً ، وأزال عنه الاشتراك^(١) .

(تنبيه) : جَوَزَ البصريون دخول اللام على الجملة التي فعلها مضارع ، إذا صُدِّرَتْ بـ « سوف » لتنزلها منزلة جزء منه ، ولذلك لم تعمل فيه مع اختصاصها به ، فيقال : « إنَّ زيدا لَسَوْفَ يَقُومُ » ؛ لأنه بمنزلة قولك : « لَيَقُومُ بعد وقتٍ » ، والكوفيون يمنعونه .

(وخامسها) : الفُضْلُ الواقع بين « إنَّ » وخبرها ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴾^(٢) .

(المسألة الثالثة) : لَمَّا كانت « أَنَّ » المفتوحة يتغيَّر المعنى معها ؛ لأنها صيِّرت الجملة في حكم المفرد ، لم يجز دخول اللام معها ، وأنشد قطرب^(٣) [من الرجز] :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنَّ مَطَايَاكَ لِمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ^(٤)
بفتح « أَنْ » ، قيل : إنه شاذٌ ، وقيل : يُحْمَل على حذف كلمة « على » من الكلام ضرورةً ، أي : ألم تكن تخلف على أن مطاياك ، وقيل : على مذهب الكوفيين ؛ لأنهم يُجيزون فتح همزة « أَنْ » إذا وقعت في جواب القسم ، وقرئ : ﴿ وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(٥) بفتح « أَنْ » أيضاً .

(١) أي أن يكون مشتركاً بين الحال والاستقبال .

(٢) الصافات : ١٧٢ ؛ وفي الطبعين « وإنهم » ، وهذا تحريف .

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد (. . . - ٢٠٦ هـ / ٨٢١ م) نحوي عالم باللغة والأدب ، من أهل البصرة . من مؤلفاته « معاني القرآن » ، و « الأزمنة » ، و « الأضداد » . (الزركلي : الأعلام ٩٥/٧) .

(٤) الشاهد بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٨/٤ ؛ والخصائص ٣١٥/١ ؛ والدرر اللوامع ١١٦/١ ؛ ورصف المباني ص ٢٣٧ ؛ ولسان العرب (قضى) و (مطا) و (مأي) ؛ وجمع الهوامع ١٤٠/١ . والشاهد فيه قوله : « لمن » حيث دخلت اللام الزائدة على خبر « أَنْ » وهو شاذٌ .

(٥) الفرقان : ٢٠ .

وقد زيدت مع كلمات أخرى (منها) : دخولها في خبر « لكن » ؛ لأن الجملة معها على معنى الابتداء ، فلا مُنافاة في الكلام ، وأنشدوا [من الطويل] :

[يلومونني، في حُبِّ لَيْلَى، عَوَإِذِلِي] ولكنني ، مِنْ حُبِّهَا ، لَعَمِيذُ^(١)
والى جوازها ميلُ الأكثرين .

(ومنها) ما وَقَعَ في خبر « أُمْسَى » ، كقوله [من البسيط] :
مَرُّوا عَجَالِي ، فقالوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فقال: مَنْ سَأَلُوا أُمْسَى لَمْجُهِوداً^(٢)

وكذلك في خبر « ما زال » ، كقول كُثَيْرٍ^(٣) [من الطويل] :
ومازلتُ من لَيْلَى لَدُنْ إِنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ^(٤)
وشبهة المجوِّز كون « أُمْسَى » و « ما زال » من أخوات « كان » ، وهي من المختصة بالجملة الابتدائية « كَانِ » ، فجَوِّزه ، والصَّحِيح أَنَّهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(١) الشاهد بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٩/١ ؛ والجنى الداني ص ١٣٢ ؛ والخزانة ٣٤٣/٤ ؛ والدرر اللوامع ١٤٠/١ ؛ ورصف المباني ص ٢٣٨ ؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ١٨٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ؛ وشرح المفصل ٦٢/٨ ، ٦٤ ؛ ومغني اللبيب ٢٥٧/١ .

(٢) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٣٣٠/٤ ؛ والخصائص ٣١٦/١ ، ٢٨٣/٢ ؛ والدرر اللوامع ١١٧/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣١٠/٢ ؛ وجمع الهوامع ١٤١/١ . والشاهد فيه قوله : « لَمْجُهِوداً » حيث دخلت اللام الزائدة على خبر « أُمْسَى » .

(٣) هو أبو صخر كُثَيْرُ بن عبد الرحمن بن الأسود (. . . - ١٠٥هـ / ٧٢٣م) شاعر متيم مشهور من أهل المدينة . أكثر إقامته بمصر . عُرف بـ « كُثَيْرِ عَزَّة » نسبةً إلى حبيته عَزَّة بنت حميل الضمرية . (الزركلي : الأعلام ٢١٩/٥) .

(٤) الشاهد لكُثَيْرِ عَزَّة في ديوانه ص ٤٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٣٣٠/٤ ؛ والدرر اللوامع ١١٧/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٤٩/٢ ؛ وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ؛ والمغني ٢٥٧/١ . والمقصى : المبعد . والشاهد فيه قوله : « لَكَالِهَائِمِ » حيث زيدت اللام في خبر « ما زال » .

وكذلك وردت زيادتها في بابي المفعولين ، كقوله [من البسيط]:

رَأَوْكَ، صَاحٍ، لَفِي ضَرَاءٍ مُؤَلِّمَةٍ (١)

وكذا دخولها على الخبر المنفي بـ «ما» ، كقوله [من البسيط]:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانٌ لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانٍ (٢)

وقد جاءت بمعنى الفاء ، كقوله تعالى : ﴿إِذَا مَا مِثُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (٣) ، أي : فسوف .

(المسألة الرابعة) : في لام القسم ، وهي لامان : موطئة ، وجواب ، فالموطئة أكثر دخولها على «إن» الشرطية ، كقوله تعالى : ﴿وإنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٤) ، وهي غير لام الجواب ؛ لأنها تدخل على نفس المقسم به ، نحو : «لَعَنَكَ لَأَفْعَلَنَّ» ؛ ولأنها تستغني عن نون التوكيد كما في قوله تعالى : ﴿وإنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (٥) ، والواقعة جواباً لا تدخل على نفس القسم ، ولا تستغني عن النون (٦) ، والجواب هي الرابطة بين القسم والجملة الواقعة بعده ، فإنه لما كان الجواب جملة مستقلة ، لم يكن لها من بد من رابط بجملة القسم ، وإلا صارت أجنبية ، واللام هي

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها. والشاهد فيه قوله: «لفي» حيث زيدت اللام في المفعول الثاني .

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر اللوامع ١١٧/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ؛ والمغني ٢٥٦/١ ؛ ومجمع الهوامع ١٤١/١ . وأبان : اسم رجل . وأعلاج : جمع «علج» ، وهو الرجل من كفار المعجم . والعلج ، أيضاً ، العير . وسودان : جمع «أسود» كعميان جمع «أعمى» ، وقيل هو جمع «سود» ، أي جمع للجمع . والشاهد فيه قوله «لَمِنْ» حيث زيدت اللام على الخبر المنفي بـ «ما» .

(٣) مريم : ٦٦ . وفي الطبعيتين «إذا» ، وهذا تحريف .

(٤) الأعراف : ٢٣ ، وفي الطبعيتين : «لئن» ، وهذا تحريف ، ولا شاهد في الآية على دخول لام القسم على «إن» الشرطية .

(٥) النحل : ١٢٤ .

(٦) أي : نون التوكيد .

الرابطة في أكثر أحواله ، ولذلك سَمَّاهَا بعضهم « لام المجازاة » . فإن كان الجواب جملة اسمية ، كان اللّام فيها كافياً ، نحو : « والله لزيدٌ قائمٌ » ، وقد يُقصد زيادة التأكيد ، فيؤتى ، مع اللّام ، بـ « إن » ، فيقال : « والله إن زيدا لقائمٌ » .

وقد تأتي « إن » وحدها لِمَا تُفهمه من التوكيد ، فيُكتفى^(١) في الجواب بها ، نحو : « والله إن زيدا قائمٌ » ، فإن خلا الجواب عنهما ، كان نَقياً ، نحو : « والله ، زيدٌ قائمٌ » ؛ لأنّه يجوز حذف حرف النفي من الجواب دون رابط الإيجاب ، فلو قلتَ : « والله أحبك » كنتَ باغضاً ، و « والله أبغضك » ، كنتَ محباً ، وإن كان جملة فعلية ، فإن كان الفعل ماضياً ، اكتُفي فيه باللّام وحده ، فيقال : « والله ، لقائمٌ زيدٌ » ، وقد تُقارنها « قد » ، فيقال : « والله ، لقد قامَ زيدٌ » ، وقد يُستغنى بها عن اللّام ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٢) ، وإن كان مُضارعاً ، فلا بُدَّ فيه من اللّام ، والأكثر مصاحبته للنون المؤكدة ، كقولك : « لأفعلن » ، وقُلّ تجرّده عنها . وتتمّة مباحث القسم المذكورة في غير هذا الكتاب .

(المسألة الخامسة) : في التنبيه على بعض اللّامات الهاملة .
(فمنها) : لام جواب « لو » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾^(٣) . وقد تُحذف هذه اللّام اختياراً ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾^(٤) ، بَلْ يجوز حذف الجواب مُطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِيَ بِهِ الْمَوْتُ ، بَلْ لَهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾^(٥) ، أي : لكانَ هذا القرآن .

(١) في طبعة ١٩٧٠ م : « فيكفي » ، وفي طبعة ١٢٩٤ هـ : « فيكفى » ، وهذا تحريف .

(٢) الشمس : ٩ .

(٣) الحجرات : ٥ ، ومثله قوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الانبياء :

٢٢) .

(٤) الواقعة : ٧٠ .

(٥) الرعد : ٣١ .

(ومنها) : في جواب «لولا» ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) .

(ومنها) : لام الإيجاب ، وهي الداخلة بعد «إن» الخفيفة النافية لإثبات ما يأتي بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُ لِمِنَ السَّاحِرِينَ ﴾ (٢) وعدَّ بعض النحاة منها اللام في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ (٣) .

وردّ قوله : بأنّ اللام إنّما تكون للإيجاب إذا كانت بمعنى «إلا» لتثبت ما نفى بـ «إن» ، وهنا كان الإثبات بـ «إلا» نفسها ، فلا يكون منها ، وكأنّها أتت تأكيداً للإيجاب المعلوم من «إلا» ، إلا أنّ الإيجاب بها ، فليست إيّاها .

(ومنها) : اللام الفارقة ، وهي الداخلة بعد الخفيفة المكسورة الهمزة لتؤدّن أنّها المخففة من الثقيلة ، وليست «إن» النافية ، فإن أهملت ، لزمت هذه اللام باتّفاق ، وإن عملت ، فقد اكتفى بعضهم بالإعمال فارقاً ، وأكثر منها الأكثرون مكرراً لهذا الباب .

(١) النساء : ٨٣ . ومثله قوله : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾

(البقرة : ٢٥١) .

(٢) الزمر : ٥٦ .

(٣) النساء : ١٥٩ .

الحروف الأحادية المحضة الميم (١)

الفصل السادس

من

الفرع الأول

ومخرجها ما بين الشفتين كالواو والباء ، وهي من أحرف الذلاقة (٢) عند الخليل ، ومن حروف الزيادة العشرة (٣) ، فتقع بعضاً من الكلمة ، وتكون فاءً ، وعيناً ، ولاماً من الأسماء والأفعال ، ومستقلة من جملة حروف المعاني للقسَم لا غير ، وتختصُ باسمِ الله تعالى ، ولذلك ترجَّح الحكمُ بأنها من « أَيْمُن » (٤) على الحكم بأنها من غيرها ، لاختصاص « أَيْمُن » بالله تعالى ، وهي مثلثة فتضم ، وتفتح ، وتكسر .

قيل : أصلها من نون ساكنة وميم مضمومة ، حُذِفَتِ النون اعتباراً . وقيل : إنها وفروعها كلها متفرعات على « أَيْمُن » ، ولكونها من فروعها ، خَفَّفُوها بالحذف حتى صارت إلى حرف واحد ، وهو أقرب من الأول . والأرجح كونها حرفاً مستقلاً ؛ لأن التفرع والحذف مما يفتقر إلى دليل ظاهر ، وإن لم يوجد ، فالحمل على الاستقلال لأصلته أولى . وإنما عمل لاختصاصه والاستقلال كما مر ، وإنما عمل الجر ؛ لأنه الأثر المختص بما اختص به من أنواع الإعراب ، كما عُبِّرَ به غير مرة .

وليُعْلَمَ أنه لم يرد استعماله في غير اسم الله تعالى إلا شذوذاً ، كما ورد

(١) راجع مبحث الميم في الجنى الداني ص ١٣٩ - ١٤٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٠٣ - ٣١٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١ - ٤٣٣ ؛ ومغني اللبيب ص ٤٠٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٢٣ - ٤٢٧ .

(٢) أحرف الذلاقة ، أو المذلفة ستة : ر ، ب ، ف ، ل ، م ، ن . وجمعها قولك : مر بنفل .

(٣) هي الحروف المجموعة في لفظة « سألتمونيها » .

(٤) لفظة تستعمل في القَسَم ، وهمزتها همزة وصل .

في غيره من الحروف ، وأن الميم تقع بدلاً من أربعة أحرف ، وهي : الواو ، والنون ، والباء ، واللام . أما إبدالها من الواو ، فقولهم : « فَمٌ » . قال ابن جني في « سِرِّ الصَّنَاعَةِ »^(١) : وأصله « قَوَّةٌ » بوزن « سَوَاطِئُ » ، فحُذِفَتِ الهاءُ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ « سَنَةِ » فَيَمَنْ قَالَ : « لَيْسَتْ بِسَنَاءٍ »^(٢) ، وَمِنْ « شَاةٍ » وَ« شَفَةِ » ، وَمِنْ « عِضَةِ » فَيَمَنْ قَالَ : بِعَيْرٍ عَاضِيَةً^(٣) ، وَمِنْ « اسْتٍ »^(٤) ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ : « قَوٌ » ، فَلَمَّا صَارَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ : الثَّانِي مِنْهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ ، كَرِهُوا حَذْفَهُ لِلتَّنْوِينِ ، فاجتمعوا به ، فأبدلوا من الواو ميماً لِقُرْبِ الميم من الواو ؛ لِأَنَّهُمَا شَفَهِيَّتَانِ .

والفاء من « فَمٌ » مفتوحة ، ويدلّ عليه وجودك إياها مفتوحة في اللفظ . هذا هو المشهور ، وأما ما حكاه أبو زيد^(٥) ، وغيره من كسر الفاء وضمّها ، فَضَرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ لِحَقِّ الْكَلِمَةِ لِإِعْلَالِهَا بِالْحَذْفِ وَالْإِبْدَالِ . وميم هذه الكلمة مُخَفَّفٌ ، وأما قوله [من الرجز] :

يَا لَيْتَهَا^(٦) قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِّهِ حَتَّى يَعُودَ الْمُلْكُ فِي أُسْطُمِهِ^(٧)

(١) راجع ابن جني : سِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٤١٣ - ٤٢٣ .

(٢) يُقَالُ : نَخَلَةٌ سَنَاءٌ : تَحْمِلُ سَنَةً وَلَا تَحْمِلُ أُخْرَى . وَأَرْضٌ سَنَاءٌ : أَصَابَتْهَا السَّنَةُ بِمَعْنَى الْجَذْبِ أَوْ الْقَحْطِ . وَسَنَةٌ سَنَاءٌ : شَدِيدَةٌ لَا نَبَاتَ فِيهَا وَلَا مَطَرَ .

(٣) فِي طَبْعَةِ ١٩٧٠م « بِغَيْرِ عَاضِهِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ طَبْعَةِ ١٢٩٤هـ ، وَمِنْ « لِسَانِ الْعَرَبِ » ، وَالبعير العاضه : هُوَ الَّذِي يَأْكُلُ الْعِضَاءَ ، وَهُوَ كُلُّ شَجَرٍ لَهُ شَوْكٌ .

(٤) فِي طَبْعَةِ ١٩٧٠م : « لَسْتُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ طَبْعَةِ ١٢٩٤هـ ، وَأَصْلُ « اسْتٍ » : « سَتَهُ » دَخَلَهَا الْقَلْبُ الْمَكَانِي وَالْإِبْدَالُ وَالْجَمْعُ : اسْتَاهُ .

(٥) هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَوْسَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ (١١٩هـ / ٧٣٧م - ٢١٥هـ / ٨٣٠م) أَحَدُ أئِمَّةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَوَفَاتَهُ بِهَا . مِنْ مَوْثِقَاتِهِ : « النَّوَادِرُ » ، وَ« الْهَمَزُ » ، وَ« الْمَطَرُ » وَ« خَلَقَ الْإِنْسَانُ » . (الزركلي : الْأَعْلَامُ ٩٢/٣) .

(٦) فِي الطَّبْعَتَيْنِ : « يَا لَيْتَهَا » ، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي سَأَذْكُرُهَا فِي الْهَامِشِ التَّالِي .

(٧) الْبَيْتَانِ لِلْعَجَّاجِ فِي الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ ١٣/١ وَلَيْسَا فِي دِيْوَانِهِ ؛ وَهُمَا بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْخَزَانَةِ ٢٨٢/٢ ؛ وَشَرْحُ الْمَفْصُلِ ٣٣/١٠ وَاللِّسَانُ (فوه) . وَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ ٢١١/٣ . وَنُسِبَا فِي اللِّسَانِ (طسم) إِلَى الْعَمَانِيِّ يَخَاطَبُ الرَّشِيدَ ، وَفِيهِ =

فالقول في تشديد الميم، عندي^(١)، إنه ليس بِلَغَة، ألا تَرَى أَنَّكَ لَا تَجِدُ لهذه المَشْدَدَة تصرِّفاً، إِنَّمَا التَّصَرَّفُ كُلُّهُ عَلَى «ف وَه»، ومنه قوله عَزَّ وَجَلَّ: «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ»^(٢) وقول الشاعر [من الوافر]:

فَلَا لَغَوْ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ^(٣)

وقالوا: «رَجُلٌ مُفَوَّهٌ» إِذَا أَجَادَ الْقَوْلَ، وقالوا: «مَا تَفَوَّهْتُ بِهِ»، كما قالوا: «تَلَعَّمْتُ بَكَذَا وَكَذَا»، أَي حَرَّكْتُ مِلاغمي، وهي ما حول^(٤) الشفتين، وقالوا في جَمْعِ «أَفَوَّه»، وهو الكثير القول: «فَوَّه». قرأتُ على

أَيْضاً أَنَّ ابْنَ خَالَوَيْهِ نَسِبَهُمَا إِلَى جَرِيرٍ، وَفِي دِيوانِ جَرِيرٍ أَرْجُوزَةٌ عَلَى هَذَا الرُّوْيِ وَلَيْسَ مِنْهَا هَذَانِ الْبَيْتَانِ. وَأَسْطَمُ الشَّيْءُ: وَسَطُهُ وَمَعْظَمُهُ، وَفُلَانٌ فِي أَسْطَمَةِ قَوْمِهِ، أَي: فِي وَسْطِهِمْ وَأَشْرَافِهِمْ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «فَمَهُ» وَ«أَسْطَمَهُ» حَيْثُ شَدَّدَ الْمِيمَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ.

(١) أَي: عِنْدَ ابْنِ جَنِي، لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ مَا زَالَ يَنْقُلُ كَلَامَ ابْنِ جَنِي فِي «سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ».

(٢) آلِ عِمْرَانَ: ١٦٧.

(٣) الشَّاهِدُ لَأَمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، وَهُوَ فِي دِيوانِهِ ص ٥٤ مَلْفُوقٌ مِنَ الْبَيْتَيْنِ التَّالِيَيْنِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

وَلَا لَغَوْ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا غَوْ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَنَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ

وَهُوَ مَعَ نَسْبَتِهِ لَأَمِيَّةَ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ٢/٢٨٣؛ وَالدَّرَجَةُ الْوَامِعُ ٢/١٩٩؛ وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوْضِيحِ ١/٢٤١؛ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ ٢/٣٤٦؛ وَاللِّسَانَ (أَثَمَ)؛ وَبَلَا نِسْبَةً فِي شَرَحِ ابْنِ عَقِيلٍ ٢٠٣؛ وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ ص ١١٥؛ وَاللِّسَانَ (سَهْرَ) وَ(فَوَّهَ)؛ وَهَمَعَ الْهُوَامِعُ ٢/١٤٥. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «فَاهُوا» حَيْثُ أَتَى بِفَعْلٍ مُتَصَرِّفٍ مِنْ «فَوَّهَ». وَفِي هَذَا الْبَيْتِ شَاهِدٌ آخَرٌ لِلنَّحَاةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَلَا لَغَوْ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا» حَيْثُ كُرِّرَتْ «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ فَاهُجِلَتْ الْأَوَّلَى، أَوْ أَنَّهَا بِمَعْنَى «لَيْسَ» وَقَدْ حُذِفَ الْخَبَرُ وَعَمِلَتْ الثَّانِيَةُ.

(٤) فِي طَبْعَةِ ١٩٧٠: «حَوَى»، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ طَبْعَةِ ١٢٩٤ هـ، وَمِنْ «سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ» ١/٤١٦.

أبي علي^(١) للشنفرى^(٢) رحمه^(٣) الله [من الطويل] :
 مُهَرَّتْهُ^(٤) أَفْوُهُ كَأَنَّ شُدُوقَهَا شُقُوقُ الْعِصِيِّ^(٥) كَالِحَاتُ وَبُسْلُ^(٦)
 ولم نسمعهم قالوا : « أقمام » ، ولا « تَقَمَّمْتُ » ، ولا « رجلُ أُمِّ » ،
 كما قالوا : « أَصُمُّ » ، فدلَّ اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء ، والواو ،
 والهاء ، على أَنَّ التشديد في « فَمَّ » لا أصل له في جنس المثال ، وإنما هو
 عارض .

فإن قيل : فإذا ثَبَّتَ أَنَّ التشديد عارض . فَمِنْ أَيْنَ أتاها ؟ وكيف وجهُ
 دخوله ؟

فالجواب أَنَّ أصل ذلك أَنَّهُمْ ثَقَّلُوا الميم في الوقف ، فقالوا : « فَمَّ » ،
 كما قالوا : « هذا خَالِدٌ » ، ثُمَّ أَجْرُوا الوصلَ مُجْرَى الوقف ، فقالوا : « هذا
 فَمَّ » ، و « رَأَيْتُ فَمًا » ، كما أَجْرُوهُ مُجْرَاهُ فِيمَا أَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ رحمه الله
 [من الرجز] :

بَبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ كَأَنَّ مَهْوَاهَا^(٧) عَلَى الْكَلْكَلِ^(٨)

(١) هو أبو علي الفارسي ، وقد تقدّمت ترجمته ، والقارئ هو ابن جني ، لأن المؤلف ما
 زال ينقل عن كتابه سرّ صناعة الإعراب ٤١٦/١ .

(٢) هو عمرو بن مالك الأزدي (. . . - نحو ٧٠٠ هـ / نحو ٥٢٥ م) شاعر جاهليّ يمنيّ .
 كان من فُتَاك العرب وعدّائهم . وهو أحد الخلفاء الذين تَبَرَّأت منهم عشائريهم ، وهو
 صاحب لامية العرب . (الزركلي : الأعلام ٨٥/٥) .

(٣) كذا في الأصل . والضمير في « رحمه » يعود على أبي علي .

(٤) في الطبعين : مُهَرَّتْهُ .

(٥) في الطبعين : الْعِصَى .

(٦) البيت لشنفرى في ديوانه ص ٦٥ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤١٦/١ ؛ وشرح لامية العرب
 للعسكري ص ٣٩ . والمُهَرَّتْهُ : المشقوقة . والبُسْلُ : الكريهة المراءى . والكالحات :
 المكشّرات في عبوس . والشاهد فيه قوله : « فُوهُ » جمع « أَفْوُهُ » .

(٧) في الطبعين « فُهوها » ، والتصحيح ، من « سرّ صناعة الإعراب » والمصادر الآتية في
 الهامش التالي .

(٨) البيتان بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١٦١/١ - ١٦٢ ، ٤١٧ ؛ والأوّل لمنظور بن =

يُريد : « العَيْهَل » ، و « الكَلْكَل » . هذا وجه تشديد الميم عندي .
 فإن قلت : فإذا كان أصل « فَمِ » ، عندك ، « فُوه » ، فما تقول فيما
 أنشده أبو علي من الفرزدق [من الطويل] :
 هُمَا نَفْسَا فِي فِئِي مِنْ فَمَوِيَهُمَا
 [على الناجح العاوي أَشَدَّ رَجَامٍ ^(١)]
 فإنه يلزم اجتماع العِوض والمعوَّض [منه] ؟

فالجواب أن أبا علي حكى لنا عن أبي بكر ^(٢) وأبي إسحاق ^(٣) أن الشاعر
 جمع بين العِوض والمعوَّض [منه] ؛ لأنَّ الكلمة منقوصة ، وأجاز أبو علي فيه
 وجهاً آخر ، وهو أن تكون الواو في « فَمَوِيَهُمَا » لاماً في موضع الفاء من

مرثد الأسدي في الخزانة ٥٥١/٢ ؛ واللسان (عهل) ، وبلا نسبة في الخزانة
 ٢٨٣/٢ ؛ والخصائص ٣٥٩/٢ ؛ ورصف المباني ص ١٦٢ ؛ والكتاب ١٧٠/٤ ؛
 واللسان (فوه) ؛ والممتع في التصريف ١١١/١ . والبازل من النوق : الداخلة في
 السنة التاسعة . والوجناء : الغليظة الشديدة . والعيهل : السريعة ، أو الطويلة ، أو
 النجبية الشديدة . ومهوها : مصدر ميمي بمعنى الهوي ، وهو السقوط . والكلكل :
 الصُّدر . والشاهد فيهما قوله : « غَيْهَل » و « الكَلْكَل » حيث شُدَّ اللَّام للضرورة
 الشعرية .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢ ؛ والخزانة ٢٦٩/٢ ، ٣٤٦/٣ ؛ والدرر اللوامع
 ٢٦/١ ؛ والكتاب ٣٦٥/٣ ، ٦٢٢ ؛ وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف
 ٣٤٥/١ ؛ والمقتضب ١٥٨/٣ ؛ وجمع الهوامع ٥١/١ . وهما : أي إبليس وابنه .
 والناجح : أراد به من يتعرض للهجو والسب ، ومثله العاوي . والرجام : المدافعة .
 والشاعر يقول إن إبليس وابنه سقياه هجاء وكلاماً خبيثاً . والشاهد فيه قوله :
 « فَمَوِيَهُمَا » حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في « فَمِ » . وقد غُلِّط
 الفرزدق في هذا وجعل من قوله إذ أسن واختلط .

(٢) هو محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السَّراج (. . . - ٣١٦هـ / ٩٢٩م) أحد
 أئمة اللغة والأدب من أهل بغداد . من مؤلفاته : « الأصول » ، و « شرح كتاب
 سيبويه » ، و « الخط والهجاء » ، (الزركلي : الأعلام ١٣٦/٦) .

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجاج (٢٤١هـ / ٨٨٥م - ٣١١هـ / ٩٢٣م) أحد علماء
 النحو واللغة . ولد ومات في بغداد . من مؤلفاته : « خلق الإنسان » ، و « إعراب
 القرآن » ، و « فعلت وأفعلت » . (الزركلي : الأعلام ٤٠/١) .

« أفواه » ، وتكون الكلمة مِمَّا اعتَقَبَ عليها لآمان ، هاءَ مَرَّةً ، وواوٌ أُخْرَى ،
فَيَجْرِي مَجْرَى « سَنَةِ » ، و« عِضَّة » . ألا تَرَاهُمَا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ :
« سنوات » ، و« مساناة » و [من الرجز] :

وَعِضَّاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا^(١)

واوين ، ونجدهما في قول من قال [من الطويل] :

لَيْسَتْ بِسَنَاءٍ [وَلَا رَجَبِيَّةٍ] وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّنِينَ الْجَوَائِحِ [^(٢)]

و« بعير عاضية » هائين ، ونظير ما حكاه عنهما من الجمع بينهما ما أنشده
البغداديون وأبو زيد [من الرجز] :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا نَادَيْتُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(٣)

(١) في الطبعين : « لقطع اللهازم » ، وهذا تحريف . والرجز بلا نسبة في الخصائص
١٧٢/١ ؛ وسر صناعة الإعراب ٤١٨/١ ؛ وشرح المفصل ٣٨/٥ ؛ والكتاب
٣٦٠/٣ ؛ واللسان (أزم) و (عضه) . والعضوات : جمع العضة ، وهي شجرة
الطلع ، وهي ذات شوك . واللهازم : جمع لهزمة ، وهي مضغة في أصل الحنك .
والشاهد قوله : « عِضَّاتٌ » جمعاً لـ « عِضَّة » ، وهذا دليل على أنها محذوفة اللام
معتلة ، فإذا نسب إليها قيل : عضوي ، ومن جعل المحذوف هاء لا ياء قال :
« عِضَهِي » ، وفي الجمع : عضاه .

(٢) البيت مع نسبته إلى سويد بن الصامت الأنصاري يصف نخلة بالجود في لسان العرب
(عرا) و (رجب) و (قرح) و (سنه) ؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤١٨/١ ؛
واللسان (جوح) . والسناه : النخلة التي أصابتها السنة المحذوبة والرجبية من
الرجبة ، وهي أن تعمد النخلة بخشبة ذات شعبتين . والعرايا : جمع « عريّة » ، وهي
التي يوهب ثمرها . والجوائح : جمع جائحة ، والسنة الجائحة هي الجدباء . والشاهد
فيه قوله : « بِسَنَاءٍ » حيث رُدَّتْ لَام « سنة » المحذوفة ، وهي الهاء ، ومنهم من يجعل
المحذوف واواً .

(٣) البستان لأبي خراش الهذلي في الدرر اللوامع ١٥٥/١ ؛ وشرح أشعار الهذليين
ص ١٣٤٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢١٦/٤ ؛ ولسان العرب (لمم) ؛ وبلا
نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤١/١ ؛ والخزانة ٣٥٨/١ ؛ وسر صناعة
الإعراب ٤١٩/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٩ ؛ ولسان العرب (آله) ؛ وجمع
الهوامع ١٧٨/١ . وآلم : حدث ونزل . والشاهد فيه قوله : « يَا اللَّهُمَّ » حيث جمع =

جَمَعَ بين « يا » ، والميم ، وهي عند الخليل عَوَضَ عن « يا » ، وقول الجارية لأمها [من السريع] :

يا أُمُّتا أَبْصُرْنِي رَاكِبٌ فِي بَلَدٍ مُسَحْنَفِرٍ لَاحِبٍ^(١)

ألا تَرَى أَنَّ الهاءَ في « يا أُمّة » بدل من ياء « أُمّي » ، والألف في « يا أُمُّتا » بعد التاء ، إنّما هي ياء « أُمّي » أُبْدِلَها للتخفيف ألفاً ، فقد جَمَعَ بين العَوَضِ والمعوّضِ [عنه] ، وهذا كُلُّهُ يُؤَكِّدُ صَحَّةَ مذهب أبي بكر ، وأبي إسحاق في « فَمَوِيهما » .

وأما إبدال الميم من النون ، فالقانون أن تكون النون ساكنة واقعة قبل ياء ، فإذا وُجِدَ ، جاز الإبدال ، نحو : « عَنَبِر » ، و « امرأة شَنَباء »^(٢) و « قُنْبِر »^(٣) ، و « مَنْبِر » ، و « قُنْب »^(٤) ، فَإِنْ تَحَرَّكَ ، ظهرت نوناً ، نحو : « شَنَب » ، و « عَنابِر » ، و « قَنابِر » ، و « قَنابِ » ، وإِنَّمَا قِيلَتْ ميماً ساكنة قبل الباء ، لأنَّ الباءَ أخت الميم ، وقد أَدْغَمَتِ النون مع الميم في نحو : « مَن مَعَكَ » و « مَن مُحَمَّد ؟ » ، فَلَمَّا كَانَتْ تُدْغَمُ النون مع الميم التي هي أخت الباء ، أرادوا إعلالها أيضاً مع الباء ، ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء مع النون لم تُدْغَمْ في الباء ، فلا يُقال في نحو : « أَقِمْ بَكَراً » : « أَقَبَكَراً » ، ولا في نحو : « نَمَّ بِاللَّهِ » : « نَبَّالَهُ » ، كانت النون التي هي من الباء أبعد منها من الميم ، أَجْدَرَ بَأْنَ لا يجوز فيها الإدغام ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ إدغام النون في الباء ، أَعْلَوْها دون إعلال الإدغام ، فقَرَّبوها من الباء بَأْنَ قَلَبوها إلى لَفْظٍ أَقْرَبَ

= بين حرف النداء « يا » ، والميم المشددة في « اللهم » التي هي عَوَضَ من حرف النداء .

(١) البيت بلا نسبة في سرِّ صناعة الإعراب ٤١٩/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٢٦/٤ ؛ واللسان (أيا) . ومسحفر : واسع . لاحب : مطروق واضح المعالم . والشاهد فيه قوله : « أُمُّتا » .

(٢) الامرأة الشنباء أو الشنباء : العذبة الفم .

(٣) القُنْبِر : ضَرْبٌ مِنَ الحُمُرِ .

(٤) القُنْب : جَرَابٌ قَضِيبُ الدَّابَّةِ . وَقُنْبُ الحِمَارِ : وعاءُ جُرْدَانِهِ . وَقُنْبُ المرأة : بَطْنُهَا .

الحروف من الباء ، وهو الميم ، فقالوا : « عَمِير »^(١) . هذا كله إذا وُجد الضابط ، فما لم يكن ، لم يَجْزِ القلب ، وأما قول رؤية^(٢) [من الرجز] :
يا هالَ^(٣) ذاتَ المنطِقِ التَّمَامِ وكفُّكَ المَخْضَبِ البَنَامِ^(٤)
يُريد : البنان ، فإنما سَوَّغَه ملاحظة ما فيها من الغنة والهوى كالنون ، وبناءً على هذا جمعوا بينهما في القوافي ، فقالوا [من الرجز] :
يطعنُها بِخَنْجَرٍ مِنْ لحمٍ دون الذَّنَابِي^(٥) في مَكَانٍ سُخْنٍ^(٦)
ومثل هذا كثير ، لكنَّ القانون ما ذُكِر .

وأما إبدال الميم من الباء ، فقد رواه أبو علي بإسناده إلى الأصمعي ، قال : يُقال : « بَنَاتُ مَخْرٍ » ، و « بَنَاتُ بَخْرٍ » ، وهُنَّ سَحَابٌ يَأْتِيَن قُبَيْل الصَّيْفِ بِيضٌ مُتَنَصِّبَاتٌ فِي السَّمَاءِ . قال طرفة^(٧) [من الرمل] :

-
- (١) في طبعة ١٩٧٠ م : « عمير » ، وهو تصحيف .
(٢) هو رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السُعْدِي (. . . ١٤٥ هـ / ٧٦٢ م) راجز من الفصحاء المشهورين . أخذ عنه أهل اللغة ، وكانوا يحتجّون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة . له « ديوان رجز » . (الزركلي : الأعلام ٣ / ٣٤) .
(٣) في الطبعتين : « هال » ، والتصحيح من المصادر التي في الهامش التالي .
(٤) البيتان لرؤية بن العجاج في ديوانه ص ١٤٤ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٢٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٩٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤ / ٥٨٠ ؛ وشرح المفصل ١٠ / ٣٣ ، ٣٥ ؛ والممتع في التصريف ١ / ٣٩٢ . وهال : مرخم « هالة » ، وهو اسم امرأة ، والهالة ، في الأصل ، دارة القمر . والتتمام : الذي فيه تمتة ، وهو الذي يتردّد في النطق بالتاء ، والبنام : يريد البنان . ورواية البيت في الديوان :

يا هال المنطِقِ النمنامِ كَأَنَّ وَشَوَاسِكَ بالنَّمَامِ

- (٥) في الطبعتين : الذنابي ، وهذا تصحيف .
(٦) البيتان بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١ / ٤٢٣ ؛ وشرح المفصل ١٠ / ٣٥ ؛ واللسان (خنجر) ؛ والمقتضب ١ / ٣٥٣ . والذنابي : الذنب . والشاهد فيه جمعه بين الميم والنون في القافية لتقارب مخرجيهما .
(٧) هو الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد الوائلي (نحو ٨٦ق هـ / نحو =

كَبَنَاتِ الْمَخْرِ يَمَادُنْ كَمَا^(١) أَنْبَتَ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَضِرِ^(٢)

قال أبو علي : كان أبو بكر محمد بن السري^(٣) يشتق هذه الأسماء من « البُخار » ، وهذا كله دليل إبدال الباء ميماً .

ولو ذهب ذاهب إلى أن الميم في « مخر » أيضاً أصل غير مُبدلة على أن يجعله من قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ ﴾^(٤) ، وذلك أن السحاب كأنها تَمُخِرُ البحر ، لكان ، عندي ، مُصيّباً . ويؤكدُه قول أبي ذؤيب^(٥) في وصف السحاب [من الطويل] :

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ
مَتَى لَجَجِ خُضِرٍ لَهُنَّ نَثِيجُ^(٦)

لأنه يشعر أن السحاب تمخر البحر ، وأخبرنا أبو علي قال : يُقال : « ما زلت راتماً على هذا وراتباً » ، أي مُقيماً ، فالظاهر من أمر هذه الميم أن لا تكون بدلاً من باء « راتب » ؛ لأننا لم نسمع في هذا الموضع « رَتَمَ » مثل « رَتَبَ » .

٥٣٨ م - ٦٠ ق هـ / ٥٦٤ م) ولد في بادية البحرين ، وتنقل في بقاع نجد ، واتصل بالملك عمرو بن هند ، فجعله في ندمائه ، ثم أرسله بكتاب إلى المكعب (عامله على البحرين وعمان) يأمره فيه بقتله لأبيات بلغ الملك أن طرفه هجاه بها ، فقتله المكعب شاباً . (الزركلي : الأعلام ٢٢٥/٣) .

(١) في الطبعين « إذا » ، والتصحيح من ديوان طرفه والمصادر المثبتة في الهامش التالي .

(٢) ديوانه ص ٨٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ٤٢٣/١ ؛ والممتع في التصريف ٣٩٢/١ .

ويمادُن : يتحركَن . والعساليح : جمع العسلوج ، وهو الغصن لستته . الخضر : اسم للبلقة الخضراء . أراد : يمدن كعساليح أنبتها الصيف .

(٣) هو ابن السراج ، وقد تقدّمت ترجمته في هذا الفصل .

(٤) فاطر : ١٢ .

(٥) هو خويلد بن خالد بن محرث من بني ذُهيل (. . . - نحو ٢٧ هـ / نحو ٦٤٨ م) شاعر

فحل مُخضرم أدرك الجاهلية والإسلام . وسكن المدينة ، واشترك في الغزو والفتوح .

(الزركلي : الأعلام ٣٢٥/٢) .

(٦) تقدّم تخريجه وشرحه ص ٤٧ .

وتحتمل هذه الميم ، عندي ، أن تكون أصلاً غير بَدَل ، من «الرَّثِمَة»^(١) ، وهو شيء كان أهل الجاهلية يترتمونه بينهم ، وذلك أن الرجل منهم كان ، إذا أراد سَفَرًا ، عَمَدَ إلى شَجَرَةٍ ، فيعقد غصنين منها ، فإن رجع ، وكانا معقودين بحالهما ، قال : إنَّ امرأته لم تَخُنه ، وإن رأى الغصنين قد انْحَلَا ، قال : إنَّ امرأته خانتَهُ . قال الرَّاجِز :

هَلْ يَنْفَعُنْكَ^(٢) الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ
كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرَّثَمِ^(٣)

وَالرَّثَمَةُ ، أيضاً ، خيط يُشَدُّ في الإصبع ليذكر الرجلُ به حاجته . وكلا هذين المعنيين تأويله الإقامة والثبوت ، فيجوز أن يكون « راتم » من هذا المعنى . وإذا أمكن أن تتأوَّل اللَّفْظَةَ على ظاهر ، لم يَسْغِرِ العدول عنه إلى الباطن إلاً بدليل ، والدليل ، هُنا ، إنما يُؤَكِّد الظاهر لا الباطن ، فينبغي أن يكون العمل عليه لا على غيره .

وأما إبدال الميم من اللَّام ، فيُروى أنَّ النمر بن تولب^(٤) قال : سمعتُ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، يقول : ليس من أميرِ أمِصِيام في امْسَفَر . يريد : ليس من البرِّ الصِّيَام في السَّفَر ، فأبدلَ لام التعريف ميماً^(٥) . ويُقال إنَّ

(١) في الطبعتين ، « الرثمية » ، والتصحيح من لسان العرب ٢٢٥/١٢ (رتم) ، وسرَّ صناعة الإعراب ٤٢٤/١ .

(٢) في طبعة ١٩٧٠ : « يَنْفَعُكَ » والتصحيح من طبعة ١٢٩٤ هـ ومن المصادر الآتية في الهامش التالي .

(٣) البيتان بلا نسبة في الدرر اللوامع ٢١٨/٢ ؛ وسرَّ صناعة الإعراب ٤٢٤/١ ؛ واللسان (رتم) .

(٤) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي (. . . - نحو ١٤ هـ / نحو ٦٣٥ م) شاعر مخضرم . عاش عمراً طويلاً في الجاهلية . وكان من ذوي النعمة والوجاهة جواداً وَهَاباً لماله . له ديوان . (الزركلي : الأعلام ٤٨/٨) .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الصوم .

النمر لم يرو عن النبي عليه السلام غير هذا الحديث ، إلا أنه شاذ لا يُقاس عليه^(١) .

واغْلَمَ أن الميم ، إن وَقَعَتْ أَوَّلَ الكلمة ، وهو الأصل في زيادتها ، فالكلمة إن كانت على حرفين أَصْلِيَّين وبعدهما ألف ، فاقْضِ زيادتها إلا أن تَجِدَ ثَبَاتاً فترك هذه القضية إليه ، نحو : « موسى » ، وكذا إذا كانت على ثلاثة ، وإن لم يعقبها ألف ، نحو : « مضرب » و « مقياس » ، فإن كانت على أربعة أصول ، فاقْضِ بكونها من الأصل ، نحو : « مَرَزْجُوش »^(٢) ميمه فاء ، ووزنه « فَعْلُلُول » بوزن « عَضْرَفُوط »^(٣) .

وليُغْلَمَ ، أيضاً ، أن الميم من خواص زيادة الأسماء ، ولا تزداد في الأفعال إلا شذوذاً ، وذلك نحو : « تَمَسَّكَنَ الرَّجُلُ » ، و « تَمَذَّرَع » من « المِذْرَعَة »^(٤) ، و « تَمَنَّدَل » من « المَنْدِيل » ، و « تَمَنَّق » من « المِنْطَقَة » ، و « تَسَلَّمَ الرَّجُلُ » إذا كان يُدعى « زيدا » أو غيره ، ثم تَسَمَّى « مُسْلِماً » . وحكى ابن الأعرابي^(٥) عن أبي زيد : فلاناً يَتَمَوَّلِي علينا ، فهذا كُلُّهُ « تَمَفَّعَل » . وقالوا : « مَرَحَبَكَ اللهُ وَمَسْهَلَكَ » ، وقالوا : « مَخَرَقَ الرَّجُلُ » ، وَضَعَفَهَا ابن كيسان^(٦) . وهذا « مَفْعَل » لا يُقاس عليه .

(١) تبدل لام التعريف في لغة طيِّية ، وقيل في لغة اليمن ، ميماً باطراد . وإلى هنا انتهى نقل المؤلف عن كتاب ابن جني « سر صناعة الإعراب » .

(٢) في الطبعتين : « المرزحوش » بالحاء المهملة ، والتصحيح من « لسان العرب » والمرزجوش نوع من الثبت ، والمرزنجوش لغة فيه .

(٣) دوية بيضاء ناعمة .

(٤) ثوب من صوف ، أو جبة مشقوقة المُقَدَّم .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن زياد (١٥٠ هـ / ٧٦٧ م - ٢٣١ هـ / ٨٤٥ م) كوفي من علماء اللغة . مات بسمراء . من مؤلفاته : « شعر الأخطل » ، و « أسماء الخيل و فرسانها » و « تفسير الأمثال » . (الزركلي : الأعلام ١٣١/٦) .

(٦) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم (... - ٢٩٩ هـ / ٩١٢ م) عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد . أخذ عن المبرِّد وثعلب . من مؤلفاته : « تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها » ، و « غلط أدب الكاتب » ، و « المختار في علل النحو » . (الزركلي : الأعلام ٣٠٨/٥) .

النوع الثاني

من الحروف الأحادية

وهو الذي اشتركت فيه الحروف بالأسماء

ولا تشارك الأفعال شيئاً من الأحادية إما بيناً أن الاشتراك يجب كونه وضعاً ، وشيء من الأفعال لا يوضع أحادياً ، بل يجب أن لا يكون أقل من ثلاثة أحرف أصول : حرف يُتدأ به ، وحرف يُوقَف عليه ، وحرف يفصل بينهما ، لمنافاة الأول بحركته ، والآخر بسكونه ، ولكونه لا يقتضي طبعاً لا الحركة ولا السكون . ثم ما قيل : إنه إن سُكِّن نافي الأول ، وإن حُرِّك نافي الآخر ، فالمنافاة حاصلة ، فإن اتَّفَق فعل على أقل من ثلاثة ، فذلك بطريق الحذف لعارضٍ كما تَقَرَّر في فنه .

وأحرف هذا النوع سبعة ، وهي : الألف ، والتاء ، والكاف ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء ، فلنذكر كل حرف منها في فصل ، ونذكر فيه ما يخطر بالبال ذكره إن شاء الله تعالى .

وليُعَلِّم أن هذه الأحرف السبعة مبنية في حالتي حرفيتها ، واسميتها ، أما في حالة الحرفية فظاهر لعدم استحقاق الحرف الإعراب ؛ وأما في حال اسميتها فاستيفاء لبيانها ، ولكون وضعها كوضع الحروف على حرف واحد ، فُبَيِّنَتْ مطلقاً ، والله تعالى أعلم .

وهو أحد الحروف الحلقية السبعة ، ويُسمَّى الهاوي ؛ لأنه لا ينحصر في شيء منه . ومخرجه من أقصى الحلق خلافاً لما زُعم أنه لا مخرج له . قلت : تسميته بـ « الهاوي » ، وتعليلها بقولهم : لأنه لا ينحصر في شيء منه ، يُقوي مذهب أبي الحسن^(٢) من أن الألف لا مخرج لها .

وينبغي أن يُعلم أن الألف ، لكونه من حروف الزيادة ، إذا وقع حرفاً ، فقد يصير بعضاً من الكلمة التي دخل عليها ، كآلف « المفاعلة » ، وآلف « جمال » من الجموع ، و« حُبلى » ، من المؤنث ، والإلحاق كـ « أَرْطاة »^(٣) ، والتكثير كـ « قَبْعَثْرَى »^(٤) ، والمبدلة من حرف أصليّ وأوَّ كـ « غَزَا »^(٥) ، أو ياء كـ « سَعَى »^(٦) ، وقد يكون مستقلاً ، أي حرف معنى . ونظرنا الآن إلى حالة استقلاله ومعانيه في اسميته ، فلذلك حصرنا ذكره في بحثين .

(البحث الأول) : في مواقعه حرفاً ، وذلك في عدّة مواضع .

(١) راجع مبحث الألف في الجنى الداني ص ١٧٥ - ١٨٠ ؛ وحروف المعاني ص ١٩ ؛ ورصف المباني ص ١٠ - ٣٧ ؛ وسر صناعة الإعراب ٦٥١/٢ - ٧٢٨ ؛ ومغني اللبيب ٥/١ - ١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٩ - ٣٢ .

(٢) هو أبو الحسن الأخفش وقد تقدّمت ترجمته .

(٣) الأراطاة : واحدة الأراطى ، وهو نبات شجيريّ من الفصيلة البطاطية ، ينبت في الرمل ، ويخرج من أصل واحد كالجبنيّ ، ورقه دقيق ، وثمره كالعناب .

(٤) القَبْعَثْرَى : الجمل العظيم ، والأنثى : قَبْعَثْرَاة . قال بعض النحويّين : آلف « قَبْعَثْرَى » قسم ثالث من الألفات الزوائد في أواخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق .

(٥) الأصل : غ ز و .

(٦) الأصل : س ع ي .

(أحدها) : في باب النداء ، وله موقعان : أحدهما في « يا ابن أمتا » ،
وثانيهما في المستغاث به ، نحو : « يا زَيْداه » .

(وثانيها) : في باب النُّدبة ، نحو : « وا زِيداه » ، و « وا عَلَا مَكَاناه » .
وإنما أفردنا النُّدبة عن النداء ؛ لأنَّ المندوب ليس بمُنَادٍ ، وإنَّ عومِلَ معاملته
في كثير من الأحكام .

(وثالثها) : الألف المزیدة في السُّؤال عن النكرات حال النصب ، فإنه
إذا قيل : « جاء رَجُلٌ » ، وقُصِدَ الاستفهام عنه ، فيُؤْتَى ، في السُّؤال ، بلفظة
« مَنْ » الاستفهامية ، ولكونه في حال الرفع يُزاد في « مَنْ » وأو لمجانسة ضمة
الرفع ، فيقال : « مَنْو » ، وفي حال الجرِّ ياء لمجانسة كسرة الجرِّ ، فيقال :
« مَنِي » ، وفي حال النصب ألفاً ، فيقال في « رأيتُ رجلاً » : « مَنْا » ،
لمجانسة فتحة النصب ، فيكون كلُّ واحد من الواو ، والياء ، والألف حرفاً
للاستفهام عن النكرة المعربة المفردة في كلام المستفهم منه يُزاد ، في
الوقف ، لتقابل به حركتها .

وإنما قلنا : في الوقف ؛ لأنَّ الزيادة لما كانت تغييراً ، لإزالة اللبس
الناشئ من إبهام التذكير والوقف محلَّ التغير ، اشترط لذلك ، فنذكر كلَّ
واحدة منها في بابها ، إن شاء الله تعالى .

وفائدة التقييد بكون الكلمة نكرة الاحتراز عن المعرفة ، فإنَّ حكمها ،
عند أهل الحجاز ، إذا كانت عَلَماً ، أن يحكيه المستفهم كما نطق به ، فيقول
لمن قال : « جاءني زَيْدٌ » : « مَنْ زَيْدٌ ؟ » ، ولمن قال : « رأيتُ زَيْدًا » :
« مَنْ زَيْدًا ؟ » ، ولمن قال : « مررتُ بزَيْدٍ » : « مَنْ زَيْدٍ ؟ » . وإذا كانت
غيره^(١) ، الرفع لا غير ، فيقول لمن قال : « جاءني الرجل » : « من
الرجل » . وعند تميم الرفع مطلقاً ، فيقول : « مَنْ زَيْدٌ ؟ » ، و « من
الرجل ؟ » في الثلاث^(٢) .

(١) أي إذا كانت المعرفة غير عَلَم .

(٢) أي في الحالات الثلاث : الرفع ، والنصب ، والجر .

وتقييده النكرة بكونها معربة ، لإخراج المبنية ، إذ لا إعراب فيقابل ،
وبكونها مفردة أنها ، إذا ثُنيت أو جُمعت ، لا تكون كذلك ، بل يُزاد ، في
الاستفهام عن المثنى المرفوع ، ألف ، والمنصوب والمجرور ياء ، وعن
المجموع المرفوع واو ، والمنصوب والمجرور ياء ، وعن المجموع المرفوع
واو ، والمنصوب والمجرور ياء مع نون ساكنة في المذكر ، أو ياء كذلك في
المؤنث ، فيقول لمن قال : « جَاءَنِي رَجُلَانِ » ، و « رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ » ،
و « مررتُ برجلين » و « امرأتان » ، و « امرأتين » : « مَنَانِ » ، و « مَنَيْنِ » ،
و « مَتْنَانِ » ، و « مَتْنَيْنِ » ، وَلَمَنْ قَالَ : « جَاءَنِي رَجَالٌ » ، و « رَأَيْتُ رَجَالاً » ،
و « مَرَرْتُ بِرَجَالٍ أَوْ نِسَاءٍ وَنِسَاءٍ وَنِسَاءٍ » : مَنُونٌ ؟ وَمَنِينٌ ؟ وَمَنَاتٍ ؟

هذا كله إذا كان المستفهم واقفاً ، فلو وصل جرّد عن العلامة ، فيقول :
« مَنْ يَأْتِي » في الجميع .

قال الزمخشري^(١) رحمه الله تعالى : وقد ارتكب من قال [من
الوافر] :

أَتُوا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونٌ أَنْتُمْ
[فقالوا : الجُنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظِلَاماً]^(٢)

شدوذين : إلحاق العلامة في الدرج وتحريك النون . وهذا عند الأكثر ،

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد (٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م - ٥٣٨ هـ / ١١٤٤ م)
من أئمة الدين والتفسير واللغة والأدب . ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر
إلى مكة فجاور بها زمناً فلُقّب بجار الله . من مؤلفاته : « الكشف » في تفسير القرآن ،
و « أساس البلاغة » ، و « المفصل » ، و « المقامات » . (الزركلي : الأعلام
١٧٨/٧) .

(٢) البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ١٩٧/٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٩٨ ،
٥٥٧ ؛ وشرح المفصل ٤/١٦ ، ولشمر بن الحارث أو لتأبط شراً في شرح التصريح
٢/٢٨٣ ؛ وبلا نسبة في الحيوان ١/١٨٦ ، ٣٢٨ ؛ والخصائص ١/١٢٩ ؛
والمقتضب ٢/٣٠٦ . و « عِمُوا » فعل أمر للجماعة من « وعم يعم » . والشاهد فيه
قوله « منون » حيث جمعه في الوصل ضرورةً ، وإنما يُجمع في الوقف . وهو جمع
« مَنْ » .

وبعضهم لم يُفَرِّق بين المفرد وغيره ، فيقول : مَنُو ، وَمَنَا ، وَمَنِي لإفراداً ،
وتثنيةً ، وجمعاً ، تذكيراً ، وتأنيثاً . ومن أراد الاطلاع على مباحث هذا الباب
مفصلةً ، فعليه بـ « الإغراب »^(١) ، فإنه يظفر بما يُغرب ويُعرب .

(ورابعهما) : الألف الملحقة بضمير المتكلم المفرد المرفوع
المنفصل ، وهو « أَنْ » ، فإنه ألف ونون مفتوحتان ، فإذا وَقَفَ عليهما ، الحق
بهما أَلَف ، فصار « أَنَا »^(٢) يصلح للمذكر والمؤنث ، ولا يلحق الألف في دَرَج
الكلام ، وفي التثنية : ﴿ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَلَوْلَا ﴾^(٣) ، ويُقال لها الألف
المزيدة^(٤) لبيان الحركة .

(وخامسها) : المبدلة من النون الخفيفة الساكنة وَقْفاً ، وهي ، في
أمكنة المبدلة من تنوين الاسم نصباً ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، [وفي أماكن
أخرى] المبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، نحو : ﴿ لَتَسْفَعَا ﴾^(٥) في
« نَسْفَعَنَّ » ، وقول الشاعر [من الطويل] :

[وَذَا النُّصْبِ الْمُنْصُوبِ لَا تَنْسُكْنَهُ]

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا^(٦)

(١) هو كتاب لوالد المؤلف وقد تقدّم .

(٢) في طبعة ١٩٧٠ م : « فصارانا » ، وهذا تحريف .

(٣) الكهف : ٣٩ ، وقد وردت في طبعة ١٢٩٤ هـ : « إن أكثر منك مالاً وولداً » ، وفي
طبعة ١٩٧٠ م : « إن أنا أكثر منك مالاً وولداً » ، وفي الطبعتين تحريف .

(٤) في الطبعتين المنشورتين الزائدة ، وهذا خطأ .

(٥) العلق : ١٥ .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧ ؛ والأزهية ص ٢٧٥ ؛ وشرح
التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٣٤٠ ؛ وشرح
المفصل ٣٩/٩ ، ٨٨ ، ٢٠/١٠ والكتاب ٥١٠/٣ ؛ ولسان العرب (سبج)
و (نصب) . وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٧ ؛ وأوضح
المسالك ٤/١١٣ ؛ ووصف المباني ص ٣٢ ، ٣٣٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٤١٢ .
ولصدر هذا البيت روايات مختلفة . والشاهد فيه قوله : « فاعبدا » حيث أبدل النون
الخفيفة ألفاً في الوقف كما أنَّ التنوين في الاسم المنصوب يُقلب ، عند الوقف ، ألفاً
في نحو : « اشتريت كتاباً » .

يريد : « فاعْبُدْنِ » . قال في « التنويع »^(١) : والمختار كتابتها بالألف مع جواز كتابتها بالنون^(٢) ، وأما « اِذْنِ » الجزائية ، فإن الأكثرين يقفون عليها بالألف ، وقيل : إن المازني^(٣) لا يُجيزه ، ورُوِيَ الوجهان عن المبرد ، ونُقِلَ عن بعضهم أنه قال : إن أُعْمِلَت كُتِبَت بالألف ، وإن أُهْمِلَت كُتِبَت بالنون لثلاثاً تلتبس بـ « اِذْ » الزمانية .

(وسادسها) : الألف الدالة على ثنية الفاعل كدلالة التاء على ثانيته ، كقوله [من الطويل] :

[تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(٤)

(وسابعها) : ألف الفصل بين النونات عند تأكيد الفعل المسند إلى ضمير جماعة الإناث ، نحو : « أَفْعَلْنَ يَا نِسَاءَ » ، فإنه ، عند إرادة توكيده بالنون المشددة ، يُفصل بين نون الضمير والنون المؤكدة بألف ، فيقال : « أَفْعَلْنَانُ » ، لثلاثاً تجتمع النونات . ويتعين ، هنا ، التوكيد بالنون الثقيلة ،

(١) لعله كتاب التنويع لأبي عمر الزاهد .

(٢) أي بدون ألف : « أَنْ » .

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب (. . . - ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م) أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة ، ووفاته فيها . من مؤلفاته « ما تلحن فيه العامة » ، و « التصريف » ، و « العروض » . (الزركلي : الأعلام ٦٩/٢) .

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦ ؛ والدرر اللوامع ١٤١/١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٧/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦١/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٨٤/٢ ؛ وهو بلا نسبة في الجني الداني ص ١٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٩٠/٢ ؛ والمغني ٤٠٧/١ ، ٤١٠ . والمارقين : الخارجين عن الدين . وأسلماه : خذلاه . والمبعد : الأجنبي . والحميم : القريب . والشاهد فيه قوله : « وقد أسلماه مبعد وحميم » حيث ألحق ألف التثنية بالفعل ، وهو مسند إلى الفاعل الظاهر المثني . وهذا على لغة بلحارث بن كعب وبعض العرب ، وتُسَمَّى لغة « أكلوني البراغيث » ، وعلى هذه اللغة حمل بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء : ٣) ولهذه الآية تخريجات عدة أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر تخريجاً (راجع المغني ٤٠٥/١ - ٤٠٦) .

ليكون الجمع بين الساكنين على حده ، وهو كون أولهما حرف مدّ ، وثانيهما حرفاً مُدْغِماً . وأجاز يونس إلحاق الخفيفة أيضاً ، ونقله عن العرب .

(تنبيه) : قد عُدَّ جماعة من النحاة من جملة الألفات ألف التثنية ، والألف من الأسماء الستة في حال النصب ، وذلك سهو ؛ لأنّ الألف ، إذا دخلت في ذلك ، صارت جزءاً من الكلمة ، ولم تَبَقْ زائدة ، بل بعضاً ، وصارت من حروف الزيادة ، كما تقرّر في موضعه في غير هذا الكتاب ، والذي نحن بصدد ذكره إنّما هو حروف المعاني ، فلا مدخل لتلك فيها .

(البحث الثاني) : في مواقعها اسماً ، فلا تكون ضميراً للمثنى المرفوع المتّصل البارز ، ويختصّ ذلك بالأفعال ؛ لأنّ الحروف لا تتّصل بها ضمائر الرفع ، والأسماء لا تبرز ضمائر رفعها ، وتوجد في الأفعال الماضية ، نحو : « قاما » ، و « قامتا » ، فالألف ضمير ، والتاء للتأنيث ، والمضارعة ، نحو : « تفعلان » ، والنون ليست من الضمير ، بل تُذكر مع الألف لمجرّد الإعراب بدليل بقاء الضمير مع حذفها وزوال الرفع ، وفي الأمر ، نحو : « أفعلا » ، وأما نحو : « فَعَلْتُمَا » ، فلا يكون الألف وحده ضميراً ، بل بعضاً منه ، وكذا الكلام في ألف « هُما » ، فلا دَخُلَ لهذه في هذا البحث .

الفصل الثاني

من

النوع الثاني

من الحروف الأحادية وهي التي تشارك فيه
الأحرفُ الأسماء حرف التاء^(١)

وهي من الأحرف المهموسة العشرة التي يجمعها « سكت فتحه شخص » ، وأقواها هَمْساً الصاد ، والخاء كما تقرّر في موضعه ، والهمس هو الصوتُ الخفيّ ، وهو ضدّ المجهورة التي هي بقية الحروف التسعة عشر. ومخرجها ، ومخرج الطاء ، والدال ممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك .

وحيث إنّ التاء من الأحرف المشتركة بين الحرف والاسم عقدنا لها بحثين :

(البحث الأول) : في الحرفيّة ، ولما كانت من جملة أحرف الزيادة قد تقع في بعض الكلمات بعضاً منها ، وتقع في غيرها حروف معنى ، وقد دخلت على الكلّم الثلاث ، أعني الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فالتّي تدخل على الحروف لا تكون إلّا مستقلّة ، والتي تدخل على الأسماء والأفعال قد تكون مستقلّة ، وقد تصير بعضاً ، فتقسمها ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) : ما تدخل على الحرف ، وقُدّم لقلته ، فإنّه لم تدخل التاء شيئاً من الحروف إلّا ثلاثة أحرف هي : « ثُم » ، و« رُب » ، و« لا » النافية للجنسيّة ، فسكّنوا التاء في الأولين وأبقوا فتحة ما قبلها^(٢) ، وفتحوها في الثالثة لسكون الألف قبلها لكونها أخفّ الحركات مع وفائها بالمراد^(٣) ، ورووا

(١) راجع مبحث التاء في الجني الداني ص ٥٦ - ٥٨ ؛ وحروف المعاني ص ٤٧ ؛ ورصف المباني ص ١٥٨ - ١٧٣ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١٤٥/١ - ١٧٠ ؛ ومغني اللبيب ١٢٣/١ - ١٢٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٩٥ - ٢٠٧ .

(٢) « ثُمّت » و« رُبّت » ، وهما لغتان في « ثُم » ، و« رُب » .

(٣) هي « لا » التي من أخوات « ليس » ، ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، ويقال ، أيضاً ، « لعلّت » ، وهي لغة في « لعل » .

لحاقها بعض لغات «رُبُّ» قياساً عليها^(١).

(القسم الثاني) : ما تدخل على الأفعال ، وهي ، كما ذُكر ، واقعة بعضاً بما دخلته ومستقلة . فالواقعة بعضاً قد تكون للمضارعة في أوله ، لتدلّ على أن فاعله أحد الثمانية المذكورة في باب الهمزة^(٢) ، وكذلك ما وُجد في أول الماضي ، نحو : «تَفَعَّلَ» ، و«تَفَاعَلَ» ، أو وسطه ، نحو : «اَفْتَعَلَ» ، و«اِسْتَفَعَلَ» ، فإنه أُتيَ به لمعانٍ مقصودة منها ، إما بمفردِها ، أو مع غيرها كما تقرّر في علم التصريف .

وأما الواقعة حرف معنى ، فيختصّ بها الفعل الماضي ، كالتاء في «فَعَلَتْ هِنْدُ» ، وهي ساكنة بمقتضى أصل البناء ، وتشمل جميع أقسام الماضي حتى غير المتصرفة ، نحو : «نِعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ» ، و«بُفِستِ السَّجِيَّةُ الْبُخْلُ» ، ولحقوها لهذه الأفعال هو أقوى الأدلة على فعليتها ، ولم يمتنع منها إلا «أَفْعَلَ» في التعجب ؛ لأنه جرى كالمثل ، ولم يُتَصَرَّفْ فيه ، ولحقته هذه التاء لتدلّ على تانيث فاعله . ولم يُكْتَفَ بالعلامة اللاحقة للفاعل دليلاً على التانيث ؛ لأنه كُثِرَ وضع الاسم المؤنث علماً على مُذكر ، كـ «حمزة» ، وبالعكس ، كـ «جَعْفَر» ، فلم يَبْقَ وثوق بدلالة العلامة اللاحقة للفاعل لجواز خروجه على وضعه الأصلي عند التسمية ، فأرادوا تأكيد الدلالة على المراد بإلحاق العلامة بالفعل أيضاً ، وقرّروا لها أحكاماً تنبني على معرفة مقدّمة .

فنقول : إنَّ المؤنث قسمان : حقيقيّ ، وهو ذو الفَرْج كالمرأة^(٣) ، ومجازيّ ، وهو ما لا فَرْج له كالليلة . ثُمَّ إنهم ألحقوا بعض الكلمات بعلامة تدلّ عليها ، فسَمَوْه لفظياً ، وخلا البعض عنها ، فسَمَوْه معنوياً . وعلامة التانيث ثلاث : التاء وهي أقواها ، والألف الممدودة ، والألف المقصورة .

(١) يُقال : «رُبَّتْ» في بعض لغات العرب ، وكذلك يُقال : «نُتِمَتْ» .

(٢) هي للمخاطب المفرد ، والمثنى ، والجمع تذكيراً وتانيثاً ، نحو : «أَنْتَ تَفَعَّلُ» ، أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ» ، «أَنْتُمَا يَا رَجُلَانِ تَفْعَلَانِ» ، و«أَنْتُمَا يَا امْرَأَتَانِ تَفْعَلَانِ» ، و«أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ» ، و«أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ» ، وللغائبة المفردة ، نحو : «هي تَفَعَّلَ» ، وللغائبتين الاثنتين ، نحو : «هُمَا تَفْعَلَانِ» .

(٣) من الأفضل تعريف المؤنث الحقيقيّ بأنه كلّ أنثى تَلِدُ أو تَبِيضُ .

ولكون التاء أقواها تُقَدَّر في المعنويّ دونهما ، فصار المؤنث ، باعتبار العلامات الثلاث والتجرّد عنها وكون كلّ من الأربعة حقيقيّاً أو مجازيّاً ، ثمانية أقسام ، وهذه أمثلتها : « امرأة » ، و« بُلْدَة » ، و« حُبْلَى » ، و« بُشْرَى » ، و« عَذْرَاء » ، و« صَحْرَاء » ، و« زَيْنَب » ، و« أُذُن » .

فإذا أُسْنِدَ الفعل إلى فاعله ، فإن كان مؤنثاً حقيقيّاً سواء كان بعلامة أم لا ، أو معنويّاً ، وجب إلحاق التاء بفعله ، نحو : « قَامَتْ فَاطِمَةُ » ، و« قَعَدَتْ زَيْنَبُ » ، ولم يُجَرَّد عنها إلّا في شاذّ من الكلام . روى سيبويه : « قال فلانة » . فإن فُصِّلَ بينهما بظرف أو مفعول ، جاز تجريده عنها ، نحو : « حَضَرَ عِنْدَكَ أَمْرَأَةٌ » ، وقوله [من الوافر] :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطِلَ أُمٌ سَرِءٌ [على بابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ]^(١)
 وإن كان الفاعل مؤنثاً مجازيّاً ، جاز الإلحاق والتجريد ، تقول : « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، و« طَلَعَ الشَّمْسُ » ، أمّا إذا كان الفاعل ضميراً ، نحو : « المرأة [جاءت] » ، « والشمس طلعت » ، وجب الإلحاق مُطلقاً ، ولم تسقط إلّا في نادر من الكلام ، كقوله : [من المتقارب] :
 [فَلَا مُزْنَةَ أَوْدَقَتْ وَدَقَّهَا] ولا أَرْضُ أَبْقَلِ إِبْقَالَهَا^(٢)

(١) البيت لجبرير في ديوانه ص ٢٨٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٩/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦٨/٢ ، ٤٦٩ ؛ واللسان (صلب) . وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٥/١ ؛ وأوضح المسالك ١١٢/٢ ؛ والخصائص ٤١٤/٢ ؛ والمقتضب ١٤٥/٢ ، ٣٤٩/٣ . والأخيطل : تصغير الأخطل وهو الشاعر الأمويّ المشهور غياث بن غوث . والصُّلْب : جمع صليب . وشام : جمع شامة . والشاهد فيه قوله : « ولد الأخيطل أم سوء » حيث فُصِّلَ بين الفعل « ولد » وفاعله المؤنث الحقيقي « أم » ، فجاز عدم إلحاق تاء التأنيث بالفعل .

(٢) الشاهد لعامر بن جوين الطائي في شرح التصريح على التوضيح ٢٧٨/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦٤/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٩٣٤/٢ ؛ وشرح المفصل ٩٤/٥ ؛ والكتاب ٤٦/٢ ؛ واللسان (أرض) و« بقل » و« ودق » . وهو بلا نسبة في الخزانة ٥٣/١ ، ٣٣٠/٣ ؛ والخصائص ٤١١/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤ ؛ والمغني ٧٣١/٢ . والشاعر يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل ، =

حقه أن يقول : « أَبْقَلْتُ » ، فَحَذَفَهَا ضَرْوَرَةً .

وإنما لزمّت مع الضمير ، لأنك إذا قلت : « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » ، لم يجزِ المخاطَب أن فاعله هو المُسْتَكِن لجواز أن يتوهم أن الفاعل يأتي بعده ، كما يُقال : « الشَّمْسُ طَلَعَتْ نَوْرُهَا » ، بخلاف ما إذا تقدّم الفعل ، فإنّ الذهن يغلب على أن الواقع بعده هو الفاعل ؛ لأنّ الأصل أن يأتي الفاعل عقيبه ، ولهذا تبرز الضمائر المُسْتَكِنَة لتدلّ عليه ، فيقال : « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، بخلاف ما إذا كان الفاعل بعده ، فإنّه يُعلم أنّه فاعل ، فيقال : « قام الزيدان والزيدون » ، ولا يُحتاج إلى أن يُقال : « قاما الزيدان » ، و « قاموا الزيدون » ، ولا يَصَحُّ أن يُقال : « الزيدان أو الزيدون قام » ، وأمّا ما يكون فاعله مذكراً ، فلا يجوز إلحاق التاء بفعله ، وإن كان لفظه مؤنثاً .

(تنبيه) : مُطلق الجمع هو في معنى الجماعة ، فيصير معناه مؤنثاً ، لكنّه غير حقيقيّ ، فمن هذه الجملة إذا أُسِنِدَ الفعل إلى ظاهره ، ينبغي أن يجوز فيه إلحاق العلامة وحذفها ، فيقال : « قامَتِ الرجال والعذارى » ، و « قام الرجال والعذارى » . وهذا متفق عليه في جمع التفسير المؤنث والمذكر ، وأمّا في جمع المذكر السالم ، نحو : « الزيدون » ، فإنّ لفظ مفردة موجود فيه ، فالإسناد إلى الجمع كالإسناد إلى واحد ، فلا يجوز أن يلحق فعله التاء ، فلا يُقال : « قامَتِ الزيدون » .

وأجازه ابن بابشاذ^(١) نظراً إلى أنّ الإسناد إنّما هو إلى الجمع لا إلى مفردة ، وهو محمول على الجماعة ، فأجازه .

وأمّا جمع المؤنث المصحّح ، فإنّ بعضهم ، أيضاً ، اعتبر فيه وجود لفظ المفرد ، فأوجب إلحاق العلامة كمفردة ، وبعضهم لم يعتبر فيه سوى أنّه جمع ، فجوّز الأمرين كما قدّمناه .

وهو من النبات ما ليس بشجر . والشاهد فيه قوله : « أبقل إبقالها » حيث حذفت التاء من « أبقلت » لضرورة الشعر ، ويسوّغه أن « الأرض » بمعنى « المكان » .

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري (. . . - ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م) إمام عصره في علم النحو . من مؤلفاته « المقدمة » في النحو ، و « شرح الجمل للزجاجي » ، و « شرح الأصول لابن السراج » . (الزركلي : الأعلام ٢٢٠ / ٣) .

وليعلم أن الخلاف في البابين من جمعي السلامة إنما هو فيما هو قياسي، فأما غيره كـ «الأرضون»^(١)، و «الحمامات» فلا يتوجه فيه الخلاف، ويجوز إلحاق التاء في المسند إلى ضمير الجمع غير جمع المذكر السالم، سواء كان لمذكر أو مؤنث عاقل أو غير عاقل مطلقاً، فيقال: «الرجال والآيام والنساء والليالي فعلت كذا»، وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾^(٢)، وقول الشاعر [من البسيط]:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَاراً لِأَقْوَامٍ^(٣)
فلان «بنو» لم يجز على قياسه، حتى ذهب بعضهم إلى أنه جمع تكسير؛ لأن قياس تصحيحه أن يكون لعلم مذكر يعقل أو صفة لمذكر يعقل، و «ابن» ليس أحدهما.

(القسم الثالث): الداخلة على الأسماء، ودخولها عليها بأحد الأوجه قد يكون بأحد الأوجه الثلاثة أيضاً، أي إنها قد تكون بعضاً، كما في المصادر من الافعال، والاستفعال، والتفاعل، وفي نحو «الرهبوت»^(٤)، و «الجبروت»^(٥)، ونحوهما مما لا حاجة إليه في هذا المكان، وقد تكون

(١) جمع «أرض».

(٢) يونس: ٩٠.

(٣) البيت للناطقة الذباني في ديوانه ص ٨٢؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣٠؛ والخزانة ١/٢٨٥، ٢/١١٩؛ والكتاب ٢/٢٧٨؛ واللسان (خلا). وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/١٠٦؛ والدرر ١/١٤٨؛ ورصف المباني ص ١٦٨، ٢٤٥؛ وشرح المفصل ٣/٦٨؛ والهمع ١/١٧٣. وخالوا: من المخالة، وهي المقاطعة. ويا بؤس: ما أبأس. وكانت بنو عامر بن صعصعة طلبوا إلى حصن بن حذيفة الفزاري وابنه عيينة أن يقطعوا الحلف الذي بينهم وبين بني أسد على أن تحالف بنو عامر بني ذبيان، فهم عيينة بذلك، فقالت بنو ذبيان: أخرجوا من فيكم من الحلفاء، ونخرج من فينا، فأبوا، فقال النابتة قصيدة مطلعها هذا البيت. والشاهد فيه قوله: «قالت بنو عامر»، بتأنيث «قالت» لأن «بنو» ليس جمع مذكر سالم قياسياً. وفي هذا البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: «يا بؤس للجهل»، حيث أقحم اللام بين المتضايقين، والأصل: يا بؤس للجهل.

(٤) الرهبوت: شدة الرهبة. (٥) الجبروت: الكبر.

مستقلة إما اسماً أو حرفاً ، ولا بُدَّ من بيانهما .

(أولهما الاسمية) ، ولا تكون كذلك إلا على بعض المذاهب ، فإنها لا تكون اسماً إلا بتقدير كونها ضميراً ، والضمائر البارزة لا تتصل بالأسماء ، وهي مرفوعة ، والتاء من صَوْر ضمائر الرفع ، ولكن تجيء اسماً^(١) في « أَنْتَ » للمذكر والمؤنث على قول من يجعل « أَنْ » ضميراً ، والتاء ضميراً ثانياً معه ، فتكون اسماً ، و « أَنْ » ، أيضاً ، اسم قد اتصلت به ، وكأنه متفرع على قول الخليل في « إِيَّاكُمْ » ، فإنه جعلهما اسمين الأول مضاف إلى الثاني كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

أما على قول من جعل الضمير مجموعهما ، أو جعل الضمير « أَنْ » والتاء للخطاب ، وهذا الثاني هو الظاهر من كلامهم ، فلا يتوجه التمثيل به ، وكذلك قولهم في باب النداء : « يَا أَبَتِ » ، و « يَا أُمَّتِ » بفتح التاء وكسرهما عند من يقول إنها اسم ، لأنها بدّل من ياء الضمير ، وهي اسم ، فيجب أن يكون ما هو بدلها مثلها .

وحيث ذكر ، هنا ، بعض أقسام الاسمية ، فالأليق ذكر بقية الأقسام رعاية للتحريير ، وهي تاء الضمير اللاحقة للأفعال الواقعة ضميراً للمتكلم المفرد مذكراً ومؤنثاً ، فيقول الرجل والمرأة « فَعَلْتُ » بضم التاء ، وتكون للمخاطب ، أيضاً ، المفرد ، فتُفتح للمذكر ، نحو : « فَعَلْتُ يَا رَجُلُ » ، وتُكسر للمؤنثة ، نحو : « فَعَلْتَ يَا أُمْرَأَةً » . فإن زاد عدده للمذكر ، أو للمؤنث بشنية أو جمع ، ألحقت التاء المضمومة بالروادف الدالة على التفرع ، وهو لفظة « ما » للدلالة على المثني في تذكيره وتأنينه ، فتقول : « فَعَلْتُمَا يَا رَجُلَانِ يَا أَمْرَأَتَانِ » ، ولفظة الميم وحدها ساكنة ، وهو الأفصح ، أو مضمومة باختلاس أو إشباع لجماعة الذكور العاقلين ، نحو : « فَعَلْتُمْ يَا رَجَالُ » . ولفظة « نون »^(٢) مُشَدَّدة لجماعة الإناث والذكور غير العاقلين ، نحو : « فَعَلْتُنَّ يَا نِسَاءَ يَا لِيَالِي يَا أَيَّامَ » . وعند لحاق هذه التاء التي للضمير سواء كانت للمتكلم أو المخاطب مع

(١) في الطبعتين « أسماء » .

(٢) كان الأفضل القول : « ولفظة النون » ، وذلك قياساً على قوله السابق : « ولفظة الميم » .

الروادف أو دونها ، يجب تسكين آخر الفعل الماضي الصحيح ، وإسقاط حركته من آخره .

واختلفوا في سبب تسكينه ، فقليل إن اتصال الفاعل الضمير بفعله يُصِيرُه كجزء ، والثلاثي منه تتحرّك فيه الأحرف الثلاثة ، أمّا الأول فلأنه يُبتدأ به ، وأمّا الثاني فلأنه لبيان وزن الفعل ، وأمّا الثالث فتحرك ، أيضاً ، لفضله على الأمر بمشابهة الاسم لوقوعه صفةً ، وصلّةً ، وخبراً ، وحالاً ، بخلاف الأمر ، بدليل إعراب المضارع عند تأكيد مشابهته ، فلما أثرت هذه المشابهة هذا الأثر عند تأكيدها ، فأثرتها ، عند وجودها ، لا يكون إلا من الحركة ، فجعل بناؤه على الحركة لهذه الرتبة ، وكانت فتحةً طلباً للخفة لكثرة استعماله ، لأن الإخبار عن الماضي أكثر وقربه من السكون المستحق وإفادته المقصود .

وقد ذكر ابن الخباز^(١) ، رحمه الله ، في « شرح الإيضاح » لبناء الماضي ستة عشر وجهاً ، وأحسنها ما ذكرناه من الأوجه الثلاثة .

(وثانيهما الحرفيّة) ، وهي التاء اللاحقة آخر الأسماء ، ومتى دخلت على اسم صارت جزءاً منه في الدلالة ، وهي ، في أصل الوضع ، للتأنيث ، وهي أعم أدواته ؛ لأنها قد تكون ظاهرة كـ « امرأة » و « عرّفة » ، وقد تكون مقدّرة كـ « هند » و « عين » ، فلهذا كانت أعمّ العلامات دخولاً لا الألفين الممدودة والمقصورة ، لأنهما لا يُقدّران . ومتى لحقت آخر كلمة صارت^(٢) آخر أجزائها ، أي فيكون إعرابها عليها ، وصارت جملة الزيادات الملحقة بالكلمة حسواً ، فنقول : « قائمة » و « بصريّة » ، ولم يُخالَف هذا الأصل الآ في المثني ، فإن علامة التثنية تأخرت عنها ، فيقال : « تمرّتان » ؛ لأن ألف التثنية إنّما هي بمنزلة الإعراب اللاحق بعد التاء ، ولأن النون بمنزلة التنوين اللاحق للتاء ، فاعتُبر لذلك فيها بخلاف ياء النسبة ، فإنّها ، وإن وُضعت

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلّي (. . . - ٦٣٩هـ / ١٢٤١م) نحويّ ضريب . من مؤلفاته : « الغرّة المخفية في شرح الدرّة الالفية » ، وهو شرح لألفية ابن معطي ، و « توجیه اللمع » ، شرح كتاب « اللمع » لابن جني . (الزركلي : الأعلام ١١٧/١) .

(٢) سقطت هذه الكلمة من طبعة ١٩٧٠م .

لتكون خَتَمًا للكلمة ، ولم تكن من جنس الإعراب ، ولا موهمةً له ، تأخرت التاء عنها ، وصارت هي الخَتَم ، وفُتِح ما قبلها ؛ لأنَّ ما قبل الحركة صحيحاً كان كـ « قائمة » ، أو حرف علة كالواو والياء كـ « عَرْقَوَة »^(١) ، و « عِفْرِيَة »^(٢) ، يلزم أن يكون مفتوحاً ، أمّا لو كان الفاء بقي سكونه لامتناع تحرّكه كـ « سلحفاة » . ولها صورة متعدّدة منتشرة يضبطها أمران .

(تنبيه) : تاء القسم ، قيل إنّها بدل من الواو فيه ، كما قالوا « تُخْمة » في « وخمة » ، وهي مختصة باسم الله تعالى ، وجاء دخولها شذوذاً في لفظة « الرحمن » و « ربّ الكعبة » ، و « حياتك » ، فقالوا : « تالرحمن » ، و « تَرَبّ الكعبة » ، و « تَحْيَايَكُم » .

(الأمر الأوّل) أن تأتي للترقية بين المذكر والمؤنث ، إمّا تمييزاً حقيقياً أو مجازياً ، ولَمَّا قُلْ وَضَعُ الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ مَشْرُكَةً بَيْنَ الصَّنَفَيْنِ ، قُلْ دَخُولُ التاء الفارقة بينهما ، نحو : « امرئ » و « امرأة » و « رجُلَة » . والأكثر ، في الفارقة ، أن تدخل على المؤنث . وقد وردت بالعكس كما في الأعداد ، فإنَّ من الثلاثة إلى العشرة تلحقُ التاء المذكر منها ، وتُحذفُ من المؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾^(٣) ، والمفتقر إلى الترقية بين المذكر والمؤنث ، إنّما يكون الصّفات لاشتراك الصّيغة المشتقة بين النوعين ، والافتقار ، عند جعله للمؤنث ، إلى ما يدلّ عليه ، وهو التاء .

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ مِنَ الصّفات ما يمتنع اتّصاف المذكر به كـ « الحيض » و « الطمث » ، فاستغنوا عن الترقية بينهما ، وإنّما فَرَّقُوا بين حالتي تلك الصّفات بالتاء ، فجعلوا المجرّد منها للاتّصاف بأصل الصّفة والمقارن لها بحدوثها ، فإذا قالوا : « هذه المرأة حائض » ، أرادوا أنّها أهل للحيض ، أي : بالغ . ومنه ما ورد : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ بِغَيْرِ خِمَارٍ » ، أي صلاة

(١) العَرْقُوتَان : خشبتان تعترضان على فوهة الدلو كالصليب .

(٢) العِفْرِيَة : الشّديد القويّ ، والخبيث ، وریش عُنُق الدّيك ، وشعر قفا الإنسان أو ناصيته .

(٣) الحاقة : ٧ .

من هي في سنّه ، إذ من المعلوم أنّ مَنْ بها الحيض لا تصحّ صلاتُها بخمار ولا بدونه ، وإذا قالوا : « حائضة » ، أرادوا أنّها قد حَدَثَ بها الحيض ، فهذا النوع من الصّفات لا تلحقه الفارقة للتأنيث ، للاستغناء عنها .

ومنها صيغ المبالغة ، فإنّها إنّما قُصِدَ بها تكثير الاتّصاف بها دون نظر إلى تذكير وتأنيث ، فلم يُلحَقوا بها التاء ، وصيغُها « فَعُول » ، كـ « صَبُور » ، و « مَفْعَال » كـ « مَهْذَار » ، و « مَفْعِيل » كـ « مِعْطِير » ، و « مَفْعَل » كـ « مَغْشَم » . وشذّ من صيغ المبالغة ما لم يمكن الدلالة على التكثير فيه إلّا بالتاء للمبالغة ، نحو : « غدوة » دائماً ، ونحو « مسكينة » غالباً ، وقلّ « مَسْكِين » على الأصل . أمّا لو كان « فَعُول » بمعنى « مَفْعُول » ، وجب إلحاق التاء بمؤنّثه ، كـ « ركوبة » بمعنى « مَرْكُوبَة » . وأمّا صيغة « فَعِيل » ، فإن كان بمعنى « مفعول » ، فلا تلحقه التاء أيضاً ، نحو : « كَفَّ خَضِيب » ، اللهم إلّا عند تجرّده عن الوصفية ، فيصير كالأسماء كـ « الذبيحة » ، و « النّطيحة » . وإن كان بمعنى « فاعِل » ، لزمنته التاء عند قصد التأنيث ، نحو : « صغير وصغيرة » ، فكلّ ما مُيزَ بها مثل هذا ، فالتمييز حقيقيّ قد حمل كلّ على صاحبه للمشاركة في أصل الصيغة ، فجاء بعض ما يُقصد به « فاعِل » على « فَعِيل » مُجَرِّداً عن التاء كـ « قَرِيب » ، و « رَمِيم » ، وبعض ما يُقصد به « مَفْعُول » بالتاء ، كقولهم : « خصلة حميدة وذميمة » . والمميّزة تمييزاً مجازياً تكون في أماكن :

(منها) ما يلحق اسم الجنس ليجعله لفرد منه ، وهو الأكثر ، كـ « نَخْل » ونَخْلَة » ، وهذا يغلب فيما ليس مصنوعاً كـ « تَمْر وتَمرة » ، ويقلّ في المصنوع كـ « لَبَن ولَبَنَة » . وهذا النوع كلّهُ مؤنّث ، عند الحجازيّين ، مذكّر في تميم ونَجْد . (ومنها) ما يدخل للترقية بين الواحد والجماعة ، ولكن يكون دخوله على الجمع ليفيد تأنيثه بمعنى الجماعة كـ « الْكَمَا »^(١) للواحد ، و « الْكَمَاء »

(١) الْكَمَاء : نبات من نوع الفطر يُعرف أيضاً بـ « شحم الأرض » ، أو « جُدري الأرض » . يعيش تحت الأرض ، لونه يميل إلى الغُبرة ، مستدير كالقلقلاس ، لا ساق له ، يُؤكل مشوياً ، أو مطبوخاً .

للكثرة . وهذان النوعان قد يكون الامتياز بينهما في الذات كما مرّ ، وقد يكون في الصفة كـ « بَقَالَ وَبَقَالَة » .

(ومنها) ما وقع للتمييز بين الواحد المجرّد عن التاء والجماعة المدلول عليها بالتاء في النسبة ، نحو : « شَخْصٌ بَضْرِيّ وجماعة بَضْرِيَّة » . قال بعضهم : وهذا مطّرد في باب الجمع الذي يؤخذ من لفظ الفعل ، والعلة فيه أن كلّ جمع مؤنّث ، فصار مثال المؤنّث والجمع في هذا واحداً ، فيحتاج إلى التاء الفارقة بين المذكر والمؤنّث .

(الأمر الثاني) أن تكون لا للفرقة بينهما ، ولها مواقع أيضاً .

(فمنها) ما ورد لتأنيث اللفظ ، نحو : « بَلْدَة » .

(ومنها) ما يختصّ بالمذكر ، نحو : « بُهْمَة » وهو الرجل الشجاع ، أو « رُبْعَة » للمعتدل القامة . ومن المخصوص بالذكر ما يلحق صيغ المبالغة كـ « علامة » ، و « نَسَابَة » ، وربما تُرْهِمُ أَنَّ الملحقة بالأعداد من هذه ، لأنها تدلّ على تذكير المعدود ، وليس كذلك ؛ لأنّ لفظ الأعداد مشترك بين النوعين ، فالتاء فيه للفرقة بينهما ، والمذكور ، هنا ، مخصوص بالمذكر وليس للمؤنّث فيه مشاركة ، فافترقا ، ويقلّ أن يكون الوصف مشتركاً بين المذكر والمؤنّث ، ولا تدخله التاء الفارقة كـ « رجل أو امرأة عانس » ، و « جَمَلٌ أو ناقةٌ ضاير » .

(ومنها) ما تدخل فيه لتأكيد التأنيث ، وذلك فيما لا يكون إلّا مؤنّثاً ، كـ « نَعَجَة » و « ناقة » ، أو لتأكيد الجمع كـ « حجارة » .

(ومنها) ما وقع للتعويض ، إمّا عن ياء الجمع كـ « فرازنة » عن ياء « فرازين » ، وإمّا عن ياء نسبة كـ « المهالبة » لمن انتسب إلى المهلب بن أبي صفرة^(١) ، فإنّه ، لولا التاء ، لكان جَمْعاً لجماعة اسم كلّ واحد منهم مهلب ،

(١) هو المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سراق الأزدي العتكيّ (٥٧هـ / ٦٢٨ م - ٨٣هـ / ٧٠٢ م) . ولد في دبا ، ونشأ بالبصرة ، وقدم المدينة مع أبيه في أيام عمر ، وولي إمارة البصرة لمصعب بن الزبير . قاتل الأزارقة تسعة عشر عاماً وانتصر عليهم . (الزركلي : الأعلام ٣١٥/٧) .

وبالتاء لجماعة يُنسبون إليه ، وإن اختلفت أسماؤهم .

وأما عن تاءٍ حُذِفَتْ ترخيماً ، فَأُتِيَ بِأُخْرَى مكانها عوضها ، كما أُنشِدَ سيبويه [من الطويل] :

كِلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أُرَاعِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(١)
بفتح تاء « أميمة » ، ونُبِّهَ على أَنَّ أصله « أميمة » ، فحذف التاء ترخيماً ، ثُمَّ أَرَادَ التعويض عن المحذوف للترخيم ، وأبقى ما قبل التاء مفتوحاً على اللغة الفصيحة ، وهي إبقاء المرخَّم على ما كان عليه انتظاراً للمحذوف ، فَأُتِيَ بِالتَّاءِ مُفَحِّمَةً لاحقةً بالكلمة ، وليست الأولى ، وَإِلَّا لَوَجِبَ الضَّمُّ لَأَنَّهُ منادى مفرد معرفة .

(ومنها) ما وقع عوضاً عن شيء سقط من الكلمة ، إمَّا فاؤها ، نحو : « عِدَّةٌ » إذ أصله « وَعَدٌ » ، وإمَّا عينها ، نحو : « إِقَامَةٌ » إذ أصله « إِقْوَامَةٌ » ، وإمَّا لامها ، نحو : « لُغَةٌ » إذ أصله « لُغُوٌ » ، وإمَّا مدتها ، نحو : « تَذْكِيَةٌ » ، وعن تاء الضمير في « يَا أَبَتِ » و « يَا أُمَّتِ » .

(ومنها) ما وقع للتحديد ، وهو ما يلحق المصادر ، فَإِنَّ « الضَّرْبَ » ، بغير التاء ، صادق على جميع أنواعه من تعدد وإفراد وغيرهما ، فإذا ألحق بالتاء صار محدوداً ، فَإِنْ كَانَ مع كسر الأوَّل من أحرفه فَيُفِيدُ الاختصاص بنوع ما من أنواعه لا يتناول غيره ، وإن كان مع فَتْحِهِ ، فَيُفِيدُ المَرَّةَ الواحدة ولا يَتَنَاولُ غيرها ، فلهذا قيل لها « تاء التحديد » إذ خَصَّصَتْهُ بالتناول لشيء محدود منه دون ما يتناوله عند الإطلاق .

(ومنها) ما دلَّ على فرعية غير التانيث ، كالتعريف للعجمي في نحو « مزاجية » ، أو على النسبة ، نحو « برابرة » في النسبة إلى « بربري » .

(١) الشاهد للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٤٠ ؛ والأزهية ص ٢٣٧ ؛ والخزانة ٣١٦/٢ ؛ والكتاب ٢٠٧/٢ . وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ١٦١ ؛ وشرح المفصل ١٠٧/٢ ؛ والكتاب ٣٨٢/٣ . وكليني : اتركيني . ناصب : متعب ، من الفعل « أنصب » ، فهو من الوصف الذي لم يجز على فعله ، ومعناه : ذو نَصَبٍ . بطيء الكواكب : كناية عن طوله حتَّى يُخَيِّلَ للناظر إلى كواكبها أنها بطيئة في سيرها . والشاهد فيه سيشرحه المؤلف .

من الحروف الأحادية المشترك بين
الأسماء والحروف هو الكاف^(١)

ومخرجه من أقصى اللسان من أسفل من مخرج القاف قليلاً ، وما يليه من الحنك ، وهو من الحروف المهموسة ، فزعم بعض النحاة أنها اسم أبداً ، وبعضهم أنها حرف أبداً . والمختار أنها مشتركة بينهما تقع اسماً وحرفاً ، وهي مبنية حرفية كانت أو اسمية لما مر ، وحُرِّكت ؛ لأنها قد تقع مبتدأ بها ، وكانت فتحةً لخفتها مع حصول الغرض ، وإنما لم تُكسر كالباء لتوافق حركتها عملها ؛ لأنها لم تلازم الحرفية .

وهي للتشبيه حقيقةً كقولك : « هذا الدِرْهَمُ كهذه الدراهم » ، إذا تساوى كماً وكيفاً ، وقد يكون مجازاً إذا لم يتساوى فيهما ، نحو : « زيدٌ كالأسد » ، أي : شابهه شجاعةً . وتعمل الجر ، وتتعلق بالكون المطلق كسائر حروف الجر خلافاً للأخفش ومتابعيه في أنها لا تتعلق بشيء لا ظاهر ولا مقدر .

ويدل على حرفيتها وتعلقها بالكون المطلق وقوعها صلةً ، نحو : « جاثني الذي كَعَمِرُو » ، أي : الذي استقرَّ كَعَمِرُو ، وإلا لكانت الصلة مفرداً ، وهو محال . فإن قيل : تقدّر بقولنا : هو مثل عمرو ، وحذف الضمير للعلم به ، أجيب بأن حذف الصلة مطلقاً ضعيف ، وإنما يتركب عند طول الكلام ، ولذلك ضعفوا قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ على الذي أَحْسَنَ ﴾^(٢) ، أي : هو أحسن .

(١) راجع مبحث الكاف في الجنى الداني ص ٧٨ - ٩٥ ؛ وحروف المعاني ص ٣٩ - ٤٠ ؛ ورصف المباني ص ١٩٥ - ٢٠٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢٧٩ - ٣٢٠ ؛ ومغني اللبيب ١٩٢/١ - ١٩٨ ؛ وموسوعة الحروف ٣٣٧ - ٣٤٣ .

(٢) الأنعام : ١٥٤ .

وقال المحققون : إنَّ حرفَيْتِها ، هنا ، أُولَى من اسمَيْتِها ، ولم يجزموا بها ؛ لأنَّ حذف بعض الصلة جائز لقراءة الرفع ، وإنَّ كان ضعيفاً ، ثُمَّ إِنَّه ، هنا ، لكون الضمير الرابط للصلة بالموصول هو هو فيزداد ضعفاً ، فَمُنْع ، وَحُمِل على العامِّ المشهور ، نحو : « الذي في الدار » ، وأما كونها اسماً فيثبت بدخول حرف الجرِّ وغيره .

فإذا ثبت وقوعها اسماً وحرفاً وأنها من المشتركة بين النوعين ، فنقول إنها قد دخلت على بعض الكلمات ، فصارت جزءاً حَتَّى عُدَّ مجموعها كلمة ، ولم يُنظر فيها إلى تركيب ، نحو : « كَأَنَّ » ، فَإِنَّ أصلها « أُنَّ » ، والكاف حقُّه الدخول على الخبر ، فَنُقِل إلى أَوَّلها للاهتمام بحال التشبيه كما يأتي في فصله . ويجمعهما بحثان :

(البحث الأول) : في الحرفيّة ، وهي قسمان : عاملة وهاملة .

(أما العاملة) فهي من حروف الجرِّ ، وتختصّ بالظاهر ، وتُفيد التشبيه لكن في المفردات ، فمعنى قولك : « زَيْدٌ كَعَمْرٍو » : زَيْدٌ مُشَابِهٌ عَمْرًا^(١) ، وإنّما عملت لوجود شرطي العمل ، وكان جرّاً لِمَا قَدَّمناه في اللّام ، وقد جعلوا « مثلاً » عوضاً عنها في الدّخول على الضمائر ، وجاء دخولها على الضمير ، فحكموا بشذوذه ، ودخولها على المنفصل أهون من المتّصل والغائب منه كـ « ها » و « هو » أهون من المخاطب والمتكلّم ، نحو « كَأَنَّ » و « كَي » بكسر الكاف لِئَلَّا تُشابه « كَي » الناصبة للمضارع ، وأنشدوا [من المتقارب] :

شَكَوْتُمْ إلينا مجانينَكم وَنَشَكُوا إلَيْكُمْ مجانينَنا
فلَوْلَا المعافاةُ كُنَّا كَهُمْ ولولا البلاءُ لكانوا كُنَّا^(٢)

وقوله [من الرجز] :

(١) في طبعة ١٩٧٠م : « عمرواً » ، وهذا خطأ ، لأنَّ الواو لا تزداد في كلمة « عمرو » في حالة النصب .

(٢) الشاهد لأبي محمد اليزيدي في الدرر اللوامع ٣٨/١ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٦١/١ . والشاهد فيه قوله : « كَهُمْ » و « كُنَّا » حيث دخلت كاف الجرِّ على ضمير الغائب الجمع وعلى ضمير المتكلّم الجمع .

فلا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاضِلًا^(١)
وهو من الشذوذ .

وقد وردت بمعنى بعض حروف الجرّ ، فمنها ، على قول بعضهم ،
مُجِيبًا لمن سألَه : « كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ » : « كَخَيْرٍ » ، أي : على خَيْرٍ . وحمل
بعضهم عليه قولهم : « كُنْ كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَجِيءَ إِلَيْكَ » ، أي : على ما أَنْتَ .
(وَأَمَّا الهاملة) ، فمنها ما لحق أسماء الإشارة في نحو « ذَاكَ »
و« ذَلِكَ » ، وقد تُردف بما يدلّ على التفريع من التثنية والجمع ، فيقال :
« ذَاكُمَا » ، و« ذَاكُم » و« ذَاكُنَّ » ، فتكون الروادف كلّها حروفاً ، ولكن ما
تتفرد الكاف عنها ، بل تكون الكلمة المردّفة كلّها زائدة ، وكذا كاف
« هُنَاكَ » ، و« هُنَالِكَ » ، وَأَمَّا كاف « رُوَيْدَكَ » ، فَإِنَّهُ كاف خطاب ذكره ابن
بابشاذ ، واختاره أبو البقاء^(٢) في « اللَّبَاب »^(٣) ، وَأَنَّهُ ليس باسم ، وإِلَّا استحقَّ
نسباً من الإعراب رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، والكلّ باطل ، فتعيّن كونه حرف
خطاب .

(ومنها) كاف « إِيَّاكَ » و« إِيَّاكَ » في الضمير المنصوب المنفصل على
مذهب سيبويه ، فَإِنَّهُ عنده كاف خطاب هامل مثل كاف « ذَاكَ » في الإشارة ،
وكذا مردفاته للتفريع^(٤) .

(١) البيتان لرؤية بن العجاج في ديوانه ص ١٢٨ ؛ والخزانة ٢٧٤/٤ ؛ والدرر ٢٧/٢ ؛
وشرح التصريح على التوضيح ٤/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٥٦/٣ ؛ وهما
للعجاج في الكتاب ٣٨٤/١ ، وليس في ديوانه . وهما بلا نسبة في شرح ابن عقيل
١١٨/٢ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٨/٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٠٤ .
والشاهد قوله : « كَهْ » و« كَهْنٌ » حيث دخلت الكاف الجارة على ضمير الغيبة .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٥٣٨هـ / ١١٤٣م - ٦١٦هـ / ١٢١٩م) عالم
بالأدب واللغة والفرائض والحساب . من مؤلفاته : « شرح ديوان المتنبي » ، و« اللباب
في علل البناء والإعراب » ، و« التبيان في إعراب القرآن » . (الزركلي : الأعلام
٨٠/٤) .

(٣) هو كتاب « اللباب في علل البناء والإعراب » .

(٤) للنحاة في « إِيَّا » التي في « إِيَّاكَ » وأخواته مذاهب منها :

(ومنها) ما أنشده أبو علي من قولهم [من الوافر] :

[لسانُ السوءِ تُهديها إلينا] وَحِثْتُ، وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا^(١)

وأجاز كون الكاف في « حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِين » حرف خطاب ، فقال صاحب « التسهيل » : وهو غريب ، وحمله على ذلك ورود « أَنْ » والفعل بعدها في موضع خبر عن المبتدأ ، وذلك لا سبيل إليه في موضع يُخْبَرُ عنه بمصدر صريح ، نحو : « زيدُ رضى » ، فكيف به في موضع بخلاف ذلك^(٢) ؟

أ- إنَّ « إِيَّا » ضمير ، ولواحقه : الياء ، والكاف ، والهاء حروف تبيِّن أحوال الضمير من نكلم ، وخطاب ، وغيبة . وقال به سيبويه ، والفارسي ، وابن جنِّي . وضَعَفَ هذا المذهب بوجهين : أحدهما أنها لو كانت « إِيَّا » ضميراً لعادت على شيء ، وهي لا تعود على شيء . وثانيهما أنها لو كانت ضميراً لتبدلت في تثنية ، وجمع ، وتانيث ، وتذكير ، وغيبة ، وحضور ، وهي لا تبدل ، إنما الذي يتبدل هو ما يتصل بها .

ب- إنَّ « إِيَّا » ضمير ، ولواحقه ضمائر مضافة إليه . وقال به الخليل ، والمازني ، وابن مالك . وضَعَفَ هذا المذهب أيضاً بما ضَعَفَ به المذهب الأول .

ج- إنَّ « إِيَّا » اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها . وهو مذهب الزجاج ، وقد ضَعَفَ هذا المذهب بأن الاسم المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف .

د- إنَّ « إِيَّاكَ » بكماله ضمير ، وقال به بعض الكوفيين .

هـ- إنَّ « إِيَّاكَ » بكماله اسم واحد ظاهر مبهم . وقد ضَعَفَ بأنه لو كان اسماً لما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب .

و- إنَّ « إِيَّا » دعامة تعتمد عليها اللواحق التي هي ضمائر . واختلفوا في هذه الدعامة ، فقال المالقي : إنها حرف لأنها لا معنى لها في نفسها . وقال غيره : إنها اسم . (وانظر المسألة الثامنة والتسعين من كتاب ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) .

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٤ ؛ والدرر اللوامع ٥١/١ ، ١٣٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٦/١ ؛ والمغني ١٩٨/١ . حنت : هلكت . والشاهد قوله : « حَسِبْتُكَ » حيث لحقت الكاف ، وهي حرف خطاب هنا ، الفعل حسب . وهذا شاذ .

(٢) وخرَّجه بعضهم على أنَّ الكاف مفعول أول ، و « أَنْ تَحِين » بدل منه سُدَّ مسدَّ المفعول الثاني ، لأنَّ التعويل على البدل . وعلى ذلك خرَّج الزمخشري وغيره قراءة حمزة : =

(البحث الثاني) : في الاسميّة ، وهي أنواع :

(منها) ما هو ضمير منصوب نحو : « ضَرَبَكَ » ، أو لمجرور بحرف ، نحو : « لَكَ » ، أو إضافة ، نحو : « غَلامُكَ » ، وقد تُردف بعلامات التفريع ، نحو « ضَرَبَكِما » ، و « لَكِما » ، و « غَلامُكُما » ، و « ضَرَبُكُما » ، و « لَكُما » ، و « غَلامُكُما » ، و « ضَرَبُكُنا » ، و « لَكُنا » ، و « غَلامُكُنا » .

(ومنها) أن يقع الكاف مجروراً بحرف ، فتتعيّن اسميّة ، كقوله [من الرجز] :

[بِيضُ ثَلَاثِ كَنَعَا جِمْ] يَضْحَكُنْ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ^(١)

(ومنها) أن تقع فاعلة بمعنى « مثل » كقول الشاعر [من البسيط] :

وما هداكَ إلى أرضٍ كَعَالِمِها ولا أَعانَكَ في عَزَمٍ كَعَزَامِ^(٢)
وقول الأعشى^(٣) [من البسيط] :

﴿ وَلَا يَحْسَبِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾ (آل عمران : ١٧٨) (عن الجنى الداني ص ٩٤) .

(١) الشاهد للنعاج في الخزانة ٢٦٢/٤ ؛ ٢٦٣ ؛ والدرر ٢٨/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٩٤/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٣/١ ، ولم أجد في ديوانه . والبيت الثاني بلا نسبة في الجنى الداني ص ٧٩ ؛ والمغني ص ١٩٦ . والبيض جمع بيضاء . والنعاج : جمع نعجة ، وهي البقرة الوحشية . والجَم : الكثير . والمنهم : الذائب . والشاعر يصف نسوةً يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافةً ونظافةً . والشاهد فيه قوله : « عن كالبَرْد » حيث وقعت الكاف اسماً بمعنى « مثل » بدليل دخول حرف الجرّ عليها .

(٢) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « كعالمها » و « كعزّام » حيث أتت الكاف اسماً بمعنى « مثل » و « فاعلاً » : الكاف في « كعالمها » فاعل لـ « هداك » ، والكاف في « كعزّام » فاعل لـ « أعانك » .

(٣) هو الشاعر ميمون بن قيس بن جندل (. . . - ٧٢ هـ / ٦٢٩ م) من شعراء الطبقة الأولى في الجاهليّة ، وأحد أصحاب المعلّقات . كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس ، غزير الشعر ، وكان يُغني شعره ، فسُمي « صنّاجة العرب » . (الزركلي : الاعلام ٣٤١/٧) .

أَتَتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيثُ وَالْفُتْلُ^(١)

وقال الشارح : إنَّ مذهب سيويه أنَّ استعمالها اسماً إنَّما يكون في ضرورة الشعر ، وأجازه الأخفش مطلقاً ، وتبعه الجزولي ، وأما الكاف في « عندك » ، و « دونك » ، و « عليك » ، و « إليك » في الإغراء ، فذهب بعضهم إلى أنَّها حرف تدلُّ على الإغراء ، والصَّحيح أنَّها اسم منصوب في الأوَّلين ومجرور في الآخرين ، ولنختتم الفصل بمسائل :

(الأولى) أنَّ « لولا » الامتناعية سيأتي ، عند ذكر الحروف الرباعية ، أنَّها تدلُّ على الجملة الابتدائية ، فالقياس يقتضي أن يقع بعدها ما يكون مبتدأ ، وعلى القياس جاء في التنزيل : ﴿ لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ، وصحَّ عن العرب أنَّهم قالوا : « لولاي » ، و « لولاك » إلى آخر الاثني عشر لفظاً ، وهذه الياء والكاف ليست من ضمائر الرفع ، ولا يجوز كون « لولا » ناصبة ، فتعيَّن كونها جارية ، وهذا مذهب سيويه . وقال المبرِّد : ضمير النَّصب وقع موقع المرفوع ، والضمائر يقع بعضها موقع بعض كقولهم : « أَمَا أَنَا كَأَنْتَ » ، و « مررتُ بك أنت » .

وقد رُجِّحَ كُلُّ من القولين بوجهٍ وَضَعَفَ بوجه . أَمَا قول سيويه فإنَّه يُرَجِّحُ بأنَّه إذا حَكِمَ بأنَّ « لولا » تجرُّ الضمائر ، جرَّت الضمائر الاثني عشر على نسقٍ من القياس ، وعلى قول المبرِّد يلزم وقوع اثني عشر ضميراً عوضاً عن اثني عشر ضميراً على خلاف القياس . وأما قول المبرِّد ، فإنَّ وقوع الضمائر^(٣) بعضها موقع بعض كثير الوقوع في الكلام ، وعلى قول سيويه يلزم كون الكلمة

(١) ديوانه ص ١١٣ ، والبيت مع نسبته إلى الأعشى في الخزانة ١٣٢/٤ ؛ والدرر ٢٩/٢ ؛ وسرَّ صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٩١/٣ ؛ وشرح المفصل ٤٣/٨ ؛ ويلا نسبة في الخصائص ٣٦٨/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦ ؛ والمقتضب ١٤١/٤ . والشطط : الغلو . والشاهد فيه قوله : « كالطعن » حيث أتت الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع فاعل لِـ يَنْهَى .

(٢) سبأ : ٣١ .

(٣) في الطبعيتين : « الضماير » .

تعمل عملاً واحداً في موضع واحد مخصوص ولا تعمله في غيره ، وهو نادر لم يوجد إلا في « لَدُنْ » مع « غدوة » تشبيهاً لنونها بالتنوين الذي يُوجب نصب ما بعدها ، نحو : « راقودٌ خلأً »^(١) . قال الشاعر [من الطويل] :

ما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى دَنْتَ لِغُرُوبِ^(٢)

وَنَوْنُ « غدوة » لا لِلصَّرْفِ ، لوجود التعريف والتأنيث ، بل لإزالة اللَّبْس ؛ لأنها ، لو نُصِبَتْ بغير تنوين ، لالتَبَسَتْ حركة النَّصْب بحركة الجر ؛ لأنَّ منهم من يحكم بجرّها بـ « لَدُنْ » على الأصل ، ومنهم من يرفعها تشبيهاً لها بالفاعل .

(المسألة الثانية) : « عسى » من الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهذا أصحُّ الوجهين ، وأرجحُ من قول من ذهب إلى أنها حرف لعدم التصرف ، فقياس ما يتصل بها من الضمائر أن يكون على صيغة المرفوع كما جاء في قوله تعالى : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ »^(٣) ، وقد صَحَّ عن العرب أنَّهم قالوا : « عَسَايَ » ، و « عَسَاكَ » إلى آخرها . واختلفوا فيه أيضاً ، إذ الكاف لا يكون للمرفوع ، فذهب سيبويه إلى أنَّ « عَسَى » للترجي ،

(١) الراقود : دُنْ كبير عميق ، و « خلأً » منصوبة على التمييز . وراجع ابن جني : سرُّ صناعة الإعراب ٥٤٢/٢ .

(٢) البيت لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ٣١٨/١ ؛ والدرر ١٨٤/١ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٩٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٤٦/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٢٩/٣ ؛ واللسان (لدن) . والمهر : ولد الفرس . ومزجر الكلب : تعبير يُكنى به عن البعد . والشاهد فيه قوله : « لَدُنْ غُدْوَةٌ » حيث نصب « غدوة » على التمييز ، ولم يجرّه بالإضافة .

جاء في « لسان العرب » (مادة « لدن ») : « وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالَا : العرب تقول : « لَدُنْ غُدْوَةٌ » ، و « لَدُنْ غُدْوَةٌ » ، و « لَدُنْ غُدْوَةٌ » ، فمن رفع أراد : لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ ، ومن نصب أراد : لَدُنْ كَانَ الوقتُ غُدْوَةً ، ومن خفض أراد : من عِنْدِ غُدْوَةٍ » .

(٣) محمد : ٢٢ .

فأشبهت «لعل» معنىً ، فعملت عملها ، وأن الضمير منصوب . وذهب الأخفش إلى أنه مستحق للرفع ، وإنما وقع موقع المرفوع هذا الضمير المنصوب لكثرة وقوع بعض الضمائر موقع بعض كما قدّمناه ، ولكلّ منهما وجه ترجيح .

(المسألة الثالثة) : قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(١) ، اختلف في الكاف فيه ، ف قيل إنه زائد كقول رؤية [من الرجز] :

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ ^(٢)

أي : فيها المقق ، أي : الطول . وحكى الفراء أنه سُئِلَ بعض العرب : كيف يصفون الأقط ، فقال : « كهين » ، أي : « هينا » ، وقال [من السريع] :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ ^(٣)

واختلف في الزيادة من « ككما » ، فقيل : الأولى والثانية اسم بمعنى « مثل » ، فتكون « ما » موصولة ، أي : مثل اللّائي يُؤْتَفَيْنِ ، وضمير « يُؤْتَفَيْنِ »

(١) الشورى : ١١ .

(٢) ديوانه ص ١٠٦ ؛ والبيت مع نسبته إلى رؤية في الخزانة ٣٨/١ ، ٢٦٦/٤ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٨١٥/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦ ؛ واللسان « نبت » و (كوف) و (مقق) و (مثل) ، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٩/١ ؛ والمقتضب ٤١٨/٤ . والواحق : جمع « لاحقة » بمعنى ضامرة . والأقرباب : جمع قُرْبٍ وقُرْبٍ وهو الخاصة . والمقق : الطول . والشاهد قوله : « كالمقق » حيث أتت الكاف زائدة .

(٣) الشطر لخطام المجاشعي في الجنى الداني ص ٨٠ ، ٨١ ؛ والخزانة ٣٦٧/١ ، ٣٥٣/٢ ، ٢٧٣/٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٥٩٢/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١ ؛ والكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٦٨/٢ ؛ ورصف المباني ص ١٩٧ ؛ وسرّ الصناعة ٣٠٠/١ ؛ والمغني ١٩٧/١ ؛ والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٧٠ . وصاليات : أثافي القدر ، لأنها صليت النار ، أي وليتها وباشرتها . ككما يؤتفين : أي كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة . والشاهد فيه قوله : « ككما » حيث أتت الكاف الأولى زائدة ، والثانية بمعنى « مثل » .

يعود على « ما » باعتبار المدلول ، وقيل : الثانية و « ما » مصدرية ، وقيل : لو لم تكن الكاف في « كمثله » زائدة ، لم يلزم التوحيد من وجهين : أحدهما أن فيه إثبات المِثْل والنفي قد وقع عن مثله لا عنه تعالى ، وثانيهما أن ذاته سبحانه مماثلة للمِثْل ، وإلا لم يكن مثلاً ، فنفي المِثْل يستلزم نفي ذاته ، وهما ضعيفان .

والحق أنه لا يلزم من أصالتها وعدم الزيادة عدم التوحيد ، لوجهين : أحدهما أن لفظة المِثْل تستعمل ، تارة ، بمعنى الذات ، كما تقول : « مثلك لا يفعل كذا » ، أي : أنت . وتارة بمعنى الصفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾^(١) أي : وصفهم كوصفه ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾^(٢) ، أي : الوصف الأعلى ، و « المِثْل » و « المَثَل » والمِثْل بمعنى واحد كالشبه والشبه والشبيه ، فالآية محمولة على أحد المعنيين ، أي : ليس كذاته ، أو ليس كصفته شيء ، وثانيهما أن من المقرّر ، في علم المنطق ، أن القضية التالية لا تقتضي وجود الموضع ، وأنّ السلب يصحّ على المعدم ، فيجوز أن يقال : « ليس ابنُ زيدٍ ذكراً » وإن لم يكن له ولد لا ذكر ولا أنثى ولا خُنثى^(٣) ، بل ولا أن يكون متزوجاً ، فيصبح على ظاهره من غير الحكم بالزيادة ، على أن الحكم بالزيادة ليس فيه شيء من ارتكاب المحذور ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَخُورَ عَيْنٌ ﴾ * كَأَمْثَالِ اللَّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ^(٤) ، وكذا كلّ كاف دخلت على « مِثْل » أو دخل « مِثْل » عليها صرّح به الرضوي ، ولا يحكم إلا بزيادة ما يحتمل الحرفية ؛ لأنه أولى من الحكم بزيادة الاسم .

(المسألة الرابعة) : ذهب بعض النحاة إلى أن الكاف قد تجيء للتعليل ، وحمل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيِ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٥) ،

(١) الجمعة : ٥ .

(٢) الروم : ٢٧ .

(٣) الخُنثى : فرد تتكوّن فيه أمشاج الذكر وأمشاج الأنثى ، كما في الدودة الكبدية .

(٤) الواقعة : ٢٢ - ٢٣ . (٥) القصص : ٨٢ .

أَيُّ أَعْجَبُ لَأَنَّهُ ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾^(١) ، وقول الشاعر [من الوافر] :

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ^(٢)

ونقل صاحب « التسهيل » ذلك عن الأخفش ، ونقل سيبويه عنهم ، كما أنه لا يُعلم : « اغْفِرْ لَهُ » ، أي : لَأَنَّهُ . قال ابن مالك : فيجوز نصب الفعل المضارع بها حينئذ ، وقال الخليل : إِنَّ الكاف إذا لحقتها « ما » الكافّة ، أي المبطلة لجرّها ، صارت بمعنى « لعل » ، وجعل من ذلك قولهم : « انتظرني كما آتيك » ، أي : لَعَلِّي آتيك ، وقول الشاعر [من الرجز] :

لَا تَشْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ^(٣)

أي : لعلك لا تُشْتَم .

قالوا : ويدخل « ما » عليها صارت صالحة للدخول على الجملة الاسميّة والفعلية كـ « رَبُّ » . وقال بعضهم : إنها تختصّ بالجملة الابتدائية ، فتصير حرف ابتداء ، ولا يزول عنها الاختصاص .

قلت : وهو ضعيف ؛ لأنّ « ما » ، لَمَّا لَفَتْ الفعل الذي هو أصل العوامل عن العمل ، نحو : « قَلَمًا » بدليل دخوله على الفعل ، نحو « قَلَمًا » دخل الجنة مُنافِقٌ وكَثُرَ ما دخلها صادقٌ ، إذ لو عَمَلَ لَأَمْتَنَعَ دخوله على

(١) الأنعام : ١١٠ .

(٢) البيت لحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٥١٥/١ ؛ وهو بلا نسبة في الدرر ١١١/١ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢١٢/١ ؛ واللسان (قشم) ؛ والمغني ٢١٠/١ . والشاهد فيه قوله : « كَأَنَّ الْأَرْضَ ... » حيث أتت الكاف للتعليل .

(٣) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣ ؛ والخزانة ٥٩١/٣ ، ٢٨٢/٤ ؛ والدرر ٤٣/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٠٩/٤ ؛ والكتاب ١١٦/٣ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١٤ ؛ والهمع ٣٨/٢ . والشاهد فيه قوله : « كما لا تشتم » حيث أتت الكاف بمعنى « لعل » .

الفعل ، فَبِالْأُولَى أَنْ تَكْفُ الحرف الذي هو فرع عليه ، وَتَهَيَّئَهُ للدخول على
الجمليتين ، فتقول ، على الصَّحِيحِ الغالب : « أَكْرَمْتُ زَيْدًا كَمَا أَكْرَمْتُ عَمْرًا »
في الفعلية ، ومنه قوله [من الطويل] :

إليك كما للحائِمَاتِ عليك^(١)

و « زَيْدٌ كَرِيمٌ كَمَا عَمَرُو » ، كذلك في الاسمِية ، ومنه قوله [من الطويل] :

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ
كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ^(٢)

وكذا قوله [من الطويل] :

لَقَدْ عَلِمْتُ ضَرَاءً أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ^(٣)

قال الشارح : هذا إذا قلنا إِنَّ « ما » المصدرية^(٤) لا تُوصَلُ بالجملة
الاسمِية ، أَمَا إذا قلنا إِنَّهَا تُوصَلُ بها ، فلا تكون « ما » كَأَنَّهُ بَلْ مُصْدَرِيَّةٌ ،
والكاف جَارَةٌ للمصدر المنسَبِ من « ما » وصلتْها . هذا نصُّه . وقد جاء

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٢) البيت لنهشل بن حرِّي في الدرر ٤٢/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٢/٢ ؛
وشرح شواهد شروح الألفية ٣٣٤/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٢/١ ؛ والهمع
٣٨/٢ . وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٦٨/٣ ؛ والمغني ١٩٤/١ . والبيت من
قصيدة يرثي فيها الشاعر أخاه مالكا وكان قد قتل في جيش علي يوم صفين . والماجد :
ذو المجد ، وهو العز والرفعة . يَخْزُنِي : من الخزي ، وهو الإهانة ، أو من الخزية
وهي كل ما يُستَحْيَا منه . يوم مشهد : اليوم الذي يشهده الناس للتفاخر وغيره .
وعمرُو : هو عمرو بن معد يكرب ، وسيفه : الصمصامة . وخيانة السيف : نبوته .
والشاهد فيه قوله : « كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو » حيث كَفَّتْ « ما » حرف الجرّ الكاف عن
العمل .

(٣) في الطبعتين : « كَمَا أَنَّ السَّمَاءَ » وفي هذه الرواية ينتفي الشاهد . والبيت لعمرُو بن
حكيم بن معية في عَدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٦٩/٣ . والشاهد فيه
قوله : « كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ » حيث كَفَّتْ « ما » حرف الجرّ الكاف عن العمل .

(٤) في الطبعتين : « الصَّدْرِيَّة » ، وهذا تحريف .

الاعمال مع الكفّ بـ « ما » ، فيقال : « زَيْدٌ كَمَا عَمِرُو » ، بالجرّ ، كقول الشاعر [من الطويل] :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(١)

قال سيبويه : وسألته - يعني الخليل - عن قولهم : « هذا حقّ كما أنك ها هنا » ، فزعم أنّ العامل في « أن » الكاف و « ما » لغوّ إلاّ أنّها لا تُحذف كراهةً أن يجيء لفظها كلفظ « كان » .

(تنبيه) : قولهم : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » قُدِّرَ بوجوه : الأول : قال الأخفش : « ما » زائدة و « أَنْتَ » في موضع جرّ ، كما في قوله [من المتقارب] :

كَمَا رَاشِدٌ يَحْمَدُنْ أَمْرًا

الثاني : « ما » كAFFة و « أَنْتَ » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أي : عليه ، ومن قُدِّرَ خبره بقوله : « كائن » كان كالمصرّح به في قوله [من الطويل] :

إِلَيْكَ كَمَا لِلْحَائِمَاتِ عَلَيْكَ

قيل : « ما » موصولة ، و « أَنْتَ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : كالذي هو أَنْتَ ، وقيل : إمّا فاعل لفعل محذوف انفصل ضميرُه بحذفه ، أي : كما كُنْتُ .

(١) البيت لعمر بن براق الهمداني في الدرر ٤٢/٢ ، ١٧٠ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢١/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٣٢/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٠/١ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧١ ؛ والمغني ٦٨/١ . والشاهد فيه قوله : « كَمَا النَّاسِ » حيث زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تكفها عن عمل الجرّ .

الفصل الرابع من النوع الثاني

من نوعي الأحادية وهو الذي تشارك فيه النوعان
الأسماء والحروف هو النون^(١)

وهي ثنتان :

(إحداهما) : المخففة ساكنة كانت أو متحركة ، ومخرجها من طرف
اللسان بينه وبين ما فويق الشايبا متصلاً بالخيشوم تحت اللام .

(والثانية) : هي الخفيفة التي لم يبق منها إلا الغنة ، فمخرجها
الخيشوم ، وهذه ، في الحقيقة ، فرع الأولى . وهي داخلة في الحروف
المجهورة ومتوسطة بين الرخوة والشديدة . ويجب أن يُعلم أن النون تتعدّد
أنواعها ، ولكنها تنحصر في قسمين هما الاسم والحرف ، فلنحصرهما في
بحثين :

(البحث الأول) : في النون الواقعة اسماً ، وهي منحصرة في نون
الضمير ، ولا تكون إلا لجماعة الإناث ، وهي مبنية على الفتح ، فالبناء لكونها
على حرف واحد ، فأشبهت الحرف وضعاً والتحريك تفضيلاً لها باسميتها ،
وكانت فتحةً للمخفة وقوتها من السكون المستحقّ مع حصول المقصود .

وتدخل في الأفعال الثلاثة ، ففي الماضي ، نحو : « النساء فَعَلْنَ » ،
ولكن يُسَكَّن آخر الماضي لما ذكرنا في تسكين ما قبل التاء^(٢) ، فإن كان آخره
ألفاً قد انقلبت عن حرف علة ، رُدَّت إلى أصلها من واو في نحو : « دَعَوْنَ » ،
أو ياء في نحو : « سَعَيْنَ » : لأنّ الاتصال بالضمير يردّ الكلمات إلى أصلها ،

(١) راجع مبحث النون في الجنى الداني ص ١٤١ - ١٥٠ ؛ ورصف المباني
ص ٣٢٩ - ٣٦٣ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٣٥/١ - ٥٥٠ ؛ ومغني اللبيب

٣٧٤/١ - ٣٨١ ؛ وموسوعة الحروف ٤٧٣ - ٤٨١ .

(٢) راجع الفصل الثاني من النوع الثاني من الحروف الأحادية .

غالباً ، وإن كان حرفاً صحيحاً سَكَنَ لا غير ، نحو : « ضَرَبَنَ » .

وأما في المضارع ، فنحو : « يَفْعَلْنَ » ، وتُحذف عنه حركته ، وتبقى الواو والياء على سكونهما ، فيقال : « يَغْزُونَ » و « يَرْمِينَ » ، و « يَسْعَوْنَ » ، فإن كان ذلك في حال الجزم ، وجب حذف الواو والياء والألف ، وأُتي بالحركات السابقة عليها دالة على المحذوف ، فتقول : « لَمْ يَغْزَوْنَ » ، و « لَمْ يَرْمِينَ » ، و « لَمْ يَرْضَيْنَ » ، لكنَّ حرف العلة لم يُحذف فيهنَّ لزوال المحذوف بتقدير الإعراب .

وأما في الأمر ، فإنه كالمضارع المجزوم ، فَيُسَكَّن ما قبل الآخر في الصَّحيح ، ويُحذف حرف العلة ، وتَبْقَى حركة ما قبله دالة على المحذوف ، فيقال : « أَضْرِبَنَّ » ، و « أَغْزَنْ » ، و « أَرْمِنَ » ، و « أَسْعِنَ » .

وقد حكموا ببناء المضارع المتصل بنون الضمير بالاتفاق ، واختلفوا في سببه . وأجود ما قيل فيه : إنَّ الأصل ، في الفعل ، البناء ، وفي المبني السكون ، ولَمَّا أشبه الماضي الاسم بوقوعه خبراً لذي^(١) خبر وصفة لموصوف ، وصلة لموصول ، وحالاً لذي حال ، بُني على الحركة ترجيحاً على الأمر بهذه المشابهة ، حيث فُقدت فيه كما ذكر ، وإذ وقعت المشابهة بين الفعل المضارع بما وجب إعرابه ، أعرب تفضيلاً له على أخويه : الماضي والأمر ، فإذا اتَّصلت به هذه النون التي هي من خواصَّ الفعل ، وكان دخولها على الماضي موجباً لتسكين آخره ، وسقط عنه ما رُجِّح به من الحركة ، صار دخولها على المضارع ، أيضاً ، موجباً لإسقاط ما رُجِّح به ، وهو الإعراب ، فرجع إلى أصله ، وهو البناء .

وهذا معنى قول سيويه ، رحمه الله : بُني « يَفْعَلْنَ » حَمَلاً على « فَعْلَنْ » ، بمعنى أنَّه حيث كان دخول الضمير المرفوع المتصل البارز من خواصَّ الأفعال ، ودخوله على الماضي موجباً لتسكين آخره وإزالة ما فضل به الماضي من الحركة ، لذلك جذب المضارع إلى تسكين آخره ، وإزالة ما

(١) في طبعة ١٩٧٠ م : « خبر الذي » ، وهذا تحريف .

فَضَلَ فِيهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فُبْنِي .

(تنبيه) : هذه النون متى لحقت فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، ثم ذكر بعده ما هو فاعله ، صارت النون حرفاً يدلّ على أنّ فاعله جمع مؤنث ، نحو : « قُمْنَ الهنداتُ » ، كما تلحق تاء التانيث الفعل لتدلّ على تانيث الفاعل ، ولم تبقَ ضميراً ولا اسماً ، كقول الشاعر [من الطويل] :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمَفْرَقِي
فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ^(١)

وسياأتي ذكرها عند تعداد النون الحرفية إن شاء الله تعالى .

(البحث الثاني) : النون المحكوم بحرفيتها ، وقد جمعت أصنافها في ستة ، وانحصرت في وصفين :

(الوصف الأول) : النون الساكنة ، وأصنافها ثلاثة :

(الصنف الأول) : التتوين ، وهو النون الساكنة اللاحقة آخر الكلمة لغير تأكيد الفعل ، وإنما خصّوه بآخر الاسم ، ليدخل فيه تنوين الترتّم ، والغالي . لا جرم افتقر التعريف إلى ما يُخرج عنه نون التوكيد الخفيفة ، فأخرجت صريحاً . والتتوينات ستة : لأنها للتمكين ، وللتنكير ، وللعوض ، وللمقابلة ، وللترنّم ، وللمغالة^(٢) ، ونحن نذكرها بهذا التركيب .

(أما تنوين التمكين) فهو الدالّ على تمكّن الكلمة في الاسميّة ، ويُسمّى تنوين الصرف ، أيضاً ، لأنه يدخل المنصرف ، ويمتنع من غيره . ويُقَلّ عن الكسائي والقراء أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل ، وعن قطرب وتابعيه

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٩٣ ؛ وهو للعتبي في شرح شواهد شروح الألفية ٤٧٣/٢ ؛ ولمحمد بن أمية في العقد الفريد ٤٣/٣ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٢٤٠ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩ . والشاهد فيه قوله : « رأينَ الغواني » حيث أتت النون في « رأين » حرفاً يدلّ على أنّ فاعل الفعل الذي اتّصلت به جمع لمؤنث ، وهذه لغة قليلة .

(٢) في الطبعيتين : « وللمغالات » بالتاء المبسوطة ، وهذا خطأ إملائي .

أنه دخل فرقاً بين المفرد والمركب . وتستحقها بالأصالة النكرات لبقائها على محض الأصالة ، وأدخل المعارف من الأعلام ، وإن خرجت عن الأصالة بوجه واحد ، وهو سهل ، يشق الاحتراز عنه ، ولذلك لم يمنع الصرف إلا علتان كما سيأتي .

وقول صاحب « التسهيل » : تنوين التمكين يدلّ على بقاء الأصالة ، فلا يلحق غير اسم إذ لا أصالة فيه ، إنما يريد به أنه يدلّ على الأصالة في الاسمية وغير الأسماء لا أصالة فيها ، لا يريد أن الفعل والحرف لا أصالة لهما كما توهمه بعضهم . وكيف يُعتدّ ذلك وكلّ واحد من الكلم الثلاث له أصالة في بابه ؟ ولذلك حُمِلت الأسماء على الحروف في البناء ، وعلى الأفعال في العمل ، ولكنه تساهل في العبارة لظهور المعنى .

(وأما تنوين التنكير) فهو الذي يدلّ على تنكير مصحوبه ممّا يقبل التعريف ، ولا يدخله « أل » كالأصوات ، وأسماء الأفعال ، نحو : « سبيوه » و « صِه » ، فإن « سبيوه » علّم على الشخص المعروف ، فإذا نُونَ ، وقيل « سبيوه » دلّ على شخص يُسمّى بهذا الاسم ، و « صِه » غير منون هو أمر بالسكوت حالاً ، ومُنُوناً أمر بسكوت ما في وقت ما غير مُعَيَّن .

وقد سها من جعل تنوين نحو « رجل » وغيره من أسماء الأجناس تنوين تنكير ، وإنما هو تنوين التمكين ، إذ لو كان تنوين تنكير ، لكان يجب ، عند تسمية مذكّر به ، وجعله علماً ، أن يسقط تنوينه لزوال تنكيره ، وليس كذلك ، فكذا « أحمد » إذا نُكّر ، فإنه ينصرف ، ويكون تنوينه للتمكّن لا للتنكير ، بل لزوال الموجب لمنع الصّرف .

فإن قلت : إنه لو جُعِلَ علماً لمُنِعَ تنوينه ، فيكون تنوينه للتنكير كما قلت في « رجل » ، فلمَ قلت إنه تنوين تمكين ، وقد وُجِدَ فيه ما شرطته في « رجل » من منع التنوين ؟

قلت : منع « أحمد » من التنوين كان بخروجه عن مستحقّه بالأصالة ، وهو مشابهة الفعل بالفرعيتين ، فلمّا نُكّر ، زالت عنه الفرعية ، فعاد إلى أصله ، وهو التمكّن ، فدخل عليه تنوينه ، فلا يكون للتنكير .

(وَأَمَّا تَنْوِينُ الْعَوَظِ) فقالوا هو الذي يكون عَوْضاً عن المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾^(١) أي : فهي يومَ إذا انْشَقَّتْ واهية ، ثُمَّ حُذِفَت الجملة ، واتي بالتنوين عوضاً عنها ، فالتقى ساكنان هما الذال من « إذ » والتنوين ، فكُسِرَت الذال السابقة للفرار من التقائهما ، أو نقول : كانت الذال مكسورة لالتقاء نون « انْشَقَّتْ » ، فصارت « يَوْمَئِذٍ » ، وكذلك كُلُّ أسماء الزَّمان إذا أُضِيفَتْ إلى لفظة « إذ » ، فإنَّها تُعامل بذلك ، فكسرتُها بنائيةً لالتقاء الساكنين .

وروي عن الأخفش أنه قال : إنها كسرة إعراب بإضافة اسم الزمان إليها ، وَضَعَفَ بوجهين : أحدهما أن « إذ » مبنية ، فلا تُؤثِّر فيها الإضافة إليها كغيرها ، وثانيها أنه قد كُسِرَت « إذ » غير مُضافٍ إليها شيء من أسماء الزَّمان ، كما أَشَدَّ الإمام عبد القاهر^(٢) ، رحمه الله من قولهم [من الوافر] :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ غَمِرُوا بِعَاقِبَةٍ ، وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(٣)

وإنما جُعِلَ التنوين عوضاً عن المضاف إليه لأنهما قد يتعاقبان في آخر الاسم ، فلمَّا حَذَفُوا أحدهما عَوَّضَ الاسم بالآخر المعاقب له . قلت : في « الإعراب » إنَّ المحقِّقين قد ذكروا لتنوين العوض موضعاً آخر في نحو : « جَوَارٍ » رفعاً وَجَرّاً مع عدم صرفها ، فلا يكون محصوراً فيما ذكروه ، ولا يمتنع من دخوله على الأفعال بما ذكروه من أنه حيثُ إنَّ الأفعال لا تُضاف لم يدخلها تنوين العوض .

(١) الحاقة : ١٦ .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (. . . ٤٧١هـ / ١٠٧٨م) واضع أصول البلاغة ، ومن أئمة اللغة . من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) من مؤلفاته : « أسرار البلاغة » ، و « دلائل الإعجاز » ، و « الجمل » . (الزركلي : الأعلام ٤٨/٤ - ٤٩) .

(٣) في الطبعتين : « إِذْ » بالنون ، و « عافية » بدلاً من « عاقبة » . والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في الخزانة ١٤٧/٣ ؛ وشرح أشعار الهذليين ١٧١/١ ؛ وشرح شواهد المعني ٢٦٠/١ ؛ واللسان (شمل) و (إذ) و (إذذ) ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٦٧/٢ ؛ ورصف المباني ص ٣٤٧ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٦١/٢ ؛ والمعني ٩١/١ =

ومن ذهب إلى أن التنوين في نحو « جوارٍ » ، وهو كل كلمة آخرها ياء مكسور ما قبلها ونظيرها من الصحيح غير منصرف ، إنما هو تنوين عوض لا تنوين صرف ، فتقول : « هذه جوارٍ » .

وقد اختلفوا في أنه عوض عماذا ، فقال سيبويه : إنه عوض عن الياء ، ومذهب المبرد أنه عوض عن حركة الياء ، واختاره ابن الحاجب^(١) بأنه إنما حذفت الياء عند وجود التنوين لالتقاء الساكنين ، فلو كان التنوين عوضاً عنها ، لكان قد جمعنا بين العوض والمعوّض ، وهو فاسد .

ورجح صاحب « التسهيل » مذهب سيبويه ، فقال : لو كان عوضاً عن الحركة ، لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء ؛ لأن حركة ذي الياء غير متعذرة ، فهي ، في ذلك ، في حكم المنطوق به ، بخلاف حركة ذي الألف ؛ لأنها متعذرة ، وحاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة غير المتعذر ، وأيضاً لو كان التنوين المشار إليه عوضاً من الحركة ، لألحق مع الألف واللام ، كما ألحق معها تنوين الترنم في قوله [من الوافر] :

أَقْلِي السُّؤْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ

[وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَنِي]^(٢)

هذا نصه ، واعلم أنه قد اعترض على مذهب سيبويه ، وما اختاره صاحب « التسهيل » ليس بشيء ، وقد أجيب عنه ، واعترض على الجواب . وقد بين والذي ، قدس الله سره ، المذاهب واحتجاج أصحابها عليها ، وما أورد على ذلك ، وما أجيب عنه ، وتصحيح ما غلب على ظنه ، شكر الله

وشرح المفصل ٢٩/٣ . والشاهد فيه قوله : « إذ » حيث أتت مكسورة غير مضاف إليها شيء من أسماء الزمان .

(١) هو الرضي الأستراباذي ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ؛ والدرر ١٠٣/٢ ، ٢٣٦ ؛ والخزانة ٣٤/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٩١/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٦٢/٢ ؛ والكتاب ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ ؛ وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩ ، ٣٥٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٧ ؛ والمغني ٣٧٨/١ . و « عاذل » : أي : يا عاذل ، منادى مرخم حذف منه حرف النداء . والشاهد قوله : « والعتابين » ، و « أصابن » حيث ألحق بالقافية تنوين الترنم .

سعيه صحته ، وإبطال ما ضعف منه ، كل ذلك في كتاب « نهاية الإغراب والترصيف في صناعتي الإعراب والتصريف » . ولم نر إطالة هذه المقدمة بنقل جملة تلك الأقوال ، فمن أراد الاطلاع ، فعليه به أو بشرحه للكافية ليجد ما يُبرّد الغليل ويُبري العليل .

(وأما تنوين المقابلة) فهو الداخل على ما جُمع على السلامة كـ « مسلمات » ، فإنهم ألحقوا بها حركات الإعراب عوضاً عن أحرفه في جمع سلامة المذكر ، وجعلوا التنوين مقابلاً للنون المفتوحة فيه ، وليس هذا التنوين صرفاً خلافاً للرّبعي^(١) ، ونُقِلَ أنَّ بعضهم يرى أنه تنوين عوض عن الفتحة التي كان يستحقها في حال النصب ؛ لأنه ثبت بعد التسمية في مثل « عرفات » ، و « أذرعات » اسمي مكانين ، ولم يُزل تنوينه كما يُزال من نحو « مسلمة » لو سُمِّيَ بها .

وقال ابن مالك : تأنيث « مسلمات » ، عند التسمية به ، أقوى من تأنيث « مسلمة » لوجهين : أحدهما أنه تأنيث مع جمعية ، وثانيهما أنه بعلامة لا تُغيّر وصلاً ولا وقفاً ، يعني أنَّ « مسلمة » يُوقَف عليها بالهاء ، فكأنما نقص تأنيثها بخلاف « مسلمات » ، فإن تاءها لا تُغيّر وقفاً ، فكانت أقوى .

أقول : وحيث عُلِمَ أنَّ تنوين « مسلمات » يبقى فيما هو غير منصرف ، عُلِمَ أنه غير تنوين التمكين ، وبأن سبب اختصاصه بالأسماء حيث لم يكن في الأفعال جمع مستحقّ لنون ليعوّض عنها به .

(وأما تنوين التثنية) فهو الذي يدخل على القوافي المطلقة عوضاً عن مدّة الإطلاق سواء كان ذلك في النظم أو النثر ، فإن آخر الفِترَةِ كآخر البيت ، وهذا يعمّ الكلمات كلّها حيث تقع في أواخر الفواصل ، ويعمّ المعرّف باللام وغيره ، كقوله [من الوافر] :

(١) هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح (٣٢٨هـ / ٩٤٠م - ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م) عالم بالعربية . أصله من شيراز . اشتهر وتوفي ببغداد . له تصانيف في النحو ، منها كتاب « البديع » ، و « شرح مختصر الجرمي » ، و « شرح الإيضاح » . (الزركلي : الأعلام ٣١٨/٤) .

أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ
وقولي ، إِنَّ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابْتُ^(١)

وقال الآخر [من الرجز] :
فَهَلْ لَهَا أَنْ تَرَدَّ الْحُمَسَ هَلَنْ^(٢)

فأدخله على الحرف .

(وأما تنوين الغالي) فهو الذي يلحق آخر القافية وأنصاف الأبيات ليدلّ على وقف المنشيد ، فإنه ، بالتقييد ، لا يُعْلَمُ أَنَّ المنشيد واقف أو دارج ، فإذا زاد التنوين ، عُلِمَ أَنَّهُ واقف ، ولكونه يزيد على وزن البيت سُمِّيَ « غالياً » من « الغلو » ، وهو مجاوزة الحدّ ، وأنشد الأخفش قول رؤبة [من الرجز] :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِينَ^(٣)

ويجوز فيما قبل النون عند إلحاقها كسر الحرف جرّياً على القاعدة في التقاء الساكنين وفتحته طلباً للخفة ، ولقربه من السكون المستحقّ . قال أبو حيّان : أنكره الزّجاج^(٤) والسيّرافي^(٥) ، وتأولوا ما وَرَدَ من ذلك ، وأثبتوه الأخفش .

(١) تقدّم هذا الشاهد منذ قليل .

(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « هلن » حيث أدخل تنوين الترنم على الحرف « هل » .

(٣) الشاهد لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤ ؛ والخزاة ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ؛ وشرح المفصل ٢٩/٩ ؛ والمغني ٣٧٨/١ ، ٤٠٠ ؛ وهو مع نسبه إلى المعجاج في الجني الداني ص ١٤٧ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٤/١ ؛ ووصف المياني ص ٣٥٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨ ، ٣٧٢ ؛ وشرح المفصل ١١٨/٢ ؛ والكتاب ٢١٠/٤ .

والقاتم : المغبر . والखाوي : الخالي . والمخترق : مهب الرياح . والأعماق : أطراف المغاور . والشاهد فيه قوله : « المخترقن » و « الخفقن » حيث ألحق التنوين الغالي بالقافية .

(٤) هو أبو إسحاق الزّجاج . وقد تقدّمت ترجمته .

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢٨٤هـ / ٨٩٧م - ٣٦٨هـ / ٩٧٩م) نحويّ عالم بالأدب . أصله من سيراف (من بلاد فارس) . سكن بغداد ، وتولّى نيابة القضاء =

قلت : وقبل التأويل صاحب « التسهيل » ، وقد تُسمَّى المختصَّة الأربع بالأسماء « تنوين التمكين » ؛ لأنها مختصَّة بالأسماء ، وعلى هذا القول ، فالتنوين نوعان : أحدهما التمكين ، وثانيهما الترُّنم ، فإنَّ بعضهم يُدخل الغالي في الترُّنم ويجعل الترُّنم لما لا يختصُّ بالأسماء ، والتمكين للمختصِّ بها .

(فائدة) : أقسام التنوين الأربع المختصَّة بالأسماء قد تُحذف في مواضع : أحدها عند إضافة الكلمة إلى ما بعدها سواء الإضافة اللَّفْظِيَّة والمعنويَّة ، فيقال : « هذا غُلامٌ زَيْدٌ وضاربٌ بكرٌ » . ثانيها : عند مصاحبة الكلمة أداة التعريف سواء كانت معرفة كالغلام ، أو زائدة كقوله : « والزَيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ » ، أو موصولة كالضارب . ثالثها : في حالة الوقف ، فإنه ، إنَّ كان في مصاحبة تاء تانيث حُذف ، مُطلقاً ، وإنَّ كان مع غيرها مصاحباً لضمَّة أو كسرة حُذف أيضاً مُطلقاً ، وإنَّ كان مُصاحباً للفتحة ، فقد قَدَّمنا أنه يُقلب الفاء . رابعها : أن يقع المنوَّن علماً موصوفاً بـ « ابن » ، و « الابن » مضاف إلى عَلم ، أيضاً ، نحو : « جاءني زَيْدُ بنِ عَمْرٍو » ، فلو قَدَّ أحد الشروط الثلاثة ، فلا ، أي فإنَّ كان المنوَّن غير علم أو وصف بغير « ابن » ، أو المضاف إليه غير عَلم لم يُحذف تنوينه إلَّا في موضع شابهه كما قرئ قوله تعالى : ﴿ يَهُودُ عُزَيْرِ ابْنِ اللَّهِ ﴾^(١) ، فإنَّ « عُزَيْراً » هذا مبتدأ ، و « ابن » خبره ، ولما أشبه الصَّورة المجوزة صورة حملوه عليها ، فَحُذف ، ولكن لا يُقاس عليه .

قال ابن يعيش^(٢) ، رحمه الله : فقد قرئ « عُزَيْر » بالتنوين وبغير تنوين ، فمن نَوَّن جعله مبتدأ و « ابن الله » الخبر حكاية عن مقال اليهود ، ومن حذف التنوين جعله وصفاً ، وقَدَّر مبتدأً محذوفاً ، أي : هو ابن الله ، فيكون

= فيها . من مؤلفاته : « أخبار النحويِّين البصريِّين » ، و « شرح كتاب سيبويه » . (الزركلي : الأعلام ٢/ ١٩٥ - ١٩٦) .

(١) التوبة : ٣٠ .

(٢) هو أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش (٥٥٣هـ / ١١٦١م - ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م) من كبار العلماء بالعربيَّة . ولد وتوفي في حلب . من مؤلفاته : « شرح المفصل » ، و « شرح التصريف الملوكي » لابن جني . (الزركلي : الأعلام ٨/ ٢٠٦) .

« هو » مبتدأ ، و « عزيز » الخبر ، و « ابن الله » صفته^(١) .

وهذا فيه ضعف ؛ لأن « عزيزاً » لم يتقدّم له ذِكرٌ ، فيُكنّى عنه ، والأشبه أن يكون ، أيضاً ، خبراً ؛ لأنه حُذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة . وله نظائر ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^(٢) بحذف التنوين من « أحد » . ومنه ما رواه أبو العباس^(٣) عن عمارة بن عقيل^(٤) أنه قرأ : ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾^(٥) بنصب « النهار » على إرادة التنوين . ومنه قول الشاعر [من المتقارب] :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعِيبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً^(٦)
أراد : ولا ذاكرأ الله^(٧) بالتنوين ، وحُذف لالتقاء الساكنين ، هذا نصّه مرتباً .

(فائدة) : قد تقدّم ، في فصل الهمزة ، أن همزة « ابن » همزة وصل ،

(١) راجع ابن يعيش : شرح المفصل . ج ٩ ، ص ٣٥ . وقد قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل ولا يجوز ضمّه في مذهب الكسائي ، لأنّ الضمّة في « ابن » ضمّة إعراب . وقرأ الباقون بغير تنوين . (الجزري : النشر في القراءات العشر ٢٧٩/٢) .

(٢) الإخلاص ١ - ٢ .

(٣) هو المبرّد ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٤) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية (١٨٢هـ / ٧٩٨م - ٢٣٩هـ / ٨٥٣م) شاعر مقدّم فصيح . كان النحويّون في البصرة يأخذون اللغة عنه . (الزركلي : الأعلام ٣٧/٥) .

(٥) يس : ٤٠ .

(٦) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤ ، والخزانة ١/١٣٧ ، ٤/٥٥٤ ؛ والدرر ٢/٢٣٠ ؛ وشرح المفصل ٥/٢ ؛ واللسان (عبث) و (غسل) ؛ والمقتضب ٢/٣١٢ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٥٩ ؛ ووصف المباني ص ٣٥٩ ؛ والمقتضب ١/١٥٧ . والشاهد قوله : « ولا ذاكر الله » بغير تنوين في « ذاكر » وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام .

(٧) في الطبعيتين : « ذاكر الله » ، وهذا تصحيف .

ومن الأصول المقررة للخط أن كل كلمة تُكتب بصورة انفرادها ، أي بالابتداء بها والوقف عليها . وذلك يقتضي أن يُكتب « ابن » بالالف مطلقاً ، ولكنهم قد قرروا أنها تُحذف إذا كان « ابن » صفة مفرداً واقعاً بين علمين ، أو كنتين ، أو لقبين على ما هو شرط فتح ما قبله في النداء خطأ ولفظاً ، فيقال : « هذا زيد بن عمرو » ، و « هذا أبو بكر بن أبي اسحاق » ، و « هذا بعل بن قفة » بحذفها في الكل لكثرة الاستعمال ليحصل التخفيف ، فعلى هذا تكتبه بالالف إذا كان خبراً ، أو غير واقع بين اثنين منها^(١).

قلت : ولا يطرد الحذف في « ابنة » ؛ لأنها أقل الاستعمال منه . قال أبو البقاء : وتُكتب « ابنة » تأنيث « ابن » بالالف في كل حال^(٢) . ولم يضع الكتاب للتنوين في الخط صورة مع أنه من حروف المعاني المقصودة ببيانها إما للفرقة بينه وبين نون التوكيد ، ولم يُعكس ؛ لأنه أكثر استعمالاً منه ، وإما لأنه بوقوعه بعد الإعراب الذي به وقع كالفصلة أطرحوه لمشايبته للزيادات .

(الصنف الثاني) : نون التوكيد الخفيفة ، وبنائها وسكونها بمقتضى الأصالة ، وتختص بالفعل المستقبل ، إمّا وضعاً ، وهو صيغة الأمر ، وإمّا لقرينة طلب كما في الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ، وربما شبه النفي بالنهي ، فتدخله النون قليلاً ، نحو : ﴿ لَنَسْفَعَنَ بالنّاصية ﴾^(٣) ، و « لا يَضْرِبَنَّ » ، ومنه قوله [من الطويل] :

فلا يَقْبَلَنَّ ضَيْمًا مَخَافَةَ مَيْتَةٍ وَيُؤْتَنَ بِهَا جَرًّا وَجَلْدُكَ أَمْلَسُ^(٤)

(١) ثمة شروط أخرى لحذف همزة « ابن » (راجع : الهوريني : المطالع النصرية للمطابع المصرية ص ١١٧ - ١٢٢) .

(٢) ومنهم من يعامل « ابنة » معاملة « ابن » في حذف همزتها . (راجع : الهوريني : المطالع النصرية للمطابع الأميرية . ص ١١٨) .

(٣) العلق : ١٥ .

(٤) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « فلا يَقْبَلَنَّ » حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الفعل المضارع المنفي .

و «يَفْعَلْنَ» ، وقوله [من الطويل] :

هَلْ يَرْجَعْنَ إِلَى لَمْنِي إِنْ خَضُبْتَهَا

إِلَى عَهْدِ مَا قَبْلَ الْمَشِيبِ خِضَابُهَا^(١)

و «لَيْتَكَ تَفْعَلْنَ» ، و «أَلَا تَفْعَلْنَ» ، و «وَاللَّهِ لَأَفْعَلْنَ» ، و «قُلْ مَا تَفْعَلْنَ» .

وقد تقدّم في اللّام المكسورة أنّ المضارع المثبت إذا وقع جواباً للقسم لا بُدّ فيه من اللّام ، وأنّه قد تصحّب نون التوكيد لزوماً ، وقُلْ تجرّده عنها ، فالتزموا بوجودها فيه . وأمّا قولهم : «إِمَّا تَفْعَلْنَ» ، فإنّ «إِمَّا» هي الشرطيّة زيدت عليها «ما» تأكيداً للأداة ، فأبدلوا النون ميماً ، فأدغموا ، فأكثروا مصاحبة فعلها للنون ، لكونه هو المقصود بالذات لئلاّ ينحطّ عن رتبة حرفه ، لكنهم التزموا به فالأوّل كأنهم اقتنعوا فيه في بعض مواقعه بتأكيد حرفه .

وحكم ما قبل النون الفتح في الصحيح والمعتلّ . تقول : «اضْرِبْنَ» ، و «اغْرُزْنَ» ، و «ارْمِيْنَ» ، فإنّ لاقاها واو الضمير ، أو ياءه ، حذفته لسكونه ، وأبقيت حركة المجانسة المتقدّمة عليه بحالها لتدلّ على المحذوف ، نحو : «أَفْعَلْنَ» و «أَفْعَلْنَ» ، ولا يلحقه ألف ضمير المشئى ؛ لأنّه لو لحق لالتقى مع سكون النون ، ولم يَتَقَ ما يدلّ عليه ؛ لأنّ فتح ما قبلها يكون مع عدم الضمير ، فلا يدلّ عليه .

وأجاز يونس دخول النون الساكنة مع ألف الضمير وإن اجتمع الساكنان بغير دليل ، أمّا لو كانت نون التوكيد الثقيلة ، لجاز اجتماعها مع ألف الضمير ، وإن اجتمع الساكنان ؛ لأنّه على حدّه كـ «الضالّين» ، فإن كان المعتلّ يلحقه واو ضمير جماعة الذكور ، أو ياء ضمير المخاطبة ، نحو : «تروْنَ يا رجال» ، و «ترين يا هند» ، حُذفت النون الإعرابيّة لبنائه ، فالتقى

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : «هل يرجعن» حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الفعل المضارع وقبله استفهام إنكاري . وفي الصدر خلل عروضي .

ساكنان : النون والضمير ، وحُرِّك بحركة تجانسه كما لو لاقاه ساكن آخر غير النون من كلمة أخرى ، فَتُكْسَر الياء ، فيقال : « هَلْ تَرَيْنِ » كما تُكْسَر في قولنا : « هل تري القوم ؟ » وتُضَم الواو ، فيقال : « هَلْ تَرُونُ يا رجال ؟ » كما تُضَم في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(١) ، وكذلك تقول في « تَغْرَيْنِ » و « تَغْرُونِ » : « هَلْ تَغْرَيْنِ وَتَغْرُونِ ؟ » بإعادة ما حذف للضمير لزواله بحذفه للنون .

(تنبيه) : هذه النون الخفيفة قد تُحذف لملاقاة^(٢) ساكن بعدها ، نحو : « اضْرِبِ الرَّجُلَ » ، فَتَبْقَى فَتْحَةٌ ما قبلها بحالها ، كقوله [من المنسرح] : لا تُهَيِّنُ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٣) وَتُحَذَفُ للوقف حيث يُضَم ما قبلها ، نحو : « اغْرُوا » ، ويُكْسَر ، نحو : « اغْزِي » ، لكن تردّ الواو أو الياء التي كنت حذفها للحوقها ساكنة لالتقاء الساكنين ، وإن كان ما قبلها مفتوحاً قُبِلت للوقف ألفاً ، فتقول : ﴿ لَنْسَفْعَا ﴾^(٤) ، كما تقول في المنصوب المنون : « رأيتُ زيداً » .

فإن قلت : فَلِمَ لَمْ يُجْرَوْهَا كالتنوين في حالتي الرفع والجَرِّ حيث رُدُّوا ما كان قد حُذِفَ لأجلها بخلاف التنوين حيث لا يردُّون المحذوف معه ، بل الأفصح أن تقول : « هذا قاضٍ » ، و « مررتُ بقاضٍ » بسكون الضاد مع حذف الياء التي حُذِفَت للتنوين ؟

قلت : لأنَّ التنوين لازم للاسم المنصرف لا يزول عنه إلا لمعاقبٍ له بمنعه . فإذا وَقَفْتَ ، ولم يكن معاقب ، فكأنَّه موجود ، فلا يردُّ إلى الكلمة ما حُذِفَ لوجوده ؛ لأنَّه موجود حُكْماً ، ونون التوكيد عارضة غير لازمة ، فإذا

(١) البقرة : ٢٣٧ .

(٢) في الطبعتين : « ملاقات » بالتاء الممدودة ، وهذا خطأ إملائي .

(٣) تقدّم تخريج البيت ص ٥٧ .

(٤) العلق : ١٥ .

حُذِفَتْ لَا يُقَدَّرُ وجودها ، فَقَدْ حُذِفَتْ لفظاً ومعنى . وإنما لم يبدل منه واو
لِضْمَةِ ما قبلها و « يا » لكسرتة إمّا لقياسها على إعراب الأسماء أيضاً ، فإنه وَقَفَ
على المنصوب المنون منها بالألف ، ولم يُوقِفْ على المرفوع المنون بالواو ،
ولا على المجرور المنون بالياء ، ولم يقولوا : « جاءني زيدو به » ولا « مررتُ
بزيدي بها » ، فعوملت النون في الأفعال معاملة التنوين في الأسماء . وإمّا أنه
لو قيل ، في الوقف على « اضْرِبْ » المسند إلى ضمير المذكرين :
« اضْرِبُوا » ، وفي « اضْرِبْ » المسند إلى ضمير المؤنثة : « اضْرِبِي » ، لم
يُعلم أن الحرفين الموقوف عليهما أهما مُبْدَلان عن نون التأكيد ، وأنهما
الأصليان المسند إليهما الفعل أو لا ، فتفوت فائدة التوكيد ، وستأتي تَمَّة
مباحثه في الباب الثاني إن شاء الله تعالى .

(الصنف الثالث) : النون الدالة على كون الفاعل جمعاً مؤنثاً عند تقدّم
الفعل ، نحو : « فَعَلْنَ النِّسَاءُ »^(١) ، فإنها تلحق بالفعل عند تقدّمه كما لحقت
تاء التأنيث به ، نحو : « قَامَتْ هُنْدٌ » .

فإن قيل : لِمَ لا يجوز أن تكون النون ضمير الفاعل كما في « النساء
فَعَلْنَ » ، والظاهر بدلاً منه ، وتكون باقية على اسميّتها ، ولا يفترق إلى الحكم
باختلاف حقيقتها المخالفة للأصل .

قلنا : ذلك جائز غير ممتنع ، ولكن حيث نصّ الأئمة على كونها حرفاً
لغة قوم ، وإن ذكروا أنها ضعيفة يجب تركه . وإذا عَلِمَ كون المتكلم ليس من
أهل تلك اللغة ، جاز أن يكون قد قصد قصدهم ويتكلم بلغتهم ، وجاز أن
يقصد الإبدال على الاستعمال المشهور . وقد تكلم بها النبي ، ﷺ ، بقوله :
« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »^(٢) ، ويُعبرون عن هذه اللغة
بلغة « أكلوني البراغيث » .

(١) هذا على لغة بعض العرب ، أو على لغة « أكلوني البراغيث » كما سيأتي .
(٢) ورد الحديث في صحيح مسلم ٤٣٩/١ رقم ٦٣٢ . ومثله : « ذكّرنا أزواج النبي كنيّة
رايتها بأرض الحبشة » (صحيح مسلم ٣٧٦/١ رقم ٥٢٨) .

وفي هذا المثل شذوذ من وَجَّهَيْن أحدهما : عدم القرينة الدالة على تعدد الفاعل ، وهو ضعيف ، وسوءه قياسه على التانيث حيث جاز إلحاق العلامة الدالة على تانيث فاعله . وثانيهما : أن الضمير اللائق بالعود على « البراغيث » هو النون لا الواو ، إذ الواو للمذكرين ، نحو : « الزيدون قاموا » ، فلو قيل : « أَكَلْتَنِي ^(١) البراغيث » ، كان جيّداً ، وأمّا لو قال : « أَكَلْتَنِي البراغيث » لم يكن فيه شذوذ ؛ لأنه قد قَدَّمنا ، في فصل التاء ، أنه يجوز إسناد الفعل إلى المجموع في كلّ تقاديره بالتاء إلّا الجمع المذكر السالم . وقد جعل بعضهم « الذين » في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٢) فاعل « أسروا » على هذه اللغة ، وبعضهم جعله بدلاً من الضمير . وحمله بعضهم على التقديم والتأخير ، أي يكون « الذين » مبتدأ و « أسروا » خبره ^(٣) .

فإن قلت : كيف التزموا ذكر علامة مزيّة الفاعل عند التانيث ، والتزموا ذكر الياء في بعض الأماكن وجوباً ، ورجحوه في مكان آخر ، وما منعوا منه في مكان قط ، ولا ضَعَّفوه متى كان الفعل مؤنثاً ، وضَعَّفوه مع لحوق العلامة عند كونه مثنى أو مجموعاً على كلّ حال ؟

قلت : لأنه كثر على المذكر إطلاق لفظ المؤنث ، وعلى المؤنث إطلاق لفظ المذكر ، فلم يَتَّقِ وثوق بلحاق العلامة بالفاعل . وقد نبّهنا عليه من قبل ، فأكدوا الدلالة بالعلامة الملحقة بالفعل للبيان ، بخلاف إطلاق لفظ المثنى أو

(١) في طبعة ١٩٧٠م : « أَكَلْتَنِي » ، وهذا تصحيف .

(٢) الأنبياء : ٣ .

(٣) قال ابن هشام : « وقد جُوز في « الذين ظلموا » أن يكون بدلاً من الواو في « وأسروا » ، أو مبتدأ خبره إمّا « وأسروا » ، أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام ، أي يقولون : هل هذا ؟ وأن يكون خبراً لمحذوف ، أي هم الذين ، أو فاعلاً بـ « أسروا » والواو علامة كما قَدَّمنا ، أو بـ « يقول » محذوفاً ، أو بدلاً من واو « استمعوه » ، وأن يكون منصوباً على البديل من مفعول « يأتهم » ، أو على إضمار « أذم » أو « أعني » ، وأن يكون مجروراً على البديل من « الناس » في « اقترب للناس حسابهم » ، أو من الهاء والميم في « لاهية قلوبهم » فهذه أحد عشر وجهاً . (ابن هشام : مغني اللبيب ٤٠٥/١ - ٤٠٦) .

المجموع على المفرد وعكسه فإنه نادر ، فَلَمْ يُحْتَجْ إليه ، فإذا ذُكِرَ الفعل مُجَرَّدًا ، ثُمَّ أُتْبِعَ بما يَحَقُّ أن يُسندَ إليه ، عُلِمَ أنه فاعل على أيِّ صفة كان من أفراد أو تعدّد لتذكير أو تانيث ، حُكِمَ بأنه على تلك الصِّفَةِ المذكورة ، بخلاف ما إذا ذُكِرَ مُذَكَّرًا أو مُؤنَّثًا لجواز أن لا يكون مدلوله كذلك بجواز مخالفة المدلول .

فَإِنْ قُلْتُ : فلذلك يجب أن تكون للمذكّر علامة التذكير ، قلتُ : لا يلزم ، أمّا إذا لم نجد في اللَّفْظ والفعل قرينة تدلّ على التانيث ، حُمِلَ على أنه مذكّر ؛ لأنَّ الأصل في الأسماء التذكير .

(الوصف الثالث) : في النون الحرفيّة وهو الحركة ، وأصنافها ، أيضاً ، ثلاثة :

(الصنف الأوّل) : نون الوقاية ، ويسمّيها الكوفيّون « نون العِماد » ، وهي النون التي تدخل على الأفعال قبل ياء ضمير المتكلّم لتمنع دخول الكسر عليه ، نحو : « ضَرَبَنِي » ، فَإِنَّ النون فيها للوقاية ، وتحقيق الحال فيها يتوقّف على معرفة أصليّين :

أحدهما : أَنَّهُمْ ، لَمَّا منعوا الفعل من الجرّ ، منعه من دخول الكسر عليه ، فَجَوَّزُوا بناء ماضيه على الفتح ، نحو : « ضَرَبَ » ، وجَوَّزُوا ضَمَّهُ في بعض الأماكن ، نحو : « ضَرَبُوا » ، ولم يُجَوَّزُوا كسره مُطلقاً لثقله وامتناع الجرّ منه .

فَإِنْ قُلْتُ : إِنَّهُمْ قد أَدْخَلُوا الكسر عليه عند سكون آخره إمّا بناءً أو إعراباً لتسكينه بالجازم حيث يلاقيه فيهما ساكن ، نحو : « أَقِمِ اللَّيْلَ » ، و« لَمْ تَضْرِبِ الرَّجُلَ » ، قلتُ : ذلك عند عروض عارض ، فلا يكون لازماً ، فلا اعتداد بدخوله .

وثانيهما : أَنَّهُمْ ، لَمَّا أوجبوا أن يكون ما قبل ألف الضمير مفتوحاً ، نحو : « ضَرَبَا » ، وجب أن يكون ما قبل الواو منه مضموماً ، وما قبل الياء

مكسوراً لتكون قبل كل حرف الحركة المجانسة له ، وإذ كان الفعل قد يكون آخره مفتوحاً ومضموماً ، فجعلوا بين آخر الفعل وياء ضمير المتكلم حرفاً تقع الكسرة عليه ، وبقي الفعل عن مباشرة الكسر ، فأتوا بهذه النون ، ولذلك سُميت « نون الوقاية » ، فدخلت على الأفعال الماضية المتصرفة عموماً وجوباً ، وكذا على فعل التعجب ، نحو : « ما أَضْرَبَنِي » .

وأما « ليس » و« عسى » ، فإنهما لما أشبهتا الحرف بالجمود ، وعدم التصرف حتى ذهب بعض النحاة إلى أنهما حرفان ، جاز فيهما إلحاق النون وإسقاطها ؛ لأن الحرف لا يمتنع من دخول الكسر عليه بناءً ، نحو : « لي » ، و« بي » ، و« جبر » ، فقد وردا مجردين عنها شذوذاً ، كقوله [من الرجز] :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(١)

و« عساي » ، وغير مجردين ، كقولك : « لَيْسَنِي » ، و« عَسَانِي » .

وأما فعل الأمر ، فإنها دخلت عليه في جميع أقسامه بمباشرة آخر الفعل ، نحو : « أَكْرَمَنِي » ، و« أَكْرَمَنِي » ، وتتوسط الضمائر المتصلة البارزة ، نحو : « أكرماني » ، و« أكرموني » ، و« أكرميني » ، فلم يختلف في ذلك شيء منها .

وأما المضارع ، فلما أن يكون من الأمثلة الخمسة التي هي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ ، أو غيرها . فغَيَّرَهَا لا بُدَّ فِيهِ مِنْ دخول نون الوقاية ، نحو : « يُكْرِمُنِي » ، و« تُكْرِمُنِي » .

وأما الأمثلة الخمسة ، فإن كان في حال سقوط النون بجازم أو ناصب ،

(١) البيتان لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٥ ؛ والخزانة ٢/٤٢٥ ؛ والدرر ١/٤١ ، ١٩٨ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/١١٠ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/٣٤٤ ؛ واللسان (طيس) : وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٦٠ ؛ واللسان (ليس) . والطَّيْس : العدد الكثير من كل شيء . والشاهد قوله : « لَيْسِي » حيث ورد الفعل « ليس » متصلاً بياء المتكلم من دون نون الوقاية شذوذاً أو لضرورة الشعر .

فكذلك نحو : « لَمْ يُكْرِمانِي » ، و « لَنْ يُكْرِمانِي » ، وإن كان عند وجود النون فيها ، فيجوز إلحاق النون طرداً للباب ، فيجتمع فيه نونان : الأولى للإعراب ، والثانية للوقاية ، وفيها ، حينئذٍ ، ثلاثة مذاهب ، أحدها الإدغام ، وثانيها إبقاؤهما مع الفكّ ، وثالثها حذف إحداهما والاكتفاء بالأخرى . واختلف في أنّ الباقية أيّتهما هي . فقال الأخفش : إنّها نون الإعراب ؛ لأنّ الإتيان بنون الوقاية إنّما كان ليمنع الفعل من دخول الكسر ، ووجود نون الإعراب ممّا يحصل به المقصود ، فيستغنى عن إلحاق نون الوقاية ، وبقاء شيء كان موجوداً يُغني عنها أولى ، وقيل : إنّ الباقية هي نون الوقاية .

قال ابن مالك : وعلى هذا اعتمد المحققون وإن كان القائلون بالأوّل هم الأكثر ، وهذا مذهب سيبويه ، واستدلّ لترجيحه بأنّ نون الإعراب نائبة عن الضمة ، وكلاهما جائز الحذف دون موجب ، ونون الوقاية لا تُحذف ، فالحكم بالحذف على ما يجوز حذفه وحذف منوبه دون موجب أولى ممّا لا يجوز حذفه ، وإنّ إبقاء نون الإعراب يعرضها لكسرها بعد الباء ، والضمّ مع الواو ، والحذف عند وجود عامل نصب أو جزم ، ولا كذلك نون الوقاية .

(تنبيه) : قد أدخلت نون الوقاية على بعض الأسماء والحروف لمقصد ، فالأسماء كلمات مبنية على السكون أدخلت النون محافظةً على سكون آخرها ، وهي : « لَدُنْ » بمعنى : « عِنْدَ » ، و « قَدْ » ، و « قَطْ » إذا كانا بمعنى « حَسْبَ » ، ففيهِنَّ وجهان : أحدهما ، وهو الأشهر ، إلحاق النون ، فتُدْغَم في نون « لَدُنْ » ، وتُكسَر في الكلّ ، وفي التنزيل : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ ^(١) . وقال الشاعر [من الرجز] :

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي ^(٢)

(١) الكهف : ٧٦ .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٣٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٢ ؛ والخصائص ٢٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١/ ٣٦١ ؛ وشرح المفصل ٢/ ١٣١ ؛ واللسان (قطط) و(قطن) . وقطني : اسم بمعنى « حسب » ، أو اسم فعل بمعنى : يكفي . =

والآخر [من الرجز] :

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبِيِّينِ قَدِي^(١)

وأما الحروف ، فقد ورد دخولها على عدة أحرف ، منها « مِنْ » و« عَنْ »
لمحافظة سكون آخرهما ، وإلحاقها بهما هو المشهور ، فتدغم النون في
نونهما ، وقد جاء حذفها في قوله [من الرمل] :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، وَلَا قَيْسُ مِنِّي^(٢)

ومنها الحروف المشبهة بالفعل ، ودخلتها لمشابتها الفعل لفظاً ومدلولاً
وَعَمَلًا ، فَإِنَّ «أَنَّ» ، و«إِنَّ» ، و«كَأَنَّ» ، و«لَكِنَّ» إذا اتصل بها النون جاز
حذفه كراهة التضعيف واجتماع الأمثال مع كثرة الاستعمال ، وجاز الإثبات
محافظةً على حركات أواخرها تشبيهاً لها بالفعل ، وأما « ليت » ، فيلزمها النون

والشاهد قوله : « قطني » حيث ألحق نون الوقاية الاسم « قط » للمحافظة على
سكونها .

(١) الشاهد لحמיד الأرقط في الخزانة ٤٤٩/٢ ؛ والدرر ٤٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح
الألفية ٣٥٧/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٧٢/١ ؛ واللسان (خيب) ؛ والمغني
٣١١/١ ؛ وهو في اللسان (لحد) لحמיד بن ثور وعن ابن بري أنه لحמיד الأرقط
وليس في ديوان حميد بن ثور ؛ وهو في شرح المفصل ١٢٤/٣ لأبي بجدة ؛ وبلا نسبة
في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣١/١ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٢ ؛ وشرح ابن
عقيل ص ٦٤ ؛ والكتاب ٣٧١/٢ . وقدني : حسي ، وكفاني . والخُبَيَّان : عبد الله
ابن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعب أخوه ، غلب عليه شهرته . ويروى :
« الخبيبين » على الجمع ، يريد أبا خبيب وشيعته . والمعنى : حسي من نصرة هذين
الرجلين ، أي : لا أنصرهما أبداً . والشاهد قوله : « قدي » حيث حذف نون الوقاية
تشبيهاً بـ « حسي » وإثباتها هو المستعمل لأنها ، في بنائها ومضارعة الحروف ، بمنزلة
« مِنْ » و« عَنْ » .

(٢) البيت بلا نسبة في الجني الداني ص ١٥١ ؛ والدرر ٤٣/١ ؛ وشرح ابن عقيل
ص ٦٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١١٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية
٣٥٢/١ ؛ وشرح المفصل ١٢٥/٣ ؛ والهمع ٦٤/١ . والشاهد قوله « مني »
و« عني » حيث حذف نون الوقاية للضرورة الشعرية .

في الأظهر لعدم اجتماع الأمثال ، ولا يُحذف إلا في الضرورة ، كقوله [من الوافر] :

كمنية جابرٍ إذ قالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي^(١)
وَأَمَّا « لَعَلَّ » فالمختار فيها حذف النون ، لأن النون قريبة من اللام ،
ولذلك تُدغم فيها ، وتُبدل منها في نحو : « أصيلا »^(٢) ؛ ولأن من لغاتها
« لعن » ، فتحذف في اللغة الأخرى حَملاً على هذه ، ويجوز إلحاقها بها
تشبيهاً بـ « ليت » ، كقوله [من الطويل] :

وَأُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعَلِّي
أَحَدْتُ عَنْكَ النَّفْسَ بِاللَّيْلِ^(٣) خَالِيَا^(٤)

وأما ما آخره ألف نحو « إلى » ، و « على » ، و « ما » ، وكذا « لدى » ،
فلا تلحق به مطلقاً لامتناع الكسرة فيه .

(الصنف الثاني) : نون المثنى والمجموع ، ولما كانا مشتركين في أكثر
الأحوال جمعنا بينهما . أما نون التثنية ، فهي النون اللاحقة للألف والياء
المفتوح ما قبلها في قولك : « جاء الزيدان » ، و « رأيت الزيدَيْن » ، وهذه
النون مكسورة في المشهور ، وروى أبو علي ضمها في قولهم : « هما

(١) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٣٧ ؛ والخزانة ٤٤٦/٢ ؛ والدرر ٤١/١ ؛ وشرح
شواهد شروح الألفية ٣٤٦/١ ؛ واللسان (ليت) ؛ والكتاب ٣٧٠/٢ ؛ وبلا نسبة في
شرح ابن عقيل ص ٦١ ؛ والمقتضب ٣٨٥/١ ؛ والهمع ٦٤/١ . وجابر : رجل من
غطفان تعني أن يلقي زيدا ليقتله . والشاهد قوله : « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من
« ليت » المتصلة بياء المتكلم وهذا نادر .

(٢) الأصل : « أصيلا » تصغير « أصيل » ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أُسَائِلُهَا عَيْتُ جَوَاباً وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
(٣) في الطبعتين : « بامي » .

(٤) البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٢٨ ؛ وتزيين الأسواق في أخبار العشاق ص ١٢٦ .
والشاهد قوله : « لعلني » حيث ألحق نون الوقاية بـ « لعل » والمختار حذفها .

خِلِيلَانُ » ، وَرُوي فَتَحَهَا ، أَنشد الفراء [من الطويل] :
 على أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً [فما هي إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ] ^(١)
 وَإِنَّمَا حُرِّكَتْ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتْ كَسْرَةً ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي
 مُلْتَقَاهُمَا ، وَتَسْقُطُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ : أَحَدُهَا الْإِضَافَةُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا
 الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ ^(٢) ، إِمَّا لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْإِنْفِصَالِ الْمُبَايِنِ لِلْإِضَافَةِ ،
 وَإِمَّا لِمُشَابَهَتِهَا التَّنْوِينَ . وَثَانِيهَا لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنَّهَا تَبِيحٌ إِسْقَاطُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ ،
 فَحَذَفَ الْفَضْلَاتِ أَجُوزَ . قَالَ تَابُطُ شَرَأً ^(٣) [من الطويل] :
 هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ وَإِمَادَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ ^(٤)
 وَثَالِثُهَا لِقْصِيرِ الصَّلَةِ ، كَقَوْلِهِ [من الطويل] :
 خَلِيلِيَّ مَا إِنِ أَنْتُمَا الصَّادِقَاهُ رُيَ ^(٥)

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥ ؛ والدرر ٢١/١ ؛ وشرح التصريح على
 التوضيح ٧٨/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٧٧/١ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن
 عقيل ص ٤٢ ؛ واللسان (حوذ) ؛ والهمع ٤٩/١ . الْأَحْوَذِيَّانِ : مَثْنَى الْأَحْوَذِيِّ ،
 وَهُوَ السَّرِيعُ الْخَفِيفُ ، وَالْمَقْصُودُ بِهِمَا جَنَاحَا الْفُطَاةِ الَّتِي يَصْفُهَا . اسْتَقَلْتُ : ارْتَفَعْتُ
 فِي الْهَوَاءِ . وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ : « أَحْوَذِيَّيْنِ » حَيْثُ فَتَحَ نُونُ الْمَثْنَى ، وَذَلِكَ لُغَةً .
 (٢) الكهف : ٨٠ .

(٣) هُوَ ثَابِتُ بْنُ جَابِرِ بْنِ سَفْيَانَ (. . . - نَحْوُ ٨٠ ق هـ / نَحْوُ ٥٤٠ م) شَاعِرٌ مُضَرِّيٌّ عَدَاءُ
 مِنْ فَتَاكِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . (الزركلي : الأعلام ٩٧/٢) .

(٤) البيت لتَابُطُ شَرَأً فِي دِيَوَانِهِ ص ٨٩ ؛ وَالْخَزَانَةُ ٣٥٦/٣ ؛ وَالدَّرَرُ ٢٢/١ ، ٦٧/٢ ؛
 وَشرح شواهد شروح الألفية ٤٨٦/٣ ؛ وَشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢ ؛ وَاللسان
 (خَطَطُ) : وَبِلا نِسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ ٤٠٥/٢ ؛ وَرِصْفُ الْمُبَايِنِ ص ٣٤٢ ؛ وَالمغني
 ٧١٥/٢ ، ٧٨١ ؛ وَالهمع ٤٩/١ ، ٥٢/٢ . وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ : « خَطَّتَا » حَيْثُ حَذَفَ
 نُونُ الْمَثْنَى لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ ، وَهَذَا عَلَى رِوَايَةِ رَفْعٍ « إِسَارَ » ، أَمَّا عَلَى رِوَايَةِ الْجَرِّ ،
 فَلَا شَاهِدَ فِيهِ ، إِذْ تَكُونُ نُونُ « خَطَّتَا » حَذَفَتْ لِلْإِضَافَةِ ، وَفُصِّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ
 وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ .

(٥) لَمْ أَتَعْ عَلَيْهِ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدْتُهَا . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « الصَّادِقَا » حَيْثُ حَذَفَ
 النُّونَ مِنَ الْمَثْنَى لِقْصِيرِ الصَّلَةِ .

وأما نون الجمع ، فهي النون اللاحقة لواو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها في مثل « الزيدون » و « الزيدين » . وهذه النون مفتوحة هرباً من اجتماع الأمثال لو ضُمَّت مع الواو ، وكُسِرت مع الياء ، ولتوسطها بين أختيها الحركتين . وقد تُكسر ضرورة ، كقوله [من الوافر] :

[وماذا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي] وقد جاوزتُ حَدَّ الأَرْبَعِينَ^(١)
وقيل : إنَّ كسرهما لغة .

ونُحذف ، أيضاً ، لثلاثة أشياء : الإضافة كما تقدّم ، كقوله تعالى : ﴿ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ ﴾^(٢) ، و ﴿ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٣) ، ولضرورة الشعر ، كقوله [من البسيط] :

لَوْ كُنْتُمْ مِنْجِدِي كَمْ أَسْتَغِيثُكُمْ^(٤)
ولتقصير الصّلة ، كقوله [من المنسرح] :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ [لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وِثَانَا وَكَفْ]^(٥)

(١) البيت لسحيم بن وثيل في الخزانة ٤١٤/٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٧٧/١ ، ٧٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٩١/١ ؛ وشرح المفصل ١١/٥ ، ١٣ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ . والشاهد فيه قوله : « الأربعين » حيث كسر نون جمع المذكر السالم للضرورة الشعرية .

(٢) السجدة : ١٢ .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) لم أقع على قائله ، وفي الطبعين « كما استغيثكم » .

(٥) الشاهد لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥ ، ٢٣٨ ؛ ولعمرو بن امرئ القيس في الخزانة ١٨٨/٢ ، ٣٣٧ ، ٤٨٣ ، ٤٠٠/٣ ، ٤٧٣ ؛ والدرر ٢٣/١ ؛ وهو لأحدهما في اللسان (وكف) ؛ ولرجل من الأنصار في الكتاب ١٨٦/١ ، ٢٠٢ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ١٤٥/٤ ؛ والهمع ٤٩/١ . وقد فصل البغدادي في الخزانة ١٩٣/٢ سبب نسبة هذا الشاهد لأكثر من قائل مؤكداً أنه لعمرو بن امرئ القيس . ويروى « نَطَفٌ » بدلاً من « وَكْفٌ » . والعورة ، هنا ، الخلل في ثغرة البلاد يخاف منه . والوكف : العيب والإثم . والنطف : التلطف بالعب . والشاهد قوله : « الحافظو » حيث حذف نون جمع المذكر السالم للتخفيف ، أي لتقصير الصّلة .

وَقُرِءَ : ﴿وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ﴾^(١) ، وقد تُحذف دون ذلك ، وكثر قبل لام ساكنة كقراءة من قرأ : ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾^(٢) بالنصب ، وتُحذف من الموصول ، كقوله [من الطويل] :

وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ^(٣) دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٤)
وَقُرِءَ : ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾^(٥) قرأها الأعمش^(٦) .

(تنبيه) على فائدتين :

(إحداهما) : اختلف الناس في سبب إلحاق نون المثني والمجموع بهما ، فقيل : هي عوض عن حركة الواحد المفقودة بالثنية والجمع ، وَضُفِّفَ بأن ذلك هو الإعراب ، وأحرف الثنية يعني الألف والياء نابت عنها ، فلا

(١) الحج : ٣٥ ، وهذه قراءة ابن أبي إسحاق ، ورويت عن أبي عمرو .
(٢) الصافات : ٣٨ . ونسب ابن الأنباري ، وغيره هذه القراءة إلى أبي السَّمال الأعرابي .
راجع : ابن الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٤/٢ ؛ وابن جني : سر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢ .

(٣) في الطبعيتين : « جاءت بفلج » وهذا تصحيف .
(٤) البيت للأشهب بن ربيعة في شرح شواهد شروح الألفية ٤٨٢/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢ ؛ والكتاب ١٨٧/١ ؛ واللسان (فلج) ؛ والمقتضب ١٤٦/٤ ؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٣١/١ ؛ واللسان (تا) ؛ والمغني ٢١٢/١ ، ٦٠٩/٢ ؛ والهمع ٤٩/١ ، ٧٣/٢ . وفلج : اسم وإد . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بديّة ولا قصاص . هم القوم كل القوم ، أي القوم الكاملون في قوميتهم . والشاهد قوله : « الذي » حيث حذف النون استخفافاً لطول الاسم بالصلة ، والأصل « الذين » . ويروى : « وإن الألى » فلا شاهد فيه . وقيل إن « الذي » مفرد عُبر به عن الجمع ، فعاد الضمير إليه محمولاً على المعنى .

(٥) البقرة : ١٠٢ .

(٦) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء (٦١هـ / ٦٨١م - ١٤٨هـ / ٧٦٥م) تابعي مشهور أصله من بلاد الرّي ، ومنشأه ووفاته في الكوفة . كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض . (الزركلي : ١٣٥/٣) .

يُعوّض عنها شيء آخر ، لا سيّما عند من يقول : إنّ الحركات مقدّرة عليها . وهذا القول يُعزى إلى سيبويه . قلت : يُطله حذفها مع الإضافة . وقيل : عوض عن تنوينه ، وضُعِف بثبوته فيما لا تنوين فيه ، نحو : « يا زيدان » ، و « يا زيدون » ، و « لا رجلين » ، و « لا غافلين » ، وبثبوته مع أداة التعريف ، وبهذا يُعلم فساد قول من يقول : إنّهُ عوض تنوينين في المثنى ، وتنوينات بعدد الأحاد في المجموع .

وقال صاحب « التسهيل » : إنّما أتى بها دفعا لتوهم الإضافة والإفراد ، إذ لولا النون في قولك : « رأيتُ بني كرماء » و « عجبتُ من ناصري ناعين » ، لم يُعلم أنّ « كرماء » و « ناعين » صفة لمتقدّمهما أو مُضاف إليهما به ، ولم يُعلم في قولك : « هذا الحوز لي » أنّه مثنى أم مفرد ، وفي قولك : « مررتُ بالمهتدي وانتسبت » ، لم يُعلم المفرد من الجمع ، فبالنون فُرّق بين هذه كلّها .

(وثانيهما) : النون في جمع المذكر السالم إذا لم يكن من المقيس المجموع بشروطه ، بل قد جُمع ، شذوذاً ، كـ « سنين » ، فمنهم من يجعل النون من نفس الكلمة ، ويُعربها عليها بالحركات ، ويلزمها الياء ؛ لأنها أخفّ من الواو ، ولا يحذفها في الإضافة ، كقول الشاعر [من الطويل] :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْباً وَشَيْبَتَنَا مُرْدًا^(١)

فإنّ جعل هذا الجمع علماً على مُسمّى نقل فيه صاحب « التسهيل » أربعة مذاهب : أحدها معاملته معاملة المجموع ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ

(١) البيت للصّمة بن عبد الله القشيري في الخزانة ٤١١/٣ ؛ وشرح التصريح ٧٧/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٦٩/١ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٣٩/١ ؛ وشرح المفصل ١١/٥ ؛ واللسان (نجد) . ودعاني : اتركاني . الشّيب : جمع أشيب وهو الذي ابيضّ شعره . والمرد : جمع أمرد وهو الشاب الذي لم تبد لحيته بعد . والشاهد قوله : « سنينه » حيث أعربها بالحركات ، فنصبها بالفتحة ، ولم يعربها بالحروف كالجمع المذكر السالم .

كِتَابُ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ * وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ^(١) . وثانيها جعله بالياء وإعرابه على النون . وثالثها إلزامه الواو مع كون النون معتقب الإعراب ، نحو « عشرون » . ورابعها إلزامه الواو وفتح النون مطلقاً في الأحوال كلها ، ولا تسقط نونه للإضافة ، ذكرها السيرافي ، وأنشد [من المديد] :

ولها بالماطرُونَ إذا أَكَلَ الثَّمْلُ الذي^(٢) جَمَعَا^(٣)
ومنهم من يُعربه على النون بالكسرة. رُوي عَنْ أَبِي لَيْلَى^(٤) [من الخفيف]:

[طَالَ لَيْلِي] وَبُتُّ كَالْمَجْنُونِ^(٥) وَاعْتَرَّتْنِي الْهَمُومُ بِالْمَاطُرُونَ^(٦)

(الصف الثالث) : نون الأمثلة الخمسة من الأفعال المضارعة الواقعة بعد الضمائر البارزة المرفوعة ، وهي « يَفْعَلَانِ » ، و « تَفْعَلَانِ » ، و « يَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلِينَ » ، فإنَّ الضمائر الثلاث ، وهي

(١) المطففين : ١٨ - ١٩ . (٢) في الطبعتين : المدهن .
(٣) البيت لأبي دهيل الجمحي في ديوانه ص ٨٥ ؛ والحيوان ١٠/٤ ؛ وليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢ ؛ والخزانة ٢٧٨/٣ ؛ وشرح التصريح ٧٦/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٤٨/١ ؛ ومعجم البلدان (الماطرون) ؛ وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١ . والشاهد قوله : « بالماطرون » حيث ألزم جمع المذكر السالم الواو في حالة الجرّ على لغة قليلة .

(٤) بعلمه قيس بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي العامري (. . . - نحو ٥٥٠هـ/نحو ٦٧٠م) شاعر مفلح صحابي من المعمرين . اشتهر في الجاهلية ، وسُمّي النابغة لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم نبغ فقال . وفد على النبي وأسلم ، وكان ممن هجر الأوثان ، ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام . (الزركلي : الأعلام ٢٠٧/٥) .
والبيت التالي ليس له .

(٥) في الطبعتين : « كالمحزون » ، وهذا تصحيف .
(٦) البيت لأبي دهيل الجمحي في ديوانه ص ٦٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٤١/١ ؛ واللسان (خصر) و (سنن) ؛ وبلا نسبة في الخزانة ٢٨٠/٣ ؛ والخصائص ٢١٦/٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٧٦/١ . والماطرون : اسم موضع .
والشاهد قوله : « بالماطرون » بجرّه بالكسرة عوضاً من الياء وهو جمع مذكر سالم ، وذلك في لغة قليلة .

الألف في الأولين ، والواو في الثالث والرابع ، والياء في الخامس هي ضمائر الفاعلين لهذه الأفعال ، واحتاجوا إلى ما يدل على إعراب هذه الأفعال ، فأتوا بنون ألحقوها بها ، وفتحوها لسكون الضمير قبلها ، وهو واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها تشبيهاً بنون « مسلمين » في الحالين ، وكسر ما بعد الألف تشبيهاً بنون « الزيدان » ، ثم جعلوا ثبوت هذه النون فيهنّ دليلاً على رفعها ، وحذفها دليلاً على نصبها وجزمها ، فيجب عدّها من حروف المعاني لذلك .

وينبغي أن يُعلّم أنّ هذه الضمائر لما التحقت بالأفعال ، تنزّلت منزلة جزء منها ، ولذلك جاز أن يقع ما يدلّ على إعراب أفعالها عليها ، كما جاز أن يلحق ما يدلّ على تأنيث الفاعل بفعله لما يحصل بينهما من شدة الامتزاج ، وأنّ هذه الضمائر إذا ذُكرت أولاً ملحقة بفعل ، وذُكر بعدها ما يسند الفعل إليه ، كقوله : « يقومان الرجلان » ، و « تقومان المرأتان » ، و « يقومون الرجال » يكون المسند إليه بعدها هو الفاعل ، والأحرف المتقدمة علامة تدلّ على فرعية الفاعل كناء التأنيث الملحقة بالأفعال ، وحينئذٍ يجب أن يُزاد في الحروف الأحادية حرفان هما : الألف والنون ، والواو والنون ، ويصير الكلام على لغة « أكلوني البراغيث » .

ولا تصير الياء مع النون في « تفعلين » كذلك ؛ لأنّه لا يمكن أن يرتفع به ظاهر ، فلا تنفك عن الضمير ، وكذلك ، أيضاً ، في « تفعلان أنتما » ، و « تفعلون أنتم » ؛ لأنّ ضمائرهما لا يخلفها الظاهر ، فلذلك لا ينفكان عن الإضممار ، بخلاف ما مثلناه ممّا يخلفه الظاهر ، فإنّه يتجرّد ، حينئذٍ ، عن الضمير ، فيكون حرفاً .

فإن قلت : إذا قيل : « تفعلان الرجلان » في المخاطب ، و « تفعلين المرأة » ليكون الظاهر بدلاً من الضمير ، فقد خلفه .

قلت : ذلك لا يُزيل الاسميّة عن الضمير لوقوع الظاهر بدلاً منه ، فكلّ منهما اسم ، بخلاف « يقومان الرجلان » ، فإنّ الفاعل إنّما هو « الرجلان » والألف والنون حرفان دالّان على الفاعل مثني كدلالة التاء على تأنيثه ، فليس كذلك .

من نوعي الأحادية المشتركة فيه الحروف والأسماء هو الهاء^(١)



وهي من الحروف الحلقية كما تقدّم ، ومخرجها من أقصى الحلق ، وهي دون الهمزة على الأصحّ كما مرّ ، لا بالعكس ، ومن أحرف الزيادة ، فقد تقع بعضاً ومستقلة ، ولا ضرورة هنا إلى بيان موقعها بعضاً ، فليُنظر فيها عند الاستقلال ، وحينئذ يجوز وقوعها اسماً وحرفاً ، فهي صنفان :

(الصنف الأوّل) : الحرفيّة ، ولها موضعان :

أحدهما : هاء الوقف تلحق جوازا آخر كلّ مبنيّ متحرّك الآخر لا تشبه حركته حركة معرب ، فلا تدخل غير آخر الكلمة ولا آخرّاً يكون ساكناً ، ولا ما بُني على حركة تشبه حركة معرب كالمبنيّ في النداء ، ومع « لا » التي لنفي الجنس ، وفي العدد المركّب ، ولا الفعل الماضي المشابه للمضارع ، وتلزم فعل الأمر الوارد على حرف واحد ، نحو : « قِهْ » ، أو حرفين ، نحو : « اخْشَهْ » و « اريمَهْ » ، و « اغزِهْ » ، أو مضارعاً على حرفين ، نحو : « لم يَقِهْ » ، و « لم يَريمَهْ » ، أو معتلاً اللام ، نحو : « لم يَخْشَهْ » ، و « لم يَرِمَهْ » ، و « لم يغزَهْ » .

وتدخل « ما » الاستفهاميّة مجرورة إمّا بحرف نحو : « بِمَهْ » و « لِمَهْ » ، وإمّا بإضافة نحو : « محي عَمَهْ » ، ويكثر لحاقها المستغاث والمندوب والمنادي ، والأصل لحاقها وقفاً ، وفي الدرج قليلاً ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ * وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ * يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَهْ * مَا

(١) راجع بحث الهاء في الجنى الداني ص ١٥٢ - ١٥٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٩ - ٤٠٤ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٥٥١/٢ - ٥٧١ ؛ ومغني اللبيب ٣٩٠/١ - ٤٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٠١ - ٥٢٢ .

أَغْنَى عَنِّي مَالِيَّةٌ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿١﴾ .

وثانيهما : « الهاء » الواقعة ردف « يا » ضمير النصب ، لأن « الهاء » المفرد في « إِيَّاهُ » والمردفة بعلائم التفریع في « إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ » هي حروف دالة على مَنْ له الضمير ، وهو « إِيَّاهُ » ، كما هو مذهب سيبويه وتابعيه ، كما في « كاف » الخطاب عنده في نحو ذلك . وأما عند الخليل ، فالظاهر من مذهبه أنها أسماء مضاف إليها ، فتكون على مذهبه داخله في قسم الاسمية كما سنذكره عقيبها .

(الصف الثاني) : الاسمية ، وهو ضمير المفرد المذكّر الغائب ، نحو « ضَرَبْتُهُ » ، ولها موضعان :

أحدهما : عند كونها منصوبة موصولة بالفعل ، نحو « ضَرَبْتُهُ » ، أو باسم الفاعل ، نحو : « الضاربه » عند من اعتقد نصبه .

وثانيهما : أن يكون مجروراً إمّا بحرف جرّ ، نحو : « لَهُ » ، أو بإضافة ، نحو : « غَلَامُهُ » . فإن كان ما قبل « الهاء » ساكناً ، وليس « ياء » نحو : « مِنْهُ » و « غَلَامَاهُ » ضُبَّت « الهاء » ، وإن كان « ياء » نحو : « لَدَيْهِ » و « عَلَيْهِ » كُسِرَتْ ، وإن كان متحرّكاً بكسرة نحو « بِهِ » و « غَلَامِي » كُسِرَتْ أيضاً ، وإن كان ما قبلها متحرّكاً بضمة أو فتحة ، نحو : « لَهُ » و « عَلَوُهُ » ، أو كان ساكناً غير « ياء » فالضَمّ .

(تنبيه) : « هاء » الغائب مضمومة عند أهل الحجاز مطلقاً بعد « ياء » ساكنة ، ولغة غيرهم كسرها بعد « الياء » الساكنة ، نحو : « لَدَيْهِ » و « عَلَيْهِ » ، وبعد الكسرة ، نحو : « بِهِ » و « مِنْ غَلَامِي » ، ولم يقرأ أحد من القراء في قوله تعالى : ﴿ أَنَسَانِيَهُ ﴾ (٢) و ﴿ عَاهَدَ عَلَيْهِ ﴾ (٣) بالضمّ إلّا حفص (٤) وحزمة (٥) .

(١) الحاقة : ٢٥ - ٢٩ . (٢) الكهف : ٦٣ . (٣) الفتح : ١٠ .

(٤) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدورّي (. . . - ٢٤٦ هـ ؛ ٨٦٠ م) إمام القراء في عصره . كان ثقة ثبّتا ضابطاً . من مؤلفاته : « ما اتَّفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن » . (الزركلي : الأعلام ٢ / ٢٦٤) .

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي (٨٠ هـ / ٧٠٠ م - ١٥٦ هـ / =

وقد تُشيع حركتها بعد متحرك نحو : « ضربتُهُ » و « ضربتُهُ » ، فإن سَكُن ما قبلها اختلست الضمة والكسرة عليها نحو : « مِنْهُ » و « يَأْتِيهِ » و « يَرْجُوهُ » ، فإذا اتَّصل بالكلمة التي تتصل « بالهاء » المكسورة بالمفرد « هاء » للثنائية والجمع كسرتا أيضاً . تقول : « بهما » و « بهِم » و « بهِن » ، وبعضهم يعامل « الكاف » في « بكُما » و « بكُم » و « بكُن » بذلك ، أي بكسره أيضاً « كالهاء » .

٧٧٣ م) أحد القراء السبعة . كان من موالى التيم ، فُنِيب إليهم . كان عالماً بالقراءات ، وانعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول . (الزركلي : الأعلام ٢٧٧/٢) .

من الحروف الأحادية المشتركة
بين الحروف والأسماء
(حرف الواو)^(١)

المجلد السادس
من
النوع الثاني

وهو من الأحرف الشفهية الثلاثة أعني الباء ، والواو ، والميم ، ويجب أن يُعلم أن من الأصول المقررة في التصريف أن الألف لا تكون أصلية في كلمة متصرفة أبداً لا فاءً ، ولا عيناً ، ولا لاماً ، بل تكون إما زائدة كالف « ضارب » ، أو منقلبة عن أصل هو واو أو ياء ، وأن أقل ما بُني عليه المتصرف ثلاثة أصول ، أما غير المتصرف كالحرف والاسم المبني بالأصالة ، نحو : « بلى » ، وإذا فقد تكون فيه أصلية ، وأما المتصرف فلا ، فعلم بهذا أن ألف « واو » منقلبة عن أصل .

واختلفوا في أنه واو أم ياء ، فقال الأخفش عن واو ، لأن كون العين واواً أكثر من كونه ياء ، ولهذا قالوا في صاب : « صَوِّتْ » حملاً على الغالب . وقال الفارسي : عن ياء هرباً من اجتماع الأمثال ، إذ توالي ثلاث واوات في كلمة لا نظير له . قال بعض المتأخرين : وكون العين واللام واواً لا نظير له أيضاً .

قلت : قد أجاز ذلك المازني فصار أولى بالقبول مما لم يجزه أحد ، وحيث كانت من أحرف الزيادة أتت في بعض الكلمات بعضاً كالواو في اسم المفعول والجموع ، نحو : « منصور » و « بدور » وفي الأسماء الستة ، وغير ذلك من قوافي الشعر ، نحو [من الوافر] :

(١) راجع مبحث الواو في الأزهية ص ٢٣١ - ٢٤٠ ؛ والجنى الداني ص ١٥٣ - ١٧٤ ؛ وحروف المعاني ص ٣٦ - ٣٩ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٩ - ٤٤١ ؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٥٧٣ - ٦٥٠ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٩٠ - ٤٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٠١ - ٥٢٢ .

[مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ] سُقِيَتِ الْغَيْثُ أُيْتُهَا الْخِيَامُو^(١)

وقد يكون ذلك مع خروج^(٢) ، كقوله [من الرجز] :

وَمَهْمِهِ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ^(٣)

مما ليس ملحوظاً في هذا الموضع فالنظر إليها في حال استقلالها كلمة ، وهي صنفان :

(الصنف الأول) : الحرفية ، وينحصر أمرها في قسمين : لأنها إما عاملة وإما هاملة .

(فالعامة) : لا تكون إلا في الأسماء حقيقة ، وأما في الأفعال ، فبتقدير عامل بعدها ، فلا بأس أن نذكر عملها فيها لأنه أشهر في الإفادة .
أما العاملة في الأسماء ، فقد تعمل نصباً وجرّاً .

(١) البيت لجريز في ديوانه ص ٢٧٨ ؛ وخزانة الأدب ٦٧٢/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٣١١/١ ، ٧٨٥/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٩٦/٢ ؛ والكتاب ٢٠٦/٤ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٨/٩ ؛ واللسان (روي) ؛ والمغني ٤٠٨/١ . وذو طلوح : اسم موضع ، سمي بذلك لما فيه من الطلح ، وهو نوع من الشجر . والشاهد فيه قوله : «للخيامو» حيث وصل القافية المقرونة بالألف واللام في حال الرفع بالواو كوصل غير المقرون بها .

(٢) الخروج ، في علم العروض ، حرف اللين الناشئ عن إشباع حركة هاء الوصل المتحركة .

(٣) البيتان لرؤبة في ديوانه ص ٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٣٣٩/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٥٥٧/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٩٧١/٢ ؛ واللسان (عمي) ؛ والمغني ٧٧٦/٢ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٧/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤١٤ ؛ وشرح المفصل ١١٨/٢ . ويروي : «وبلْد عامِيَّة أَعْمَاؤُهُ» . والمهمه : المغازة . والمغبر : المتلون بالغبرة . والأرجاء : الأطراف . وقوله : كأن لون أرضه سماؤه ، أراد كأن لون سحائه من غيرتها لون أرضه ، فقلب التشبيه للمبالغة . والشاهد قوله : «أرجاؤه» و«سماؤه» حيث أثبت صلة الضمير «الواو» في الوقف للضرورة الشعرية . وفي البيت الأول شاهد آخر ، وهو قوله : «ومهمه» حيث حذف «رُبَّ» بعد الواو ، وأبقى عملها .

(فاعلة الجر) في موضعين : أولهما في القسم نحو : « والله لَزَيْدٌ قائمٌ » ، وقد تقدّم أنه لا بد في جوابها من اللام كالمثال ، أو من « إن » نحو : « والله إن زيدا قائمٌ » ، وقد يُجمع بينهما^(١) إذا قصد زيادة التأكيد عند مشاهدة إنكار المخبر وجود المقسم عليه ، أو توهم كما تقرّر في علم المعاني ، والمشهور بين النحاة أنها في القسم فرع الباء ، وأقيمت مقامها لقربها بكونهما من مخرج واحد ، وأنّ الباء للإلصاق والواو للجمعية المقتضية له .

ونقل في المخزون^(٢) أنّ بعض النحاة يزعم أنها أصل الباء ، وأنكر على قائله . ومما يبطله عموم استعمال الباء فيه ، فإنّها تُستعمل في السؤال وغيره ومع ظهور الفعل وحذفه ، وتدخل على الأسماء الظاهرة ، والمضمرة بخلاف الواو في الجميع . وقال بعض المتأخرين : إنها ليست بدلاً من الباء ، فصارت المذاهب فيها ثلاثة . وأمّا كونها عاملة وكون عملها جرّاً فلما ذكرناه في الجرّ .

وثانيهما : الواردة بمعنى « ربّ » ، كقوله [من الرجز] :

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ^(٣)

وقيل : إنّ الأصل فيها العطف ، ولذلك لم يدخل عليها العطف ، وضِعّف هذا بأنّ ملازمتها التصدير يبطله ، وأنها لا بد أن تكون جواب سؤال محقّق أو مقدّر ، وأكثر النحاة على مذهب سيويه أنّ العمل لـ « ربّ » محذوفة كما عملت بعد الفاء و « بلّ » إجماعاً ، وإنّما عملت محذوفة لتقويتها بالحرف الدالّ عليها ، وقال المبرّد : العمل للواو نفسها لكثرة ورود استعمالها ، ووافق رأي

(١) في الطبعيتين « بينهما » وهذا تحريف . (٢) لم أهتم إلى معرفة صاحبه .

(٣) الرجز لجران العود في ديوانه ص ٥٣ ؛ وخزانة الأدب ١٩٧/٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٣٥٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١٠٧/٣ ؛ ولسان العرب (إلا) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧١/١ ؛ وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٣٦٤/١ ، ٢٦١/٢ ؛ والجنى الداني ص ١٦٤ ؛ ورصف المباني ص ٤١٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٤٤ ؛ وشرح المنفصل ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ؛ والكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ؛ والمقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ . والشاهد فيه قوله : « وبلدة » حيث حذف « ربّ » بعد الواو ، وأبقى عملها .

الكوفيّين ، واستدلّوا على مذهب سيبويه بجواز الجمع بينهما وعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، ويجوز منعه إذ لم يذكروا له شاهداً وبأنّه تمسك بالأصل وبالقياس على جعل العمل بعد الفاء و « بل » لها محذوفة ، وهو مُجمّع عليه ووافق عليه المبرّد ، وأنّها عملت محذوفة دون الأحرف الثلاثة ، فيستصحب العمل معهنّ ، فيصير العمل بالأصالة ، وبأنّها لولزم من إفادتها المعنى كونها عاملةً للزّم من كون الواو بمعنى « مع » كونها عاملة أيضاً وليس كذلك .

(وعاملة النصب) هي في موضعين أيضاً ، أحدهما : الواقعة بمعنى « مَعَ » ، ومدخولها هو المنصوب بأنّه مفعول معه ، نحو : « استوى الماء والخشبة » . واختلفوا في كونه منصوباً بالواو أو غيرها على مذاهب : أحدها للزجاج ، وهو أنّ الناصب فعل محذوف بمعنى الملاسة ، لثلاً يلزم الفصل بين الفعل والمفعول معه وليست الواو المعدية ، لامتناع « ضربت زيداً » ونصب « الخشبة » بأنّها مفعول به ، قال في « المطارحات »^(١) : ولو كان كذلك لما بُوّب له على حدة . وثانيهما للأخفش : أنّه ينتصب انتصاب الظرف ، قال في المطارحات : إنّ الأخفش يقول : أصله : « قمت مع زيد » مثلاً فـ « مَعَ » منصوبة فلما حُذفت وأُتي بالواو ، ونصبت ما بعدها لوقوعها موقع « مع » المنصوبة .

وثالثها : للكوفيّين ، أنّه بالمخالفة من حيث إنّّه لا يجوز تقدير العامل مكرراً فيه ، إذ لا يصحّ : « استوى الماء واستوى الخشبة » إذ ليس المراد بالاستواء ضدّ الاعوجاج ، قال في « الإغراب » : فعل هذا كان يجب أن يقال في : « اختصم زيد وعمرو » أنّ العامل المخالفة أيضاً ، لأنّه لا يجوز تقدير تكريره ، ونواقضه كثيرة .

ورابعها : مذهب سيبويه وتابعيه : أنّ العامل هو الفعل أو شبهه أو معناه بتوسّط الواو كما في الاستثناء بتقوية « إلّا » ، والمجرور بتقوية الجار ، والفعل

(١) أغلب الظنّ أنّه كتاب « قواعد المطارحة » لجمال الدين أبي محمد حسين بن بدر بن إياز النحوي المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، وقد نقل المؤلّف عن ابن إياز أكثر من مرة .

اللازم بهمزة التعدية ، ونظائره كثيرة ، وهو الصحيح ، لأن الواو لما كانت معدية كانت كالجزم فلم يؤثر الفصل بها .

(وثانيهما) : الواو الدالة على الحال في نحو : « فعلتُ كذا وزيدٌ حاضرٌ » ، فإن موضع الجملة نصب على الحالية . والواو واقعة موقع « إذ » أي : فعلتُ إذ زيدٌ قائمٌ ، ولهذا كان شبه الحال بالمفعول فيه أكثر بدليل عطف الظرف عليه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾ وباللَّيْلِ أَفْلا تَعْقِلُونَ ﴿ ١ ﴾ .

وأما العاملة في الأفعال : فهي التي تنصب الفعل المضارع في جواب الأشياء السبعة : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والتمني ، والعرض ، والتضيض ، وذكر بعضهم الدعاء ، نحو : « اللهم أعطني مطلوبي وتغفر لي » ، فهي ، عنده ، ثمانية . وهو داخل في الأمر مثال الأمر : « أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ » ، ومنه قوله [من الوافر] :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنَّا نَدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ^(٢)
فنصب « ادعو » ليدل على الجمع ، وهو المقصود بقوله : « أن ينادي داعيان » .

ومثال النهي : « لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربِ اللبن » ، ويجوز في هذا الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة حال ، أي : لا تأكلِ السمكَ وأنت تشربِ اللبن ، والجزم على العطف ، وهو يفيد النهي عنهما معاً مجتمعين ومفترقين .

(١) الصافات : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) البيت للأعشى في الدرر اللوامع ٩/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٣٩٢ ؛ والكتاب ٤٥/٣ ؛ وليس في ديوانه . وهو للأعشى أول للحطينة في شرح التصريح على التوضيح ٢٣٩/٢ . وليس في ديوان الحطينة . وهو لربيع بن جشم في شرح المفصل ٣٣/٧ ؛ ولمدثار بن شيان النمرى في اللسان (ندى) ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٤٠١ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٢٧/٢ ؛ واللسان (لوم) ؛ والمغني ٤٤٤/٢ . وأندي : أبعد صوتاً ، والندي : بعد الصوت . والشاهد فيه قوله : « وأدعو » بإضمار « أن » ، أي : ليكن دعاء منك ودعاء مني . ويروى : « وأدع » ، أي : « ولادع » بلام الأمر .

فلو فعل أحدهما لكان مخالفاً ، والنصب على إضمار « أن » ليفيد النهي عن الجمع بينهما ، والواو بمعنى « مع » ، فلو تناول أحدهما لم يخالف . وأما قوله [من الكامل] :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ^(١)
 فيجوز فيه النصب على النهي عن الجمع ، والرفع محلاً والياء ساكنة على القطع ، ويمتنع الجزم لامتناع مسوغه ، وهو العطف .

[و] مثال الاستفهام قوله [من الوافر] :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ^(٢)
 فالمسؤول عنه اجتماع الأمرين : الجوار والمودة .

ومثال النفي : « ما تأتيني وتحذّثني » ، فالمنفي اجتماع الأمرين .

ومثال التمنيّ قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) قرأ في السبعة : « نكذب » و « نكون » بالنصب فيهما ،

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٨/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٧١/٢ ، ٧٧٩ ؛ وللأخطل في شرح المفصل ٢٤/٧ ؛ والكتاب ٤٢/٣ ؛ وليس في ديوانه . وهو للمتوكل الليثي في العقد الفريد ٣١١/٢ ؛ وأكثر من واحد في الخزانة ٦١٧/٣ ؛ والدرر اللوامع ٩/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٩٣/٤ ؛ واللسان (عظّ) . وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٧٣ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣١٠ ؛ والمغني ٣٩٩/١ ؛ والمقتضب ٣٢٥/٢ . والشاهد فيه قوله : « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع « تأتي » بـ « أن » مضرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقه بالنفي .

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦٨ ؛ ورصف المباني ص ٤٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٠٣ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤١٧/٤ ؛ والكتاب ٤٣/٣ ؛ ومغني اللبيب ٧٤٥/٢ ؛ والمقتضب ٢٦/٢ . وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٧٤ . والشاهد فيه قوله : « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع « يكون » بـ « أن » مضرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقه باستفهام تقريريّ .

(٣) الأنعام : ٢٧ .

فالمتمنى اجتماع الأمرين : الرد وانتفاء الكذب .

ومثال العَرَض : « ألا تنزلُ عندنا وتصيبَ خيراً » ، فالمعروض عليه النزول مع الإصابة .

ومثال التحضيض : « هلا تأتيني وتُكرمني » ، ويجوز الرفع بعد هذه الواو إمّا على العطف إن أمكن ، نحو : « ألا تزورنا وتحدّثنا » ، وإمّا على القطع والاستثناف إن لم يمكن ، نحو : « أريدُ أن تُعطيني وتمنّعي » ، أو يكون للحال ، وأمّا قوله [من الطويل] :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعِي وَيَغْضِبُ عَنِّي صاحبي وَيَقُولُ^(١)
فيجوز في « يغضب » الرفع والنصب ، أمّا الرفع فيحتمل أمرين : أحدهما : العطف على الصّلة ، أي : وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني والذي يغضب منه صاحبي . وثانيهما : الاستثناف أي : وهو يغضب . وأمّا النصب فبالعطف على « الشيء » ، ولا بد من إضمار « أن » ليقدر الفعل بالمصدر لامتناع عطف الفعل على الاسم من غير تأويل .

وأمّا قول الآخر [من الطويل] :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَاتِيَّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتُهُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَيَقْصِدُ^(٢)
فإنّه لا يجوز في « يقصد » إلّا القطع ، لأنّ المراد نفي الجور وإثبات القصد ، فلو عطف على « يجوز » للزم نفي الجور والقصد معاً ، وهو محال . ولا يجوز أن تكون الواو للحال لأنّ المراد نفي الجور مطلقاً ، فلو قيّد بالقصد لكان خلاف المراد .

(١) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتها .

(٢) البيت لأبي اللّحاح التغلبيّ في شرح المفصّل ٣٨/٧ ، ٣٩ ؛ ولسان العرب (قصد) ؛ ولعبد الرحمن بن أمّ الحكم في الكتاب ٥٦/٣ ؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٦١٣/٣ ؛ وشرح شواهد المعني ٧٧٨/٢ ؛ ومعني اللبيب ٣٩٧/١ . والحكم : الحاكم الذي يقضي بين القوم . والقضية : الحكم . والقصد : العذل . والشاهد فيه رفع « يقصد » على القطع .

وليعلم أنه اختلف في أن الناصب ما هو^(١)، فالبصريون قالوا : هو « أن » مضمرة بعد الواو ، والكوفيون : على أن الفعل منصوب على الصرف لا بـ « أن » مقدرة ، لأنها لما صرفت ما بعدها عن عطفه على ما قبله إلى شيء آخر ، وهو العطف المعنوي ، كان النصب على الخلاف ، والجرمي على أنه منصوب بالواو نفسه ، وكلاهما باطل .

أما الأول فمن وجوه ، أحدها أن المعطوف بـ « لا » و « لكن » مخالف للأول ولم ينتصب على الخلاف . وثانيها أن الخلاف يحصل بنصب الأول كما يحصل بنصب الثاني ، باختصاص أحدهما به ترجيح بلا مرجح . وثالثها أنه لو كان الخلاف في المعنى مقتضياً للنصب ، لما جاز : « ضارب زيدَ عمراً » لحصول الخلاف اللفظي وامتناع الخلاف المعنوي .

وأما الثاني فلما نذكر بعد هذا من أن حرف العطف لا يعمل لانتفاء أحد شرطي العمل ، وهو الاختصاص بأحد القبيلين .

(وأما الواو الهاملة) فلها عدة مواضع :

(منها العاطفة) : وهي أكثر مواقعها ، وهي الأصل في باب العطف . والحروف العاطفة في المشهور عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، و « ثم » ، و « حتى » ، و « أو » ، و « أم » ، و « أما » ، و « لكن » ، و « بل » ، و « لا » . وجعل الكوفيون « ليس » حرفاً عاطفاً ، وضعفه أصحابنا . وجميعها مشتركة في أنها تدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وأنها لا عمل لها ، لأنها مشتركة في الدخول على الأسماء والأفعال ، كقولك : « قام وقعد زيد وعمرو » .

واتفقوا على أن الواو والفاء و « ثم » و « حتى » تشرك بين المعطوفين لفظاً ومعنى . وأكثر النحاة على أن « أو » و « أم » مما يتبع لفظاً لا معنى ، وقال صاحب التسهيل : إنهما أيضاً مما يتبع لفظاً ومعنى .

وأما الواو فيجتمع ما بعدها مع ما قبلها في الحكم دون تعرض لترتيب

(١) راجع المسألة الخامسة والسبعين في كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » . ج ٢ ، ص ٥٥٥ - ٥٥٧ .

بينهما بتقديم وتأخير ، ولذلك اختصت بالعطف فيما لا يتم إلا بمشارك ، نحو
« اصطَلَحَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، وكذا بعطف المتقدم على المتأخر ، كقوله تعالى :
﴿ وَعِيسَى وَإِيُوبَ ﴾ ^(١) مع تقدم « آيُوب » على « عِيسَى » عليهما السلام ،
وكقوله تعالى : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ^(٢) أي نَحْيَا فيها
ونموت بعد الحياة ، وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْحَيَاةَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ إِمَّا عِنْدَ الْحَشْرِ أَوْ
قَبْلَهُ فِي الْقَبْرِ ، لِأَنَّ الْمُحَكِّمِيَّ عَنْهُمْ هَذَا الْقَوْلَ غَيْرَ قَائِلِينَ بِهِ ، وقال الشاعر [من
الكمال] :

حَتَّىٰ إِذَا رَجَبُ تَوَلَّىٰ وَانْقَضَىٰ وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرُ مُقْبِلٍ ^(٣)
وهذا معنى قولهم : إنها لا تفيد الترتيب في المذكور بعدها ، ويجوز أن
يقال : « جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ » .

ونُسب القول بإفادتها الترتيب فيما لا دليل على خلافه إلى قطرب
والربيعي والكوفيّين ، وقال صاحب التسهيل : وأئمة الكوفة بُرِّءاء ^(٤) من هذا
القول ، لكنه مقول .

وأما الفاء و « ثُمَّ » و « حَتَّى » فإنها تفيد الترتيب ، وقد نبّهت على العطف
بالفاء في فصلها ، وأما البواقي : فسيأتي ذكر كل واحد منها في مكانه مفصلاً
إن شاء الله تعالى .

(ومنها) : مَدَّةُ الْإِنْكَارِ ، وهي الواو المزیدة في لفظة « مَنْ » عند

(١) النساء : ١٦٣ .

(٢) الجاثية : ٢٤ . وردت « ونحيا » في الطبعتين بالألف المقصورة ، وهذا خطأ إملائي .

(٣) البيت لأبي العيال الهذليّ في شرح أشعار الهذليّين ٤٣٤/١ ؛ وبلا نسبة في شرح
شواهد شروح الألفية ١٢٨/٤ ؛ والهمع ٤٢/١ . وجُمَادِيَانِ : ثنية جمادى الأولى
وجمادى الآخرة . والشاهد قوله : « وجُمَادِيَانِ » حيث لم تقد الواو الترتيب ، لأن رجبا
يأتي بعد جماديين .

(٤) بُرِّءَاء كَفَقْهَاء : جمع « بريء » .

الاستفهام عن المنصوب : « مَنَا » فيما لو قيل : « رأيتُ رجلاً » ، وقد تقدّم في فصل الألف ، وسيأتي فيما يتلو هذا الفصل عند ذكر الياء أنه إذا قيل له : « مررتُ برجل » فيجوز أن يقول المستفهم عن المجرور النكرة : « مَنِي » بالياء . فيلحق بـ « مَن » في كل صورة حرفاً من حروف المدّ من جنس الحركة التي تستحقّها النكرة المعربة المستفهم عنها .

(ومنها) : الواو المزیدة التي لو سقطت لما اختلّ المعنى ، فتارة تكون مفيدة معنى من المعاني ، وتارة لا تفيد شيئاً . فالتی لا تُفید شيئاً كالواو التي تُسمّى واو الابتداء ، وهي التي تدخل على الجملة الابتدائية مصدراً بها لتوهم أنها عاطفة للجملة على شيء قبلها ، كقولك : « وزيدٌ قائمٌ غلامُهُ » ، وهي مشابهة لواو « رَبِّ » في تصدّرها ، ولكنها تختص بالمعارف ، وتلك بالنكرات .

والتي تكون مفيدة كالواو المزیدة في المندوب طلباً لمدّ الصوت عند كونه مندوباً في نحو قولك : « واغلامُكموه » ، فإنّ هذه الجملة مشتملة على خمس كلمات هُنّ : كلمة « وا » ، وهو حرف نُدبة ، و « غلام » ، وهو المضاف إلى الضمير ، وهو المندوب ، وضمير جماعة الذكور المخاطبين ، وهو لفظة « كُمْ » ، والواو المزیدة لتطويل الصوت ، ولفظة الهاء للوقف . وكان الأصل زيادة الألف لأنها أدخلت ليمتدّ الصّوت بها ولكن عُوْضَتْ عنها واو ، لأنّه لو قيل : « واغلامُكاه » ، لصار نُدبة « غلام » مضاف إلى المثنى المذكّر بدل من المخاطّبين ، فأبقى الميم المضموم ، وزيد عليه واو لتجانس حركته ، ويُعلَم أنه ضمير الجماعة لا ضمير المثنى ، كما يقال : « واغلامُكیه » عند ندبة « غلام » مضاف إلى كاف المخاطبة المؤنثة ، كما يأتي عقيب هذا إن شاء الله تعالى .

(وكالواو) التي يسمّيها كثير من النحاة واو الثمانية ، وأرادوا بها أنها تقع في الكلمة الثامنة من الصّفات المسرودة لتدلّ على أنّ المعبر عنه بها ثامناً ، أو عدده ثمانية ، كقوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ

الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ﴿^(١)﴾ فأتى بالواو في الكلمة الثامنة ، وكذلك قوله تعالى عند ذكر جهنم ، فقال : ﴿ حتى إذا جاؤوها فُتِحَتْ أَبوابُها ﴾ ﴿^(٢)﴾ وقال عند ذكر الجنة : ﴿ حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أَبوابُها ﴾ ﴿^(٣)﴾ أتى بالواو هنا دالة على أَنَّ أبوابها ثمانية ، وقد نظروه بقوله تعالى : ﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كَلْبُهُمْ ويقولون خمسة سادسهم كَلْبُهُمْ رَجُماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كَلْبُهُمْ ﴾ ﴿^(٤)﴾ ، فالحق الواو بالثامن للدلالة على صحة عددهم بها .

قال أبو صاعد الغزنوي^(٥) في كتابه المسمى بالتفسير في التفسير عند قوله تعالى ﴿ وثامنهم كَلْبُهُمْ ﴾ ﴿^(٦)﴾ : هذه الواو تدخل على الجملة الواقعة صفةً للذكورة كما تدخل على الواقعة حالاً من المعرفة ، كقولك : « جاءني رجل ومعه آخر » ، و « مررتُ بزيد وفي يده سيف » ، وفائدتها الدلالة على أَنَّ اتَّصاف الموصوف به أمر قطعي ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما حين تعقب الواو انقطعت العدة ، هذا نصه . ومن الزيادة غير القياسية قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَلَهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ﴿^(٧)﴾ أي تَلَهُ للجبين ، فالواو زائدة أيضاً عندهم .

(الصنف الثاني) : الواو المحكوم باسميتها ، ولا تكون كذلك إلا واو الضمير ، وتختصّ بجماعة الذكور العاقلين ، فتلحق الفعل الماضي ، نحو :

(١) التوبة : ١١٢ .

(٢) الزمر : ٧١ .

(٣) الزمر : ٧٣ .

(٤) الكهف : ٢٢ .

(٥) هو علي بن إبراهيم بن إسماعيل (. . . - ٥٨٢ هـ / ١١٨٦ م) فقيه حنفي مفسر . كان مقيماً في حلب . له في الفقه « مشارع الشرائع » ، وشرحه « المنابع في شرح المشارع » . (الزركلي : الأعلام ٢ / ٢٤٩) .

(٦) الكهف : ٢٢ .

(٧) الصافات : ١٠٣ .

« فَعَلُوا » ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ حَرْفًا صَحِيحًا ضُمَّ لِلْوَاوِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا بِالْوَاوِ فَتُحْذَفُ ، نَحْوُ : « غَزَوْا » ، وَكَذَا الْأَلْفُ ، نَحْوُ : « سَعَوْا » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاحْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ﴾ ^(١) ، وَإِنْ كَانَ يَاءً مَكْسُورًا مَا قَبْلُهَا ، حُذِفَتِ الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ ، كَقَوْلِكَ : « الْقَوْمُ رَمَوْا » ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ، فَلَهُ صِفَتَانِ : « تَفْعَلُونَ يَا رَجُلًا » ، وَ« الرِّجَالُ أَوْ هُمْ يَفْعَلُونَ » ، فَالْوَاوُ ضَمِيرٌ ، وَالتَّوْنُ لِلْإِعْرَابِ كَمَا قُدِّمَ فِي فَصْلِ التَّوْنِ مِنْ أَنَّهَا تَثْبِتُ فِي الرِّفْعِ وَتَسْقُطُ فِي النِّصْبِ وَالْجَزْمِ .

وَأَمَّا فِي فِعْلِ الْأَمْرِ فَتُثْبِتُ مَجْرُودَةً عَنِ التَّوْنِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ ^(٢) وَ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، وَكَقَوْلِكَ : « الْقَوَا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ » .

وإِنَّمَا بُنِيَتْ ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ ، لِأَنَّهَا وُضِعَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ مُخْتَصَّ بِالْحُرُوفِ ، فُبُنِيَتْ وَكَانَتْ سَاكِنَةً جَرِيًّا عَلَى أَصْلِ الْبِنَاءِ ، وَلِأَنَّ الْحَرَكَةَ عَلَى الْوَاوِ ثَقِيلَةً مُطْلَقًا .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ قَدْ اسْتُحْسِنَتِ الْفَتْحَةُ عَلَيْهِ حَتَّى فِي عَامِلِ النِّصْبِ ، قُلْنَا : تِلْكَ عَارِضَةٌ قَدْ تَزُولُ ، بِخِلَافِ الْبِنَاءِ لِأَنَّهُ لَا زَمَ .

(١) لَقْمَانُ : ٣٣ .

(٢) فَصَلَتْ : ٤٠ . وَفِي الطَّبَعَتَيْنِ : « اْفْعَلُوا » .

(٣) الْجُمُعَةُ : ٩ . وَفِي الطَّبَعَتَيْنِ : « اِسْعَوْا » .

من الحروف الأحادية المشتركة (حرف الياء)^(١)

الفصل السابع من النوع الثاني

ومخرجها من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك ، وقال الخليل : هي هوائية كالآلف لا مخرج لها ، وهي آخر الحروف العريئة وضعاً ، وهي من جملة أحرف الزيادة العشرة^(٢) ، فلذلك قد تقع بعضاً من الكلمات التي تدخل عليها ، وقد تكون مستقلة . فمن وقوعها بعضاً في بابي المثنى والمجموع في حالّي جرّهما ونصبهما وفي الأسماء الستة في جرّها ، وغير ذلك ممّا لا حاجة لنا إلى ذكره في هذا المكان ، وبخشنا هنا فيها إنّما هو من جهة الاستقلال ، وحيثنّذ إنّما أن تكون حرفاً أو اسماً ، فلنذكرها في بحثين .

(البحث الأول) : في وقوعها حرفاً من حروف المعاني ، وذلك في مواضع :

(أحدها) : أن تأتي رديفاً لـ «إيّا» في الضمير المنصوب المنفصل عند جعله للمتكلم المفرد نحو : «إيّاي» ، فالياء فيه مستقلّ دالّ عليه ، هذا على ما ذهب إليه سيبويه في كل مردفات «إيّا» كما أشير إليه^(٣) .

(وثانيها) : أن تأتي إشباعاً لكسرة «تاء»^(٤) ضمير المؤنثة المخاطبة في

(١) راجع مبحث الياء في الجنى الداني ص ١٨٠ - ١٨٤ ؛ ورصف المباني ص ٤٤٣ -

٤٥١ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ٧٢٩/٢ - ٧٨٠ ؛ ومغني اللبيب ٤١٢/١ - ٤١٣ ؛

وموسوعة الحروف ص ٥٢٧ - ٥٣٩ .

(٢) تجمع في قولك : «سألتونيها» .

(٣) راجع الفصل الثالث من النوع الثاني من الحروف الأحادية المشتركة بين الأسماء والحروف .

(٤) في الطبعيتين «ياء» ، وهذا تحريف .

إفرادها نحو : « فَعَلَيْهِ يَا هِندُ » ، فإنَّها عند اتِّصالها بضمير مفعول إمَّا مفرد أو متعدّد لمذكّر أو مؤنَّث ، فإنَّ بعض اللغات إشباع الكسرة وجعلها ياء متوسّطة بين ضمير المخاطبة وضمير المفعول ، فإنَّهم يقولون : « أَنْتِ فَعَلَيْهِ يَا هِندُ » ذكرها صاحب « التنويع » ، ويقصدون بذلك بيان حركة التاء خوفاً من التباس أنَّها مفتوحة ، فلا يمكن أن تُجعل بعضاً من أحد الضميرين ، فبقيت مستقلّة .

(وثالثها) : في باب النداء عند كون المضاف إليه المندوب كاف ضمير المخاطبة ، وطُلب زيادة حرف مدّ ليمتدّ الصوت به ، فيُعَدَّل عن ألف النُداء إلى الياء المجانسة حركة الكاف المكسورة ، فيقال : « وا غلامِكِيه » ، إذ لو قيل : « وا غلامُكاه » لُتَوَهَّم أنَّ المضاف إليه ضمير المخاطب المفرد المذكّر ، وقد نبهنا عليه في فصلي الألف والواو .

(البحث الثاني) : في وقوعها اسماً ضميراً لا غير ، وبُنيت لمشابتها الحرف بكونها موضوعة على حرف واحد ، وقد تُسَكَّن على الأصالة في المبنيات ، ويجوز فتحها . فتحريكها لفضيلة الاسميّة أو تقويّة لها لكونها على حرف واحد ، وهي صيغة للضمير المتّصل ، ويكون إمَّا للمتكلم أو للمخاطب ، فالذي للمتكلم إمَّا أن يكون مع اتِّصاله وهو منصوب أو مجرور ، فهو صنفان .

(أولهما) : المنصوب : إمَّا بفعل واحد ، نحو : « أكرمِني زيدٌ » ، أو مضارع ، نحو « يُكرمِني » ، أو أمر ، نحو « أكرمِني » ، وإمَّا بحرف ، نحو : « إني » و « لعلّي » ، وإمَّا باسم ، نحو : « زيدٌ ضاربي » عند بعضهم ، فإنَّه عنده منصوب ، فعلى هذا يكون ضمير النصب البارز المتّصل قد اتّصل بالكلم الثلاث .

(وثانيهما) : المجرور ، فقد يتّصل بالاسم ، نحو : « غلامي » ، « وقذني » ، و « ضاربي » ، عند من يقول إنَّه مجرور ، أو بحرف الجرّ ، نحو : « لي » ، وقد بيّنا ما يجب إلحاق نون الوقاية فيه ، وما يجوز ، وما يمتنع في فصل النون ، ولا يمكن اتّصال الضمائر المجرورة بالأفعال ، وأمَّا ياء الضمير التي للمؤنَّث المفرد المخاطب ، فلا تكون إلّا ضمير رفع ، فهي إمَّا في الفعل المضارع ، نحو : « تَفْعَلين » ، أو في فعل الأمر ، نحو : « افْعَلِي » ، وليست

هذه الياء علامة للتأنيث، والفاعل مستكن كما في تاء «فَعَلْتُ» خلافاً لبعضهم .
(تنبيه) : مشتمل على فائدتين :

(الأولى): أوجبوا أن يكون ما قبل ياء الضمير مكسوراً، كما وجب أن يكون ما قبل الألف مفتوحاً، كما بيّناه في بحث نون الوقاية، فإن كان آخر الاسم المضاف ألفاً، فالجمهور على إبقائها ساكنة بحالها، فنقول: «عصاي»، وأما هذيل^(١) فإنها تقلبها ياء، ثم تدغمها فتقول: عَصِيَّ توَصَّلاً إلى كسر ما قبل الياء، قال شاعرهم [من الكامل] :

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ^(٢)

أراد: «هواي». هذا إذا كان الألف لغير الشنية، فإن كان لها، فإن هذيلاً توافق الجمهور في إبقائها بحالها دون قلب، كأنهم كرهوا أن يُزيلوا دلالتها على المعنى الذي ألحقت بالكلمة له. وهذه الياء إن سبقها ألف أو حرف مدغم حُرِّكَتْ جزءاً لثلاً يتوالى ساكنان على غير حدّه، وإن كان غيرهما، جاز سكونها وتحريكها بالفتحة .

(الثانية) : لَمَّا أوجبوا أن يكون ما قبل الياء مكسوراً، وحركوا كلَّ معرب بالحركات عند اتّصال هذه الياء به بكسرة للمناسبة المذكورة اختلف في الاسم المضاف إليها: هل هو مبني على تلك الكسرة اللازمة لعدم ظهور الحركة التي يقتضيها العامل، أم هو معرب تقديرأ ولا يلزم من عدم ظهور الإعراب لفظاً البناء كما في المقصور وباب الحكاية؟ فذهب الإمام عبد القاهر

(١) أي: قبيلة هذيل .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر اللوامع ٦٨/٢ ؛ وشرح أشعار الهذليين ٧/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٩٣/٣ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٠٨ ؛ وشرح المفصل ٣٣/٣ . وهويّ : هواي . وأعنقوا : أسرعوا . وتخرّموا : هلكوا وماتوا . والشاهد قوله «هويّ» حيث قلب ألف المقصورة ياءً ثم أدغمها ياء المتكلم على لغة هذيل .

الجرجاني إلى أنه مبنّي بناءً عارضاً يزول بزوال الإضافة ، كبناء المنادى
والمرْكَب مع « لا » ، ومرْكَب الأعداد ونحوها ، وتابَعَه عليه جماعة .

وذهب الجمهور إلى أنه معرب تقديرًا في أحواله الثلاث لوجود الكسرة
الشاغلة حرف إعرابه عن قبول تأثير العامل فيه السابقة على تركيبه بالعامل ،
واختار جماعة منهم أن إعرابه في حال الرفع والنصب مقدّر وأنّه في حال الجرّ
معرب لفظاً لوجود عامل الجرّ والكسرة التي هي مقتضاه ، ونسبة الكسرة إلى
تأثير العامل أولى ، لأنّ الياء تقتضي أن يكون قبلها كسرة لازمة فوجدت كسرة
وجوباً . وقد استدلّ كل طائفة منهم على صحّة مذهبه بأدلة بقدر قوّته وضعف ما
استدلّ به غيره جهد طاقته ، وقد ذكر ذلك كلّ مفصّلاً في «شرح الكافية» لوالدي
رحمه الله ، فعلى الطالب لتحقيق الحقائق وتدقيقها به ليجد ما يُفرح القلب
ويُفرج الكرب .

الباب الثاني

في الحروف الثنائية

وهي التي كل واحد منها على حرفين من حروف الهجاء بالوضع ، واعلم أن جماعة لم تتعرض لها، وهم أكثر النحاة ، ومنها طائفة لم يتعرضوا لها عند عدهم الحروف ، ونهوا عليها في أماكن أخرى ، ونحن نأتي إن شاء الله تعالى على عد جميعها ، ونذكر في كل واحد منها ما يليق ذكره بهذا التعليق ، ونستمد من الله سبحانه حسن التوفيق ، فنقول :

إن جملة الحروف الثائية التي استقصينا حصرها ثلاثون حرفاً ، منها ما لم تجر عاداتهم بذكره بين الحروف ، وهي ستة : النون الشديدة للتأكيد ، والالف والنون في نحو : « يفعلان الزيدان » و « تفعلان المرأتان » ، والواو والنون في « يفعلون الزيدون » إذا أسندت الى الظاهر المرتفع^(١) بعدهما بالفاعلية على لغة « أكلوني البراغيث » أي قول من يجعل هذه العلامة للدلالة على نوعية الفاعل ، كناء التانيث الدالة على تانيثه ، ولفظة « نا » و « كم » و « ها » الملحقة بـ « إيا » ضمير النصب المنفصل على رأي سيبويه في جعل المردفات حروفاً دالة على التفريع^(٢).

فإذا طرحنا هذه الستة تبقى جميع الحروف المتداولة بين النحاة أربعة وعشرون حرفاً ، وهي على حالتين كما قدّمناه ، فإنها إما أن تكون حروفاً محضة أي لا تقع في جملة مواقعها وقاطبة استعمالاتها إلا حروفاً ، وإما أن تكون مشتركة بين الاسمية والحرفية . ولا يجوز أن يشارك الحرف الثنائي شيئاً من الأفعال لما تقدّم من أنه لم يوضع فعل على أقل من ثلاثة أحرف أصول ، فلذلك وضعنا هذا الباب أيضاً على نوعين : ملازم لمحض الحرفية ، وغير ملازم ، والله الموفق .

(١) أي : الاسم الظاهر المرفوع .

(٢) راجع الفصل الثالث من النوع الثاني من الحروف الاحادية المشتركة بين الأسماء والأفعال .

النوع الأول

(الحروف المحضة التي لا تشارك شيئاً من
القسمين الآخرين)

وهي ثمانية عشر حرفاً ، وذكُرْها على مقتضى الترتيب
الطبيعي والاصطلاحي هو هكذا : «آ»^(١) ، و«أَمْ» ، و«أَنْ» ،
و«إِنْ» ، و«أَوْ» ، و«أَيُّ» ، و«إِي» ، و«بَلْ» ، و«فِي» ،
و«كَيُّ» ، و«لَا» ، و«لَمْ» ، و«لَنْ» ، و«لَوْ» ، و«مِنْ» ،
و«هَلْ» ، و«وَا» و«يَا»^(٢) . ونحن نذكر كل واحد من هذه
الحروف في فصل منفرد على هذا الترتيب المذكور ، ونذكر في كل
فصل منها ما نرى ذكره لائقاً بذلك الموضع مستمدّين من الله
سبحانه ولطفه حسن الترفيق ، ومتوكّلين على كرمه في إصابة الحقّ
بالتحقيق ، إن شاء الله تعالى .

(١) في الطبعتين «آ» وكذلك تثبتانها دائماً .

(٢) في الطبعتين «ما» ، وهذا خطأ .

من الحروف الثنائية المحضة

أول حروفها حرف آ (١)

وهو مركب من الهمزة والألف ، ومخرجه من أقصى الحلق كما قدّمناه ، واعلم أنه حرف من أحرف النداء السبعة التي نقل خمسة منها البصريون، وهي : « يا » ، و « آيا » ، و « هيا » ، و « أي » ، والهمزة ، وقد نقل الكوفيون حرفين آخرين ، وهما : « آ » هذه المثبتة في هذا الفصل ، ووافقهم الأخفش في نقلها ، و « آآ » ، فصارت أحرف النداء بالنقل الصحيح سبعة ، واتفقوا على أن الهمزة للقريب ، وأن « هيا » ، و « آيا » ، و « آآ » للبعيد ، وأما « آ » ، و « أي » ، فأكثرهم جعلها للمتوسط ، وجعلوا المراتب ثلاثة : قريبة ، ومتوسطة ، وبعيدة ، وبعضهم ذهب إلى أن هذين الحرفين للقريب أيضاً ، وكأنهم لم يثبتوا توسطاً . وأما « يا » ، فهي أصل الباب ، وتستعمل في الجميع .

وقيل : إن سيويه روى عن العرب أن الهمزة للقريب وما سواها للبعيد . وزعم ابن السكيت (٢) أن هاء « هيا » يدل على الهمزة في « آيا » ، وزعم بعضهم أنها للقريب ، وهو نقل غريب ، لأنهم إنما زادوا في أحرف الكلمة ليمتد الصوت في نداء البعيد ، فيبلغه ، وليس في الكلمات أكثر من الثلاثي ، فإذا جعل للقريب كان منافياً للقصد من الوضع .

(١) راجع مبحث « آ » في الجنى الداني ص ٢٣٢ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٦٨ .

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (١٨٦ هـ / ٨٠٢ م - ٢٤٤ هـ / ٨٥٨ م) إمام في اللغة والأدب . أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد . من مؤلفاته « إصلاح المنطق » ، و « الألفاظ » ، و « الأضداد » . (الزركلي : الأعلام ١٩٥/٨) .

ثم إن كثيراً من النحاة يذكر « وا » من جملة أحرف النداء ، وليس بمتوجّه ، لأنه ليس المندوب مطلوباً إقباله ، فلا يكون منادى ، فلا تكون « وا » المخصوصة به من أحرف النداء ، وإنما تذكر للتفجّع عليه ، ولكن لما كان حكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ، وقد تُذكر « يا » أيضاً في الندبة ، جعلوا المندوب كالمنادى ، وعدّوا حرف الندبة في جملة أحرف النداء ، والأوّل الفصل وكون كلّ برأسه .

وسياتي ذكر كلّ من الأحرف السبعة و « وا » إن شاء الله تعالى مشروحاً في فصله ، بلطف الله سبحانه وفضله .

من الحروف الشائئة المحضة

هو كلمة « أم » (١)

واعلم أن هذه الكلمة قد تكون أصلية، وهي الموضوعة للاستفهام ، وتذكر في أحرف العطف ، وقد تكون فرعاً أي بدلاً من «أل» المعرفة، فتكون الميم بدلاً عن اللام ، وهي لغة يمنية . قيل : إنهم لما رأوا أن اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً من حروف العربية، فيعود المعرف كالمضاعف العين الذي فاؤه همزة ، فابدلوا من لام التعريف ميماً، لأنها لا تدغم إلا في مثلها لتظهر الحروف بعدها، ولا تدغم فتكون أظهر في الدلالة . وقد تكلم بها النبي ﷺ حيث قال : (ليس من أمير أمصيام في أمسفر) ، يريد : ليس من البر الصيام في السفر (٢) .

وإذا كانت « أم » معرفة كانت همزتها همزة وصل عند سيبويه ، وإليه ميل الأكثرين ، وللقطع عند الخليل (٣) . فإذا تكون مابينة لـ « أم » الأصلية لكون همزة هذه أصلية، ولا يجوز سقوطها بحال، فذكر لفظة « أم » وتقسيمها إلى المعرفة والعاطفة لا يصح إلا على وجه تساهل الكلام .

وإذا أثبتنا أن « أم » المعرفة كلمة مستقلة، فالأولى بها أن تذكر في

(١) راجع مبحث « أم » في الأزمية ص ١٢٢ - ١٣٢ ؛ والجنى الداني ص ٢٠٤ - ٢٠٧ ؛ وحروف المعاني ص ٤٨ - ٤٩ ؛ ووصف المباني ص ٩٣ - ٩٦ ؛ ومغني اللبيب ٤٠/١ - ٤٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٣ - ١٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري في كتابه الصوم ، باب قول النبي ﷺ لمن ظل عليه . . . ليس من البر الصوم في السفر ، ولفظه : « ليس من البر الصوم في السفر » ، وأخرجه مسلم في كتاب الصوم ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر .

(٣) راجع سيبويه : الكتاب ٤/١٤٧ .

الحروف المشتركة بين الأسماء والحروف ، ولكننا ذكرناها في هذا المكان لسهولة الوقوف عليها ، فنقول : هذه الأصلية تُذكر في أدوات العطف ، وفي أدوات الاستفهام ، وقد ذُكرت هنا . وزعم بعضهم أن ميمها منقلبة عن واو ، وأن أصلها « أو » ، والأكثرون على أنها بالميم في أصل وضعها . قلت : لأن القلب والنقل خلاف الأصل ، وكل ما كان خلاف الأصل يُحجج إلى دليل .

واعلم أنهم قد ذكروا أنها قد تقع متصلة ومنفصلة ، والمتصلة هي التي يفتقر المعطوفان بها إلى الذكر ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر ، وبهذا سميت متصلة . وقد ذكروا لها ثلاثة شروط : أحدها استواء المعطوفين في النسبة ، فيحكم الذهن بحصولها لأحدهما لا بعينه . وثانيها أن يلي أحد المتساويين الهمزة والآخر « أم » ، ولهذا قيل لها المعادلة أيضاً . وثالثها أن يقع السؤال بها لطلب تعيين المحكوم عليه ، وذلك نحو : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » إذا كنت حاكماً أن أحدهما عنده ، وتساله عن تعيين الكائن عنده ، ولذلك قالوا : إن علامتها أن يجوز إيقاع أيهما مكانها ، فيقال : « أي الرجلين عندك ؟ » فيجب أن يكون مصحوباهما إما اسمين كقولك : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » أو فعلين لفاعل واحد ، كقولك : « أقام زيد أم قعد ؟ » وقد يكون فاعلهما متباينين ، كقول الشاعر [من الخفيف] :

لا أبالي أنب بالحزن نيس أم لحاني بظهر غيب لييم^(١)

قال ابن مالك : ولا يمتنع كونهما جملتين ابتدائيتين إذا كان معنى

(١) في الطبعين « أناب » بدلاً من « أنب » ، و « جفاني » بدلاً من « لحاني » . والبيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٨٩ ؛ والخزانة ٤/٤٦١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٣٥ ؛ والكتاب ٣/١٨١ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٩٨ . ونب : صاح ، ونيب التيس يكون عند وثوبه للسفاد . والحزن : ما غلظ من الأرض . ولحاني : شمني . يقول : يتساور عندي نيب التيس بالحزن وشم الثيم إياي من ورائي . والشاهد فيه قوله « أم جفاني » حيث جاءت « أم » معادلة للالف .

الكلام : ما أدري أبعض التيوس « نَبَّ »^(١) أم بعض اللثام ثاب^(٢) ، وأنشد
[من الطويل] :

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَا لِكَا أُمُوتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقِعُ^(٣)
ولا يجوز أن تقع بعدها جملة مستقلة ، لأن الواقع بعدها وبعد الهمزة في
حكم « أي » . وهي كالمبتدأ المفرد ، والواقع بعدها كخبر عنه ، فيجب إفراده لأنها
حينئذ طائفة^(٤) ، وإنما جاز : « أتقوم أم تقعد ؟ » لأنهما في حكم المفرد ، لأنه
مسند به ، وإنما قُدرت الهمزة و « أم » ب « أي » لأنهما بمنزلتها في التعيين .

ولا تقع في التسوية المعادلة بين جملتين إلا وهما فعليتان ، فلا يقال :
« سواء عليّ أزيد قائم أم عمرو قاعد » ، وقد يُحذف المعادل الثاني ، وتُقام
« لا » مقامه ، نحو : « سواء عليّ أقممت أم لا » .

ثم ليعلم أن المراد بالهمزة إمّا لفظاً وإمّا تقديرًا ، فإنه قد وردت الهمزة
محذوفة مقدّرة . وقد نهينا عليه من قبل في فصل الهمزة ، ومنه قراءة ابن
محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾^(٥) بهمزة واحدة ، وقد
قدمناه . وقد ذكرنا أنها إذا استعملت للتسوية زال عنها معنى الاستفهام ، وصارت
للخبر ، فلا تقتضي جواباً ، والغالب كون الفعل بعدها ماضياً ، وقد يقع
مضارعاً ، نحو : « سواء عليّ أتقوم أم تقعد » .

واعلم أنهم منعوا أن يقولوا : « أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا » ، لأن الهمزة

(١) في الطبعتين « ناب » وهذا تحريف .

(٢) كذا في الطبعتين .

(٣) البيت لمتّم بن نوبة في ديوانه ص ١٠٥ ؛ وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ١٧٥/٢ ؛
وشرح التصريح على التوضيح ١٤٢/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٣١/٤ ؛
وشرح شواهد المغني ١٣٤/١ ؛ والمغني ٤١/١ . والشاهد فيه قوله : « أُمُوتِي نَاءٍ أَمْ
هو واقع » حيث وقعت « أَمْ » بين جملتين اسميتين عاطفة الثانية على الأولى .

(٤) كذا في الطبعتين .

(٥) البقرة : ٦ .

دخلت على الفعل و « أم » على الاسم ، فلم يتساويا ، وأورد على هذا قوله تعالى : ﴿ سَاءَ عَلَيْكُمْ أَذَعَوْتُمُوهُمْ أَفَ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) ونحوه ، فإنه لا يعادل للتخالف ، وأجيب بأن معنى قوله : ﴿ أَفَ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ أم صَمْتُمْ فلا تخالف ، وكذا قوله سبحانه : ﴿ أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَفَ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ ^(٢) معناه أجددت إتيان الحق أم أنت على لعبك واستهزائك ، فيشترط التوافق بين الجمل لفظاً أو تقديرأ .

(وأما المنقطعة) : فهي ما فقد منها شروط الاتصال ، والمثال المشهور فيها قولهم : « إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ » ، كأنه رأى أشباحاً ، فأخبر عنها أنها إبل ثم شكَّ فيها فاستفهم عنها : أهي شاء ، فقد جمع بها بين الخبر والاستفهام ، والأكثر على تقدير مبتدأ يكون « شاء » خبره .

وقد أوقعوا « أم » المنفصلة في الخبر وفي الإنشاء ، وهو الاستفهام ، ففي موضعين :

(أحدهما) : بعد الهمزة ، حيث تقع بعد « أم » جملة لما ذكر من عدم المعادلة كقولك : « أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عمرو » ، فإنها لا تقدّر الجملة بمفرد فلا تعادل ، وتجاب هذه بلفظة « لا » أو « نعم » كجواب « أو » ، لعدم تيقن وجود أحدهما .

(وثانيهما) : وقوعها بعد « هل » وغيرها من كلم الاستفهام ، نحو : « هل قام زيدٌ أم قام عمرو ؟ » و « أين يذهبُ أم أين يجلس ؟ » ، وسُميت منقطعة لانقطاع ما قبلها عما بعدها ، ولذلك قدّرت بما يدلّ على الانقطاع ، وهو « بل » والهمزة ليكون الكلام جملتين ، ولذلك لم يكن تقديرها بـ « أي » الدالة على الاتصال .

وأما الخبر ، فهو على ضربين أيضاً : أحدهما أن تكون للاستفهام فتقدّر

(١) الأعراف : ١٩٣ .

(٢) الأنبياء : ٥٥ .

بـ « بَلْ » والهمزة كما ذكرنا في « إِنَّهَا لِإِبِلٌ أَمْ شَاءَ » . وثانيهما أَنْ تُسْتَعْمَلَ
لمجرد العطف كقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتِ وَالنُّورُ ﴾^(١) أي : بَلْ
هَلْ ، وكقول الشاعر [من البسيط] :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ^(٢)
فتجردت « أم » عن الاستفهام ، فلذلك دخلت على « هَلْ » وإلا لاجتمع
استفهامان في موضع واحد ، وهو غير جائز .

(١) الرعد : ١٦ . وفي الطبعين : أم هل يستوي .
(٢) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٥٠ ؛ والخزانة ٥١٦/٤ ، ٥١٩ ؛ وشرح شواهد
شروح الألفية ٥٧٦/٤ ؛ والكتاب ١٧٨/٣ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٨/٤ ،
١٥٣/٨ ؛ والمقتضب ٢٩٠/٣ ؛ والهمع ٧٧/٢ ، ١٣٣ . وقد أصاب هذا البيت
التصحيف في الطبعين ، والرواية فيهما :
أم هل كثير بكى لم تقص عبرته اثر الاحبة يوم البين مسكوم

من الحروف الثنائية المحضة
« أن » المخففة المفتوحة الهمزة (١)

ويجب أن تكون « أن » هذه من الحروف المحضة ، وبعضهم قد عدّها مما اشترك فيه الحروف والأسماء ، وعدّ الاسم المشارك للحرف فيها « أن » الضمير في نحو: « أنت » وأخواته على مذهب من جعل الضمير « أن » والتاء حرفاً خطابياً ، وهذا القول هو الصحيح .

وأما الضمير الذي هو للمتكلم المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً ، فهو « أن » بنون مبنية على الفتح ، وإذا وقفت عليها أشبعت فتحها ألفاً ، فقلت : « الضارب زيداً أنا » ، وقد تُشبع فتحها ألفاً درجاً أيضاً فلا تسكن ، وإنّما تسكن عند اتصالها بتاء الخطاب ، وتكون التاء مفتوحة عند مخاطبة المفرد المذكر ، ومكسورة عند مخاطبة المفردة المؤنثة .

وإذا تعدّد المخاطب ، ألحقت التاء من المردفات بما يدلّ على التعدّد ، وهو لفظة « ما » للمثنى مذكراً أو مؤنثاً ، نحو : « أنتما » ، والميم عند كونه لجماعة الذكور العاقلين ، نحو : « أنتم » ، ولفظة نون مشددة عند كونه لجماعة الإناث ، نحو : « أنتن » ، وتسكن النون عند إلحاق التاء به من « أن » لشدة الامتزاج بين الكلمتين ، فهو عارض لا يعتدّ به .

فإذن الضمير من هذه الكلمات إنّما هو « أن » المحركة النون ، وما اتصل بها زوائد ، فـ « أنتما » ثلاث كلمات : الضمير ، وحرف الخطاب ، وما أرففه لبيان التعريف ، وإن جرى في عبارة بعضهم أن « أنتما » ضمير للمثنى ، فليس على وجه التحقيق .

(١) راجع مبحث « أن » في الأزهية ص ٥٩ - ٧٤ ؛ والجنى الداني ص ٢١٥ - ٢٢٧ ؛ وحروف المعاني ص ٥٨ - ٥٩ ؛ ورصف المباني ص ١١١ - ١١٨ ؛ ومغني اللبيب ٢٤/١ - ٣٥ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٧ - ١٧٠ .

ثم نقول: إنَّ «أن» الخفيفة المفتوحة الهمزة قد تكون مخففة من الثقيلة، وتلك تُذكر في فصل المثقلة، وقد تكون مستقلة بنفسها وهي المبحوث عنها في هذا المحل، وهذه على أربعة أقسام:

(أحدها): أن تكون مصدرية وهي التي تكون هي وما اتصل بها في معنى المصدر، وحروف المصدرية: «أن» هذه، «وأن» المشددة، «وما»، «و«كي»، «و«لو»، «و«الذي» وقد تُسمى موصولة أيضاً، وتقيّد أيضاً، فيقال: موصول حرفي.

والفرق بين الموصول الحرفي والاسمي أن الموصول الاسمي لا بد وأن يكون في الصلة ضمير يعود إلى الموصول، والحرفي لا يحتاج إلى الضمير. فإذا قلت: «أعجبنى ما صنعت»، إن قدّرت ضميراً محذوفاً، أي: «صنعت»، كانت «ما» موصولاً اسماً مقدّرة بالذي صنّعه، وإن لم تقدّره كانت حرفياً، أي: صنيعك، فإذا كانت مصدرية قدّرت بمصدر الفعل الذي دخلت عليه، فتقع فاعلة، ومفعولة، ومبتدأ، وخبراً، وغير ذلك بحسب الموضوع، كما تقول: «أعجبنى أن تقوم»، «وكرهت أن تقوم»، «وأن تصوموا خيراً لكم»^(١) و«فضلك أن تجود»، ونحو ذلك، ومنه قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٢)، تقديره: أن تسمع، أي سماعك،

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) هذا مثل عربي، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥؛ وتمثال الأمثال ٣٩٥/١؛ وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٥؛ وزهر الأكم ص ١٧٦/٣؛ والعقد الفريد ٢٨٨/٢، ٩٣/٣؛ والفاخر ص ٦٥؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦؛ ولسان العرب (بين) و(دنا) و(معد)؛ ومجمع الأمثال ١٢٩/١. والمعيدي: تصغير معيدي على غير قياس. وروي في قصة هذا المثل أن رجلاً من بني تميم يقال له: ضمرة كان يغير على مسالح النعمان بن المنذر حتى إذا عيل صبر النعمان كتب إليه أن ادخل في طاعتي، ولك مئة من الإبل، فقبلها وأتاه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان ضمرة دميماً، فقال النعمان هذا المثل. فقال ضمرة: مهلاً أيها الملك، إن الرجال لا يكالون بالصبيان، إنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، إن قاتل قاتل بجنان، وإن نطق نطق ببيان. يضرب لمن خيره خير من مرأته. ويروى: «أن (أو لأن) تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

وأكثر الرواية برفع « تسمع » وجاء نصبه بـ « أن » محذوفة ، وبعضهم قدّر :
تسمع بسماعك من غير أن يقدّر له « أن » محذوفة ، ويجعله مما أوقع فيه الفعل
موقع الاسم من غير تقدير « أن » .

(وثانيها) : الناصبة للفعل المضارع ، ولا تقع إلا بعد أفعال الطمع ،
والرجاء ، وتخصّص الفعل بالاستقبال ، وتعدّ في حروفه ، و « أن » هي أقوى
الحروف الناصبة ، ولذلك عملت ظاهرة ومقدّرة ، وإنما عملت نصباً في
الأفعال تشبيهاً بـ « أن » المشدّدة لفظاً وتأويلاً بالمصدر في عملها في الأسماء .
ويجب أن يُعلم أنه قد ورد جزم الفعل بعدها في لغة بني حنيفة ،
وأنشدوا [من الطويل] :

إذا ما غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلُنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ^(١)
وبعض العرب يرفع بعدها ، كقوله [من البسيط] :

أَنْ تَقْرَأَنِي عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا^(٢)
وقرأ ابن محيصن : ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ ﴾^(٣) بالرفع ، وعند
الفراء أنها محمولة على « ما » ، فقال أبو البقاء : مراده « ما » النافية . وغلّطه
الأكثر ، وقالوا : مراده « ما » المصدرية لكونهما للمصدر وحرفين ، وقال

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٩١/١ ؛ وبلا نسبة
في المغني ٢٨/١ . والشاهد فيه قوله : « إلى أن يأتينا » حيث جزم الفعل المضارع
بـ « أن » على لغة بعض العرب ومنهم بعض بني صباح بن ضبة . ويروى : « إلى أن
يأتي » ولا شاهد في هذه الرواية .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٣/٢ ؛ وأوضح المسالك
١٥٦/٤ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٠ ؛ وخزانة الأدب ٥٥٩/٣ ؛ وروصف الميباني
ص ١١٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٢/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية
٣٨٠/٤ ؛ وشرح المفصل ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ؛ ولسان العرب (أنن) ؛ ومغني اللبيب
٢٨/١ ، ٧٧٩/٢ . والشاهد فيه قوله : « أن تقرأني » حيث رفع المثني بعد « أن »
المصدرية ، وذلك على لغة بعض العرب . وقد عملت « أن » في عجز البيت ، وهذا
يقدر في صحّة هذا البيت وثبوته عن العرب .

(٣) البقرة : ٢٣٣ .

ثعلب^(١) : مراده « ما » الموصولة فإنَّ « أن » موصولة أيضاً مثلها ، والفعل يرتفع بعد « ما » الموصولة ، فكذلك بعدها . وقال بعضهم : أهملها لنقص عملها ، وليعلم أنَّ عملها ليس أصيلاً .

وقال أبو الفتح^(٢) في « الخصائص » : إنَّ « أن » في قوله : ﴿ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ ﴾ هي المخففة من الثقيلة . وهو بعيد ، لأنها تلي الفعل دون عِوض ، قال بعض المغاربة : الضمة هي علامة على واو محذوفة وأصله « يَتَمَو » وهو مستبعد جداً .

وتدخل على الماضي ، والأمر ، والنهي ، نحو : « أعجبنى أن قمّت » ، و « كتبتُ إليه أن قم » ، و « كتبتُ إليه أن لا تفعل » ، على مذهب سيويه ، فإنَّ غيره يمنع دخول « أن » على الجملة الطلبية قياساً على سائر الحروف المصدرية ، فإنهم اتفقوا على امتناع دخولها على الطلبية ، وخالفهم سيويه في « أن » وحدها ، ووافقه أبو علي .

قلت : لما وجب أن تفيد المصدر المؤول به « أن » مع الفعل « ما » مع ذلك الفعل وإلا فليسا مؤولين به ، ألا ترى أن معنى « بما رحبت وبرحبها » شيء واحد ، وكذا معنى « علمتُ أنك قائم » و « علمتُ قيامك » ، بخلاف المصدر المؤول به « أن » مع الأمر والنهي إذ لا يفيد قولك : « كتبتُ إليه أن قم » ما أفاده القيام فقط ، ولذلك اشترطوا كون الفعل متصرفاً لأنَّ غير المتصرف لا مصدر له ، ليكون « أن » مع الفعل الغير المتصرف في تأويل المصدر .

وقال بعضهم : إنَّ التي تدخل على الماضي غير الناصبة للمضارع ، فتكون هذه الناصبة نوعاً من المصدرية لأنَّ المصدرية تدخل على المضارع

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار (٢٠٠ هـ / ٨١٦ م - ٢٩١ هـ / ٩٠٤ م) إمام الكوفيّين في النحو واللغة . كان راوية للشعر ، محدثاً ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة ، حجة . ولد ومات في بغداد . له « الفصيح » ، و « قواعد الشعر » ، و « شرح ديوان زهير » . (الزركلي : الأعلام ١ / ٢٦٧) .

(٢) هو ابن جني ، وقد تقدّمت ترجمته .

والماضي أيضاً ، وهذه عند دخولها على المضارع تختصّ بأحكام تنفرد بها .

(منها) : أن تختصّ بالدخول على أفعال الطمع والرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(١) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٢) ، فمتى وقعت بعد فعل بمعنى العلم أو اليقين ، كانت المخففة من الثقيلة وليست هذه ، وفي التنزيل : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾^(٣) ، و ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾^(٤) ، لأن المخففة لما أفادت التحقيق كالمشددة لم تقع إلا بعد فعل محقق مطلقاً بخلاف هذه ، فإنها لا تقع إلا بعد فعل غير محقق كالطمع والرجاء والإرادة ، فإن كان الفعل محتملاً للأمرين جاز فيه الاعتباران ، وعليه قرئ : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً ﴾^(٥) برفع « تكون » ترجيحاً لجانب الفعل بأنها مخففة ، ونصبه ترجيحاً لجانب الظن والرجاء بأنها الناصبة^(٦) .

(ومنها) : أن لا يتقدّم معمولها عليها ، ولا معمول معمولها عليها ، ولا عليه ، فلا يجوز : « أريدُ تضربُ أن زيدا » ، ولا : « أريدُ زيدا أن تضربَ » ، ولا : « أريدُ أن زيدا تضربَ » . قال أبو البقاء رحمه الله : لأن الصلة لا تتقدّم على الموصول .

(تنبيه) : قال أبو البقاء : إذا حذفت « أن » فالجيد أن لا يبقى عملها إلا أن يكون ثم ما يدلّ عليها مثل الواو ، والفاء .

وقال الكوفيون : يبقى عملها ، وحجة الأولين قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾^(٧) بالرفع ، وبأن عوامل الأفعال ضعيفة ، فلا تعمل محذوفة . واحتج

(١) الشعراء : ٨٢ .

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) المزل : ٢٠ .

(٤) طه : ٨٩ .

(٥) المائدة : ٧١ .

(٦) قرأ البصريان ، وحزمة ، والكسائي ، وخلف برفع النون ، وقرأ الباقر بنصبها .

(الجزري : النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥) .

(٧) الزمر : ٦٤ .

الآخرون بأشياء جاءت في الشعر ، وهي شاذة أو مؤولة ، وقد قاسوا ذلك على عوامل الأسماء وهو قياس فاسد ، لأنها أقوى من عوامل الأفعال ، ولو جاز ذلك لجاز : « يضربُ زيداً » وأنت تريد : « ليضرب » .

(وثالثها) : أن تكون حرف تفسير ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾ ^(١) ، وأنكر الكوفيون وقوعها مفسرةً أبداً . ولها شروط : أحدها أن تقع بعد جملة تامة لأنها نفس الجملة ، ولذلك لم يكن ﴿ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) في قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾ ^(٣) من هذا الباب ، لأن قوله : ﴿ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ خبر عن ﴿ آخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾ لا مفسر .

قلت : يظهر للمتأمل في ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾ ^(٤) وأمثاله أن المفسر ليس هو الجملة وإنما هو مفعول محذوف تقديره : وأوحينا إليه أمراً أن اصنع الفلك ، فاشتراط تقدّم الجملة التامة ليتمكن تقدير مفعول محذوف تفسره « أن » لا أن المفسر هو الجملة ، ويؤيده ما نصّ عليه الرضي من أن الفرق بين « أي » و « أن » أن « أي » يفسر كلاً من المفرد والجملة كما سيأتي ، وأن « أن » لا يفسر إلا مفعولاً مقدّراً بلفظ دالّ على معنى القول مؤدّ معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ^(٥) فقوله : ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ مفسر لمفعول « نادينا » المقدّر ، أي : ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهيم ، وكذا قولنا : « كتبتُ إليه أن قم » ، أي : كتبتُ إليه شيئاً هو قم . وأما كون ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٦) ليس مفسراً ، فعلة عدم تفسيره مفعولاً لعدم تقدّم الجملة .

وثانيها : أن يتقدّم جملة ، فلا يقع فيما دونها .

وثالثها : أن لا تكون معمولة لما تقدّمها ، فنحو « أمرته بأن قم » الباء متعلّقة بالفعل ، فهي من صلتها ، فلا تكون مفسرةً لوجوب كونها من صدر جملة أخرى .

ورابعها : أن تكون بعد معنى القول دون صريحه ، فيشترط أن لا يكون في

(٤) المؤمنون : ٢٧ .

(٥) الصافات : ١٠٤ .

(٦) يونس : ١٠ .

(١) المؤمنون : ٢٧ .

(٢) يونس : ١٠ .

(٣) يونس : ١٠ .

السابقة أحرف القول ، إلا أن يكون القول بمعنى الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ ﴾ ^(١) أي ما أمرتهم إلا ما أمرتني به ، فعلى هذا يجوز أن تكون « أن » هذه مفسرة مع أنها واقعة بعد القول ، والمفسر هو الضمير في « به » لا ما في « أمرتني » لأنه مفعول صريح القول .

فإن قيل : قيدتم المفعول المفسر بكونه مقدراً ، وهذا يناقضه .

قلت : ليس هذا على سبيل الوجوب ، فإنه قد فُسر المفعول به الظاهر في اللفظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ * أَنْ أَقْذِفِي فِي الثَّابُوتِ ﴾ ^(٢) بل الغالب الكثير التقدير ، وبعضهم أجاز وقوعها بعد صريح القول أيضاً وجعل : ﴿ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ ﴾ في الآية مفسراً لما في « أمرتني » لا للمجرور في « به » ، وتمسك في ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾ ^(٣) قال : فإن التقدير : قائلًا بعضهم لبعض أن امشوا ، وأجيب إما بأن « أن » زائدة ، أو بأن القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور ، أو بأن « انطلق » متضمن لمعنى القول ، لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه ، وقيل : « أن » هنا مصدرية .

قلت : يصح على رأي من جَوَز دخول الحروف المصدرية على الجملة الطلبية ، وجَوَز صاحب هذا المذهب كون جميع « أن » المفسرة مصدرية إذا دخلت على أمر أو نهى متصرف لأن له إذن مصدر ، أو ربما وقعت في مكان يجوز فيه تقدير « أن » ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ ^(٤) إن جعل « أوحى » بمعنى القول ، فهي مفسرة ، وإن جعل بمعنى الإلهام فهي مصدرية . ومنع بعضهم جواز كونها مفسرة وإنما هي مصدرية ، إذ ليس المراد بالوحي إلا الإلهام ، وليس فيه معنى القول .

(ورابعها) : أن تكون زائدة ، وكثرت زيادتها في أماكن :

(٣) ص : ٦ .

(٤) النحل : ٦٨ .

(١) المائدة : ١١٧ .

(٢) طه : ٣٨ - ٣٩ . وفي الطبعين : « فأوحينا » .

(منها) : وقوعها بعد « لَمَّا » بمعنى « حين » وهي المسمّاة بالتوقيئيّة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ۖ ﴾ (١) .

(ومنها) : أَنْ تقع بين « لَوْ » والقسم ، كقول الشاعر [من الطويل] :
وَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ النّٰقِيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ (٢)
وقد تَزَادَ مع حذف فعله ، كقوله [من الوافر] :

أَمَّا وَاللّٰهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً [وما بالحُرِّ أَنْتَ ولا العَتِيقِ] (٣)
خلافاً لسيبويه فإنّها عنده موطنة للقسم ، قيل : إِنَّ «أَنْ» موطنة للقسم
ولكثره مجيئها بعده زعم بعضهم أنّها حرف يربط ما بعده بالقسم . وردّ بأنّها لو
كانت رابطة لما حذفت لأنّ حرف الربط زيادته لأمر لفظيّ فلا يجوز حذفه .
(ومنها) : زيادتها بين كاف الجرّ ومجرورها ، كقوله [من الطويل] :
وَسَوْماً تَلَاقِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ (٤)
بجرّ « ظبية » تقديره : كظبية ، وزيادتها هنا قليل .

(١) العنكبوت : ٣٣ .

(٢) البيت للمسبب بن علس في الخزانة ٢٢٤/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١٠٩/١ ؛ وهو
بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح ٢٣٣/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية
٤١٨/٤ ؛ وشرح المفصل ٩٤/٩ ؛ والكتاب ١٠٧/٣ ؛ واللسان (ظلم) ؛ والمغني
٣١/١ . والشاهد فيه قوله : « وأقسم أنّ لو التقينا » حيث جاءت « أنّ » زائدة لتوكيد
القسم .

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢٠٠/١ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٢ ؛ وخزانة الأدب
١٣٣/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٣٣/٢ ؛ ومغني اللبيب ٣١/١ .

(٤) البيت لعلاء بن أرقم في الخزانة ٣٦٤/٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٤/١ ؛
وشرح شواهد شروح الألفية ٣٨٤/٤ ؛ ولأرقم بن عباء أو لابن صريم الشكري أو
لباغث الشكري في شرح شواهد شروح الألفية ٣٠١/٢ ؛ ولابن صريم الشكري في شرح
المفصل ٨٣/٨ ؛ والكتاب ١٣٤/٢ ؛ ولزید بن أرقم في الإنصاف في مسائل الخلاف
٢٠٢/١ . وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٧/١ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٢ ؛
ورصف المباني ص ١١٧ ، ٢١١ ؛ والكتاب ١٦٥/٣ ؛ ومغني اللبيب ٣٢/١ .
والشاعر فيه يصف امرأته . والمقسم : الجميل كلّهُ كأنّ كلّ موضع منه حاز قسماً من =

وجعل بعضهم « أن » في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ ﴾ ^(١) ﴿ وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ ﴾ ^(٣) زائدة .
والأكثر على أنها في الأولتين مخففة من الثقيلة ، وفي الثالثة مصدرية .

(تنبيه) : الكوفيون على أنها تأتي بمعنى « إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ ^(٤) . أي : إذ جاءه ، والأظهر تقدير حرف التعليل وهو اللام أو « من » لأن المعنى عليه ، وحذف حرف الجر عندهم عنها قياساً مطرداً وأنها تأتي شرطاً كأختها المكسورة ، ورجحه بعضهم لتواردها على محل واحد كثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَأَنْفَضِرُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ ^(٧) وتجيء الفاء بعدهما كثيراً ، كقوله [من البسيط] :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ^(٨)

الجمال . تعطو إليه : تتناول إليه لتناول منه . والوارق : المورق . والسلم : شجر من العضاء . والشاهد فيه قوله : « كَانَ ظِيَّةٌ » حيث زاد « أن » بين كاف الجر ومجرورها . ويروى بنصب « ظيئة » ورفعها ، كما يروى بـ « توافينا » بدلاً من « تلاقينا » .

(٥) البقرة : ٢٨٢ .

(١) الأعراف : ١٨٥ .

(٦) المائدة : ٢ .

(٢) الجن : ١٦ .

(٧) الزخرف : ٥ .

(٣) يونس : ١٠٥ .

(٤) عبس : ١ - ٢ .

(٨) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ؛ والدرر ٩٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٥٥/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩ ؛ واللسان (ضيع) ؛ والهمع ٢٣/١ ؛ وبلد نسبة في الأزهية ص ١٤٧ ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧١/١ ؛ وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ؛ والجني الداني ص ٥٢٨ ؛ وخزانة الأدب ٨٠/٢ ؛ والخصائص ٣٨١/٢ ؛ ورصف المباني ص ٩٩ ، ٢٠١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩ ؛ وشرح المفصل ٩٩/٢ ؛ واللسان (خرش) ؛ ومغني اللبيب ٣٤/١ ، ٦١ ، ٤٨٩/٢ ، ٧٧٥ . والشاهد فيه قوله : « فَإِنَّ قَوْمِي » حيث جاءت الفاء بعد « أن » ، والأصل : أن ما كنتَ ذا نَقَرٍ . ويروى : « أَمَا كُنْتَ ذَا نَقَرٍ » ولا شاهد فيه .

وقوله [من البسيط] :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَجِلًا فالله يَكْلأُ ما تَأْتِي وما تَذُرُ^(١)

فلو كانت مصدرية لَلَزِمَ منه عطف المفرد على الجملة .

وتأتي بمعنى «لو» ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَنَتَّخِذَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا أَنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾^(٢) بفتح «أَنْ» ، أي : لو كُنَّا فاعلين ، وعند البصريين اللام محذوفة ، أي : لِأَنَّ كُنَّا فاعلين .

(تذييب) : جَوُزَ بعضهم الحكم بزيادة المفسرة مطلقاً ، إمَّا بتأويل الفعل الذي بمعنى القول بالقول فيؤوّل أمر «أَنْ قُمْ» يقال أَنْ قُمْ ، أو بتقدير القول بعده فيقدّر أمر قال قُمْ ، قال المجوز : وهذا مطّرد في كلّ مثال .

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨٢/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١١٨/١ ؛ وشرح المفصل ٩٨/٢ ؛ ولسان العرب (أما) ؛ ومغني اللبيب ٣٤/١ . ويكلأ : يحرس . تأتي : تفعل . تذر : تترك . والشاهد فيه قوله : «فالله يكلأ» حيث جاءت الفاء بعد «أَنْ» ، والأصل : «أَنْ ما كنت مرتجلاً فالله يكلأ» .
(٢) الأنبياء : ١٧ .

الحروف المحضة

« إن » المكسورة الهمزة (١)

وجعلها بعضهم مشاركة للفعل وهو أى يثي مؤكدة بالنون بمعنى « وعد » ، وهو سهو لما تقرّر من أن المشاركة بحسب الوضع إنما هي « إن » ، بمعنى « وعد » ، وهي مشاركة بالحذف لا بالأصالة . وأما « إن » فلا تكون إلا محضة ، وقد تكون مستقلة ومخففة من الثقيلة . والمخففة تُذكر عند أصلها ، والمستقلة والمبحوث عنها في هذا الفصل لها ثلاثة (٢) مواقع نذكر كلاً منها في بحث .

(البحث الأول) : الشرطيّة ، وهي التي تعلّق فعلاً متقدّماً طبعاً على فعل آخر أو معناه ليكون لازماً له ، ويسمّى الأول شرطاً والثاني جزاءً وجواباً ، ويلزم أن يليها الفعل لفظاً أو تقديرًا ، لأنه مقتضى وضعها ، ولذلك لو وقع بعدها اسم رُفع بأنّه فاعل لفعل محذوف ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٣) فإن أصل الكلام : وإن استجارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَاجْزُهُ ، فحذف الفعل من الموضع الذي يجب وقوعه فيه ليحصل له إبهام ، فإذا فسّر كان أوقع في النفس من ذكره غير مُفسّر من أوّل الأمر ، فلمّا ذكر بعده المفسّر عُلِمَ أن المحذوف فعل مثله ، ولذلك وجب الحذف لامتناع الجمع بين العَوَض والمَعَوَض . وذهب بعضهم الى أن ارتفاع « أحد » على الابتداء ، وجوّز أن يلي حرف الشرط الجملة الاسميّة ، وهو مخالف لجمهور النحاة .

(١) راجع مبحث « إن » في الأزهية ص ٤٥ - ٥٨ ؛ والجنى الداني ص ٢٠٧ - ٢١٥ ؛ وحروف المعاني ص ٥٧ - ٥٨ ؛ ورصف المباني ص ١٠٤ - ١١١ ؛ ومغني اللبيب ١٧/١ - ٢٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٤١ - ١٥٠ .

(٢) في الطبعيتين : « ثلاث » .

(٣) التوبة : ٦ .

والصحيح : أنها مختصة بالأفعال ، ولذلك عملت فيها ، وكان عملها جزماً لأنه الأصل في العمل المختص بالأفعال ، أو لأنها لما اقتضت فعلين خُفِّت بجعل عملها الجزم . وقال المازني : لا عمل لها ، لأنها لما كانت مختصة بالأفعال ووقع الشرط والجزاء الموقع المختص بالأفعال تأكدت الفعلية فجذبته إلى أصلاته ، وهي البناء ، فالشرط والجزاء مبنيان لا مُعربان . وهو ضعيف لأنه يستلزم بناء ما وقع بعد أدوات النصب والجزم كلها لأنها من خواصه ، وهو خلاف المتفق عليه .

وإذا قلنا بالإعراب فعمل الأداة في الشرط مُجمَع عليه ، وأما العامل في الجزاء ففيه أربعة مذاهب :

(أحدها) - وهو الأظهر - : أنه أداة الشرط لأنها اقتضت الجزأين اقتضاءً واحداً ، فوجب عملها فيهما ، ولأى يلزم الإهمال أو الترجيح دون مرجح ، وهذا مختار ابن الحاجب والجزولي وأكثر المتأخرين .

(وثانيها) : قول يُعزى إلى سيبويه ، وهو أن الأداة عملت في الشرط ، والأداة والشرط عملاً في الجزاء ، لأن أداة الشرط أضعف من حروف الجرّ لكون الجازم فرعاً على الجارّ ، فإذا لم يعمل الأصل أعني الجار في شيئين ، فالأولى أن لا يعمل الفرع في شيئين . وقال بعض المتأخرين : إن مذهب سيبويه أن الأداة هي العاملة في الشرط والجزاء لاقتضائهما إياهما معاً ، لكن عملها في الشرط بغير واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط . فعلى هذا النقل يكون الشرط شرطاً لعمل الأداة في الجزاء لا جزءاً من العمل فيه .

(وثالثها) : قول يُعزى إلى الأخفش ، وهو أن الأداة تعمل في الشرط ، والشرط يعمل في الجزاء .

(ورابعها) : قول يُعزى إلى الكوفيّين وهو أن أداة الشرط عملت في الشرط وحده ، وأما الجواب فهو مجزوم على الجواب كما يجزم في جواب الأمر والنهي وغيرهما ممّا له جواب . وضعّفوه بأنّ جزم الجواب في الأمور المعروفة المقتضية للجواب إنما هو بتقدير كونه جواباً للشرط الذي عليه أحد الأشياء المقتضية الجواب ، فيعود الكلام إلى مذهب أصحابنا .

(وخامسها) : قول بعضهم : إِنَّ الأداة عملت في الشرط ، وأما الجواب فإنه مجزوم على المجاورة . وَضَعْفُوهُ بِأَنَّ المضارع المعطوف على الجواب المقرون بالفاء يجوز جزمه مع عدم المجاورة ، فلولا أَنَّ الجواب المقرون بالفاء موضعه الجزم بعامل يقتضيه لما جاز جزم المعطوف عليه . وَلِيَعْلَمَنَّ أَنَّ لفعل الشرط والجزاء أربعة أحوال :

(أحدها) : أن يكونا مضارعين ، نحو : « مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ » ، فيجب جزم الشرط حقاً لوجود العامل وعدم المانع ، وكذا الجواب إِلَّا أن ينوي بالثاني التقديم أو حذف الفاء ، كقوله [من الرجز] :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(١)

فيجوز رفعه عند سبويه على أنه خبر « إِنَّ » وفي الكلام تقديم وتأخير وتقديره : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، وعند المبرد : على أنه لمبتدأ محذوف مع الفاء تقديره : فَأَنْتَ تصرع فحذف المبتدأ والفاء .

(وثانيها) : أن يكونا ماضيين ، نحو : « إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا أَكْرَمْتُكَ » ، فيحكم بجزم موضعهما لأنَّ الأداة أثرت معنى لقلبها معنى الفعل من المضي إلى الاستقبال ، ولا أثر لها في اللفظ لكون الماضي مبنياً لا يقبل الإعراب ، ولا يكفي وجود السبب بحصول المسبب والمانع غير مرتفع .

(وثالثها) : أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ، وهو كثير لكثرة تقدّم السبب وتأخر المسبب ، فيكون الشرط متأثراً معنى لانقلابه إلى المستقبل

(١) الرجز لجريز بن عبد الله البجلي في خزانة الأدب ٣/٣٩٦ ، ٦٤٣ ، ٥٤١/٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٣٠ ؛ والكتاب ٣/٦٧ ؛ ولسان العرب (بجل) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٢٣ ؛ ورفض المباني ص ١٠٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٤٩ ؛ وشرح المفصل ٨/١٥٨ ؛ ومغني اللبيب ٢/٦١٠ ؛ والمقتضب ٢/٧٠ . والشاهد فيه قوله : « إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ » على تقدير : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، ولولا أنه في تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، ولوجب أن يكون مجزوماً .

لا لفظاً لبنائه ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ ﴾^(١) ، وأما الجزاء فيجوز جزمه كالأية لقبوله تأثير العامل ، وهو موجود ، ويجوز رفعه لأنه لما لم تؤثر الأداة في الشرط ، وهو أقرب إليها ، جاز إهمال عملها في الجزاء وهو البعيد ، كقوله [من البسيط] :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مُسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(٢)

تقديره : فهو يقول ، فحذفت الفاء والمبتدأ ، وبقي « يقول » مرفوعاً على خبرية المحذوف ، ويجوز جزمه لوجود المؤثر وارتفاع المانع .

(ورابعها) : أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً ، وهو قليل حتى قالوا : لم يكذب يوجد إلا في الشعر ، ولا بد فيه من جزم الأول لوجود العامل وارتفاع المانع مع قربه ، كقوله [من البسيط] :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً
مِنْهُ وَإِنْ يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(٣)

(تنبيه) : قد يرد الشرط وليس المراد منه التعليق لكونه من الأمور الواقعة المحققة ، كقول النبي ﷺ وقد زار المقبرة : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ

(١) هود : ١٥ .

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣ ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٥/٢ ؛ ووصف المباني ص ١٠٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٩/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٢٩/٤ ؛ وشرح المفصل ١٥٧/٨ ؛ والكتاب ٦٦/٣ ؛ واللسان (حرم) و (خلل) ؛ ومغني اللبيب ٤٧٢/٢ ؛ والمقتضب ٦٨/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٧/٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٥١ . والخليل : المحتاج ذو الخلعة . والمسألة : السؤال . والحرم : الحرام ، أي : إذا سُئِلَ لم يعتلّ لسائله بأن ماله غائب ، أو محرّم على طلابه . والشاهد فيه رفع « يقول » على نيّة التقديم والتقدير : يقول إن أتاه خليل . . .

(٣) البيت لقعب بن أم صاحب من شعراء الحماسة في شرح شواهد المغني ٩٦٤/٢ ؛ واللسان (قعب) ؛ ومغني اللبيب ٧٧٢/٢ . والشاهد قوله : « إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً » حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وجوابه ماضياً ، وهذا قليل .

لاحقون»^(١) قيل : ذلك كان يفعله أدبياً حتى لا ينفس نفساً ولا يخبر خبراً إلا بالتفويض والتسليم ، وتعليماً للأمة الاستناد إلى ربهم في كل حال ، وقيل : وإن كان أصله التعليق ، فقد صار بذكر المشيئة تبركاً وأدباً ، وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) فإنه ليس للتعليق ، وقيل : إن معنى « إن » هنا وفي أمثاله كـ « قد » ، وهو قول قطرب ، وقيل : بمعنى « إذ » ، وقيل : معناه التهيج وإثارة الهمة والتحريض على المطلوب ، وكذا في قوله [من الطويل] :

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قُتِيْبَةَ حُرَّتَا

[جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم]^(٣)

فقيل معناه : أتغضب إن افتخر أحد بذلك ، أو أن الكلام على معنى

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم كتاب الطهارة ٣٩ ، وكتاب الجنائز رقم ١٠٣ ، ١٠٤ ، وفي سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ١٠٩ ، وكتاب الجنائز ١٠٣ .
(٢) البقرة : ٩١ ، ٩٣ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ؛ وآل عمران : ٤٩ ، ١٣٩ ، ١٧٥ ، والمائدة : ٢٣ ، ٥٧ ، ١١٢ ؛ والأعراف : ٨٥ ؛ والأنفال : ١ ؛ والتوبة : ١٣ ؛ وهود : ٨٦ ؛ والنور : ١٧ ؛ والحديد : ٨ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣١١ ؛ والأزهية ص ٧٣ ؛ وخزانة الأدب ٦٥٥/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٦/١ ؛ والكتاب ١٦١/٣ ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٢٢٤ ؛ ومغني اللبيب ٢٢/١ . والبيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو جريراً . وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الباهلي القائد المشهور . حُرَّتَا : قُطَعَتَا . وابن خازم هو عبد الله بن خازم السلمي ، أمير خراسان من قبل ابن الزبير . والشاهد فيه كسر « إن » وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل الماضي ، ولو فتح « أن » لم يحسن لأنها موصولة بالفعل ، فيقع بها الفصل . وأوجب المبرد الفتح لأن الكسر يؤدي إلى أن أذني قتيبة لم تحزأ بعد ، وهذا غير صحيح ، وحجة سيبويه أن لفظ الشرط قد يقع لما هو في معنى الماضي . وحمل ابن هشام رواية الكسر على وجهين : أولهما أن يكون على إقامة السبب مكان المسبب ، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حر أذني قتيبة إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحر . والثاني أن يكون على معنى التبيين ، أي : أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حرَّتَا فيما مضى .

التبيين ، أي تبين الحال الماضية ، كقول الآخر [من الطويل] :

إذا ما انتَسَبْنَا لم تَلِدْنِي لثِيْمَةً
[وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقْرِي بِهِ بُدَاً]^(١)

يريد أنه إذا انتسب تبين أنه كذا ، وكذلك أشدوا قوله [من الكامل] :

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلِ عَارٍ^(٢)
ووجّه بأنه إن يفتلوك بقتلك أو إن تبين أنهم قتلوك ، فليس قتلك
عاراً ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى ﴾^(٣) فقل فيه كما مر ،
وقيل : يجوز تقدير معطوف محذوف تقديره : وإن لم تنفع ، كما قيل في قوله
تعالى : ﴿ سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾^(٤) أي : والبرد ، فحذف المعطوف والعاطف
لظهور المعنى ، قيل : ولا يقدر في مثله إلا الواو لأنه أصل أحرف العطف ،
وقيل : ذلك إظهاراً لذمهم واستبعاداً لانتفاعهم بها كقولهم : « خَاطِبٌ فَلَانًا فِي
كَذَا إِنْ نَفَعَ خَطَابُهُ » ، استبعاداً للانتفاع بالخطاب .

(البحث الثاني) : الواقعة نافية بمعنى « ما » وتدخل على الجملتين :

أما الاسمية فكقوله تعالى : ﴿ إِنْ أُمّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾^(٥) ، وأما

(١) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٤٤٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٩/١ ؛
ومغني اللبيب ٢٣/١ . والشاهد في قوله : « إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة » حيث جاء
الشرط بمعنى التبيين .

(٢) البيت لثابت بن قطن في خزانة الأدب ١٨٤/٤ ؛ والدرر ٧٣/١ ، ١٧/٢ ؛ وشرح
شواهد المغني ٨٩/١ ، ٣٩٣ ؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٠ ؛ والجنى الداني
ص ٤٣٩ ؛ والخزانة ٦٥٦/٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١١٢/٢ ؛ ومغني
اللبيب ٢٤/١ ، ١٤٣ ، ٥٥٦/٢ ؛ والمقتضب ٦٦/٣ ؛ والهمس ٩٧/١ ، ٢٥/٢ .
والشاهد فيه قوله : « إن يقتلوك ... » حيث أتى الشرط بمعنى التبيين . وفي هذا
البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « ورب قتل عار » حيث ذهب بعضهم إلى أن
« رب » اسم بدليل الإخبار عنها . والجمهور يرى أنها حرف جر شبه بالزائد .

(٣) الأعلى : ٩ .

(٤) النحل : ٨١ .

(٥) المجادلة : ٢ .

الفعلية ، فكقوله : ﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾^(١) ، ويكثر إثبات «إلا» بعدها كالمثال ، أو «لما» بمعنى «إلا» ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٢) ، وقد تأتي دونهما ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ ﴾^(٣) خلافاً لمن أوجبه لكثرة ورودها دونهما .

وإذا دخلت هذه النافية على الجملة الاسمية ، فالقياس يقتضي إهمالها لعدم الاختصاص ، والأكثررون رويوا أن الإعمال رأي سيبويه ، وعليه أكثر البصريين . وثبت بالنقل أن الإهمال لغة أهل العالية ، ومنه قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » ، فيجب قبوله .

وقد أعملت في المعرفة والنكرة ، وأنشد الكسائي [من المنسرح] :
 إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ^(٤)
 وفي رواية : «إلا على حزبه الملاعين ، ومنه قول بعض العرب : « إِنْ قَائِمًا » ، أصله « إِنْ أَنَا قَائِمًا » ، حُذِفَتْ همزة «أنا» اعتباطاً ، وأدغمت النونان . وفي المحتسب^(٥) : « إِنْ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ^(٦) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ : ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾^(٧) منصوباً صفة لـ «عباداً» .

(١) الكهف : ٥ .

(٢) الطارق : ٤ .

(٣) الجن : ٢٥ .

(٤) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٤٦ ؛ وأوضح المسالك ٢٩١/١ ؛ والجنى الداني ص ٢٠٩ ؛ وخزانة الأدب ١٤٣/٢ ؛ ووصف المباني ص ١٠٨ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٠ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠١/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ؛ وشرح شواهد الالفية ١١٣/٢ . والشاهد فيه قوله : « إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا » حيث أعمل «إِنْ» عمل «ليس» واسمها معرفة .

(٥) راجع المحتسب لابن جني ٢٧٠/١ .

(٦) هو سعيد بن جبيرة الأسدي بالولاء ، الكوفي (٤٥هـ / ٦٦٥م - ٩٥هـ / ٧١٤م) تابعي ، وكان أعلم التابعين على الإطلاق . حبشي الأصل . قتله الحجاج في واسط . (الزركلي : الأعلام ٩٣/٣) .

(٧) الأعراف : ١٩٤ .

ويجب أن تلغى إذا بطل نفيها ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(١) ، أو تقدّم الخبر على اسمها ، كقولك : « إِنْ مُنْطَلِقُ زَيْدٌ »^(٢) ، ومعمول الخبر نحو : « إِنْ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . فيبطل العمل اتفاقاً لأن « ما » الأصلية في العمل لمشابهة « ليس » كذلك فبالأولى هذه ، ويقال على لغة الإهمال كما هو مختار الأكثرين : « إِنْ قَائِمٌ » ، أي : ما أنا قائم ، فحذفت الهمزة وأدغمت النونان كما مرّ.

وتدخل « إِنْ » هذه على « ما » الحجازية ، فيبطل عملها ، وأوردوا عليه ناشدين قوله [من البسيط] :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَباً
وَلَا صَرِيفاً وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ^(٣)

وردّ بأنّه مخرّج على أن الإعمال لـ « ما » و « إِنْ » مؤكّدة لها لا زائدة ، فلا يبطل عمل « ما » بذلك .

(البحث الثالث) : الواقعة زائدة ، وكثرت زيادتها بعد « ما » النافية ، فيبطل عمل « ما » عند من أعملها ، كقوله [من الوافر] :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَذَوْلَةُ آخِرِينَا^(٤)
وشدّد إعمال « ما » مع وجودها ، وحملوها على التوكيد دون الزيادة كما

(١) إبراهيم : ١٠ . (٢) في الطبعيتين : « زيداً » .

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٤/١ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٨ ؛ وخزانة الأدب ١٢٤/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٩٧/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٥٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٤/١ ؛ ولسان العرب (صرف) ؛ ومغني اللبيب ٢٢/١ . وغدانة حيّ من يربوع ، وقد هجاه الشاعر ، فقال إنه من سقط الناس وليس من أشرافهم . والشاهد فيه قوله : « ما إِنْ أَنْتُمْ ذَهَباً وَلَا صَرِيفاً » حيث لم يُبطل عمل « ما » النافية المقترنة بـ « إِنْ » الزائدة ، وهذه رواية يعقوب بن السكّيت ، وخرّجه ابن هشام في « أوضح المسالك » على أن « إِنْ » نافية مؤكّدة لـ « ما » زائدة . ورواية الجمهور برفع « ذهب » و « صريف » على إهمال « ما » لاقتنائها بـ « إِنْ » الزائدة .

(٤) البيت لفروة بن مسيك في الأزهية ص ٥١ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٧ ؛ والخزانة ١٢١/٢ ، ٤٨٧/٤ ؛ والدرر ٩٤/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٨١/١ ؛ والكتاب =

قَدَمناه . وقال الفراء : هما حرفا نفي ترادفا تأكيداً كـ « إِنْ » واللام في « إِنْ زِيداً لِقائِمٌ » . وضعفوه بأنّه لم يجتمع حرفان لمعنى واحد للتأكيد دون فاصل ، ولذلك قيل : « إِنْ زِيداً لِقائِمٌ » ولم يقل : « إِنْ لَزِيداً قائِمٌ » ، وتضعيفهم ضعيف لقوله [من الوافر] :

[فَلَا وَاللَّهِ مَا يُلْقَى لِمَا بِي] ولا لِمَا بِكُمْ أَبَداً شِفَاءً^(١)
وكذا قوله [من البسيط] :

بَنِي غُدَانَةٍ مَا إِنْ أَتَيْتُمْ ذَهَباً [ولا صَرِيفاً ولكنْ أَتَيْتُمُ الْخَزْفُ]^(٢)
لا سِيماً في رواية النصب فإنه أبلغ .

وزيدت بعد « ما » المصدرية ، كقولك : « انتظرنِي ما إِنْ جَلَسَ زيد » ،
ومنه قوله [من الطويل] :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
على السَّنِّ^(٣) خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ^(٤)

١٥٣/٣ ، ٢٢١/٤ ؛ واللسان (طب) ؛ وهو للكُميت في شرح المفصل ١٢٩/٨ ؛
وبلا نسبة في الخصائص ١٠٨/٣ ؛ ورصف المباني ص ١١٠ ، ٣١١ ، وشرح
المفصل ١٢٠/٥ ، ١١٣/٨ ؛ ومغني اللبيب ٢١/١ ؛ والمقتضب ١٣٦/١ ،
٣٦١/٢ . ولم أقع عليه في ديوانه والطب : العادة . والدولة : الغلبة في الحرب .
والشاهد فيه قوله : « وما إِنْ طَبْنَا جِبْنَ » حيث زيدت « إِنْ » بعد « ما » النافية تأكيداً
فأبطلت عملها .

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالي الأسدي في الخزانة ٣٦٤/١ ؛ والدرر ١٦١/٢ ، ٢٢١ ؛
وشرح شواهد المغني ٥٠٥/١ ، ٧٧٣/٢ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٥٧١/٢ ؛
والخزانة ٣٥٢/٢ ؛ والخصائص ٢٨٢/٢ ؛ وشرح التصريح ١٣٠/٢ ، ٢٣٠ ؛ وشرح
شواهد شروح الألفية ١٠٢/٤ ؛ وشرح المفصل ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ . والشاهد
فيه قوله : « إِلَما » حيث دخل حرف الجرّ على حرف جرّ شذوذاً . وفي الرواية
المشهورة « دواء » بدلاً من « شفاء » .

(٢) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل .

(٣) في الطبعتين « الشَّر » والتصحيح من المصادر المثبتة في الهامش التالي .

(٤) البيت للمعلوط القرعبي في شرح التصريح ١٨٩/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية

٢٢/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٥/١ ، ٧١٦/٢ ؛ واللسان (أنن) ؛ وبلا نسبة في =

وبعد « ما » الاسميّة، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(١) لمشابهتها النافية .

وبعد « ألا » الاستفاحيّة كقوله [من الطويل] :

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتْ كَيْسِباً أَحَاذِرُ أَنْ تَنَأَى النَّوَى بِغَضُوبِ^(٢)
قالوا : وزيادتها بعد هذه الثلاثة قليلة .

وبعد « لَمَّا » التوقيتيّة ، نحو : « لَمَّا إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ » .

وبعد « لَمَّا » الإيجابيّة ، نحو : « لَمَّا إِنْ جَاءَ زَيْدٌ » ، ذكره ابن الحاجب .
ونسبه بعضهم إلى السهو ، وقال : إِنْ الزائدة بعدها هي المفتوحة ، وقال ابن
القوّاص^(٣) وزيادة « إِنْ » بعد « لَمَّا » نادر .

(فائدة) : قد شُبّهت بـ « إِنْ » الشرطيّة في إفادة معناها من الأسماء ،
وهي قسمان : ظروف وغير ظروف ، فغير الظروف أربعة وهي : « مَنْ »
و « ما » و « أَيَّ » و « مَهْمَا » والحق الكوفيّون « كيف » ، وقد ألحق بهنّ « إذا »
في الضرورة ، والظروف غير « إذا » خمسة فللزمان منها ثلاثة ، وهي :
« متى » ، و « أيّان » ، و « إذْماً » ، وللمكان ثنتان : « أينما » ، و « حيثما » ،
وهما لازمتان للظرفيّة . وبُنيت كلّها لتضمّنهما معنى الحرف إلّا « أَيَّ » فإنّ منعها
البناء ما فيها من لزوم الإضافة بمعنى « بعض » ونقيضه « كلّ » ، ولذلك اشترط
في إضافتها إلى المعرفة أن تكون المعرفة مثناة ، أو مجموعة حتّى لو كانت

الأزميّة ص ٥٢ ، ٩٦ ؛ وأوضح المسالك ٢٤٦/١ ؛ والجنى الداني ص ٢١١ ؛
والخصائص ١١٠/١ ؛ وشرح المنفصل ١٣٠/٨ ؛ والكتاب ٢٢٢/٤ ؛ ومغني اللبيب
٢٢/١ ، ٣٦ ، ٣٣٧ ، ٧٥٦/٢ . والشاهد فيه قوله : « ما إِنْ رأيت » حيث زيدت
« إِنْ » بعد « ما » المصدريّة .

(١) الأحقاف : ٢٦ .

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ٩٧/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٦/١ ؛ والمغني ٢٢/١ ؛
والهمع ١١٤/٢ . والشاهد فيه قوله : « ألا إِنْ سَرَى » حيث زاد « إِنْ » بعد « ألا »
الاستفاحيّة .

(٣) لم أقع على ترجمة له ، ولعله ابن القوّاس (عبد العزيز بن جمعة) النحويّ صاحب
« شرح الكافية » (راجع الزركلي ١٦/٤) .

المعرفة مفردة، لوجب إمّا تنزّلها منزلة النكرة، أو أن يكون المراد بعض أجزائها من اليد، أو الوجه، أو الرجل لتكون في الحقيقة مضافة إلى متعدّد أيضاً دون النكرة لشيوعها، وشمولها كلّ فرد على جهة البدليّة، فقابل ذلك ما أخرجها لمشابهة الحرف عن أصل الإعراب فأعربت، فإنّ عَرَضَ لإضافتها ما نقصها من حذف صدر صلتها، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(١)، أي: أيهم هو أشدّ، فسيبويه حكّم بينهاها على الضّمّ، لأنّه نقص فضلها بما عرض لها من الحذف، وكذلك قول الشاعر [من المتقارب]:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٢)

بينائها على الضّمّ لملاحظة المحذوف، فهي كـ «قبل» و«بعد». والخليل وجماعة حكموا بالإعراب إمّا عملاً بالاستصحاب، أو لأنّ المقتضي للإعراب موجود حقيقة. وأمّا الآية والبيت فقد منعوا أن تكون ضمّة «أَيَّ» فيهما بنائيّة وقالوا: إنّ أياً استفهام ورفعها إمّا على الحكاية، أو إنّ الجملة مستأنفة لا تعلّق لها بما قبلها، ومفعول «نزع» إمّا محذوف و«من كلّ شيعة» صفة، أو «من كلّ شيعة» هو المفعول، و«من» زائدة. والزمخشري، وابن الحاجب، وأكثر المتأخّرين على الأوّل.

وكذا إذا عرض لها وقوعها موصوفة وتكون في النداء، فإنّها تكون مبنية إمّا لأنها غير مضافة، أو لتأكّد الأمر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء عليها.

والحاصل أنّ «أَيّاً» على ثلاثة أضرب: معربة مطلقاً إذا كانت استفهاميّة أو جزائيّة، مبنية مطلقاً في النداء، منقسمة إلى معرب ومبني إذا كانت موصولة، فأعرابها إذا تمّت صلتها، وبنّاؤها إذا حذف صدرها، والله أعلم.

(١) مريم: ٦٩.

(٢) البيت لغسان بن وعلّة في الدرر ٢٦٠/١؛ وشرح التصريح ١٣٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٢٣٦/١، ٨٣٠/٢؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٤٣٦/١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧١٥/٢؛ والخزانة ٥٢٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٧؛ وشرح المفصل ١٤٧/٣، ٨٧/٧. والشاهد فيه قوله: «على أيهم» حيث جاءت «أَيَّ» مبنية على الضّمّ.

من الحروف الشائبة المحضة

حرف «أو»^(١)

وقد قدّمنا في فصل الواو أنّها عاطفة من جملة الأحرف العشرة الهاملة التي تُشرك الثاني في إعراب الأوّل ، ولا يعطف بِـ «أو» و «إلا» في المكان الذي يجوز فيه الاختصار على المعطوف عليه وحده ، نحو : «جاء زيد أو عمرو» ، فلا يقال : «اختصمَ زَيْدٌ أو عمرو» ، ولا «المالُ بين زيد أو عمرو» ، لأنّه لا يجوز الاختصار فيهما على الأوّل ، فإن استعملت في مثل ذلك قُدّرت بالواو ، كقول امرئ القيس [من الطويل] :

وظَلَّ طُهَاءَ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ

صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٢)

أي : وقدير معجل .

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّ «أو» تستعمل في الاستفهام والخبر والأمر .

أمّا في الاستفهام ، فهو عند عدم العلم بثبوت الخبر لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، فإذا قيل : «أَعِنْدَكَ زيدٌ أو عمرو» ؟ معناه : أَعِنْدَكَ أحدهما أم لا ؟ فجوابه نعم أو لا . فإن أتيت بِـ «أم» كان السؤال عن تعيين ما علم أنّه عنده دون تعيين ، كما مرّ عند ذكر «أم» والهمزة .

(١) راجع مبحث «أو» في الأزهية ص ١١١ - ١٢١ ؛ والجنى الداني ص ٢٢٧ - ٢٣٢ ؛ وحروف المعاني ص ١٣ ؛ ووصف المباني ص ١٣١ - ١٣٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٦٤ - ٧١ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٣ - ١٧٨ .

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢ ؛ والدرر ٢/١٩٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٤٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٧ ؛ وبلا نسبة في المغني ٢/٥١٢ ، ٥٢٦ ؛ والهمع ٢/١٤١ . والقدير : اللحم المطبوخ في القدر . والشاهد فيه قوله : «أو قدير معجل» حيث أتت «أو» بمعنى الواو .

وأما في الخبر ، فهي لتفصيل ، إما مجمل ، كقولك : « الاسم معرفة أو نكرة » ، « وهذا جوهر أو عرض » إذا قصد أنه يفصل بها بين متعاقبين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ ^(١) ، أو مُبْهِم ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(٢) ، وقد تكون فيه للغاية ، كقولك : « لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » ، أي : إلى هذه الغاية ، ولذلك قُدِّرَتْ بمعنى « إلى » لإفادتها الغاية ، وقد تُؤَوَّل حينئذ بـ « حَتَّى » لذلك ، وبعضهم يؤوِّلها بـ « إِلَّا » لأن الاستثناء يفيد ذلك المعنى ، وعلى التقادير الثلاثة يجب تقدير « أَنْ » في الكلام ، لتكون هذه الأحرف الثلاثة داخلية على اسم مقدَّر لأجل حرف الجرّ وأداة الاستفهام ، و « أَوْ » المؤوِّلة بأحد هذه الثلاثة هي التي تنصب المضارع ، ونسبة العمل إليها مجاز لأن الناصب حقيقةً هو « أَنْ » المقدَّرة ، ويكون الفعل الذي قبلها عاماً في الزمان فتجعله مخرجاً من عمومته ، ألا ترى أَنَّ الإلزام في قولك : « لَأَلْزِمَنَّكَ » عامٌ في جميع الأوقات ، فإذا أتيت بـ « أَوْ » هذه ، وقلت : أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » ، أخرجته من العموم وقيدته بزمن القضاء ، وبهذا تنفصل عن أختها العاطفة .

وقد تكون في الخبر للشكّ عند المتكلِّم ، فتقول : « جاءني إما زيدٌ أو عمرو » ، « وَكَانَ عِنْدِي كَذَا أَوْ كَذَا » ، إذا شكَّكتَ فيهما ، ولم تُعرِف أحدهما بعينه .

وقد تكون للإيهام من المتكلِّم على السامع ، كقولك : « كَانَ عِنْدِي قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ » ، ومنه قوله [من الطويل] :

[تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعْيشَ أَبُوهُمَا]
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ ^(٣)

(١) النساء : ١٣٥ . (٢) البقرة : ١١١ . (٣) البيت للبيد بين ربيعة في ديوانه ص ٢١٣ ؛ والأزهية ص ١١٧ ؛ وخزانة الأدب ٢١٩/٢ ، ٤٢٤/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢ ؛ وشرح المفصل ٩٩/٨ ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢٢١ ؛ ولسان العرب « أوا » ؛ ومغني اللبيب ٦٣٠/٢ ، ٧٤٦ . والشاهد فيه مجيء « أَوْ » للإيهام .

إذ يعرف المتكلم أن الكائن عنده قليل أو كثير ، وكذا الشاعر يعرف أنه من أي القبيلتين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٢) ، فأبهم حالهم لمصلحة اقتضتها الحكمة الإلهية وقيل : « أو » هنا كالواو ، أي : ويزيدون ، وقيل : إنها للشك ، وينسب إلى المخاطبين ، أي إذا رأيهم الرائي شك في أنهم مائة ألف أو يزيدون عليها ، وقيل : بمعنى « بل » ، وهو قول الكوفيين .

وقال بعضهم : وإنما جاز الإضراب بـ « بل » في كلامه تعالى ، لأنه أخبر تعالى عنهم بأنهم مائة ألف بناء على ما يحزره الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالماً بعددهم ، وبأنهم يزيدون ، ثم أخذ سبحانه في التحقيق مضرباً عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر ، أي : أرسلنا إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ، وهم كانوا زائدين على ذلك .

وأما في الأمر ، فتارة تأتي للتخيير ، كقولك : « خذِ الثوبَ أو الدينار » ، وتارة للإباحة ، كقولهم : « جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين » ^(٣) ، بعد النهي عن مجالسة الناس وإلا كان تخييراً . قال ابن مالك رحمه الله : وأكثر ورود الإباحة في تشبيه لفظاً ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهِ كَالْجِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ ^(٤) ، أو تقديرأ ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ ^(٥) .

قيل : والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما ، وفي التخيير يتحتم الاقتصار ، ولا يجوز الجمع . وليعرف أن جواز الجمع بين أمرين في نحو « تعلم إمّا النحو أو الفقه » ، لم يعلم من « إمّا »

(١) يونس : ٢٤ .

(٢) الصافات : ١٤٧ .

(٣) هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء (٣٣٣هـ / ٦٥٣م - ١١٠هـ / ٧٢٩م) إمام وقته في علوم الدين بالبصرة . تابعي من أشرف الكتاب . مولده ووفاته في البصرة . (الزركلي : الأعلام ١٥٤/٦) .

(٤) البقرة : ٧٤ .

(٥) النجم : ٩ .

و «أو»، لأنهما لم يوضعا إلا لأحد الشئيين في كل موضع ، وإنما عُلِمَ ممّا قبل «أو» وبعدها معاً ، لأنّ تعلّم العلم خير ، وزيادته خير ، وكذا العلم بالتفصيل والشكّ والإبهام والتخير ، إنّما يحصل من أمور أخرى عارضة ، فالتفصيل من جهة قصد المتكلّم التقسيم ، والشكّ من جهة جهله ، والإبهام من جهة الإخفاء على السامع ، والإباحة من جهة أنّ الجمع بينهما يحصل به فضيلة ، والتخير من جهة أنّه لا يحصل به ذلك .

(تنبيه) : إذا دخل حرف النفي أو النهي على الإباحة ، فقد رفعها ، فلا يجوز له فعل شيء منهما ، ولأنّه معها كان له فعل أحدهما أيّهما أراد فينتفي الجائز ، فيلزم المنع مطلقاً ، وتبقى «لا» مقدّرة مع الثاني ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْهُمْ آيْماً أَوْ كُفُوراً ﴾ ^(١) تقديره : ولا كفوراً ، ويمكن أن يقال : إنّهُ عند الإباحة أبيض له واحد لا بعينه ، فنهيه عن واحد لا بعينه يستلزم نهيه عنهما ، لأنّه إذا باشر أيّهما كان يكون قد خالف ما نهى عنه ، والإطئاب في هذا موكول إلى فنّه .

(فائدة) : «أو» و «إمّا» من حيث هما يشتركان في أنّهما لأحد الشئيين أو الأشياء لا بعينه ، ويفارق كلّ منهما الآخر ، أمّا «إمّا» فبلزومها صدرّاً لجملة ، وأمّا «أو» فمن جهتين : إحداها أنّها تكون بمعنى «أنّ» أو «حتّى» أو الأمر كما مرّ .

وثانيهما أنّ «أو» تحيى للإضراب بمعنى «بل»، وتكون حينئذٍ استثنائية ، ولا تدخل إلّا على الجملة .

وهي على ضربين : ما يجوز فيه الإضراب والعطف ، كقولك : «أنا أسافر اليوم أو أقيم» ، فعلى الإضراب كنت عازماً على السفر ثمّ أضربت عنه ، وجزمت على الإقامة ، وعلى العطف كنت متردّداً بين السفر والإقامة . وما يتعيّن فيه الإضراب ويمتنع العطف ، كقوله [من الطويل] :

(١) الإنسان : ٢٤ .

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتَ لِلْعَيْنِ أَمْلَحُ^(١)

تقديره: بَلْ أَنْتَ، لامتناع العطف، إذ حقّه صحّة قيام المعطوف مقام المعطوف عليه، وقد انتفت هاهنا، إذ لا يصحّ قيام « أَنْتَ أَمْلَحُ » مثل « مقام قرن الشّمس »، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَلِمَحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾^(٢) لامتناع « كهو أقرب ». وصرّح أبو البقاء أنّ « أَوْ » هنا للتقريب كما في قولك: « ما أدري أأذن فلان أو أقام »، أي: لسرعته، وإن كان يدري أنّه أذن.

(خاتمة): قد تنوب كلّ واحدة من الواو و« أَوْ » عن أختها، فتستعمل كلّ منهما مقام الأخرى، أمّا استعمال « أَوْ » مكان الواو، فكقوله [من الكامل]:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهَرِّهِ أَوْ سَافِعٍ^(٣)

ومنه قوله تعالى: ﴿ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾^(٤) وهي بمعنى الواو سواء عطفت على « الشحوم » أو « الظهور ». وأمّا استعمال « أَوْ » مكان الواو فلم يخطر لي مثاله.

ومن الأماكن ما يتوارد عليه الحرفان، وابن مالك، رحمه الله، عدّها منها

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٣؛ والخصائص ٢/٤٥٨. وفي الخزانة ٤/٤٢٤: « البيت نسبته ابن جني إلى ذي الرمة، ولم أجده في ديوانه ».

(٢) النحل: ٧٧.

(٣) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١؛ وشرح التصريح ٢/١٤٦؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠٠؛ وبلا نسبة في المغني ١/٦٦. والسافع: الأخذ بناصية الفرس. والشاهد فيه قوله: « أَوْ سَافِعٍ » حيث جاءت « أَوْ » بمعنى الواو.

(٤) الأنعام: ١٤٦.

الإباحة ، قال : ومن الأماكن التي تتعاقب فيها « أو » والواو الإباحة ، نحو : « جالس الحسن أو ابن سيرين » ، أي جالس الصَّنَف الذي منهم الحسن وابن سيرين ، فلو جالسهما معاً أو أفرد أحدهما بالمجالسة ، لم يخالف ما أُبيح له ، والاعتماد في فهم المراد من مثل هذا من الكلام لم يختلف . ولهذا قرأ بعض القراء ﴿ ويزيدون ﴾^(١) بالواو ، وجوّز أن تكون « أو » فيه بمعنى « بَل » ، كما هو مذهب الكوفيّين خلافاً للبصريّين^(٢) ، فإنّهم منعوا وقوع « أو » بمعنى « بَل » ، وكذا بمعنى الواو أيضاً ، محتجّين بأنّ الأصل استعمال كلّ حرف فيما وضع له لئلاّ يُفْضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع . وأجابوا عن متمسكاتهم بأنّ « أو » في ﴿ أو يزيدون ﴾^(٣) لتشكيك الراي ، وفي ﴿ الحوايا أو ما اختلط بعظم ﴾^(٤) للتنبيه على تحريم هذه الأشياء وإن اختلفت مواضعها ، أو على كلّ المستثنى وإن اختلفت مواضعه من قبيل دلالة ، أو على تفريق الأشياء على الأزمنة كقولك : « كنتُ بالبصرة آكل السمك أو التمر أو اللحم » ، أي في أزمنة متفرقة ، وبأنّ الرواية في « أو أنت للعين أُمْلَحُ » بـ « أم » ، وإن قدّرت صحة الرواية فهي للتشكيك ، أي : صورتها أو أنت أُمْلَح من غيركما ، وهذا كقولهم : « الحسن والحسين أفضل أم ابنُ الحنفية »^(٥) .

ورجّح ابن مالك الأوّل ، واختاره والذي رحمه الله تعالى . وهو الصواب لكثرة وروده فيما لا يمكن التفصي عن جوابه من الآيات والأبيات ، وعدم لزوم اللبس لدلالة القرائن الموضحة للمراد ، واستلزامه عدم ورود بعض الكلام بمعنى « بعض » وهو خلاف الواقع . ومما استدلّ به والذي رحمه الله قول

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات : ١٤٧) .

(٢) راجع المسألة السابعة والستين من مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٧٨ - ٤٨٤ .

(٣) الصافات : ١٤٧ .

(٤) الأنعام : ١٤٦ .

(٥) الحسن والحسين وابن الحنفية هم أولاد عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه .

جرير^(١) يخاطب به هشام بن عبد الملك^(٢) [من البسيط] :

ماذا تَرَى في عِيَالٍ قَدْ بَرَمْتُ بِهِمْ لَمْ أُخْصِرْ عُدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي^(٣)
أَي : وزادوا ، أو : بل زادوا .

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة اليربوعي (٢٨هـ / ٦٤٠م - ١١٠هـ / ٧٢٨م) أشعر أهل عصره . ولد ومات في اليمامة . وعاش عمره يناضل شعراء زمنه ويساجلهم . فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل . وهو من أغزل الناس شعراً . (الزركلي : الأعلام ١١٩/٢) .

(٢) هو الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بن مروان (٧١هـ / ٦٩٠م - ١٢٥هـ / ٧٤٣م) ولد في دمشق ، وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد سنة ١٠٥ هـ . اجتمع في خزائنه من المال ما لم يجتمع في خزانة أحد من الخلفاء الأمويين . (الزركلي : الأعلام ٨٦/٨) .

(٣) البيتان لجرير في ديوانه ص ٧٤٥ ؛ والدرر ١٨١/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٤٤/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٠١/١ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٩٨ ؛ ومغني اللبيب ٦٧/١ ، ٣٠١ . والشاهد فيه قوله : « أو زادوا » حيث جاءت « أو » بمعنى « بَلْ » للإضراب ، أو بمعنى الواو .

الفصل السادس من النوع الأول

من الحروف الثائبة المحضة «أَيُّ» بفتح الهمزة وسكون الياء (١)

ولها موضعان :

(أحدهما) : أن تكون من أدوات النداء ، وقد تقدّم بعض ما يتعلّق بها في أوّل هذا النوع عند ذكر «آ» ، وبعضهم زعم أنّها اسم فعل ، وهذا غير مختصّ بها ، بل شامل لجملة أحرف النداء ، ولضعف القول بهذا لم نعتدّ به ، ولم نذكرها فيما اشترك فيه الاسم والفعل ، وسنذكر أدلّتهم على اسميّتها مع أجوبتها في فصل «يا» إن شاء الله تعالى ، لكونها الأصل ، والنداء بها ، كقولك : «أَيُّ زَيْدٌ» ، و«أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ» ، وقول الشاعر [من الطويل] :

أَلَمْ تَسْمَعْ أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيلٌ^(٢)
(وثانيهما) : أن تكون مفسّرة كـ «أَنْ» لكنّها تفسّر الجمل وغيرها ، فالجمل ، كقوله [من الطويل] :

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي^(٣)

(١) راجع مبحث «أَيُّ» في الجنى الداني ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ؛ ورصف المباني ص ١٣٤ - ١٣٥ ؛ ومغني اللبيب ٨٠/١ - ٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٧٤ ؛ والدرر ١٤٧/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٣٤/١ ؛ والهمع ١٧٢/١ ؛ وهو بلا نسبة في المغني ٨٠/١ . وعبد : ترخيم «عبد» ، اسم امرأة . ورونق الضحى : إشراقه وضوؤه . والهديل : صوت الحمام . وفي الديوان والمغني وشرح شواهد : «الهدير» بدلا من «الهديل» . والشاهد فيه قوله : «أَيُّ عَبْدٌ» حيث جاءت «أَيُّ» حرف نداء .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٣٣ ، والخزانة ٤٩٠/٤ ؛ والدرر ٢٠٧/١ ، ٨٧/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٣٤/٢ ، ٨٢٨ ؛ وشرح المفصل ١٤٠/٨ ؛ والمغني ٨٠/١ ، ٤٤٧ ، ٤٦١ ؛ والهمع ٢٤٨/١ ، ٧١/٢ . والشاهد فيه قوله : «أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ» حيث جاءت «أَيُّ» حرف تفسير مفسّرة جملة .

وغيرها ، نحو : « جاءني زيدُ أي : عبدُ الله » ، وتفسّر معنى القول وغيره ، وخصّصها بعضهم بالجمال ، وهو سهو ، بل تفسيرها غيرها أكثر ، فإنك تقول : « قاسَيْتُ مِنْهُ عَرَقَ الْقَرْبَةِ » ، أي : المشقّة ^(١) ، و« كتبت بالقلم ، أي : باستعانتة » .

والكوفيّون يرونها عاطفة حيث وقعت بعد كلمة أخرى مساوية لها في إعرابها ، وضُعِفَ عطفها بأنّه لو حُذِفَتْ لما اختلّ الكلام ، ويجوز الاستغناء عنها دائماً ، ولأنّها لا يتلوها إلّا ما يوافق مدلول ما قبلها ، وكلّ ذلك ممّا لم يُعهد مثله في الأحرف العاطفة ، وعند الأكثرين أنّ ما بعدها عطف بيان ، وقيل : بدل .

(فائدة) : أنشد التبريزي ^(٢) في «معاني الحروف» : وترمينني باللحظ . . . البيت ثم قال : وأصل « لكن إياك لا أقلي » : لكن أنا إياك ، ومثله قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ^(٣) فألقيت حركة الهمزة على النون ، فصار « لكنّا » ، ثم أدغمت النون في النون ، وحُذِفَتْ ألف « أنا » لأنها تسقط في الوصل ، فبقي : ﴿ لَكِن هُوَ اللَّهُ ﴾ ، هذا نصّه فليعاود ، وبه صرح

(١) من الأمثال العربية : « جَيْشْتُ (أو : كَلَفْتُ أو كَلَفْتُ) إِلَيْكَ عَرَقَ (أو : عَلَقَ) القربة » (فصل المقال ص ٤٨٢ ؛ ولسان العرب (علق) ؛ ومجمع الأمثال ١٥٠/٢ ؛ والمستقصى ٢٢٢/٢) ومعناه : تكلفت لأجلك أمراً صعباً شديداً حتى عرقت كعرق القربة . وعرقها : سيّلان مائها . وقيل : المعنى تكلفت لك ما لم يبلغه أحد حتى تجشمت ما لا يكون لأنّ القربة لا تعرق . و« عَلَقَ القربة » لغة في « عَرَقَ القربة » . وقيل : عَلَقَ القربة عصامها الذي تتعلّق به ، والمعنى : تكلفت لك كلّ شيء حتى عصام القربة .

(٢) هويحيى بن علي بن محمد الشيباني (٤٢١هـ / ١٠٣٠م - ٥٠٢هـ / ١١٠٩م) من أئمة اللغة والأدب . أصله من تبريز . من مؤلفاته : « شرح ديوان الحماسة لأبي تمام » ، و« تهذيب إصلاح المنطق » لابن السكيت ، و« شرح اللمع لابن جني » . (الزركلي : الأعلام ١٥٧/٨ - ١٥٨) .

(٣) الكهف : ٣٨ .

الزمخشري ، قال : وهو ضمير الشأن ، والشأن الله ربي ، والجملة خبر « أنا »
والراجع منها إليه ياء الضمير .

وقراءة ابن عامر^(١) بإثبات الألف في الوقف والوصل جميعاً ، وحسن ذلك وقوع الألف عوضاً من الهمزة ، وغيره لا يشتها إلا في الوقف . وعن ابن عمر^(٢) أنه وقف بالهاء : « لَكُنَّه » ، وقرأ « لَكُنْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي » بسكون النون وطرح « أنا » . وقرأ أبي بن كعب^(٣) : « لَكُنْ أنا » ، على الأصل ، وفي قراءة عبد الله^(٤) : « لكن أنا لا إله إلا هو ربي » هذا لفظه . وقال الثعلبي^(٥) في « شرح الجرجانية » : « لَكُنْ مثقلة ناصبة وضمير الشأن منوي » ، وهو أقل تكلفاً من الأول .

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد (٨٨ هـ / ٦٣٠ م - ١١٨ هـ / ٧٣٦ م) أحد القراء السبعة . ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك . توفي في دمشق . (الزركلي : الأعلام ٩٥ / ٤) .

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (١٠ ق هـ / ٦١٣ م - ٧٣ هـ / ٦٩٢ م) صحابي من أعز بيوتات قريش في الجاهلية . ولد وتوفي في مكة . أفتى الناس في الإسلام ستين سنة . (الزركلي : الأعلام ١٠٨ / ٤) .

(٣) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد (. . . - ٢١ هـ / ٦٤٢ م) صحابي أنصاري من الخزرج . كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود مطلعاً على الكتب القديمة . اشترك في جمع القرآن . (الزركلي : الأعلام ٨٢ / ١) .

(٤) هو عبد الله بن عامر ، وقد تقدمت ترجمته منذ قليل .

(٥) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم (. . . - ٤٢٧ هـ / ١٠٣٥ م) مفسر من أهل نيسابور ، له اشتغال بالتاريخ . من مؤلفاته : « عرائس المجالس » في قصص الأنبياء ، و « الكشف والبيان في تفسير القرآن » . (الزركلي : الأعلام ٢١٢ / ١) .

من الحروف الثنائية المحضة
هو « إي » بكسر الهمزة^(١)

وهي حرف جواب ، وأحرف الإيجاب والجواب والتصديق بمعنى واحد ، وتسميتها بهذا حملاً على الغالب الكثير ، وهي : « نعم » ، و « بلى » ، و « إي » ، و « أجل » و « جبر » ، و « إن » المؤكدة . وتزاد في أحرف الجواب الفاء واللام ، فالفاء تقع في جواب الشرط واللام في جواب القسم ، « ولَوْ » و « لولا » ، وقد مرَّ ذكرهما في فصليهما باستيفاء أحكامهما . ويأتي معنى كل حرف من هذه الستة إن شاء الله تعالى في فصله .

أما « إي » المقصودة هاهنا : فإنها إثبات لما يقع الاستفهام عنه ، فإذا قيل : « أقام زيد ؟ » فيقال : « إي إنه قام » ، ولكنها يلزمها القسم ، أي أن يقسم معها على إثبات ما قصد إثباته ، وفي التنزيل : « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُوبِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ »^(٢) فإن لحق ياءها ساكن من كلمة أخرى [مين] كلام الله سبحانه ، جاز إبقاؤها ساكنة لأن اللام تُدغم وهي حرف مدّ ، فيكون التقاء الساكنين على حدّه كـ « الضالّين » إجراءً للمنفصل مجرى المتّصل ، ويجب أن تشبع مدّاً ، وجاز حذف الياء ، وإيلاء الهمزة المكسورة اللام المشدّدة ، نحو : « إله » بهمزة واحدة بحذف همزة الوصل بالدرج ، وجاز تحريك الياء بفتحة على أصل التقاء الساكنين وتبييناً للحرف ، نحو : « إي الله » فصار فيها ثلاثة^(٣) .

(١) راجع مبحث « إي » في الجنى الداني ص ٢٣٤ - ٢٣٥ ؛ ورصف المباني ص ١٣٦ ؛ ومغني اللبيب ٨٠/١ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨ .

(٢) يونس : ٥٣ .

(٣) في الطبعيتين : « ثلاث » .

وَأَمَّا إِذَا وَلِيهَا مَتَحَرُّكَ ، فَلَيْسَ إِلَّا إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً ، نَحْوُ : « إِي وَرَبِّي » ، وَ « إِي لَعْمُرُكَ » ، وَ « إِي وَاللَّهِ » ، وَلَا يُقْسَمُ بَعْدَهَا إِلَّا بِأَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَا غَيْرَ .

وَأَمَّا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً فَيَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى الْعُمُومِ فِي حَذْفِ حَرْفِ الْقِسْمِ ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ بِحَرْفِ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطُ إِلْحَاقَهَا تَعْوِضًا . وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ جَرُّهُ مُطْلَقًا دُونَ عَوْضٍ ، لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ الشَّرِيفَ كَثُرَ الْقِسْمُ بِهِ ، فَخَفَّفَ بِحَذْفِ الْحَرْفِ دُونَ تَعْوِضٍ ، كَمَا جَازَ قَوْلُهُمْ : « اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ » ، بِالْجَرِّ دُونِهِ . وَلَيَعْرِفُ أَنَّ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِوَجُوبِ حَذْفِ فِعْلِ الْقِسْمِ ، وَكَانَ التَّرَاثُمُ لَطُولُ الْكَلَامِ بِـ « إِي » مَعَ كَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ .

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : إِنَّ « إِي » بِمَعْنَى « نَعَمْ » . قِيلَ : وَعَلَيْهِ ، إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهَا تَقَعُ مَوَاقِعَ « نَعَمْ » ، فَتَقَعُ بَعْدَ الْخَبَرِ ، وَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، مُوجِبًا كَانَ أَوْ مُنْفِيًا ، يُلْزَمُ مَخَالَفَتُهُ الْإِجْمَاعَ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا لِلتَّصْدِيقِ مِثْلَ « نَعَمْ » ، فَلَا طَائِلَ تَحْتَهُ إِذْ جَمِيعُ أَحْرَفِ الْإِيجَابِ كَذَلِكَ .

من الحروف الثنائية المحضة « بَلْ »^(١)

وهو حرف هامل لا عمل له لدخوله على الأسماء والأفعال كـ « أي »
الإيجابية وأخواتها ، ولها ثلاثة مواقع :

(أولها) : العاطفة وهو أشهر مواقعها ، فهي كأخواتها العشرة في
تشريك الثاني للأول في الإعراب ، و « لَكِنْ » و « لا » في كونهما لأحد
الشيئين معيّنًا ، وتختصّ بالإضراب عن الأول ، والأخذ في الثاني وضعًا .
ونقل في « المطارحات » عن المشاجعي^(٢) عن الكوفيّين اختصاصها بالنفي ،
وليست مختصة به لاتفاقهم على أنّ بدل الغلط مقدّر بـ « بَلْ » ، وقد تقع بعد
النفي ، وبعد الإثبات ، فكما يجوز أن يقول : « جاء زيدٌ عمرو » ، إذا غلط
بذكر « زيد » ، فيجوز أن يقول : « بل عمرو » ، مع أنها إثبات ، ولكن ورودها
بعد النفي أكثر .

وقال أبو حيّان : إنّ وقع بعدها جملة ، فهي للإضراب عن الأول ، فتارةً
لإبطال الحكم عنه ، وإثباته لما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ
جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) وتارة للإعراض عنه دون إبطاله ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا
كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ * بل قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا^(٤) ولا
تكون حينئذ عاطفة . وقد تتكرّر الجملة بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ قَالُوا

(١) راجع مبحث « بَلْ » في الجنى الداني ص ٢٣٥ - ٢٣٧ ؛ وحروف المعاني ص ١٤ ؛
ورصف المباني ص ١٥٣ - ١٥٧ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١١٩ - ١٢٠ ؛ وموسوعة
الحروف ص ١٩٠ - ١٩٢ .

(٢) هو أبو الحسن الأخفش وقد تقدّمت ترجمته .

(٣) المؤمنون : ٧٠ .

(٤) المؤمنون : ٦٢ - ٦٣ .

أَصْفَاتُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴿١﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُنْعَثُونَ ﴾ بَلْ إِذَا دَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ عَنْهَا مُخْمَلُونَ ﴿٢﴾ .

وإن وقع بعدها مفرد كانت للعطف ، ولكن شَرَطَ الكوفيون أن لا يعطف بها بعد النفي ، وعند البصريين بعد الإيجاب والنفي والنهي ، فتقول : « اضرب زيداً بَلْ عَمراً ؟ » ، و « ما قام زيدٌ بل عمرو » ، و « لا تضرب زيداً بَلْ عَمراً » ، معناه : اضرب عَمراً ، وقام عمرو .

قلت : لأن « بَلْ » جعلت المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع ، فيفيد أن ذكر المتبوع كان غلطاً ، سواء كان عَنْ عَمْدٍ أو سَهْوٍ ، وإن التابع هو المنسوب إليه الحكم إيجاباً أو سلباً مع احتمال أن يكون المتبوع كذلك ، وأن لا يكون . وأجاز المبرد أن يكون التقدير في النهي : لا تضرب عمراً ، وفي النفي : بل ما قام عمرو ، والأشهر هو الأول . وذهب الجزولي إلى أنها بعد الإيجاب والأمر نهى ، وبعد النفي والنهي تأكيد .

(فائدة) : إذا دخلت « لا » على « بل » كان النفي راجعاً إلى ما قبلها مطلقاً ففي قولك : « قام زيد لا بَلْ عمرو » ، نفي القيام عن « زيد » وإثباته لـ « عمرو » ، أي : ما قام زيد بل قام عمرو ، وقولك : « اضرب زيداً لا بَلْ عَمراً » ، « لا تضرب زيداً بَلْ عَمراً » ، ففي الإيجاب والأمر تفيد النفي ، وفي النفي والنهي تفيد التأكيد ، فيجزم السامع في الجميع أن الحكم منفي عن الأول . ولو لم يضم « لا » إلى « بل » ، لكان اتصاف المعطوف عليه كما مر من قبيل المسكوت عنه محتملاً أن يكون وأن لا يكون ، ويقال في « لا بل » : « نا بَن » و « نا بَل » و « لا بَن » ، بإبدال اللام نوناً فيهما معاً أو في أحدهما فقط .

(تنبيه) : « بل » العاطفة للمفرد لا تجيء بعد الاستفهام ، لأنها للإضراب عن الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام إثباتاً أو نفياً أو

(١) الأنبياء - ٥ .

(٢) النمل : ٦٥ - ٦٦ .

طلب تحصيله أو تركه أمراً أو نهياً ، وليس في الاستفهام جزم لا بحصول شيء ، ولا بتحصيله حتى يقع فيه غلط فيتدارك ، ولذا قيل إنها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض .

قال الرضي : والأولى أن يجوز استعمالها بعدما يستفاد منه الأمر والنهي كالعرض والتحضيض ، وأما العاطفة للجمل فإن كانت للانتقال من جملة إلى أهم منها جاءت بعد الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ ^(٢) وإن كانت لتدارك الغلط ؛ نحو : « خَرَجَ زَيْدٌ بَلْ دَخَلَ عمرو فلا » ، والجملتان قد يشتركان في جزء ، وقد لا يشتركان .

(وثانيها) أن تقع في ابتداء الكلام مصدرة ، وتُستعمل على وجهين : أحدهما أن يقع الاسم بعدها مجروراً بمعنى « رَبُّ » ، كقول الشاعر [من الرجز] :

بَلْ بَلَدٌ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ ^(٣)

وهل الجرّ بها نيابة عن « رَبُّ » أو لـ « رَبُّ » محذوفة ؟ الأكثرون على الثاني لدخول « بَلْ » على القيلين ، فتكون هاملة حملاً على الأكثر ، لأنّ أعمال الداخل عليهما قليل كـ « ما » و « لا » بمعنى « ليس » بخلاف إهماله ، كحروف العطف والابتداء والتنبيه وغيرها ، وذهب بعضهم إلى أنّ العمل لها لا لـ « رَبُّ » لأنها بهذا المعنى تختصّ بالأسماء ، ولا تدخل على الأفعال ، فتعمل ، ولأنّ عمل حرف الجرّ محذوفاً ضعيف ، وبالقياص على الواو ، فإنّ الأكثرين على أنّ العمل للواو ، وضُعِفَ بمنع الاختصاص حينئذ ، وبأنّ الحرف قد يعمل محذوفاً ، نحو : « اللَّهُ لأَفْعَلَنَّ » كما مرّ في فصل الواو ، وبأنّه إنّما يضعف إذا لم ينب عنه شيء ، كما في نيابة الهمزة « وها » عن حرف

(١) الشعراء : ١٦٥ .

(٢) الشعراء : ١٦٦ .

(٣) سبق تخريج هذا الرّجز في الصفحة ٣٨ . والشاهد فيه قوله : « بَلْ بَلَدٌ » حيث جرّ « بَلَدٌ » بـ « رَبُّ » المحذوفة بعد « بَلْ » .

القسم باطراد ، وبأن الأكثر على أن الجر بعد واو « رُب » إنما هو ب « رُب » لا بالواو .

(وثانيهما) أن لا تعمل ، ولا يقع بعدها معمول لا لها ، ولا لمحذوف تدلّ عليه ، لكن تقع لاستثناف الكلام عما تقدّم إن تقدّم عليها كلام .

قال التبريزي ، رحمه الله : وقد تقع هكذا في أوائل الأبيات من الشعر ، وتكون زائدة على وزنه ، ولا يعتدّ بها في تقطيع البيت ، وهذا يسمّى في العروض خزماً ، وإذا سُمّي بها أو رُكبت تركيباً إسنادياً ، فلا بدّ من زيادة حرف عليها لتصير ثلاثية ، لتصل إلى أصل أبنية الكلمات المتصرفّة من الأسماء والأفعال ، وزدت عليها إمّا واواً ، أو ياءً ، أو ضَعُفَت لامها ، فتصير ثلاثية كما تفعله في كلّ ثنائي أردت جعله ثلاثياً ، وقد نقل جميع هذا الجوهري^(١) عن الأخفش عن بعضهم رحمهم الله تعالى .

(وثالثها) أن تقع في جواب القسم بمعنى « إن » كما في قوله تعالى : ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴿٢﴾ أي : إنّ الذين كفروا ، والله أعلم .

(١) هو إسماعيل بن حماد الجوهري (. . . - ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م) لغويّ من الأئمّة . أصله من فاراب ، دخل العراق صغيراً ، وسافر إلى الحجاز ، فطاف البادية ، ثمّ عاد إلى خراسان فنيسابور . حاول الطيران ، فمات في محاولته . له معجم « الصحاح » وكتاب في العروض ، ومقدّمة في النحو . (الزركلي : الأعلام ١/ ٣١٣) .

(٢) ص : ١ - ٢ .

بُنيت على السكون بالأصالة ، فإن لاقاها ساكن آخر من كلمة أخرى حُذفت ياؤها لفظاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾^(٢) وإن كان الساكن هو ياء ضمير المتكلم لم تُحذف ، وأدغمت فيها ، وفتحت ياء الضمير للساكنين في المشهور ، فيقال : « في أنقباض » بالفتح ، وقد رُوي تحريكها بالكسر على الأصل ، وأنشدوا قول الراجز :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَا فِي قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمُرْضِيِّ^(٣)

واعلم أن أصل وضعها للظرفية في الزمان والمكان إما حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ * غُلِبْتَ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾^(٤) فهذه للمكان ، وقوله : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾^(٥) للزمان ، وإما مجازاً ، نحو : « النَّظَرُ فِي تَارِيخِ الْأَقْدَمِينَ مَحْمُودٌ ، وَالنَّاطِرُ فِي حَالِ الْمَظْلُومِ مَسْعُودٌ » . وحكي عن الكوفيين أن أصل وضعها للتبعيض ، وأن الظرف الزماني إذا كان الفعل واقعاً في جميعه والظرف نكرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾^(٦) وقوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا

(١) راجع مبحث « في » في الأزمهية ص ٢٦٧ - ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٢٥٠ - ٢٥٣ ؛ وحروف المعاني ص ١٢ ؛ ووصف المباني ص ٣٨٨ - ٣٩١ ؛ ومغني اللبيب ١٨٢/١ - ١٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

(٢) إبراهيم : ١٠ .

(٣) الرجز في حاشية ياسين على شرح التصريح ٦٠/٢ .

(٤) الروم : ١ - ٣ .

(٥) الروم : ٣ ، ٤ .

(٦) الأحقاف : ١٥ .

شَهْرٌ ﴿^(١) لا يجيزون فيه إلا الرفع ، إذ لا تبعض فيه ، فلا يُجيزون نصبه ولا جرّه بـ « في » أو مرادف لها ، وهذان عند البصريين جائزان . أمّا إذا كان الفعل واقعاً في بعض فيجيزون النصب والرفع ، وأنشدوا قول النابغة ^(٢) [من الكامل] :

زَعَمُ الْبَوَارِحُ أَنْ رِحْلَتَنَا غَدًا وَيَذَاكَ خَبَرْنَا الْغَرَابُ الْأَسْوَدُ ^(٣)
نصب « غد » ورفع ، وكذا يجوز أن يُجرَّ بحرف ظرفي كالبيت الثاني له ، وهو [من الكامل] :

لَا مَرْحَبًا بِغَدٍ وَلَا أَهْلًا بِهِ إِنْ كَانَ تَفْرِيقُ الْأَجْبَةِ فِي غَدٍ ^(٤)
فيوافق البصريون الكوفيّين في جواز رفعه إلا أنهم لا يوجبونه ، ولكنه أجود من النصب ، وعند جمهور البصريّين أنها قد استعملت لعدّة معان :
(الأولى) للظرفيّة ، وهو مدلولها الأصلي كما تقدّم .

(الثانية) : للمصاحبة بمعنى « مَعَ » ، كقوله تعالى : ﴿ اذْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ ﴾ ^(٥) الأولى بمعنى « مَعَ » أي : « مَعَ أُمَمٍ » ، والثانية على أصل الظرفيّة ، وقوله تعالى : ﴿ فادْخُلِي عِبَادِي ﴾ ^(٦) .

(الثالثة) : للسببيّة ، كقوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ ^(٧) ،

(١) سبأ : ١٢ .

(٢) هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب (. . . - نحو ١٨ ق هـ / نحو ٦٠٤ م) شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز . كانت تُضرب له قبة من جلد أحمر يسوق عكاظ ، فتقصده الشعراء ، فتعرض عليه أشعارها . (الزركلي : الأعلام ٥٤/٣ - ٥٥) .

(٣) البيت للنابغة في ديوانه ص ٨٩ ؛ والدرر ٧٥/١ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢٤٠/١ ؛ ولسان العرب (وجه) ؛ والهمع ٩٩/١ .

(٤) البيت للنابغة في ديوانه ص ٩٠ ؛ وبلا نسبة في لسان العرب (غدا) .

(٥) الأعراف : ٣٨ .

(٦) يوسف : ٣٢ .

(٧) الفجر : ٢٩ .

وكقوله ﷺ : « إِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ »^(١) أي : بسببها .

(الرابعة) للمقايسة ، أي انتساب شيء إلى شيء ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٢) أي : إذا قيس بخير الآخرة فهو حقير .

(الخامسة) لموافقة الباء ، كقولهم : « ضربته في السيف » ، أي : به ، وكقول زيد الخيل^(٣) [من الطويل] :

وَتَرَكْتُ يَوْمَ الرُّوْعِ فِيهَا كَتَائِبُ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكَلَى وَالْأَبَاهِرِ^(٤)
ويُروى : وَالْأَبَاجِلِ^(٥) .

(السادسة) لموافقة « على » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلْبَيْنُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٦) أي : عليها ، وهو قول الكوفيين ، وعند البصريين على أصلها من

(١) ورد هذا الحديث بصيغ مختلفة . راجع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٨١/٧ .

(٢) التوبة : ٣٨ .

(٣) هو زيد بن مهلهل بن منهب من طيء (... - ٨٩هـ / ٦٣٠م) من أبطال الجاهلية . لقّب « زيد الخيل » لكثرة خيله ، أو لكثرة طرده بها . كان شاعراً محسناً ، وخطيباً لساناً موصوفاً بالكرم . وفد على النبي (ﷺ) ، فسرّ به الرسول ، وسماه « زيد الخير » . (الزركلي : الأعلام ٦١/٣) .

(٤) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ٦٧ (والرواية فيه « بصيرون في طعن الأباهر والكلَى » ؛ والأزهية ص ٢٧١ ؛ والخزانة ٣٧/٣ ، ١٤٨/٤ ؛ والدرر ٢٦/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٨٤ ؛ واللسان (فيا) ؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١٤/٢ ؛ والجنى ص ٢٥١ . والأباهر : جمع الأبهَر ، والأبهَران هما الوردان اللذان يحملان الدم من جميع أوردة الجسم إلى القلب . والشاهد فيه قوله : « بصيرون في طعن الكلَى » حيث جاءت « في » بمعنى الباء . والرواية المشهورة للبيت هي : « بصيرون في طعن الأباهر والكلَى » .

(٥) في الطبعتين : الأياجل ، وهو تحريف . والأباجل جمع الأجل ، وهو عرق غليظ في اليد أو الرجل .

(٦) طه : ٧١ .

الظرفية ، إِمَّا مبالغةً لتمكّن المصلوب في الجذع كَتَمَكُن المظروف في ظرفه ، وإِمَّا أن تكون في وسطه دون طرفيه .

(السابعة) لموافقة « إلى » ، كقوله تعالى : ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(١) .

(الثامنة) لموافقة « مِنْ » ، كقول امرئ القيس [من الطويل] :
وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ أَقْرَبُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ^(٢)
أي : منها .

(التاسعة) الزيادة للتأكيد ، كقول الشاعر [من الرجز] :
أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يَخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدَجَا^(٣)
أي يخال سواده ، ذكّره الفارسي .

(تنبيه) لا يخفى أنه يمكن ردّ بعضها إلى الأصالة ، لكن بتكلف وتعسف ، ولا تعسف في حمل بعض حروف الجرّ على بعض .

(١) إبراهيم : ٩ .

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٧ ؛ والجنى الداني ص ٢٥٢ ؛ والدرر ٢/٢٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤٠ ، ٤٨٦ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣١٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٩١ ؛ والمغني ١/١٨٤ ؛ والهمع ٢/٣٠ . والمعنى : كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهراً ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهي اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقَدَم المغيرة لرسومه . والشاهد فيه قوله : « في ثلاثة أحوال » حيث جاءت « في » بمعنى « مِنْ » .

(٣) البيتان لسويد بن أبي كاهل البشكري في الدرر ٢/٢٦ ؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/٤٨٦ ؛ والمغني ١/١٨٤ ؛ والهمع ٢/٣٠ . واليرندج : الجلد الأسود . والشاهد فيه قوله : « يخال في سواده يرندجا » حيث جاءت « في » زائدة للتوكيد .

الحروف الشائبة الذي لا تقع إلا حرفاً هو

حرف « كي »^(١)

اعلم أنها تفيد التعليل ، ولها موقعان :

(أحدهما) أن تكون فيه حرف جرّ ، فتفيد ما تفيد به لام التعليل ، واستدلوا على كونها جارة بحذف ألف « ما » الاستفهامية معها في الاستفهام ، كقولهم « كَيْمَ » ، كما قالوا : « يَمَ » ، و « لِمَ » ، و « فِيمَ » ، و « عَمَ » . ولا تحذف إلا مع ما يجرّ ، كما يأتي في النوع الثاني . وإذا كانت حرف جرّ ، فلا تدخل إلا على اسم صريح أو مؤول به ، ولذلك نصبوا بعدها المؤول بتقدير « أن » لتبقى مع صلتها بمنزلة الاسم الصريح ، فيقال : « حيثُ كَيْ تَكْرَمَنِي » ، أي : لإكرامك إِيَّاي ، وهذا ممّا يشهد لـ « كَيْ » أنها جارة أيضاً ، ويُنصب المضارع بعدها كما ينصب بعد غيرها من حروف الجرّ ، لكن بتقدير « أن » . وذهب الكوفيّون إلى أنها ناصبة بنفسها^(٢) ، وتابعهم على ذلك جماعة من البصريّين ، واستدلّ من قدّر « أن » بعدها بورودها بعدها ظاهرة في قول الشاعر [من الطويل] :

فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتَخْدَعَا^(٣)

(١) راجع مبحث « كي » في الجنى الداني ص ٢٦١ - ٢٦٥ ؛ ورصف المباني ص ٢١٥ -

٢١٧ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١٩٨ - ٢٠٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥١ - ٣٥٧ .

(٢) راجع المسألة الثامنة والسبعين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين في

« الإنصاف في مسائل الخلاف » ج ٢ ، ص ٥٧٠ - ٥٧٤ .

(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ؛ والخزانة ٣/ ٢٤٤ ، ٥٨٤ ، ٣٧٩/٤ ؛ والدرر

٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٣/ ٢٣١ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨ ؛ وشرح

المفصل ١٤/٩ ، ١٦ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٣٠ ؛ وشرح شذور الذهب

ص ٣٧٣ ؛ والمغني ١/ ١٩٩ ؛ والهمع ٥/٢ . والشاهد فيه قوله : « كيما أن تُغَرَّ »

حيث أظهر « أن » بعد « كي » . ويروى : « لسانك هذا كي تضرّ وتخدعا » ولا شاهد

فيه حينئذ .

(وثانيهما) أن تكون حرفاً مصدريةً ، فتكون مع ما بعدها من الجملة في حكم المصدر ، وذلك عند دخول اللام الجارة عليها ، كقولك : « جئتُ لكي تُكرِمَني » ، أي : لإكرامك إياي ، وحينئذ يجب أن تكون ناصبة بنفسها لاستبعاد دخولها حينئذ على « أن » المصدرية ، وجعلها حرف جرّ لدخول اللام ، ومنع دخول حرف جرّ على مثله ، فيكون النصب بها نفسها ، فإذا قلت : « جئتُ كي تُكرِمَني » أمكن أن تُقدّر في الكلام لام جارة فتكون مصدرية ، وتنصب بنفسها ، وأن تُقدّر جارة ، وتقدّر بعدها « أن » ناصبة ، وقد ورد قول الشاعر [من الطويل] :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا تُطِيرَ بِقُرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنَاءً يَبِيدُاءَ بُلْقَعٍ^(١)

ويلزم منه أحد المحذورين ، إمّا دخول حرف الجرّ على مثله ، أو حرف مصدرية على مثله ، فاختار الفراء جعل « كي » مصدرية مؤكدة بـ « أن » لقربها من الاسم ، بكونها موصولة ، وبعد التأكيد إنما هو في الحروف الجارة ، ورجّحه أيضاً صاحب التسهيل ، وقال : سهّله أنه ليس بإعادة لفظ الأول ، بل بمرادفه ، فإنه مُستحسن ، كقوله تعالى : ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾^(٢) وقولنا : « زيد كمثل عمرو » أحسن من « زيد كعمرو » مع أنه ممتنع ، وقد ورد اجتماع المصدريتين في قول أمير المؤمنين عليّ^(٣) رضي الله عنه : « ما كان عليك أن لو المصدريتين في قول أمير المؤمنين عليّ^(٣) رضي الله عنه : « ما كان عليك أن لو

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٠/٢ ؛ وأوضح المسالك ١٥٤/٤ ؛ والجنى الداني ص ٢٦٢ ؛ وخزانة الأدب ٨/١ ، ٥٨٥/٣ ؛ وشرح التصريح ٢٣١/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٠٥/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ؛ وشرح المفصل ١٩/٧ ، ١٦/٩ ؛ والمغني ١٩٩/١ . والقربة : جلد الماعز ونحوه يتخذ للماء . والشنّ : الجلد . والبيداء : الصحراء . والبلقع : الخالي . والشاهد فيه قوله : « لكيما أن » فإن « كي » يجوز أن تكون مصدرية ، فتكون « أن مؤكدة لها ، ويحتمل أن تكون تعليلية مؤكدة للام ، فيكون السائل هو « أن » وحدها .

(٢) نوح : ٢٠ .

(٣) هو الإمام عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي (٢٣ق هـ/٦٠٠م - ٤٠هـ/٦٦١م) رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين ، وابن عم النبي (ﷺ) وصهره ، وأحد الشجعان الأبطال ، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء ، وأول =

صُمْتُ لَهِ أَیَّامًا وَتَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ مِنْ طَائِمِكَ مُخْتَسِبًا .

(تنبيه) قد تحذف الفاء من « كيف » ، ويقع بعدها الفعل المضارع مرفوعاً كقول الشاعر [من البسيط] :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا تُثِرَتْ
قَتْلَكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ^(١)

فَيُظَنُّ أَنَّهَا الناصبة وقد أهملت إما ضرورة أو على قول من يهملها ، وليست إياها ، وكذلك لو دخلت على فعل ماضٍ أو اسم ، لأنها لا تفيد معهما التعليل ، وأنشد أبو علي قول الشاعر [من الطويل] :

وَطَرَفُكَ إِمَّا زُرْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ
كَمَا يَخْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ^(٢)

وزعم أن أصل « كما » : « كي ما » حذف ياءها ونصب بها الفعل كما كانت تنصب لو لم ينلها حذف . وإعمال « كي » مع زيادة « ما » عليها غريب ، لأن « أن » يضعف عملها مع زيادة « ما » عليها ، وهي أصل نواصب الفعل ، بل عمل « أن » المشبهة^(٣) التي عملت « أن » لشيها ضعيف ، فالأولى أن يجعل حذف النون من الفعل لضرورة الشعر لا ناصباً بـ « كي » لأن ذلك كثير ، فالقول به أولى ، والله أعلم .

= الناس إسلاماً بعد خديجة . ولد بمكة ، وربى في حجر النبي (ﷺ) ولم يفارقه ، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد . (الزركلي : الأعلام ٢٠٥/٤) .

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٥ ؛ والدرر ١٨٤/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٧٨/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٧/١ ، ٥٥٧/٢ ؛ والمغني ١٩٨/١ ، ٢٢٥ ؛ والهمع ٢١٤/١ وكَيّ : لغة في « كيف » . تجنحون : تميلون . والهجاء : الحرب . تضطرم : تشتعل . والشاهد فيه حذف الفاء من « كيف » .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١ ؛ والدرر ٥/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١٧٧/١ ، ٤٩٨ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٦/٢ ؛ والجنى الداني ص ٤٨٣ ؛ ورصف المباني ص ٢١٤ ؛ ومغني اللبيب ١٩٢/١ . والشاهد فيه قوله : « كما يحسبوا » ، حيث وردت « كما » بمعنى « كي » ، فنصبت ما بعدها .

(٣) أي : المشبهة بالفعل .

من نوعي
الحروف الثنائية المحضة هو
حرف « لا »^(١)

الفصل
الحادي عشر
من النوع الأول

ونقل عن بعضهم أنها اسم بمعنى « غير » في قولهم : « جاء بلا زاد » و « غضب بلا سبب » ، فالجرّ عنده بالإضافة لا بحرف الجرّ ، وقيل : إنه قول الكوفيين ، فالصواب ، الذي عليه الجمهور ، أنها حرف موضوع للنفي . وأنواعها كثيرة ، وتنحصر في قسمين لأنها إما عاملة أو هاملة ، ثم العاملة تنقسم قسمين لأنها إما أن تعمل في الأسماء ، أو في الأفعال ، فصارت الأقسام ثلاثة :

(القسم الأول) العاملة في الأسماء وهي صنفان :

(الصنف الأول) « لا » التبرئة ، وهي التي يقال لها : إنها لنفي الجنس ، وأصل وضعها لنفي الأجناس النكرات متضمنة معنى « مِنْ » ، نحو : « لا رجل » فالمراد نفي ذلك الجنس ، كأنك قلت : « لا مِنْ رجل » ، وهذا يفيد استغراق الجنس لأن « مِنْ » تفيد استغراق النفي في جنس مجرورها ، فإذا قلت : « ما جاءني رجل » صحّ قولك : « بل رجلان ، أو رجال » بخلاف قولك : « ما جاءني مِنْ رجل » فإنه لا يصحّ الإضراب ، فصحة الأول وامتناع الثاني دليل على أنها لتحقيق ذلك الجنس مطلقاً باستغراق أفرادهِ ، « ولا » هذه هي العاملة في الأسماء لاختصاصها بها ، وليست منزلة كجزء من الاسم ، فوجب إعمالها كما قدّم غير مرة ، ولا يجوز الاقتصار على مجرد الاختصاص كما فعله جار الله^(٢) لأنه يتقضى بأداة التعريف والتنفيس وغير ذلك . وقال

(١) راجع مبحث « لا » في الأزهية ص ١٤٩ - ١٦٢ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٠ - ٣٠٣ ؛ وحروف المعاني ص ٨ ، ٣١ ؛ ورصف المباني ص ٢٥٧ - ٢٧٤ ؛ ومغني اللبيب ٢٦٢/١ - ٢٨٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٨٢ - ٣٩١ .

(٢) هو الزمخشري ، وقد تقدّمت ترجمته .

البكري^(١) من أصحابنا : إنَّ « لا » لا عمل لها إذ لو عملت لما بطل عملها بالفصل في قولنا : « لا في الدار غلامٌ رجل » ، كـ « إن » فإنه يقال : « إن في الدار زيداً » ، ولا يبطل عملها عند من أعملها . قلنا : هذا ضعيف جداً لأنَّ الفصل قد ضعف عمل العامل كـ « ما » النافية ، وإنَّما لم يبطل عمل « إن » لأنها قوَّة الشبه بالفعل بخلاف « لا » ، فإنَّها أشبهت « إن » ، فحطَّت عن رتبتها كما في قولك : « ما عندك زيدٌ قائم » ، فإن قيل إنَّ « ما » أشبهت « ليس » ، وهي حرف فَهلاً عُمِلت معاملة « إن » ، قلنا : مشابهة « ما » لـ « ليس » من جهة المعنى فقط ، و « إن » أشبهت الأفعال مطلقاً لفظاً ومعنى ، كما يأتي في فصلها ، فنقصت عن الأفعال بأن لا يتقدَّم منصوبها صريحاً على مرفوعها ، ورجحت على « ما » و « لا » لقوَّة الشبه كما تقرّر . وإنَّما نصبت المسند إليه ورفعت المسند ، فقليل لخصوصية مشابهتها « إن » وأثبتوا المشابهة بينهما من وجوه : أحدها أنَّ « إن » لتحقيق الإثبات وتوكيده ، و « لا » لتحقيق النفي وتوكيده ، فهما نظيران من جهة التحقيق والتوكيد ، فيكون حملاً للنظير على النظير . وثانيها أنَّ « إن » لتوكيد النسبة ، و « لا » لنفيها ، فحملت عليها حملاً للنقيض على النقيض ، كما حملوا « كم » التي للتكثير على « رب » التي للتقليل ، وجروا ما بعدها . وثالثها أنَّ كلاً منهما مستحقٌّ للتصدّر والدخول على الجملة الاسمية ، وصحة الوقوع في جواب القسم . وقيل : إنَّها لو رفعت أي ارتفع ما بعدها لأوهم أنه بالابتداء ، ولو جرّ لتوهم أنه بـ « من » المقدّرة كما توهم في الجار للمضاف إليه ، فتعيّن النصب . وقيل : إنَّ عامل الجرّ لا يستحقّ التصدّر ، ولا يستقلّ كلام به وبمعموله ولا هذه بالعكس فيهما ، ولو رفعت لتوهم أنَّها المشابهة لـ « ليس » ، فلا تفيد حينئذٍ إلّا مجرد النفي ، فيفوت فهم التنصيص على العموم . وإنَّما رفعت المسند لأنَّه حيث ثبت بهذه الأقوال نصب المسند إليه ، وهي تقتضي جزءاً آخر يتمّ الكلام به ، تعيّن رفعه لاستحالة خلوّ جملة عن مرفوع . وقيل : إنَّه قد تدخل عليها همزة الاستفهام ، فتصير ثلاثية ، وتُستعمل للتمني ، نحو : « ألا عصر الشباب يعود » فتشبه حينئذٍ

(١) لم أهنّد إلى من يقصد .

« لَيْتَ » فعلت عملها ، وأُطرد عملها في غير هذه الصّورة تعميماً للباب ، ولم نبسط القول في تضعيف بعض هذه الأقوال دفعاً للإطالة .

(تنبيه) اختلفت أقوال الكوفيّين في المنصوب بها ، نحو : « لا غلامَ رجلٍ » .

فقال ثعلب : هو بفعل محذوف تقديره : لا أرى غلامَ رجل ، وحذف الناصب كثير ، وضَعُفَ بأنّه لو قُدِّرَ هنا لجاز تقديره في باب «إِنَّ»، وإنّه يستلزم نصب المفرد أيضاً ، وإنّه لو قُدِّرَ كذا لم يحتج إلى وجود خبر بعده ، وإنّه يمنع من اتّباع المفرد في الصّفة والتأكيد بالرفع ، وإنّه لم يتوجّه حذف تنوينه في صورة أصلاً وبطلان اللوازم عن ذلك يبطله .

وقال الكسائي : لَمّا كان المبتدأ النكرة يستحقّ تقديم ظرف عليه ، وقد فُقدَ هنا ، أريد المخالفة بينهما ، فنصب لأنّ النصب أوسع أبواب الإعراب ، وهذا معنى قول بعض المصنّفين إنّه نصب على المخالفة ، أو قيل : العامل في نصبه المخالفة .

وقال الفراء : نصب هنا بعد «لا» فرقاً بينها وبين « لا » بمعنى « غير » ، فيعود إلى النصب على المخالفة أيضاً ، وضَعُفَ ظاهر ، وقد تقدّم أنّ « لا » عند البصريّين إنّما عملت لمشابهة « إِنَّ » ، وإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر كـ « إِنَّ » .

وقال الزّجاج : إنّها ترفع الاسم فقط ، ولا تنصب خبراً ، وتكون هي واسمها في موضع مبتدأ وما بعدهما خبره ، وضَعُفَ لا يخفى ممّا قرّناه .

(مسألة) اشترط لإعمالها شروط ثلاثة :

(الأوّل) التّكثير ، فلا تعمل في معرفة ليكن تقدير « مِنْ » الاستغراقية بعدها طلباً لتعميم النفي في المدلول ، وهي تختصّ بالنكرات ، وقد ذكرها الشاعر في قوله [من الطويل] :

[فقام يذود الناس عنها سيفه]

وقال : ألا لا من سبيل إلى هند^(١)

وإن وقع بعدها معرفة لم تعمل فيه ، ويجب رفعه على الابتداء^(٢) ،
ويجب تكريرها ليتعده المنفي بعدها ، فيشابه النكرة من حيث تعدد الأفراد ،
فيقال : « لا زيد في الدار ولا عمرو » ، وقيل : لأنه مقدّر جواباً لسؤال من
سأل : هل في الدار زيد أو عمرو ؟ فيجاب بأن يقال : لا زيد في الدار ولا
عمرو .

وقال المبرّد وتابعه ابن كيسان : لا يجب تكرير المعرفة بعدها لأنه قد ورد
في الأثر : « أعوذ بالله من قضية لا أبا حسن^(٣) لها » و« لا نولك أن تفعل
كذا^(٤) » ، وهما معرفتان ولا تكرير فيهما . وأجيب بأن التقدير : لا مثل أبي
حسن ، فدخلوها في الحقيقة على نكرة لأن « مثلاً » و« غيراً » و« شيئاً » لا
تتعرف بالإضافة إلى المعرفة لتوغلها في الإبهام ، فتوصف بها النكرات ،
وتدخل عليها « رب » كما في قوله [من الكامل] :

يارب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق^(٥)

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣/٢ ، والجنى الداني ص ٢٩٢ ؛ والدرر
١٢٥/١ ؛ وشرح التصريح ٢٣٩/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٣٢/٢ ؛ ولسان
العرب (ألا) و(لا) ؛ والهمع ١٤٦/١ . والشاهد قوله : « ألا لا من سبيل إلى هند »
حيث ذكرت « من » الاستغرافية بعد « لا » النافية للجنس .

(٢) أجاز ابن جني إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة . ووافقه ابن مالك ، وذكره ابن
الشجري في قول النابغة الجعدي [من الطويل] :

وحلّت سواذ القلب ، لا أنا باغياً سواها ، ولا في حبها متراخياً
وقد قاس عليه المتنبي في قوله [من الطويل] :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمْدُ مكسوباً ، ولا المالُ باقياً

(٣) هو الإمام علي بن أبي طالب ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٤) أي : لا ينبغي لك أن تفعل كذا .

(٥) البيت لأبي محجن الثقفي في شرح المفصل ١٢٦/٢ ؛ والكتاب ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ ؛ =

قال الزمخشري : اللَّهُمَّ إِلَّا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) أو بمماثلته ، أو بأنه شاذٌّ من الكلام لا يُعتدُّ به ، وأما « لا نَوْلُكَ » فمعناه : لا ينبغي لك ، فمعناه معنى الفعل ، فلا يجب تكريره حملاً على المعنى ، وأما قوله [من الطويل] :

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
[وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا] ^(٢)

وقوله [من الطويل] :

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ
[فَبَوَّئْتَ حَصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا] ^(٣)

فتشبه بـ « ما » .

(الشرط الثاني) أن يكون مضافاً ، أو مشابهاً له . أما المضاف ، فنحو : « لا غلامَ رجلٍ ظريفٍ في الدار » ، وأما المشابه له ، فكلّ كلمتين التامتا ، والثانية متممة للأولى إما لأنها معمولة لها بأنها اسم فاعل ، نحو : « لا

وليس في ديوانه . وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٠ ؛ والمقتضب ٢٨٩/٤ .
والغريرة : الشابة الحديثة التي لم تجرّب الأمور . وبطلاق : عند طلاقها . والشاهد فيه قوله : « يا رَبِّ مِثْلِكَ » ، حيث جاءت « مثلك » نكرة ، لأنَّ « رَبِّ » لا يقع بعدها إلا نكرة .

(١) الفاتحة : ٧ .

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٦/١ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٢ ؛ والدرر ٩٧/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٨ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٩٩/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٠٢/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٦١٢/٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٦٤/١ ؛ والهمع ١٢٥/١ . والشاهد فيه قوله : « فلا شيء » و « لا وَزَرَ » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » في نكرتين .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٤٠/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٦١٢/٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٦٤/١ . والشاهد فيه قوله : « لا صاحب غير » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » وكان اسمها وخبرها نكرتين .

ضارباً زيداً» ، أو مفعول ، نحو : « لا موجوداً أحداً » ، وصفة مشبهة ، نحو : « لا حسناً وجهه ههنا » ، أو اسم تفضيل ، نحو : « لا خيراً من زيد » ، أو لأنها معطوف عليها الثانية ، وكلاهما اسم لشيء واحد ، نحو : « لا ثلاثة وثلاثين ظريف في الدار » .

والظاهر من مذهب سيبويه أنه لا فرق بين أن يكون علماً أو غيره ، وعند الأندلسي^(١) وابن يعيش يشترط كونه علماً ، فيقال في غير العلم : « لا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين » كما هو حكم نعت الاسم المفرد ، والصحيح الأول لوجود الارتباط والطول ، وهذا أولى من تعريف بعضهم المضارع للمضاف بكل كلمتين التامتا ، والأولى عاملة لعدم شمول هذا سائر الأقسام المذكورة .

قالوا : وثبتت المشابهة بين هذه والمضاف من وجوه كون الأول عاملاً في الثاني ، وكون الثاني معمولاً له ، وتتممة ومخصصاً للأول ومكملاً لمعناه ومن جهة طولها ، وهذا كله مما يقوي مذهب سيبويه ، فإذا دخلت « لا » على نكرة مفردة ، نحو : « لا رجل » فإنه مبني عند الأكثرين كحاله في نصبه بغير تنوين ، أي إن كان نصبه بالفتحة ، أو بالياء بُني عليها ، نحو : « لا رجل ولا رجلين ولا مسلمين » ، وفي الحديث : « يُحشر الناس لا بنين ولا آباء »^(٢) ، إلا جمع المؤنث السالم ، فإن بعضهم أوجب بناءه على الفتحة والأكثر جَوَزُوا فتحه وكسره ، والفتح أجود ، كقول الشاعر [من البسيط] :

[إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ] ، وَلِلذَّاتِ لِلشَّيْبِ^(٣)

(١) هو أبو حيان الأندلسي ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٢) لم أقع عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، ولا في كتب الأحاديث التي راجعتها .

(٣) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٧ ؛ وخزانة الأدب ٨٥/٢ ؛ والدرر ١٢٦/١ ؛ وشرح التصريح ٢٣٨/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٢٦/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١١١ ؛ والهمع ١٤٦/١ . والشاهد فيه قوله : « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم « لا » النافية للجنس جمع مؤنث سالم ، فبني على الفتح ، وجوّز أكثر النحاة فيه الفتح والكسر ، والفتح أجود .

قال الأخفش : بُني لتضمّنه « مِنْ » ، وَضعُف بالتمييز ، فإنه تضمّنها مع أنه معرب بإجماع .

ونقل عن المبرد أنه يُعرب المثنى الواقع بعد « لا » ، وقال : لأنّ العرب تقول : « أعجبنى يوم زرتني » بالبناء لإضافته إلى المبني ، « ويوم زرتني » بالإعراب حيث هو مفرد ، ولا تقول في المثنى إلّا : « يوما زرتني » بالإعراب برفعه لا غير ، فيعربونه ويحذفون نونه بالإضافة ، فلولا أنّ الثنية مانعة من البناء وإلّا لجوّزوا فيها ما جوّزوا في المفرد من البناء لكونه أصلها ، والإعراب لأنّه طال بالعلامة فأشبه المضاف ، ويجوز أن يقال : إنّه بالثنية لكونها من خواصّ الاسم ، فجذبته إلى أصله وهو الإعراب ، وذهب الكوفيون وتابعهم جماعة إلى أنّه معرب ، واحتجّوا على إعرابه بوجوه :

(الأوّل) أنّ « لا » تعمل الإعراب في المضاف وشبهه ، فلا تقتضي ضده ، وهو البناء في المفردات لامتناع أن يؤثّر العاملُ الإعرابُ تارةً والبناءُ أخرى .

(الثاني) أنها تقتضي إعراب الاسم للطول ، فيستصحب عملها الإعراب في المفرد أيضاً .

(الثالث) أنه لو لم يكن مُعرباً لما أتبع بمعرب ولا أخبر عنه بمعرب .

قال والدي : لا يخفى ضعف هذه الوجوه ، أمّا الأوّل فلأنّ البناء يحصل بتركيب مصحوبها معها ، فيشابه بذلك المجموع الكلمة الواحدة فيصير مصحوبها مشابهاً للحرف لأنها هي المقتضية للبناء ، وأمّا إتباعه بالمعرب ، فلا يدلّ على إعرابه كما في باب النداء ، وقولك : « جاء هؤلاء الكرام » ، وأمّا استصحاب الإعراب فإنّما يكون حيث لم يوجد ما يناقضه كالتركيب الموجب لحدوث مشابهته الحرف ، لا يقال : إذا رُكِبَ مع غيرها فكيف تعمل وقد صارت كجزء ، لأنّا نقول : الموضع الذي رُكِبَ فيه لم تعمل فيه ، وموضع عملها لا تركيب فيه ، فتباينا ، وليُعْلَم أنّ أظهر دليل على بناء المفرد المركّب مع « لا » الجنسية امتناعه من التنوين دائماً في حال الاختيار مع أنه ليس ممنوعاً

من الصرف ، ولا فيه ما يعاقب بحرفي الصفة إلا الإعراب ، وإنما جَوَزُوا تطرّق البناء إلى الصفة الثانية مع أنهم يكرهون تركيب ثلاثة أشياء وجعلها كالشيء الواحد ، إمّا لأنّه لمّا كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد لم يبعد تركيبها أو لمّا قيل : إنّه رُكِبَ الموصوفان أولاً كخمسة عشر، ثم أُدخلت « لا » عليهما . وذهب بعضهم إلى أنّ الصفة الثانية ليست مبنية بل منصوبة حذف تنوينها تبعاً لحذف تنوين موصوفها قياساً على جعل « كِلا » و « كِلْتا » عند الإضافة إلى المضمّر على لفظ التثنية ، لأنّها تبعث في هذا الموضع ما قبلها من المثني ، وكذلك العطف أمّا على المعرب فكالمعرب ، وأمّا على المبنّي فيجوز رفعه على المحلّ ، كقوله [من الكامل] :

[هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ]
لا أُمّ لي إن كَانَ ذَاكَ ولا أَبٌ^(١)

ونصبه ، كقوله [من الطويل] :

فلا أَبَ وابنًا مُثِلَ مَرْوَانَ وإَيْنِهِ إذا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَا وتَأَزَّرَا^(٢)
وجَوَزَ الأخْفَشَ البناء ، نحو : « لا رجلَ وامرأة » بـ « لا » مقدّرة ، هذا إذا

(١) البيت لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢٤٣/١ ؛ ولهني بن أحمر الكناني في لسان العرب (حيس) . وتعدّدت نسبته في شرح شواهد شروح الألفية ٣٣٩/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٩٢١/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦/٢ ؛ والدرر ١٨٢/٢ ؛ ورصف المبانى ص ٢٦٧ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٤١/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١١٣ ؛ وشرح المفصل ١١٠/٢ ؛ والكتاب ٢٩٢/٢ ؛ ومغني اللبيب ٦٥٦/٢ ؛ والمقتضب ٣٧١/٤ . والشاهد فيه قوله : « ولا أَب » حيث جاء « أَب » مرفوعاً بالابتداء بعد « لا » النافية غير العاملة التي تلت « لا » النافية للجنس ؛ أو هو مرفوع لأنّه معطوف على محل اسم « لا » .

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠٢/٢ ؛ والدرر ١٩٧/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٥٥/٢ ؛ وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٠ ؛ والكتاب ٢٨٥/٢ ؛ والمقتضب ٣٧٢/٤ ؛ والهمع ١٤٣/٢ . والشاهد فيه قوله : « وابنًا » حيث عطف بالنصب على اسم « لا » المبنّي .

كان المعطوف نكرة وإلا فالرفع لا غير على المحل ، نحو : « لا رجلَ والعبّاسُ » .

قال أبو البقاء : وكذلك إن كرّرت ، نحو : « لا رجلَ ولا زيدٌ » فإن الرفع متعين ، وأمّا البدل فإن لم يصلح لمباشرة « لا » كالمعرفة والمستثنى ولو مفرغاً ، نحو : « لا أحدَ فيها إلّا زيدٌ » ، « ولا إله إلا الله » ، فالرفع ليس إلّا وإن صلح ، نحو : « لا أحدَ فيها رجل » جاز رفعه ونصبه ، ولكن متى كان مرفوعاً وجب التكرار ، فيقال : « لا أحدَ فيها رجلٌ ولا امرأةً » ، والمبرد لا يوجهه ، ويجوز : « لا أحدَ فيها رجلٌ » دون تكرار .

(تنبيه) : قولهم : « لا خير بخير بعده النار » .

فيه وجهان : أحدهما أنّ « بخير » خبر « لا » وبعده صفة الخبر ، والباء بمعنى « في » . والثاني أنّ « بعده » صفة اسم « لا » و « بخير » خبر مقدّم ، والباء زائدة تقديره : « لا خير بعده النار خير » صرح به أبو البقاء رحمه الله .

(الثانية) قولهم « لا أبا لك ولا غلامي لك » يثبت ألف النصب في الأول وحذف نون التثنية في الثاني ، فيه ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب سيويه وهو أنّ الأب والغلامين مضافان إلى المجرور باللام ، وأنّ اللام مُقحمة بين المضافين ، وعليه قوله [من الطويل] :

[فَقَدْ مَاتَ شَمَاحٌ وَمَاتَ مُزَرَّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أبا لَكَ يُخَلِّدُ^(١)]

وقوله [من البسيط] :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أبا لَكُمْ

[لَا يُلْقَيْنَكُمُ فِي سَوْءَةٍ عَمَرُ^(٢)]

(١) البيت لمسكين الدارمي ديوانه ص ٣١ ؛ وخزانة الأدب ١١٦/٢ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٥/٢ ؛ ولسان العرب (أبي) ؛ والمقتضب ٣٧٥/٤ . والشاهد فيه قوله : « لا أبا لك » حيث أفحم اللام بين المضاف والمضاف إليه . ويروى : « لا أباك يُخَلِّدُ » ، ولا شاهد في هذه الرواية .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٢ ؛ والأزهية ص ٢٣٨ ؛ وخزانة الأدب ٣٥٩/١ ؛ =

وقوله [من البسيط] :

لا تَغْنَيْنَ^(١) بِمَا أَسْبَابُهُ عُسِرَتْ
فَلا يَدَيَّ لِأَمْرِي إِلَّا بِمَا قُدِرَا^(٢)

فعنده الإضافة محققة واللازم زائدة ، كما في قوله [من مجزوء الكامل] :

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَا حُوا^(٣)
تقديره : يا بؤس الحرب ، شاهدته فتح السين للإضافة المقدرة .

قلت : ليكون جانب الإضافة مرعياً مع إصلاح الاسم لدخول « لا » عليه . فاللام غير معتد بها من جهة الإضافة معتد بها لدخول « لا » ، وإلى هذا أشار في المفصل بقوله : وأما قولهم : « لا أبا لك ولا غلامي لك ولا ناصري

والخصائص ٣٤٥/١ ؛ والدرر ١٥٤/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٤٠/٤ ؛
وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ ؛ وشرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٢١/٣ ؛ والكتاب
٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ؛ ولسان العرب (أبي) ؛ والمقتضب ٢٢٩/٤ ؛ وبلا نسبة في
رصف المباني ص ٢٤٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢ ؛ ومغني اللبيب ٥١٠/٢ ؛
والمقتضب ٢٥٣/٤ . والشاهد فيه قوله : « لا أبا لكم » حيث أقحم اللام بين المضاف
والمضاف إليه . وفي هذا البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله : « يا تيم تيم عدي » حيث
أقحم « تيم » الثاني بين « تيم » الأول وما أضيف إليه ، فعامل الثاني في منع التنوين
للإضافة معاملة الأول .

(١) في الطبعيتين : « تبغين » .

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ١٢٥/١ ؛ والهمع ١٤٥/١ . والشاهد فيه قوله : « فلا يدَيَّ
لامرئ » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه ، ولذلك حذفت نون التثنية من
« يدي » .

(٣) البيت لسعد بن مالك في خزانة الأدب ٢٢٤/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٥٨٢/٢ ؛ وبلا
نسبة في الجنى الداني ص ١٠٧ ؛ والخصائص ١٠٦/٣ ؛ ورصف المباني
ص ٢٤٤ ؛ وشرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ؛ والكتاب ٢٠٧/٢ ؛
واللسان (رهمط) ؛ والمغني ٢٣٨/١ ؛ والمقتضب ٢٥٣/٤ . والشاهد فيه قوله : « يا
بؤس للحرب » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه .

لك»^(١)، فمشتبه في الشذوذ باللامح والمذاكير ولدن غدوة، وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك، وإنما أقحمت اللام المضيفة تأكيداً للإضافة، ألا تراهم لا يقولون: «لا أبا فيها ولا رقيبي عليها ولا مجيري منها» وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال»^(٢).

(وثانيها) مذهب من منع الإضافة وإلا لصارت معارف، فلا تعمل «لا» فيها، ووجود الألف في «أبا» وحذف النون إنما كان لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه لا أنه مضاف، واختاره ابن الحاجب.

(وثالثها) الجاري على القياس كغيرها من النكرات.

قال الشاعر [من الوافر]:

أبي الإسلام لا أب لي سيواه إذا افتخروا بيقين أو تميم^(٣)
فيكون حذف الألف والنون الدالين على النصب دليلاً على بنائه.

(الثالثة) قولهم: «لا حول ولا قوة إلا بالله» فيها خمسة أوجه: أحدها بناؤهما على الفتح وهما جملتان مستقلتان، كقوله تعالى: ﴿لا يَبْتَغِ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾^(٤)، فالخبر بعدها محذوف. وثانيها فتح الأول بناءً ونصب الثاني عطفاً على لفظ «حول» المبني كما قدّمناه، وعليه قول الشاعر [من السريع]:

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٥)

(١) في الطبعين «عندك»، والتصحيح من «شرح المفصل».

(٢) شرح المفصل ١٠٤/٢.

(٣) البيت لنهار بن توسعة في الدرر ١٢٥/١؛ وشرح المفصل ١٠٤/٢؛ وبلا نسبة في الهمع ١٤٥/١. والشاهد فيه قوله: «لا أب لي» حيث جاء اسم «لا» مبنياً على الفتح، وذلك على القياس.

(٤) إبراهيم: ٣١.

(٥) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر ١٩٨/٢، ٢٣٨؛ وشرح التصريح ٢٤١/١؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٥١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢، ٩٢٤؛ والكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩؛ ولسان العرب (قرر)؛ وبلا نسبة في شرح =

فـ « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي . وثالثها فتح الأول بناءً ورفع الثاني عطفًا على المحلّ ، كقوله [من الكامل] :

[هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنَيْهِ]

لا أُمّ لي إن كَانَ ذَاكَ ولا أَبٌ^(١)

فـ « لا » زائدة أيضاً كما في النصب ، ويمكن جعل « لا » كـ « ليس » والمرفوع اسمها . (ورابعها) رفعهما معاً ، إمّا لمطابقة سؤال مقدّر كأنّه سئل : هل من حولٍ وقوة ؟ فأجيب : « لا حول ولا قوة » ، وإمّا لثلاث يتوهم تركيب الكلمات كلّها ، أو على أنّ الرفع في كليهما بمعنى « ليس » والخبر محذوف ، أو على أنّ الأولى بمعنى « ليس » ، والثانية جنسيّة على قول من لا يوجب التكرير ، ونُسب إلى المبرّد ، أو بالعكس من ذلك . (وخامسها) رفع الأول إمّا على مذهب من لا يوجب التكرير ، أو أنّها بمعنى « ليس » وقد حُذف الخبر ، وبناء الثاني وهو قوة مع « لا » ليكون مستقلاً ، وهذا أضعفها ، وجاء عليه قوله [من الوافر] :

فلا لَغَوٌ ولا تَأْيِيمٌ فِيهَا وما فاهوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ^(٢)

وجعلها بعضهم سِتّة ، وهو سهو صريح .

(الرابعة) قد تدخل همزة الاستفهام على « لا » هذه ، فتفيد التوبيخ والإنكار كثيراً ، وقلّ ما تخلو عنهما ، كقوله [من البسيط] :

أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَمَى أُمّ لَهَا جَلْدٌ [إذا أَلَقِيَ الَّذِي لاقاه أُمّثَالِي]^(٣)

= المفصل ١٠١/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢ ؛ وشرح شنور الذهب ص ١١٤ ؛ والمغني ٢٤٩/١ ، ٦٦٥/٢ ؛ والهمع ١٤٤/٢ ، ٢١١ . والشاهد فيه قوله : « ولا خلّة » حيث عطف بالنصب على اسم « لا » النافية للجنس المبني .

(١) تقدّم تخريجه ص ٢٤١ .

(٢) تقدّم تخريج البيت ص ٩٣ .

(٣) البيت للمجنون (قيس بن الملوّح) في ديوانه ص ١٧٨ ؛ والدرر ١٢٨/١ ؛ وشرح التصريح ٢٤٤/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٢/١ ، ٢١٣ ؛ وشرح شواهد شروح =

وقد تُذكر للعرض .

قال ابن مالك : فلا يليها إلا فعل ظاهر ، أو مقدّر ، أو معمول فعل مؤخر عنها ، وقد تجيء للتمني ، وقد أشير إليه .

وقال المازني والمبرد : هي كالمجرّدة ، ولا يغيّر عملها ، وتكون كالاستفهام المطلق ، أي للإنكار فيجوز رفع الصفة ونصبها ، وسيبويه ، رحمه الله ، يجريها كذلك إلا أنه لا يلغيها ، ولا يعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء ، فينزلها كـ « ليت » ، وينصب جوابها المقرون بالفاء كجواب التمني مطلقاً . قلت : جعله من باب قولك رحمه الله في دلالة لفظه على شيء ومعناه على آخر فلا يجوز رفع الصفة لكونها معمولة لمعنى التمني .

(فائدة) : إذا استثنيت بعد « لا » التبرئة ، رفعت المستثنى ، كقولك : « لا إله إلا الله » ، لأنه بدل من الموضع ، وقد بطل عمل « لا » بالإثبات ، والتقدير : « لا إله في الوجود إلا الله » ، أي : الله وحده الإله أبو البقاء .

قال بعضهم : ولو قدرت في الإمكان كان منقطعاً .

(الصنف الثاني) : من صنف « لا » العاملة في الأسماء هي المشابهة « ليس » ترفع الاسم وتنصب الخبر ، لأنها إن دخلت على الجملة الاسمية ، وأفادت النفي كـ « ليس » ، أعملت عند الحجازيين عملها ، ولكن بثلاثة شروط : أحدها إبقاء النفي عليها ، لأنه به وجدت المشابهة ، فلو انتقض بنحو « إلا » ، نحو « لا رجل إلا جاهل » ، بطل العمل . وثانيها أن لا يتقدّم خبرها ولا ما يتعلّق بالخبر عليها ، ولا على اسمها . أما الخبر فلأن « ما » أقوى شبهاً بـ « ليس » منها ، وإذا تقدّم خبرها عليها ، أو على اسمها ، بطل عملها فالأضعف أولى بذلك ، وإثما كانت « ما » أقوى في الشبه بـ « ليس » لدخولها على المعرفة والنكرة ، « ولا » هذه تختصّ بالنكرات . وأجاز الكوفيون دخولها

الألفية ٣٥٨/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤/٢ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٧ ؛ ومغني اللبيب ٨/١ . والشاهد فيه قوله : « إلا اصطبار » حيث دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس ، فأفادت التوبيخ والإنكار .

على المعارف محتجّين بقول الشاعر [من الطويل] :
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا^(١) سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا^(٢)
في الارتشاف^(٣) أَنَّهُ النَّابِغَةُ الْجَعْدِي ، وقال : هو مذهب ابن جني .
وبقول الآخر [من البسيط] :

[أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا] لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا^(٤)
وَأَمَّا متعلّق الخبر نحو : « لَا عِنْدَكَ رَجُلٌ قَائِماً » فحطاً لرتبة الأضعف .

(تنبيه) : قد تلحق « لَا » تاء التأنيث الساكنة ، فيقال : « لَات » ، كما دخلت « ثُم » و « رُب » ف قيل : « ثُمَّت » و « رُبَّت » ، ولكنها في هاتين الكلمتين بُنيت على سكونها لكون الحرف الذي دخلته متحرّكاً وفي « لَا » فتحت لكون الألف قبلها ساكناً ، فحرّكت لالتقاء الساكنين ، وفتحت لخفتها وكونها كافية ، وثقل كسرهما أيضاً ، وقيل : دخلتها التاء لتأنيث الكلمة ، أو لتقوية شبهها بـ « ليس » أو تقوية الشبه بالأفعال ، أو لنوع من التصرف .

وقال أبو عبيدة : التاء داخله على « الحين » وهي متصلة بـ « لَا » ، والصحيح الأول ، فصارت حينئذ مشابهة لـ « لَيْسَ » للتطابق أيضاً لكونها ثلاثية وسطها حرف علّة ساكن ، والختم فيهما حرفان متقاربان وهما التاء والسين .

- (١) في الطبعتين « مبتغ » ، وفي هذه الرواية لا شاهد في الشطر الأول من البيت .
(٢) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١ ؛ والجني الداني ص ٢٩٣ ؛ وخزانة الأدب ١٣/٢ ، والدرر ٩٨/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٩ ؛ وشرح التصريح ١٩٩/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٤١/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٦١٣/٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٦٥/١ . والشاهد فيه قوله : « لَا أَنَا بِأَغْيَا » حيث أعمل « لَا » عمل « ليس » واسمها معرفة (أنا) ؛ وكذلك قوله : « وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا » .
(٣) لعنه كتاب « ارتشاف الضرب في لسان العرب » لأبي حيان الأندلسي .
(٤) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ؛ وقد وقع في شعر جرير (الديوان ص ٤٩٠) قوله [من البسيط] .
حَيُّ الْمَنَازِلِ إِذْ لَا تَبْتَغِي بَدَلاً بِالْذَّارِ دَاراً وَلَا الْجِيرَانِ جِيرَانَا =

وقال بعضهم : هي « ليس » نفسها أبدلت سينها تاءً ، كما قرأوا : « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ * مَلِكِ النَّاتِ * إِلَهِ النَّاتِ »^(١) ، فصارت « لَيْت » ، فأبدلت الياء ألفاً فراراً من التباسها بـ « ليت » التي للتمني ، فقيل : « لات » ، وصارت حيثنًى مختصةً بالأسماء ، فوجب إعمالها للاختصاص وعدم الجزئية ، وعملت العمل المذكور لقوة مشابهتها بـ « ليس » .

وقال في الارتشاف : ذكر الحسن أن « لات » فعل ماض بمعنى : نقص ، وقد نقل عن قطرب المستنير^(٢) أن بعض النحاة اعتقد كونها فعلاً . وقال في التنويع : إن الأصل « لا » زيدت عليها هاء الوقف ، ثم وُصلت فصارت تاءً ، وكل ما ذكر يوجب أن يكون شبهها بـ « ليس » أقوى من شبه « لا » المجردة عن التاء بها والأمر بخلافه ، لأن الأكثر على أنها لا تعمل في سوى « الحين » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصِ ﴾^(٣) وذهب جماعة إلى أنها تعمل في « الحين » ، فإن رُفِع بعدها فخيرها محذوف ، وإن نُصِب فاسمها محذوف ، ولم ينقل وجودهما معاً ، وهذا قول الفراء وهو ظاهر قول سيويه ، فإذا كان الظرف منصوباً فهو الخبر والاسم محذوف ، ووقف جمهور القراء عليها بالتاء إتباعاً للمرسوم . وأجاز الكسائي الوقف عليها بالتاء والهاء ، واختلفوا في أنها تعمل أم لا ، فقال الأخفش : لا تعمل ، وما وقع بعدها مرفوعاً إما مبتداً حذِف خبره ، أو خبر مبتداً محذوف ، وما نُصِب فيفعل مقدّر ، وبعضهم يُعملها ، وعن الأخفش قول : إنها تعمل عمل « لا » التي لنفي الجنس . والجمهور على أنها عملت عمل « ليس » وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصِ ﴾^(٣) برفع « الحين » ونصبه وجزه . فرفعُه على أنه اسم « لات » والخبر محذوف ، ونصبه على العكس ، وجزه غريب ، فزعم الفراء أن

والشاهد فيه قوله : « لا الدار داراً ، ولا الجيران جيراناً » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » واسمها معرفة .

(١) الناس : ١ - ٣ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ ﴾ .

(٢) في الطبعين : المسنين ، وهذا تصحيف .

(٣) ص : ٣ .

« لات » تخفض أسماء الزمان ، وعليه قول الشاعر [من الخفيف] :

طَلَبُوا صَلَحْنَا وَلَاتِ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ]^(١)

وقوله [من الكامل] :

[وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقاً مَشْمُولَةً] وَلَتَتَذَمَّنْ وَلَاتِ سَاعَةً مَنَدَمٍ^(٢)

وقوله :

وذاك حينَ لَاتِ أَوَانٍ جِلْمٍ^(٣)

وقراءة الجَرِّ قراءة عيسى بن عمر^(٤) شيخ الخليل رحمهما الله تعالى ،
وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في « حين » ، وما رادفه من ظروف
الزمان ، وتكون معرفة ونكرة ، ومنه قول الشاعر [من الكامل] :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتِ هَنَا حَنَّتِ [وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ]^(٥)

(١) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٠ ؛ والإنصاف ١٠٩/١ ؛ والخزانة ١٤٤/٢ ،
١٥١ ؛ والدرر ٩٩/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٥٦/٢ ؛ وشرح شواهد المغني
٦٤١/٢ ، ٩٦٠ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١٤٩/٣ ؛ والجنى الداني ص ٤٩٠ ؛
والخزانة ١٤٩/٣ ؛ ورصف المباني ص ١٦٩ ، ٢٦٢ ؛ وشرح شذور الذهب
ص ٢٦١ ؛ وشرح المفصل ٣٢/٩ ؛ والمغني ٢٨٢/١ ، ٧٥٨ ؛ والهمع ٢٦/١ .
والشاهد فيه قوله : « ولات أوانٍ » حيث جرّت « لات » اسم الزمان بعدها .

(٢) البيت للقتال الكلابي في ديوانه ص ٨٩ ، وروايته فيه :

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنَّنِي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ

وهو بلا نسبة في الخزانة ١٤٧/٢ ؛ ورصف المباني ص ٢٦٣ . والشاهد فيه قوله :
« وَلَاتِ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ » حيث جرّت « لات » اسم الزمان بعدها .

(٣) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٤) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء (. . . ١٤٩ هـ / ٧٦٦ م) شيخ الخليل وسيبويه ،
وأوّل من هدّب النحو ورثبه . له نحو سبعين مصنفًا احترق أكثرها ، منها « الجامع »
و« الإكمال » في النحو . (الزركلي : الأعلام ١٠٦/٥) .

(٥) البيت لشبيب بن جعيل في الجنى الداني ص ٤٨٩ ؛ والخزانة ١٥٦/٢ ، ٤٨٠ ؛
والدرر ٥٢/١ ، ٩٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤١٨/١ ؛ وشرح شواهد المغني =

وقوله [من الكامل] :

نَدِمَ الْبُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ [وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَفِيهِ وَخِيمٌ^(١)

وشذ مجيء غير الظروف بعدها ، كقوله [من الكامل] :

[لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ] يَبْغِي مُجِيرًا حِينَ لَاتَ مُجِيرُ^(٢)

وقيل : وجاءت « لات » مجردة عن لفظه « الحين » ، ومرادفة لما قبلها وما بعدها ، كقول الأحوص [من الرمل] :

[تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْتَفَاهُمْ] وَتَوَلَّوْا لَاتَ لَا يُغْنِي الْفِرَارُ^(٣)

= ٩١٩/٢ ؛ وبلا نسبة في اللسان (هنا) ؛ والمغني ٦٥٦/٢ ؛ والهمع ٧٨/١ ، ١٢٦ . والشاهد فيه قوله : « ولات هنا » حيث عملت « لات » في ظرف الزمان . وفي هذا الشاهد خلاف ، فقد ذهب الفارسي إلى أن « لات » هنا مهملة ، و « هنا » في موضع نصب على الظرفية ، لأنه إشارة إلى مكان ، و « حُتْ » مع « أَنْ » مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : لا هنا لك حنين . وقيل : « هنا » اسم « لات » ، و « حُتْ » خبرها على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقت حين حنين . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي علي الشلوبين . ورده ابن مالك بأن « هنا » من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تخرج عن الظرفية إلا بأن تُجرَّ بـ « مِنْ » أو « إِلَى » . (الجنى الداني ص ٤٨٩) .

(١) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة أو مهلهل بن مالك الكناني في شرح شواهد شروح الألفية ١٤٦/٢ ؛ وهو بلا نسبة في الخزانة ١٤٤/٢ ، ١٤٧ ؛ والدرر ٩٩/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٦٠ ؛ والهمع ١٢٦/١ . والشاهد فيه قوله : « ولات ساعة مندم » ، حيث أعمل « لات » عمل « ليس » ، والتقدير : ولات الساعة ساعة مندم .

(٢) البيت للشمر دل إليي في شرح التصريح ٢٠٠/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٠٣/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ . وهو التميمي الحماسي في الدرر ٨٥/١ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٧/١ ؛ وخزانة الأدب ١٤٦/٢ ؛ والمغني ٧٠٠/٢ . والشاهد فيه قوله : « حين لات مجير » حيث عملت « لات » في غير الظروف ، وهذا شذ . ويروى : « حين ليس مجير » ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) ليس في ديوان الأحوص ، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٣ (الطرائف الأدبية) ؛ والخزانة ١٤٧/٢ ؛ والدرر ١٠٠/١ ؛ وبلا نسبة في الهمع ١٢٦/١ .

وهي عندي في مثله ظرف بمعنى « حين » .

(القسم الثاني) « لا » العاملة في الفعل ، وهي « لا » الناهية ، وهي كلمة بسيطة يطلب بها ترك الفعل نهياً ، أو دعاءً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٢) وتسميتها طلبية أجود لشمولهما ، وحيث إن الأمر هو طلب إدخال ماهية المأمور به في الوجود ، فلا يستلزم تكراراً ، ولا فوريةً ، والنهي منع عن إدخالها في الوجود ، فلا بدّ فيه من الفورية وعموم الزمان ، وقال بعضهم : هي لام الأمر زيدت عليها الألف وفتحت له ، وقال بعضهم : هي النافية والمجزوم بعدها بلام الأمر مقدّرة قبلها التزم حذفها كراهة اجتماع لامين زائدتين أوّل الكلمة . وإنما عملت لأنها مختصة بالفعل غير صائرة كجزء منه ، وكان جزماً لأنه الأصل فيما يختص بالأفعال أو حملاً على لام الأمر لكونها تقتضيه ، أو لكونهما للطلب ، اللام لطلب الفعل و « لا » لطلب الترك ، فهما نظيران ، وليعرف أنه متى صيغ الفعل للمفعول دخل عليه « لا » الطلبية سواء كان لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وإذا كان الفعل للفاعل استعملت للمخاطب ، نحو : « لا تفعل يا زيد » ، والغائب ، نحو : « لا يقم زيد » . وقلت : للمتكلّم ، كقوله [من البسيط] :

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّباً حُوراً مَدَامُهَا ^(٣) [كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دُؤَارٍ] ^(٤)

(١) الإسراء : ٣٧ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) في الطبعتين : « مدامّة » .

(٤) البيت للناطقة الديباني في ديوانه ص ٧٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٤١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٥ ؛ والكتاب ٣/٥١١ . =

ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي ، وجوزوه بالفضلة ، كقولك : « لا اليوم تضرب زيدا » وبعضهم لا يجيزه إلا في الضرورة لقيام الوزن .

(القسم الثالث) : الهاملة وهي التي لا عمل لها ، وتأتي في عدة أماكن .

(فمنها) العاطفة وهي مع إشراكها الثاني في إعراب الأول كجملة الحروف العاطفة لنفي النسبة عن مفرد بعد ثبوتها للمتبوع ، نحو : « جاءني زيد لا عمرو » ، ويعلم من قولنا بعد ثبوتها أنها لا تجيء إلا بعد موجب ، فلا تجيء بعد الاستفهام ، والنهي ، والعرض ، والتمني ، والتحضيض ، وتجيء بعد الأمر ، نحو : « اضرب زيدا لا عمرا » إلحاقاً له بالموجب . ومن قولنا عن مفرد أنها لا تعطف الاسمية وكذا الفعلية ، فلا يقال : « زيد قائم لا عمرو قاعد » ، ولا « قام زيد لا قعد عمرو » ، لأنها وضعت لعطف المفردات إلا إذا كان الفعل مضارعاً على قلة ، نحو : « يقوم زيد لا يقعد » تشبيهاً بالمفرد كأنك قلت : « زيد قائم لا قاعد » ، ولا يجوز تكرارها كسائر أخواتها ، فلا يقال : « جاء زيد لا عمرو ولا بكر » ، فلو كررت التزم مجيء الواو للعطف ، وتتمحض لتوكيد النفي ، وقول بعضهم معناها إثبات النسبة للأول ، ونفيها عن الثاني ، نحو : « جاءني زيد لا عمرو » ضعيف لثبوت النسبة في « جاءني زيد » قبل دخول « لا » ، فهي لا تفيد إلا مجرد النفي .

(ومنها) ما يأتي للدعاء ، كقولك : « لا جزأه الله خيراً » .

(ومنها) الواقعة في جواب القسم ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قَاتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ ^(١) .

= والربرب : القطيع من البقر . والخور : جمع حوراء ، وهي الشديدة بياض العين في شدة سوادها . والمدامع : العيون . والنعاج : إناث البقر . ودوار : اسم موضع باليمامة . والشاهد فيه قوله : « لا أعرفن » حيث نهى فعل المتكلم ، وهذا قليل .

(١) الحشر : ١٢ .

(ومنها) الزائدة قالوا وبه صرّح في الإغراب ، وهي التي لو أسقطت لما اختلّ المعنى بحذفها ، وتقع بهذه الصفة في عدّة أماكن .

(أحدها) الزائدة للتنصيص على نفي الاحتمال ، وهي التي تُذكر بعد الواو العاطفة ، وقد دخل المعطوف عليه حرف نفي عاطفاً كان أيضاً كما أُشير إليه أوّلاً ، أو كان المعطوف عليه مجروراً بإضافة « غير » إليه ، كقولك : « جاء زَيْدٌ لا عمرو ولا بكرٌ » ، و « ما قام زيد ولا عمرو » ، فإنّ هذا ممكن حملة على نفي القيام عنهما معاً ، وأن يكون قد قاما منفردين فإذا زيدت « لا » انتفى القيام عنهما منفردين ومجتمعين ، وكقولك : « ما قام غيرُ زيد ولا عمرو » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ غيرِ المغضوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضالِّين ﴾^(١) .

(وثانيها) المزيدة بعد « أن » الناصبة للمضارع بعد لام التعليل الداخلة على « أن » ، كقوله تعالى : ﴿ لثَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾^(٢) ، أي : ليعلم .

(وثالثها) بعد « كي » الناصبة بعد اللام أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ لكي لا تأسوا على ما فاتكم ﴾^(٣) .

(ورابعها) قبل لفظة « أقسم » ، كما في قوله تعالى : ﴿ لا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(٤) ، أي : أقسم على أحد الوجوه فيها ، وقول الشاعر [من الوافر] :

ألا نادَتْ أُمَامَةً باحْتِمَالٍ لِتَخْزِيَنِي فَلَ بَكٍ مَا أَبَالِي^(٥)

وفائدتها توكيد القسم ولا تزداد هذه إلّا وسط الكلام ، ولهذا صرّح الزمخشري بفساد ما أجابوا به من أنّ القرآن كلّ في حكم سورة واحدة متّصل بعضه ببعض ، ناقضاً لقولهم ، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهلّ قصيدته ، وقال : والوجه أنّ يقال : هي للنفي ، والمعنى في ذلك أنّه لا

(١) الفاتحة : ٧ . (٢) الحديد : ٢٣ .

(٣) الحديد : ٢٩ . (٤) القيامة : ١ .

(٥) البيت بلا نسبة في الخصائص ١٩/٢ ؛ ورصف المباني ص ١٤٦ ؛ وشرح المفصل ١٠١/٩ ؛ واللسان (طلل) . والشاهد فيه قوله : « لتخزيني فلا بكٍ ما أبالي » حيث جاءت « لا » زائدة لتوكيد القسم .

يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ
النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾^(١) ، فكأنّه يادخال حرف النفي
يقول : إنّ إعظامي له بإقسامي به كلّ إعظام ، يعني أنّه يستأهل فوق ذلك . وهذا
كلّه يدلّ على وجوب وقوع « لا » هذه في وسط الكلام كما قلناه ، وفي
الكشاف^(٢) أيضاً : وقيل : إنّ « لا » نفي لكلام ورد له قبل القسم ، كأنهم أنكروا
البعث ، فقيل : « لا » أي ليس الأمر على ما ذكرتم ، ثمّ قيل : أقسم بيوم
القيامة وقرأ قُبُل^(٣) عن ابن كثير^(٤) لأقسم بلام التأكيد وحذف ألفها ، وقد
ضعفت لأنها مثبتة بالالف في الإمام^(٥) ، وقد خلا الفعل عن نون التوكيد ،
وانفراد اللام دون توكيد شاذّ إذ الواجب أن يقال : لأقسمن بالنون .

(وخامسها) المزيدة بين المضافين ، كما في قوله [من الرجز] :

فِي بَثْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ^(٦)

(وسادسها) بعد « إنّ » الشرطيّة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَا تَصْرِفْ عَنِّي
كَيْدَهُنَّ أَضْبُ إِلَيْهِنَّ ﴾^(٧) وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ
إِذْ أَخْرَجَهُ ﴾^(٨) تدغم لامها في نون « إنّ » هذه لتقاربهما ، فتصير لفظاً
كالاستثنائية ، وربما ظنّ بعض الأغبياء أنّها إيّاها .

(١) الواقعة : ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) هو كتاب الكشاف للزمخشري .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد (١٩٥ هـ / ٨١٠ م - ٢٩١ هـ / ٩٠٤ م) من
أعلام القرّاء . انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره . (الزركلي : الأعلام
١٩٠/٦) .

(٤) هو عبد الله بن كثير الداري المكيّ (٤٥ هـ / ٦٦٥ م - ١٢٠ هـ / ٧٣٨ م) . كان أحد
القرّاء السبعة . فارسيّ الأصل . مولده ووفاته بمكة . (الزركلي : الأعلام
١١٥/٤) .

(٥) أي : المصحف الإمام .

(٦) الرجز للعجاج في ديوانه ص ١٦ ؛ والأزهية ص ١٥٤ ؛ وخزانة الأدب ٩٥/٢ ؛ وشرح
المفصل ١٣٦/٨ ؛ وبلا نسبة في الخزانة ٤٩٠/٤ ؛ والخصائص ٤٧٧/٢ . والشاهد
فيه قوله : « فِي بَثْرِ لَا حُورٍ » حيث جاءت « لا » زائدة بين المضافين .

(٧) يوسف : ٣٣ . (٨) التوبة : ٤٠ .

الحروف المحضة الثنائية «لَمْ» (١)

وهو حرف محض من الحروف البسيطة بإجماع، عاملٌ في الفعل لاختصاصه به ، وليس كجزء منه ، وإعماله على رأي الأكثرين ، ويعمل الجزم إما لأنه الإعراب المختصّ بالفعل ، فهو على القياس ، وإما حملاً له على «إن» الشرطية ، لمشابتها بقلب زمان ما دخلت عليه إلى ضده ، فإن «إن» الشرطية تقلب زمان الفعل الماضي إلى الاستقبال ، ولم تقلب زمان المضارع ، وهو الحال والاستقبال إلى الماضي ، وقد أهملها بعض العرب ، فرفعوا المضارع بعدها ، ومنه قوله [من البسيط] :

لولا فوارسٌ منْ نَعْمٍ وَأُسْرَتْهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ لِلجَارِ (٢)

حملاً على «ما» ، وقيل : بل حملاً على «لا» لأنهما أختاها في النفي ، واختلف النحاة في الفعل الواقع بعدها ، فقيل : أنه كان ماضي اللفظ والمعنى ، فغيّر لفظه دون معناه ، ويعزى هذا القول إلى سيويه ، وقيل : أنه كان مضارعاً فتغيّر معناه دون لفظه ، وهذا يعزى إلى المبرد ، ورجّح صاحب التسهيل الثاني ، قال : لأنه نظير ما أجمع عليه مع «لو» و«ربما» و«إذ» ، أي

(١) راجع مَبْعَثُ «لَمْ» في الجنى الداني ص ٢٦٦ - ٢٦٩ ؛ وحروف المعاني ص ٨ ؛ ورصف المباني ص ٢٨٠ - ٢٨١ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٦ ؛ وخزانة الأدب ٦٢٦/٣ ؛ والدرر ٧٢/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٤٦/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢ ؛ وشرح المفصل ٨/٧ ؛ ولسان العرب (صلف) ؛ ومغني اللبيب ٣٠٧/١ ، ٣٧٥ ؛ والهمع ٥٦/٢ . والصليفاء : اسم موضع . والشاهد فيه قوله : «لم يوفون» حيث أهملت «لَمْ» على لغة بعض العرب .

في أنها تنقل زمان المضارع إلى الماضي ، والأوّل لا نظير له ، وذهب بعض النحاة إلى أنها تنصب الفعل في بعض اللغات . قال المالكي^(١) : والذي غرّ هذا القائل قراءةُ بعض السلف ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(٢) بنصب « نَشْرَحْ » ، وقول بعضهم : « يوم لم يقدر أم يوم قُدِّر » ، وهذا عند العلماء محمول على أنَّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة ففتح لها الآخر ، ثم حُذفت ونوّنت ، وأثبتت الفتحة ، وذلك جائز وجعلها أبو الفوارس^(٣) في مثل هذا بمعنى « أن » الناصبة . ثم إنهم قد أجازوا الفصل بين « لم » ومجزومها اضطراراً ، كما في قول الشاعر [من الوافر] :

فذاك ولَمْ ، إذا نحنُ امتَرينا تَكُنْ في الناسِ يُذِرْكُ المراء^(٤)

أي : ولم تكن . وقد يُحذف معمولها كما يحذف معمول « لَمَّا » ، وأنشدوا [من الكامل] :

احفظْ وديعتك التي استودعتُها يَوْمَ الإِعَارَةِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ^(٥)

(١) لعَلَّه محمد بن الحسن بن محمد المالقي (. . . - ٧٧١هـ / ١٣٧٠م) فقيه نحويّ من مؤلفاته : « شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك في النحو ، و « شرح منتهى السؤال والأمل » لابن الحاجب (الزركلي : الأعلام ٨٧/٦) .

(٢) الشرح : ١ .

(٣) هو فارس بن يحيى الشافعي المعروف بابن العجيلة (. . . - ٦٢٥هـ / ١٢٢٨ م) نحويّ عروضيّ مصريّ . له شعر ، وكتاب في العروض . توفي بالقاهرة (الزركلي : الأعلام ١٢٨/٥) .

(٤) البيت بلا نسبة في الخزانة ٦٢٦/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٧٨/٢ ؛ والمغني ٣٠٨/١ . والشاهد فيه قوله : « ولم ، إذا نحنُ امتَرينا تَكُنْ » حيث فصل بين « لَمْ » ومجزومها للضرورة الشعرية . وفي الطبعين « المراد » بدلاً من « المراء » .

(٥) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ١٩١ ؛ والخزانة ٦٢٨/٣ ؛ والدرر ٧٢/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٤٧/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٤٣/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٨٢/٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٩ ؛ والمغني ٣١٠/١ . والشاهد فيه قوله : « وإن لم » حيث حذف مجزوم « لم » .

أي ، وإن لم تصل . ومنه أيضاً قوله [من الرجز] :
يَا رَبُّ شَيْخٍ مِنْ بَنِي غَنَمٍ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ^(١)

أي : ولم يشمط فحذف الثاني لدلالة الأول عليه تشبيهاً لها « لَمَّا » ،
لكن حذفه بعد « لَمَّا » كثير كما يأتي في موضعه . ويجوز تقديم معمول
المجزوم بها عليها ، نحو : « زيد أَلَمْ أَضْرِبْ » كجوازه في « لَمَّا » أيضاً .

(تنبيه) : قد تدخل همزة الاستفهام على « لم » الجازمة ، إماماً مع بقاء
الاستفهام وهو قليل ، أو مع قصد التقرير ، وهو إعلام المخاطب بما يعلم ثبوته ،
فيصير الكلام حينئذٍ إيجاباً ، ولذلك يصح العطف عليه بصريح الإيجاب ،
كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ﴾^(٢) .

قال بعض المتأخرين ، وقد ينجز مع التقرير عدّة معان :
(أحدها) التذكير ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾^(٣) .
(ثانيها) التخويف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأُولِينَ ﴾^(٤) .
(ثالثها) الإبطاء ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ
لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) .

(رابعها) التنبيه ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً ﴾^(٦) .

(خامسها) التعجب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٧) .

(١) لم أقع على هذا الرجز في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « ولم » حيث
حذف محذوف « لم » ، والتقدير : ولم يشمط .

(٢) الشرح : ١ - ٢ .

(٣) الضحى : ٦ .

(٤) المرسلات : ١٦ .

(٥) الحديد : ١٦ .

(٦) الحج : ٦٣ ؛ وفاطر : ٢٧ ؛ والزمر : ٢١ .

(٧) المجادلة : ١٤ .

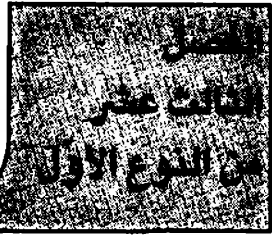
(سادسها) التوبيخ ، نحو : ﴿ أَوْلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ
وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ ﴾^(١) .

(فائدة) : إذا دخل حرف الشرط على « لم » ، نحو : « إن لم تقم
أكرمك » أقر معنى الاستقبال في مدخول « لم » ، لأن الشرط لا يكون إلا
بالمستقبل ، وبقيت « لم » حينئذ لمجرد النفي ، فبـ « إن » بطل أحد معنيها ،
ولو نفى الماضي لم يبق لـ « إن » معنى .

قال أبو البقاء : وكلّ أمر يحافظ فيه على معنى اللفظ ، ولو من وجه ،
أولى من أمر يلزم منه حذف المعنيين بالكلية .

(١) فاطر : ٣٧ .

من الحروف الشائبة المحضة هو «لَنْ»^(١)



وهو من الحروف المحضة البسيطة عند سيبويه ، وقال الخليل : أصله « لا أن » حذفت الهمزة إمّا اعتباطاً ، أو للامتزاج تخفيفاً ، فالتقى ساكنان الألف ونون «أن» ، فحذفت الألف لأنها حرف علة ، فصارت «لَنْ»^(٢) . واختلفوا في أنّ نصبها الفعل هل هو بنفسها أم بتقدير « أن » .

فقول سيبويه : إنها ناصبة بنفسها ، وإنّما عملت لاختصاصها بالمضارع ، وكونها مستقلة ، وعملت النصب لمشابتها « أن » في كونها حرفاً ثنائياً ثانيه نون ، وأولها حرف مفتوح ، وأنها تخصّص زمانه بالاستقبال . ومذهب الخليل أنّه لا ينتصب المضارع إلّا بـ « أن » ظاهرة أو مقدّرة ، فإذا نصب ما بعدها كان بـ « أن » مقدّرة .

قال سيبويه : لو نصب بتقدير « أن » لامتنع تقديم معمول فعلها عليها لكونه من الصّلة ، ولا يتقدّم شيء من الصّلة على الموصول ، وقد جاء عنهم مقدّماً ، نحو : « زيدا لَنْ أضرب » فدلّ على أنّ النصب ليس بـ « أن » .

قال التبريزي : ولا يلزم ذلك لجواز تغيّر الأمر بالتركيب إذ الغالب على المركّبات التغيّر عن حال الأفراد . قلت : هذا إذا ثبت التركيب ، فإنّه خلاف الأصل ودعواه بدون دليل ، فلا تقبل ، على أنّ علي بن سليمان^(٣) منع تقدّم

(١) راجع مبحث «لَنْ» في الجنى الداني ص ٢٧٠ - ٢٧٢ ؛ وحروف المعاني ص ٨ ؛ ووصف المباني ص ٢٨٠ - ٢٨١ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٢) راجع سيبويه : الكتاب . ج ٣ ، ص ٥ .

(٣) هو أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالاخفش الأصغر (. . .) =

معمول الفعل المنصوب بها ، لا لكونه من الصَّلَة ، بل لأنها تضعف عوامل الأفعال عن عوامل الأسماء ، وقد أشير إلى ضعفها ، ومعناها نفي الاستقبال ، فقولك : « لَنْ أَضْرِبَ » معناه نفي الضرب عنك في المستقبل ، وقد يُفهم منها طول النفي ، وقال الزمخشري : هي للنفي على التأييد .

وقال والدي ، رحمه الله : وكأنما ادّعى ذلك ليبي عليه أصل مذهب المعتزلة في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ ^(١) على انتفاء رؤية الله تعالى على التأييد ، وقد شُنع عليه صاحب التسهيل وجماعة ، وأبطلوا دعواه بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ^(٢) إذ المراد نفيه في دار الدنيا ، لأنها نزلت في حق اليهود ، فهم لا يتمنونه ههنا دون الآخرة ، لقوله تعالى : ﴿ لَيَقْضِرَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٣) فدلّ هذا على أنها ليست للتأييد ، بل للتأكيد لأنها أكد في النفي من « لا » ، لقوله تعالى في مجرد النفي ﴿ لَا أُبْرِخُ حَتَّى أُبْلَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ^(٤) وفي المبالغة والتأكيد : ﴿ فَلَنْ أُبْرِخَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ ^(٥) . وتحقيق هذا الموضع ، وذكر أدلة الفريقين ، وبيان صحة مذهب أهل السنة أزيد من هذا موكل إلى علم الكلام ، رزقنا الله وسائر المسلمين بمحمد عليه السلام التلذذ بمشاهدة سبحات جماله في دار السلام .

٣١٥ هـ / ٩٢٧ م) نحوّي من العلماء من أهل بغداد . أقام بمصر ، وخرج إلى حلب ، وتوفّي ببغداد . من كتبه « شرح سيبويه » ، و « الأنواء » . (الزركلي : الأعلام ٢٩١/٤) .

(١) الأعراف : ١٤٣ .

(٢) الجمعة : ٧ .

(٣) الزخرف : ٧٧ .

(٤) الكهف : ٦٠ .

(٥) يوسف : ٨٠ .

من الحروف الثنائية المحضة هو كلمة «لَوْ» (١)

الفصل الرابع عشر من النوع الأول

وهي من الحروف الهاملة لدخولها القبيلين : الأسماء والأفعال ، ولها ثلاثة مواقع :

(الموقع الأول) : أن تكون امتناعية ، أي : دالة على امتناع شيء لامتناع آخر ، وهذه هي المعدودة في أحرف الشرط ، ولا تقع إلا صَدْرًا .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : وكل ما يدل على الإنشاء فله رتبة التقدّم ولم يستثن من ذلك إلا نحو : « زيدا أكرم » و « زيدا لتضرب » و « بكرأ لا تضرب » . أما الأول فإما لكثرت في الكلام جعلوا له في التقديم والتأخير سعة ليست لغيره ، وإما لنجرده عن حرف الإنشاء . قلت : فلا يصح الإطلاق حينئذ ، وأما الثاني ، فلقلته ، أو لكونه محمولاً على الأول لاشتراكهما في أصل المعنى . وأما الثالث فمحمول على الأمر ، لأنهما أخوان في الكثرة والطلب ، وأما قولهم : « أنت طالق إن دخلت الدار » ، فالكوفيون على أنه هو الجزاء قدّم اتساعاً ، والبصريون على أنه جملة مستقلة دلت على الجزاء ، وإلا لزمها دخول الفاء كما لو تأخرت . ولا تستعمل « لو » الشرطية إلا في الماضي عند الأكثرين ، وخالفهم الفراء لاستعمالها في المضارع ، كقوله ، عليه السلام : « اطلبوا العلم وَلَوْ بِالصَّيْنِ » (٢) وقوله ، عليه السلام : « فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمَ وَلَوْ بالسَّقَطِ » لكن مثل هذا قليل ، وإذا دخلت على المستقبل ، فزعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة ، وقيل : إنها تجزم في الشعر ، قاله ابن

(١) راجع مبحث «لَوْ» في الجنى الداني ص ٢٧٢ - ٢٩٠ ؛ وحروف المعاني ص ٣ ؛
ورصف المباني ص ٢٨٩ - ٢٩٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٨٣/١ - ٣٠١ ؛ وموسوعة
الحروف ص ٤٠٩ - ٤١٤ .

(٢) ضعيف الجامع الصغير وزياداته ص ١٢٩ الحديث رقم ٩٠٦ .

الشَّجَرِي^(١) ، ولكونها للشرط لا يليها إلا فعل ، أو معموله ، ولذلك فُتحت « أَنْ » حين وقعت بعدها ، لكونها فاعلة للمحذوف . قيل ولا يليها معمول فعل إلا في نادر من الكلام ، كقول الشاعر [من الطويل] :

أَخْلَايَ لَوْ غَيْرُ الْجَمَامِ أَصَابَكُمْ
عَتَبْتُمْ وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبٌ^(٢)

وقوله في المثل « لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي »^(٣) ، والتزموا أن يكون خبر « أَنْ » المفتوحة بعدها فعلاً صريحاً ليكون كالعوض عن المحذوف ، فيقال : « لو أنك انطلقت » ، ولا يجوزون : منطلق ، فلو كان جامداً ولا يمكن فعلاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾^(٤) لكان الاختصار عليه واجباً لعدم فعل بمعنى هذا ، هذا هو المشهور .

(١) هو هبة الله بن علي بن محمد الحسني (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م - ٥٤٢ هـ / ١١٤٨ م) من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب . مولده ووفاته ببغداد . من كتبه « الأمالي » ، و « الحماسة » ، و « شرح اللمع لابن جني » . (الزركلي : الأعلام ٧٤/٨) .

(٢) في الطبعين « مرّ » بدلاً من « غير » ، و « الشيب » بدلاً من « الموت » . والبيت للفظم الضيّ في شرح التصريح ٢٥٨/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦٥/٤ ؛ ولسان العرب (عتب) ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٩/٤ ؛ والجنى الداني ص ٢٧٩ . وأخلاي جمع الخليل وهو الصديق . والحجام : الموت . والشاهد فيه قوله : « لو غير الحجام » حيث ولي « لو » الشرطيّة الاسم المرفوع ، وهو عند جمهرة النحاة فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده .

(٣) جمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ؛ وزهر الأكم ٧٧/١ ؛ والعقد الفريد ١٢٩/٣ ؛ وفصل المقال ص ٣٨١ ؛ واللسان (لطم) ؛ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ ؛ والمستقصى ٢٩٧/٢ . والمعنى : لو لطمتني حرّة ، فجعل السّوار علامةً للحرّيّة ، لأنّ العرب قلّما تلبس الإماء السّوار . يقول : لو لطمتني حرّة ذات حلّي لاحتملت ، ولكن لطمتني أمة عاطل . وأصله أنّ امرأة شريفة مُنِيَتْ بذلك ، وقيل : أصله أنّ امرأةً لطمت رجلاً ، فنظر إليها ، فإذا هي رثة الهيئة عاطل ، فقال هذا القول . يضرب لكريم يلطمه دنّي ، فلا يقدر على احتمال ظلمه .

(٤) لقمان : ٢٧ .

وقال السيرافي في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ^(١) مذهب سيويه أن « أن » ومعمولها في موضع رفع على الابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر . وقيل : مذهب سيويه والبصريين أن الخبر محذوف ، ومذهب الكوفيين أنه يجوز وقوع الجملة الاسمية بعد « لو » ، كقول الشاعر [من الرمل] :

لَوْ بَغِيَرِ الْمَاءِ حَلَقِي يَشْرِقُ كُنْتُ كَالْغَصَانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارِي ^(٢)
وتابعهم عليه بعض البصريين ، وأما الباكون فإنهم يؤولون جميع ما ورد من ذلك ، ويلتزمون بعدها الفعل . إذا تقرر هذا ، فاعلم أن لـ « لو » هذه مع شرطها وجزائها أربعة أحوال :

(أحدها) أن يقترن حرف النفي بهما معاً ، نحو : « لَوْ لَمْ تَسْأَلْنِي لَمْ أُعْطِكَ » ، ومعناه حصول الشيء ، وهو الجزاء لحصول غيره ، وهو الشرط لأنها لما أفادت النفي لكونها للامتناع ، كان دخول حرف النفي نفيًا لذلك الامتناع الحاصل منها ، ونفي النفي إثبات .

(وثانيها) أن يقترن حرف النفي بالشرط دون الجزاء ، نحو : « لَوْ لَمْ تَسْتَكْبِفْ لَأَفْذْتُكَ » ، ومعناه عند القوم امتناع الجزاء لحصول الشرط ، لأنه لما دخل عليه حرف النفي سلب عنه الامتناع ، فكان حاصلًا .

(١) الحجرات : ٥ .

(٢) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣ ؛ وخزانة الأدب ٥٩٤/٣ ؛ والدرر ٨١/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٥٤/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ؛ ولسان العرب (عصر) و (غصص) و (شرق) ؛ ويلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٠ ؛ وخزانة الأدب ٤٦٠/٤ ، ٥٢٤ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٩/٢ ؛ والكتاب ١٢١/٣ ؛ ومغني اللبيب ٢٩٧/١ ؛ والهمع ٦٦/٢ . ويسرى « شرق » بدلاً من « يشرق » . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة . والشاهد فيه قوله : « لو بغير الماء حلقي شرق » حيث أتت بعد « لو » جملة اسمية . وتأول ابن خروف البيت على إضمار « كان » الثانية . وتأوله الفارسي على أن « حلقي » فاعل لفعل مقدر ، يفسره « يشرق » ، أو « شرق » ، على الرواية الثانية . وجملة « يشرق » أو « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو .

(وثالثها) عكس هذا ، وهو أن يقترن حرف النفي بالجزاء دون الشرط ، نحو : « لو شَتَمْتَنِي لم أَكْرَمَكَ » ، ومعناه حصول الجزاء لامتناع الشرط .

(ورابعها) عكس الأول ، وهو أن يتجرّد الشرط والجزاء عن حرف النفي ، نحو : « لو سألتُنِي لأَعْطِيَتُكَ » وهذه هي الدالّة على امتناع الشيء لامتناع آخر . واختلفت آراء العلماء في « لو » هذه هل هي لامتناع الثاني لامتناع الأول ، أم عكسه ، فذهب الجمهور إلى أنّها لامتناع الثاني لامتناع الأول ، وخالفهم ابن الحاجب وتابعه عليه الاسفرائيني وأكثر المتأخرين ، وقال : بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني .

قال : وذلك لأنّ الأول سبب ، وانتفاؤه يستلزم انتفاء كلّ مسبّب دون العكس لجواز كونه أعمّ من السبب ، ولذلك استدلّ في قوله تعالى : ﴿ لو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) بامتناع « الفساد » على امتناع تعدّد الآلهة .

قال الرضويّ : وفيه نظر ، لأنّ الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازمه سواء كان الشرط سبباً كما في قولك : « لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً » ، أو شرطاً ، كما في قولك : « لو كان لي مالٌ لحججتُ » ، أو لا شرطاً ولا سبباً ، كقولك : « لو كان زيدٌ أبي لكنتُ ابنه » ، و « لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة » ، والصحيح أن يُقال كما قال المصنّف : هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، لكن لا للعلّة التي ذكرها ، بل لأنّ « لو » موضوعة ليكون جزاؤها مقدّر الوجود في الماضي ، والمقدّر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه ، أي الجزاء ، لأنّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه ، هذا نصّه ، والصحيح ما عليه الجمهور ، وبه قال والدي ، رحمه الله تعالى ، وبعض المتأخرين ، ويشهد بصحّته الأمثال والأبيات والآيات ، كقولهم : « لو أَكْرَمْتَنِي لَأَزْمُتُكَ » فإنّ الملازمة ممتنعة لامتناع الإكرام ، وقولهم : « لو أَحْسَنْتَ إِلَيَّ لَمَدَحْتُكَ » ، فإنّ المدح ممتنع لامتناع الإحسان .

(١) الأنبياء : ٢٢ .

وقول الحماسي [من المتقارب] :

ولو طارَ ذو حافرٍ قَبْلَها لطارَتْ ولكنَّهُ لم يَطِرْ^(١)

فإنَّ عدم طيران المكنى عنه لامتناع طيران ذي الحافر ، وقوله تعالى : ﴿ فلو شاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٢) فإنَّ الهداية ممتنعة لامتناع المشيئة ، وهكذا لو تأملت قاطبة ما ورد من هذا النحو لوجدت امتناع الثاني لامتناع الأوّل فيه ، وإن كان امتناع الثاني يدلّ على امتناع الأوّل والعلم به يستلزم العلم به ، إذ ليس ذلك ملحوظاً . ولقد أجاد بعض المتأخّرين ، أدام الله فضائله ، في بيان منشأ غلطهم ، وهو أنّهم بعدم التأمل اعتقدوا أنّ مراد القوم من قولهم : « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأوّل في الدلالة والعلّة ، فأوردوا عليه أنّ انتفاء السبب ، أو اللّازم لا يستلزم انتفاء المسبّب أو الملزوم ، واعتقدوا عكس معتقدهم ، وليس مرادهم ذلك ، وإنّما مرادهم أنّها للدلالة على أنّ انتفاء الثاني في الخارج ، إنّما هو بانتفاء الأوّل ، ويؤيّد قولهم : إنّ « لولا » لامتناع الثاني لوجود الأوّل ، نحو « لولا عليّ لهلك عُمر » ، معناه أنّ وجود عليّ سبب لعدم هلاك عمر لا إنّ وجوده دليل على أنّ عمر لم يهلك ، وما زعمه الرضويّ من أنّ « لو » موضوعة للدلالة على تقدير وجود الجزاء في الماضي ، وما هو مقدّر الوجود ممتنع الوجود ، فيمتنع الشرط لامتناعه ، فمن الصواب بمعزل لأنّ من البين أنّ « لو » ليست موضوعة لمجرّد الدلالة على تقدير وجود الجزاء في الماضي فقط ، بل للدلالة على تقدير وجوده فيه بسبب تقدير وجود الشرط فيه ، وحينئذ يثبت ما ادّعيناه من أنّها لامتناع الثاني لامتناع الأوّل .

وقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ ﴾^(٣) الآية ، وإن أيد مختارهم ، لكن اختيار ما ينتقص بمثال أولى من اعتقاد ما لا يصحّ إلّا في مثال واحد ، فتبين ممّا قرّره أنّ الحقّ ما ذهب إليه الجمهور ، والحقّ أحقّ أن يتبع .

(تنبيه) : لا بدّ لـ « لو » من جواب ، وتجاب باللام ، نحو : « لو جئتني

(١) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه امتناع جواب الشرط لامتناع فعله .

(٢) الأنعام : ١٤٩ .

(٣) الأنبياء : ٢٢ .

لَأَكْرَمْتُكَ ، وهذه اللام قد تدخل على الاسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾^(١).

وعلى الفعل الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾^(٢) وأما الفعل الذي يلي « لو » ، فلا بد وأن يكون بلفظ الماضي ، والجواب منفي بـ « ما » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا ﴾^(٣) أو مثبت بلام ، نحو : « لو حضرت لأكرمك » ، وقُلْ حذف اللام منه ، نحو : « لو شئت أهلكتهم » وقُلْ دخولها على « ما » النافية ، نحو قوله [من البسيط] :
لَوْ أَنَّ بِالْعِلْمِ تُعْطَى مَا تَعِيشُ بِهِ

لما ظفرت من الدنيا بمَقْصُودٍ^(٤)

وقد تكون لام الجواب مقدّمة على الجواب أو مؤخّرة عنه ، نحو : « لو جئتني إذن لأكرمك » أو « لآذن أكرمك » ، وقد يُحذف الجواب للتهويل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾^(٥) أي : لرأيت شيئاً عظيماً ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلَّمْ بِهِ الْمَوْتَى ﴾^(٦) أي : لكان هذا القرآن كذلك .

(الموقع الثاني) أن تأتي لمجرّد الشرط دون ملاحظة الامتناع ، فتكون بمعنى « إن » ، وتنقل معنى الفعل إلى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾^(٧) أي : وإن تعجبكم ، وقول الشاعر [من الكامل] :

(١) البقرة : ١٠٣ .

(٢) الأنفال : ٢٣ .

(٣) فاطر : ١٤ .

(٤) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها . والشاهد فيه قوله : « لما ظفرت » حيث جاءت اللام مقترنة بـ « ما » في جواب « لو » .

(٥) البقرة : ٢٢١ .

(٦) الرعد : ٣١ .

(٧) الأنعام : ٢٧ .

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِراً خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً^(١)
أي : وإن ...

(الموقع الثالث) أن تكون مصدرية ، وهي التي تؤول هي والجملة التي بعدها بالمصدر ، وعلامتها أن يحسن تقديرها بـ « أن » كقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيَذْهَبُونَ ﴾^(٢) ، ولا توصل إلا بفعل متصرف إما ماضٍ أو مضارع .

وقال بعضهم : هي هنا حرف تمن بمعنى « ليت » ، واختاره ابن الخباز والزمخشري فكأنه قال : « ليت كذا » ، أي تمنوا إدهانك ، واختاره أبو علي أيضاً ، وجوز نصب الفعل بعد الفاء الداخلة على جواب « لو » كما ينصب ما يقع بعد الفاء في جواب « ليت » كما ورد في الشاذ : « فيدهنوا » .

قال صاحب التسهيل : وهذا كلام محمول على المعنى كما حمل قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾^(٣) أي : أوليس الذي خلق ، وأنكر أن تكون للتمني ، إذ لو كانت له لم يجمعوا بينها وبين فعل تمن وهو ودوا ، كما لم يجمعوا بينه وبين « ليت » ، ولكنهم فهموا منها معنى « ليت » ، فنصبوا جوابها مقروناً بالفاء كجواب « ليت » . قلت : فيه نظر إذ ليس مرادهم من أنها للتمني أنها يفهم منها معنى « ليت » ، فهو إقرار بما أنكره ، والجواب أن يقال : إنهم فهموا معنى التمني من لفظ الفعل ، فتوهموا أن اللفظ الدال على معنى التمني هو لفظ « لو » ، فزعموا لذلك أن « لو » للتمني وليس كما زعموه .

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٦٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦ ؛ ومغني اللبيب ٢٨٩/١ . ويروى « الراجوك » بدلاً من « الراجيك » . ويلفك : يجذك . والعديم : المعدم الذي لا يملك شيئاً . والشاهد فيه قوله : « ولو تكون عديماً » حيث جاءت « لو » لمجرد الشرط دون ملاحظة الامتناع .

(٢) القلم : ٩ .

(٣) الإسراء : ٩٩ .

وهو نوع الحروف الثنائية المحضة حرف «مِنْ» (١)

الفصل الخامس عشر من النوع الأول

ولا تقع إلا حرفاً ، وميمه مكسورة ، ويجوز ضمّها في القَسَم خاصّة ، وقيل : المضمومة هي المختصرة من كلمة « ايمن » المقسم بها^(٢) ، وُضعِف بأنّه لو كان منه لما عدّ من جملة الحروف ، كما لم يعدّوا « ايم »^(٣) حرفاً ، وقيل : لو كان منه لوجب إعرابه لكونه اسماً ، وأجيب بأنّه تضمّن معنى حرف القسم فُبني ، أو لأنّه لما صار على حرفين أشبه الحرف الثنائي ، فُبني ، وفيه نظر ، لأنّه بالحذف شابهه لا بالوضع كـ « ما » و « مِنْ » ، فيكون كـ « أب » و « يد » وذلك لا يقتضي البناء .

وقال الفراء : أصلها : منا بالألف ، فحذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ويعزيه إلى أستاذه الكِسائي ، وردّ بأنّ الأصالة تحتاج إلى دليل ، وهذه من المضمومة إذا استعملت في القسم اختصت بالربّ مضافاً ، أو مفرداً ، وشذّ دخولها على اسم الله تعالى ، فتقول : « مِنْ الرّبِّ وَمَنْ رَبِّي » ، وشذّ قولك : « مِنْ الله » ، فهي بعكس التاء القسميّة لاختصاصها باسم الله تعالى وشذوذ دخولها على « الرّبِّ » في نحو : « تَرَبَّ الكَعْبَةِ » إلّا أنّ التاء تدخل على غير « الرّبِّ » أيضاً شذوذاً ، كقولهم : « تالرحمن وتَحْيَاكِ » ، بخلاف « مِنْ » . واعلم أنّ بعضهم قد عدّها من الحروف المشتركة بين الكلمات الثلاثة ، فجعلها اسماً بعضاً من أحرف « ايمن » وفعلأُ أمراً من « ما نَ يمين » أي : كذب ، وقد بيّنا في

(١) راجع مبحث « مِنْ » في الأزهية ص ٢٢٤ - ٢٣٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٢١ - ٣٤١ ؛ وحروف المعاني ص ٥٠ - ٥٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٢ - ٣٢٧ ؛ ومغني اللبيب ٣٦٣ - ٣٥٣/١ ؛ وموسوعة الحروف في اللغة العربيّة ص ٤٦٦ - ٤٧٠ .

(٢) « ايمن » كلمة تُستخدم في القَسَم . يقال : « وايمن الله لأفعل كذا » ، وهمزتها همزة وصل .

(٣) « ايم » كلمة تستخدم في القَسَم ، يقال : « وايمُ الله لأفعل كذا » ، وهمزتها همزة وصل .

صدر الباب الأول أن الاشتراك إنما يعتد به إذا كان بالوضع ، أما الحاصل بالاتفاق بحذف أو غيره ، فإنه لا يكون معتبر العروض المشاركة حينئذ ، وقد نبهنا عليه مراراً ، واعلم أن « مِنْ » هذه من حروف الجر ، وإنما عملت ، وكان عملها جراً ، لما بيّناه في فصل الباء ، وليعلم أنها قد وردت لعدة معاني .

وذكر القدماء أن معانيها ثلاثة : ابتداء الغاية ، والتبيين ، والتبعض ، وجاءت مزيدة في غيرهن .

قال المبرد : والأصل في الثلاثة الابتدائية ، والبواقي مفرعة عليها ، ويمكن ردها إليها .

وقال بعضهم : إن الأصل التبعض ، وآخر : إن الأصل التبيين ، وأما المتأخرون فقد ذكروا لها مواضع متعددة أكثر من ذلك ، والأولى أن نذكرها مفصلة لتكمل الفائدة ، وينضبط عددها غير المزيد في أحد عشر مورداً .

(الأول) وهو أشهر معانيها ابتداء غاية فعل الفاعل في المكان بإجماع النحاة سواء قصد معه الانتهاء ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ ^(١) ، أو لا ، نحو « أَخَذْتُهُ مِنَ الصَّنْدُوقِ » ، واختلفوا في أنها هل تقع الغاية في الزمان ، فأجازه الكوفيون وذكروا لها شواهد ، منها قوله تعالى : ﴿ لِمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ ^(٢) ، وقول النبي ﷺ ، وقد دخل على فاطمة ^(٣) رضي الله عنها فقدّمت له طعاماً ، فأكل منه ، وقال : هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام ^(٤) . وقول الشاعر [من الكامل] :

(١) الإسراء : ١ .

(٢) التوبة : ١٠٨ .

(٣) هي فاطمة بنت الرسول ﷺ (١٨ ق هـ / ٦٠٥ م - ١١ هـ / ٦٣٢ م) تزوّجها أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، في الثامنة عشرة من عمرها ، وولدت له الحسن والحسين وأمّ كلثوم وزينب . وعاشت بعد أبيها ستة أشهر ، وهي أول من جعل لها النعش في الإسلام . (الزركلي ، الأعلام ١٣٢/٥) .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ .

[لَمَنِ الدِّيارُ بِقَنَةِ الحِجْرِ] أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(١)
وقول الآخر [من الطويل] :

تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْمانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إلى اليَوْمِ قَدْ جُرَيْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ^(٢)
وتأوله البصريون ، وكثر مجيئه كذلك ، فلا حاجة إلى التأويل المخالف
للأصل .

وأما قولهم : « رَأَيْتُ الهَلَالَ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ » .

ف قيل : إن « مِنْ » هنا لا ابتداء الغاية في المكان من المفعول ، فعلى هذا
« مِنْ » قد تكون لا ابتداء الغاية عن الفاعل وحده ، وعن المفعول وحده ،
وعنهما معاً ، وعند سيبويه إنها هنا لا انتهاء الغاية ، وكذلك في قولهم « شَمَمْتُ
المِسْكَ مِنْ دَارِي مِنَ الطَّرِيقِ » ، وقيل : « مِنْ » الأولى في موضع حال من
الفاعل ، والثانية في موضع الحال من الحال . وقال والذي في رسالته

-
- (١) البيت لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص ٨٦ ؛ والأزهية ص ٢٨٣ ؛ والإنصاف في
مسائل الخلاف ٣٧١/١ ؛ وخزانة الأدب ١٢٦/٤ ؛ والدرر ٢٧٧/١ ؛ وشرح
التصريح على التوضيح ١٧/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣١٢/٣ ؛ وشرح شواهد
المغني ٧٥٠/٢ ؛ وشرح المفصل ٩٣/٤ ؛ واللسان (من) ؛ وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٤٨/٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٠ ؛ وشرح المفصل ١١/٨ ؛ والمغني
٣٧٣/١ ؛ والهمع ٢٧٧/١ . والقنة : الجبل الصَّغِير وقيل : الجبل السهل المستوي
المنبسط على الأرض ، وقيل : هو الجبل المتفرد المستطيل في السماء . والحجر :
اسم موضع . وأقْوَيْنَ : خَلَوْنَ . والحجج : جمع الحجّة ، وهي السنة . والشاهد فيه
قوله : « مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ » حيث جاءت « مِنْ » تفيد ابتداء غاية فعل الفاعل في الزمان .
- (٢) البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٣٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٨/٢ ؛ وشرح
شواهد شروح الألفية ٢٧٠/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٣١/٢ ؛ واللسان (جرب)
(حلم) ؛ ومغني اللبيب ٣٥٣/١ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٣ ؛ وشرح
ابن عقيل ص ٣٥٨ . تُخَيِّرُنَ : وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف
المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به . ويوم حليلة هو اليوم الذي سار فيه
المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة ، بعرب العراق إلى الحارث الغساني ، وهو يوم من
أيام العرب المشهورة ، وفيه قيل المثل : « ما يوم حليلة بسرّ » . والشاهد فيه قوله :
« مِنْ أَرْمانٍ » حيث جاءت « مِنْ » تفيد ابتداء غاية فعل الفاعل في الزمان .

للاستعاذة : ولو جعلناها في هذا المثال بمعنى « عن » لكان أولى وعندي أن الأولى لابتداء غاية فعل الفاعل ، والثانية لانتهاه غاية فعل المفعول . وقد تدخل « مِنْ » ما يناسب المكان والزمان ، كقولك : « قرأت مِنْ أَوَّلِ البقرة إلى آخر الأعراف » و« أعطيتُ من درهمٍ إلى دينارٍ » .

(الثاني) مجيئها للتبويض ، وهي التي يصحّ تقدير « بعض » مكانها ، كقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ^(١) ، فَإِنَّهُ يَصْحَحُ : خُذْ بَعْضَ أَمْوَالِهِمْ ، وقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ^(٢) . قرأ عبد الله ^(٣) » حتى تنفقوا بعض ما تحبون » ، وذلك على وجه التفسير لا أنها قراءة ، ولولا هذا البيان دالاً لجاز اعتقاد أنها لبيان الجنس هنا .

وقال المبرّد وجماعة : هي هنا لابتداء الغاية .

وقال عبد القاهر ^(٤) : لا تنفك المبعضة عن معنى الابتداء .

(الثالث) الجنسية ، وهي التي يقصد بها بيان أن ما قبلها هو ما بعدها ، ويقال هي التي يحسن تقديرها بالذي هو ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ^(٥) فَإِنَّهُ يَحْسَنُ أَنْ يَقَالَ : فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ . ومنه قوله تعالى : ﴿ يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ^(٦) وكذا قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ * وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ ^(٧) ، وقد قيل التبويض معتبر في المبعضة والجنسية ، فإن كان ما قبلها بعضاً مما بعدها لفظاً أو معنى كالمأخوذ والدراهم في قولك : « أخذتُ من الدراهم » ، فهي المبعضة ، وإن كان ما بعدها بعضاً مما قبلها كالرجس والأوثان فهي الجنسية ،

(١) التوبة : ١٠٣ .

(٢) آل عمران : ٩٢ .

(٣) هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير (١٧٣هـ / ٧٨٩م - ٢٤٢هـ / ٨٥٧م) من كبار القراء ، لم يكن في عصره أقرأ منه . توفي في دمشق . (الزركلي : الأعلام ٦٥/٤) .

(٤) هو عبد القاهر الجرجاني وقد تقدّمت ترجمته .

(٥) الرحمن : ١٤ - ١٥ .

(٦) الكهف : ٣١ .

(٧) الحج : ٣٠ .

وقد قيل : إنها في مواقعها الثلاث لا تخلو من معنى التبيين والتمييز .

(الرابع) الْقَسْمِيَّةُ وهي الجاعلة ما بعدها مُقْسَمًا به ، وجَوَزُوا ضَمَّ مِيمِهَا فيه خَاصَّةٌ لِيُعْلَمَ مِنْهَا قَصْدُ الْقَسَمِ ، وقد مرَّ ما فيها من الخلاف وبيان ما هو الشَّاذُّ من استعمالها وما هو القياس .

(الخامس) السَّبِيَّةُ ، ويقولون فيها المعلَّلة ، وهي التي يحسن مكانها لفظة سبب ، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾^(١) ، ومنه قول عائشة رضي الله عنها : « لشغل من رسول الله ﷺ » وقوله [من الطويل] :

وَمُعْتَصِمٍ بِالْحَيِّ مِنْ خَشْيَةِ الْوَادِي^(٢)

فمعنى « مِنْ » في هذه الأمثلة كلها السَّبِيَّةُ .

(السادس) البدلية ، وهي التي يحسن أن يقام مقامها لفظ « عوض » ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾^(٣) ، أي عوضها ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً ﴾^(٤) .

وقول الشاعر [من الرجز] :

جَارِيَةٌ^(٥) لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّةَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا^(٦)

وقول الآخر [من الكامل] :

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) لم أقع على هذا الشاهد في المصادر التي اعتمدتها ، والشاهد فيه ورود « مِنْ » مفيدة السَّبِيَّةُ .

(٣) التوبة : ٣٨ .

(٤) الزخرف : ٦٠ .

(٥) في الطبعتين « جابرة » وهذا تصحيف .

(٦) الرجز لأبي نخيلة في شرح شواهد شروح الألفية ٢٧٦/٣ ؛ وشرح شواهد المغني

٧٣٥/٢ ؛ واللسان (بقل) و (سكف) و (فسق) ؛ وبلا نسبة في الجني الداني

ص ٣١١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٢٤/١ . والشاهد فيه

قوله : « وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا » حيث أفادت « مِنْ » البدلية .

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً [ظُلماً وَيُكْتَبُ لِأَمِيرِ أَفِيلَا] ^(١)
أي : عوضه .

(السابع) الفصلية ، وهي التي تدخل على ثاني المتقابلين لتفصله عن الأول ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ^(٢) ، وكقوله تعالى : ﴿ لِيُمَيِّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ^(٣) .

(الثامن) الاستغراقية ، وهي الداخلة على نكرة منفية يمكن أن يكون النفي فيها لواحد من ذلك الجنس ، ويمكن أن يكون مستغرقاً لجميع أفرادها ، فإذا دخلت « مِنْ » عليها صارت نصاً في الاستغراق للجميع ، فلذلك سُمِّيَتْ بها ، كقولك : « ما جاءني رجل » فإنه يجوز أن تقول : « بل رجلان وثلاثة » ، فإذا قلت : « مِنْ رجل » امتنع الإضراب . وبعض النحاة يجعلها من قسم الزائدة ، وهو سهو ؛ أمّا لو قلت : « ما جاءني من أحد » فإن « مِنْ » هنا زائدة بالإجماع إما في « أحد » من العموم المفقود في « رجل » .

(التاسع) هو أن تفيد التجريد بمعنى أنها تدخل على اسم تثبت له صفة مدح أو ذم مع إفادة الحصر فيها ، وتجريد الموصوف عن غيرها بمبالغة ، نحو : « رأيت من زيد أسداً ومن بكر بحرأ » مريداً إثبات الشجاعة والكرم والتجريد ممّا عداهما ، ونحو : « رأيت من عمرو مسيلمَةً ومن خالدٍ أشعباً » ^(٤) قاصداً

(١) البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٤٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٣٦/٢ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤٤/٦ ؛ والمغني ٣٥٥/١ . والمخاض : النوق الحوامل . والفصيل : ولد الناقة بعد أن يفصل عن أمه . وغُلْبَةً : مصدر غُلِبَ . والأفيل : الفصيل ، وانتصب على الحكاية ، لأنهم يكتبون : « أدّى فلان أفيلاً » . والشاهد فيه مجيء « مِنْ » تفيد البدلية .

(٢) البقرة : ٢٢٠ .

(٣) الأنفال : ٣٧ .

(٤) مسيلمة بن ثعامة بن كبير (. . . - ١٢هـ / ٦٣٣م) أو مسيلمة الكذاب ، متنبئ من المعشرين ، وفي الأمثال : « أكذب من مسيلمة » (الزركلي : الأعلام ٧/٢٢٦) . وأشعب هو أشعب بن جبير المعروف بالطامع (. . . - ١٥٤هـ / ٧٧١م) ظريف من =

وصف « عمرو » بالكذب و « خالد » بالطمع لا غير ، بمعنى أن الموصوف منطبع على هذه الصفة فقط لا يتصور منه غيرها .

(العاشر) النابتة عن بعض حروف الجر المؤدية معناه ، والذي تنوب عنه من الحروف خمسة أحرف .

(أحدها) « عن » فإن « مِنْ » تنوب عنها في تأدية معنى المجاوزة ، نحو : « انفصلت من زيد ونهيت من شتم بكر » ، ومثل في الرسالة ^(١) : « بعدت منه » ، و « أنفقت منه » ، ولم يتبين لي فيهما معنى المجاوزة .

(وثانيها) « على » إذا أدت معنى الاستعلاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ^(٢) .

(وثالثها) « إلى » تنوب « مِنْ » عنها مؤدية معنى الانتهاء ، نحو : « قربت من زيد » .

(ورابعها) « الباء » إن أفادت « مِنْ » معنى الاستعانة ، كقوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ ^(٣) ، أي : بطرف .

قال صاحب التسهيل : ولو قيل إنها هنا لا ابتداء الغاية لكان مقبولا ، ولكنه رواه الأخفش عن يونس فكان قولاً .

(وخامسها) « في » حيث أفادت « مِنْ » ما تفيده من الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ^(٤) ، وجعل الكوفيون « مِنْ » هنا لا ابتداء غاية الزمان في : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ^(٥) وأنكره الرضي ، قال : وأنا لا أدري في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في « من » أن يكون

أهل المدينة . كان مولى لعبد الله بن الزبير . تأدب وروى الحديث ، وكان يجيد الغناء . يضرب المثل بطمعه . (الزركلي : الأعلام ١/ ٣٣٢) .

(١) هي رسالة والده للاستعانة ، وقد تقدم ذكرها .

(٢) الأنبياء : ٧٧ .

(٣) الشورى : ٤٥ .

(٤) التوبة : ١٠٨ .

(٥) الجمعة : ٩ .

الفعل المتعدي بـ « مِنْ » الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ، ويكون المجرور بـ « مِنْ » الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل ، أو يكون الفعل المعدي بها أصلاً للشيء المبتدأ منه ، نحو : « تَبَرَّأْتُ مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ » ، وكذا « خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ » إذا انفصلت منها ، ولو بأقل من خطوة ، وليس التأسيس والنداء حدّين ممتدّين ، ولا أصلين للمعنى المبتدأ منه ، بل هما حدّان واقعان فيما بعد ، وهذا معنى في « مِنْ » في الآيتين بمعنى « في » . و « مِنْ » في الظروف كثيراً ما يقع بمعنى « في » ، نحو : « جِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ وَمِنْ بَعْدِهِ » و « مِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ » و « كُنْتُ مِنْ قَدَامِكَ » . هذا نصّه .

(الحادي عشر) من مواقع « مِنْ » أماكن الزيادة ويجب أن يعلم أنّه متى أفاد دخول الكلمة شيئاً فإنّها لا تدعى زائدة كالتّي يمكن كونها استغراقية ، فإنّا أخرجناها من المزيّدات ، وقد أنكر الأخفش على مَنْ عدّها في قولهم : « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ » من الزوائد .

وقال : إنّها حيث أفادت استغراق النفي لجميع الأفراد ، ووجد هذا المعنى عند وجودها ، كانت مفيدة معنى مستجداً ، فلا تسمّى زائدة ، ونحن أثبتناها فيما أفاد معنى من المعاني المستفاد بها ، فلا نقول للكلمة زائدة إلّا حيث لم تؤثر لا لفظاً ولا معنى . قلت : ولا يخفى صحّة وبطلان ذلك على من له أدنى فطنة ، ولقد كنت قبل حاكماً بأنّها في هذا ونحوه غير زائدة ، فلمّا طالعت ووجدته موافقاً ، شكرت يد الإصابة ، وليعلم أنّ الكوفيّين جوّزوا زيادة « مِنْ » في الإيجاب ، وتابعهم الأخفش ، واحتجّوا بوجوه ، منها قوله تعالى في آية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾ ^(١) وفي آية أخرى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) إذ يلزم منهما كونها في الثانية زائدة ، وإلّا لتناقض حكم الآيتين ، فإنّ الأولى تدلّ على غفران جميع الذنوب بشهادة التأكيد بقوله : « جميعاً » ، وتصدير الجملة الاسميّة بـ « إِنَّ » وذلك يوجب كونها في الثانية مزيدة ، وإلّا تعيّن كونها تبعيضيّة ، فيلزم التناقض .

(٢) إبراهيم : ١٠ .

(١) الزمر : ٥٣ .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَثَبْتُ بِهِ فَوَادَكَ ﴾ ^(١) ، فإنه يجب أن تكون فيها مزيدة ، لأن الثبوت إنما يحصل إذا كان القصص شاملاً بذكر أخبار جميع الرسل ، فكأنه قال : نقص عليك أنباء الرسل لثبوت فؤادك ، فتكون زائدة .

وقوله عليه السلام : « إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » ^(٢) ، فإنها هنا زائدة لعدم تأثيرها ، إذ المراد : أشد الناس عذاباً ، ومنها ما صحَّ من قول العرب : « قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ » إذ المراد به : « قَدْ كَانَ مَطَرٌ » ، فهذه الأدلة مرخصة لزيادة « مِنْ » في الإيجاب ، وهو المطلوب .

وأما سيبويه ومن تابعه ، فإنهم يشترطون لجواز زيادة « مِنْ » كون الكلام غير موجب ، والمراد منه أن يكون نفيًا بجميع أدياته أو نهيًا أو استفهامًا بـ « هَلْ » وحدها دون غيرها من أدوات الاستفهام ، ويجيبون عن أدلة الكوفيين .

أما عن الأول فبمنع التناقض بين الآيتين ، وإنما يلزم أن لو اتحد المحكوم عليه ، وهو غير متحد ، لأن المحكوم له بغفران بعض الذنوب قوم نوح عليه السلام ، لأنها وردت في قصته ، والمحكوم له بغفران جميع الذنوب هم هذه الأمة المحمدية رزقنا الله وإياهم ذلك بمحمد وآله وصحبه ، ولا بعد أن يخصهم الله سبحانه بغفران جميع الذنوب إما ابتداءً أو بشفاعته صلى الله عليه وسلم . ولو سلم أن الغفران يكون بالنسبة إلى أمة واحدة لا يلزم عليه التناقض أيضاً لجواز أن يكون غفران الجميع لبعض الأمة ، وغفران البعض لبعضها الآخر ، أو يغفر كل الذنوب التي من حقوق الله ، وبعضها لمن عليه شيء من حقوق البشر ، لأن حقوق الله تعالى مبنية على المساهلة ، وحقوق العباد على المضايقة .

وأما عن الثاني فيأن يقال : لا نسلم أن الثبوت يستلزم ذكر أخبار جميع

(١) هود : ١٢٠ .

(٢) ورد الحديث في صحيح البخاري كتاب اللباس ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ؛ وصحيح مسلم ، كتاب اللباس ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

الرسول ، بل يكفي فيه ذكر بعضها لأن الله تعالى لم يذكر قصص جميعهم بدليل قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾^(١) ، فيكون معنى الآية : وكلأ نقص عليك بعض أنباء الرسول ، فلا تكون زائدة ، ويكون المعنى مطابقاً للآية ، ولا يلزم تنافي المدلولين .

وأما عن الثالث ، فبأن رفع « المصوّرين » ونصبها لا دلالة فيه على الزيادة وعدمها ، فإن حروف الجرّ تعمل عملها زائدة ، ألا ترى كيف يقال : « ما جاءني مِنْ أَحَدٍ » فيجرّ « أحد » بـ « من » الزائدة كما تجرّ « البصرة » بغير الزائدة في قولك : « خرجتُ من البصرة » وإنما يوجّه الحديث بأنه قد حذف منه ضمير الشأن شذوذاً تقديره : « إنه من أشدّ الناس عذاباً » ، وقد جاء مثله كثيراً .

وأما الرابع ، فيمنع أن اسم « كان » التامة هو : « من مطر » ، وإنما اسمها محذوف ، و « مِنْ » ومجرورها صفة له تقديره : « قد كان شيء من مطر » وسهل حذف اسم « كان » كونه في الأصل مبتدأ ، وحذفه شائع كثيراً ، وأن المحذوف فاعل « كان » تقديره : « قد كان كائن من مطر » ، وجاز حذفه لتقدم « كان » الدالة عليه ، فتكون « مِنْ » فيه لبيان الجنس لا زائدة ، ومثل « قد كان مِنْ مَطَرٍ » في كلامهم : « قد كان من حديث » ، فخذ عني إيراداً وجواباً وتقديراً ، ويجوز أيضاً أن يقع جواباً لسؤال سائل سأل : هل كان مِنْ مطر ؟ فقال : قد كان من مطر لجواب الاستفهام ليتطابقا ، فيكون الكلام غير موجب ، وحينئذ لا مانع من الزيادة .

وزعم صاحب التسهيل أن « مِنْ » في قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾^(٢) زائدة ، والأكثر على أنها لا ابتداء الغاية كما في قولك : « جئتُ من قَبْلِ زَيْدٍ » ونحوه ، وقد مرّ ، وبعضهم على أنها بمعنى « في » كما زعموا . والوجه عندي الأول لأن المعنى عليه ، ثم إن الجماعة الذين جوزوا

(١) غافر : ٧٨ .

(٢) الروم : ٤ .

زيادتها في الواجب أكثرهم اشترط في مجرورها أن يكون نكرة ، وبعضهم عمم ، فجوّز الدخول على المعارف أيضاً .

وأما سيبويه ، فلا يُجوّز زيادتها إلّا في غير الموجب ، وقيل : قال سيبويه إنّ الحرف وُضع للاختصار عن ذكر الفعل ، فيجب أن لا يحكم بزيادته إلّا في موضع يُطلب فيه التأكيد ، وذلك لا يصحّ إلّا في غير الواجب بدليل امتناع : « مات من رجل » ، وقد مرّ أنّ المراد من غير الواجب النفي والنهي والاستفهام بـ « هل » وحدها ، وأنّ النفي يكون مع جميع أدواته ، وهي : « لَمْ » ، و « لَمَّا » ، و « لَنْ » ، و « ما » ، و « لا » ، و « إن » ، وكذلك قلنا إذا كانت بمعنى « ما » و « ليس » . وقد اشترطوا في المنفيّ بأحد هذه الأدوات تنكير مجرور « مِنْ » ، نحو : « ما جاءني مِنْ أَحَدٍ » ، فتدخل في كلها على فاعل أفعالها المنفيّة ، وعلى المنفيّ من اسم « كان » ، وعلى الأوّل من مفعولي ظنّ ، وعلى الأوّل والثاني من مفاعيل « أعلمت » ، وعلى مفعولي « أعطيت » وعلى المفعول الذي لم يسمّ فاعله . وتزاد في المبتدأ النكرة . وصحّ كونها نكرة بتخصيصها حينئذ بالنفي ، والاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ وما مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(١) وقولك : « هل فيها مِنْ أَحَدٍ » ، وقوله تعالى : ﴿ ما جاءنا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ^(٢) ، ونحو : ﴿ هل يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ ^(٣) لزيادتها في الفاعل ، و « ما رَأَيْتُ مِنْ بَشِيرٍ » ، و « هل رَأَيْتُ مِنْ إنسان » في المفعول ، وعليه القياس ، وأما في النهي ، فلا تزاد إلّا في الفاعل والمفعول ، نحو : « لا يقم من أَحَدٍ » ، و « لا تضرب مِنْ أَحَدٍ » ، وكذلك فيما لم يسمّ فاعله ، نحو : « لا يُضْرَبُ مِنْ أَحَدٍ » .

(خاتمة) تشتمل على مسائل :

(الأولى) إنّما بُنيت لكونها حرفاً لا سيّما وقد وُضعت على حرفين ، وعلى السكون لكونه الأصل ، فإذا لاقاها ساكن كُسرت جرياً على التقاء

(١) ص : ٦٥ .

(٢) المائدة : ١٩ .

(٣) التوبة : ١٢٧ .

الساكنين ، نحو : « أخذت من ابنك » و « عجبْتُ من استعطافك » إلا مع « أل » فإنها تُفتح طلباً للخفة ، لكثرة الاستعمال ، نحو : « أَتَيْتُ مِنَ الشَّامِ » ، وإنما اطرد كسر نون « عَن » مع « أل » وإن وُجدت كثرة الاستعمال التي هي مطيئة التخفيف لوجود الخفة فيها بفتح العين بخلاف « مِنْ » فإن ميمها لما كانت مكسورة اقتضى القياس فتح النون فيما كثر استعماله ، وقد حذفت مع « أل » شذوذاً ، نحو : « إِنَّا مِلْقُومٌ » ، أي : مِنْ القوم ، ولم يشذ حذف الياء مِنْ « في » معها ، نحو : « في القوم » لكونه حرف علة وإنما عملت لاختصاصها ، وعدم تنزلها كالجزء من مجرورها ، وعملت الجرّ دون غيره لما مرّ في فصل الباء ، وغيره .

(الثانية) قد كثر دخول « مِنْ » خاصّة على كثير من الحروف الجارة لكونها أصل حروف الجرّ .

ونقل عن الفراء أنه يجوز دخولها على جملتها سوى أربعة أحرف ، وهي : مِنْ أيضاً ، والباء ، واللام ، و « في » .

وقال : إنها إذا دخلت على حرف لا يتغيّر عن حرفيته . وتابعه في ذلك جماعة من الكوفيين ، وأما البصريون فجوزوا دخولها على « عَن » و « على » ، وقالوا : إذا دخلت على « عَن » صارت بمعنى : جانب ، وعلى « على » كانت بمعنى : فوق ، فهما معها اسمان كما أشير إليه .

وأما نحو : « بدأت بيسم الله » ، فلصيرورة الباء الثانية كالجزء من مدخولها ، فكان الأولى دخلت على ما أوّله باء ، نحو : « من بكر » ، واختصّت أيضاً بجرّ الظروف [غير المتصرّفة ، نحو : عندّ ، و « لدى » ، و « لدن » ، و « دون » ، و « مع » ، وكذلك « قبل » ، و « بعد » ، نحو : ﴿ من عند الله ﴾ ^(١) و ﴿ علّمناه مِنْ لَدُنَّا علماً ﴾ ^(٢) و ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) و « جئتُ مِنْ

(١) البقرة : ٧٩ ، ووردت العبارة في آياتٍ أخر .

(٢) الكهف : ٦٥ .

(٣) البقرة : ١٠٧ .

مَعِهِ ، ، أي : من عِنْدِهِ ، و ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ^(١) ، وكذا «بَلَّهُ» ، نحو : «أَكْرَمْتُ زَيْدًا مِنْ بَلِّهِ عَمِرُو النَّمِيمَةَ» ، أي : من تَرَكَ عمرو . و «مِنْ» في جميعها لابتداء الغاية في المكان عند الجمهور .

(الثالثة) اختلفوا في الواقعة بعد أفعال التفضيل ، نحو : «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ، ف قيل : إنها لابتداء الغاية إمَّا صعوداً نَحْوَ أَفْضَلُ ، فإنه ابتداء في زيادته على المفضَّل عليه ارتفاعاً ، وإمَّا نزولاً ، نحو : خَالِدٌ أَجْهَلُ مِنْ بَكْرٍ ، فإنه ابتداء في التنازل عنه استسفالاً .

وقال صاحب التسهيل : «مِنْ» هنا بمعنى «عَنْ» ، أي مفيدة للمجاوزة لأنَّ المفضَّل يجاوزه المفضَّل عليه ، ويتعداه إمَّا من جهة المدح أو الذم .

وقيل : إنَّ سبويه يقول إنها لابتداء الغاية هنا ، ويقول لا تخلو عن التبعية . وأنكر المبرد إفادتها التبعية .

وقيل : إنها لابتداء الغاية في التفضيل ، ولانتهائها أيضاً أي ابتدء التفضيل منها ، وانتهى بها .

(الرابعة) ورد عن العرب : «أما رجلٌ يقولُ كذا» و «ألا رجلٌ يفعلُ كذا» بجرّ «رجل» فيهما ، ف قيل : الجرّ بـ «مِنْ» محذوفة ، ولا يجوز إظهارها ، وقيل : يجوز الإظهار مع «أما» دون «ألا» . وقد تُلحق «مِنْ» بما بعدها ، فتصير مثل «رُبُّمَا» في إفادة التقليل ، نحو : «مِمَّا يقال كذا» ، أي رُبُّمَا يُقال كذا .

(١) الروم : ٤ .

من الحروف الثنائية المحضة هو « هَلْ » (١)

المجلد
السادس عشر
من النوع الأول

وهي من الحروف المحضة الهاملة لدخولها على الجملتين ، وهي فرع على الهمزة . أما أولاً فلأن الهمزة تدخل الجملة مطلقاً ، نحو : « أَزِيدُ قَامَ ؟ » و « أَقَامَ زِيدُ ؟ » و « أَزِيدُ قَائِمٌ ؟ » و « أَقَائِمُ زِيدُ ؟ » بخلاف « هَلْ » فإنها لا تدخل على الاسمى والخبر فعل ، فلا يُقال : « هل زِيدُ قَامَ ؟ » لأنها في أصل الوضع بمعنى « قَدْ » ، ثُمَّ لكثرة استعمال الهمزة معها ، اكتسبت الاستفهام منها فحذفت الهمزة ، وكثر استعمالها للاستفهام ، حتى صارت من أدواته ، ولم تُستعملْ بمعنى « قَدْ » إلا قليلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ (٢) . أي : قد أتى ، وقول الشاعر [من البسيط] :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا
أَهْلُ رَاوُنَا يَسْفَحُ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ (٣)

أي : قَدْ ، لئلا يجتمع أداتا استفهام ، وقد تختصر بالفعل . فإذا نـ « هَلْ » جهتان ، فوجب دخولها إما على الاسمى لزوال معنى « قَدْ » ، وعروض

(١) راجع مبحث « هَلْ » في الأزهية ص ٢٠٨ - ٢١٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٤١ - ٣٤٦ ؛ ووصف المباني ص ٤٠٦ - ٤٠٧ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٨٦ - ٣٩١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩٣ - ٤٩٦ .

(٢) الإنسان : ١ .

(٣) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥ ؛ والدرر ٢/٩٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٤٤ ؛ وخزانة الأدب ٤/٥٠٦ ؛ والخصائص ٢/٤٦٣ ؛ ووصف المباني ص ٤٠٧ ؛ وشرح المفصل ٨/١٥٢ ؛ والمغني ١/٣٨٩ ؛ والمقتضب ١/١٨٢ ، ٣/٢٩١ ؛ والهمع ٢/٧٧ . والشاهد فيه قوله : « أَهْلُ رَاوُنَا » ، حيث جاءت « هَلْ » بمعنى « قَدْ » .

الاستفهام بها ، أو الفعلية كما كانت في الأصل ، ولا تدخل الاسمية والخبر فعل ، لأنَّ الفعل إذا لم يُذكر تَسَلَّتْ عنه ونسيته ، وإذا ذُكِرَ لم تصطبِر عن الإلف مع الفاصلة لتحتنها إليه^(١) ، وفي معناه قول مجنون ليلي^(٢) : [من الطويل] :

أَتَرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ^(٣)

وأما ثانياً ، فلأنَّ الهمزة يُطلب بها التصديق بوقوع النسبة الحكمية ، نحو : « أقام زيد ؟ » في الفعلية ، « وأزيد قائم ؟ » في الاسمية وتصوّر المستفهم عنه بها ، أي إدراكه كتصوّر النسبة من حيث هي مع قطع النظر عن أنها واقعة ، أو غير واقعة ، وفُسّر بعضهم التصوّر بإدراك غير النسبة ، فيلزم منه أن لا يكون تصوّرها تصوّراً ، وليس كذلك ، ونحو : « أرجل في الدار أم امرأة ؟ » لتعيين المسند إليه ، و « أفي الدار زيد أم في السوق ؟ » لتعيين المسند بخلاف « هل » ، فإنها إنما يُطلب بها التصديق فقط ، نحو : « هل قام زيد ؟ » و « هل عمرو مُنْطَلِق ؟ »^(٤) .

(١) تأمل كيف أنَّ « هل » ، « تسلى » ، « تنسى » ! و « لا تصطبِر » عن « ألفها » ! ، و « نحن إليه » ! قال أحد الشعراء الظرفاء مشيراً إلى هذا التعليل النحوي العجيب [من البسيط] :

مَلِيحَةٌ عَشِقَتْ ظِيّاً حَوَى حَوَراً فَمَذُ رَأَتْهُ سَعَتْ فَوَراً لِيُخْذِمَتْهُ
كَـ « هل » إذا ما رَأَتْ فِعْلاً بِحَيْرِهَا حُنْتُ إِلَيْهِ وَلَمْ تَرْضَ بِفِرْقَتِهِ

(عن مازن المبارك : النحو العربي العلة النحوية ص ١٢٦ ، الهامش) .

(٢) هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العامري (... - ٦٨ هـ / ٦٨٨ م) شاعر غزل من المتيمين من أهل نجد . لم يكن مجنوناً ، وإنما لُقِبَ بذلك لهيامه في حبّ ليلي بنت سعد . (الزركلي : الأعلام ٢٠٨/٥) .

(٣) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٠٨ ؛ والدرر ١٧١/١ ؛ وبلا نسبة في الهمع ٢٠٢/١ .

(٤) من الغريب حقاً أن يُجمع النحاة ، وخاصة الذين كتبوا مصنفات في الحروف ، على أنَّ « هل » لا تأتي إلّا للتصديق ، وهم يستخدمونها مراراً للتصوّر ، فصاحب « الجنى الداني » ، مثلاً يقول (ص ٣٩٢) : « هل يفعلها أو لا ؟ » و (ص ٥٧٨) : « واختلف في « كلاً » هل هي بسيطة أو مركبة » . ويقول صاحب « رصف المباني » =

وأما ثالثاً ، فلأن الهمزة تدخل على الفعل المضارع سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال بخلاف « هل » ، فإنها لا تدخل على المضارع مع قرينة الحال سواء عمل في جملة حالية أم لا ، لأن « هل » تخصص المضارع بالاستقبال كالسين وسوف ، فيصح : « أتؤذي جارك ؟ » وأنت تريد إنكار الإيذاء الصادر منه حال الخطاب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ؟ ﴾ ^(١) و « أتضربُ زيداً وهو أخوك ؟ » ، مع وجود القرينة اللفظية ، وهي تقييده بالجملة الحالية ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ولا يصح ذلك بـ « هل » . واتفاق النحاة على صحة مثل : « سَتَبْرِيرُ الْهَلَالِ مَشْرِقاً » و « سوف يَحْمَرُّ البسر موقناً » ، وورود قوله تعالى : ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ ^(٣) و ﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ * مُهْطِعِينَ ﴾ ^(٤) ونحوه يشهد بفساد ما عضده بعضهم من أن امتناع هذا ونحوه بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها .

قال بعضهم : وكان هذا الوهم إنما نشأ له من سماعه قول النحاة إن الجملة الحالية يجب تجريدها عن علم الاستقبال ، فحكم بالامتناع : « هل تُكْرَمُ زيداً وَقَدْ عاداك » وإن لم يكن واقعاً على الإنكار ، ولم يفرق بين اشتراط

(ص ٤٧) : « هل على السواء أو على الاختلاف ؟ » و (ص ٢٢) : « هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها ؟ » و (ص ٢٤٥) « هل العمل في هذين البيتين للآم أو للإضافة ؟ » ، ويقول ابن عقيل في شرحه (ص ٥٧٥) : « وهل هو مجزوم بشرط مقدر ، أي زرنى أرزك ، أو بالجملة قبله » ، ويستخدمها صاحب « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » للتصور في أمكنة عديدة من كتابه . بقول ، مثلاً ، (ص ٣٠) : « وهل هي من نفس الكلمة حذفت درجاً لكثرة الاستعمال كما ذهب إليه الخليل أم أن المعروف هو ، في الأصل ، مصحوبها ؟ » . ويقول (ص ٧٨) : « هل هو بالاشتراك أو بالمجاز ؟ » . ويقول (ص ٢٨٤) : « هل هو موجود أم لا ، ثم هل هو متصف بصفة أم لا ؟ » .

(١) الأعراف : ٢٨ .

(٢) البقرة : ٤٤ .

(٣) غافر : ٦٠ .

(٤) إبراهيم : ٤٢ - ٤٣ .

تَجَرَّدَ الحالِيَّةَ وبين اشتراط تجرّد العامل فيها ، وهذا كلّه يدلّ على أنّ الهمزة أعمّ تصرّفًا ، فثبت أنّ « هلّ » فرع متطفّل عليها .

(فائدة لتكميل العائدة) : لِيُعْلَمَ أنّ مطالب العلوم ضربان : أصول أمّهات تقوم مقام غيرها ، ولا يقوم غيرها مقامها ، وفروع متولّدة منها ناشئة عنها ، فالأوّل « ما » ، و« هلّ » ، و« أيّ » و« لمّ » ، والثاني ما عداها من كلمات الاستفهام . فمنها ما يطلب به تارة شرح مفهوم الشيء ، أي معرفة اسمه وظاهره ، فإذا قيل : « ما الإنسان » ؟ مثلاً ، بحسب الرسم ، أجيب : بطويل القامة ماشٍ على القدمين ونحوه ، ويسمّى اسمه كذلك ، وتارة شرح حقيقة الشيء وماهيّته ، فيجيب بأصناف القول في جواب ما هو بالحدّ حقيقة وبالرسم توسّعاً أو اضطراراً ، وتسمّى حقيقة . و« هلّ » يُسأل بها تارة عن وجود الشيء وتحقّقه ، نحو : « هلّ هو موجود ؟ » وتسمّى بسيطة لبساطة المسؤول عنه بها ، وتارة عن اتّصاف ذلك بصفة وثبوتها له ، وتسمّى مركّبة لتركّب المسؤول عنه بها من وجودين ، وجوده في ذاته ، ووجود الصفة له ، ولا يسأل بهذه إلّا بعد السؤال بـ « ما » الحقيقة ، ولا بهذه إلّا بعد السؤال بـ « هلّ » البسيطة ، ولا بهذه إلّا بعد السؤال بـ « ما » الاسمية لتقدّم تصوّر اسم الشيء ورسمه على الحكم بوجوده وتحقّقه وماهيّته وتقدّم تصوّرها على الحكم باتّصافه بصفة يُسأل هكذا : « ما شرح الإنسان » ، ثمّ « هلّ هو موجود أم لا » ؟ ثمّ « ما حقيقته ؟ » ثمّ « هلّ هو متّصف بصفة أم لا ؟ » فيجيب أولاً بأنّه عريض الأظفار مثلاً ، وثانياً بأنّه موجود أو معدوم ، وثالثاً بأنّه إمّا طويل ، أو قصير ، ورابعاً بأنّه عالم أو جاهل ، فعلم ممّا قرّرنا معنى قولهم : « هلّ » البسيطة تقع بين مطلبي « ما » ، و« ما » الحقيقة بين مطلبي « هلّ » ، واتّضح أيضاً معنى قولهم : « ما تستعمل في التصرّوات ، و« هلّ » في التصديقات ، و« أيّ » يُطلب بها تمييز ما علمت مشاركته لآخر سواء كانت في النسبة ، نحو : « أيّ شيء هو ؟ » ومنه قوله تعالى : « أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً » ^(١) أي : أنحن أم أصحاب محمد ؟ وتجاب بالتمييز بالفصل إنّ كانت المشاركة في الذاتيات والخاصّة إنّ كانت في

(١) مريم : ٧٣ .

العوارض ، ولم يُطلب به علة نسبة طرفي النتيجة إمّا المحمول إلى الموضوع أو المقدم إلى التالي أو أحد جزئي المنفصلة إلى الآخر . وقد يطلب بـ « لِمَ » علة الحكم في نفس الأمر إمّا مطلقاً ، نحو : لِمَ كانت الحركة موجودة أو مقيدة بحال ، نحو : « لم كانت سريعة » ، ولهذا جعلوا مطلب « أي » كما في التصورات ومطلب « لِمَ » كـ « هل » في التصديقات ، وهذا أحسن ما يحقق في هذا المقام ، وأبين ما يدقق لنيل المرام . وجعل بعضهم أياً متفرعة على « ما » ، فتكون المطالب الأمّهات عنده ثلاثة ، وبعضهم « لم » أيضاً متفرعاً على « هل » ، وقال : أصول المطالب اثنان : « ما » ، و « هل » وغيرها متفرع عليهما للاستغناء بهما عنهما من غير عكس ، وبقية الأبحاث منوطة بعلمه .

وهو نوع الحروف الشائبة المحضة حرف « وا »^(١)

المهملة
الساكنة عشر
من النوع الأول

وهي موضوعة للتفجّع والنُدبة ، ولهذا لم يكن من أحرف النداء على الصّحيح ، وإن كان حكم المندوب حكم المنادى لتغايرهما ، ويجوز في المندوب زيادة الألف في آخره لأنّ المقام مقام تشهير وإعلان ، وفيها مدّ للصّوت ليس في غيرها ، وأوجبها بعضهم في المندوب بـ « يا » لعدم القرينة ، وبعضهم رجّحها لزوال اللبس بدلالة الألف ، والصّحيح عدم الوجوب لقرينة الحال ، فإنّ كانت النُدبة بـ « وا » لم يجب اتفاقاً ، وقد تُلحق بالألف هاء السكت لتبنيته وتبيينه ، فيقال : « وا زيدا » .

وقال في المطارحات : إنّ « وا » حرف مهملة وكأنّه مأخوذ من معاني الحروف .

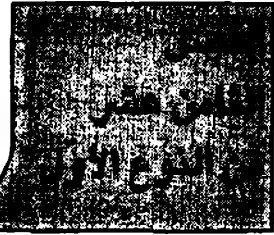
قال التبريزي : وهي من الحروف الهوامل ، وتختصّ بالمندوب ، ولما كان المقصود من النُدبة تشهير الرزية وإعلانها اختصّت بالمعروف المعلوم ، فلا يقال : « وا رجلاه » اللهمّ إلّا إذا تنزّلت النكرة الشائعة منزلة المعرفة المعينة ، فإنّها لا يشترط لها تعريفه ، ومنه قولهم : « وا مَنْ حَفَرَ بَثَرَ زَمَماه » لتنزّله بشهرته منزلة « وا عَبْدَ المطلباء » ، ويقوّي جميع ما قلناه تصريحهم بقوله : ولا يُذكر المندوب إلّا بأشهر أسمائه ، ولا يُندب مضمّر ولا مُبهم ولا نكرة ، وقد صرح بعضهم بأنّ « وا » تقع اسم فعل بمعنى التعجّب ، ومنه قول الشاعر [من الرجز] :

(١) راجع مبحث « وا » في الجنى الداني ص ٣٥١ - ٣٥٢ ؛ وروصف المباني ص ٤٤١ - ٤٤٢ ؛ ومغني اللبيب ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٢٣ .

وا بآبي أَنْتَ وَفُوكَ الْأَشْنَبُ [كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ] ^(١)
 وجعلها من النوع الثاني ، وقد نصّ التبريزي وغيره على أنّ « وا »
 مخصوصة بالنّدبة ، وورود البيت في بعض الروايات بلفظة « وي » كما في قوله
 تعالى : ﴿ وَيَكُنْهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٢) .

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٨٣/٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٥٢ ؛ والدرر
 ١٣٩/٢ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٩٧/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية
 ٣١٠/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢ ؛ ولسان العرب (زرنب) ؛ ومغني اللبيب
 ٤٠٨/١ ؛ والهمع ١٠٦/٢ . والأشنب : وصف من « الشنب » وهو عذوبة ماء الفم مع
 رقة الأسنان . والزرنب : نبات طيب الرائحة .
 (٢) القصص : ٨٢ .

من نوع الحروف الشائبة المحضة هو حرف « يا » (١)



وُضعت لطلب إقبال المنادى إمّا حقيقةً ، نحو : « يا زيد » ، أو مجازاً ، كقوله تعالى : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ (٢) ، وجُعِلت عوضاً عن « أدعو » ، والمنادى منصوب مفعولاً إمّا لفظاً ، نحو : « يا عبد الله » . [قول الشاعر (من البسيط)] :

يا عالماً يديبِ النَّمْلِ في الظُّلَمِ (٣)

و « يا رجلاً » لغير معيّن ، أو موضعاً بعروض البناء ، نحو : « يا زيد » ، و « يا رجل » لمعيّن ، أو محلاً ، نحو : « يا لزيد » واختُلف في الناصب ، والجمهور ذهبوا إلى أنّه الفعل المنوب عنه ، أي : أدعو ، كانتصاب الحال في نحو : « هذا زيد قائماً » بـ « أشير » أو « أنبه » ، لأنّ الحرف لا يعمل إلّا بمشابهة الفعل ، وهي متفتية ، والمبرّد : إلى أنّ الناصب أحرف النداء نفسها . قال لتأكّد المشابهة بينها وبين الفعل بدليل إمالتها ، وتعلّق الجار بها في : « يا لزيد » ونصبها الحال في قوله [من البسيط] :

[قالت بنو عامر خالوا بني أسد] يا بؤس للحرب ضراراً بأقوام (٤)

ووافقه في الإغراب ، وصرّح بأنّ « يا » تعمل النصب في المنادى إمّا لفظاً ، أو محلاً ، وردّوه بأنّ الإمالة لا توجب العمل بدليل إمالة « بلى » ، ولم

(١) راجع مبحث « يا » في الجني الداني ص ٣٥٤ - ٣٥٨ ؛ ورصف المباني ص ٤٥١ - ٤٥٤ ؛ ومغني اللبيب ١/٤١٣ - ٤١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٥٤٠ - ٥٤٢ .

(٢) سبأ : ١٠ .

(٣) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٤) سبق تخريج البيت ص ١١٥ .

تعمل ، ويُمنع تعلّق الجار وانتصاب الحال بها ، وإنّما هو بالمنوب ، وبأنّه يلزم حصول الجملة من حرف واسم ، وهو باطل . قلتُ : ردّهم مردود .

أمّا الأوّل فبأنّ الإمالة إنّما لم توجب العمل لضعف المشابهة بها وحدها ، وهنا اعتضدت بتعدّد جهة الشبه ، فعملت لقوّتها .

وأما الثاني : فبأنّه لم يعهد في الكلام انتصاب الحال ، وتعلّق الجار بمحذوف معوّض لا يمكن الإتيان به ، فتعيّن كون الانتصاب ، والتعلّق بالعوض ، وهو المطلوب .

وأما الثالث فبمنع بطلان تركّب الكلام من حرف واسم مطلقاً لتصريحهم باستثناء هذه الصورة .

وأما قياس « يا » على هذا ففاسد ، لأنّ المقيس عليه لمّا لم تقوَ جهة شبهة الفعل فيه ، وقد انتصب الحال بعده ، وجب أن ينسب العمل إلى ما دلّ عليه من معنى الإشارة ، أو التنبيه بخلاف المقيس ، وبعضهم إلى أن العمل لـ « يا » لا لأنها أشبهت الفعل فعملت ، بل لأنها اسم له ، وأبطل بأنّ اسم الفعل لا بدّ له من مرفوع به ، ولا مرفوع هنا ، فلا يصحّ أنّها اسم فعل لا يقال إنّهُ مستتر ، لأنّ المستتر إمّا غائب ، أو مخاطب أو متكلّم ، والكلّ ممتنع . أمّا الأوّل : فلعدم ما يعود عليه لفظاً أو معنى أو حكماً . وأمّا الثاني فلأنّه يلزم منه كون المخاطب داعياً باستتار ضميره ، مدعواً بوقوع اسم الفعل عليه ، وأمّا الثالث فللزوم عدم النظر لتقدّم اسم فعل للمتكلّم على حرفين ، فبطلت الأقسام كلّها ، فلم يثبت ما ادّعوه ، وليعلم أنّ بعض من أسند العمل إلى « يا » جعلها قسمين : عاملة في النداء ، كما قرّر ، وهاملة للتنبيه ، كما في قوله [من الرجز] :

يَا رَبُّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدَا^(١)

(١) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٣/٣٥٥ ؛ والدرر ١/١٣ ؛ وشرح المفصّل ٤/١٥٢ ، ١٥٣ ؛ واللسان (يدي) ؛ والهمع ١/٣٩ . والشاهد فيه مجيء « يا » للتنبيه .

قال في المطارحات : ومنه قوله تعالى : « أَلَا يَا اسْجُدُوا »^(١) ، وقول الشاعر [من الطويل] :

الَا يَا اسْلِمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى
[ولا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ]^(٢)

وفي الإغراب : وكان الباعث له على ذلك دخول « يا » على الفعل ، وهو سهو ، لأنَّ « أَلَا » للتنبيه أيضاً ، فلا يجمع بينهما ، والأولى تمثيله بقوله : « يَا رَبِّ سَابِر . . . » وقوله [من الرجز] :

يَا حَبْذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا^(٣)

والصحيح أَنَّ المنادى محذوف ، وابن مالك عدّها من أحرف التنبيه مطلقاً ، قال : وأكثر ما يليها دعاء ، كما في قوله [من البسيط] :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ [وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ] وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(٤)

أو أمر ، نحو : « أَلَا يَا اسْجُدُوا »^(٥) ، أو تمنٍّ نحو : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ

(١) النمل : ٢٥ ، وهذه قراءة الكسائي والزهرى .

(٢) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه ٥٥٩/١ ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٠/١ ؛ وأوضح المسالك ٢٣٥/١ ؛ والدرر ٨١/١ ، ٣/٢ ، ٨٦ ؛ وشرح التصريح على التوضيح ١٨٥/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٦/٢ ، ٢٨٥/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ ؛ ويلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٣٦ ؛ ومغني اللبيب ٤٤٢/١ ؛ والهمع ١١١/١ ، ٤/٢ ، ٧٠ .

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١٧٠/١ ؛ والدرر ١٣/١ ؛ ورصف المباني ص ٣٤٣ ؛ ولسان العرب (فوه) ؛ والهمع ٣٩/١ . والشاهد فيه مجيء « يا » للتنبيه .

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٨/١ ؛ والجنى الداني ص ٣٥٦ ؛ والدرر ١٥٠/١ ، ٨٦/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٦١/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٩٦/٢ ؛ وشرح المفصل ٢٦/٢ ، ٢٧ ؛ والكتاب ٢١٩/٢ ؛ ومغني اللبيب ٤١٤/١ ؛ والهمع ١٧٤/١ ، ٧٠/٢ . والشاهد فيه قوله : « يَا لَعْنَةُ » حيث جاءت « يا » للتنبيه .

(٥) النمل : ٢٥ ، وهذه قراءة الكسائي .

مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً^(١) ، أو تعليل ، نحو : « ربما غارة »^(٢) وقد يليها فعل المدح أو الذم أو التعجب ، ومع أنه لم يقل به أحد لا يخفى ضعفه . و « يا » أعم أحرف النداء لاستعمالها في القريب ، والبعيد ، والمتوسط ، وفي التذبة دون ما عداها ، وسيأتي بحث كل من بقية أخواتها محققاً في فصله بعون الله تعالى ومنه وفضله .

(١) النساء : ٧٣ .

(٢) كذا في الطبعين ، ولعل الصواب : « أو تليل ، نحو : « يا رب سار » ، وهذه العبارة أول بيت من الرجز مر منذ قليل .

وهو ختم النوع الأول المحض من نوعي الحروف الثنائية « النون الثقيلة »^(١)



بنيت على الحركة لسكون ما قبلها، وعلى الفتح طلباً للخفة إلا بعد ألف الثنية، نحو: «اضربان» وألف الفصل في جميع المؤنث، نحو: «اضربنان»، فإنها مكسورة تشبيهاً بنون الثنية، وإنما فصل بالألف في «اضربنان» ونحوه لئلا يجتمع ثلاث نونات، ولا ينتقض بـ«يَجْنُ» من «جَنُ يَجَنُ» و«يَجْنُ» من «جَنُ يَجَنُ»، لأن نونين منها من أصل الكلمة والمحذور اجتماع ثلاث نونات زوائد، وتختص دون الخفيفة بتأكيدا لعدم اجتماع الساكنين على غير حذّه، ويعدم الحذف والالتقاء بدلالة الحركة إذا وليها ساكن، ويعدم قلبها ألفاً. وتشاركها فيما عدا هذه الثلاثة من الاختصاص بتأكيد الفعل، فلا تدخل الاسم المشابه له، نحو: «أَقَائِمُنْ زَيْدٌ» إلا شذوذاً، والاختصاص بالمتصرف منه، فلا تدخل جامداً، وقراءة بعضهم: ﴿وَاَحْسَرْتَنِي﴾^(٢) فعل تعجب شاذة والاختصاص بالمستقبل منه، فلا تدخل الحال والماضي.

قال: وفي الإغراب وإن كان زمانه مستقبلاً اعتباراً للفظه، والرأي عندي جوازه لتوجه النفس إلى تأكيده حينئذ والاختصاص بما تضمن معنى الطلب منه، فلا تدخل الخبر المحض اللهم إلا إذا تأكد بأداة قسم، أو «ما» النافية لكونهما توطئة لدخول النون، ومؤذنان^(٣) بالتوكيد والاختصاص بالثابت، فلا تدخل المنفي إلا على قلة تشبيهاً له بالنهي.

(١) راجع مبحث النون في الجنى الداني ص ١٤١ - ١٥١ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٩ - ٣٦٣ ؛ ومسر صناعة الإعراب ١/ ٤٣٥ - ٥٥٠ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٧٤ - ٣٨١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٧٣ - ٤٨٢ .

(٢) يس : ٣٠ . (٣) في الطبعيتين : « مؤذنان » ، وهذا تصحيف .

ولم يجره أبو علي، رحمه الله، بتجرده عن معنى الطلب، وجعله ابن جني قياساً إذا وليه حرف النفي، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) وقيل: هي فيها للنهي، وعندي أنها زائدة إذ لا معنى للنفي، ولا للنهي هنا. وحُمل على النفي قوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَن ثُوبِي شِمَالَاتُ^(٢)

وقولهم: كثر ما يقولن ذلك لإفادته التقليل أيضاً كالنفي، وهذا كله للإشعار بأن توجه النفس إلى التأكيد إنما يكون فيما خيف فواته، فكل ثابت بوجه يجوز تأكيده، ولهذا كثر في الشرط المؤكد بـ «ما» النافية، نحو: «إِنَّمَا تَفْعَلُنَّ» حتى اعتقد الزجاج وجماعة وجوب لزوم النون قياساً على القسم المثبت لشدة اقتضاء الكلام التأكيد. إذا تقرّر هذا، فأقسام الفعل، بالنظر إلى جواز التأكيد بالنون وعدمه، ثلاثة: ما يمتنع تأكيده بها، وهو ما فقدت شروطه، وما يجب، وهو مثبت للقسم مطلقاً، وباللام على رأي الأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَنَالِلَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾^(٤)، وإنما جعل هذا قسماً لأنه لو كان شرطاً، للزمت الفاء كما تقرّر في موضعه.

وقول الأعشى [من الكامل]:

فَلَا تُشَرِّبُنْ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيَا^(٥)

(١) الأنفال: ٢٥.

(٢) البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥؛ وخزانة الأدب ٥٦٧/٤؛ والدرر ٤١/٢؛ وشرح التصريح ٢٢/٢؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٣٤٤، ٣٢٨/٤؛ وشرح شواهد المغني ٣٩٣/١؛ والكتاب ٥١٨/٣؛ واللسان (شمل) و(شيخ)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح التصريح ٢٠٦/٢؛ وشرح المفصل ٤٠/٩؛ ومغني اللبيب ١/١٤٣، ١٤٦، ٣٤٢؛ والمقتضب ١٥/٣؛ والهمع ٣٨/٢، ٧٨. والعلم: الجبل. والشمالات: جمع شمال، وهي الرياح الشمالية. والشاعر يفخر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء. والشاهد فيه تأكيد «ترفعن» للضرورة الشعرية، والتوكيد، هنا، بالنون الخفيفة.

(٣) الأنبياء: ٥٧. (٤) يوسف: ٣٢. (٥) لم أقع عليه في ديوان الأعشى.

ولأنما لزمت النون معه ؛ أما إذا لم تكن اللام فظاهر ليفيد أن الكلام مثبت ؛ وأما مع اللام على الأكثر ، فإمّا للفرق بين لام القسم التي لا تدخل إلا على المستقبل وبين لام التأكيد التي لنفي الحال ، أو لأنه لما كان الغرض من القسم التوكيد ، لزمت النون إيداناً بما دخل القسم له وما يجوز تأكيده ، إمّا مع قلّة ، وهو النفي وما حمل عليه ، أو مع شيوع وكثرة ، وهو كلّ فعل صُدّر بأداة شرط مؤكّدة بـ « ما » لازماً كان التأكيد ، نحو : « حينما تقومَ أقم » ، و « إذ ما تفعلنْ أفعِل » ، و « مهما تُكرِمَنَّ زيداً أكرمه » أو غير لازم ، نحو : « إمّا تفعلنْ » ، و « متى ما تقومنْ » ، و « أيّهم ما تُكرِمَنَّ » ، و « كيفما تكوننْ » ، و « أينما تذهبنْ » ، وكذا كلّ قَسَم غير مثبت ، نحو : « والله ما أقومنْ » ، و « حمل عليه قولهم : « بجهدٍ ما تفعلنْ » ، و « بعينٍ ما أرينك » تشبيهاً لما قبل الفعل بكلمة القسم لاشتراكهما في التأكيد ، وكل ما تضمن معنى الطلب ، وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام بجميع أدواته اسميّة كانت أو حرفيّة ، والعرض ، والتمني ، والتحضيض ، والدعاء ، كقوله [من البسيط] :

استَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وَارْضَيْنِ بِهِ فَيَنِمَّا الْعُسْرُ إِذَا دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(١)

وقولي [من البسيط] :

لَأَكْرِمَنَّ قَتَى لَمْ يَأَلْ مُجْتَهِداً فِي دَفْعِ سَيِّئَةٍ أَوْ كَسْبِ إِحْسَانِ

وقوله [من البسيط] :

وَلَا تَضِيقَنَّ إِنَّ السَّلْمَ أَمِنَةٌ
لَمَسَاءَ لَيْسَ بِهَا وَغَتْ وَلَا ضِيقُ^(٢)

(١) البيت لعنبر بن لبيد العذريّ (وقيل : لحريث بن جبلة العذريّ) في الدرر ١/١٧٣ ، ١٧٨ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٤٤ واللسان (دهر) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٨ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٦٤ ؛ والكتاب ٣/٥٢٨ ؛ واللسان (قدر) ؛ ومغني اللبيب ١/٨٨ ؛ والهمع ١/١٧٣ ، ٢١١ . والشاهد فيه قوله : « وَارْضَيْنِ » حيث أؤكد فعل الأمر بنون التوكيد الثقيلة .
(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

وقوله [من الكامل] :

[قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرَكَ مِذْحَةً] أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا^(١)

ومنه [من البسيط] :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا^(٢)

جمع « فن » منصوب على الحال من الضمير في « منقلب » ، ومنه قولهم : « كَيْفَ تَصْنَعَنَّ » ومنه قولي [من البسيط] :

لَمْ تَمْكُشَنَّ وَلَمْ تَرْحَلْ لِمَحْمَدَةَ فَاَلْمَاءُ يَأْسُنُ مَا فِي مَوْضِعِ قَطْنَا

وقولك : « أَلَا تَنْزِلُنَّ عِنْدَنَا » ، وقولك : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُنَّ » ، و « هَلَّا تُكْرِمَنَّ بَكْرًا » ، و « لَوْلَا تُحْسِنَنَّ إِلَيَّ » ، وقول المتضرع : « اَللّهُمَّ ارْحَمْنَا وَاعْفِرْ لَنَا » ، ومنه قولي [من الطويل] :

فَلَا يَرْحَمَنَّ اللَّهُ مَنْ نَمَّ بَيْنَنَا لِيَتَهَجَّرَنِي لَيْلَى وَتَنْسَى ذِمَامِيَا

فحكم الثقيلة ، في هذا كله ، حكم الخفيفة من غير فرق ، قالوا : ولدخولهما في الفعل تأثير معنوي ، وهو تخصيص المضارع بالاستقبال . قلت : هذا ينافي تخصيصهما بالمستقبل ، ولفظي وهو البناء على الأشهر من قولي سيبويه ، وعليه ابن السراج^(٣) والآخر من قولي سيبويه ، وعليه المازني وجماعة أن الحركة لالتقاء الساكنين ورُدُّ بأنه لو كانت له لما رُدَّ المحذوف

(١) في الطبعتين « قتيلا » بدلًا من « قبيلًا » ، وهذا تصحيف . والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٥٨ ؛ ولمقتنع في الكتاب ٥١٤/٣ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٥٨/٤ ؛ والدرر ٩٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠٤/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٤٠/٤ ؛ والهمع ٧٨/٢ . والشاهد فيه قوله : « تمدحن » حيث دخلت نون التوكيد الثقيلة على الفعل المضارع في سياق الاستفهام .

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ١٧٣/١ ؛ ورصف المباني ص ٣٥٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٤٧/١ ؛ ومغني اللبيب ٨٩/١ ؛ والهمع ٢٠٥/١ . والشاهد فيه قوله : « هل ترجعن » حيث دخلت النون على الفعل المضارع بعد الاستفهام .

(٣) تقدّمت ترجمته ص ٩٥ .

قبلها ، نحو : « تَبِيعَنَّ » ، و « قَوْمَنَّ » ، كما لم يرد في « قَمِ الليل وبع الثوب » ، لأن حركة التقاء الساكنين غير لازمة ، فلا أثر لوجودها . وصرح المالكي بأن المضارع إذا أُكِّد بالنون وفاعله ضمير مؤنث أو مثنى ، أو مجموع لغير مؤنث : نحو : « يَفْعَلَنَّ » ، و « يَفْعَلَانَّ » ، و « تَفْعَلَانَّ » ، و « يَفْعَلُونَّ » ، و « تَفْعَلُون » ، فهو معرب ، ووافقه عليه جماعة ، وقال : بناء المضارع المذكور مع النون إما لكون النون من خواص الأفعال فجذبتة إلى أصله ، وهو البناء ، كما جذبت اللام والإضافة غير المنصرف إلى أصله وهو الضرف ، وإما لأنه بالتركيب صار كجزء من الكلمة التي لا تستحق إعراباً فبني ، وكل منهما لا يَتَمَشَّى في المذكورات . أما الأول فلأنه لو منع لكونه خاصة لكان المصاحب للسين أو « سوف » أو تاء ضمير المؤنث بالرفع أولى لكونها من خواص الفعل أيضاً ، وهي أولى بالرفع لأن معناها غير لائق بالأسماء ، ولفظها لا يدخلها ، والنون ، وإن كان لفظها لا يدخلها إلا أن معناها لائق بها لأنها للتأكيد ، ولما لم يَبَيِّنْ مع هذه ، عَلِمْنَا بالأولى أنه لم يَبَيِّنْ مع النون أيضاً ، وكذا لا يجوز أن يكون للتركيب لأنه لا حظ لتركيب النون فيما دخلت عليه الضمائر المذكورة ، لأن ثلاثة أشياء لا تَرْكُب شيئاً واحداً ، فتكون الضمائر الثلاثة مانعة من التركيب ، فيبقى على إعرابه لفقد سبب البناء . واعلم أن الشديدة ، كما أن حكمها حكم الخفيفة فيما ذكر ، كذلك حكم آخر الفعل الملحقة به حكم آخر ما لحقته الخفيفة يجب تحريكه بالفتح صحيحاً كان أو معتلاً ، نحو : « افْعَلَنَّ » ، و « اخْشَيْنَنَّ » ، و « ارمَيْنَنَّ » ، و « اغزُونَنَّ » ، وضمه مع واو ضمير الذكور وحذف الواو ؛ نحو : « اضْرِبَنَّ » ، وكسره مع ياء ضمير المؤنثة وحذفها ، نحو : « اضْرِبَنَّ » ، وإنما فُتِحَ الأول لحصول البناء كما هو المشهور ، وضم الثاني ، وكسر الثالث لئلا تدل الحركة على الواو والياء المحذوفين ، وإنما حذفوا للزوم التقاء الساكنين ، وإنما لم تحذف الألف ضمير المثنى ، قيل : لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وأورد عليه أنه كان يمكن الحذف مع عدم الالتباس بأن تُكسر النون كما لو كانت الألف ملفوظة ، وإنما لم تحذف لخفاء الألف وخفتها فوجودها في اللفظ كعدمها بخلاف الواو والياء .

(فائدة) : ليست هذه النون أصلاً للخفيفة ، كما ذهب إليه الكوفيون من

أنها مخففة منها ، بل الخفيفة أصل برأسها ، لأنَّ الشديدة أشدَّ تأكيداً ، وشدة التوكيد فرع على أصله ، وهذا يقتضي أصالة الخفيفة ، فكيف تُجعل فرعاً ، ولأنَّ التخفيف تصرّف ، والحروف لا تقبل التصرّف لجمودها إلا في الضرورة ، ولا ضرورة .

(خاتمة) : لو أردت تأكيد أمر جمع المؤنث من « أَنْ يَثُرُ » قلت : « إينانُ » بقلب الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولو أردت تأكيده من « وَدَّ يَوَدُّ » ، قلت : « إيدذنانُ » بقلب الواو ياء لذلك أيضاً . ولو أردت تأكيده من « سَنُ يَسُنُّ » ، قلت : « اسنينانُ » ولو أردته من « وَضُوْ يَوْضُوْ » ، قلت : « اوضونانُ » ، ولو أردته من « أَرَّ يَثُرُ » ، قلت : « اوزرنانُ » ، وإن أردته من « وَقَعَ يَقَعُ » ، قلت : « قعنانُ » ، وإن أردته من « رَأَى » ، قلت : « رينانُ » ، ووزنه : فينانُ ، فالمحذوف عين الكلمة ولاهما ، وإن أردته من « خاف » ، قلت : « خافنُ يا زيدُ » و « خافنُ يا هندُ » ، و « خِفنانُ يا نساء » . وإذا أردت تأكيداً من جمع الإناث من « وَأَيُّ يَيُّ »^(١) أيضاً ، قلت : « إينانُ » ، أما الواو التي هي واو الكلمة ، فحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في « يَيُّ » وبقيت الهمزة والياء والنون بعد الياء ضمير ، والأخيرة للتوكيد ، فإن أردته من « وأى » ، قلت : « ابونان » .

فالأولى ، همزة وصل ، والياء بدل من الهمزة الأصلية ، فإن أكذت فعلَ الواحد ، قلت : من « وأى » : « إنَّ يا هندُ »^(٢) ، ففاء الكلمة محذوف ، فبقي « إين » ، فحذفت الياء لسكونها وسكون النون بعدها . وتقول من « أوى » : « أيونُ » . ومن تفتن لهذه المسائل وقف على حقيقة الفعل بعون الله تعالى .

(١) ومنه هذا البيت للفرز :

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِيَجْلُ وَفَاءُ

والوأي : الوعد . والمعنى : عدي (أمر : من « وعد ») يا هند المليحة ...
و « المليحة » نعت « هند » على اللفظ ، و « الحسناء » نعت لها على المحل ، فهي في محل نصب بفعل النداء المحذوف .

النوع الثاني

من الحروف الثنائية المشتركة بين الحروف والأسماء ، ولو على مذهب ، أحد عشر حرفاً ، وهي : « أل » ، و « عَن » ، و « قَدْ » ، و « ما » ، و « مُذ » و « ها » ، و « الألف » و « النون » في « تَفْعَلَانِ » و « يَفْعَلَانِ » ، والسواو والنون في « تَفْعَلُونَ » و « يَفْعَلُونَ » إذا رفعت هذه الأفعال ظاهراً ، و « نا » و « كُمْ » ، و « هُمْ » من « إِيَّانَا » و « إِيَّاكُمْ » ، و « إِيَّاهُمْ » الضمير المنصوب المنفصل . وربنا للبحث عن كل واحد منها فصلاً بتوفيق الله تعالى وعونه .

الشائِي المشترك بين الحروف والأسماء «أل»^(١)

العلماء
في
الدرج الثاني

قد اختلفت العلماء في أنها هل هي من المحضة ، أم من المشتركة بين الأسماء والحروف ، فذهب كثير من المتقدمين منهم الرماني^(٢) ، وابن السراج ، والفارسي وتابعهم جماعة من المتأخرين منهم الأندلسي^(٣) ، وابن الحاجب ، وابن مالك على أنها مشتركة وهي في الأسماء المشتقة للوصف اسم ، وإنما جعلناها في هذا النوع اسماً اعتباراً لمذهبهم .

وذهب الأخفش والمازني وجماعة ، إلى أنها من المحضة اللازمة للحرفية ، وأنها في « الضارب » ، ونحوه كما هي في « الرجل » ونحوه ، واستدل كل من الفريقين بأدلة اقتضت منها على تقرير ما خطر بالبال حال التحرير . فدلّل مَنْ حَكَمَ باسميتها في المشتقة أنّ مثل هذه لا بدّ لها من مرفوع بها ضرورة قيامها بمحدث إمّا ظاهراً ، نحو: « القائم زيداً » ومضمراً ، ولا يكون إلّا مستكنّاً حتى لو أتى بمثله كان تأكيداً له لا نفسه ، وإذا تعيّن ثبوت الضمير فلا بدّ له من مرجع ، والمرجع لا يكون إلّا اسماً ، وليس في « القائم زيد » ونحوه مرجع سوى « أل » فتعيّن كونها اسماً . وقد أورد عليه : إنّ كان مرادكم من كون المرجع إليه اسماً أن يكون عند التلقظ ، أو مطلقاً ، فإنّ عنيتم الأوّل منعناه ، وإنّ عنيتم

(١) راجع مبحث « أل » في الجني الداني ص ١٩٢ - ٢٠٤ ؛ ووصف المباني ص ٧٠ -

٧٨ ؛ ومغني اللبيب ٤٩/١ - ٥٥ ؛ وموسوعة الحروف ص ٩٨ - ١٠٦ .

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن علي (٢٩٦هـ / ٩٠٨م - ٣٨٤هـ / ٩٩٤م) باحث

معتزليّ مفسّر من كبار النحاة . أصله من سامراء ، ومولده ووفاته ببغداد . من مؤلفاته

« شرح سيبويه » ، و« منازل الحروف » و« صنعة الاستدلال » . (الزركلي : الأعلام

٣١٧/٤) .

(٣) لا أعرف من المقصود بهذا اللقب .

الثاني فمسلّم ، لكنّ الانحصار في « أل » ممنوع بجواز كونه صفة موصوف محذوف لدلالة الصفة عليه ، أي : الرجل القائم ، فيعود الضمير إليه ، أو يعود إلى لفظ الموصول المؤول به « أل » ، أي الذي لا إلى « أل » ، كما أن الضمير في قولهم : « من صدّق كان خيراً له ومن كذب كان شراً له » عائد إلى المصدر المفهوم من صفة العمل ، وإن لم يُذكر لفظاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١) ، ولا يقال إذا كانت بمعنى « الذي » ، و « الذي » اسم يجب أن تكون « أل » اسماً أيضاً ، لأننا نقول لا يلزم من تساوي كلمتين في المعنى تساويهما في النوع ، لأن « من » التبعيضية مساوية في المعنى لـ « بعض » ، و « هيهات » مساوية لـ « بُعد » ، ولم يلزم منها اسمية الأول وفعلية الثاني . وردّ ردّهم بأنّ الحكم بالاسمية لا يستلزم محذوراً ، والأصل عدم التقدير والتأويل .

ودليل من قال : إنّ « أل » من الحروف المحضة ، أنها لو كانت اسماً لما جاز حذف همزتها ، وذلك لأنّ الأسماء المتصرفّة لا يكون وضعها على أقلّ من ثلاثة أحرف : حرف يُبتدأ به ولا يكون إلّا متحرّكاً اضطراراً ، وحرف يُوقف عليه ويسكّن اختياراً ، وحرف يفصل بينهما لتنافيهما بالحركة والسكون ، فإن قيل : المتوسط إنّ تحرّك نافي الثاني وإلّا نافي الأول ، فالمنافاة باقية ، أُجيب بأنّ المتوسط طبعه يقتضي أحدهما لا على التعيين . فلا منافاة لترتّبها هنا على اقتضائه أحدهما بالطبع ، وحيث كان الاعتداد هو الوضع على ثلاثة أحرف فوضع الكلمة على أقلّ منها نقص ، ولذلك يبنى ما هو على حرف ، أو حرفين .

ويقال : إنّ وضعها وضع الحروف ، فلو كانت اسماً مع أنها ثنائية ، وحذفت همزتها كان إجحافاً ، مع أنهم زادوا « أل » في « الذي » وهي ثلاثية لتحسين اللفظ وتقويته في الاسمية ، وهذا دليل على بعد حذفها من « أل » لو كانت اسماً ، وأُجيب على دليلهم بوجهين :

أحدهما : أن « أل » لما كانت حال حرفيتها كما هي حال اسميتها من غير

تغيير ، سهل الحذف حال اسميتها كما سهل حال حرفيتها .

وثانيهما : أنَّ من الأسماء المعربة المتصرفة ما يكون بعد الحذف على حرف واحد ، نحو : « فو » ، و « ذو » فإنهما على حرفين ، وإذا لقي آخرهما ساكن آخر من كلمة بعدهما ، تحذف الواو منهما لالتقاء الساكنين ، وتبقى كل منهما على حرف واحد . وإذا ثبت جواز كون الاسم المعرب المتصرف على حرف واحد ، فَلَمْ لا يجوز كون الاسم المبني الغير المتصرف على حرف أو حرفين . وليعرف أنَّ القائلين بحرفية « أل » اختلفوا في أنها مع لزومها الحرفية هل هي من الموصولات الحرفية أم لا . والفرق بين قول من يقول إنها من الموصولات الاسمية ، كما هو الصحيح ، وقول من يقول إنها من الموصولات الحرفية أنها إذا كانت اسماً كانت مقدرة أو أحد فروعها الخمسة على ما يقتضيه الضمير العائد ، ويكون ما بعدها صلة ، وإنَّ كانت حرفاً موصولاً كانت مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد ، ويتعين على الأول أن يكون صلته اسم فاعل أو مفعول . واختلفوا في جواز وقوع الصفة المشبهة صلةً ، فأجازها جماعة ، منهم الشيخ جمال الدين ابن مالك .

وقد ورد دخوله على المضارع ، كما سيأتي ، وجعله الأكثرون من الشذوذ ، وابن مالك جعله من القياسيات لقوة المشابهة بين المضارع واسم الفاعل .

واعلم أنهم اختلفوا في هذه الكلمة على ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب جمهور النحاة أنها اللام وحدها ، واستدلوا عليه بأنَّ التعريف ضد التنكير ، وهو بحرف واحد ، وهو التنوين ، فكذلك التعريف حملاً لأحد النقيضين على الآخر ، وبأنه لو كانت أداة التعريف مركبة لما أفادته مع حذف الهمزة في الدرج لزوال التركيب بزوال جزئه ، وإنما بُنيت ، لأنها شديدة الامتزاج بالكلمة ، ولهذا أدغمت في أربعة عشر حرفاً من حروف الهجاء^(١) ، وإنما ألحقَت بأول الكلمة إما للاهتمام بحال التعريف ، أو لأنَّ

(١) هي الحروف الشمسية التي لا يُنطق معها بلام « أل » ، وهي : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ل ، ن .

آخر الكلمة محلّ التغيير . قلت : أو لأنّه لمّا كان ضد التنكير ، وهو يلحق الآخر الحقّ بالأوّل تحقيقاً للضدّيّة ، وإنّما أجلبوا لها الهمزة توصلاً إلى النطق . وإنّما كانت ساكنة ، لأنّها لو كانت مفتوحة لالتبست بلام الابتداء ، ولو كُسرت لالتبست بالجارّة ، ولو رُفعت لكانت مستقلة مع كثرة الاستعمال الذي هو مطيّة التخفيف .

وقال والدي ، رحمه الله ، في رسالة الاستعاذة : وهذا لا يخلو من ضعف ، لأنّ وضعهم الحرف في أوّل الكلمة ساكناً مع كثرة الاستعمال بعيد . وأمّا المذهبان الآخران فقد اتفقا على أنّها ثنائية الوضع ، وهو الصواب ، ولهذا جعلناها من هذا الباب ، ولكن اختلفا في الهمزة .

فذهب سيبويه إلى أنّها للوصل لثبوتها في الابتداء وسقوطها في الدرج ، وذهب الخليل إلى أنّها للقطع كهمزة « أم » و « أو » وحذفها في الدرج للتخفيف ، واستدلّ هذا بأنّها لو كانت للوصل لكُسرت كسائر همزاته الداخلة على الأسماء ، ولَمّا قُطعت في قوله تعالى : ﴿ قُلْ الذُّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾^(١) ، وَرَدَّ الأوّل بأنّ الفتح للخفّة ، والثاني بأنّه إنّما قُطعت ليحصل الفرق بين الخبر والاستفهام ، وفيه نظر .

واعلم أنّ الشيخ جمال الدين بن مالك لم يذكر في « أل » سوى المذهبين الأخيرين .

وزعم أنّ الخليل وسيبويه سمّاها « أل » ، وقالوا : إنّها حرف ثنائي ، وأنكر على من سمّاها الألف واللام وخطّاه ، وقال : كما لا يجوز التعبير عن « هل » بالهاء واللام ، بل بـ « هل » فكذلك هنا ، وإنكاره على من سمّاها باللام فقط أشدّ .

وقال ما معناه : إنّهُ لمّا رأى المتأخرون أنّ عند سيبويه همزتها للوصل تجزّأوا على إسقاط الهمزة ، وعبروا عنها باللام وحدها ، ورجّح مذهب الخليل .

(١) الأنعام : ١٤٣ .

وقال : هو الصواب وعلى تقدير أنها للوصل ، لا يجوز أطراحها أيضاً لزيادتها ، كما أن همزة « اسْتَمَعَ » مقطوع بزيادتها ، وتسمى الكلمة بوجودها خماسية ، ولذلك يُفتح حرف المضارعة اعتباراً لوجودها ، ولا يجوز إسقاطها لكونها زائدة .

فكذلك في « أل » . قال في الإغراب : وأنا أقول قد نقلوا في الكتب المعتمدة أن أحد المذاهب يقول في « أل » اللام لا غير ، وهو مخالف لما نقله الشيخ جمال الدين بن مالك ، بل نُقل عن ابن كيسان أنه مذهب جمهور النحاة .
وحينئذٍ فمذاهب النحاة ثلاثة ، ولا وجه للإنكار على من عبّر عنها باللام وحدها ، وقد كثر ذلك وشاع في كتب الأئمة المحققين ، رحمهم الله ، ولكن الأولى التعبير عنها بـ « أل » لأن الإمامين الخليل وسيبويه قد سمّاها به ، فيجب اتباعهما . قلت : وجوب الاتباع يستلزم وجوب التعبير عنه بـ « أل » لا ترجيحه . إذا تقرر هذا فـ « أل » إما مؤثرة في مدخولها أو غير مؤثرة ، فهي إذن صنفان .

(الصنف الأول) « أل » المؤثرة ، والمراد بالتأثير التأثير المعنوي ، وهو هنا التعريف بمعنى أنها تُخرج المعرّف بها من شيع التنكير إلى حصر التعريف وتعيينه . فإذا قصد بها ذلك ، فإما أن يُقصد بها تعريف الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الأفراد ، نحو : « البرّ خيرٌ من الشّعير » ، و « الرجلُ خيرٌ من المرأة » ، وتسمى أداة الحقيقة والماهية ، ويسمّيها كثير الجنسية ، وهو بعيد عن التحصيل لملاحظة الأفراد في الجنسية والمفروض عدمها ، وإما أن يُقصد التعريف مع ملاحظة الأفراد وهي الجنسية ، نحو : « الدينار خيرٌ من الدرهم » ، و « الذهبُ خيرٌ من الفضة » ، وأما أن يُقصد تعريف الأفراد ولا يخلو إما أن يُقصد تعريف جميع الأفراد أو بعضها ، فإن قصد الأول فإما أن يُقصد ذوات الأفراد وتسمى استغراقية ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾^(١) بدليل صحة الاستثناء أو صفاتها ، وتسمى إحاطية ، نحو : « زيد كلُّ الرجل » مدحاً ، أي : الجامع لصفات الرجولية وخصائصها ، و « عمرو كلُّ اللّثيم » ذمّاً ، أي : المتّصف بسائر خصال اللؤم ، وكثير لم يفرّق بينهما ،

(١) العصر : ٢ .

بل سَمَّوها استغراقية مطلقاً ، وقَسَمَها بعضهم إلى حقيقي ، كقوله تعالى : ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾^(١) ، وعُرِفَ ، نحو : « جمع الأمير الرعية » .

قال بعضهم : ولا بأس بتسمية هذه الثلاثة طبيعية ، واعلم أنه إذا اعتُبر تعدّد مدلولها ، جاز أن يوصف مدخولها بالمفرد نظراً إلى لفظه وبالجمع نظراً إلى معناه ، ولا يلزم الجمع بين متناهيّين : الأداة ولفظ المعرف لتجرّده حينئذٍ عن معنى الوحدة ، وإليه أشار أبو الحسن^(٢) رضي الله عنه بقوله : « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ وَالْدِرْهُمُ الْبَيْضُ » . ومنه قوله عزّ وجلّ : ﴿أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾^(٣) وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وإن منعه الجمهور . واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع بدليل صحّة الإضراب في « لا رجال » ، وامتناعه في « لا رجل » كما تحقّق في « لا » الجنسية . وإن قصد تعريف بعض الأفراد تسمّى عهدية لقصد بعض الأفراد دون بعض ، وهي على ثلاثة أضرب : ذكري ، وحسي ، وذهنّي ، لأنها إمّا أن تعرّف ما سبق له ذكر في الكلام ، ثم أعيد معرفاً بها سواء سبق نكرة ، كقوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٤) ، أو معرفة ، إمّا باللام أيضاً ، كقولك : « جاءني الرجل فأوصيت الرجل بكذا » ، أو بغيرها ، كقولك : « واصلني من قطعتني فأكرمت المواصل » . وبهذا يُعلم ضعف قول بعضهم : الذكري ما سبق في الكلام نكرة ، ثم أعيد وحكي بالأداة .

وإمّا أن تعرّف من حضر مجلس الخطاب ، فيقع تارة موقع المضمّر إذا كان مدخولها هو المخاطب ، كقولك : « المولى يقول كذا » ، أي : أنت ، وتارة موقع اسم الإشارة إذا كان غيره ، كقولك لمخاطبك : « الرجل يقول كذا » مريداً تعريف ثالث ، أي : هذا . ومنه يُعلم أيضاً ضعف قول من قال : إن المفيدة للعهد الحسيّ ما تقع موقع اسم الإشارة .

وقال بعضهم : لا تكون للعهد الحسيّ إلّا في أربعة مواضع :

(١) الرعد : ٩ ؛ والمؤمنون : ٩٢ ؛ والسجدة : ٦ . . . (٣) النور : ٣١ .
(٢) هو الإمام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه . (٤) المزمّل : ١٥ ، ١٦ .

أحدها بعد « إذا » للمفاجأة ، نحو : « خرجت فإذا السبع » . وثانيها بعد أسماء الإشارة ، نحو : « هذا الرجل » . وثالثها بعد « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . ورابعها في لفظ : « الآن » ، و « الساعة » .

وإنما أن تعرف ما هو مركز وثابت في ذهن المخاطب ، فيشير المتكلم بها إلى ذلك الواحد من حيث هو معهود للمخاطب ، فيطلق الحقيقة على الواحد عند انتصاب القرينة كإطلاق الكلّي الطبيعي على جزئي من جزئياته ، كقول أحد القادمين للآخر : « ادخل السوق واشتر اللحم » ، أراد : من السوق واللحم فرداً واحداً من جهة أن المخاطب يعهده والقرينة اشتمال البلد على السوق واشتماله على اللحم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّنْبُ ﴾^(١) ، ومثل هذا وإن كان لفظه لفظ المتعارف ، فيجري عليه أحكامها من وقوعه مبتدأ ، وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها لكنه في قوة النكرة ، فيعامل معاملتها فيوصف بالجمال ، كقوله [من الكامل] :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِنِي
[فَمَرَرْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي]^(٢)

وإنما جعلناه في قوة النكرة ، ولم نحكم بأنه نكرة محضة لما تحقق في بابه أن النكرة هي فرد من الحقيقة غير معين ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما

(١) يوسف : ١٣ .

(٢) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣ ؛ وخزانة الأدب ١/١٧٣ ، ٢/١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٣/٢٣٢ ، ٤/١٠٤ ؛ والخصائص ٣/٣٣٠ ؛ والدرر ١/٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥ ؛ وشرح التصريح ٢/١١٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٥٨ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣١٠ ؛ والكتاب ٣/٢٤ ؛ والكتاب (ثم) (ومني) ؛ ومغني اللبيب ١/١٠٧ ، ٢/٤٨٠ ، ٧١٧ ؛ والهمع ١/٩ ، ٢/١٤٠ . والشاهد فيه قوله : « اللَّثِيمِ يَسْبِنِي » حيث وقعت الجملة « يَسْبِنِي » نعتاً للمعروف بـ « أل » ، اللَّثِيمِ ، وذلك لأن « أل » في « اللَّثِيمِ » هي للجنس ، فالمعروف بها قريب من النكرة .

تستفاد البعضية من القرينة كما استفيدت بعضية السوق واللحم من قرينة اشتمال البلد على السوق ، والسوق على اللحم ، وهذا أحسن ما تقرّر ، وأبين ما تحرّر ، ومّا قرّره يُعلم ضعف قول أبي الحسن بن بابشاذ إنّ تعريف الجنس لما ثبت في الأذهان ، وتعريف العهد لما ثبت في الأعيان .

(الصنف الثاني) « آل » الغير المؤثرة وقد اصطلح بعضهم على تسميتها زائدة ، وإذ قد تكون عوضاً عن محذوف من الكلمة وقد لا تكون ، فهي ضربان :

(الضرب الأوّل) ما تكون فيه عوضاً عن شيء وذلك في كلمات :

(منها) لفظ « الآن » ، قالوا : إنّ « آل » فيها ليست معرفة ، وتدلّ على الزمن الحاضر بمعنى الساعة .

وقيل : معناها الحدّ المشترك بين زمانى الماضى والمستقبل ، ويعني بها النحاة الزمان الذي يقع فيه ابتداء كلام المتكلّم ، ولو طالّت مدّته ، كما يقال : « الساعة أفعل كذا » ، وإنّ امتدّ زمان فعله ، هذا هو المفهوم من كلام العرب . ومنه قول عليّ رضي الله عنه ، وقد سئل عن خضاب اللحى : أليس سنّة مأموراً بها ؟ فقال : كان ذلك والإسلام قلّ ، فأما الآن وقد اتّسع نطاق الإسلام فامراً وما شاء . أي اتركوا كلّ شخص يفعل ما شاء من خضاب ، أو تركه فلم يرد أنّ هذه الإباحة تختصّ بتلك الساعة دون غيرها .

واختلف في أصلها ، فقال الفراء : هي فعل ماض بمعنى « قَرَبَ » فنقل إلى الاسميّة ، وأدخلت عليه الأداة ، كما قالوا في « القيل » و « القال » .

وعند البصريّين : أصلها «أوان» فحذفت الألف الساكنة اعتباطاً ، فبقيت ثلاثيّة وسطها واو متحرّك قبله فتحة ، فقبلت الفاء على ما تقرّر في بابهِ ، ثمّ بُنيت وحركت لالتقاء الساكنين ، وفتحت للخفّة .

واختلفوا في سبب البناء ، فقال الزجاج : تضمّنها معنى الإشارة ، فإنّ قولك : « الآن يكون كذا » معناه : هذه الساعة يكون كذا ، وتضمّن معنى الإشارة يوجب البناء .

قال الرضي : وفيه نظر إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها .

وقال المبرد : إنها حيث وضعت كجزء من الكلمة في أول وضعها ، ولم تستعمل نكرة ثم عُرِفَت كسائر المعارف ، وقد لازمت طريقة واحدة ، ولم تتغير أشبهت الحروف في عدم التغير ، ولزوم طريقة واحدة ، فُبُنيت لذلك . وفي الإغراب : وفيه نظر لأن هذه المشابهة ليست مما يوجب البناء ، لأنهم ذكروا أنَّ مشابهة الاسم للحرف الموجبة للبناء تجب أن تكون بخاصة من خواص الحرف ، أما اللفظية ، وهي وضعه على حرف ، أو حرفين كياء الضمير وهائه ، أو المعنوية ، وهي إما بالافتقار اللازم للكلمة كالموصلات ، أو بإداء معناه معنى من الإنشاءات وضعاً كأدوات الاستفهام أو بتضمنه كـ « أمس » المتضمن معنى « أل » ، أما أنَّ الملازمة لطريقة واحدة توجب البناء فلا ، وإلا لوجب بناء كثير من الأسماء المعربة كالملازمة للمصدرية والحالية .

وقال أبو علي : لما كانت « أل » فيه قد بُنيت الكلمة معها ، ولم تكن للتعريف لامتناع لزوم المعرفة ، ثم لما لم نجد الكلمة من أحد المعارف المشهورة ، حكمنا بأنَّ تعريفها بـ « أل » مقدرة لأنها هي الأداة الموضوعية للتعريف غالباً ، فتضمنت معنى الحرف ، فُبُنيت كـ « أمس » ، وعلى هذا لا تكون « أل » عوضاً عن أداة التعريف ، لأنها متقدمة عليها ، فكيف تكون عوضاً عنها اللهم إلا أن يقال : لما كانت عوضاً عنها صورة ، وكانت تلك محذوفة ، ولا تظهر ، ويمكن تصوّر أنَّ الفائدة التي كانت مستفادة من تلك ، أعني التعريف هي موجودة مع هذه ، جاز أن ينسب إليها البدلية على سبيل التجوّز .

(ومنها) لفظة الجلالة ، أي : « الله » ، اختلف في أنه مرتجل أم مشتق ، فذهب الجمهور إلى أنه علم مرتجل للربِّ سبحانه وتعالى ، متمسكين بأدلة ، ونحن نذكر ما خطر بالبال منها ، وهو أنه تعالى نفى المسمى له بقوله عز من قائل : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾^(١) إما تقرّر أن الاستفهام الإنكاري يفيد

(١) مريم : ٦٥ .

النفي ، وهو يقتضي الارتجال لعدم امتناع إطلاق المشتقات على مسميات متعددة حقيقة كان ، كإطلاق العالم على زيد وعمرو ، أو مجازاً ، كقوله تعالى : ﴿ قَبَارِكُ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ^(١) ، أطلق سبحانه صفة الخالقية على غيره تجوزاً لو يؤيده ما نصّ عليه الخليل ، رحمه الله ، من إطباق الناس واتفاقهم على هذا ، وأن الاسم مختص بالذات المتعالية لم يطلق على غيرها بنوع من الأنواع . وأما إطلاق « إله » على غيرها فإما منكرراً ، كقوله تعالى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ ^(٢) ، وإما مضافاً ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْإِهْتِنَاءِ ﴾ ^(٣) ، وقولهم : « إله الدار » فحكمه حكم « الرب » ، وهذا يقوي ما أدعينا ، وأيضاً لو كان مشتقاً لما حصل التوحيد بكلمة الشهادة فقط ، لأن المعنى حينئذ لا إله إلا الموصوف بهذه الصفة ، وهذا عام لا يقتضي الحصر والوحدة ، فيحتاج إلى أمر خارج يفيدهما ، وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء من إفادة كلمة الشهادة التوحيد المقتضي لنفي الشريك من غير احتياج إلى شيء آخر ، فيجب بهذين الدليلين القول بارتجاله ليكون علماً على ذات معينة متحدة ، لا تقبل الشراكة والتعدد بوجه ، فيحصل الحصر والتوحيد كما يحصل حصر الكريم في قولك : « لا كريم إلا زيد » في « زيد » لكونه علماً بخلاف « لا قائم إلا العالم » فإن « العالم » يجوز أن يتصف به كل من هو عالم ، فلا يحصل التعيين الوجداني ، فتجزم بديهية العقل في الأول بأن صفة الكريم ثابتة لـ « زيد » وحده لا شريك له فيها ، وفي الثاني لا تجزم به إلا بعد إثبات أن لا عالم سواه ، وعلى هذا لا تكون « أل » فيه معرفة لأن الأسماء المرتجلة موضوعة أعلاماً لا تحتاج إلى أداة تعريف .

وذهب الباقيون إلى أنه مشتق منقول إلى العلمية ، مستدلّين بأن الله في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ ^(٤) صفة لـ « هو » وإلا لزم خلو الكلام عن الفائدة ، لأن

(١) المؤمنون : ١٤ .

(٢) الأعراف : ١٣٨ .

(٣) الأنبياء : ٥٩ .

قولك: «هذا زيد في البلد» و«هذا عمرو في الحضر» غير مفيد إذ زيد زيد في البلد وغيره، وعمرو عمرو في السفر والحضر، لأن ذلك يقتضي أن الزيدية ثابتة له في البلد فقط، وكذا العمرية ثابتة له في الحضر دون السفر حتى لو فارق زيد البلد وعمرو الحضر لم يتصف ذاك بالزيدية وهذا بالعمرية بخلاف ما إذا كانت صفة، كقولك: «هذا العالم في البلد»، فإنه يفيد أن لا عالم في البلد سواه لدلالته على اتصافه وحده بهذه الصفة، وأيضاً فإنّ الأعلام إنّما توضع بإزاء ما تصحّ الإشارة إليه، وقد امتنعت هنا لاستدعائها ذا جهة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وأيضاً فإنّ الاحتياج إلى وضع الأعلام إنّما يكون عند تعدّد الأفراد ليحصل بها الامتياز، وهو محال لقيام الدلائل القاطعة على وحدانيّته تعالى، فلم يضعوا له علماً استغناء بذلك.

وقد ردّوا هذه الأدلة وضعّفوها. أمّا الأوّل فبامتناع وقوع الضمير موصوفاً لما تقرّر في محلّه من أنّ الضمائر لا توصف، ولا يوصف بها، وإنّما أتى بـ«هو» في هذا الكلام تنبيهاً على أنّ المعبود الحقيقي في السماوات والأرضين باستحقاق هو الله تعالى، إذ ليس المراد من هذا التركيب إلّا إثبات أنّ المسمّى فيهما بهذا الاسم المقدّس هو الربّ تعالى.

وأما الثاني: فبأنّ قولهم: العلم إنّما يوضع لما تصحّ الإشارة إليه بمنزلة الإشارة وبأنّنا لا نسلّم اشتراط صحّة الإشارة لاتّفاقهم على صحّة وضع الأعلام بإزاء المعاني وتصريحهم بأنّ سبحان علم للتسبيح، وغير ذلك ممّا لا تصحّ الإشارة إليه.

وأما الثالث: فبأنّ العلماء قد أجمعوا على صحّة ذلك مع اتّحاد الحقيقة وعدم التعدّد، وهذا دليل على أنّ الصواب هو الأوّل.

وذكر ما بقي من أدلّة الفريقين وأجوبتها مفصّلاً، والخلاف في أنّه عربيّ أم مستعرب موكل إلى رسالتنا الموسومة بـ«عقد الجمان في تفسير أنّ الله يأمر بالعدل والإحسان». وليعلم أنّ القائلين بالاشتقاق والنقل اختلفوا في أصله المشتقّ منه المنقول هو عنه، فمنهم من جعله من «آله» بفتح الهمزة وكسر

اللام بوزن « عَلِمَ » ، ونقل فيه خمسة معان : الأول بمعنى « فزع » . الثاني بمعنى « سكن » . الثالث بمعنى « ضرع » و « خضع » . وهذه الثلاثة تتعدى بـ « إلى » لأن العباد يسكنون ويركنون ويفزعون ويلتجئون ويخضعون ويضرعون إليه سبحانه . الرابع بمعنى : « حار » ، لتحجير العقول في كنه جلاله ، وهذا يعدى بـ « في » لأنه تعالى مردّ دهشتهم ومرجع حيرتهم . والخامس بمعنى : أخرج لأنه تعالى أخرج الممكنات بوجوب وجوده ، واحتاج كلّ منها في إيجادها ونيل مراده إلى فيض وجوده ، وهذا يتعدى بنفسه .

ومنهم من جعله من : « لاه » بفتح اللام وسكون الألف على وزن « تاء » بمعنى : احتجب ، من قولهم : « لاهت العروس » أي احتجبت ، لاحتجابه عن العقول بعظمة جلاله وقصورها عن إدراكه بسطوع جماله .

ومنهم من جعله من « وله » بفتح الواو وكسر اللام ، بوزن : « ذله » من اضطراب العقل وذهابه لأنه تعالى كلّت عن إدراكه ثواب الأفهام ، وعجزت من معرفته طوائف الأوهام ، وجميع الأقوال تنحصر في مادتين : الأولى : « ألّه » سواء كانت الهمزة منقلبة عن واو على أنّ أصله : « وَلّه » أو أصليّة بفتح اللام من : « ألّه » أو كسرهما من : « ألّه » ، فأدخلت عليه : « أل » المعرفة فصار : « الإله » ، فحذفت الهمزة الأصليّة اعتباراً ، وقيل : المحذوف همزة الوصل ، ثم نقلت الأصليّة إلى موضعها ، فصارت كلّها هي لمساواتها لها محلاً وصورة ، فلما اجتمعت اللّامان أدغمت الأولى في الثانية ، وفُخِّمَت للتعظيم والرفع فصارت « الله » ، وهذا يُعزى إلى الكوفيّين .

قال والذي رحمه الله : والقول بأنّ المحذوف همزة الوصل ضعيف لأنهما وإن اتّفقا صورةً ومحلاً ، لكنّهما اختلفا حكماً ، لأنّ الزائدة همزة وصل ، والأصليّة همزة قطع ، ولو أُقيمت هذه مقام تلك لبقيت الكلمة على قطعها الأصليّ لعدم الموجب لحذفها في الدرج ، فالأولى الجزم بأنّ المحذوفة هي الأصليّة ، حُذفت لا لعلّة . قلت : لا نسلم عدم الموجب إذ يكفي منه قيامها مقامها ، فتكتسب حكمها كاكْتِسَابِ العوض حكم المعوّض في كثير من الأماكن ، والأولى في منع أنّ المحذوفة همزة الوصل أنّ ذلك يستلزم النقل

والتعويض المخالفين للأصل دون ضرورة .

الثانية : « لاه » فألحقت به أداة التعريف ، فصار : « اللاه » ، فحذفت الألف فصار « الله » ، فحصل الإدغام ثم فُحِمَ ، وهو يعزى إلى البصريين ، والفصيح تفخيم اللام عند الانتقال من الضمة ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾^(١) أو الفتحة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٢) ، وترقيقها عند الانتقال من الكسرة ، كقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾^(٣) و ﴿ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، أو دخول لام الملك ، كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٥) ، إذا تقرر هذا فد « أل » عوض عن الهمزة على القول الثاني دون الأول في المادة الأولى دون الثانية ، ومنع بعض العلماء كون « أل » عوضاً عن همزة « اله » .

قال : لأنه قد ورد « لاه أبوك » بمعنى : الله أبوك ، فلو كانت « أل » عوضاً لزم حذف العوض والمعوض ، وهو غير جائز ، وجعل بعضهم « أل » في « الناس » عوضاً عن همزة « أناس » .

فمتى ثبتت « أل » ، حُذفت الهمزة وعكسه ، وقد منعه أيضاً بما رواه المبرّد عن المازني من قول الشاعر [من مجزوء الكامل] :
إِنَّ الْمَنَايَا تَطْلِعُنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْإِمِينِ^(٦)

(١) الجن : ١٩ .

(٢) المائدة : ٩ ؛ والنور : ٥٥ ؛ والفتح : ٢٩ .

(٣) الفاتحة ١ ؛ وهود : ٤١ ؛ والنمل : ٣٠ .

(٤) النحل : ٣٨ ؛ والنساء : ٧٠ ، ٨١ . . .

(٥) المائدة : ١٢٠ ؛ والشورى : ٤٩ .

(٦) البيت الذي جدد الحميري في خزنة الأدب ١/٣٥١ ، ٣٥٣ ، ويلا نسبة في الجني الداني ص ٢٠٠ ؛ وشرح المفصل ٩/٢ ، ١٢١/٥ ؛ ولسان العرب (أنس) .

والشاهد فيه قوله : « الأناس » حيث اجتمعت « أل » مع همزة « أناس » ، فلو كانت « أل » عوضاً منها ، لما اجتمعا .

وجوّزه بعضهم للضرورة ، واتفقوا على فتح الهمزة من هذا الاسم المقدّس في النداء .

قال بعضهم : إنّها لمّا تجرّدت عن التعريف صارت جزءاً محققاً من مصحوبها ، فعملت معاملة الهمزات الواقعة في أوائل الكلمات لا للتعريف ، فقُطعت مثلها .

قال والذي في رسالة الاستعاذة : وهذا إنّما يقوى إذا قلنا : إنّ تعريف الأوّل باقٍ ولا أثر له « أل » في تعريفه ، أو قلنا إنّ يزداد تعريف العلم بتعريف الأداة ، ولا يبعد اجتماع معرفتين في واحد ، إنّما الممتنع اجتماع أداتي تعريف ، فلا يتمشّي الدليل ، ويكون قطع « أل » هنا بخروجها عن أصلها ، كما يقطعون همزة الوصل في الفعل المبتدأ إذا جعلته علماً ، فتعامل معاملة الأسماء الأعلام ، وليس فيها همزة للوصل هنا ، لذلك حيث جعلت جزءاً من هذا العلم .

(ومنها) « أل » الواردة في الكلام عوضاً عن ياء النسبة ، فإنّهم ذكروا أنّ « أل » في لفظ « المجوس » عوض عن ياء النسبة على الغالب من حال التعويض ، فإنّه يجعل العوض في غير مكان المعوّض عنه ، ثم صرّحوا أنّه لا يجوز الجمع بينهما ، فلا يقال : المجوسيّ ، و « أل » عوض ، بل معرفة حتى لا يلزم الجمع بين العوض ومعوّضه .

(ومنها) « أل » التي جعلت عوضاً عن الضمير في مثل قولهم : « ضرب زيد الظهر والبطن » ، ومثل قولهم : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه » مطلقاً ، وشرط بعضهم أن يكون بالتثنية والرفع ولا طائل تحته ، إذ يفقد الشرط لم يخرج عن المبحث غايته أن يكون بوجوده عوضاً عن الضمير المحذوف ، وبفقدته عوضاً عن المستتر في الصّفة لجواز الاستتار حينئذ ، وعلى كلا التقديرين يصدق على « أل » أنّها عوض عن الضمير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ^(١) ، فإنّ الأكثرين على أنّ المعنى : ضرب زيداً ظهره منه

(١) النازعات : ٤١ .

وبطناً منه ، ومررت برجل حسن وجهه ، فلم تتعرّف الكلمة ، ولكن تعقلها به .

وأما من يقول إنه بمعنى ظهره وبطنه ، فقيل : فيه نظر ، لأنه حينئذٍ تصير لفظة « أل » مفيدة تعريفاً ، فلا يليق جعلها من هذا الصنف لتأثيرها ، لأنها نائبة عن معرفة ، فتفيد ما تفيد . قلت : نظرهم ضعيف لأن « أل » على كلا الوجهين عوض عن الضمير ، وهو معرفة مطلقاً لا عن الاسم الظاهر ليتّجه النظر .

(الضرب الثاني) ما زيدت فيه لا لعوض ، ويسمّيها الجميع زائدة ، وهي أقسام :

(القسم الأول) : ما تدخل الأعلام ، ودخولها عليها إمّا للمح صفة أصليّة كـ « الحارث » ومصدرية كـ « الفضل » ، وإمّا لتوهم اشتراك فيزال بدخولها كما يزال بالإضافة ، كقول الشاعر [من الطويل] :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَسْ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانٍ^(١)

وإطلاق السيرافي أنّ دخول الأداة على الأعلام للضرورة ضعيف لأنها قد وردت في غير أماكن الاضطرار ، كقوله [من الرجز] :

بَكَيْتُ مِنْ مَنْزِلَةٍ وَذِكْرِ دَارَةٍ تَعَفْتُ بَعْدَ امِ الْعَمْرِ^(٢)

لقيام الوزن مع الحذف ، والضرورة ما لا يستقيم الوزن بدونه ، كما صرّح به في الكتاب ، كقوله [من الرجز] :

(١) البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٣٢٧/١ ، ١٦١/٢ ؛ وشرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣٧١/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٥/١ ؛ ولسان العرب (زيد) ؛ ومغني اللبيب ٥٣/١ . والنقا : الكتيب من الرمل . والأبيض : السيف . وشفرتا السيف : حداه . يمان : منسوب إلى اليمن . والشاهد فيه قوله « زيدنا » و « زيدكم » حيث أجرى « زيد » مجرى التكرات ، فأضافه .

(٢) في الطبعين « دارا » مكان « دارة » والتصحيح من عندنا ، ولم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

بَاعَدَ أَمْ الْعَمْرُو مِنْ أَيْبَرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(١)

(القسم الثاني) : ما زيدت لإصلاح اللفظ ، وتحسين الكلام ، وهي الداخلة على « الذي » وفروعه ، فإنها ليست فيه للتعريف على القول الصحيح ، لأن تعريف الموصول إما وضعاً وإما بالصلة ، وهو الأصح ، فدخول « أل » فيه ليس للتعريف خلافاً لمن خالف ، لأن الصلة تخصّص الموصول إذ هي جملة من فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر ، وكلّ منهما خاص ، فجرى مجرى الصفة نهاية التخصيص .

فإن قيل كيف تعرّف الجملة ، وهي نكرة ، ولذلك تفسّر بالنكرة ، قلت : أجاب أبو البقاء بجوابين :

أحدهما : أن الجملة التي هي صلة لا تخلو من ضمير هو لموصول في المعنى ، والضمير معرفة ، فتخصّصت الجملة به ، والفعل في الجملة يلزمه الفاعل ، وهو معرفة ، وكذلك المبتدأ ، فصارت الجملة مع « الذي » بمنزلة وصف معرف بـ « أل » .

وثانيهما : أن الجملة ليست نكرة باعتبار نفسها ، بل تقدر باسم نكرة ، فإذا انضم إليها « الذي » صار في حكم المركّب ، فالجملة كالمفرد النكرة ، و « الذي » نعت لما قبله ، فحدث عند التركيب معنى لم يكن للمفرد على ما هو المألوف في المركّبات .

(القسم الثالث) : ما دخلت الأعداد ، نحو : « الثلاثة الأتواب » ، فإن الأصل فيه : « ثلاثة الأتواب » ، لأن التعريف إنّما يدخل المضاف إليه ، وينبغي أن يجرد المضاف عن التعريف سواء كان بأداة أو غيرها .

(١) الرّجز لأبي النجم في شرح المفصل ٤٤/١ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٧/١ ؛ والدرر ٥٣/١ ؛ ووصف المباني ص ٧٧ ؛ وشرح التصريح ٩٤/١ ، ٣٩٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٣/١ ؛ وشرح المفصل ١٣٢/٢ ؛ ولسان العرب (وبر) ؛ ومغني اللبيب ٥٢/١ ؛ والمقتضب ٤٩/٤ ، والهمع ٨٠/١ .
والشاهد فيه قوله « أم العمرو » حيث دخلت « أل » على العلم .

وعند الكوفيين ، أن ذلك قياس مطرد وتمسكوا بأمور :

أحدها : ورود العدد المضاف معرّفاً كما مثل . وثانيها القياس على « الحسن الوجه » . وثالثها أنّهما لما كانا لذات واحدة عرّفوا الأوّل ، لأنّه محلّ التعريف ، والثاني لأنّه المقصود في الحقيقة بخلاف : « غلام زيد » فإنّهما متعدّدان لفظاً ومعنى ، وأجيب عن الأوّل بأنّه ضعيف لمخالفته ما ورد عن الفصحاء فلا يُعتدّ به ، كقول ذي الرمة^(١) [من الطويل] :

وهل يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
ثَلَاثُ الْأَنَافِي وَالْدِّيارُ الْبَلَاغِ^(٢)

وقول الفرزدق [من الكامل] :

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٣)

وعن الثاني بالفرق ، وهو أنّ إضافة « الحسن الوجه » لفظيّة ، لا تفيد

(١) هو غيلان بن عقبة بن نهيس العدويّ (٧٧هـ/٦٩٦م - ١١٧هـ/٧٣٥م) شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره . أكثر شعره تشبيب وبكاء على الأطلال . (الزركلي : الأعلام ١٢٤/٥) .

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤/٢ ؛ وخزانة الأدب ١٠٣/١ ؛ والدرر ٢٠٦/٢ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ ؛ ولسان العرب (خمس) ؛ والمقتضب ١٧٤/٢ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ١٤٤/٤ ؛ والهمع ١٥٠/٢ . والأثافي : جمع الأثافيّة ، وهي أحد أحجار ثلاثة توضع عليها القنّدر . والبلاقع : جمع البلقع ، وهو الأرض القفر . والشاهد فيه قوله : « ثلاث الأثافي » حيث أدخل « أل » على المضاف إليه .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ؛ والجني الداني ص ٥٠٤ ؛ وخزانة الأدب ١٠٣/١ ؛ والدرر ١٨٥/١ ، ٢١٦ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٣٢١/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢ ؛ وشرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ؛ والمقتضب ١٧٤/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦١/٣ ؛ ولسان العرب (خمس) ؛ ومغني اللبيب ٣٧٣/١ ؛ والهمع ١٥٦/٢ ، ٢٠٦ . والإزار : المثزّر . وسما : ارتفع . والشاهد فيه قوله : « خمسة الأشبار » ، حيث دخلت « أل » على المضاف إليه .

تعريفاً ، وهذه معنوية تفيده ، فافترقا .

وعن الثالث ، أن خاتم فضة متحذان ، ولا يجوز تعريف المضاف اتّفاقاً ، فلو كان اتّحادهما علّة ، لجاز هنا أيضاً ، لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة ، وربما زيدت في جزأي المركّب ، فنقول : « الخمسة العشر درهماً » ، وقد زادوها في مميّزه أيضاً ، وقالوا : « الخمسة العشر الدرهم » ، وكلّ ذلك عند البصريّين محمول على الشذوذ .

(القسم الرابع) : ما زيدت في غير الأماكن المذكورة ، فزيدت تارة في الحال ، كقراءة من قرأ ﴿ يُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ ^(١) مبنياً للمفعول ، ف « الْأَعَزُّ » مفعول لم يسمّ فاعله لـ « يُخْرِجَنَّ » ، و « الْأَذَلُّ » حال منه نكرة في انمعنى للإهانة ، وعني بهما عبد الله بن أبي بن سلول ^(٢) رئيس المنافقين ، أي يخرج هو أذلّ من المدينة ، ومنه قول الشاعر [من الوافر] :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا [وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدِّخَالِ] ^(٣)
وقولهم : « جاؤوا الجَمَّ الْغَفِيرَ » ، أي : معتركة ، وجَمًّا غفيراً ، وتارة في التمييز ، كقوله [من الطويل] :

(١) المنافقون : ٨ .

(٢) هو عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث المشهور بابن سلول ، رأس المنافقين في الإسلام من أهل المدينة . كان سيّد الخزرج في آخر جاهليّتهم ، وأظهر الإسلام بعد وقعة بدر تقيّة . وكان كلّما حلّت بالمسلمين نازلة شمت بهم ، وكلّما سمع بسيّئة نشرها . (الزركلي : الأعلام ٦٥/٤) .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨٦ ؛ وخزانة الأدب ٥٢٤/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٤ ؛ وشرح التصريح ٣٧٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢١٩/٣ ؛ وشرح المفصّل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ؛ والكتاب ٣٧٢/١ ؛ واللسان (دخل) و(عرك) و(نفس) ؛ ويلا نسبة في المقتضب ٢٣٧/٣ . والعراك : مصدر بمعنى معتركة ، أي : مزدحمة . يذذها : يمنعها . ونفص البعير . لم يتمّ شره . والدّخال : مداخلة البعير الذي شرب مع الذي لم يشرب . والشاهد فيه قوله : « العراك » حيث دخلت « أل » على الحال ، فالحال هنا معرفة لفظاً ، ونكرة معنى ، لأنّه مؤوّل بـ « معتركة » .

[رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا
صَدَدْتَ] وَطُبَّتِ النَّفْسُ يَا زَيْدُ عَنْ عَمْرٍو^(١)
إذ المراد : طببت نفساً ، فأدخل الأداة للضرورة ، وتارة في الجملة
الاسمية كقوله [من الوافر] :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني مَعَدٍّ^(٢)
وبعضهم جعلها هنا بمعنى « الذين » ، ويجعل الشذوذ كون صلة الألف
واللام جملة اسمية ، ويجب أن تكون اسم فاعل ، أو مفعول كما تقرّر في
موضعه ، وسهّل بعضهم وقوع صلتها جملة فعلية ، إذ الصلة بها أسهل من
الاسمية ، واستحسن بعضهم الفعلية إذا كان الفعل مضارعاً لشدة مشابهته
بالأسماء المشتقة . قلت : السرّ في هذا كلّهُ أَنَّ اللام لَمَّا أشبهت المعرفة
لفظاً والموصول معنى ، اقتضت الدخول على كلمة ذات جهتين تقتضي بإحدهما
الدخول على الاسم ، وبالأخرى الدخول على الجملة ، وليس كذلك إلّا
المشتقات ، ولكون رعاية جانب المعنى أولى من رعاية جانب اللفظ سهل
اتصالها بالفعلية ، وحسن اتصالها بالمضارع ، ورأى بعض المتأخرين دخولها
على المضارع قياساً ، كقول الشاعر [من البسيط] :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضِي حُكُومَتُهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(٣)

(١) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري في الدرر ٥٣/١ ، ٢٠٩ ؛ وشرح التصريح
١٥١/١ ، ٣٩٤ ، وشرح شواهد شروح الألفية ٥٠٢/١ ، ٥٢٥/٣ ؛ والهمع ٨٠/١ ،
٢٥٢ . والشاهد فيه قوله : « وطُبَّتِ النفس » حيث دخلت « ال » على التمييز .

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٩٨ ؛ وخزانة الأدب ١٥/١ ؛ والدرر ٦١/١ ؛
ورصف المباني ص ٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية
٤٧٧/١ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦١/١ ؛ ومغني اللبيب ٤٩/١ ؛ والهمع ٨٥/١ ،
والشاهد فيه قوله : « الرسول الله منهم » حيث وصل « ال » بالجملة الاسمية .

(٣) البيت للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ ؛ وخزانة الأدب ١٤/١ ؛ والدرر ٦١/١ ؛ وشرح
شذور الذهب ص ٢١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٨/١ ، ١٤٢ ؛ ولسان العرب =

وقول الآخر [من البسيط] :

مَا كَالْيَرُوحِ وَيَعْدُو لَا هِيَا مَرِحًا مُشْمَرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذَوْرُشِدٍ^(١)

وقول الآخر [من الطويل] :

وَلَيْسَ الْيَرَى لِلْخَلِّ دُونَ الَّذِي يَرَى
لَهُ الْخَلُّ أَهْلًا أَنْ يُعَدَّ خَلِيلًا^(٢)

وقول الآخر [من الطويل] :

وَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّ^(٣)

وقول الآخر [من الطويل] :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْجِمَارِ الْيُجَدُّ^(٤)

(أمس) و(لوم) ؛ ولم أقع عليه في ديوانه . وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٥ ؛ والهمع ٨٥/١ . والأصيل : الشريف النسب . والجدل : القدرة على الخصومة . والشاهد فيه قوله : « الترضى » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٤/١ ؛ والدرر ٦١/١ ؛ والهمع ٨٥/١ . والشاهد فيه قوله : « كاليروح » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٤/١ . والشاهد فيه قوله : « اليرى » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(٣) البيت لذي الخرق الطهوي في خزانة الأدب ١٦/١ ، ٤٨٨/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٢/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦٧/١ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٢/١ ؛ ورصف المباني ص ٧٥ ؛ وشرح المفصل ٢٥/١ . واليربوع : دويّة تحفر في الأرض . والناقاء : جحر اليربوع . والشيغة : رملة بيضاء ، ويروى « ذي الشيحة » ، والشيحة : نبت معروف . والشاهد فيه قوله : « اليتقصع » ، حيث أدخل « أل » على الفعل المضارع .

(٤) البيت لذي الخرق الطهوي في خزانة الأدب ١٤/١ ، ١٦ ، ٤٨٨/٢ ؛ والدرر ٦١/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٦٧/١ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٢/١ ؛ واللسان (جدع) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٥١ ؛ ورصف =

وتارة على الطرف ، كقوله [من الرجز] :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرِيصٌ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ^(١)

(تنبيه) قد تكون « أل » الزائدة في بعض الكلمات لازمة لمدخولها ، فلا يجوز فكها منه لغلبة الاستعمال معها ، نحو : « النجم » و « الثريا » و « الصَّعق » و « اليسع » ، لأن الأعلام لا تغيّر ، إذ لو غيّرت لم تفد ما كانت تفيده من الغلبة ، والله أعلم .

المباني ص ٧٦ ؛ واللسان (عجم) و (لوم) ؛ ومغني اللبيب ٥٠/١ ؛ والهمع ٨٥/١ . يُجْدُعُ : تُقَطَّعُ أذناه . والشاهد فيه قوله : « الْيُجْدُعُ » حيث دخلت « أل » على الفعل المضارع .

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٠٣ ؛ وخزانة الأدب ١٤/١ ؛ والدرر ٦١/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦١/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٧٥/١ ؛ ومغني اللبيب ٤٩/١ ؛ والهمع ٨٥/١ . والشاهد فيه قوله : « المعه » حيث دخلت « أل » على الظرف .

من الحروف الثنائية المشتركة بين الحروف والأسماء « عَنْ »^(١)

حيث وقع تارة اسماً ، وتارة حرفاً ، وذلك في بحثين ، البحث الأول في الواقعة اسماً ، وذلك إذا دخلها حرف جرّ ، فإنها تكون اسماً بمعنى : جانب ، كقولك : « جُتُّكَ مِنْ عَنْ يَمِينِكَ » ، أي : من جانب يمينك ، لامتناع اجتماع حرفي جرّ كما تقدّم ذكره ، وقول الشاعر [من البسيط] :

أَقُولُ لِلرُّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَيَّاءِ نَظْرَةٌ قَبْلُ^(٢)

الحياء : اسم موضع .

وقول الآخر [من الكامل] :

[وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً] مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي^(٣)

(١) راجع مبحث « عَنْ » في الأزهية ص ٢٦٩ - ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٢٤٢ - ٢٥٠ ؛ وحروف المعاني ص ٨٠ - ٨١ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٦ - ٣٧٠ ؛ ومغني اللبيب ص ١٥٧ - ١٦١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٩٩ - ٣٠٢ .

(٢) البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٩٧/٣ ؛ وشرح المفصل ٤١/٨ ؛ واللسان (حبا) و (عن) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٧ . والشاهد فيه قوله : « من عن يمين الحياء » حيث جاءت « عَنْ » اسماً .

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١ (ضمن ديوان الخوارج) ؛ وخزانة الأدب ٢٥٨/٤ ؛ والدرر ١٣٨/١ ، ٣٦/٢ ؛ وشرح التصريح ١٩/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٥٠/٣ ، ٣٠٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١ ؛ ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، ٥٨٧/٢ ؛ والهمع ١٥٦/١ ، ٣٦/٢ . والشاهد فيه قوله : « من عَنْ يميني » ، حيث جاءت « عَنْ » اسماً .

وبناؤها لمشابهة الحرفية لفظاً ومعنى لما في الجانب من المجاورة ، وإضافتها لا توجب الإعراب كإضافة « لَدُنْ » و « كَمْ » مبنيين .

(البحث الثاني) في الواقعة حرفاً ، وتأتي في الكلام لتسعة معاني : للمجازرة ، وهي الأصل في معانيها ، إِمَّا حَقِيقَةً ، نحو : « رحلت عَنْ زَيْد » ، أو مجازاً : كـ « أَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْ وَالِدِي » كأنه لما أَتَصَفَّ به وصار عالماً قد جاوز المعلم .

الثاني للبدل إذا كان يقع موقعها لفظ « بدل » ، نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(١) ، أي بدل نفس . وفي الحديث : « صُومِي عَنْ أُمِّكَ »^(٢) ، أي بدلها .

الثالث أن تكون للاستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَتَخَلَّ فَإِنَّمَا يَتَخَلَّ عَنْ نَفْسِهِ ﴾^(٣) ، أي : عليها ، وقول ذي الإصبع^(٤) [من البسيط] :

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ
عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي^(٥)

(١) البقرة : ٤٨ ، ١٢٣ .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصيام ١٥٦ ؛ وصحيح الترمذي ، كتاب الزكاة ٣١ ؛ ومسنند أحمد بن حنبل ٢١٦/١ .

(٣) محمد : ٣٨ .

(٤) هو حرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة (. . . - نحو ٢٢ ق هـ / نحو ٦٠٠ م) شاعر حكيم شجاع جاهلي . لُقِبَ بـ « ذي الإصبع » لأن حية نهشت إصبع رجله فقطعها ، ويقال : كانت له إصبع زائدة . (الزركلي : الأعلام ١٧٣/٢) .

(٥) البيت لذي الإصبع العدواني في الأزهية ص ٩٧ ، ٢٧٩ ؛ وخزانة الأدب ٢٢٢/٣ ؛ والدرر ٢٤/٢ ؛ وشرح التصريح ١٥/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٨٦/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١ ؛ واللسان (دين) و (عين) و « لوه » ؛ ومغني اللبيب ١٥٨/١ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٩٤ ؛ والجنى الداني ص ٢٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٢٤٣/٤ ؛ والخصائص ٢٨٨/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤ ؛ وشرح المفصل ١٠٤/٩ ؛ والهمع ٢٩/٢ . والشاهد فيه مجيء « عَنْ » بمعنى « على » .

والمعنى : لله درّه لا أفضلتَ في حَسَبِ عليّ ، وذلك فإنّ المعروف أن يقال : أفضلت عليه . من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أُحِبُّتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ ^(١) ، أي : قدمته عليه ، وقيل : هي في الآية للمجاوزه ، وهي متعلّقة بحال محذوفة ، أي منصرفاً عن ذكره ، وحكى الرّماني أنّ « أحببت » من « أحبّ البعير إيجاباً » إذا برك فلم يثر ، فـ « عَنْ » متعلّقة به باعتبار معناه .

الرابع أن تكون للتعليل ، نحو : ﴿ وما كانَ استغفارُ إبراهيمَ لأبيه إلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَظَمَ إِيَّاهُ ﴾ ^(٢) ، أي : لأجلها .

الخامس أن تكون مرادفة لـ « بعد » ، كقوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ ^(٣) ، أي : بعد قليلٍ ومنه : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٤) ، أي : بعد طبق ، وقول الشاعر [من الرجز] :

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ ^(٥)

أي بعده .

السادس أن تكون ظرفيّة ، كقوله [من الطويل] :

وَأَسِرَ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ
وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنِّي ^(٦)

(١) ص : ٣٢ . (٢) التوبة : ١١٤ .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

(٤) الانشقاق : ١٩ .

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ص ١٥٧ ؛ والأزهية ص ٢٨٠ ؛ ولبيك بن عبد الربّعي في شرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٦٨ ؛ ومغني اللبيب ١٥٩/١ . والشاهد فيه ورود « عَنْ » بمعنى « بعد » .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٧٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٣٤/١ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٧ ؛ والدرر ٢٥/٢ ؛ ومغني اللبيب ١٥٩/١ ؛ والهمع ٣٠/٢ . والرباعية : الحَمَالَة يحتملها سيّد القوم من دِيّات القتلى والمكارم ، ثمّ يسعى في جمعها من قومه . وإني : بطيئاً . والشاهد فيه قوله : « عَنْ حَمَلٍ » حيث جاءت « عَنْ » تفيد الظرفيّة .

أي وانياً في حمل ، قيل : لَأَنْ وني لا يتعدى إلا « بفي » ، والظاهر أن :
وني عن الشيء جاوزه ، ولم يدخل فيه ، ووني فيه : دخل .

والسابع أن تكون مرادفة « مِنْ » ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ ^(١) الشاهد في الأولى ، فقوله : ﴿ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ أي : منهم ، وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ ^(٢) ، أي : منهم ، بدليل فتقبل من أحدهما ، ولم يتقبل من الآخر ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ ^(٣) .

الثامن أن تكون مرادفة الباء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٤) ، أي به ، وقيل : إنها على حقيقتها ، والمعنى : وما يصدر قوله عن الهوى .

التاسع أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله [من الطويل] :

أَتَجَزَّعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا جِمَامُهَا
فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنِيكَ تَدْفَعُ ^(٥)

قال ابن جني : أراد : فَهَلَّا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت « عن » من أول الموصول ، وزيدت بعده ، وذكر بعضهم وجهاً آخر ، وهو أنها تأتي للاستعانة ، ومثله بقولهم : « رَمِيَتْ السَّهْمُ عَنْ الْقَوْسِ » أي رميته به ، ونقل هذا عن الفراء . وردَّ بأن ذلك يقتضي أن القوس هي المرمية ، ونقل أيضاً : « رَمِيَتْ عَلَى الْقَوْسِ » ، والله أعلم .

(١) الشورى : ٢٥ .

(٢) الأحقاف : ١٦ .

(٣) البقرة : ١٢٧ .

(٤) النجم : ٣ .

(٥) البيت لزيد بن رزين في شرح شواهد المغني ٤٣٦/١ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٨ ؛ وشرح التصريح ١٦/٢ ؛ ومغني اللبيب ١٦٠/١ ؛ والهمع ٢٢/٢ .

في الحروف الثلاثية

ولما كان بعضها حرفاً محضاً ،
وبعضها مشتركاً بين الأسماء والحروف ،
كان هذا الباب ثلاثة أنواع .

النوع الأول

الحروف المحضة ، وهي خمسة عشر حرفاً : «أبا» و«هيا» ،
و«آي» ، و«ألا» ، و«أما» ، و«إذن» ، و«إلى» و«إن»
المكسورة الهمزة المشددة النون ، و«أن» المفتوحة الهمزة
المشددة النون ، و«ليت» ، و«نعم» ، و«بلى» ، و«ثم» ،
و«رب» ، و«سوف» .

من الحروف المحضة حروف الإيجاب

الفصل الأول

من

النوع الأول

وهي على المشهور ستة كما سبق ، وسميت حروف الإيجاب لأنها توجب القول ، وتقرّره مثبتاً كان أو منقياً ، وهي على أربعة أضرب : ضرب يقرّر ما سبقه من الكلام ، وهو « نَعَمْ » ، وضرب يختص بإيجابه ، وهو « بَلَى » ، وسيأتي البحث عنهما ، وضرب يفيد الإثبات فقط بشرط تقدّم الاستفهام ، وهو « آي » ، وقد سبق البحث عنها ، وضرب لمجرّد تصديق الخبر ، وهو « أَجَل » و« جَيِّر » و« إِنَّ » ، فد « أَجَل » تصديق للخبر نفياً كان أو إثباتاً ، كقولك لمن قال : « زيدٌ أفضل الناس » ، أو « ما زيد كريماً » : أَجَل ، فلا يُجاب بها الإنشاء ، نحو : « هل قامَ زيدٌ؟ » ، بل بـ « نَعَمْ » ، وإن اتفقا معنى خطأً لأقلّي الاستعمال عن أكثره ، ونقل الجوهرى عن الأخفش أنّ « نعم » أحسن من « أَجَل » في الاستفهام .

من الحروف الثلاثية المحضة هو «أيا» و«هيا»^(١)

الفصل الثاني

من
النوع الأول

وهما حرفان هاملان موضوعان لنداء البعيد على الصحيح فيهما ، فتقول للقصي : « أيا زيدُ ، وهيا عمرو » ، ومشاركان لـ « يا » في جملة الأحكام والتصرفات والمسائل ، وقيل : « هيا » لغة في « أيا » أبدلت الهمزة للمقاربة ، ومنه قوله [من الرجز] :

فَأَنْصَرَفَتْ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ وَرَفَعَتْ بِصَوْتِهَا هَيَا أَبَةً^(٢)

قال ابن السكيت رحمه الله : تريد : أيا أبه ، ثم أبدلت الهمزة هاء ، وإبدال الهاء من الهمزة على نحوين : أحدهما أن تُبدل من همزة أصلية ، كقولهم في « إِيَّاكَ » : « هَيَّاكَ » ، ومنه ما أنشده أبو الحسن [من الطويل] :

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ^(٣)

وروى قطرب أن بعضهم يفتح الهمزة من « إِيَّاكَ » ، كقول الراجز :

(١) راجع مبحث « أيا » في الجنى الداني ص ٤١٩ ؛ ورصف المباني ص ١٣٦ - ١٣٧ ؛ ومغني اللبيب ١٤/١ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٨٠ - ١٨١ ؛ وراجع « هيا » في الجنى الداني ص ٥٠٧ ؛ ورصف المباني ص ١٣٦ - ١٣٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩٩ .

(٢) الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص ٤٠٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ ؛ وشرح المفصل ١١٩/٨ ؛ ولسان العرب (أيا) . والحصان : العفيفة ؛ وتكملة الرجز : كُلُّ فَتَاةٍ بِأَبِيهَا مُعْجَبَةٌ

(٣) البيت لطيفيل الغنوي في ديوانه صف ١٠٢ ؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٥/١ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ ؛ ولسان العرب (أيا) و (هيا) .

أَيَّاكَ أَنْ تُمْنَى بِشَعْشَعَانِي^(١) خَبُّ الْفَوَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ^(٢)

ثُمَّ يَبْدِلُهَا هَاءً كَقَوْلِهِ [مِنْ الرِّجْزِ] :

يَا خَالَ هَلَّا قُلْتُ إِذْ أُعْطِيتَنِي

هَيَّاكَ هَيَّاكَ وَحَنَوَاءَ الْعُنُقِ^(٣)

قال : وَطِئْتُ تقول : « مِنْ فَعَلَ فَعَلْتُ » ، يريدون : إِنْ فَعَلَ ، وكذلك

قولهم : « لِهِنَّكَ قَائِمٌ » ، الأَصْلُ : لِإِنَّكَ ، قال الشاعر [مِنْ الطَّوِيلِ] :

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْجَمَى

لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقَ عَلَيَّ كَرِيمُ^(٤)

ونقل ابن جني رحمه الله أَنَّ بعضهم قرأ : ﴿ طَا^(٥) ﴾ * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ

(١) في الطبعتين : « بسفسفاني » ، والتصحيح من سر صناعة الإعراب .

(٢) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ ، ٧٠٥ ، (وفيه « بشعشعان » مكان « بسفسفاني ») والبيت الثاني بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٣٧/٣ . والشعشعان : الطويل الحسن الخفيف اللحم . والخَبُّ : الخبيث الماكر . والشاهد فيه قوله : « أَيَّاكَ » بفتح الهمزة . وللنحاة شاهد آخر في البيت الثاني وهو قوله : « مائل اليدان » على لغة من يدع ألف المثني رفعاً ونصباً وجراً ، وهذه لغة بني الحارث بن كعب ، ويطن من ربيعة .

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٥/١ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥٥/٢ ؛ ولسان العرب (أيا) و (حنا) . والحنواء من الغنم والإبل : التي تلوي عنقها لغير علة ، وقد يكون ذلك عن علة .

(٤) البيت لمحمد بن سلمة في اللسان (لهن) و (قذى) ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ١٢٩ ؛ وخزانة الأدب ٣٣٩/٤ ؛ والخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ؛ والدرر ١٣٨/١ ؛ ورصف المباني ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ؛ وشرح المفصل ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ؛ واللسان (أنن) ؛ ومعني الليب ٢٥٤/١ ؛ والهمع ١٤١/١ . والقلل : جمع قلّة ، وهي قَمّة الجبل .

(٥) في ابن جني (سر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ - ٥٥٣) : « طّة » ، بتسكين الهاء ، وقالوا : أراد : طَا الْأَرْضَ بِقَدَمَيْكَ جميعاً .

الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿١﴾ أراد : طأ الأرض بقدميك جميعاً ، لأنَّ النبي صَلَّى الله عليه وسلّم كان يرفع إحدى رجله في صلاته ، فالحاء على هذا بدل من الهمزة .

وقال بعضهم : إنَّ الهاء في قولهم : « هَاتِ يا رجل » بدل من قولهم : « آتِ » (٢) ، قال : وقرأت على أبي علي رحمه الله فقال : قال الأصمعي : يقال للضُّبَا هَيْرٌ وَهَيْرٌ وَأَيْرٌ وإير بالفتح والكسر .

وثانيهما أن تبدل من همزة زائدة ، كقولهم في « أَرَقْتُ هَرَقْتُ » وفي « أَنْزَلْتُ الثَّوبَ وَهَنْزَتُهُ » (٣) وفي « أَرَحْتُ الدَّابَّةَ » : « هَرَحْتُهَا » .

قال قطرب : يقولون : « هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » في « أَزَيْدٌ » ، وأنشد أبو الحسن [من الكامل] :

وَأَتَى صَوَاجِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا (٤)
قال : يريد : إذا الذي : وحكى اللحياني : هَرَذْتُ الشَّيْءَ هُرَيْدُهُ ،
أي : أريدُهُ ، والله أعلم (٥) .

(١) طه ١ - ٢ .

(٢) في الطبعين : « وأتى » ، والتصحيح من شرح الملوكي ص ٣٠٧ ، وفيه : بدل من همزة « آتِ » ، لقولهم : « آتَى يُوَاتِي » .

(٣) أنزلت الثوب : جعلت له علماً .

(٤) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٤ ؛ واللسان (ذا) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣ ؛ ورصف المبانى ص ٤٠٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ ؛ وشرح المفصل ٤٣/١٠ ؛ ومغني اللبيب ٣٨٤/١ . والشاهد فيه قوله : « هذا الذي » حيث جاءت الهاء بدلاً من الهمزة .

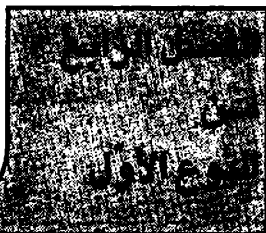
(٥) راجع ابن جني : سر صناعة الإعراب ٥٥٣/٢ - ٥٥٤ .

من الحروف الثلاثية المحضة «آي»^(١)

بهمزة بعدها ألف بعدها ياء ، وقد صرح الرضي أيضاً ، بأنه من الحروف المحضة التي لا تقع إلا حرف نداء على الصحيح ، يطلب به إقبال القريب ، وبه صارت أحرف النداء سبعة ، وحكمه مع المنادى في إعرابه وبنائه وإعراب توابعه وبنائها ، والتوصل بـ « آي » واسم الإشارة إذا كان معرفاً باللام ، وكونه منصوباً على المفعولية إما لفظاً أو موضعاً ، وكون عامله الفعل أم كلمات النداء ، وكونها حروفاً على الراجح أم أسماء أفعال على المرجوح ، ونقل الكلام الخبري إلى الإنشاء حكم أخواتها من غير فرق .

(١) راجع بحث « آي » في رصف المباني ص ١٣٦ ؛ ومغني اللبيب ٨٠/١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٦٨ .

من الحروف الثلاثية المحضة هو «ألا» و «أما»^(١)



وهما حرفا تنبيه ، وحروف التنبيه ثلاثة ، ثالثها «ها» وقد مر ذكرها ،
و «ألا» بالفتح والتخفيف قال [من الطويل] :

وَقَبْلَ مَنَایَا عَادِیَاتٍ وَآجَالٍ أَلَا یَا أَصْبَحَانِی قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ^(٢)

و «أما» كذلك أيضاً ، قال [من الطويل] :

أَمَّا وَالَّذِی أَبْكَی وَأَضْحَكَ وَالَّذِی أَمَاتَ وَأَحْیَا وَالَّذِی أَمَرُهُ الْأَمْرُ^(٣)

وهذان يشتركان مطلقاً إلا أن دخول «ألا» على النداء أكثر كدخول
«أما» على القَسَم ، ولا يدخلان إلا الجملة دون المفردات ، فيفارقان «ها»
من هذا الوجه ، وعليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة . وعبر عنهما بعضهم

(١) راجع مبحث «ألا» في الأزهية ص ١٦٣ - ١٦٥ ؛ والجنى الداني ص ٣٨١ - ٣٨٥ ؛
ورصف المباني ص ٧٨ - ٨٠ ؛ ومغني اللبيب ١/٧١ - ٧٣ ؛ وموسوعة الحروف
ص ١١٨ - ١٢١ ؛ وراجع مبحث «أما» في الجنى الداني ص ٣٩٠ - ٣٩٣ ؛ ورصف
المباني ص ٩٦ - ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/٥٦ - ٥٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٣١ -
١٣٢ .

(٢) البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص ٤٥٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦ ؛ وشرح
المفصل ٨/١١٥ ؛ والكتاب ٤/٢٢٤ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦ ؛
ومغني اللبيب ١/٤١٣ . وفي جميع هذه المصادر روي بجعل صَدْر البيت عجزه .
وسنجال : اسم موضع ، أو اسم رجل .

(٣) الشاهد لأبي صخر الهذلي في خزانة الأدب ١/٥٥٤ ؛ وشرح شواهد المغني
١/٢١٠ ؛ وشرح المفصل ٨/١١٥ ؛ واللسان (رمت) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني
ص ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١/٥٦ ، ٧١ .

بحرفي الاستفتاح ، واختاره الرضي ، قال : وفائدتهما توكيد مضمون الجملة وكأنهما مركبان من همزة الإنكار وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، فُرُكِبَ الحرفان لإفادة التوكيد والتحقيق ، فصارا بمعنى « إِنْ » ، « لَا » أنهما غير عاملين ، يدخلان على الجملة خبرية كانت أو طلبية ، أمراً كانت أو نهياً ، أو استفهاماً ، أو تمنياً ، أو غير ذلك . وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به . والصحيح عندي أنهما حرفا تنبيه إذا كان الغرض من إدخالهما تنبيه المخاطب لثلاً يفوته المقصود بغفلته عنه ، وحرفا استفتاح إذا كان الغرض مجرد تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه ، وحُكي عن الخليل أن « أَلَا » تقع حرف تحضيض أيضاً ، كقوله [من الوافر] :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ نَبِيْتُ^(١)

وقد تستعمل « أَمَا » بمعنى : حقاً ، فتفتح « أَنْ » بعدها كما سيأتي .

قال الرضي رحمه الله : وأما « أَمَا » و « أَلَا » للعرض ، فهما يختصان بالفعل ، ولا شك إذن في كونهما مركبتين من همزة الاستفهام وحرف النفي ، وليستا كحرفي الاستفتاح دخولهما على الجملتين ، وفي « المفصل » : ويحذفون الألف من « أَمَا » ، فيقولون « أَمْ وَالله » . وفي كلام هجرس بن كليب : « أَمْ وَسَيْفِي وَفِرْنَذِيهِ وَرُمَحِي وَنَصْلِيهِ وَفَرَسِي وَأَذَنِيهِ لَا يَدْعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ ابْنِهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ » ويبدل بعضهم من همزتها هاء ، فيقول : « هَمَّا وَالله » و « هَمَّ وَالله » ، وبعضهم عَيْنًا ، فيقول : « عَمَّا وَالله » و « عَمَّ وَالله » . وإنما يحذفون أَلْفَهَا للتخفيف والاعتماد على القسم بعدها ، لأنَّ القسم يعرفها لأنها

(١) البيت لعمر بن قنحاس في ديوانه (ضمن الطرائف الأدبية) ص ٧٩ ؛ والخزانة ٤٦١/١ ، ١١٢/٢ ، ٤٧٧/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ ، ٦٤١/٢ ؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٢ ؛ ووصف المباني ص ٧٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٦٦/٢ ؛ ٣٥٢/٣ ؛ وشرح المفصل ١٠١/٢ ؛ والكتاب ٣٠٨/٢ ؛ واللسان (حاصل) ؛ والمغني ٧٣/١ ، ٢٨٣ . والشاهد فيه قوله : « أَلَا رجلاً ، حيث أنت « أَلَا » للتحضيض . قال الخليل : التقدير : ألا تُروني رجلاً . وقال يونس : أراد : ألا رجلاً ، فنون مضطراً .

من مقدّماته ، ألا ترى إلى قوله [من الطويل] :

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُخَيِّ الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ رَمِيمٌ^(١)

وقوله [من الطويل] :

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ [والذي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرُهُ الْأَمْرُ]^(٢)

وأما إبدال الهمزة هاء ، فكأنهم يستكروهن الهمزة ، لأنها من أقصى المخارج وهو أول الحلق ، فيبدلون^(٣) منها هاء مرة لأنها جارتها ، وعينا أخرى لأنها من أخواتها الحروف الحلقية وتعينها لتحركها وتقدّمها على القسم .

(١) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٧٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٠٧/١ ؛ وبلا نسبة

في اللسان (رسم) ؛ والمغني ٧١/١ .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٣٣٦ .

(٣) في الطبعين : فيبدلوا .

من الحروف الثلاثية المحضة

حرف «إذَنْ»^(١)

وهي من جملة الحروف الأربعة الناصبة للمستقبل ، وإنما عملت لاختصاصها بهذا القبيل ، وعدم تنزّلها كجزء ، ولهذا كانت أصلاً في العمل على الصحيح كـ «أَنْ» لا محمولة عليها ، كزعم بعضهم ، وعملت النصب لتخصيصها المضارع بالاستقبال كأخواتها ، ومن هذا يظهر ضعف قول بعضهم الناصب «أَنْ» مقدّرة بعدها . واختلفوا في بساطتها وتركبها ، فحكّم الجمهور بإفرادها كـ «لَنْ» ، والخليل بتركبها من «إِذْ» و «أَنْ» ، ثم خُفّفت بالحذف كزعمه في «لَنْ» . ولشبه نونها بالتنوين لسكونها ، تُبدل عند الوقف ألفاً ، ولم يجره المازني ، لئلاّ تلتبس بـ «إِذَا» ، وأجاز المبرد الوجهين ، وبعضهم عند إعمالها لزوال اللبس . ولها ، باعتبار إعمالها وإهمالها ، ثلاثة أحوال :

الأولى : يجب إعمالها ، وذلك بخمسة شروط : أن تكون جواباً ، وأن تتقدّم على الفعل ، وأن يكون مستقبلاً ، وأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن لا يفصل بينها وبين فعلها بغير القسم والنداء ، وإنما وجب عند وجودها لتقوي جهة العمل باختصاصها حينئذٍ بالفعل إذا لا عمل بدون الاختصاص .

قال العكبري رحمه الله : وعلى هذا تترتب مسائل : الأولى : أن «إِذَنْ» في عوامل الأفعال كـ «ظننت» في عوامل الأسماء ، لأن «ظننت» إنما تعمل إذا وقعت في رتبها ، فلو أزيلت كانت لغواً ، وكذلك «إِذَنْ» إنما تعمل إذا اعتمد الفعل عليها ، وابتدىء بها في الجواب لوقوعها حينئذٍ في رتبها ، وذلك ، كقولك : «إِذَنْ أَكْرَمَكَ» لمن قال : «اليومَ أزوْرُك» ، فلو قلت : «أنا إِذَنْ

(١) راجع بحث «إِذَنْ» في الجنى الداني ص ٣٦١ - ٣٦٦ ؛ وحروف المعاني ص ٦ ؛ ورصف المباني ص ٦٢ - ٧٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٥ - ١٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٨٣ - ٨٨ .

أَكْرَمُكَ « بطل العمل بوقوعها بين المبتدأ وخبره ، فلم يعتمد الفعل عليها ، بل على المبتدأ ، وكذلك لو قلت : « أنا أكرمك إذن » . فإن قيل : إن « إذن » هنا يلزم إلغاؤها ، و « ظننت » لا يلزم إلغاؤها في مثله ، أجيب بثبوت الفرق بينهما ، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت أفعالاً وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً .

الثانية : أنك إذا فصلت بينها وبين معمولها بـ « لا » أو باليمين ، لم يبطل العمل ، لأن « لا » لا تبطل عمل « أن » فكذا هذه ، وكذا اليمين لأنها مؤكدة .

الثالثة : أنها إن كان معها حرف عطف كالثانية من قولك : « إن تُكرمني أكرمك وإذن أحسن إليك » ، جاز إعمالها ، لأن الواو والفاء قد يُبتدأ بهما ، وجاز الإلغاء لإدخال حرف العطف ما بعده في حكم ما قبله ، فيبطل الاعتماد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فإِذَا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾^(١) ، وفي بعض القراءات^(٢) : ﴿ فإِذَا لَا يَأْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا » ، « وإذن لا يلبثوا خلافاً »^(٣) ، والجيد الإلغاء [إلغاء عملها] .

الرابعة : لو حدثك إنسان فقلت : « إذن أظنك صادقاً » لبطل العمل لأن الظن ثابت في الحال ، ولا تعمل إلا في المستقبل .

الخامسة : إن « إذن » إذا وقعت خبراً ، ووقفت عليها ، جاز أن تبدل نونها ألفاً ، لأنها أشبهت التنوين إذ كانت ساكنة بعد فتحة . هذا لفظه بتصرف ، وهو اختياره ، وفيه من الخلاف ما سبق .

الحالة الثانية : الإهمال عند فقد أحد الشروط .

الحالة الثالثة : تحتم الإعمال .

(١) النساء : ٥٣ .

(٢) في الطبعتين : « المصاحف » بدلاً من القراءات .

(٣) في الطبعتين : « يلبسوا خلفك » ، وهذا تصحيف شنيع . والصحيح : ﴿ وإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الإسراء : ٧٦) .

(تذييب) وُضعت « إِذَنْ » لتكون جزاءً للفعل وجواباً لكلام دالّ عليه ،
 إمّا محقق ، كقولك لمن قال : « أزورك » : « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » ، فـ « إِذَنْ » جزاء
 للفعل ، وهو الزيارة ، وجواب لهذا الكلام المحقق ، وإما مقدّر ، كقولك
 للقاتل : « لو أَكْرَمْتَنِي » : « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » فـ « إِذَنْ » ، هنا ، جواب لكلام مقدّر
 كأن القاتل سائل : ماذا يكون مرتبطاً بالإكرام ؟ فأجبت : بـ « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » ،
 ومنه قوله [من البسيط] :

أَرَدُّ جِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ تُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ^(١)
 فكأنه لما قال : « أَرَدُّ جِمَارَكَ » ، قال له : « لَا أَرَدُّ » ، فأجابه بقوله :
 « إِذَنْ تُرَدُّ » ، فكان جواباً بهذا الجواب المقدّر ، والله اعلم .

(١) في الطبعين : « رفيد القوم مكروبا » ، وهذا تصحيف . البيت لعبد الله بن عنمة الضبيّ
 في الخزانة ٥٧٦/٣ ؛ وشرح المفصل ١٦/٧ ؛ والكتاب ١٤/٣ ؛ واللسان (كرب)
 و(أذن) ؛ وللضبيّ في المقتضب ١٠/٢ ؛ ولسلام بن عروة الضبيّ في اللسان
 (سوا) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦٣ .

من الحروف الثلاثية المحضة

حرف «إلى» (١)



وهي من جملة حروف الخفض عملت الجر لاختصاصها بالأسماء فأثرت الأثر المختص بها ، وهي موضوعة حقيقة لانتهاء الغاية ، إمّا الحسيّة ، نحو : « سرتُ إلى بغداد » أو الحكميّة ، نحو : « مِيلُ قلبي إِلَيْكَ » ، وقرينتها صحّة الإتيان بـ « مِنْ » في مقابلتها ، فتقول في الأول : « من البصرة » ، وفي الثاني : « مني » ، كأنك جعلت ابتداء الميل منك وانتهاءه إليه ، ووقعها تارةً بمعنى « مع » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ [وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ] وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَفَيْنِ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ (٥) ، وقولهم : « الذُّودُ إِلَى الذُّودِ إِسْل » (٦) وتارةً بمعنى « في » ، كقوله [من الطويل] :

(١) راجع مبحث «إلى» في الأزهية ص ٢٦٧ - ٢٩٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٥ - ٣٩٠ ؛ وحروف المعاني ص ٦٥ - ٦٧ ؛ ورصف المباني ص ٨٠ - ٨٣ ؛ ومغني اللبيب ٧٨/١ - ٨٠ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٠٦ - ١٠٨ .

(٢) النساء : ٢ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) آل عمران : ٥٢ .

(٥) هود : ٥٢ .

(٦) هذا مثل ، وقد ورد في تمثال الأمثال ٢٦٦/١ ؛ وجمهرة الأمثال ٤٦٢/١ ؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢٧ ؛ وزهر الأكم ١٩/٣ ؛ وفصل المقال ص ٢٨٢ ؛ واللسان (إلى) و (ذود) ؛ ومجمع الأمثال ٢٧٧/١ ؛ والمستقصى ٣٢٢/١ ؛ والذود : ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل . يُضْرَبُ في اجتماع القليل إلى القليل حتّى يُوْدِّي إلى الكثير . ويقال في المعنى نفسه : « الثَّمَرَةُ إِلَى الثَّمَرَةِ نَعْمَرُ » .

ولا تَتْرُكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَظْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(١)
وتارة بمعنى «عِنْدَ» ، كقولهم : «أَنْتَ إِلَيَّ حَبِيبٌ أَوْ بَغِيضٌ»
و«جَلَسْتُ إِلَيْكُمْ» ، وقوله [من الطويل] :

وإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِنِي إِلَى ذُرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصَمَّدِ^(٢)
راجع في التحقيق إلى الانتهاء، لأنَّ الفعل المقتضي للانتهاء مقدر حالاً
عن الاسم المذكور .

ولا ينافي استعمالها بمعنى أحد هذه الحروف كونها على معناها
الأصلي . بيانه : أما في الأول ، فلأنَّ معناه : لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ مِضَافَةً إِلَى
أَمْوَالِهِمْ ، وَمَنْ أَنْصَارِي يَمُنُّ بِتَوَجُّهِهِ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى الْقِيَامِ بِمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ ،
ويزدكم قُوَّةً مِضَافَةً إِلَى قُوَّتِكُمْ . وأما ﴿أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ففي «اللباب
الكبير» وجهان : أحدهما أنها على بابها إذ المرفق هو الموضع الذي يتكئ
الإنسان عليه من رأس العضد ، وذلك هو المفصل وقرينه ، فيدخل فيه مرفق
الذراع ، ولا يجب في الغسل أكثر منه ، وثانيهما : أنَّ «إِلَى» تدلُّ على وجوب
الغسل إلى المرفق ، ولا ينفي وجوب غسل المرفق لأنَّ الحدَّ لا يدخل في
المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : «سَرْتُ إِلَى الْكُوفَةِ» ، فإنه لا يوجب
دخول الكوفة ولا ينفيه ، فكذلك المرفق إلَّا أنَّ وجوب غسله ثبت بالسنة ، وأما
الثاني فلأنَّ معنى : «مَظْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ» : مُكْرَهُ مَبْغُضٌ ، والتكره يعدي
بـ «إِلَى» .

-
- (١) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٧٣ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٧ ؛ وخزانة الأدب
١٣٨/٤ ؛ والدرر ١٣/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٢٣/١ ؛ واللسان (إلى) ؛ وبلا
نسبة في رصف المباني ص ٨٣ ؛ ومغني اللبيب ٧٩/١ ؛ والهمع ٢٠/٢ . والشاهد
فيه قوله : «كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ» حيث جاءت «إِلَى» بمعنى «فِي» .
(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٠ ؛ والأزهية ص ٢٧٤ ؛ وخزانة الأدب
١٣٩/٤ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٣ . والشاهد فيه قوله : «إِلَى النَّاسِ» ،
حيث جاءت «إِلَى» بمعنى «عِنْدَ» .

قال تعالى : ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ ﴾ ^(١) حَمَلًا عَلَى التَّحَبُّبِ الْمُتَضَمِّنِ
 معنى «إلى» . قال تعالى : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ ﴾ ^(٢) كما قيل : « بَعَثُ
 مِنْهُ » حَمَلًا عَلَى « اشْتَرَيْتُ مِنْهُ » و « رَضِيتُ عَلَيْهِ » حَمَلًا عَلَى « سَخَطْتُ » .
 وأما الثالث : فَلَاَنَّ معنى « حبيب » : مُحَبَّبٌ ، و « بغيض » : مَبْغُضٌ ، ومعنى
 « إلى ذروة البيت » : منتسب إلى ذروة البيت .

(تذنيب) لَمَّا وَرَدَتْ «إلى» في بعض الجمل مانعة من دخول ما بعدها
 فيما قبلها، كقوله تعالى : ﴿ اتَّسَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(٣) ، وفي بعضها
 مقتضية له ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٤) ، وفي بعضها مجوزة
 له ولعدمه، حكم الخليل رحمه الله وجماعة أَنَّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها ،
 وهو الراجح عند الجمهور بعدم دخول الحَدِّ فيما قبله . و «إلى» تدلُّ وضعاُ
 على الانتهاء إلى حَدِّ الشيء ، وبعضهم يعكسه ، ويَحْتَمُّ الدخول ، فلا يخرج
 إلَّا بقرينة ، ولهذا وجب غسل المرافق والكعبين ، وبعضهم حَكَمَ بِأَنَّهَا مشتركة
 فيهما لوجود الدخول في بعض وعدمه في آخر ، وبعضهم بالتفصيل ، فإنَّ كَانَا
 متَحْدِي الجنس دخلا ، وإلَّا فلا ، وهذا عندي هو الحكم الخالي عن
 التحكُّم ، والله اعلم .

(١) الحجرات : ٧ .

(٢) الحجرات : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) المائدة : ٦ .

من الحروف الثلاثية المحضة

حرف «إِنْ»^(١)

المكسورة الهمزة المشددة النون هي من الحروف المشبهة بالفعل ، وهي عند الجمهور ستة ، قال في «الإغراب» : عدها القدماء خمسة ، والمتأخرون ستة بإضافة «أَنَّ» المفتوحة ، وقيل : هي المكسورة فُتحت لعارض فلا يوجب تكثيراً كما لا يوجب تعدد لغات «لَعْلَ» . قالوا : فإذاً يجب طرح «كَأَنَّ» لأنها «إِنْ» المكسورة دخلت عليها كاف التشبيه ، إذ أصلها في : «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ» : «أَنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ» ، قُدِّمَت الكاف لتنويع الكلام كالتمني وغيره ، فيعلم ابتداءً أنه تشبيه كما سيأتي في فصله . وأجيب بالفرق ، وذلك أَنَّ فرعية «كَأَنَّ» نُسخَت ، وصارت بجملتها أصلاً للتشبيه ، ولذا استغنى الكاف عما يتعلق به بخلاف المفتوحة ، فإنَّ تفريعها حكمه باق ، ولذلك عطف على اسمها بالرفع كالمكسورة ، وسيأتي مفصلاً . وإنما عملت هذه الحروف لمشابتها الفعل لفظاً بكونها مبنية على الفتح ، ولحوق نون الوقاية بها عند دخولها على ياء المتكلم ، وبناء صيغتها من ثلاثة أحرف فصاعداً ، ولزومها الأسماء ، والمتعدي معنى لأنَّ معنى «إِنْ» و«أَنَّ» أَكْدَتُ ، و«كَأَنَّ» شَبَّهْتُ ، و«لَكِنَّ» استدرَكْتُ ، و«لَيْتَ» تَمَنَيْتُ ، و«لَعْلَ» تَرَجَّيْتُ ، ولقوة انعقاد الشبه بينهما اقتضت معمولين : منصوباً ومرفوعاً . قال في «المفصل» : فشبه منصوبها بالمفعول ، ومرفوعها بالفاعل ، وقُدِّمَ المنصوب على المرفوع عكس معمول الفعل ، قيل خطأ للفرع عن أصله . قلت : فهذا يقتضي وجوب تقديم المنصوب بـ «ما» الحجازية على مرفوعها بالأولى ، بل العلة أنها بشدة

(١) راجع بحث «إِنْ» في الجنى الداني ص ٣٩٣ - ٤٠٢ ؛ وحروف المعاني ص ٣٠ - ٣٢ ؛ ورصف المباني ص ١١٨ - ١٢٥ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٦ - ٣٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٧ - ١٤١ .

المشابهة قوية على التصرف بالتقديم والتأخير دون « ما » لضعف شبهها بالفعل بالنسبة إلى هذه الأحرف ، وسيأتي البحث عن كل في فصله ، واستقصاء البحث عن جملتها في « لكن » ، ليكون خاتماً لمباحث الأبواب الخمسة . وليعلم أن « إن » هذه لا تتغير معنى الجملة ، فلا تنقلها من الإخبار إلى الإنشاء كـ « ما » ما عدا باقي أخواتها ، ولا من التركيب إلى الأفراد كـ « أن » ، وإنما تدخل على الأخبار الساذجة والجمل الابتدائية لتأكيد مضمونها لا غير ، فتقول في : « زيد قائم » : « إن زيدا قائم » ليرتفع الكلام ويتأكد ، ولذلك يتلقى بها القسم . ويتعين كسر همزتها في اثني عشر موضعاً :

(أحدها) إذا وقعت مبتدأ بها ، سواء كانت في أول كلام المتكلم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ^(٢) ، أو وسطه إذا كان ابتداء كلام آخر ، نحو : « أكرم زيد إنه فاضل » ، فقولك : « إنه فاضل » كلام مستأنف وقع علّة لما تقدّمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ ^(٣) .

(وثانيها) بعد القول ومتصرفاته المجرد عن معنى الظن ، نحو : « قال زيد إن عمراً منطلق » ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ ^(٤) .

(وثالثها) بعد الموصول ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾ ^(٥) .

(ورابعها) جواباً للقسم ، كقول تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(٦) .

(وخامسها) إذا دخل اللام في خبرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٧) .

(٥) القصص : ٧٦ .

(٦) العصر : ١ - ٢ .

(٧) المنافقون : ١ .

(١) الأحزاب : ٥٦ .

(٢) القدر : ١ .

(٣) يونس : ٦٥ .

(٤) الكهف : ١١٠ ، فصلت : ٦ .

(وسادسها) وقوعها مفعولاً ثانياً لِـ « علمت » ، نحو: « علمت زَيْداً إِنَّه قائم » .

(وسابعها) وقوعها خبراً لِـ « كان » ، نحو: « كان زيدٌ إِنَّه مُنْطَلِقٌ » .
(وثامنها) وقوعها خبراً عن نفسها والاسم الذي قبلها جثة ، نحو: « إِنَّ زَيْداً إِنَّه قائم » ، وكقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾^(١) ، وقوله [من البسيط] :

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلُهُ^(٢)

إذ لو فتحت للزم الإخبار بالحدّث عن الجثة .

(وتاسعها) وقوعها في موضع الحال ، نحو: « جاء زيد وإنه ضاحكٌ » . لا يقال : يجوز هنا الفتح بتأويل المصدر لوقوعه حالاً كوقوع المصدر الصريح حالاً دون المؤول به لوجود الواو .

(وعاشرها) وقوعها بعد « حتّى » الابتدائية ، نحو « جاء الحاجُّ حتّى إنَّ المشاة قدِموا » .

(وحادي عشرها) وقوعها بعد « ألا » للتنبيه ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾^(٤) .

(وثاني عشرها) وقوعها بعد « أما » كذلك ، نحو: « أما إنَّ زَيْداً قائمٌ » .

ولأنما تعيّن كسر الهمزة في هذه المواضع المعدودة لوقوعها في الكلّ مبتدأ بها عند التحقيق .

(١) الحج : ١٧ .

(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٣) فصلت : ٥٤ .

(٤) البقرة : ١٣ .

(تذنيب) : قد تجيء «إن» بمعنى «نعم» ، وهي أحد أحرف الإيجاب الستة ، ومنه قوله [من الكامل] :

قالوا غَدَرْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَرُبُّمَا نَالَ الْمُنَى وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ^(١)

وقول ابن الزبير^(٢) للأعرابي : «إن وراكبها»^(٣) أي : «نعم» ، وأما قوله [من مجزوء الكامل] :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ^(٤)

فليس بنص في كونها بمعنى «نعم» ، بل يحتمل أن تكون بمعناها الأصلي ، والهاء لبيان الحركة . وأن تكون على بابها والهاء الاسم والخبر محذوف ، أي إنه ذلك . واعلم أنها لم ترد بغير هذين المعنيين الواردة بمعنى الماضي والأمر والنفي ليست من أنواعها ، لأن مطابقتها لهذه في اللفظ بعد التغيير ، فلا يكون الأصل واحداً وقد مر اشتراطه .

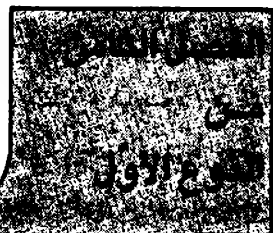
(١) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ١٣٠/٣ ، والشاهد فيه قوله : «فقلت إن ورُبُّمَا» ، حيث جاءت «إن» حرف جواب بمعنى «نعم» لا حرف مشبّه بالفعل ، لأنه لا يجوز حذف اسم الأحرف المشبهة بالفعل وخبرها معاً .

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي (١٠١هـ / ٦٢٢م - ٧٣هـ / ٦٩٢م) فارس فريش في زمنه . بويغ له بالخلافة سنة ٦٤هـ ، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام ، انتصر عليه الحجاج . (الزركلي : الأعلام ٨٧/٤) .

(٣) روي أن أعرابياً قال لابن الزبير : «لعن الله ناقةً حملتني إليك» ، فأجابه ابن الزبير : «إن وراكبها» ، أي : نعم ، ولعن راكبها .

(٤) البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦ ؛ والخزانة ٤/٨٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١٢٦/١ ؛ واللسان (أنن) ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٣٠/٣ ؛ والكتاب ١٥١/٣ ، ١٦٢/٤ ؛ واللسان (بيد) ؛ والمغني ٣٧/١ .

من الحروف الثلاثية المحضة هو حرف «أَنْ» (١)



المفتوحة الهمزة المشددة النون أيضاً ، وهي من الحروف المشبهة بالفعل ، ولها جهة شبه ليست لأخواتها ، وهي موافقتها له لفظاً ، نحو : أَنْ زَيْدٌ من «الأنين» ، وفائدتها التوكيد والتحقيق كالمكسورة ، لكنّها تقلب الجملة مفرداً ، فيكون خبرها مصدراً مضافاً إلى اسمها عند التأويل ، فقولك : «بَلَّغَنِي أَنْكَ قَائِمٌ» ، في تقدير : «قيامك» ، قال الرضي : وكذلك إِنْ كَانَ الْخَبْرُ جَامِداً ، نحو : «بَلَّغَنِي أَنْكَ زَيْدٌ» ، في تقدير : زَيْدِيَّتْكَ ، لأن بَاءَ النِسْبِ إِذَا لَحِقَتْ آخِرَ الْأِسْمِ وَبَعْدَهَا التَّاءُ ، أَفَادَتْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، نحو : الْفَرْعِيَّةُ وَالْمَضْرُوبِيَّةُ وَالضَّارِبِيَّةُ ، وكذلك : «بَلَّغَنِي أَنْ زَيْداً فِي الدَّارِ» ، أَي : حَصُولَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي الْحَقِيقَةِ حَاصِلُ الْمَقْدَرِ ، وَعَلَى هَذَا يَتَفَرَّعُ فَتَحُ هَمْزَتِهَا ، فَيَتَعَيَّنُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ احتاج فيه الكلام إلى مفرد ، وذلك في عشرة مواضع .

(منها) أَنْ يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (٢) أَوْ نَائِبٌ عَنْهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ (٣) .

(ومنها) أَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ، نحو : «كَرِهْتُ أَنْكَ جَاهِلٌ» .
(ومنها) أَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مُبْتَدَأٍ وَأَبْدَأٍ يَتَقَدَّمُ الْخَبْرُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (٤) .

(١) راجع مبحث «أَنْ» في الجنى الداني ص ٤٠٢ - ٤١٨ ؛ وحروف المعاني ص ٥٦ -

٥٧ ؛ ورصف المباني ص ١٢٥ - ١٢٧ ؛ ومغني اللبيب ٣٩/١ - ٤٠ ؛ وموسوعة

الحروف ص ١٥٠ - ١٥٧ .

(٢) فصلت : ٥٣ .

(٤) فصلت : ٣٩ .

(٣) الجن : ١ .

(ومنها) أن يحتاج إلى مضاف ، نحو : « ما رأيته مذ أن الله خلَقني » .
 (ومنها) أن يقع بعد « لولا » الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ،
 كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ ^(١) لوقوعها موقع المبتدأ وحده
 والخبر لا يظهر لسدّ الجواب مسدّه ، وقيل : فُتحت بعد « لولا » لما أُمِن من
 دخول المكسورة عليه ، لأن « إن » يقطع ما بعدها عما قبلها ، « ولولا » تفتقر
 إلى جواب فتنافيا ، فحصل الأمن . والمفهوم من فحوى كلام أبي عليّ ،
 رحمه الله ، أن تُرفع « أن » هنا بالظرف المقدّر خيراً ، كأنه يقول : لولا في
 الوجود أنك قائم .

وقال في « التذكرة » ^(٢) : في هذه المسألة دليل على صحّة قول الأخفش
 في قولك : « ظننتُ أن زيدا قائم » ، أن المفعول الثاني محذوف ، لأنّا لو قلنا :
 إن « أن » مع ما بعدها سدّ مسدّ الخبر ، والمخبر عنه ، لكان يؤدّي إلى ظهور
 الخبر بعد « لولا » ، وذلك لا يجوز .

قال والدي ، رحمه الله : ومنعه ابن الدهان ^(٣) ، وليس منعه متوجهاً ، بل
 جوابه منع أنه إذا سدّ مسدّه يدلّ على جواز ظهوره . قلت : لا يخفى ضعف
 هذا أيضاً .

(ومنها) أن تقع بعد « لو » الامتناعية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي
 الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ ^(٤) ، لأنها في محلّ فاعل فعل محذوف دلّ عليه
 « لو » .

(ومنها) أنه إذا كانت معطوفة على اسم ، أو ما يؤوّل به ، كقوله
 تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنْتَ لَا تَنظُمُ فِيهَا وَلَا

(١) الصافات : ١٤٣ .

(٢) هو كتاب لأبي عليّ الفارسيّ .

(٣) هو سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاريّ (٤٩٤هـ / ١١٠٠م - ٥٦٩هـ / ١١٧٤م) عالم
 باللغة والأدب . مولده ومنشأه ببغداد . من مؤلفاته « شرح الإيضاح لأبي عليّ
 الفارسي » ، و « الأضداد » ، و « تفسير القرآن » . (الزركلي : الأعلام ٣ / ١٠٠) .

(٤) لقمان : ٢٧ .

تَضَحَّى ﴿^(١) ففتح « أَنْك » ، لكونه معطوفاً على « أَنْ لَا تَجُوع » .

(ومنها) أَنَّهَا إِذَا أَبْدَلْتَ مِنَ الْأَسْمِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ففتح الهمزة بإبدال « أَنَّهَا لَكُمْ » من « إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ » ، وقرئ قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) بفتح الأولى لَأَنَّهَا بَدَل ، وكسر الثانية على تقدير الجملة عن نافع ^(٤) ، وفتحهما الأولى لذلك والثانية على أَنَّهَا مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ ، عن ابن عامر وعاصم ^(٥) ، وكسرها على أَنَّهُمَا فِي صَدْرِي جُمْلَةٌ عَنِ الْبَاقِينَ .

(ومنها) أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ خَبَرٌ مَبْتَدَأً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٦) فِي قِرَاءَةٍ مِنْ شَدَدَ .

(ومنها) إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ « ظَنَنْتُ » وَأَخَوَاتِهَا مَجْرَدَةً عَنِ اللَّامِ ، نَحْوُ : « ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ » ، وَجَعَلَ الْأَخْفَشُ فَتَحَهَا لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مَحْذُوفٍ ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ حَذْفِ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، وَسَيُبَوِّهُ جَعْلُهَا سَادَةً مَسَدَّ الْمَفْعُولِينَ ، وَلَا يَلْزِمُ كَسْرُهَا لَوُقُوعِهَا فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ الْمَقْتَضِيَةِ لِلْكَسْرِ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ هُنَا فِي حَكْمِ الْمَفْرُودِ لَا تَنْصَابُ جَزْئِهَا بِالْفِعْلِ ، وَالْجُمْلُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لَا تَغْيَرُهَا الْعَوَامِلُ .

(١) طه : ١١٨ - ١١٩ .

(٢) الأنفال : ٧ .

(٣) الأنعام : ٥٤ .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي (. . . - ١٦٩هـ / ٧٨٥م) أحد القراء السبعة المشهورين . أصله من أصبهان ، اشتهر في المدينة ، وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها . (الزركلي : الأعلام ٥/٨) .

(٥) هو عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي (. . . - ١٢٧هـ / ٧٤٥م) أحد القراء السبعة ، تابعي ، من أهل الكوفة ، ووفاته فيها . كان ثقة في القراءات ، صدوقاً في الحديث . (الزركلي : الأعلام ٣/٢٤٨) .

(٦) يونس : ١٠ .

(ومنها) أن يقع بعد جملتها مستثنى ، وكلمة الاستثناء «يَبْدَ» فإنها لازمة للنصب على الظرفية مضافة إلى «أَنَّ» المفتوحة ، ولا تُقَطَّعُ إِلَّا ضرورة ، ولا يستثنى بها إِلَّا المنقطع ، ومنه قوله عليه السلام : «أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ يَبْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»^(١) .

(فائدة) لتكميل الفائدة يتفرع على وجوب كسر الهمزة عند اقتضاء الكلام جملة ، وفتحها عند اقتضائه مفرداً ، أَنَّ الكلام إذا كان ذا جهتين على سبيل البدلية يقتضى بإحدهما جملة ، وبالأخرى مفرداً ، يجوز في الهمزة الكسر والفتح ، وذلك في مواقع .

(أحدها) إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، كقولك : «مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ» بكسرها ، نظراً إلى دخولها على صدر الجملة تقديره : «فَأَنَا أَكْرِمُهُ» ، ويفتحها نظراً إلى أنها مع جزئها مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فإكرامي له ثابت .

(وثانيها) بعد «إذا» الفجائية زمانية كانت أو مكانية ، نحو : «رَأَيْتُ زَيْدًا فَإِذَا إِنَّهُ جَالِسٌ» ، ومنه قوله [من الطويل] :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبْلَ سَيِّدًا
إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(٢)

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ١٣٧ الحديث رقم ٦٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٧ . ونقل السيوطي في كتاب (مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا) : أورد أصحاب الغرائب ولا يعلم من خرجه ولا إسناده .

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٧٨ ، ٤١١ ؛ وخزانة الأدب ٣٠٣/٤ ؛ والخصائص ٣٩٩/٢ ؛ والدرر ١١٥/١ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١ ؛ وشرح التصريح ٢١٨/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٢٤/٢ ؛ وشرح المفصل ٩٧/٤ ، ٦١/٨ ؛ والكتاب ١٤٤/٣ ؛ والمقتضب ٣٥١/٢ ؛ والهمع ١٣٨/١ . وأرى : أظن . وعيد القفا : عبد قفا ، كما يقال : لثيم القفا ، وكريم الوجه . واللهازم : جمع لهزيمة ، وهي ما تحت الأذن من أعلى الخدين .

الكسر على تأويل : فإذا هو جالس وإذا هو عبد القفا ، والفتح على تأويل : فإذا جلوسه ثابت ، وإذا عبوديته حاصلة . والعامل في « إذا » في البيت ما في « عبد » من معنى ذليل ، ولا يلزم إعمال « ما » بعد « إن » فيما قبلها لتجرّد الكلام عنها حينئذٍ .

(وثالثها) إذا وليت أن الواو أو « ذلك » الدالّين على تقرير الكلام السابق ، كقوله : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٢) ، فـ « هذا » خبر لمحذوف أي : الأمر هذا ، « وأن » بالفتح كذلك ، أي : والأمر أن للطاغين ، وبالكسر عطفاً للجملة المصدّرة بـ « أن » على الجملة المحذوفة المبتدأ .

(ورابعها) بعد « أما » ، نحو : « أما إنك قائم » فالكسر على أنها للتنبيه كـ « ألا » قال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ ^(٣) ، والفتح على أنها : بمعنى حقاً ، قال في « المسائل » : إذا قلت : « أما إنك منطلق » يجوز كسر « إن » لأن « أما » يُبتدأ بعدها كما لو وقعت في ابتداء الكلام ، ويجوز فتحها لأنها تكون بمعنى : حقاً ، لأنه يستعمل للتأكيد ، فكما تقول : « حقاً أنك منطلق » بالفتح ، فكذلك ههنا . قلت : ومنه قوله [من الوافر] :

[أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا] أَحَقَّ أَنْ أُخْطَلِكُمْ هَجَانِي ^(٤)
قال الرضي : وإن قلنا « أن » أحقاً في معنى الظرف ، أي : أفي حق ، كانت مبتدأ بها ، قال [من الوافر] :

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ ^(٥)

(٢) الأنفال : ١٨ .

(١) ص ٥٥ .

(٣) هود : ٦٠ .

(٤) البيت للتابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤ ؛ والخزانة ٣٠٦/٤ ؛ والدرر ٤٧/١ ؛ والكتاب ١٣٧/٣ ؛ وبلا نسبة في الهمع ٧٢/١ .

(٥) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٥٣ ؛ وخزانة الأدب ٣٠٩/٤ ؛ ولسان العرب (سرس) . والسريس : الذي لا يأتي النساء .

وجعلها جماعة منهم ابن القواص فاعلاً ، وكذا لو فصل بينهما
بـ «يمين» ، نحو : «أما والله إنك قائم» ، جاز الأمران : الكسر على أنها
استفهامية ، والفتح على أنها بمعنى : حقاً ، قال الرضي : وكذا «حتى» إذا
كانت ابتدائية ، وجب كسر «إن» بعدها وإن كانت جارة أو عاطفة للمفرد ،
فالفتح ، نحو : «عرفت أحوالك حتى أنك صائح» ، و«عجبت من أوضاعك
حتى أنك تفاخر» ، وابن القواص وجماعة عدّوها من جملة ما يجب الكسر
بعدها . والحق عندي أن «حتى» إن كانت تحتل الوجهين ، جاز الأمران ،
وإلا تعين الكسر ، أو الفتح ، لأن التزام «أن» «حتى» تكون في كل تركيب ذات
وجهين بعيد ، وأنها للابتداء فقط أبعد ، ولا يطرّد هذا الجواب في الواقعة بعد
«مُدَّ» و«مُنذُ» و«حَيْثُ» ، وإن وقع بعدها الجملة والمفرد ، لأن الجملة
بعدها أيضاً مجرورة المحلّ بالإضافة .

(وخاسسها) إذا وقعت بعد «أول» ، نحو : «أول قرلي» و«أول
كلامي» ، قال الرضي رحمه الله : فالفتح على أن «قولي» مصدر مضاف إلى
فاعله ، وليس بمعنى المقول ، والتقدير : أول قولي ، أي أقوالي حمد الله ،
ولم يُجمع لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف ، فيكون قد أخبر عن
المصدر بالمصدر ، والكسر على أن «قولي» بمعنى : مقولي ، أي : أول
مقولاتي ، ولم يُجمع مع أنه بمعنى المفعول مراعاةً لأصل المصدر ،
فالمعنى : أول مقولاتي هذا القول ، وهو أنني أحمد الله ، فيكون قد قال كلاماً
أوله أنني أحمد الله ، ثم أخبر عن ذلك ، كما تقول أول السورة : ﴿بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) قال عليه السلام : «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ
قَبْلِي : لا إله إلا الله»^(٢) ، ولا يكون قوله «إني أحمد الله» معمولاً للفظه
قولي : «كيف» ، وليس هو بمعنى المصدر ، بل بمعنى المفعول ، فهو
كقولك : «مضروبي زيد» ، فـ «زُيد» مطلوب لـ «مضروبي» من حيث

(١) الفاتحة : ١ .

(٢) ورد الحديث في الموطأ للإمام مالك بن أنس ، قرآن ٣٢ ، حج ٢٤٦ .

المعنى ، وليس معمولاً له . وقال أبو علي رحمه الله : هو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و « إني أحمد الله » بالكسر مفعوله ، وخبر المبتدأ محذوف ، أي : أول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت . وردّه المصنّف ، أي ابن الحاجب ، أحسن ردّ ، وذلك أنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فيكون للفظه بهذا الاعتبار أول ووسط وآخر . والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث لفظ « إني » وباعتبار الحروف لفظ الهمزة ، فيكون المعنى : إذا صرّحنا به تلفظي بـ « إني » أو بهمزة إني ثابت ، وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم . إلى هنا لفظه بحسن تصرف .

(تنبيه) : قد اختلفوا في « لا جرم » ، فالخليل وسيبويه على أنّ « لا » ردّ للكلام السابق ، أو زائدة ، كما في « لا أقسم » ، كما مرّ إلّا في « جرم » من معنى القسم ، و « جرم » فعل ماض بمعنى : حقّ ، فـ « أنّ » بالفتح في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ ^(١) فاعل ، والفراء على أنّها كلمة مفردة كانت في الأصل بمعنى : لا بدّ ، ولا محالة ، و « الجرم » القطع ، أي : لا قطع من هذا ، كما أنّ « لا بدّ » بمعنى : لا قطع ، فكثرت ، وغلبت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم لما فيها من التأكيد ، ولذلك تجاب بما يجاب به القسم ، فتقول : « لا جرم لا أنفك أكرمك » ، و « لا جرم لقد أحسنت إليك » ، و « لا جرم أنك منطلق » ، و « لا جرم أنك لقائم » . واستشهد سيبويه ، رحمه الله ، في كتابه بقوله [من الكامل] :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتَ فَرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضِبُوا ^(٢)
 فـ « جَرَمْتَ » مجرداً عن « لا » بمعنى : حقّ ، و « فرارة » فاعله و « أن يغضبوا » بدل اشتمال منه ، أي : حقّ غضب فرارة . وتمسك الفراء بأنّه يروى

(١) غافر : ٤٣ .

(٢) البيت لأبي أسماء بن الضريبة أو لعطية بن العفيف في الخزانة ٤ / ٣١٠ ؛ ولأبي أسماء وحده في اللسان (جرم) ؛ وللفرزدق في الخزانة ٤ / ٣١١ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ١٣٨ ؛ والمقتضب ٢ / ٣٥١ ، ولم أقع عليه في ديوان الفرزدق .

عن العرب : لا جُرْم ، والفاعل يشتركان في المصدر كالرُّشد والرُّشد ،
والبُّخل والبُّخل ، فعلى ما تقرّر يجوز فتح همزة « إن » بعد هذه الكلمة نظراً
إلى المعنى الأصلي ، وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ
النَّارُ ﴾ ^(١) فـ « أَنْ » فاعل ، وجعل بعض المفسرين « أَنْ لَهُم » مفعولاً تقديره :
جرم كفرهم أَنْ لَهُم النار ، كقوله تعالى : ﴿ ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ ﴾ ^(٢)
أي : لا يجرمن لكم ، والكسر ملاحظة لمعنى القسم العارض ، ولعروضه كان
الكسر أقل من الفتح ، وروى الكوفيون فيها لغات : « لا جَر » ، بإسقاط
الميم ، و « لا ذا جَرَم » ، بزيادة « ذا » ، و « لا ذا جَر » بزيادتها مع إسقاط
الميم ، و « لا أَنْ ذا جَرَم » ، و « لا عَنْ ذا جَرَم » ، بزيادة « أَنْ » مع « ذا » ،
وبإبدال همزة « أَنْ » عيناً ، كما في قوله [من البسيط] :

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةٍ

[ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ] ^(٣)

أي : أن .

(تذنيب) قال بعض الأفاضل : وتقول : « شَذُّ ما أَنْكَ ذاهب » و « عَزَّ ما
أَنْكَ قائم » ، بالفتح ، فـ « شَذُّ » و « عَزَّ » فعلان مكشوفان بـ « ما »
كـ « قَلَمًا » ، و « طَالَمَا » ، وهما بمعنى : حَقَّ ، فمعنى « شَذُّ ما أَنْكَ
ذاهب » : حقاً أَنْكَ ، أي : في حق . إلا أَنَّ « في » لا تدخل على « شَذُّ »
و « عَزَّ » لكونهما في الأصل فعلين . ويجوز أن يكون مع « بشما » معرفاً تاماً ،
كما هو مذهب سيويه في « نعمًا صنيْعُك » ، و « بشما عملُك » لما تقرّر أَنَّ
جميع باب « فَعَلَ » يجوز استعماله استعمال « نَعِم » و « بِش » . وتقول : « زيدُ

(١) النحل : ٦٢ .

(٢) المائدة : ٢ .

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ٣٧١/١ ، والخزانة ٣١٤/٤ ، ٤٩٥ ؛ والخصائص
١١/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٣٧/١ ؛ وشرح المفصل ٧٩/٨ ، ١٤٩ ،
١٦/١٠ ؛ والمغني ١٦٠/١ . وترسّمت : تبينّت ونظرت هل ترى رسوم منزل خرقاء .
وماء الصَّبَابَةِ : الدمع . وخرقاء : امرأة من بني عامر بن ربيعة . ومسجوم : سائل .

فَاسِقٌ كَمَا أَنَّ عَمْرَأَ صَالِحٌ ، ، وليست « ما » ههنا كَافَّةٌ كَمَا هِيَ فِي « زَيْدٌ صَدِيقِي كَمَا أَنَّ عَمْرَأَ أَخِي » ، إِذْ لَوْ كَانَتْ كَافَّةً ، لَوَجِبَ كَسْرُ « أَنْ » وَلَا يَجُوزُ إِلَّا الْفَتْحُ ، فَقَالَ الْخَلِيلُ : « مَا » زَائِدَةٌ وَ « أَنْ » مَجْرُورَةٌ بِالْكَافِ ، وَدَلِيلُ زِيَادَتِهَا قَوْلُهُمْ : « هَذَا حَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْتَ هُنَا » ، لَكِنْ التَّزْمُومُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ كِرَاهَةً أَنْ يَجِيءَ لَفْظُهَا مِثْلَ لَفْظِ « كَانَ » . وَمَعْنَى : « زَيْدٌ فَاسِقٌ كَمَا أَنَّ عَمْرَأَ صَالِحٌ » ، أَي : هَذَا صَحِيحٌ كَصَحَّةِ هَذَا .

وَتَقُولُ : « حَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ » ، وَ « جُهْدَ رَأْيِي أَنْتَ قَائِمٌ » ، بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : فِي حَقِّ وَفِي جُهْدِ رَأْيِي . وَإِذَا جِئْتَ بِـ « أَمَّا » ، فَقُلْتَ : « أَمَّا حَقًّا فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ » ، « وَأَمَّا جُهْدَ رَأْيِي فَإِنَّكَ قَائِمٌ » ، فَالْكَسْرُ هُوَ الْوَجْهَ لِأَنَّكَ تَضْطَرُّ مَعَ « أَمَّا » إِلَى جَعْلِ الظَّرْفَيْنِ خَبَرَيْنِ لِـ « أَنْ » كَمَا كُنْتَ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ مِنْ دُونَ « أَمَّا » ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْمُولَ مَا فِي حَيْزِ « إِنْ » يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعَ « أَمَّا » ، نَحْوُ : « أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ سَائِرٌ » ، وَ « أَمَّا زَيْدٌ فَإِنَّكَ ضَارِبٌ » ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا بِدُونِ « أَمَّا » ، فَاضْطَرَّ إِلَى فَتْحِ « أَنْ » مُبْتَدَأً وَجَعَلَ الظَّرْفَ الْمُتَقَدِّمَ خَبَرًا .

قَالَ سَيِّبُوه : يَجُوزُ : « أَمَّا فِي رَأْيِي فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ » ، بِالْفَتْحِ ، وَالْوَجْهَ الْكَسْرُ ، لِأَنَّكَ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَى فَتْحِهَا . وَتَقُولُ : « أَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ » ، بِالْكَسْرِ إِذَا قَصَدْتَ أَنْ قِيَامَ الْمُخَاطَبُ حَاصِلٌ فِي الدَّارِ ، وَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ فِي الدَّارِ هَذَا الْحَدِيثُ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْفَتْحُ ، فَتَأْمَلُهُ يَحْصُلُ النِّجَاحُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

من الحروف الثلاثة المحضة هو « لَيْتَ »^(١)

الفصل الخامس
من
الموسم الأول

قيل : وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي الْأُمُورِ الْمَحْبُوبَةِ كَالطَّمَعِ وَالتَّمَنِّي ، أَي : طَلَبِ الْمُنْيَةِ ، وَهُوَ تَقْدِيرُ الْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ حَصُولَ أَمْرٍ مَتَوَقَّعٍ مُمْكِنًا كَانَ ، نَحْوُ : « لَيْتَ زَيْدًا قَادِمًا » أَوْ مَمْتَنًّا ، نَحْوُ : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ » ، فَتَفَارِقُ « لَعَلَّ » فِي الثَّانِي ، وَفِي الْمَكْرُوهِ لِلإِشْفَاقِ ، نَحْوُ : « لَيْتَكَ تَقَاطِعُنَا » ، وَ« لَيْتَكَ تُفَارِقُنَا » ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى الْأَوَّلِ ، فَهِيَ لِلتَّمَنِّيِّ مُطْلَقًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتُهُ ، وَتَعْمَلُ فِي جَزَائِنِ كَأَخَوَاتِهَا ، فَتَنْصِبُ الْأَوَّلَ وَتَرْفَعُ الثَّانِيَّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَالْفَرَّاءِ يُجِيزُ نَصْبَهُمَا بِهَا نَظْرًا إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى أَتَمْنَى ، وَهُوَ يَقْتَضِي مَفْعُولِينَ ، وَالْكَسَائِيُّ وَافَقَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْصِبُ الثَّانِيَّ بِـ « كَانَ » مُقَدَّرَةً لِكثْرَةِ تَقْدِيرِهَا ، وَالَّذِي حَمَلَهُمَا عَلَى هَذَا التَّكَلُّفِ وَرُودُهُمَا كَذَلِكَ فِي قَوْلِ النَّمْرِ^(٢) [مِنْ الْوَافِرِ] :

أَلَا لَيْتَنِي حَجْرًا بِوَادٍ وَلَيْتَ أَبِي وَأُمِّي لَمْ تَلِدْنِي^(٣)
وفي قوله [من الرجز] :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^(٤)

(١) راجع مبحث « ليت » في الجني الداني ص ٤٩١ - ٤٩٣ ؛ ورصف المبانى ص ٢٩٨ - ٣٠٠ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٥ - ٣١٦ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٨ - ٤٢٠ .

(٢) هو النمر بن تولب ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (ضمن « شعراء إسلاميون ») ص ٣٩١ ؛ وبلا نسبة في الدرر ١/ ١١٢ ؛ والهمع ١/ ١٣٤ . والشاهد فيه قوله : « ليتني حجرًا » حيث نصبت « ليت » المبتدأ والخبر . وفي الديوان : « ليتني حجر » ولا شاهد فيه .

(٤) البيت للمعاج في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠ ؛ ولم أقع عليه في ديوانه . وهو بلا نسبة في الجني الداني ص ٤٩٢ ؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٠ ؛ والدرر ١/ ١١٢ ؛ =

وفي قولهم : « لَيْتَ الدَّجَاجَ مذبوحاً » .

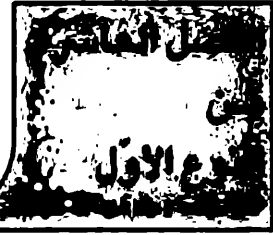
فجعل الفراء « رواجعاً » مفعولاً ثانياً تقديره : أتمنى أيام الصُّبَا رواجعاً ، وَضَعَفَ بعدم النظر إذ لم تُعْهَدْ جملة لا مرفوع فيها ، وبأنه لو ثبت لصَحَّ : « لعلَّ زيدا قائماً » بمعنى : ترجيت ، و « كَأَنَّ زيدا الأسد » ، بمعنى : شَبَّهْتُ ، ولا قائل به . ودخول « لَيْتَ » على « أَنْ » ، نحو : « ليت أن زيدا قائمٌ » لا يؤيد قوله كما زعمه بعضهم ، لأنها على مذهب سيبويه مع جزئها سادة مسدِّ الاسم والخبر ، وعلى مذهب الأخفش سادة مسدِّ الاسم ، والخبر محذوف ، أي : ليت قيام زيد حاصل ، والكسائي جعل تقديره : يا ليت أيام الصُّبَا تكون رواجعاً . قيل : وإن كان أقلَّ بعداً من الأوَّل ، لكنَّه قد ضَعُفَ أيضاً بأنَّ « كان » إنما تعمل مقدرة في مواقع معينة ليس هذا منها ، وأمَّا نصب الثاني في البيت ، فيُحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، تقديره : يا ليت أيام الصُّبَا تعود رواجعاً ، فهي مؤكدة ، أو من اسم « لَيْتَ » ، والعامل « لَيْتَ » كما في « كَأَنَّ زيدا الأسد قائماً » .

قلت : ويجوز أن ينتصب بـ « كان » مقدرة كما قاله الكسائي ، إلا أنها مع جملتها خبر « لَيْتَ » ، وقرينة التقدير كثرة وقوعها مع « ليت » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾^(١) ، والفرق بين هذا وقول الكسائي بَيِّن وإن اتَّحدا في الناصب ، وكذلك تقدير جميع ما ذكر من المستشهدات ، فإنَّ الجزء الثاني منصوب حالاً كما قرَّرناه .

ورصف المباني ص ٢٩٨ ؛ وشرح المفصل ١٠٣/١ ، ٨٤/٨ ؛ والكتاب ١٤٢/٢ ؛
واللسان (ليت) ؛ ومغني اللبيب ٣١٦/١ ؛ والهمع ١٣٤/١ .

(١) النساء : ٧٣ .

من الحروف الثلاثية المحضة هو حرف « نَعَمْ » (١)



وهي حرف لإيجاب هامل لدخولها على القبيلين ، وهي نقيضة « لا » ، وفيها لغات : فتح النون والعين ، وكسر العين ، وعكسه ، وكسرها ، وإبدال العين حاء ، فيقال : « نَحَمْ » ، كما أبدلت الحاء من « حَتَّى » عيناً ، ف قيل : عَتَى ، وأشهرها الأولى ، فإن كانت جواب سؤال خبري ، كانت مقررة ومصدقة له مثبتاً كان أو منفيّاً ، كقولك : « نَعَمْ » جواب : « قام زيد » ، وما قام زيد ، وإن كانت جواب استفهام ، نحو : « أقام زيد ؟ » « وأما قام عمرو ؟ » كانت محض خبر لا امتناع التصديق والتقرير ههنا ، فهي مقررة لما بعد الهمزة . ومن هذا علم أنّ في إطلاقهم أنّ « نَعَمْ » مقررة لما سبقها تساهل ، ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنه : لو قالوا في جواب : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (٢) : نَعَمْ ، لكان كفراً ، وقد أجاب بعضهم بـ « نَعَمْ » في موضع « بلى » بعد همزة داخله على نفي لفائدة التقرير ، أي : الحمل على الإقرار والطلب ، فجوّز في جواب : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ : نعم ، ولا تناقض بين هذا وقول ابن عباس لكون ما قاله مبنياً على أنّ « نَعَمْ » مقررة لما بعد الهمزة ، وما قاله هؤلاء مبنياً على أنّها مقررة لمضمون الجملة الاستفهامية ، ومضمونها ثبوتي ، فكأنه جواب : « أنا ربكم » ، ويشهد له عطف « وَضَعْنَا » في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وَرَرْكَ ﴾ (٣) إذ المعنى شَرَحْنَا وَوَضَعْنَا .

قال الرضي رحمه الله ما معناه : ويقوّي هذا النقل قوله [من الوافر] :

(١) راجع مبحث « نَعَمْ » في الجنى الداني ص ٥٠٤ - ٥٠٦ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٤ - ٣٦٥ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٨١ - ٣٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٨٣ .

(٢) الأعراف : ١٧٢ .

(٣) الشرح : ١ - ٢ .

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا فَذَاكَ لَنَا تَدَانِي
نَعَمْ وَتَرَى الْهَلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُوها النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي^(١)
والعرف ، ولهذا لو قال : « نَعَمْ » في جواب : « أليس لي عليك دينار »
للزمة الدينار ، فظهر من هذا كله عدم لزوم التناقض بينهما .

(١) البيتان لجحدربن مالك في الجنى الداني ص ٢٣ ؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٠ ؛ وشرح
شواهد المغني ١/ ٤٠٨ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٦٥ ؛ ومغني اللبيب
٣٨٣/ ١ . ويروى : « بلى وترى الهلال » ولا شاهد فيه .

من الحروف الثلاثة حرف « بلى » (١)

وهي من الأحرف الواقعة جواباً أيضاً ، وكُتبت بالياء لأنها تمال .
قال الزمخشري : والحروف لا تمال ، نحو « حَتَّى » و « إِلَى » و « عَلَى »
إلا إذا سُمِّي بها ، وقد أمالوا « بلى » ، و « لا » ، و « يا » في النداء لإغنائها عن
الجمل ، يعني لما كانت تقوم مقام الجمل صارت كأنها أسماء وأفعال ، فأميلت
كما تمال ، وتختص بإيجاب المنفي إما صريحاً ، كقولك لمن قال : « ما قام
زيد » : « بلى » ، أو مؤولاً ، كقوله تعالى : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ
بِهَا ﴾ (٢) لوقوعها بعد قوله : ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ (٣) ، أي : ما هداني ،
فجاء جوابه نفياً لذلك ، فقال : « بلى » ، فهي لرفع النفي وإبطاله : واختلف
في إفرادها وتركبها ، فزعم الفراء أنها مركبة من « بل » زيدت عليها الألف
للوقف ، ولذا كانت للرجوع عن النفي ، كما كانت « بل » للرجوع عن الجحد
في نحو : « ما قام زيدٌ ، بل عمرو » ، والصحيح الإفراد لأنه الأصل ، ولا
موجب للمخالفة .

(١) راجع مبحث « بلى » في الجنى السداني ص ٤٢٠ - ٤٢٤ ؛ ورصف المباني
ص ١٥٧ - ١٥٨ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٠ - ١٢٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٩٢ -
١٩٣ .

(٢) الزمر : ٥٩ .

(٣) الزمر : ٥٧ .

من الحروف الثلاثية حرف «ثُمَّ»^(١)

المفردات
الثاني عشر
من النوع الأول

وهو يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والتراخي ، لأنها أكثر حروفاً ، ولذا لم يُجَازَ بها لتعذر المهلة بين الشرط وجزائه ، ولهذا قال سيبويه ، رحمه الله :
المرور في « مررت بزيد ثم عمرو » مروران ، ويقال : « ثُمَّ » بالفاء فقيلاً :
بدل ، وقيل : بل لغتان ، وتلحقها تاء التانيث ، فيقال : « ثُمَّتْ » ، ولا تلحق غيرها
من الحروف إلا « لا » بمعنى : « ليس » ، وقد مر ، و « رَبَّ » ، ويأتي البحث
عنها . وهي من الحروف العشرة العاطفة التي تُشرك الثاني في إعراب الأول ،
ومن الأربعة التي تشركه في الحكم أيضاً . قالوا : وتفيد الترتيب مطلقاً - يعني
في المفردات - نحو : « جاءني زيدٌ ثم عمرو » ، والجمل ، كقوله تعالى :
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾^(٢) ، تفيد ترتيب خبر على خبر ، وبعضهم جعلها
لترتيب الجمل فقط ، قال : لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها ، وعدم
مناسبتها له يوضحه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴾^(٣) ، وخصّها بعضهم
بالمفردات ، وأجازه ابن الدهان والزمخشريّ مستدلينّ بعدم الترتيب في قوله
تعالى : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى :
﴿ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ
وَأَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾^(٦) ، وردّ بأن الترتيب للإخبار لا المخبر عنه ،
كقولهم : « زيدٌ عالمٌ كريمٌ ، ثم هو شجاعٌ » ، وإن سلم ، فهو محمول على

(١) راجع مبحث « ثُمَّ » في الجنى الداني ص ٤٢٦ - ٤٣٢ ؛ وحروف المعاني ص ١٦ ؛
ومغني اللبيب ١/ ١٢٤ - ١٢٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢١٩ - ٢٢٢ .

(٢) الأنعام : ١ . (٤) يونس : ٤٦ . (٦) طه : ٨٢ .

(٣) المؤمنون : ١٤ . (٥) هود : ٩٠ .

استبابت الشهادة ودوام الاهتداء لقولهم في : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ^(١) ،
أي : أبقنا عليه . وقد تأتي معرأة عن إفادة التراخي ، بل لمجرد الترتيب في
الذكر والتدرج في درجات الارتقاء ، كقوله [من الخفيف] :

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبْوَهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ ^(٢)

فتدرج من سيادة نفسه إلى أبيه وبعده إلى جدّه ، وإن كانت سيادة جدّه
متقدّمة على سيادة أبيه ، وسيادة أبيه على سيادته في الزمان ، قال الرضي :
ولمجرد الترتيب في التدرج دون الذكر إذا كرّر اللفظ ، كقولهم : « والله فالله »
و « والله ثُمَّ والله » ، ولمجرد التشريك دون ترتيب ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ
خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ ^(٣) ، لأن القول لهم
عليهم السلام متقدّم على خلق المخاطبين .

قال التبريزي : للعلماء في هذه الآية ثلاثة أقوال : أحدها ، ولقد خلقنا
أباكم آدم وصورناه ثم قلنا للملائكة اسجدوا له ، فجاء هذا على حدّ كلام العرب ،
وذلك أنهم يقولون : نحن هزمناكم ، ثم كذا وكذا - أي أبأونا هزموا آباءكم - ومنه
قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَآذَرَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(٤) ، أي وإذا قتل آباؤكم نفساً ،
لأن الذين شاهدوا النبيّ ، عليه السلام ، لم تكن هذه الصفة لهم ، وإنما كانت
للذين شاهدوا موسى عليه السلام ، وثانيها أنّ الترتيب هنا وقع في الخبر
كقولك : لقيت اليوم زيدا فقلت له كذا كذا ، ثمّ إنّي قلت له بالأمس كذا كذا .
وثالثها أنها وقعت هنا موقع الواو لاشتراكهما في العطف .

(١) الفاتحة : ٦ .

(٢) البيت لأبي نواس في ديوانه ٣٦٤/١ ؛ والخزانة ٤١١/٤ ؛ وبلا نسبة في الجني الداني
ص ٤٢٨ ؛ ورصف المباني ص ١٧٤ ؛ ومغني اللبيب ١٢٥/١ . والشاهد فيه مجيء
« ثُمَّ » في الصّدر والمعجز مفيدة الترتيب في الذكر والتدرج دون إفادة التراخي .

(٣) الأعراف : ١١ .

(٤) البقرة : ٧٢ .

من الحروف الثلاثة حرف «رُبُّ» (١)

البصريون حكموا بحرفيتها ، لأن معناها في غيرها ، ولأن ما بعدها مجرور أبداً ، والإضافة غير متصورة ، فتعين أنها حرف جر ، ولأنها متعلقة بفعل أبداً ، والكوفيون والأخفش حكموا باسميتها لأنها نقيضة « كم » ، وهي اسم ، ولعدم ظهور الفعل معها وظهوره مع الجارة ، ولأنه أخبر عنها في قوله [من الكامل] :

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَاراً عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلٍ عَارٌ (٢)

فهي اسم ، واختاره الرضي ، وقال ما معناه : لو كانت حرفاً لأفضت بالفعل إلى مجرورها في نحو : «رُبُّ رجلٍ لقيتُ» ، ولم تفض لأنه متعد بنفسه ، ورد ما قاله صاحب «المغني» (٣) من أن العامل ضعف بتأخره فقوى بها ، بأن مثل ذلك يختص باللام لتفيد اختصاص الفعل بالاسم فيقوى جهة العمل ، نحو : «لَزَيْدٌ ضربتُ» ، وأطال المقال بذكر إيرادات وأجوبة ، ثم قال : وتقوى عندي أنها اسم مضاف إلى نكرة ، فـ «رُبُّ رجلٍ» في أصل الوضع قليل من هذا الجنس . كما أن معنى : «كَمْ رَجُلٍ» كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له ، كما أن أقل رجل يقول ذلك إلا زيد مبتدأ

(١) راجع مبحث «رُبُّ» في الأزهية ص ٢٥٩ - ٢٦٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٣٨ - ٤٥٨ ؛ وحروف المعاني ص ١٤ ؛ ورصف المباني ص ١٨٨ - ١٩٤ ؛ ومغني اللبيب ١٤٣/١ - ١٤٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٩ - ٢٦٥ .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت ص ٢٠٥ . والشاهد فيه : «رُبُّ قتلٍ عارٌ» حيث أخبر عنها .

(٣) هو كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري (عبد الله جمال الدين) .

وجب حذف خبره لأنّ فيه معنى الفعل، كما في « أقائم الزيدان » ، فإنّهما تناسبا بما في « ربّ » من معنى القلّة .

وأجاب البصريّون عن الأوّل بأنّ الاسميّة لا تثبت بالإلحاق في المعنى، وإلّا لزم الحكم باسميّة كثير من الحروف كـ « مِنْ » التبعيضيّة . وعن الثاني بالمنع ، فإنّه يجوز ظهور الفعل معها ، نحو : « ربّ رجلٍ كريمٍ لقيته » ، إلّا أنّه كثر الحذف اكتفاءً بالصّفة . وعن الثالث بأنّ « ربّ » لا معنى لها في نفسها ليصحّ الإخبار عنها ، ولهذا كانت الصّفة تابعة لمجرورها دونها ، وأمّا « عار » فخير مبتدأ محذوف - أي : هو عار - فالصحيح أنّها حرف جرّ بدليل اختصاصها بالاسم حتى إنّها لم تدخل على الجملة الفعلية إلّا بعد لحوق « ما » الكافّة بها ، كقوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١) . واعلم أنّهم اختلفوا في أنّها موضوعة للتقليل أم لا ، قال الحريري^(٢) : بعضهم على أنّها تكون للتكثير ، وأنشد [من المديد] :

رُبُّمَا أَوْقِنْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شِمَالَاتُ^(٣)

وهذا يوافق قول ابن مالك، فإنّه ذهب إلى أنّها للتكثير حتى قال : التقليل نادر . قال الرضي : معناها الأصليّ التقليل ، ثمّ استعملت للتكثير حتى صارت فيه كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة ، واستشهد بقوله [من الطويل] :

فَإِنْ تُنْسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرُبُّمَا
أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوَفُودِ وَفُودُ^(٤)

(١) الحجر : ٢ .

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م - ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م) لغويّ أديب . من مؤلفاته « المقامات الحريريّة » ، و « دَرّةُ الْغَوَاصِّ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِّ » ، و « ملحّة الإعراب » . (الزركلي : الأعلام ١٧٧/٥) .

(٣) تقدّم تخريج البيت ص ٢٩٣ .

(٤) البيت لأبي عطاء السندّي في خزنة الأدب ١٦٧/٤ ؛ ولسان العرب (عهد) . والشاهد فيه مجيء « ربّ » للتكثير .

والجمهور علي أنها للتقليل ، وهو الصحيح إذ لم تُفد التكثير إلا وهي مقرونة بـ «ما»، وحينئذ لا نزاع لما سيأتي أن «رُبَّ» مع «ما» قد تفيد تكثير النسبة وتحقيقها .

ولـ «رُبَّ» أحكام :

(منها) أنها لا تقع إلا صدرأً ، لدالتها على نوع من الكلام ولمشابهتها حرف النفي .

(ومنها) أن لا تدخل إلا على اسم نكرة، لامتناع قبول المعرفة للتقليل، لأنها إما قليلة كالرجل وزيد، أو كثيرة كالرجال والزيدون إما ظاهراً أو ضميراً مبهماً مميّزاً بنكرة منصوبة على أصل التمييز، ويتعين أفراد الضمير، وإن اختلف المميّز خلافاً للكوفيّين لعدم مرجع يعود عليه، فيختلف باختلافه، ولهذا كان نكرة. ولم أقف على العامل في هذا المميّز إلا في «المسائل» فإنه صرّح فيها: إنني عثرت في بعض مطالعاتي على أنه منصوب بهذا الضمير لإبهامه، فصار ناصباً كالعدد، لأنه لا ينتصب بـ «رُبَّ» لأنها حرف جرّ، ولا بشيء سوى الضمير لعدمه، فتعين أن يكون ناصبه الضمير. هذا نصّه بتصرّف .

(ومنها) لزوم وصف النكرة تأكيداً للتقليل، وتوفيراً للجدوى، إذ الفائدة التامة إنما تحصل من نحو: «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُ»، لا من «رُبَّ رجلٍ لقيتُ» على الأصحّ .

(ومنها) أن لا يكون فعلها إلا ماضياً، لأنّ الحكم بالتقليل لا يتصوّر إلا في متحقّق ثابت، وأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) ونحوه، فلتحقّق الوقوع، نُزّل منزلة الماضي محذوفاً غالباً لقيام النعت مقامه، وقد يظهر كقول الحماسي [من الطويل] :

وَخَيْلٍ كَأَسْرَابِ الْقَطَا قَدْ وَزَعَتْهَا لَهَا سَبَلٌ فَوْقَ الْمَنِيَّةِ تَلْمَعُ

(١) الحجر : ٢ .

شَهِدْتُ وَغُنِمَ قَدْ حَوْنْتُ وَلَذَّةٌ أُبَيْتُ وَمَاذَا الْعَيْشُ إِلَّا التَّمَتُّعُ^(١)

فـ «شهدت» هو المتعدي ، و «قد وزعتها» هو الصفة .

(فائدة) قد تلحق «ما» بـ «رُبُّ» ، وهي معها على ثلاثة أقسام : كافة ، فُتْهِئُهَا للدخول على الجملتين الاسمية ، كقوله [من الخفيف] :

رُبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(٢)
والفعليَّة ، كقوله [من المديد] :

رُبُّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ [تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ]^(٣)
والغرض من إلحاقها إمَّا تقليل النسبة ، نحو : «رُبُّمَا يكون كذا» ، أو تكثيرها ، كقوله [من الطويل] :

[فَلِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ] فَرُبُّمَا أَقَامَ بِبَعْدِ الْوَفُودِ وَفُودُ^(٤)
وقيل : إنها لتحقيق النسبة الواقعة بعدها ، وقيل : لا تدخل إلا على

(١) البيتان لمجمع بن هلال بن خالد في الخزانة ٣٦٠/٤ ؛ والبيت الأول لمحمد بن هلال البكري في اللسان (سبل) . والقطا : نوع من الطيور يشبه الحمام . والسبل : المطر . وزعتها : كففتها عن التعجل ، أو قسمتها للغارة . والشاهد فيه قوله : «قد وزعتها» ، حيث أتت هذه الجملة صفةً لمجرور «رُبُّ» ، وهو قوله : «خيل» .

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦ ؛ والأزهية ص ٩٤ ، ٢٦٦ ؛ وخزانة الأدب ١٨٨/٤ ؛ وشرح التصريح ٢٢/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٢٨/٣ ؛ وشرح المفصل ٢٩/٨ ، ١٤٦/١ ، ٣٤٣ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧١/٣ ؛ والجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ؛ ورصف المباني ص ١٩٣ ، ٣١٨ . والجامل : الجماعة من الإبل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل : المُعَدُّ للقتية . والعناجيج : جمع العُنْجُوج ، وهي الخيل الطويلة الأعناق . والمِهَارُ : جمع المهر ، وهو ولد الفرس . والشاهد فيه قوله : «رُبُّمَا الجاملُ» حيث دخلت «ما» الكافة على «رُبُّ» فكفتها عن العمل . ويروى «الجاملُ» ولا شاهد فيه .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت ص ٢٩٣ ، والشاهد فيه قوله : «رُبُّمَا أوفيتُ» حيث دخلت «ما» الكافة على «رُبُّ» فكفتها عن العمل ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية .

(٤) تقدم تخريج هذا البيت ص ٣٦٦ ، والشاهد فيه مجيء «رُبُّمَا» للتكثير .

الماضي وجمل المستقبل على حكاية الحال ، وقيل : لا تدخل إلا على الاسمية إلا في الضرورة صرح به ابن القواص .

ونكرة موصوفة ، كقوله [من الخفيف] :

رُبَمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رَأَهُ فُرْجَةً كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

وزائدة لا يتغير عمل « رَبَّ » بدخولها ، كقوله [من الخفيف] :

رُبَمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ [بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ]^(٢)

(أي : رَبُّ ضَرْبَةٍ) .

(تذييب) : قد ورد فيها لغات « رَبُّ » بضمّ الراء وتشديد الباء مفتوحة ، وهي المشهورة ، وتليها تاء التانيث مفتوحة ، نحو : « رُبَّتْ » ، وقد تخفّف الباء فيها ، نحو : « رُبْتُ » ، وبدون التاء ، نحو « رَبِّ » ، أو تسكّن ، نحو « رَبُّ » ، وقد تفتح الراء مع باء مفتوحة مشددة أو مخففة ، نحو رَبُّ ، و « رَبِّ » . قال التبريزي : فتح الراء من « رَبِّ » في جميع لغاتها رواية أبي حاتم^(٣) ، وجعله شاذّاً ، والله أعلم .

(١) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠ ؛ والأزهية ص ٨٢ ، ٩٥ ؛ وخزانة الأدب ٥٤١/٢ ، ١٩٤/٤ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤٨٤/١ ؛ والكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ ؛ واللسان (فرج) ؛ ولعييد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٨ ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٧١ ؛ وشرح المفصل ٢/٤ ، ٣٠/٨ ؛ والمقتضب ١٨٠/١ . وفرجة كحلّ العقال : فرجة سهلة يوصل إليه بسهولة . والشاهد فيه قوله : « رُبَمَا تَكْرَهُ » حيث جاءت « ما » نكرة موصوفة .

(٢) البيت لعدّي بن الرعاء الغساني في الأزهية ص ٨٢ ، ٩٤ ؛ والخزانة ١٨٧/٤ ؛ والدرر ٤١/٢ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٤٢/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٠٤/١ ، ٧٢٥/٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٦ ؛ ورصف المباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ؛ والمغني ١٤٦/١ ، ٣٤٦ ؛ والهمع ٣٨/٢ . وصقيل : مصقول . بين بصرى : أي بين نواحي بصرى . ونجلاء : واسعة . والشاهد فيه قوله : « رُبَمَا ضَرْبَةٌ » حيث جاءت « ما » زائدة ، فلم تكف « رَبِّ » عن العمل .

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (... - ٢٤٨هـ / ٨٦٢م) من كبار العلماء باللغة والشعر . من مؤلفاته « ما تلحن فيه العامة » ، و « الأضداد » ، و « المختصر » في النحو . (الزركلي : الأعلام ١٤٣/٣) .

من الحروف الثلاثية المحضة « سَوْفَ » (١)

المجلد
الرابع عشر
من النوع الأول

وهو حرف ثلاثي مخصص للمضارع بالاستقبال كالسين إلا أن تنفيسه أكثر منها ، قيل : وهي عِدَّة أيضاً ، ولم يعمل مع اختصاصه بالمضارع لتنزله كالجزم منه ، وتمسكوا له بدخول اللام عليه في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (٢) ، واللام لا تدخل إلا على الاسم والمضارع ، فدخولها على « سوف » إنما يكون لتنزله منزلة حرف المضارعة ، وقد أشار إليه التبريزي . وأما أنه أصل للسين أم لا ، وأن تنفيس الزمان فيه أكثر أم هما متساويان ، فقد مرّ مفصلاً (٣) .

(١) راجع مبحث « سوف » في الجنى الداني ص ٤٥٨ - ٤٦٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٨ ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٧٢ .

(٢) الضحى : ٥ .

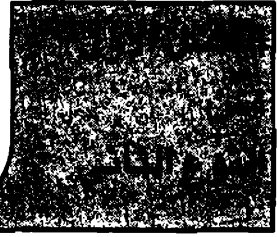
(٣) راجع ص ٥٦ - ٥٧ .

النوع الثاني

من الباب الثالث المشترك

بين الحروف والأسماء ، وهو أربعة :

« جَيْر » و « عَلَى » و « مَتَى » و « مُنْذُ » ، وللبحث عن كل
منها فصل برأسه .



وهي كلمة مشتركة تقع نارةً حرف إيجاب في موضع بمعنى « نَعَمْ » ،
وهي حينئذ تصديق للخبر فقط مثبتاً كان أو منقياً ، فتقول : إذا قيل : « قام
زيد » ، و « ما قام بكرٌ » : جَيْرٌ ، أي : نعم . واختصت بالخبر خطأ لها عن
« نَعَمْ » كـ « أَجَلٌ » و « إِنْ » ، وحرف جرٍ للقسم في آخر ، لأنّ العرب تُقسم به
كثيراً ، وأخرى اسماً بمعنى « حق » ويدلّ عليه لحوق التنوين به في قوله [من
الوافر] :

وقائِلَةٌ أَسِيَتْ فَقُلْتُ: جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنْسِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ^(٢)

ودخول « أَجَلٌ » عليه في قوله [من الطويل] :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أُبَيَحَتْ دَعَائِرُهُ^(٣)

(١) راجع مبحث « جَيْرٌ » في الجنى الداني ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ؛ ورصف المباني
ص ١٧٦ - ١٧٨ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٣٥ .

(٢) البيت لذي الرمة في الخزانة ٢٣٨/٤ وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني
ص ٤٣٥ ؛ ورصف المباني ص ١٢٤ ، ١٧٧ ، ٤٠٠ ؛ وشرح شواهد المغني
١/ ٣٦٢ ؛ والمغني ١/ ١٢٨ ؛ والهمع ٢/ ٤٤ ، ٧٢ . والشاهد فيه قوله : « جَيْرٌ »
حيث أتت « جَيْرٌ » اسماً ، فأعربت ونوّت .

(٣) البيت لمضرّس بن رباعي في الخزانة ٢٣٥/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢ ؛ وشرح
شواهد شروح الألفية ٩٨/٤ . وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٠ ؛ وشرح
المفصل ٤/ ١٢٢ ، ١٢٤ ؛ واللسان (دعثر) و (جَيْرٌ) ؛ والمغني ١/ ١٢٨ . ويروي
« أسافلة » بدلاً من « دعائره » ، وهو بهذه الرواية لطيف الغنوي في الجنى الداني
ص ٤٣٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦١ . وروايته في الديوان (ص ٨٤) :

أي : « نَعَمْ حَقًّا إِنْ كَانَتْ » ، وَبُنِيَتْ . أَمَّا الحَرْفِيَّةُ فظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الِاسْمِيَّةُ فَلَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّبهِ ، وَعَلَى الْحَرَكَةِ هَرَبًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَعَلَى الْكُسْرِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَعْدَ الْعَدُولِ عَنِ الْوَقْفِ ، وَلِيَجَانِسَ الْيَاءَ ، وَلَمْ يُفْعَلْ ذَلِكَ فِي « أُيْنِ » مَعَ وَجُودِ الْبَاعِثِ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ، فَكَانَ التَّخْفِيفُ بِهَا أَنْسَبَ .

= وَقُلْنَ : أَلَا الْبَرْدِيُّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءُ أَسَافِلُهُ
والفردوس : روضة باليمامة . والدعائر : جمع الدعثور ، وهو الحوض المثلّم .
والمعنى : قالت النساء : ستكون أول استراحة لنا عند الفردوس ، فأجابهنّ الشاعر :
أجل إن كانت مياهه قد أبيحت لكلّ عابر . والشاهد فيه قوله : « أَجَلْ جَيْرٍ » حيث
جاءت « جير » اسماً لدخول حرف الجواب « أَجَلْ » عليها .

أي المشترك بين الأسماء والحروف « عَلَى » (١)

نقع مرّة اسماً بمعنى « فوق » عند دخول « مِنْ » عليها ، كقوله [من الطويل] :

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا
تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِرِزَاءٍ مَجْهَلٍ (٢)

وبناؤها حينئذٍ لكونها كالحرفيّة ، ولهذا قلبت ألفها ياء حيث أضيفت إلى الضمير ، وليست كذلك الأسماء المتمكّنة ؛ وأخرى حرفاً للاستعلاء إمّا حسّاً وحقيقةً ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (٣) ، ونحو : « زيدٌ على السطح » ، أو حكماً ، كقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى

(١) راجع مبحث « على » في الأزهية ص ١٩٣ - ١٩٤ ؛ والجنى الداني ص ٤٧٠ - ٤٨٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٧١ - ٣٧٣ ؛ ومغني اللبيب ١٥٢/١ - ١٥٧ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

(٢) البيت لمزاحم العقيلي في الأزهية ص ١٩٤ ؛ وخزانة الأدب ٢٥٣/٤ ؛ والدرر ٣٦/٢ ؛ ورصف المباني ص ٣٧١ ؛ وشرح التصريح ١٩/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٠١/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١ ؛ وشرح المفصل ٣٩/٨ ؛ واللسان (صلل) و(علا) ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٧٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٧١ ؛ والكتاب ٢٣١/٤ ؛ والمغني ١٥٦/١ ، ٥٨٧/٢ ؛ والمقتضب ٥٣/٣ ؛ والهمع ٣٦/٢ .

والظمّ : ما بين الورددين . تصلّ : تصوّت من العطش . والقيض : قشور البيض . يريد أنها أفرخت بيضها لتوها ، فهي تسرع في طيرانها في ذهابها وإيابها إشفافاً وحرصاً . والبيداء : القفر . والمجهل : الذي لا يُهتدى فيه . والشاهد قوله : « مِنْ عليه » ، حيث جاءت « على » اسماً ، فدخل عليها حرف الجرّ .

(٣) الرحمن : ٢٦ .

بِقَضٍ ﴿١﴾ ﴿٢﴾ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴿٣﴾ ، وقولك : « على دين » لركوب الحقوق العتق والذمة كالراكب مركوبه ، وقد يطلق المقصود غير الاستعلاء إماماً معية ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً ﴾ ﴿٤﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ﴿٥﴾ ، أو مجاوزة ، وتختص بتعدية « بَعْدَ » ، و« خفي » ، و« تَعَذَّرَ » ، و« استحال » ، و« غَضِبَ » ، و« رَضِيَ » ، و« حَرَّمَ » ، ونحوها . قال في « الإغراب » : لذلك اشتركت هي و« عَنَ » في تعدية كثير من هذا الباب ، أو تعليلاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ ﴿٦﴾ ، وقول الشاعر [من الطويل] :

وَدَعُ مَا عَلَيْهِ ذَمٌّ مَنْ كَانَ قَدْ ذَمًّا ﴿٧﴾

وقولهم : « عَلَامَ فَعَلْتَ أَوْ تَرَكْتَ كَذَا » ، وظرفية ، كقول الشاعر : [من الطويل] :

عَلَى حِينِ آلِهِ النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ ﴿٨﴾

ومعنى « مِنْ » ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ﴿٩﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ ﴿١٠﴾ ومعنى الباء ، كقوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ﴿١١﴾ ويؤيده قراءة أبيي ﴿١٢﴾ بها . وقد تكون زائدة دون تعويض ،

(١) البقرة : ٢٥٣ .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) الإنسان : ٨ .

(٤) الرعد : ٦ .

(٥) البقرة : ١٨٥ .

(٦) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٧) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٨) المؤمنون : ٥ ، ٦ ؛ والمعارج : ٢٩ ، ٣٠ .

(٩) المطففين : ٢ .

(١٠) الأعراف : ١٠٥ .

(١١) هو أبيي بن كعب ، وقد تقدّمت ترجمته .

كقوله [من الطويل] :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرُوقُ^(١)

والأصل : « تروقه » ، لأنه متعدٌ ، وقوله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ »^(٢) ، وقيل : هي هنا بمعنى الباء أيضاً ، والأول أحسن ، لأنها زائدة ، وأيضاً قد تجيء لمجرد الإسناد ، فتؤدّي معنى « إلى » ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾^(٣) ، أي : أسند أموره إلى الله . ومعنى الاستعلاء ملحوظ في جميع ذلك ، وقد تأتي لكثرة الاستعمال غير ملحوظ منها شيء من ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴾^(٤) ، ومنه : « مَا أَعْظَمَ اللَّهُ » ، و « مَا أَجَلُّهُ » . وجعلها بعضهم بمعنى « مِنْ » ، وليس ببعيد ، لاقتضاء الوعد والوعيد ذلك .

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١ ؛ والجنى الداني ص ٤٧٩ ؛ والدرر ٢/٢٣ ؛ وشرح التصريح ١٥/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١ ؛ واللسان (سرح) ؛ والمغني ١٥٥/١ ؛ والهمع ٢/٢٩ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٧٦/٣ . والسُّرْحَةُ : الشجرة العظيمة ، كُنِيَ بها عن امرأة . والأفنان : الأغصان . والعِضَاءُ : كلُّ شجر يعظم وله شوك . تروق : تزيد . والشاهد فيه قوله : « عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ » حيث جاءت « عَلَى » زائدة ، لأنَّ الفعل « راق » يتعدى بنفسه ، ويحتمل تضمين « تروق » معنى الفعل « تشرف » ، فلا تكون زائدة ، وقد نصَّ سيبويه على أنَّ « عَلَى » لا تزداد .

(٢) صحيح مسلم ١٠٤ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ؛ وسنن الترمذي ١٢٦٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ٢٩٩٩ .

(٣) الطلاق : ٣ .

(٤) مريم : ٧١ .

من نوع الحروف الثلاثية المشتركة

بين الأسماء والحروف « متى » (١)

وهي حرف جر بمعنى « مِنْ » في لغة هذيل ، ومنه قوله [من الطويل] :
 شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجِ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْيَجُ (٢)
 ومن كلامهم : « أخرجها مَتَى كُمَه » ، أي : من كُمَه و[هي] اسم عند
 الجمهور ، تارةً من الأسماء الجازمة لفعلين ، نحو : « مَتَى تَقُمُ أَقُم » ،
 وعملت لاختصاصها بالفعل وعدم تنزلها كجزء منه ، والجزم حملاً على « إِنْ »
 لما فيها من معنى الشرطية ، وتارةً من أسماء الاستفهام عن الزمان ، نحو :
 « مَتَى قَامَ زَيْدٌ ؟ » وهي هاملة لدخولها حينئذٍ على القبيلين ، والله أعلم .

(١) راجع بحث « متى » في الأزهية ص ٢٠٠ - ٢٠١ ؛ والجنى الداني ص ٥٠٤ ؛ ومغني
 اللبيب ١/ ٣٧١ - ٣٧٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٤٩ .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت ص ٤٧ ، والشاهد فيه قوله : « مَتَى لَجَجِ » حيث جاءت « متى »
 حرف جر .

من الحروف الثلاثية المشتركة بين الحروف والأسماء « مُنْذُ »^(١)

المجلد الرابع
من
القول الثاني

وهي لا تقع إلا صدرأ ، وكذا « مُنْذُ » ، لأنهما في الزمان كـ « مِنْ » في المكان ، فكما لا تقع « مِنْ » إلا صدرأ فكذا هاتان ، ولهذا وجب فتح « أَنْ » بعدها في نحو : « ما رأيته مُنْذُ أو مُنْذُ أَنَّ الله خَلَقَنِي » ، لأنهما سواء كانا حرفي جرّ أو اسمين لا بدّ بعدهما من الزمان ، فـ « أَنْ » على كلا التقديرين واقعة موقع المفرد ، فلذلك وجب الفتح ، فكأنه قال : ما رأيته منذ زمن ، أو منذ زمن أَنَّ الله خلقني .

قال الأندلسي : إن قيل إنّ من أصلكم أنّ الموضع الذي تتعاقب عليه الجملة الاسمية والفعلية يجب كسر « إِنَّ » فيه لا فتحها ، وزمن ظرف ، وهو مضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية ، فلم لم تكسر « إِنَّ » هنا ؟ وأجاب بأن الجملة هنا مجازية ، فإنها واقعة موقع المفرد لأن الأصل في الإضافة أن تكون إلى المفرد ، وإنما تكسر في موضع الجملة الحقيقية لا المجازية .

قال والذي رحمه الله : ووجدت هذا مكتوباً على حاشية « شرح الإيضاح » بخطّه ، وقد قرئ ذلك الكتاب على الشيخ عبد القاهر ، وهذا بحث دقيق يكاد أن يكون من أدقّ النظر في هذا العلم ، واعلم أنّ مسألة سيوييه وهي قوله : « ما رأيته مُنْذُ كانَ كذا وكذا » قد اختلف فيها ، فقال أبو سعيد^(٢)

(١) راجع مبحث « منذ » في الجني الداني ص ٥٠٠ - ٥٠٤ ؛ وحروف المعاني ص ١٤ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٨ ؛ ومغني اللبيب ١/٣٧٢ - ٣٧٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٧١ .

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (٢١٢هـ / ٨٢٧ - ٢٧٥هـ / ٨٨٨ م) عالم بالأدب ، راوية ، من أهل البصرة ، جمع أشعار الكثير من الشعراء وشرحها . (الزركلي : الأعلام ٢ / ١٨٨) .

في شرح « الكتاب » : « منذ » لا تكون هنا حرف جرّ ، لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على الفعل ، بل هي اسم .

وقال أبو علي : في « حاشية سيبويه » : يجوز أن تكون حرف جرّ واسماً ، لأنّه لما كان لا يدخل إلّا على الزمان جرى مجراه ، فجاز إضافته إلى الفعل ، وقال في « التذكرة » : لا بدّ من تقدير زمن هنا ، لأنّ « منذ » لا بدّ أن تدخل على الزمان مطلقاً ، كأنه قال : ما رأيته منذُ زمنٍ كان كذا وكذا ، أو : « مُذْ زَمَنٍ » ، فالمضاف المحذوف إمّا خبر أو مجرور . وهذا الموضع عندي يتحتّم أن يكون فيه اسماً ، لأنّا لو جعلناه حرف جرّ ، لكان يؤدي إلى عدم تعلق حروف الجرّ ، وذلك لا يجوزونه .

قال والذي رحمه الله في حاشية له : هذا نصّ ما وجدته في « المسائل » ، وحيث إنّ « مذ » شاركت « منذُ » في جميع ما قرّناه في فصلها من غير فرق ، اقتصرنا على هذا القدر إثارة للاختصار .

(تنبيه) : قال الحريري في شرحه للملحة^(١) : الغالب على « مذ » الاسميّة لوقوع الحذف فيها ، وإنّما يكثر وقوع الحذف في الأسماء ، والغالب على « منذُ » الحرفيّة . والأجود أن يجرّ بـ « منذُ » ماضي الزمان وحاضره ، وأن يجرّ بـ « مذ » حاضره وترفع ماضيه ، فتقول : « ما رأيته مُذِ اليوم » ، و « لم أَرَهُ مُذْ يومانٍ » . وإذا جرّرت بها فالكلام جملة واحدة ، وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين ، فكأنك قلت : « لم أرَ زيدا » ، وكأنّ قائلاً قال لك : « مُذْ كَمْ لَمْ تَرَهُ ؟ فقلت « مُذْ يومانٍ » ، فتحلّ « مذ » محلّ الاسم المبتدأ ، و « يومان » الخبر . هذا نصّه بحروفه .

قلت : ويؤيّده ما قاله التبريزي . وحكمها حكم « منذُ » إلّا أنّ الاختيار أن يجريها على كلّ حال ما مضى ، وما أنت فيه ، تقول : « ما رأيته مُذْ يَوْمَيْنِ » ، و « مُذْ يومنا » و « مِذِ اليوم » . والله أعلم .

(١) هي « ملحة الأعراب في صناعة الإعراب » ، أرجوزة في النحو .

النوع الثالث

من هذا الباب المشترك بين الحروف والأفعال ، ولم يوجد منه سوى كلمتين : « عدا »^(١) و « خلا »^(٢) ، اختلفوا فيهما ، فالجمهور على أنهما فعلان ، وما بعدهما منصوب بهما وفاعلهما ضمير مستكن ، لا يجوز إبرازه مفرداً أبداً ، لأنه يعود على « بعض » وهو أبداً . كذلك تقول : « جاءني العلماء عدا زيد » ، أي : عدا بعضهم زيدا ، ومنه قوله [من الرجز] :

يَا مَنْ دَحَا الْأَرْضَ وَمَنْ طَحَاها أَنْزَلَ بِهِمْ صَاعِقَةً أَرَاها
تُحْرِقُ الْأَخْشَاءَ مِنْ لَطَاها عَدَا سُلَيْمَى وَعَدَا أَبَاها^(٣)

« وأقبل الفضلاء خلا عمراً » ، أي : « خلا بعضهم عمراً » ، فحمل « خلا » ، وإن كان لازماً في الأصل على « عدا » ، لما فيه من معنى المجاوزة تقديرهما : جاوز بعضهم عمراً ، ولا يتعدى زيدا ، والنصب بهما على الاستثناء ، وجوز الأخفش الجرّ بهما على أنهما حرفي جرّ ، ووافقه سيويه في « خلا » لوروده مجروراً في قوله [من الطويل] :

(١) راجع مبحث « عدا » في الجنى الداني ص ٤٦١ ؛ ورصف المباني ص ٣٦٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٥٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٤ .

(٢) راجع مبحث « خلا » في الجنى الداني ص ٤٣٦ - ٤٣٨ ؛ ورصف المباني ص ١٨٥ - ١٨٦ ؛ ومغني اللبيب ١/١٤٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٣) البيت الرابع من هذا الرجز بلا نسبة في الدرر ١/١٩٦ ؛ والهمع ١/٢٣٢ . ودحا : بَسَطَ ووسَّع . وطحا : بَسَطَ ، ودحا .

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أُعِدُّ عِيَالِي شِيعَةً مِنْ عِيَالِكَ^(١)

وبعضهم زعم أنهما مصدرين مضافين إلى المفعول ، وهو ضعيف لعدم انتهاز دليل عليه ، هذا إذا لم يقتربنا بـ «ما» ، أما إذا اقترنا بها فالنصب ليس إلّا . تقول : « جاءني القوم ما عدا زيدا » ، و « قدم الحاج ما خلا بكرة » . قال [من الطويل] :

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ^(٢)
وقال لبيد^(٣) [من الطويل] :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ [وكل نعيم لا محالة زائل]^(٤)

وإنما تعين النصب لاختصاصهما حينئذ بالفعل بدخول « ما » المصدريّة ، إذ تقديره : خلّو بعضهم زيدا ، بنصب « خلّو » لوقوعه موقع الحال ، ويؤيد فعليّتهما دخول نون الوقاية ، وإنما حكم بأنّ

(١) البيت للأعشى في خزانة الأدب ٣/٢ ؛ ولم أقع عليه في ديوانه . وهو بلا نسبة في الدرر ١٩٣/١ ، ١٩٧ ؛ وشرح التصريح ٣٦٣/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ١٣٧/٣ ؛ واللسان (خلا) ؛ والهمع ٢٢٦/١ ، ٢٣٢ . والشاهد فيه قوله : « خلا الله » حيث جاءت « خلا » حرف جرّ .

(٢) البيت بلا نسبة في الجني الداني ص ٥٦٦ ؛ والدرر ١٩٧/١ ؛ وشرح التصريح ١١٠/١ ، ٣٦٤ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٦٣/١ ، ١٣٤/٣ ؛ والهمع ٣٢٣/١ . والشاهد فيه قوله : « ما عداني » حيث جاءت « عدا » مقرونة بـ « ما » فنصب ما بعدها على الاستثناء .

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك (. . . - ٤١هـ / ٦٦١م) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهليّة ، من أهل عالية نجد . يعدّ من الصحابة ومن المؤلّفة قلوبهم . (الزركلي : الأعلام ٢٤٠/٥) .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٣٤٠/١ ؛ والدرر ٢/١ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ؛ وشرح التصريح ٢٩/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٥/١ ، ٢٩١ ؛ والهمع ٣/١ ، ٢٢٦ . والشاهد فيه قوله : « ما خلا الله » ، حيث قرنت « خلا » بـ « ما » ، فوجب نصب الاسم الذي بعدهما على الاستثناء .

« ما » مصدرية لامتناع كونها موصولة ، لأنَّ الموصولة تقع موقع الصفة والموصوف معاً ، ولهذا لا يصحّ : « اشتريت الكتاب ما عرفتُ » لوجوب استتار ضمير يعود عليها في الفعل حينئذ ، ولأنَّ الموصولة يصحّ قيام « من » مقامها ، وهنا يمتنع .

قال أبو البقاء : وأجاز أبو علي ، رحمه الله ، في « كتاب الشعر » أن تكون « ما » زائدة ، وما بعدهما مجرور بهما ، وتابعه الربعيّ وجماعة على ذلك ، ونقله بعضهم عن الأخفش .

قلت : فعلى هذا في إطلاق الزمخشري وابن الحاجب وقول ابن القوّاص لإطباقهم على أنّ ما بعدهما منصوب تساهل . والله تعالى أعلم ، وهذا آخر الباب الثالث .

في الحروف الرباعيّة

ولمّا كان بعضها حرفاً محضاً ،
وبعضها مشتركاً بين الأسماء والحروف
وبعضها بين الكلّم الثلاث ،
كان هذا الباب ثلاثة أنواع أيضاً .

النوع الأول

الحروف المحضة

وهي اثنا عشر حرفاً : « أَلَا » ، و « إَلَا » ، و « هَلَا » ،
و « لَوَلَا » ، و « لَوَمَا » ، و « أَمَا » ، و « إِمَا » ، و « حَتَّى » ،
و « كَأَنَّ » ، و « كَلَّا » ، و « لَكِنْ » ، مخففة ، و « لَعَلَّ » .
وعقدنا للبحث عنها فصلاً .

وهو نوع الرباعية المحضة «إلا» (١)

ولكونها من المحضة ولزومها الحرفية، وُضعت للاستثناء، وهي أصل أدواته لعموم استعمالها فيه، فإنها تأتي بعد التام والناقص من الكلام دون غيرها، و«غير» وإن شاركتها في ذلك لكنها غير أصلية، فلا تساويها، ولإتيانها بين الموصوف وصفته وبين الحال وصاحبها دون مشارك. ويشهد لها تقدير غيرها بها عند الحال والملحق بها على ضربين: ما اتفقوا عليه وهو ثمانى كلمات: «غير»، و«سوى» وأخواتها كالتبّع لها، فلا توجب تكثيراً لغيرها و«بيد»، و«عدا»، و«خلا»، و«حاشا»، وفروع هذه الثلاثة خلافاً للبصريين في الثالث كما يأتي في فصله، و«ليس»، و«لا يكون». وعدّ ابن معطي «إلا أن يكون». قال في «الإغراب»، وتابعه ابن إياز عليه: إن الأداة «إلا» بانفرادها وما بعدها مستثنى.

وما اختلفوا فيه وهو خمسة: «لا سيما» بفروعها، و«لما»، و«بله»، و«دون»، و«ما»، فأنبتها للاستثناء جماعة، ونفاها آخرون. واعلم أن هذه الأدوات الثلاثة عشر على ثلاثة أقسام:

(منها) ما لا يستعمل إلا في المنقطع وهو «بيد»، وهي لازمة للنصب والإضافة إلى أن المشددة ومعمولها، قال عليه السلام: «أنا أفصح العرب بيّد أني من قريش، ونشأت في بني سعد» (٢). قال في «النبوع»: هي بمعنى

(١) راجع مبحث «إلا» في الأزهية ص ١٧٣ - ١٧٨؛ والجنى الداني ص ٥١٠ - ٥٢٢؛ وحروف المعاني ص ٧؛ ورصف المباني ص ٨٥ - ٩٣؛ ومغني اللبيب ١/٧٣ - ٧٧؛ وموسوعة الحروف ص ١٠٩ - ١١٨.

(٢) تقدّم تخريج الحديث ص ٣٥٢.

« غير » يدلّ عليه الحديث . وقال الكسائي معناه : « على أني » ، ففي « الإغراب » : وترد بمعنى : على أني ، وقد تحذف « أن » واسمها ، فتضاف إلى فعل مضارع . وقد ورد عنهم « مَيَّدَ » بإبدال الباء ميماً .

(ومنها) ما لا يستعمل إلا في المتّصل فقط ، وهو الأفعال الخمسة ، فلا يقال : « جاءني القوم » ، ولا يكون حماراً . في « الإغراب » : لأنّه يلزم أن يجعل فاعل الفعل ضميراً يعود على المتقدّم ، وهو عبارة عن المتأخّر ، وهو محال .

(ومنها) ما يستعمل فيهما ، وهو « إلّا » وما بقي من الأدوات ، ويُعلم من هذا أنّ « عدا » وأخواتها إذا كنّ حروفاً يجوز استعمالها فيهما جميعاً لزوال المانع ، ولا تقع إلّا عقب العامل لا في أول الكلام لانعقاد الشبه بينها وبين « لا » العاطفة و « واو » مع من جهتين . ومن أراد الاطلاع على أقسام هذه المباحث وأحكامها ، فعليه بالإغراب ، فإنّه يظفر فيه بما خلت عنه المطبئات من الدقائق اللطيفة والحقائق البديعة الشريفة جزا الله مؤلّفه عن المسلمين خيراً .

(فائدة) اختلفوا في بساطة « إلّا » وتركبها ، فالأكثر حكموا بإفرادها ، ثمّ اختلف هؤلاء في ناصب المنصوب بعدها على ثلاثة مذاهب :

(أحدها) لجمهور البصريّين ، وبه قال سيويه : إنّ انتصاب ما بعدها بالفعل المتقدّم بتوسّط « إلّا » كما أنّ انتصاب المفعول معه بالفعل بتوسّط الواو .

(وثانيها) مذهب المبرّد والزجاج أنّ الناصب « إلّا » لنيابتها عن الفعل الذي هو أسّثني .

(وثالثها) مذهب الكسائي أنّ الناصب « أن » مقدّرة بعد « إلّا » ، والصّحيح هو الأوّل ، لأنّ الفعل لما أخذ حظّه من الفاعل انتصب ما زاد عليه على الفضلة كالمفاعيل . قال بعضهم : لا يقال : لا يجوز أن يكون العامل هو الفعل لأمرين :

أحدهما : أنّ الحرف المعدّي يوصل معنى الفعل إلى المعدّي ، نحو :

« مررتُ بزَيْدٍ » ، و « قمتُ بزَيْدٍ » ، وليس « إلّا » كذلك لامتناع إيصالها معنى القائم في « قامَ القومُ إلّا زَيْدًا » إلى « زيد » .

وثانيهما: أنّ العامل يقتضي المعمول مطلقاً كان بواسطة أو لا ، والعامل هاهنا لا يقتضي المعمول ، لأنّنا نجيب إمّا عن الأوّل ، فبأنّ الحرف إمّا يوصل معنى الفعل إذا كان الحرف مقتضياً لمعنى الإيصال وإلّا فلا ، ألا ترى أنّك إذا قلت : « رغبتُ عن زيد » كانت الرغبة غير واصله إلى زيد بخلاف « رغبتُ فيه » ، وأمّا عن الثاني فبأنّ « إلّا » لما كانت وصلة في معنى الإخراج من متعدّد قبلها وجب أن يكون العامل في المخرج هو العامل في المخرج منه ، وإلّا لبطل معنى الإخراج ، وأمّا عدم اقتضائه المعمول فدفع التناقض فيه من حيث إنّ النسبة إنّما ثبتت بعد الإخراج فثبتت الصّحة . وأمّا مذهب المبرّد فباطل ، لاقتضائه نصب المستثنى مطلقاً لإمكان تقدير الفعل ، ولأنّه لو قدر في نحو: « قام القومُ غيرَ زيدٍ » ، لفسد المعنى ، ولأنّه ليس تقدير « أستثني » أولى من تقدير « امتنع » ، وحينئذٍ يتعيّن الرفع ، وكذا مذهب الكسائي للزومه الإضمار المخالف للأصل ، وكون الكلام في تقدير جملتين ، والكوفيون أكثرهم حكموا بتركّب « إلّا » .

قال التبريزيّ ، رحمه الله ، في « معاني الحروف » : قال الفراء : الأصل في « إلّا » : « أن لا » فأُسْكِنَت النون ، وأدغمت في اللام ، فإذا نصبت نصبت بـ « أن » ، وإذا رفعت رفعت بـ « لا » . وهو فاسد ، لأنّه لا خلاف بينهم في جواز : « ما قام إلّا زيدٌ » لأنّه لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب ، فتكون « أن » عاملة فيه ، وإذا كان كذلك ، فسد ما ذهب إليه . وضعّف أيضاً بأنّ التركيب خلاف الأصل ، ولا يُصار إليه إلّا لضرورة ، ولا ضرورة هنا ، وبأنّه ، وإنّ سلم التركيب ، لكن لا يلزم بقاء حكم المفردين بعده ، كما في « لولا » . وإذا بطل القول بالتركّب تعيّن الحكم بالإفراد .

(تذييب) قد عدّوا « إلّا » من جملة معدّيات الأفعال ، وقد جعلها بعضهم عشرة : أحدها الهمزة ، ثانيها تضعيف العين في الثلاثي ، ثالثها جَعْلُهُ على « اسْتَفْعَلَ » ، رابعها واو « مع » ، خامسها « إلّا » في الاستثناء ، سادسها جَعْلُ

الفعل مفعولاً به مجازاً وتوسّعاً ، سابعها حَمَلَ فعل على آخر ، كقوله : [من البسيط] :

إذا تَغَنَّى الحمام الورق هَيَّجَنِي (١)

أي : ذكّرني .

ثامنها جعل الصيغة عوضاً عن أخرى ، تاسعها حرف الجرّ ، عاشرها ألف المفاعلة .

(فائدة) : « إلا » أصل أدوات الاستثناء ، وهي على ثلاثة أنحاء : ناصبة وهي الأصل ، ومفرّغة للعامل فيما قبلها ليعمل فيما بعدها ، وصفة بمعنى « غير » ، لأنّه لَمَّا غاير ما بعد كُلِّ منها ما قبله تعارضاً ، فيكون ما بعدها تابعاً في الإعراب لما قبلها . ومعرفة مفصّل هذه المباحث وما يتعلّق بهذا الباب منوطة بغير هذا الكتاب ، فليطلب من موضعه . والله تعالى أعلم .

(١) لم أقع على قائله .

وهو نوع من الرباعية المحضة
(«ألاً»، و«هلاً»، و«لولا»، و«لوما»)^(١)

كلها أحرف محضة هاملة، وهي إن دخلت على الفعل الماضي أفادت التوبيخ واللوم على تركه، ولا تكون في الماضي للبحث والتحضيض اللهم إلا أن يراد تدارك ما فات بفعل مثله خلافاً لسيبويه، فإنه قال: هي للتحضيض مطلقاً أما المضارع فظاهر، وأما الماضي فثلاثاً يفوته مثله. والصحيح ما ذكرناه، لأن الموبخ قد لا يلاحظ المثلية، بل مجرد التوبيخ على ما مضى، وإن دخلت على المضارع أفادت الحث والتحضيض، فهي فيه بمعنى الأمر. ويؤيد ما قلناه تصريح ابن الحاجب في «شرح المفصل» بقوله: هذه الحروف تفيد معنى الأمر إذا وقع بعدها المضارع، والإنكار والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي.

قال الرضي: وقلما تستعمل في المضارع أيضاً إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه. قلت: وإن كان مثله مستلزماً للحث والتحضيض إلا أن ما قاله حسن، وإن خلت هذه

- (١) راجع مبحث «ألاً» في الجنى الداني ص ٥٠٩ - ٥١٠؛ ورصف المباني ص ٨٤ - ٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٧ - ٧٨؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٠ - ١٢١.
- وراجع مبحث «هلاً» في الجنى الداني ص ٦١٣ - ٦١٤؛ ورصف المباني ص ٤٠٧ - ٤٠٨؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٤.
- وراجع مبحث «لولا» في الأزهية ص ١٦٦ - ١٧٢؛ والجنى الداني ص ٥٩٧ - ٦٠٨؛ وحروف المعاني ص ٣ - ٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٢ - ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٢ - ٣٠٦؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٤ - ٤١٨.
- وراجع مبحث «لوما» في الجنى الداني ص ٦٠٨ - ٦٠٩؛ وحروف المعاني ص ٥؛ ورصف المباني ص ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٦؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٨.

الأحرف عن هذا، فهي لمحض العرض كـ «الآ» المخففة و«لو» المتضمنة معنى التمني، ويتعين لها الصدر لدلالاتها على نوع من الكلام كالنفي والاستفهام. وعلم مما تقرّر سبب اختصاصها بالفعل لترتب المقصود من وضعها له عليه كالشرط، ولزومها له إمّا لفظاً، نحو: «الآ أكرمت زيداً»، و«هلاً تقوم»، أو تقديرًا. والاسم الذي يليها إمّا منصوب به، كقول جرير [من الطويل]:

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَّا لَوْلَا الْكَيْمِيُّ الْمُقْنَعَا^(١)

أي: لولا تعدّون، فالناصب المقدّر بخلاف ما إذا كان ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^(٢)، فإنّ الناصب هو المذكور بعده لاتساعهم في الظروف، أو مرفوع وهو فاعل المقدّر، كقولك: «هلاً زيد قام»، أي: «هلاً قام زيد»، ويجب حذفه حينئذٍ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣) فلو دخلت على الاسميّة، كقوله [من الطويل]:

يَقُولُونَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(٤)

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٠٧؛ وخزانة الأدب ١/١٢٩، ٤٦١؛ والخصائص ٤٥/٢؛ والدرر ١/١٣٠؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/٤٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٩؛ وشرح المفصل ٢/٣٨، ١٠٢، ١٤٤/٨؛ واللسان (ضطر)؛ وللرزدق في الأزهية ص ١٦٨، ١٧٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٠٦؛ ورصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠٠؛ ومغني اللبيب ١/٣٠٤؛ والهمع ٨/١٤٤. وعقر: من عقرت الناقة، إذا عقرقتها لئلا تبرح. والنيب: جمع «ناب»، وهي الميسنة من الإبل. والضوْطَرَّى: الحمقاء. والكيمى: الشجاع. والشاهد فيه قوله: «لولا الكيمى» حيث نصب الاسم بعد «لولا» بفعل محذوف، تقديره: تعدّون.

(٢) الكهف: ٣٩.

(٣) التوبة: ٦.

(٤) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٥٤؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣/٤١٦، ٤٥٧/٤؛

كانت لمجرد التمني. والجمهور حكموا ببساطة الكلمات ، وبعضهم حكم بتركبها ، فـ «لولا» من «لو» و«لا» ، و«لوما» من «لو» و«ما» ، و«هلا» من «هل» و«لا» .

قال بعضهم : هي «هل» الاستفهامية و«لا» النافية ، فتولد من الاستفهام والنفي التحضيض ، وقيل : بل من «هل» التي للحث . قلت : يضعفه عدم الاكتفاء بها دون «لا» مع أنه أولى ، بل واجب لأن «لا» حينئذ تنفي الحث ، فيفوت الغرض ، و«ألا» من «أن» و«لا» ، فقلبت النون لأمّا وأدغمت .

وقال الكسائي : أصل «ألا» «هلا» ، قلبت الهاء همزة . إذا تقرر هذا ، فاعلم أن «لولا» كـ «لوما» كما يستعملان في الحث والتوبيخ ، كذلك قد يُستعملان في امتناع الشيء لوجود غيره ، وتسمى حينئذ امتناعية ، وهي مخصوصة بالجملة الاسمية . قالوا : وإنما لم تعمل لعدم استقلالها بالجملة الاسمية كلاماً إذ تفتقر إلى الجواب ، ثم إنها حيث اختصت بالاسمية ، وكان جوابها لازماً ، فمتى ذكر أرشد إلى أن امتناعه كان لوجود ما يليها ، أعني المبتدأ ، ولهذا كثر حذف الخبر بعدها ، إذا كان الكون المطلق ، كقولك : «لولا زيد لكان كذا» ، معناه أنه امتنع الكون الثاني بحصول الوجود الأول ، فأفهم الكلام ما حذف منه ، ووقع جواب «لولا» في المكان الذي كان للخبر ، فصار الحذف واجباً ، هذا إذا كان الخبر عاماً ، أما إذا كان خاصاً لا يدل الوجود المطلق عليه ، فإنه لا يجب حذفه ، بل لا يجوز إلا إذا دل دليل

= ولابن الدمينية في ملحق ديوانه ص ٢٠٦ ؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه (ضمن الطرائف الأدبية) ص ١٨٥ ؛ وللمجنون ، أو لابن الدمينية ، أو لإبراهيم الصولي في الخزانة ٤٦٣/١ ، ٥٩٧/٣ ؛ والدرر ٨٣/٢ ؛ وشرح التصريح ٤١/٢ ؛ والهمع ٦٧/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٣ ؛ والجنى الداني ص ٥٠٩ ، ٦١٣ ؛ ورصف المياني ص ٤٠٨ ؛ ومغني اللبيب ٧٧/١ ، ٢٩٧ ، ٣٤٠ . والشاهد فيه قوله : «هلا نفس ليلى شفيها» حيث جاءت الجملة الاسمية بعد «هلا» ، فكانت لمجرد التمني .

عليه ، كقوله عليه السلام : « لولا قَوْمُكَ حديثو عهدٍ بكُفْرٍ لَأَسَسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ »^(١) ، فَإِنَّه واجب ذكره ، وكذا قولك : « لولا زَيْدٌ خَاصَمْنَا مَا قُتِلَ » ، و« لولا عمرو سألنا ما سَلَمَ » ، فلو قام الدليل جاز الأمران ، كقولك : « لولا أنصار زيد حموه لم يَنْجُ مِنَّا » .

قال في « الإغراب » : وهذا مذهب الرَّمَانِي ، وابن الشَّجَرِي ، والشلوبين ، وصاحب « التسهيل » .

وقال الفراء : إِنَّ « لولا » هي الرافعة للاسم الواقع بعدها ، وردَّوه بأنَّه ليس لنا عامل يرفع ولا ينصب .

وقال بعض الكوفيَّين : المرتفع بعدها بفعل لازم إضماره . وردَّوه بأنَّه ليس لنا عامل يلزم أن يُضمر بعده فعل .

قال ابن مالك ، رحمه الله : وفي هذين المذهبين أبحاث لعدم النظر ، فلا تقبل ، وأيضاً فإنَّ المبتدأ أصل المرفوعات ، فإذا وُجد ما يمكن تقديره به لا يُعدل عنه إلى غيره ، وأيضاً فَإِنَّه إذا حكم عليه بالابتداء كان المحذوف الجزء الآخر ، وهو أَلْيَقُ بالحذف بخلاف الفاعليَّة ، فَإِنَّه يلزم حذف الجزء الأوَّل ، وهو أبعد .

قال والدي ، رحمه الله : وإذا ورد بعد « لولا » فعل ، فيحتاج إلى توجيهه بما لا ينافي الابتداء ، كقوله [من الوافر] :

فَلَوْلَا يَحْسَبُونَ الْجَلْمَ عَجْزاً لَمَّا عَدَمَ الْمَسِيئُونَ اخْتِمَالِي^(٢)
فِيوَجِّهْ بِأَنَّ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةُ مَقْدَرَةٌ فِيهِ ، أَي : « فَلَوْلَا أَنْ » يَحْسَبُوا ،

(١) صحيح الجامع الصغير وزياداته م ٥ ص ٧٦ الحديث رقم ٥٢٠٣ ، وجاء بلفظ : لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأنفقت كثر الكعبة في سبيل الله ولجعلت بابها بالأرض ، ولأدخلت فيها من الحجر .

(٢) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

كقولهم : « تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١) ، أي : أن تسمع ، بمعنى : سماعك ، وربما دخلت « لولا » على « لا » التي تنفي بمعنى « لم » ، فتصير « لولا » بمعنى : « لو لم » ، فيلزم الفعل بعدها ، فيُتَوَهَّم أنها « لولا » هذه ، وليست إياها ، وعلى هذا التقدير إذا وقع بعدها مضمر ، فقياسه أن يكون صيغة مرفوع منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) .

وَرَوَى سيبويه : ومن العرب من يقول : « لولاي » و « لولانا » إلى « لولاهن » ، وأنشد [من الطويل] :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُنَحَتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي^(٣)
وأنشد الفراء [من الطويل] :

أَيْطِمِعْ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِإِحْسَابِنَا حَسَنٌ^(٤)

(١) هذا مثل وقد تقدّم تخريجه ص ١٩١ .
(٢) سبأ : ٣١ .

(٣) البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١ ؛ والخزانة ٤٣٠/٢ ؛ والخصائص ٢٥٩/٢ ؛ والدرر ٣٣/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٦٢/٣ ؛ وشرح المفصل ١١٨/٣ ؛ والكتاب ٣٧٤/٢ ؛ واللسان (هوا) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩١/٢ ؛ والجنى الداني ص ٦٠٣ ؛ ورسف المباني ص ٢٩٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣ ؛ وشرح المفصل ١٥٩/٧ . وطاح : هلك . والأجرام : جمع الجرم ، وهو البدن ، والقلة : ما استدق من رأس الجبل ، والنيق : أعلى الجبل . والشاهد فيه قوله : « لولاي » ، حيث اتصلت « لولا » بضمير متصل ، فهي ، عند سيبويه ، حرف جرّ ، والضمير مجرور بها ، لأنّ الباء وأخواتها لا يُعرف وفوعها إلّا في موضع نصب أو جرّ ، والنصب في « لولاي » ممتنع ، لأنّ الباء لا تنصب بغير اسم إلّا ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً ، فيتعين كونها في موضع جرّ .

(٤) البيت لعمر بن العاص في شرح شواهد شروح الألفية ٢٦٠/٣ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٣/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣ ؛ وشرح المفصل ١٢٠/٣ . والشاهد فيه قوله « لولاك » حيث جاءت « لولا » حرف جرّ . راجع الشرح في الشاهد السابق .

(قلت) : وهذا ممّا يبطل إنكار المبرّد أنّ هذا لم يوجد في كلام من
يحتجّ بكلامه ، واختلفوا في هذه الياء وأخواتها ، فقال سيبويه : هي مجرورة .

قال الزمخشري وقد حكاه عن الخليل ويونس : وللولا مع المكني حال
ليس لها مع المظهر ، كما أنّ له « لدن » مع « غدوة » حالاً ليس لها مع غيرها .

قال ابن مالك رحمه الله : وفيه مع شذوذه وفاء بحقّها حيث كانت
لاختصاصها بالأسماء يجب لها الجرّ فيها ، لأنها تصير عاملة ، والأصل أن
تعمل العمل المختصّ بالأسماء ، وهو الجرّ ، ولكن منع من ذلك شبهها بحروف
الشرط لربط جملة بجملة . وأرادوا التنبيه على وجوب العمل في الأصل ،
فجرّوا بها المضمر المضاف إليه . ومذهب الأخفش وجماعة أنّ الياء وأخواتها
بعد « لولا » في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة ، وذلك كثير ،
نحو : « ما أنا كَأَنْتَ » و « ضربْتُكَ أَنْتَ » و « مررتُ بِكَ أَنْتَ » ، والصحيح
الأوّل وإن كان هذا الأشبه بالقياس ، والله أعلم .

وهو الرباعية المحضة هو « كَأَنَّ » (١)

لإنشاء التشبيه ، كما أن « ليت » لإنشاء التمني ، و « لعل » لإنشاء الترجي ، قال الزجاج : « كَأَنَّ » تفيد التشبيه إن كان خبرها جامداً ، نحو : « كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ » والظن إذا كان مشتقاً ، نحو : « كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لعدم المشبه به ، لأن « زَيْدًا » عبارة عن « قائم » ، والشيء لا يشبه بنفسه ، وهو حسن . وَحَكَمَ الْأَكْثَرُ بِإِفْرَادِهَا .

قال ابن الحاجب : وهو الصحيح ، لأن التركيب خلاف الأصل ، وزعم الخليل وجماعة أنها مركبة ، من « إِنَّ » المكسورة وكاف التشبيه ، وقلنا : « كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ » ، في الأصل : « إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ » ، فَقَدَّمُوا الْكَافَ لَلْاهْتِمَامِ بِحَالِ التَّشْبِيهِ لِيَدُلَّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَضَمَّنَهُ ، كَتَقْدِيمِهِمْ هَمْزَةَ الِاسْتِفْهَامِ وَغَيْرَهَا ، وَإِنَّمَا فُتِحَتِ الْهَمْزَةُ لِأَنَّ الْكَافَ ، لِكَوْنِهِ جَارًا ، وَجِبَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمَفْرُودِ ، فَرَاعُوا الصُّورَةَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْكُسْرِ ، وَهَذَا مِثْلُ مَا فَعَلُوهُ فِي « الضَّارِبُ زَيْدًا » ، فَإِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ دُخُولُ لَامِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْفِعْلِ ، أَدْخَلُوهَا عَلَى « ضَارِبٍ » ، لِأَنَّهُ اسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الَّذِي يَضْرِبُ زَيْدًا ، وَصَارَ الْكَافُ مَعَ « أَنْ » كَلِمَةً وَاحِدَةً فَلَا مَحَلَّ لِلْكَافِ كَمَا كَانَ لَهَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ ، لِأَنَّهُا كَانَتْ فِي مَحَلِّ خَبَرٍ « إِنَّ » ، فَهِيَ كَالْكَافِ فِي « كَذَا » وَ « كَأَيَّ » ، لِأَنَّهُا صَارَتْ جُزْءًا مِنَ الْحَرْفِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) راجع مبحث « كَأَنَّ » في الجنى الداني ص ٥٦٨ - ٥٧٦ ؛ وحروف المعاني ص ٢٨ - ٢٩ ؛ ورصف المباني ص ٢٠٨ - ٢١١ ؛ ومغني اللبيب ٢٠٨/١ - ٢١١ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٤٣ - ٣٤٧ .

من أنواع الحروف الرباعية المحضة «لَعْلُ»^(١)

وهي من الحروف المشبهة ، فعملت كأخواتها ، وفي «المفصل» :
«لَعْلُ» هي لتوقع مرجو أو مخوف .

قال بعضهم : ما ذكره أولى من قول الأئمة ، «لَعْلُ» للترجي ، لأن
المخوف لا يُرجى . قلت : قولهم للترجي حملاً على الغالب الكثير ، ويؤيده
قول ابن الحاجب في شرحه للمفصل ، معناها التوقع لمرجو أو مخوف مع قوله
في «الكافية»^(٢) : «لَعْلُ» للترجي ، ولو قال الزمخشري : لتوقع مرجو ، أو
ترقب مخوف ، لكان أحسن . ولهذا استصعب العلماء «لَعْلُ» الواقعة في كلام
الله تعالى لاستحالة التوقع منه سبحانه ، لأنه إنما يكون فيما جهلت عاقبته .
وهو تعالى بكل شيء محيط ، فقال قطرب وأبو علي : معناها التعليل ، فقوله
تعالى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٣) بمعنى : لتفعلوا ، وهذا لا
يستقيم في مثل : ﴿وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٤) وقيل : هي لتحقيق
مضمون الجملة الواقعة بعدها ، ولا يطرد في قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ
يَخْشَى﴾^(٥) إذ لم يحصل من فرعون^(٦) التذكر والخشيان ، وقوله تعالى :

(١) راجع مبحث «لَعْلُ» في الأزهية ص ٢١٧ - ٢١٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٧٩ - ٥٨٦ ؛
وحروف المعاني ص ٣٠ ؛ ووصف المباني ص ٣٧٣ - ٣٧٥ ؛ ومغني اللبيب
٣١٦/١ - ٣٢٢ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٩٥ - ٣٩٧ .

(٢) هو كتاب «الكافية في النحو» لابن الحاجب (عثمان بن عمر) .

(٣) الحج : ٧٧ .

(٤) الشورى : ١٧ .

(٥) طه : ٤٤ .

(٦) هو فرعون ، سلطان مصر ، الوارد في القرآن الكريم .

﴿ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾^(١) إيمان يأس ، ولهذا لم يُقبل منه .

وقال سيبويه : إنَّ الرجاء أو التَّوَقُّع يتعلَّق بالمخاطبين ، وهذا هو الحقُّ كـ « أَوْ » ، فإنَّها للشكِّ وضِعاً ، وفي كلامه تعالى للتشكيك والإيهام .

وروى الفراء وغيره الجرَّ بها ، وعزاه أبو زيد^(٢) إلى عقيل ، قال السيرافي : وبعضهم يجرب « لَعْلٌ » ، وأنشد في ذلك [من الطويل] :

وداعٍ دعا يا مَنْ يُجِيبُ إلى التُّهَى
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ اذْغُ أُخْرَى وَاذْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعْلُ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ^(٣)

قال ابن الحاجب : الجرَّ بها على قصد الحكاية ، يعني أنه وقع مجروراً في موضع آخر ، فالشاعر حكاه مجروراً على ما كان ، أو أنه اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء ، فيجب أن يُحكى بها في الأحوال الثلاث .

قال الرضي : وهي مشكلة ، لأنَّ جرَّها عملٌ يختصُّ بالحروف ، ورفعها لمشابهة الأفعال ، وكون حرف عامل عمل الحروف والأفعال ممَّا لم يثبت ، وأيضاً الجار لا بدَّ له من متعلِّق ، ولا متعلِّق هنا لا ظاهراً ولا مقدَّراً ، فهي مثل

(١) يونس : ٩٠ .

(٢) تقدَّمت ترجمته ص ٩٢ .

(٣) البيتان لكعب بن سعد الغنوي ، والبيت الشاهد (البيت الثاني) مع نسبته إلى كعب في خزانة الأدب ٣٧٠/٤ ؛ والدرر ٣٣/٢ ، ١٤٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٤٧/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٩١/٢ ؛ واللسان (جذب) و (علل) ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٥٠ ؛ وشرح التصريح ٢١٣/١ ؛ والمغني ٣١٧/١ . والشاهد فيه قوله : « لَعْلُ أَبِي الْمَغْوَارِ » حيث أنت « لَعْلٌ » حرف جر . ويروى : « لَعْلُ أبا المغوار » ولا شاهد في هذه الرواية .

«لولا» الداخلة على المضمر المجرور وهي ، عند سيبويه ، جارة لا متعلق لها ، والبيت إن رُوي بفتح اللام الأخيرة يحتمل أن يقال اسم «لَعْلُ» مقدّر وهو ضمير الشأن ، «وأبي المغوار» مجرور بلام مقدّرة حُذفت لتوالي اللّامات ، أي : «لَعْلُهُ لأبي المغوار» ، «ومنك» جواب «قريب» . ويجوز أن يقال ثاني لامي «لَعْلُ» محذوف . فاللام المفتوحة جارة للمظهر كما نُقل عن الأخفش أنه سمع عن العرب فتح لام الجرّ الداخلة على المُظهر ، ونقل ذلك أيضاً عن يونس وأبي عبيدة والأحمر^(١) ، وإن رُوي بكسر اللام فضمير الشأن أيضاً مقدّر مع حذف ثاني لامي «لَعْلُ» لاجتماع الأمثال ، ثمّ أدغمت اللام الأولى في لام الجرّ . واختلف في اللام الأولى من «لَعْلُ» ، فالكوفيون على أنها أصلية لأنّ الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة إذ مبناها على التخفيف ، والبصريون على أنها زائدة نظراً إلى كثرة التصرف فيها والتقلّب بها ، وجوّز زيادتها الباء ، فإنّ سُمّي بها لم تنصرف مطلقاً للعلمية والتركيب على الثاني ، والعلمية وشبه العجمة ، لأنها ليست من أوزان كلامهم على الأوّل .

(تذنيب) «لَعْلُ» فيها لغات : «لَعْلُ» ، و«عَلُ» ، و«لَعْنُ» المهملة ، قال الشاعر [من الوافر] :

قِفَا يَا صَاحِبِي بِنَا لَعْنًا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ^(٢)
و«لَعْنُ» بالمعجمة ، و«رَعْنُ» مخفّفتين ، و«رَعْنُ» مشدّدة ،

(١) هو عليّ بن الحسن (أو المبارك) (. . . - ١٩٤هـ / ٨١٠م) شيخ النحاة في عصره . أخذ العريّة عن الكسائي ، فنيح . كان قويّ الذاكرة يحفظ أربعين ألف بيت من شواهد النحو . من مؤلفاته : «تفنن البلغاء» و«التصريف» . (الزركلي : الأعلام ٢٧١/٤) .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢ ؛ والخزانة ٣٩/٤ واللسان (لغن) ، والرواية في الديوان :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنًا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ

وهو لجريز في اللسان (أنن) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢٥/١ ؛ والخزانة ٣٩٦/٤ ؛ وشرح التصريح ١٩٢/١ . والعَرَصات : جمع عرصة . وهي وسط الدار .

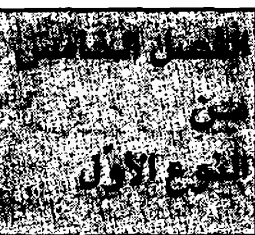
و«عَنْ» ، و«أَنَّ» ، و«ولعاء» بالمد ، ومنه قوله [من الوافر] :

لعاء الله فضلكم علينا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمٌ^(١)
والأولى أشهر من الثانية ، وهي من البواقي وروى فيها كسر اللام
وفتحها ، فهذه إحدى عشرة لغة .

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٣ ؛ والجنى الداني ص ٥٨٤ ؛ والخزانة
٣٦٨/٤ ؛ ودرصف المباني ص ٣٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥١ ؛ وشرح التصريح
٢/٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٢٤٧/٣ . وشريم : المرأة المفوضة ، أي التي
اتحد مسلكاها ، واختلط أحدهما بالآخر .

من أنواع الحروف الرباعية المحضة

« حَتَّى » (١)



وهذيل وثقيف يقولون : « عَتَى » ، وهي حرف بالاتفاق ، وقياسها أن لا تعمل لدخولها على القبيلين ، لكن حُمِلت على « إلى » لإفادتها الغاية . وتقع على ثلاثة أنحاء :

ابتدائية إذا دخلت على الجملة الاسمية ، كقوله [من الطويل] :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنُ بِأَرْسَانِ (٢)

لمنع الواو عن جعلها عاطفة ، ووروده مرفوعاً عن جعلها حرف جر فتعين الاستئناف . والفعلية ، كقولك : « كان سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، برفع « أَدْخُلَهَا » على أَنَّ « كان » تامة لا تحتاج إلى خبر ، و « حَتَّى أَدْخُلَهَا » كلام مستأنف لا تعلق له بما قبله .

وجارة (إمّا) للتعليل ، ولا تجر حينئذ إلا مصدرًا مؤولاً به الفعل المنتصب بعدها بِـ « أَنَّ » مضمرة ، كقولك : « فعلتُ الخيرَ حَتَّى أَحْوزَ الأجرَ » ، ولهذا قال البصريون : إنَّ انتصاب الفعل بعد « حَتَّى » بِـ « أَنَّ »

(١) راجع مبحث « حَتَّى » في الأزهية ص ٢١٤ - ٢١٦ ؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ - ٥٥٨ ؛ وحروف المعاني ص ٦٤ ؛ ووصف المباني ص ١٨٠ - ١٨٥ ؛ ومغني اللبيب ١٢٩/١ - ١٣٩ ؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ - ٢٤٦ .

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣ ؛ والدرر ١٨٨/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١ ؛ وشرح المفصل ٧٩/٥ ؛ والكتاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ؛ واللسان (مطا) ؛ وبلا نسبة في وصف المباني ص ٥٠ ، ١٨١ ؛ واللسان (غزا) ؛ والمقتضب ٣٩/٢ ؛ والهمع ١٣٦/٢ . وتكلّ مطيهم : تتعب ونعي ، والمعنى أن الخيل ذلت من الإعياء فلا تحتاج إلى أن تقاد بالأرسان . والشاهد فيه دخول « حَتَّى » على الجملة الاسمية .

مقدّرة خلافاً للكوفيّين^(١) لأنها حرف جرّ ، وهو يختصّ بالأسماء ، فإذا دخلت الفعل وجب تقدير حرف مصدرّي ، ولا يمكن تقدير « أن » المشبهة باختصاصها بالاسم أيضاً ، ولا تقدير « ما » لأنّ الفعل لا ينتصب بها ظاهرة فكيف تنصبه مقدّرة ، فتعيّن تقدير « أن » .

وشرط هذه أن يكون ما بعدها مستقبلاً مترقّباً وقوعه بالنسبة إلى وقوع ما قبلها ، وإن لم يكن مترقّباً وقت الإخبار ، ولذلك جاز : « سرتُ أمسِ حتى أدخل البلد » ، بالنصب إذ الغرض هو الدخول عند ذلك السير ، فلو كان الفعل الذي بعدها وسببه ماضيين ، كقولك : « سرتُ حتى أدخل الجنة » إذا كنت قد سرت ودخلت ، كأنك قلت : « سرتُ فدخلتها » أو حالاً ، كقولك : « سرتُ حتى أدخلها » ، وأنت في حال الدخول تعيّن رفع الفعل . وأن يكون سبباً لما قبلها ، وكونها حرف استئناف لامتناع تقدير « أن » حينئذٍ ، وإليه أشار بعضهم بقوله : فإن أردتَ الحال تحقيقاً أو حكايةً كانت حرف ابتداء ، فترفع وتجب السببية . ولاشترط السببية حينئذٍ امتنع الرفع بعد الاستفهام إذا أفاد الشكّ في الفعل ، فلا يقال : « أسرتُ حتى تدخلها » ، لتعذر الحكم على المشكوك فيه بالسببية ، فلو كان في الفاعل جاز ، نحو : « أيّ الرجال أحسنُ حتى يمدحُ » ، لأنّ تحقّق السببية لا يتوقّف على تحقّق تعيين الفاعل . وبعد النفي وفي معناه « قلّما » ، فلا يجوز : « ما سرت حتى أدخلها » لانتفاء السبب .

(وإمّا) للغاية والانتهاء كـ « إلى » ، وتجرّ هذه ما تجرّه التعليلية بالشروط المذكورة ، نحو : « سرت حتى تغيب الشمس » ، وتدخل الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا ﴾^(٢) والاسم الصريح ، كقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(٣) ﴿ وَمَتَّعْنَاهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾^(٤) أي إلى حين ، وبها قرأ عبد الله .

(١) راجع ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٧/٢ - ٦٠٢ .

(٢) الأعراف : ٩٥ .

(٣) القدر : ٥ .

(٤) يونس : ٩٨ .

وهذا الاسم الصريح على ضربين :

(أحدهما) أن يكون آخر جزء لما قبلها ، ولا يكون إلا جنساً أو جزءاً منه ، فيُتَّصَف بالدخول في الحكم ، أو القوَّة والضعف ، نحو : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ، و « دَخَلَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ » ، و « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ » ، و « قَدِمَ السَّاقَةُ حَتَّى عَاجِزِهَا » ، فيجب أن يكون لمجرور « حَتَّى » مع ما قبلها تعلّق من أحد هذه الجهات . ويجوز في مثل هذه الأمثلة ممّا صرّح بذكر جمع ما بعدها أحد أجزائه أو جزئياته الاستثاف ، وأوجبوا حذف الخبر تقديره : رأسها مأكول . ومنع بعضهم حذف الخبر هنا غير متّجه لقيام القرينة والجبر ، أي مع رأسها ، والعطف ، أي : أَكَلْتُ رَأْسَهَا ، ولم يحتج إلى تكرار الفعل اكتفاءً بالأوّل ، فلو ذكر كان تأكيداً ، فلو لم يصرّح بذكره ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى جِئَ ﴾ ^(١) ، فإنه يُفهم منه أنه منتهى أحيان متعدّدة مفهومة غير مصرّح بذكرها تعين الجبر . ومنع الكسائي كون « حَتَّى » عاملة ، (وقال :) بل العامل « إلى » مضمرّة ، قال : و « حَتَّى » لا تكون حرف جرّ أبداً ، وإذا عملت لا تعمل إلا النصب ، وقولك : « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ » ، تقديره : حتى انتهى إلى زيد ، ورُدُّ بانه لا معنى لها مع « حَتَّى » مصرّحة ، فكذا مُضْمَرَةٌ .

(وثانيهما) أن يكون ما بعدها ملاقياً آخر جزء ممّا قبلها ، كقولك : « نَمَتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ » ، وفي دخول المجرور فيما بعدها خلاف . فالزمخشريّ حَكَمَ بالدخول مطلقاً حملاً على العاطفة ، سواء كان آخر جزء أو ملاقيه . وإليه أشار في « المِفْصَل » بقوله : فقد أكل الرأس ونيم الصبّاح . وعليه العكبريّ وتبعه ابن الحاجب ، وجوّز ابن مالك الدخول وعدمه لآخر جزء كان أو ملاقيه . وعبد القاهر ، والرمانيّ ، والأندلسيّ حكموا بالدخول فيما إذا كان آخر جزء كالعاطفة ، وبعدمه في الملاقي بناء على أن « حتى » كالتفصيل لما قبلها ، فإذا كان آخر جزء دخل في الإجمال فيدخل في التفصيل أيضاً ، وإذا كان الملاقي لم يدخل في الإجمال فلم يدخل في التفصيل ، وهو حَسَنٌ

(١) يوسف : ٣٥ .

لاشتراطهم أنَّ ما بعد « حَتَّى » يجب أن يكون حدّاً وطرفاً معيناً كما سيأتي .
وليُعلم أنَّ « حَتَّى » ، وإنْ شاركت « إلى » في إفادة الانتهاء ، لكن قد فارقتهما في أمور :

(الأوّل) اتّحاد ما بعد « حَتَّى » مع ما قبلها في الجنسيّة ، فيمتنع :
« ركبُ القومُ خيولَهم حتى الحميرُ » بخلاف « إلى » لصحّة : « سرْتُ إلى
البصرة » ، وهذا على مذهب الزمخشريّ ، لوجوب كون الداخل من جنس
المدخول فيه ، وأمّا عند ابن مالك فهي كـ « إلى » ، وكذا عند عبد القاهر فيما
إذا كان ما بعد « حَتَّى » ملاقياً آخر جزء .

(الثاني) أنَّ ما بعد « حَتَّى » يجب أن يكون إمّا آخر جزء أو ملاقياً آخر
جزء كما سلف ، فلا يقال : « أكلْتُ السمكةَ حتى نصفها » .

قال الزمخشري : لأنّ الفعل المعدّي بها الغرض منه أن ينقضي ما تعلّق
به شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه ، فحصول الغرض موقوف على ذلك ، ولهذا
وجب أن يكون ما بعد « حَتَّى » جمعاً إمّا مصرّحاً أو مقدّراً ، فيصحّ : « قام زيد
إلى عمرو » دون « حَتَّى » .

قال العكبري : وعلة ذلك أنَّ « حَتَّى » تدلّ على بلوغ الفعل غايته ،
ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه ، بحيث يجوز تخصيصه ببعضه بخلاف لفظ
الجمع ، فإنّه جاز أن يضاف الفعل إلى القوم ، ولا يراد دخول « زيد » فيهم
لعظمته أو حقارة ، فإذا جثت بـ « حَتَّى » أزلت هذا الجواز ، وتنزلت « حَتَّى »
منزلة التوكيد المانع من التخصيص .

(وثالثها) أنَّ « حَتَّى » لا تقع مع مجرورها خبراً عن مبتدأ لامتناع دخول
الخبر في المبتدأ ، وكونه آخر جزء أو ملاقيه .

قال الفاضل الإسفرائيني : ولا تُستعمل على الاستقرار إلّا في نحو :
« كان سيري حتى أدخلها » ، بالنصب ، فيجوز : « سيري إلى بغداد » ولا
يجوز : « حتى بغداد » .

قال الرضي : المراد بالمستقرّ ما يتعلّق بمقدّر .

(ورابعها) إنَّ « حَتَّى » تختصّ بالمُظهر ، فلا يُقال : « حتّاه » ، أو

« حَتَاكَ » ، قالوا : لئلا تختلط الضمائر ، لأن ما بعد « حَتَى » يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وقال بعضهم : لو دخلت على الضمير لزم أحد الأمرين : إما قلب ألفها ياء ، وهو ممتنع لتوقفه على النقل ، ولم يُسمع فامتنع التصرف ، وأما عدم القلب ، وهو أيضاً ممتنع للزوم مخالفة سائر الحروف عند إضافتها إلى الضمير كـ « إلى » و « على » . وأحسن منهما أن ما بعد « حَتَى » لَمَّا وجب أن يكون آخر جزء أو ملاقياً آخر جزء ، والضمير كناية عن السابق ، فلو دخلت على الضمير لزم أن يكون رأس السمكة كلها و « الصَّبَاح » كلّ البارحة ، وهو محال ، وأجازه المبرّد متمسكاً بالقياس على « إلى » ، ويقول [من الطويل] :
وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَالْحِجْفُ بِالْقَوْمِ حَتَاهُ لَاحِقُ^(١)
وأجيب عن القياس بالفرق لقوّة « إلى » وأصالتها ، وضَعْف « حَتَى » وفرعيتها ، وعن السَّماع بأنّ الضمير مرفوع منفصل حُذِفَ الواو منه للضرورة ، وأما في قوله [من الوافر] :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنْاسٌ فَتَى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ^(٢)
فلا اعتداد به لشذوذه .

وعاطفة ، وهي كالجارّة في دخولها على المفرد المظهر فتسحب إليه حكم المعطوف عليه ، ولا بدّ أن يكون الحكم هنا إما القوّة والصعود أو الضعف والنزول ، سواء أفاد مع ذلك كون المعطوف آخر أجزاء المعطوف عليه الحسيّة كرأس السمكة ، أو آخر جزئي نسب إليه جنسه ، فعلم ممّا حقّقناه أن منع الخلوّ في الجارة بين أربعة أشياء ، وفي العاطفة بين شيئين ، وعلم أيضاً أن ما بعد العاطفة والغائيّة يجب أن يكون طرفاً واحداً لما قبله ، ولهذا التزموا أن

(١) البيت في الخزانة ١٤٠/٤ بلا نسبة . والشاهد فيه قوله : « حَتَاهُ » حيث دخلت « حَتَى » على الضمير المتصل .

(٢) البيت بلا نسبة في الخزانة ١٤١/٤ ؛ والدرر ١٦/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٥ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ٢٦٥/٣ ؛ والهمع ٢٣/٢ . والشاهد فيه قوله : « حَتَاكَ » حيث اتصلت « حَتَى » بالضمير الكاف ، وهذا شاذّ .

يكون مؤقتاً معيناً فيهما ، فلا يقال : « جاءني القومُ حتَّى رجل » لا عطفاً ، ولا جرّاً ، لأنّه حدّ بلا فائدة تجوز في إبهامه .

(تنبيه) : فلو عطفت بها على مجرور وجب ردّ الجار ، نحو : « مررت بالقوم حتّى بزيّد » لئلاّ تلتبس بالجارّة .

قال الرضيّ : هذا إذا عطفت بها الاسم ، فلو عطفت جملةً على جملة ، كقولهم : « نظرتُ إليه حتّى أبصرته » ، جاز الاستئناف أيضاً . قلت : كأنّه أطلق الجملة هنا على المصرّح بطرفيه ، وإلاّ فهي في مثل : « قدّم الحاج حتّى المشاة » داخلة على جملة أيضاً تقديرها : « حتّى قدّم المشاة » وإن كان في اللفظ مفرداً ، ولهذا أفادت ما أفادته الواو من التشريك مع زيادة وهي الغائيّة . وهذا غاية ما يحقّق في هذا الفصل ، فتأمّله مستقصياً منصفاً .

من الحروف الرباعية المحضة «لكن»^(١)

مخففة، حرف محض هامل، وهي من أحرف العطف العشرة، من القسم الذي يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين بعينه كـ «بَلْ»، ولا تخلو من إمّا تدخل على جملة، أو مفرد. فإن دخلت على مفرد تعين أن يسبقها نفي، لأنها للاستدراك، وإن دخلت على جملة، فإن تقدمها نفي تداركته بالإيجاب، وإن تقدمها إثبات تداركته بالنفي، فإن دخلت على المفرد، نحو: «ما أكرمتُ خالداً لكنَّ عمرًا»، والمفرد لا يكون منفياً لتوجّه النفي إلى النسبة الحكمية، ولا نسبة فيه، فيكون مثبتاً، فيتعين أن يسبق «لكن» النفي، ليحصل التدارك بمغايرة ما بعدها لما قبلها، ومن هذا يُعلم ضعف ما أجازوه الكوفيون من العطف بها بعد الموجب في المفردات، إذ لا تغاير حينئذٍ، فلا استدراك، وإن دخلت على جملة، كقوله تعالى: ﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٢) جاز وقوعها بعد كل كلام لحصول الاستدراك المطلوب بحصول المغايرة مطلقاً، لأن ما بعدها لما كان جملة، والجملة تقع نفيًا وإثباتاً، جاز أن يكون ما قبلها أيضاً كذلك، فيغاير المثبت المنفي، والمنفي المثبت، فيحصل المطلوب.

قال في «الكشاف»: في إعراب الآية أصله: «لكنَّ أنا»، فحذفت الهمزة، وألقيت حركتها على نون «لكنَّ»، فتلاقى النونان، فكان الإدغام، ونحوه قول الفائل [من الطويل]:

(١) راجع مبحث «لكن» في رصف المباني ص ٢٧٤ - ٢٧٨؛ ومغني اللبيب ١/٣٢٣ - ٣٢٤؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٠ - ٤٠١.

(٢) الكهف: ٣٨.

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي^(١)

أي : لكن أنا لا أقليك ، وهو ضمير الشأن ، والشأن الله ربِّي ، والجملة خبر « أنا » ، والراجع منها إليه ياء الضمير ، وقراءة ابن عامر بإثبات ألف « أنا » في الوصل والوقف جميعاً . وَحَسَّنَ ذَلِكَ وَقُوعَ الْأَلْفِ عَوْضاً عَنِ الْهَمْزَةِ ، وَغَيْرِهِ لَا يَشْتَبُهَ إِلَّا فِي الْوَقْفِ ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ وَقَفَ بِالْهَاءِ : لَكِنَّهُ ، وَقَرَأَ « لَكِنْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي » بِسُكُونِ النَّونِ ، وَطَرَحَ « أَنَا » . وَقَرَأَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ : « لَكِنْ أَنَا » عَلَى الْأَصْلِ ، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ : « لَكِنْ أَنَا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبِّي » ، فَإِنْ قُلْتَ : هُوَ اسْتَدْرَاكَ لِمَاذَا ، قُلْتَ لِقَوْلِهِ : « أَكْفَرْتُ » ، كَأَنَّهُ قَالَ لِأَخِيهِ : أَنْتَ كَافِرٌ بِاللَّهِ . لَكِنْ أَنَا مُؤْمِنٌ مُوَحِّدٌ ، كَمَا نَقُولُ : « زَيْدٌ غَائِبٌ لَكِنْ عَمْرٍو حَاضِرٌ » . إِلَى هُنَا لَفْظُهُ .

(تَذْنِيبٌ) : اِخْتَلَفُوا فِي « لَكِنْ » هَلْ هِيَ عَاطِفَةٌ أَمْ لَا ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ عَاطِفٌ مُطْلَقاً ، سِوَاكَ دَخَلَتْ عَلَى الْمَفْرُودِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ النَّفْيِ ، أَوْ عَلَى الْجُمْلَةِ . وَإِذَا ذُكِرَتْ الْوَاوُ مَعَهَا كَانَتْ مَخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَالْوَاوُ هِيَ الْعَاطِفَةُ ، وَذَهَبَ يُونُسُ إِلَى أَنَّهَا مَخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ مُطْلَقاً وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَاطِفِ لِاجْتِمَاعِ الْوَاوِ مَعَهَا ، وَاجْتِمَاعُ أَدَاتِي عَاطِفٍ مَمْتَنِعٍ ، فَلَيْسَتْ عَاطِفَةً . وَإِعْرَابُ الْأَسْمِ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ الْعَامِلِ لَا بِالْعَاطِفِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِضْمَارِ الْحَرْفِ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ ، وَهَذَا هُوَ مَرَادُ السَّيِّدِ الرَّضِيِّ بِقَوْلِهِ : وَقَبْلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ إِذَا وَلِيَهَا مَجْرُورٌ بِلَا جَارٍ ، نَحْوُ : « مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمْرٍو » ، لَزِمَ إِعْمَالُ حَرْفِ الْجَرِّ مُضْمِراً ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا فِي بَابِ الْقَسَمِ وَضَرُورَةِ الشَّعْرِ .

وَذَهَبَ الْجَزُولِيُّ : إِلَى أَنَّ « لَكِنْ » الدَّخَالَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ مَخَفَّفَةٌ مُطْلَقاً لَا عَاطِفَةٌ لِمَوَافَقَتِهَا الثَّقِيلَةَ حِينَئِذٍ فِي تَجَرُّدِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا . وَالدَّخَالَةُ عَلَى الْمَفْرُودِ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنِ الْوَاوِ فَعَاطِفَةٌ ، لِثَلَاثٍ يَرْتَكِبُ مَا ارْتَكَبَهُ يُونُسُ ، وَإِلَّا فَمَخَفَّفَةٌ ، وَالْعَاطِفُ لِلْوَاوِ .

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذَا الْبَيْتِ ص ٢١٨ .

من الحروف الرباعية المحضة « كَلَا » (١)



وهي للردع والزجر عند سماع مُحال مُستكره ، وعند الزَجاج للردع والتنبية . قال في « الإغراب » : « يُستفتح بعدها الكلام ، ولذلك تُكسر « إن » بعدها ، وتأتي بمعنى « حقاً » ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ (٢) ، و﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ﴾ (٣) ويجوز أن تجاب بجواب القسم كهذه الآية ، وأن لا تجاب ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴾ (٤) و﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ (٥) .

قال الكوفيون : وتكون حيثُذ اسماً ، قال ابن الحاجب : ويجوز أن تكون في هذا اسماً بُني لموافقته الحرفية في اللفظ ، وأصل معناه . والنحويون حكموا بحرفيتها ، قالوا : لأن كونها للتحقيق لا يخرجها عن الحرفية كـ « إن » وتُكسر « إن » بعد « كَلَّا » هذه ، وإن فُتحت بعد « حقاً » ، لأن الجملة تقع معمولاً لها ، وأما « حقاً » فإنه مصدر منصوب بالفعل المقدّر له ، فيعمل فيما بعده نصباً . وهي مفردة والألف أصلية لحرفيتها ، وقيل : مركبة من كاف التشبيه و« لا » النافية . وقيل : من « ألا » التي للتنبيه « ولا » النافية ، ومع ظهور ضعفهما لا دليل عليه .

وقال أبو حاتم : « كَلَّا » في القرآن على وجهين : أحدهما بمعنى الردّ

(١) راجع مبحث « كَلَّا » في الجنى الداني ص ٥٧٧ - ٥٧٩ ؛ وحروف المعاني ص ١١ - ١٢ ؛ ورصف المباني ص ٢١٢ ؛ ومغني اللبيب ٢٠٥/١ - ٢٠٨ ؛ وموسوعة الحروف ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٢) المدثر : ٣٢ .

(٣) العلق : ٦ .

(٤) القيامة : ٢٦ .

(٥) القيامة : ٢٠ .

للاوّل، والثاني بمعنى «ألا» التي للتنبيه، ويُستفتح بها الكلام، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ﴾^(١) .

وقال الفراء : « كَلَّا » حرف ردّ بمعنى « نَعَمْ » و « لا » إثباتاً ونفيّاً ، وتكون صلة لما بعدها كما في ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴾^(٢) ، وقيل : لا يوقف عليها في القرآن أبداً ، يقوله ثعلب ، وقيل : يوقف على كلّها .

وقال ابن برّهان^(٣) : والذي عليه العلماء أنّ « كَلَّا » يحسن الوقف عليها إذا كانت ردّاً للاوّل ، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى « ألا » و « حقّاً » ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾^(٤) قلت : ولا يخفى على الذهن السليم صحّة هذا وحقيقته ، والله أعلم .

(١) المعلق : ٦ .

(٢) المدثر : ٣٢ .

(٣) هو ابن برهان المكبري (عبد الواحد بن علي) ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٤) المطففين : ١٥ .

من الحروف الرباعية المحضة

هو « إِمَا » (١)

المكسورة الهمزة ، وهي قسمان : عاطفة وشرطية ، أما العاطفة ، فهي حرف محض هامل مفرد ، لأنه الأصل خلافاً لسيبويه ، فإنه حَكَمَ بتركيبها من « إن » الشرطية و « ما » النافية . وحكي عن قطرب فتح همزتها . وحُكِمَها حُكَمَ « أو » غير أنهما يفترقان من وجهين : الأول أن الشك لا يسري مع « أو » من أول الكلام بخلاف « إِمَا » ، فإنها يبتدىء بها شاكاً . الثاني أن « إِمَا » يلزم التكرير غالباً وما يقوم مقامها بخلاف « أو » ، فالتكرير ، نحو : « قَامَ إِمَا زَيْدٌ وَإِمَا عمرو » وتلزم الثانية الواو ، وربما ترد بدونها ، كقولهم : « خُذْ إِمَا هَذَا إِمَا ذاك » . قال [من البسيط] :

يَا لَيْتِمَا أُنِمَّا شَأَلْتُ نَعَامَتُهَا إِمَا إِلَى جَنَّةٍ إِمَا إِلَى نَارٍ (٢)

ويروى : « إِمَا إِلَى جَنَّةٍ » ، وهي لغة في « إِمَا » . وما يقوم مقام « إِمَا » ، أو كقوله [من البسيط] :

إِمَا مُشَفٌّ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرَمَةٍ أَوْ أَسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يُتْلَفُ الْوَرَقَا (٣)

(١) راجع مبحث « إِمَا » في الأزهية ص ١٣٩ - ١٤٣ ؛ والجنى الداني ص ٥٢٢ - ٥٢٨ ؛ وحروف المعاني ص ٦٣ - ٦٤ ؛ ورصف المباني ص ١٠٠ - ١٠٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٦١ - ٦٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٢ - ١٣١ .

(٢) البيت لسعد بن قرط في خزانة الأدب ٤/٤٣١ ؛ والدرر ٢/١٨٢ ؛ وشرح التصريح ٢/١٤٦ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٥٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٨٦ ؛ وللأحوص في ديوانه ص ٢٢١ ؛ ولسان العرب « إِمَا » ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٨٢ ؛ والجنى الداني ص ٥٣٣ ؛ ورصف المباني ص ١٠٢ ؛ وشرح المفصل ٦/٧٥ ؛ ومغني اللبيب ١/٦٢ ؛ والهمع ٢/١٣٥ .

(٣) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

وَأَمَّا «إِلَّا» فِي قَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ] :

فَلِإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَنِيَّ مِنْ سَمِينِي
وَلِإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي^(١)

وقد جاءت غير مكررة مع عدم الموض في قوله [من الطويل] :

تِلْثُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَلِإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا^(٢)

أي : إِمَّا بَدَارٍ وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ . وقال أبو علي ، وعبد القاهر : لا تكون عاطفة لأنها قد تقدّم على الكلام ، نحو : «جاءني إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو» ، و«ذهب إِمَّا خَالِدٌ ، أَوْ بَكْرٌ» . وتقدّمها عليه مِمَّا يَنْفِي كَوْنَهَا عَاطِفَةً . أَمَّا «إِمَّا» الْأُولَى فَلَدَخُولُهَا عَلَى مَا لَيْسَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى شَيْءٍ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَا قِترَانَهَا بِالْوَاوِ .

قال الرضي : واعتذر الأندلسي بَأَنَّ الْأُولَى مَعَ الثَّانِيَةِ حَرْفٌ عَاطِفٌ قُدِّمَتْ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكِّ ، وَالْوَاوُ جَامِعَةٌ عَاطِفَةٌ لِـ «إِمَّا» الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى حَتَّى يَصِيرَانَ كَحَرْفٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَعْطِفَانِ مَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا بَعْدَ الْأُولَى . وَهَذَا عَذْرٌ بَارِدٌ ، لِأَنَّ تَقْدَّمَ بَعْضُ الْعَاطِفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَعَاطَفَ بَعْضُ الْعَاطِفِ عَلَى بَعْضٍ ، وَعَاطَفَ الْجُزْءُ عَلَى الْجُزْءِ غَيْرِ مُوجُودٍ ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْوَاوَ عَاطِفَةٌ . وَ«إِمَّا» مُفِيدَةٌ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ غَيْرِ عَاطِفَةٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : «إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ» فَالْوَاوُ مُقَدَّرَةٌ .

(١) الشعر للمثقب العبدّي في ديوانه ص ٢١١ - ٢١٢ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٩ ؛ والدرر ١٨٥/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٩٠ ؛ والمغني ١/٦٣ ؛ ولسّحيم بن وثيل في شرح شواهد شروح الألفية ١/١٩٢ ، ٤/١٤٩ ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٣٢ ؛ ورصف المبانّي ص ١٠٢ ؛ والهمع ٢/١٥٣ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٧١ ؛ والأزهية ص ١٤٢ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٧ ؛ وشرح المفصل ٨/١٠٢ ؛ ولذي الرمة في ملحقات ديوانه ص ٦٧٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/١٥٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ١٩٣ ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٣٣ ؛ ومغني اللبيب ١/٦٣ . والشاهد فيه مجيء «إِمَّا» غير مكررة مع عدم الموض .

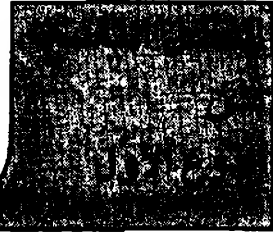
وقال بعضهم : والحق أنها عاطفة ، لأن الكلام في « إِمَّا » الثانية لا الأولى ، ولا شك أنها تفيد ما تفيده ، أو مع زيادة ، فلا أقل من مساواتها لها ، ولا يخفى ضعفه . وقال ابن مالك : ليست عاطفة لأنها لا تنفك عن الواو ، ويمتنع دخول أداة عطف على أداة عطف حتى حكموا على « لا » الثانية في نحو قولهم : « لا زَيْدٌ ولا عَمْرُو » بالزيادة ، وأن العطف بالواو مع ثبوت العطف بـ « لا » في غيره ، فكيف فيما لم يثبت بها عطف أبداً ، ولم تفارق الواو . وأما الشرطية فهي مركبة من « إن » الشرطية و « ما » المزيدة اتفاقاً ، قال تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾^(١) ، وهي قليلة .

قال ابن مالك : تقول العرب : « افعل هذا ، وإِما لا » أي : وإن كنت لا تفعل ، فحذف الفعل وعوّض عنه « ما » ، ثم حذف الضمير . ولم يعدلوا إلى المنفصل ، وحذفوا الفعل بعد « لا » لظهور معناه ، ولكنه قل لكثرة الحذف ، وأنكره ابن الحاجب . وروى الجوهري [من البسيط] :
أَبَا خَرَّاشَةَ إِمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٢)
بكسر « إِمَّا » خلافاً ما أنشده ابن الحاجب والزمخشري وأكثر النحاة ، وذلك يؤيد صحة ما حكمنا به من كونها قسماً من هذا الفصل ، والله أعلم .

(١) مريم : ٢٦ .

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص ١٩٨ .

من الحروف الرباعية المحضة «أما» (١)



المفتوحة الهمزة المشددة الميم ، وهي قسمان: أحدهما حرف مفرد محض هامل معناه الشرط ، وهو للتفصيل ، ولكنه لا يلزم ذكر قسيم له بخلاف المكسورة ، فيجوز : «أما أنا فقامم» دون أن تذكر قرينته ، وفي التنزيل ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ﴾ (٢) خلافاً لمن أوجبه ، والتزم التكرار حتى جعل قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (٣) في قوة «وأما الراسخون» ، وقطعه عن العطف . ولمعنى الشرطية فيه أوجبوا أن تجاب بالفاء ، فهي حرف بمعنى أن تدخل على جملتين شرطية وجزائية ، فلا بد من تصدير الجزائية بالفاء ، ولا يجوز الجزم بها ، فلا يقال «أما زيد يقيم» بالجزم بلا فاء ، لأنه لما لم تعمل في الشرط لوجوب حذفه ، فأن لا تعمل في الجزاء مع أنه أبعد بالأولى . ويؤيده أن الأصل عدم إعمال الأداة عند حذف الجزاء ، نحو : «أتيتك إن أتيتني» فكذا عكسه به أيضاً . ولا تحذف الفاء إلا ضرورة ، كقوله [من الطويل] :

(٤) فَأَمَّا الصَّدُودَ لَا صُدُودَ لَدَيْكُمْ

أودل محكي القول المحذوف على القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ

(١) راجع بحث «أما» في الأزهية ص ١٤٣ - ١٤٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٢٢ - ٥٢٨ ؛ وحروف المعاني ص ٦٤ - ٦٥ ؛ ورصف المباني ص ٩٧ - ٩٩ ؛ ومغني اللبيب ٥٧/١ - ٦١ ؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٢ - ١٣٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) آل عمران : ٧ .

(٤) لم أقع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴿١﴾ ، أي : فيقال لهم : ألم تكن آياتي ، وأوجبوا لها أمرين : الأول حذف شرطها لفائدة لفظية ، وهي الاختصار المطلوب في الكلام خصوصاً الكبير الاعتوار سيما وتكررها أكثر من عدمه . الثاني تعريض المحذوف بجزء مما في حيز الفاء مطلقاً ، سواء كان جزء الجملة الجزائية أو لا .

الثاني حذفه لفائدة معنوية ، وهي جعل الملزوم الحقيقي موضع اللفظي . بيانه أن أصل : « أماً زيدٌ فمنطلق » : أماً يكن من شيء فزيد منطلق ، حذف « يكن من شيء » الذي هو الشرط ، وعوض بزيد بعد إدخال الفاء على ما بعده ، لأنها قد جعلت واسطة بين المفردين ، أو الجملتين ، فلا يُبتدأ بها ، فصار : « أماً زيدٌ فمنطلق » ، فحصل الاختصار مع جعل الملزوم الحقيقي ، وهو « زيدٌ للانطلاق » موضع الملزوم اللفظي ، وهو الشرط للجزاء .

وفسر سيبويه « أماً » بـ « مهما » ، قال : تقديره : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . قال ابن الحاجب رحمه الله : تقدير « أماً » بـ « مهما » تمثيل وتحقيق أنها في معنى الشرط لا أن ذلك معناها . قلت : وهذا هو التحقيق الحقيقي ، لا قول الرضي منكسر ، أو كيف وهذه حرف و « مهما » اسم لعدم استلزام الاتحاد في المدلول الاتحاد النوعي . وعلم من قولنا بجزء مما في حيز الفاء أنه لا يعوض بشيئين فصاعداً ، فلا يقال : « أماً يوم الجمعة فأنا قادم » ، قيل : لا متناع التجاوز عن قدر الضرورة ، ومن الإطلاق أن العوض الواقع بعد « أماً » إما أن يكون مبتدأ والفاء داخلة على الخبر كالمثال ، أو متعلق بالخبر ، نحو : « أماً زيد فعندك » ، أو خبراً ، نحو : « أماً منطلقٌ فزيد » ، أو متعلقه إما مفعولاً به ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (٢) . وقولك : « أماً زيدا فأنا ضارب » ، أو مفعولاً مطلقاً ، كقولك « أماً إكراماً حاتم فإنني مكرمك » ، أو

(١) الجاثية : ٣١ .

(٢) الضحى : ٩ .

مفعولاً لأجله ، نحو : « أَمَا ابْتَغَاءَ لَوْجِهِ اللَّهُ فَإِنِّي مُؤَلِّكَ » ، أو ظرفاً ، نحو : « أَمَا عِنْدَكَ فَرِيداً » ، أو حالاً ، نحو : « أَمَا قَادِمًا فَأَنَا مُتَلَفِّئُكَ » ، ومن قولنا : « لفائدة معنوية » عَلِمَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَصَحُّ إِذَا حَصَلَ بِالْحَذْفِ وَالتَّعْوِضِ مَا ذَكَرَ مِنْ إِقَامَةِ الْحَقِيقِيِّ مَقَامَ اللَّفْظِيِّ ، فلا يجوز : « أَمَا جُثْنِي زَيْدًا فَأَنَا ضَارِبٌ » لعدمها .

قال في « الإغراب » : وقد يلي « أَمَا » جملة شرطية ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ ﴾ ^(١) ، فـ « روح » جواب « أَمَا » استغني به عن جواب « إِنْ » ، والدليل على أنها ليست جواب « إِنْ » عدم جواز « فَأَمَّا إِنْ جُثْنِي أَكْرَمَكَ » بالجزم ، ووجوب « أَمَا إِنْ جُثْنِي فَأَكْرَمَكَ » مع أن نحو : « إِنْ ضَرَبْتَنِي أَكْرَمَكَ » بالجزم أكثر من « إِنْ ضَرَبْتَنِي فَأَكْرَمَكَ » .

(تذنيب) : اختلفوا في الواقع قبل الفاء ، نحو « أَمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرِيدٌ مُنْطَلَقٌ » على ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب ابن الحاجب ، وهو مذهب المبرّد أن العمل لما بعد الفاء ، وإن قُدِّمَ عليه ، لأنَّ مبنى الكلام عليه صورة ، لأنَّه إِنَّمَا قُدِّمَ على عامله ليكن عوضاً عن المحذوف مع كونه متعلّقاً بما بعد الفاء ، ومعنى لاقتضاء ما بعدها إيّاه ، والعمل إِنَّمَا يسند إلى المقتضى ، فوجب إعماله . وثانيها مذهب المتقدمين أنَّ العمل للفعل المقدّر المحذوف ، لأنَّ الفاء أشبهت فاء جواب الشرط ، ولا يتقدّمها معمول ما في حيّزها ، فكذا هذه . وفي الإغراب : والمجيزون قالوا : هذا إِنَّمَا يمتنع مع فقد « أَمَا » ، أَمَا مع وجودها فلا ، لجواز قولك : « أَمَا عِنْدَكَ فَرِيدٌ » إجماعاً ، لأنَّ الكلام فيها مبنيّ على التقديم والتأخير ، وأيضاً فَإِنَّ المفهوم من قولك : إِنَّمَا يَوْمَ الْخَمِيسِ فَرِيدٌ صائم ، إِنَّ الصوم وقع في يوم الخميس ، فوجب أن يكون العمل له جزمًا . وثالثها مذهب من رأى التفصيل ، وهو الصواب ، فقال : إن لم يكن بعد الفاء ما يمنع من التقديم ، نحو : « أَمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرِيدٌ مُنْطَلَقٌ » ، فالتحويل على الأوّل ، وإن كان بعد الفاء ما يمنعه ، نحو : « أَمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا

(١) الواقعة : ٨٨ ، ٨٩ .

منطلق ، فالتعويل على الثاني لأن ما بعد الفاء إذا كان فيه ما يمنع التقديم يفارق ما لم يكن فيه ذلك من وجهين : أحدهما أن الفاء فيها مشابهة للشرط ، لكنها ضعيفة بالنسبة إلى « أن » لأن « أن » عاملة في شيئين وهي أصل باب الحروف المشبهة بالفعل ، فكانت في المنع أقوى من الفاء ، ولأن الفاء فيها تبعية محققة ، فقياسها التأخير ، وأن « أن » تقتضي التصدير ، فلا يلزم من جواز التقديم مع الفاء جوازه مع « أن » . وثانيهما أن كل واحد من الفاء وإن يوجب « أن » لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وقد ارتكبا ذلك مع الفاء وحدها ، فلا يلزم من ذلك التجويز مع وجود الأمرين معاً بالقياس على باب غير المتصرف وغيره من الأبواب .

وقال ابن أياز : ويجوز أن يقال ناصبه لا يكون الفعل المفهوم من « أمّا » ، بل يقدّر له عامل موافق للخبر في المعنى منه يفهم لوجعلنا عامله هو الخبر ، قال : ولكنه غير منقول .

قال والدي في « الإغراب » : وأنا أقول إنه أحسن وأوفق ومطابق لما ذكره في مواضع أخرى كالمصدر إذا قدّم عليه ما يفهم تعلّقه به ، وقد منع من تقدّم معموله ، فيقدّر عامل مطابق لمعناه متقدّم عليه مدلول عليه بالمصدر المتأخّر عنه .

(القسم الثاني) : من « أمّا » بالفتح أن تكون مركبة من « أن » المصدرية و « ما » المزیدة المعوّض بها عن « كان » ، كقولهم : « أمّا أنت منطلقاً انطلقت » ، أي لأن كنت . . . وذلك مذكور للتعليل ، فالأصل فيها تصديرها باللام ، ولكن حروف الجرّ تحذف كثيراً عن « أن » و « أن » ، فبقي : إن كنت ، فحذفت « كان » من الكلام لدلالة الكلام عليه وطوله بها ، ثم عدل عن المتصل لتعذّره حيثنّذ إلى المنفصل ، فبقي : أن أنت منطلقاً ، فأرادوا التعويض عن « كان » المحذوفة ، فأتوا ب « ما » لاتّفاقها مع « أن » ، لأنها تقع للمصدر مثلها ، والنون تقارب الميم ، فقلبت إليها وأدغمت فيها ، فصار : « أمّا أنت منطلقاً انطلقت » ، فحذفت « كان » واجب لوجود العوض عنها .

قال ابن الحاجب : ولم تعوّض « ما » عن الفعل إذا حُذف بعد « إن »

الشرطية وإن اقتضت الفعل أيضاً ، كـ « إن » لأن « إن » أشدّ اقتضاء لأنها مع صلتها كلمة بخلاف المكسورة لاستقلالها .

وقال ابن مالك : قد يعوّض عن الفعل بعد « إن » كقول العرب : « افعلْ هذا وإما لا » ، أي : وإن كنت لا تفعل ، لأنه أقلّ من الأول لكثرة الحذف ، وقدم « إما » على « انطلقت » تشبيهاً لها بالشرط والجزاء إذ المفهوم منه التعليل باللام المحذوفة ، وأنشد ابن الحاجب قوله [من البسيط] :

أبا خراشةَ إِمّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ
فإن قومي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضُّبْعُ^(١)

مفتوحاً بعكس رواية الجوهري في المكسورة ، والزمخشري قوله [من البسيط] :

إِمّا أَقَمْتَ وإِمّا أَنْتَ مُرْتَجِلًا
فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْنِي وما تَذَرُ^(٢)

بكسر الأولى للشرط بزيادة « ما » ، وذكر الفعل ، وفتح الثانية ، أي : لأن كنت . . . لأن « ما » عوض عن الفعل المحذوف .

(فائدة) قال والذي رحمه الله : اختلفوا في وزن « إِمّا » ، فقال الزعفراني في تعليقه عن المازني : وزنها فعلى كـ « سَلَمَى » ، ولم يجوز أن يكون « أَفْعَل » هرباً من أن تصير الفاء والعين من حرف واحد ، وهو نادر .

وقال ابن إياز : يجوز أن يقال « أَفْعَل » ، ويسهل اتّفاق الفاء والعين في حرف واحد لأنّ الإدغام يسهل ذلك ، وإنما يفوته وقوع الهمزة أولاً ، وهو موضع زيادتها ، ولا يكره جعل العين واللام من حرف واحد إلا إذا تعدّرت الإدغام ، أو ما يقوم مقامه ، واعتقد أبو علي أنّ أول « أَفْعَل » ، كما بيّن في موضعه . والله أعلم .

(١) تقدّم تخريج هذا البيت ص ١٩٨ .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت ص ١٩٩ .

النوع الثاني

المشترك بين الأسماء والحروف وله

حرف واحد فقط هو « لَمَّا » (١)

فالاسمية تكون ظرفاً بمعنى الحين ، تقول : « أكرمْتُكَ لَمَّا جئتُني » ، أي : حين مجيئك ، ومنه قوله [من الطويل] :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ حَلَّ بِيَاضُهُ
بِمُفْرِقِ رَأْسِي قُلْتُ لِلشَّيْبِ مَرْحَباً (٢)

قال التبريزي : وهذه يقع الشيء بعدها لوقوع غيره ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْفَاهُ ﴾ (٣) ، فـ « الإلقاء » كان لمجيء « البشير » ، و « أَنْ » بعدها زائدة ، وكذلك « الترحيب » كان لحلول « الشيب » و « الإكرام » للمجيء .

والحرفية تقع على ضربين : أحدهما بمعنى « إلَّا » فيقع الفعل بعدها موقع الاسم المستثنى كثيراً كوقوعه بعد « إلَّا » أيضاً قليلاً ، ومنه قول ابن عباس رضي الله عنهما « بالأبواء والنصر لَمَّا جلستم » ، أي : ما أطلب منكم إلَّا الجلوس ، ونقول : « أقسمْتُ عليك لَمَّا قلت كذا » ، وحكى سيويه ، رحمه الله : « نشدْتُك الله لَمَّا فعلت » ، أي : إلَّا فعلت ، وكذلك هي في حديث

(١) راجع مبحث « لَمَّا » في الأزهية ص ١٩٧ - ١٩٩ ؛ والجنى الداني ص ٥٩٢ - ٥٩٦ ؛ وورصف المبانى ص ٢٨١ - ٢٨٥ ؛ ومغني اللبيب ٣٠٨/١ - ٣١٤ ؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٣ - ٤٠٧ .

(٢) لم أفع عليه في المصادر التي اعتمدتها .

(٣) يوسف : ٩٦ .

عَمَرَ^(١) رضي الله عنه حيث كتب إليه كاتب لأبي موسى الأشعري^(٢) : من أبي موسى ، بالواو ، وشتق على عمر ، رضي الله عنه ذلك ، فكتب إليه : عزمتُ عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطاً ، بمعنى « إلا » .

(وثانيهما) بمعنى « لَمْ » تفيد قلب المضارع ماضياً ، ونفيه ، فقولك : « لَمَّا يَقُمْ زيدٌ » ، بمعنى : ما قام . والفرق بينها وبين « لَمْ » أن « لَمْ » لنفي فعل ، و « لَمَّا » لنفي : قَدْ فَعَلَ .

قال سيبويه : « لَمَّا » إنكار : قد فعل ، وأن النفي بـ « لَمْ » منقطع غير مستمر وبـ « لَمَّا » عكسه ، فيستغرق جميع المدة ، فقولك : « نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعَهُ النَّدَمُ » معناه : في أثناء ندمه ، « وَنَدِمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ » ، أي : في جميع هذه المدة ، وأن الفعل بعد « لَمْ » لا يجوز حذفه إلا في الضرورة ، كقوله [من الكامل] :

إِحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ^(٣)

أراد : وإن لم تصل . ويجوز بعد « لَمَّا » مقترداً كما يحذف

(١) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي (٤٠ ق هـ / ٥٨٤ م - ٢٣ هـ / ٦٤٤ م) ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقّب بأمير المؤمنين ، الصحابي الجليل ، الشجاع الحازم ، صاحب الفتوحات ، يُضرب بعده المثل . (الزركلي : الأعلام ٤٥/٥) .

(٢) هو عبد الله بن قيس من بني الأشعر (٢١ ق هـ / ٦٠٢ - ٤٤ هـ / ٦٦٥ م) صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ، وأحد الحكمين اللذين رضي بهما علي ومعاوية بعد حرب صفين . ولي في زيد باليمن ، وتوفي في الكوفة ، وكان أحسن الصحابة صوتاً في التلاوة . (الزركلي : الأعلام ١١٤/٤) .

(٣) تقدّم تخرّيج هذا البيت ص ٢٥٦ .

بعد « قَدْ » ، ومنه قوله [من الكامل] :

[أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا] وَكَأَنَّ قَدْ^(١)

(١) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ؛ والأزهية ص ٢١١ ؛ والخزانة
٣٤/١ ، ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٣ ؛ والدرر ١٢١/١ ؛ وشرح التصريح
٣٦/١ ؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ؛ وشرح شواهد
المغني ٤٩٠/١ ، ٧٦٤/٢ ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٨ ؛
والمغني ١٨٦/١ - ٣٧٨ ؛ والهمع ٤٣/١ ، ٨٠/٢ .

النوع الثالث

من الباب الرابع المشترك بين الأفعال والحروف
هو « حاشا » (١)

بمعنى التنزيه والبراءة ، وهو حرف جرّ عند سيبويه ، وفعل
عند الكسائيّ والمازنيّ ، وفعل لا فاعل له عند الفراء ، وتارة
فعلاً ، وتارة حرف جرّ عند المبرد ، أما سيبويه فاستدلّ بأمور منها
الجرّ بها في قوله [من السريع] :

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس بيكمّة قدّم (٢)
ولا قائل بالاسمية فيه ، فتعين أنه حرف .

ومنها دخولها على ياء المتكلم دون تقدّم نون وقاية ، كقوله
[من الكامل] :

من مَعْشَرٍ عَبْدُوا الصُّلَيْبَ كَرَاهَةً حاشايّ إنيّ مُسْلِمٌ مَعذُورٌ (٣)

(١) راجع مبحث « حاشا » في الجنى الداني ص ٥٥٨ ؛ ورصف المباني
ص ١٧٨ - ١٨٠ ؛ ومغني اللبيب ١/١٢٩ - ١٣١ ؛ وموسوعة الحروف
ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(٢) البيت لمنقذ بن الطّمّاح الأسديّ في شرح شواهد شروح الألفيّة
١٢٩/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٨ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني
ص ٥٦٣ ؛ وشرح المفصل ٢/٨٤ ؛ ومغني اللبيب ١/١٣١ .
والبكمة : الأبكى . والفدوم : العي عن الكلام . والشاهد فيه قوله :
« حاشا أبي ثوبان » حيث جاءت « حاشا » حرف جرّ . وروى :

حاشا أبا ثوبان إنّ له ضناً على الملحاة والشتم
ولا شاهد في هذه الرواية .

(٣) البيت للأقيشر الأسديّ في ديوانه ص ٤١ ؛ والدرر ١/١٩٧ ؛ وشرح
التصريح ١/١١٢ ؛ وشرح شواهد شروح الألفيّة ١/٣٧٧ ؛ واللسان =

ولو كان فعلاً ، لقال : « حاشاني » .

ومنها عدم إمالتها ، ومنها عدم دخول « ما » المصدرية عليها ، ولو كانت فعلاً أميلت ، ودخلتها « ما » المصدرية ، وما استدلل به الكسائي من أنها تتصرف تصرف الأفعال ، كقوله [من البسيط] :

[ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه]

ولا أحاشي من الأقوام من أحد^(١)

ومن تعلق الجار بها ، ومن حذف ألفها ، نحو : ﴿ حاشَ لله ﴾^(٢) ، في قراءة بعضهم ، ومن ورود النصب بها في قوله : « حاشا الشيطان وأبا الأصبغ »^(٣) فمردود . أما الأول فلأن المتصرف ليس « حاشا » التي حكم بحرفيتها ، بل فعل بمعنى : جانب مأخوذ من « الحشا » ، وهو الجانب . واتفاق الألفاظ لا يدل على اتفاق المعاني ، وحيث لا يبعد النصب بها ، فالناسبة ليست المبحوث عنها هنا ، وأما الثاني : فلأن اللام زائدة كما في « ردف

(حشا) ؛ والهمع ١٣٢/١ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/١ ؛

والجنى الداني ص ٥٦٦ ؛ واللسان (عذر) . والشاهد فيه قوله :

« حاشاي » ، حيث اتصلت « حاشا » بضمير المتكلم دون تقدم نون الوقاية مما دل على أنها حرف جر .

(١) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢٠ ؛ والإنصاف ٢٧٨/١ ؛ والجنى

الداني ص ٥٥٩ ، ٥٦٣ ؛ والخزانة ٤٤/٢ ؛ والدرر ١٩٨/١ وشرح

شواهد المغني ٣٦٨/١ ؛ وشرح المفصل ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، ٤٩ ؛

واللسان (حشا) والمقتضب ٣٩٢/٤ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب

١٣٠/١ ، والهمع ٢٣٣/١ والشاهد فيه قوله : « ولا أحاشي » حيث

جاءت « حاشا » فعلاً متصرفاً .

(٢) يوسف : ٣١ . وقرأ أبي بن كعب : ﴿ حاشي لله ﴾ بالتثنية كقولهم :

« رغباً لزيد » ، وقرأ ابن مسعود : ﴿ حاشي الله ﴾ بالإضافة ، كقولهم :

« سبحان الله » .

(٣) العبارة هي : « اللهم اغفر لي ولئن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ »

(أوضح المسالك ٢٩٣/٢) .

لكم « فلا تتعلّق بشيء ، وأما الثالث ، فلأنّ الحذف بعوض يدخل الحروف أيضاً كما في « علّ » و « لعن » بالنون مخفّفتين ، وأما الرابع فعمله ظاهر .

وبطلان مذهب القرّاء بديهيّ لاستحالة فعل دون فاعل .
وعندي أنّ الصحيح هو مذهب المبرد لورود الجرّ والنصب بها ، فإذا جرّت تكون حرفاً ، وإذا نصبت تكون فعلاً ، وأما قولهم :
الناصب فعل من « الحشا » بمعنى الجانب . وإنّ وجد هذا الفعل في نفس الأمر ، فلا مدخل له في هذا الباب ، لأنّه يبطله ما صرح به العلماء أنّ « حاشا » مشتركة بين الحروف والأفعال ، إذ الحكم بأنّ الناصب كلمة أخرى دون هذه يبطل الحكم بالاشتراك .

(تسذيب) : منع البصريّون من دخول « ما » على « حاشا » ، وكأنّه لما خصّها به سيّويه من ملازمة الحرفيّة ، وعمل الجرّ ، وقد ورود (؟) (١) تقدّم « ما » عليها في الحديث والشعر ، وتجويزه رأي الكسائي ، والكلام على « ما » هل هي زائدة ، أو مصدرية ، أو توقّيتية ، أو موصولة ، أو لا ؟ وهل للجمله مع « ما » موضع من الإعراب أم لا ؟ وهل لها إذا جرّدت عن موضع أم لا ؟ وإذا نصبت فكيف التقدير ؟ وأنها هل تنفقر إلى فاعل أم لا ؟ كلّ ذلك على قياس ما ذكر في « عدا » و « خلا » على دخول « ما » عليهما من أنّ فعليّتهما راجحة على حرفيّتهما ، وفي « حاشا » الأمر بالعكس ، أي إنّ الحرفيّة غالبية على الفعلية . وأجاز الكسائي دخول « لا » عليها ، وحكاه الأخفش عن العرب ، ومنعه جمهور البصريّين ، وحملوا ما استدلّ به على ذلك على الشذوذ والضرورة ، والله تعالى أعلم .

(١) كذا في الطبعين . ولعلّ الصواب : وورود تقدّم ...

في الحروف الخماسية

(من الحروف وهو الخماسي أي ما كان على خمسة أحرف
وهو لكن^(١) مشدداً) .

(١) راجع مبحث « لكن » في الجنى الداني ص ٦١٥ - ٦٢٠ ؛ ورصف
المباني ص ٢٧٨ - ٢٨٠ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٢ - ٣٢٣ ؛ وموسوعة
الحروف ص ٣٩٨ - ٤٠٠ .

هي من الحروف المحضة العاملة في الأسماء ، وهي من نواسخ الابتداء
رابعة الحروف المشبهة بالفعل ، وعند البصريين هي مفردة .

وقال الكوفيون : هي مركبة من ثلاث كلمات : « لا » ، و « الكاف » ،
و « إن » ، حُذفت الهمزة رأساً اعتباراً ، وكسرت الكاف ، وربّما مال إليه
بعض البصريين لندرة البناء فيها ، و غرابة الصيغة ، ومَن استحسَنه ابن يعيش
الحليّ ، وقد تقدّم عند أخواتها ثبوت استحقاقهنّ العمل ، وكونه على هذه
الهيئة وأنها للاستدراك ، ويجوز دخول اللّام في خبرها .

وهذا آخر ما قصدت تحريره ، وختم ما أردت تقريره من كتاب
(الجواهر) برسم الخزانة الشريفة السلطانية لا زالت مخلّدة بالتأييدات
السبحانية ، مشيدة أركان سدّته بالعنايات الربانية ، مؤيدة أعوان مملكته
بالتأييدات الرحمانية ، سامية مواكب نجائب ركائبه على مناكب الكواكب ،
ماضية أحكام خدام مقامه على مفارق المشارق وغوارب المغارب ، قاضية
بختف أعداء أهل ولائه بسمّ القنا وبيض القواضب ، فايضة كوامل هواطل
فيض فياض جوده أنواع الأيادي كالسحائب السواكب ، مشرقة أنوار شمس
سلطنته من أفلاك السعادة ، جارية حركات الأفلاك حسب حكمه وتقديره ،
مورقة أشجار غروس المعدلة في أملاك السيادة بكمال عدل صاحبه ، ويؤمن
تدبير وزيره ساميين بالقدم على فرق الفرقدين هاميين بسوايغ النعم من سماء
الكرم على أهل المشرقين ، ما أشرق البدر من مجدّد تدويره بمحمد سيّد
المرسلين وآله وصحبه الطيّبين الطاهرين ، وسلّم عليه وعليهم أجمعين .

مُسْتَدْرَك

فات المؤلف بعض الحروف ، ولغات بعض حروف أخرى ، فأثبتناها في هذا المستدرك ، مقتبسين معظمها من كتاب المرادي « الجنى الداني في حروف المعاني »^(١) ، ومضيفين إليها بعض الألفاظ المركبة من الأحرف ، وقد رتبنا كل ذلك ترتيباً ألفبائياً ، وأدخلناه ضمن الفهرس العاشر من الفهارس المثبتة في نهاية الكتاب .

(١) ميزنا المواد التي اقتبسناها من هذا الكتاب اقتباساً حرفياً بنجمة .

تأتي الألف في لغة طمىء، أو أزد شنوءة، أو بلحارث علامةً للمثنى، في نحو: «يركضان الولدان»، و«تركضان الفتاتان» هكذا ذهب سيبويه وجماعة من النحاة، وقالت جماعة أخرى إن الألف فيهما ضمير مبني في محل رفع فاعل، و«الولدان» و«الفتاتان» بدل منها، وقيل: جملة «يركضان» أو «تركضان» خبر مقدم، و«الولدان» أو «الفتاتان» مبتدأ مؤخر. وراجع: الواو.

إِذْ (*)

لفظ مشترك، يكون اسماً وحرفاً. وجملة أقسامه ستة:

الأول: أن يكون ظرفاً لما مضى من الزمان، نحو: «قمتُ إذ قام زيد». ولا خلاف في اسمية هذا القسم. والدليل على اسمية «إِذْ» هذه من أوجه: أحدها الإخبار بها، مع مباشرة الفعل، نحو: «مجيئك إذ جاء زيد». وثانيها إبدؤها من الاسم، نحو: «رأيتُك أمس إذ جئت». وثالثها تنوينها، في غير ترثم، نحو: «يومئذٍ». ورابعها الإضافة إليها، بلا تأويل، نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(١).

وهي مبنية، لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عَوَّضَ منها، وهو التنوين في: «يومئذٍ»، و«حينئذٍ»، ونحوهما. وإنما كُسرت الذال في ذلك، لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب، قال: لأن «إِذْ» إنما بُنيت، لإضافتها إلى الجملة. فلما حُذفت الجملة عاد إليها الإعراب، فَجُرَتْ بالإضافة.

(١) آل عمران: ٨.

ورَدَّ بأوجه : أحدها أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة ، وإنما هو افتقارها إلى الجملة . والافتقار ، عند حذف الجملة ، أبلغ . فالبناء حينئذٍ أولى . وثانيها أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً ، فيقول : « حينئذٍ » . وثالثها أن الكسر يوجد ، دون إضافة ، كقول الشاعر^(١) [من الوافر] :

نَهَيْتَكَ ، عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بعافية ، وأنت ، إذ ، صَاحِبُ
قُلْتُ : أجاب الأخفش ، عن هذا ، بأنه أراد : حينئذٍ ، فحذف « حيناً »
وأبقى الجر . وفيه بُعد .

وأعلم أن « إذ » تُضاف إلى الجملتين : الاسمية ، والفعلية . ولا تضاف إلى جملة شرطية ، إلا في ضرورة . ويصح أن يليها اسم ، بعده فعل ماض ، نحو : « كان ذلك إذ زيد قام » ، لما فيه من الفصل بين المتناسبين . ولذلك حسن : « إذ زيد يقوم » .

تنبيه : « إذ » المذكورة لازمة للظرفية ، إلا أن يُضاف إليها زمان ، نحو : « يومئذٍ » ، و « حينئذٍ » . ولا تتصرف بغير ذلك ، فلا تكون فاعلة ، ولا مبتدأ . وأجاز الأخفش والزجاج ، وتبعهما كثير من المعربين ، أن تقع مفعولاً به . وذكروا ذلك في آيات كثيرة ، كقوله تعالى ﴿ واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾^(٢) فـ « إذ » في هذه الآية ونحوها مفعول به . ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً ، و « إذ » ظرفٌ عاملٌ لذلك المحذوف . والتقدير : واذكروا نعمة الله عليكم إذ ، أو : واذكروا حالكم إذ ، ونحو ذلك .

الثاني : أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان ، بمعنى « إذ » . ذهب إلى ذلك قوم ، من المتأخرين ، منهم ابن مالك . واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾^(٣) وبآيات أخر .

وذهب أكثر المحققين إلى أن « إذ » لا تقع موقع « إذا » ، ولا « إذا »

(١) تقدّم تخريج البيت ص ١٣٨ .

(٢) الأنفال : ٢٦ .

(٣) غافر : ٦٩ - ٧٠ .

موقع «إذ» . وهو الذي صَحَّحه المغاربة ، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها ، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى ، مُتَيَقِّنةً مقطوعاً بها عُبِّرَ عنها بلفظ الماضي . وبهذا أجاب الزمخشري ، وابن عطية ، وغيرهما .

الثالث : أن تكون للتعليل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ ﴾ ^(٢) .

ومنه قول الفرزدق ^(٣) [من البسيط] :

فأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشُ ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ
واختلف في «إذ» هذه ، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجرّت عن الظرفيّة ، وتمحّضت للتعليل . ونُسب إلى سيبويه . وصرّح ابن مالك ، في بعض نسخ «التسهيل» ، بحرفيّتها . وذهب قوم ، منهم الشلوين ، إلى أنها لا تخرج عن الظرفيّة . قال بعضهم : وهو الصحيح .

الرابع : أن تكون للمفاجأة . ولا تكون للمفاجأة إلا بعد «بينا» و«بينما» . قال سيبويه : «بينا أنا كذا إذ جاء زيد» ، فهذا لما توافقه وتهجم عليه .

واختلف في «إذ» هذه . فقليل : هي باقية على ظرفيتها الزمانية . وقيل : هي ظرف مكان ، كما قال بعضهم ذلك في «إذا» الفجائية . وقال ابن مالك : المختار عندي الحكم بحرفيّتها . وذهب بعضهم إلى أنها زائدة .

(١) الزخرف : ٣٩ .

(٢) الأحقاف : ١١ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١ ؛ والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، ١٢٢/٣ ؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١ ؛ والجنى الداني ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ؛ والخزانة ١٣٣/٤ ، ١٣٨ ؛ والدرر ١٠٣/٢ ، ١٥٠/٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١ ؛ وشرح التصريح ١٩٨/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١ ، ٧٨٢/٢ ؛ والكتاب ٦٠/١ ؛ ومغني اللبيب ص ٤٠٢ ، ٥٧١ ، ٦٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ؛ والمقتضب ١٩١/٤ ؛ والهمع ١٢٤/١ وبلا نسبة في أسرار العربية ؛ وأوضح المسالك ٢٨٠/١ ؛ ورسف المباني ص ٣١٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٨٧ ؛ والمقرب ١٠٢/١ .

فإن قلت : إذا جُعِلَتْ ظرفاً ، فما العامل فيها ؟ قلت : قال ابن جني :
 الناصب لها هو الفعل الذي بعدها ، وليست مضافة إليه . والناصب لـ « بينا »
 و « بينما » فعل يقدَّرُ ممَّا بعد « إذ » . وقال الشلوبين : العامل في « بينا » ما
 يُفهم من سياق الكلام ، و « إذ » بدل من « بينا » ، أي : حين أنا كذلك ، إذ
 جاء زيد ، وافقتُ مجيء زيد . والفصيح ألا يؤتى بـ « إذ » بعد « بينا »
 و « بينما » والإتيان بها بعدهما عربي ، خلافاً لمن أنكره .

الخامس : أن تكون شرطية ، فيجزم بها . ولا تكون كذلك إلا مقرونة
 بـ « ما » ، لأنها إذا تجرَّدت لزمته الإضافة إلى ما يليها . والإضافة من
 خصائص الأسماء . فكانت منافية للجزم . فلما قصد جعلها جازمة رُكِّبت مع
 « ما » ، لتكفَّها عن الإضافة ، وتُهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل .
 ولكونها تركِّبت مع « ما » عُدَّها بعضهم في الحروف الرباعية .

واختلف النحويون فيها . فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط كـ « إن »
 الشرطية . وذهب المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي ، ومن وافقهم ، إلى أنها
 باقية على اسميتها ، وأنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ، بعد أن كان ماضياً .
 قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأنها قبل التركيب حُكِمَ
 باسميتها ، لدلالاتها على وقت ماض ، دون شيء آخر يُدَّعى أنها دالة عليه ،
 ولمساواتها الأسماء ، في قبول بعض علامات الاسمية ، كالتنوين ، والإضافة
 إليها ، والوقوع موقع مفعول فيه ، ومفعول به . وأمَّا بعد التركيب فمدلولها
 المجتمع عليه ، المجازاة ، وهو من معاني الحروف . ومن ادَّعى أنَّ لها مدلولاً
 آخر ، زائداً على ذلك ، فلا حجة له . وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من
 العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها ، وثبوت
 حرفيتها .

تنبيه : خصَّ بعضهم الجزم بـ « إذ ما » بالشعر ، وجعلها كـ « إذ » .
 والصحيح أنَّ الجزم بها جائز في الاختيار .

السادس : أن تكون زائدة . ذهب إلى ذلك أبو عبيدة ، وابن قتيبة ،

وجعلنا من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾^(١) ، ومواضع أخر في القرآن . ومذهبهما في ذلك ضعيف . وكانا يُضعِفان في علم النحو .

وزاد بعضهم لـ « إذ » قسماً سابِعاً . وهو أن تكون بمعنى « قد » . وجعل « إذ » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾^(٢) بمعنى « قد » . وليس هذا القول بشيء . والله أعلم .

إِذَا(*)

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها أقسام :

الأول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان : متضمنة معنى الشرط . ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فقم إليه » . وكثر مجيء الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال .

ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها ، إلا في الشعر ، كقول الشاعر^(٣) [من الكامل] :

وإذا تُصَبِّكَ خصاصةً فارحُ الغنى وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارغبِ
وإنما لم يُجزم بها ، لمخالفتها « إن » الشرطية . وذلك لأن « إذا » لما تيقن وجوده أو رجح ، بخلاف « إن » فإنها للمشكوك فيه ، وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾^(٤) . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾^(٥) . وأجاز الكوفيون الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٧ ؛ وخزانة الأدب ٣٢٢/١ ؛ ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب) ؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٦٧ ؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩١ .

(٣) الأنبياء : ٣٤ . (٤) الزخرف : ٨١ .

ومذهب سيويه أن « إذا » لا يليها إلا فعل ظاهر ، أو مقدر . فالظاهر ، نحو : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ^(١) . والمقدر ، نحو ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٢) . ولا يُجيز غير ذلك . هذا هو المشهور ، في النقل عن سيويه . ونقل السهيلي أن سيويه يجيز الابتداء بعد « إذا » الشرطية ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد « إذا » . قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب « إذا » للفعل ليس كطلب « إن » . ومن ذلك قول الشاعر ^(٣) [من الطويل] :

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ، مِنْهَا، فَذَاكَ الْمُدْرَعُ
وَأَوَّلَ بَعْضُهُم الْبَيْتَ عَلَى أَنْ التَّقْدِيرُ : اسْتَقَرَّتْ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ .
فحَنْظَلِيَّةٌ : فاعل ، وباهلي : مرفوع بفعل يفسره العامل في « تحته » .

ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجملة التي بعدها ، والعامل فيها الجواب . وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة ، بل هي معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد من وجوه : أحدها : أن « إذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطية ، وما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبلها . والثاني : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها . والثالث : أن جوابها جاء منفياً بـ « ما » ، نحو : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ ^(٤) ، وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها . والرابع : اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع ، نحو : إذا

(١) النصر : ١ .

(٢) الانشقاق : ١ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٤١٦/١ ؛ والدرر ١٠٣/٣ ؛ وشرح التصريح ٤٠/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٧٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤١٤/٣ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/٣ ؛ والجنى الداني ص ٣٦٨ ؛ ولسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) ؛ ومغني اللبيب ص ٩٧ ؛ ومعجم الهوامع ٢٠٧/١ .

(٤) الجاثية : ٢٥ .

جَسَنِي غَدًا أَجِيْنِكَ بَعْدَ غَدٍ .

قلت : والجواب عن هذه الوجوه أَنَّ الجمهور إِنَّمَا يَقُولُونَ : إِنَّ العامل فيها جوابها ، إِذَا كَانَ صَالِحًا لِلْعَمَلِ . فَإِنَّ مَنَعَ مِنْ عَمَلِهِ فِيهَا مَانِعٌ كـ « إِذَا » الفجائية ، وَ « إِنَّ » ، وَنَحْوَهُمَا ، فَالْعَامِلُ فِيهَا حِينَئِذٍ مُقَدَّرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الجواب . هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِمْ . وَصَرَّحَ أَبُو الْبَقَاءِ ، فِي « إِعْرَابِهِ » ، بِأَنَّ الْفَاءَ الدَّاخِلَةَ فِي جَوَابِ « إِذَا » لَا تَمْنَعُ مِنْ عَمَلٍ مَا بَعْدَهَا فِي « إِذَا » . وَذَكَرَ الْحَوْفِيُّ ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ ، أَنَّ الْعَامِلَ فِي « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » ^(١) : « فَسَبَّحَ » . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ ، عِنْدَهُمَا ، لَا تَمْنَعُ كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ . وَفِيهِ نَظَرٌ . وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ ، عَلَى ذَلِكَ ، فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ .

الثاني : أَن تَكُونَ ظَرْفًا لَمَّا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، مَجْرَدَةً مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ . نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى » ^(٢) ، « وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى » ^(٣) . وَالْمَاضِي بَعْدَهَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ ، كَمَا كَانَ بَعْدَ الْمُتَضَمِّنَةِ مَعْنَى الشَّرْطِ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : لَا يَكُونُ بَعْدَهَا الْمَاضِي إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْإِبْهَامِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ » ^(٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : كُلَّمَا ضَرَبُوا ، أَيْ : لَا تَكُونُوا كَهَؤُلَاءِ ، إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانُهُمْ فِي الْأَرْضِ .

الثالث : أَن تَكُونَ ظَرْفًا لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَاقِعَةً مَوْقِعَ « إِذْ » ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ » ^(٥) ، وَقَوْلِهِ « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا » ^(٦) . فَ « إِذَا » ، فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، بِمَعْنَى « إِذْ » . هَذَا مَذْهَبُ بَعْضِ النَحْوِيِّينَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ . قَالَ فِي « التَّسْهِيلِ » : وَرَبَّمَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ « إِذْ » ، وَ « إِذْ » مَوْقِعُهَا . وَالَّذِي صَحَّحَهُ الْمَغَارِبَةُ أَنَّ « إِذَا » لَا تَقَعُ مَوْقِعَ « إِذْ » ، وَلَا « إِذْ » مَوْقِعُهَا . وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْهَمَ ذَلِكَ .

(٤) آل عمران : ١٥٦ .

(٥) التوبة : ٩٢ .

(٦) الجمعة : ١١ .

(١) النصر : ١ .

(٢) الليل : ١ .

(٣) النجم : ١ .

الرابع : أن تخرج عن الظرفية ، فتكون اسماً مجرورة بـ «حتى» ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ ^(١) . وهو في القرآن كثير . فـ «إذا» ، في ذلك ، فيها وجهان : أحدهما أن تكون مجرورة بـ «حتى» ، واختاره ابن مالك . والثاني : أن تكون «حتى» ابتدائية ، و «إذا» في موضع نصب على ما استقر لها . وبه جزم أبو البقاء . وجوز الزمخشري الوجهين . قلت : وأشار الفارسي في «التذكرة» إلى جواز الوجهين . وتقدير الغاية على الأول : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ ﴾ ^(٢) ، إلى وقت مجيئهم لها . وعلى هذا ، فلا جواب لها . وعلى الثاني ، تكون الغاية ما يَنْسَبُكُ من الجواب مرتباً على الشرط . والتقدير المعنوي : إلى تَفْتَحَ أبوابها وقت مجيئهم ، فينقطع السُّوقُ . ويؤيد أنها بعد «حتى» شرطية ، في موضع نصب ، اتفاق النحويين على طلب جوابها ، في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾ ^(٣) ، ف قيل : الواو زائدة . ر فيل : الجواب محذوف .

وذهب ابن جني إلى أن «إذا» قد تخرج عن الظرفية ، وتكون مبتدأة ، كقوله تعالى ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ ^(٤) . فـ «إذا» مبتدأ ، و ﴿ إِذَا رُجَّتْ ﴾ ^(٥) خبره ، في قراءة من نصب ﴿ خَافِضَةُ رَافِعَةٌ ﴾ ^(٦) . قال ابن مالك : وهو صحيح . وزاد أنها تكون مفعولاً به ، كقوله ، عليه السلام ، لعائشة رضي الله عنها : «إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عِنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي» ^(٧) . والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ، ولا مفعولاً ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، وما استدُلَّ به محتمل للتأويل .

وأما «إذا» الحرفية فقسم واحد ، وهي الفجائية . والفرق بينها وبين «إذا» الشرطية من خمسة أوجه : الأول : أن «إذا» الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، و «إذا» الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية . والثاني : أن «إذا» الشرطية تحتاج إلى جواب ، و «إذا» الفجائية لا جواب لها . والثالث : أن

(١) الزمر : ٧١ . (٤) الواقعة : ١ . (٧) رواه البخاري في كتاب النكاح -

(٢) الزمر : ٧١ . (٥) الواقعة : ٤ . باب غيرة النساء ووجدهن .

(٣) الزمر : ٧٣ . (٦) الواقعة : ٣ .

« إذا » الشرطية للاستقبال ، و « إذا » الفجائية للحال . قال سيبويه : وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها . يعني الفجائية . وقال الفراء : وقد يتراخى ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ ^(١) . والرابع : أن الجملة ، بعد « إذا » الشرطية ، في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد « إذا » الفجائية لا موضع لها . والخامس : أن « إذا » الشرطية تقع صدر الكلام ، و « إذا » الفجائية لا تقع صدرًا . وقد جمعت هذه الفروق ، في هذه الأبيات :

الْفَرْقُ بَيْنَ «إِذَا» لِشَرْطٍ ، وَالَّتِي لِفُجَاءَةٍ مِنْ أَوْجِهٍ ، لَا تُجْهَلُ
 طَلَبُ الَّتِي لِلشَّرْطِ فِعْلاً بَعْدَهَا وَجَوَابَهَا ، وَأَنْتَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
 وَتُضَافُ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي مِنْ بَعْدِهَا وَتَكُونُ فِي صَدْرِ الْمَقَالَةِ ، أَوَّلُ
 واختلف النحويون في « إذا » الفجائية ، على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها ظرف زمان . وهو مذهب الزجاج ، والرياشي ، واختاره ابن طاهر ، وابن خروف ، ونُسب إلى المبرد . قيل : وهو ظاهر كلام سيبويه .

والثاني : أنها ظرف مكان . وهو مذهب المبرد ، والفارسي ، وابن جني ، ونُسب إلى سيبويه . واستدل القائلون بأنها ظرف مكان ، بوقوعها خبراً عن الجئة ، في نحو : « خرجت فإذا زيد » . وأجاب الأولون ، بأنه على حذف مضاف ، أي : حضور زيد .

والثالث : أنها حرف . وهو مذهب الكوفيين ، وحكي عن الأخفش ، واختاره الشلوبين ، في أحد قوليهِ . وإليه ذهب ابن مالك ، واستدل على صحته بشمانية أوجه ، ذكرتها والاعتراض على بعضها ، في غير هذا الكتاب .
 وتقع « إذا » الفجائية في مواضع .

منها نحو قولهم : « خرجت فإذا الأسد » . وفي هذه الفاء الداخلة عليها ، أقوال تقدمت في بابها .

(١) الروم : ٢٠ .

ومنها جواب الشرط ، بأربعة شروط : أولها أن يكون الجواب جملة اسمية . وثانيها أن تكون غير طلبية ، احترازاً من نحو : « إِنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَيْلٌ لَهُ » . فهذا تلزمه الفاء . وثالثها : ألا تدخل عليها أداة نفي . ورابعها ألا يدخل عليها « إِنْ » . مثال ذلك : ﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾^(١) . فـ « إِذَا » ، في ذلك ، نائبة مناب الفاء ، في ربط الجواب بالشرط . وليست الفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لزاعمه . إذ لو كانت مقدرة لم يمتنع التصريح بها .

ومنها بعد « بينا » و « بينما » ، كقول الحرقه^(٢) [من الطويل] :
فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ ، وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ ، فِيهِمْ ، سُوقَةٌ ، نَتَنَصَّفُ
وقول الآخر^(٣) [من الخفيف] :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأَمَانِي فَإِذَا رَائِدُ الْمَنُونِ مُوَافِي
وقال الأصمعي : « إِذَا » و « إِذَا » في جواب « بينا » و « بينما » لم يأت عن فصيح . والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفصح .

وقد جاءت « إِذَا » الفجائية في مواضع آخر . فقد جاءت جواب « إِذَا » الشرطية ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾^(٤) . وقد جاءت بعد « لَمَّا » ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾^(٥) . وهو دليل على حرفة « لَمَّا » . إذ لو كانت

(١) الروم : ٣٦ .

(٢) البيت لحرقه بنت النعمان في الجنى الداني ص ٣٧٦ ؛ وخزانة الأدب ٥٩/٧ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٠ ؛ والدرر ١١٩/٣ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٠٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٣ ؛ ولسان العرب ٣٣٣/٩ (نصف) ، ١٧٠/١٠ (سوق) ، ٦٦/١٣ (بين) ، ٤٣١/١٥ (إِذَا) ؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٠٣ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٤٥ ، ٤١١ .

(٣) لم أقع على قائل البيت ، ولا على تخريجه ؛ وهو في الجنى الداني ص ٣٧٦ .

(٤) الروم : ٤٨ .

(٥) الزخرف : ٤٧ .

ظرفاً ، لكان جوابها عاملاً فيها ، و « إذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

فإن قلت : ما العامل في « إذا » الفجائية ، على القول باسميتها ؟ قلت : خبر المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : « خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ » . ف « قائم » ناصب لـ « إذا » . والتقدير : ففي المكان الذي خرجت فيه ، أو في الزمان الذي خرجت فيه ، زيدٌ قائمٌ . وإن لم يُذكر بعدها خبر ، نحو : « خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ » ، كانت « إذا » خبر المبتدأ . فإن كان جُئته ، وقلنا إنها ظرف زمان ، كان الكلام على حذف مضاف ، أي : ففي الزمانِ حضورُ زيدٍ .

فإن قلت : ما تقرّر ، من أن العامل فيها خبرٌ ما بعدها ، يُشكل بوقوع « إن » المكسورة بعدها ، في قوله ^(١) [من الطويل] :

[وكنْتُ أرى زيدا ، كما قيل ، سيّداً] إذا إنَّه عَبْدُ الْقَفَا ، واللَّهَازِمِ
على رواية من كسرهما . ووجه الإشكال أن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ! قلت : هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين ، باسميتها ، بأن في الكلام حذف . فإذا قلت : « خرجت فإذا إنَّ زيداً منطلقٌ » ، فالتقدير فإذا انطلقَ زيدٌ ، إنَّه منطلق . فتكون « إذا » خبر مبتدأ محذوف ، والعامل فيها الكون المقدّر . والجملة المبدوءة بـ « إن » دليل على المحذوف .

تنبيه : ذكر الزمخشري في « الكشاف » أن التحقيق في « إذا » الفجائية أنها بمعنى الوقت ، وأنها طالبة ناصباً لها ، وجملة تُضاف إليها ، خُصّت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً ، وهو فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير . وذكر أن التقدير في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ ^(٢) : ففاجأ موسى وقت

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٢ .

(٢) طه : ٦٦ .

تخييل سعي حبالهم وعصيتهم . وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاجأته حبالهم وعصيتهم مخيلة إليه السعي . وقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ ^(١) : ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً منتشرين . وقال في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ ^(٢) : فإن قلت : كيف جاز أن تجاب « لما » بـ « إذا » المفاجأة ؟ قلت : لأن فعل المفاجأة معها مقدر ، وهو عامل النصب في محلها . كأنه قيل : فلما جاءهم بآياتنا فاجزؤوا وقت ضحكهم .

قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل ، من أن « إذا » الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر ، تقديره : فاجأ . بل هي منصوبة بالخبر ، أو خبر على ما تقدم تقديره ، وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إن المفاجأة التي ادعاه لا يدل المعنى على أنها تكون من الكلام السابق . بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه « إذا » . تقول : « خرجت فإذا الأسد » . فالمعنى : ففاجاني الأسد . وليس المعنى : ففاجأت الأسد .

قلت : وقد قدر أبو البقاء العامل في « إذا » الفجائية فعلاً ، في مواضع . منها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جِبَالُهُمْ ﴾ ^(٣) . قال : التقدير : فآلقوا فإذا . و « إذا » في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه ألقوا . ورد بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها .

وأعلم أنه قد بقي ، من أقسام « إذا » ، قسم آخر ، وهو « إذا » الزائدة . وهذا قال به أبو عبيدة بعد « بينا » و « بينما » ، وهو ضعيف . والله أعلم .

(١) الروم : ٢٠ .

(٢) الزخرف : ٤٧ .

(٣) طه : ٦٦ .

إِذَا

حرف شرط ، عند سيبويه ، تجزم فعلين مثل « إن » الشرطية .

نحو : « إذا تعملْ أعملْ » . وعملها الجزم قليل لا ضرورة شعرية كما زعم بعضهم . وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي إنها ظرف لا حرف شرط .

أَصْبَحَ

المشهور أن « أصبح » فعل ماض ناقص يرفع المبتدأ اسماً له ، وينصب الخبر خبراً له ، وذلك إذا أفادت اتّصاف المبتدأ بالخبر وقت الصباح ، نحو : « أصبح الجوُّ مُمَطِراً » ، أو إذا جاءت بمعنى « صار » مثل : « أصبح أخي معلماً » ، وتكون تامة ، ترفع فاعلاً ، إذا أفادت الدخول في الصباح ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾^(١) ، ونحو : « أصبح المطرُ فغزَرَ » .

ولكنها ترد زائدة في التعجب ، نحو قول العرب : « ما أصبح أبرّدها » ، فتكون في هذه الحالة ، عند بعضهم ، حرفاً ، لأنّ الأفعال والأسماء لا تُزاد ، وإنما تُزاد الحروف . وقال بعضهم إنها على أصلها من الفعلية ، وفيها ضمير مستتر هو اسمها ، وما بعدها خبرها . وقيل : هي فعل تامّ فاعله مصدر من الفعل أو ما في معناه من الكلام الذي هي فيه ، ومحلّها التأخير بعده ، والتقدير : ما أبردها أصبح ذلك .

الذي

المشهور أنها اسم موصول ، لكنّ بعضهم يعتبرها حرفاً مصدرياً لا يحتاج

(١) الروم : ١٧ .

إلى عائد على مذهب يونس والفراء . وأعربها بعضهم في الآية : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾^(١) حرفاً موصولاً ، والجملة بعدها مؤولة بمصدر ، والتقدير : وخضتم كخوضهم ، ومنهم من قال : إنها جنس ، والتقدير : خوضاً كخوض الذي خاضوا .

إِم - إِم - أُم - أُم - أُم

لغات في « ائمن » . راجع : « ائمن » .

أَمْسَى

المشهور أنها فعل ماض ناقص يرفع المبتدأ اسماً له ، وينصب الخبر خبراً له ، وذلك إذا أفادت اتصاف المبتدأ بالخبر وقت المساء ، نحو : « أمسى الجوُّ مُمَطِراً » ، أو إذا جاءت بمعنى « صار » ، نحو : « أمسى المعلوم مجهولاً » . وتكون فعلاً تاماً إذا جاءت بمعنى الدخول في المساء ، نحو الآية : ﴿ فَسَبِّحْهُنَّ اللَّيْلَ حِينَ تُنْسَوْنَ وَحِينَ تُصْبِحْنَ ﴾^(٢) ، ولكن إذا جاءت في التعجب في نحو : « ما أمسى أدفاً الجوُّ ! » ، فإنَّ بعض النحاة يعتبرها حرفاً ، لأنها زائدة هنا ، والأسماء والأفعال لا تزداد ، وإنما تزداد الحروف . وقيل : إنها على أصلها من الفعلية ، وفيها ضمير هو اسمها ، وما بعدها خبرها . وقيل : هي فعل تام فاعله مصدر من الفعل أو ما في معناه من الكلام الذي هي فيه ، ومحلها التأخير بعده ، والتقدير : ما أدفاً الجوُّ أمسى ذلك !

أَنَا - أَنْتَ - أَنْتِ - أَنْتُمْ - أَنْتُمْ - أَنْتُمْ

إذا وقعت هذه الضمائر فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو : « أنا أنا الناجح » و ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) و « ظننتك

(٣) المائدة : ١١٧ .

(١) التوبة : ٦٩ .

(٢) الروم : ١٧ .

أَنْتِ النَّاجِحَةُ ، و « ظَنَنْتُكُمْ أَنْتُمْ النَّاجِحِينَ » ، و « ظَنَنْتُكُمْ أَنْتُمْ النَّاجِحِينَ » ،
و « ظَنَنْتُكُمْ أَنْتُمْ النَّاجِحَاتِ » ، فَإِنَّ قَوْمًا مِنَ النَّحَاةِ يَقُولُونَ إِنَّهَا حُرُوفٌ ، لِأَنَّهَا
جَاءَتْ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهَا ، وَهُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ مَا هُوَ خَبَرٌ وَمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ . وَقَالَ قَوْمٌ
آخَرُونَ إِنَّهَا ضَمَائِرٌ بَاقِيَةٌ عَلَى اسْمِئِهَا . وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِاسْمِئِهَا فِي
إِعْرَابِهَا ، فَقَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ : لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ مَحَلُّهَا
مَحَلٌّ مَا بَعْدَهَا . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : مَحَلُّهَا مَحَلٌّ مَا قَبْلُهَا . فَقِي نَحْوُ : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ
الرَّقِيبَ ﴾ يَكُونُ مَحَلٌّ « أَنْتَ » نَصْبًا عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ ، أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ
الْفَرَّاءِ ، فَمَحَلُّهُ الرِّفْعُ .

وليس الخلاف خاصاً بهذه الألفاظ الستة ، بل هو جارٍ في ضمائر الرفع
المنفصلة كلها . وراجع تفصيل هذه المسألة في « هو » .

إِنَّمَا

لفظ مركَّب من « إِنَّ » المشبَّهة بالفعل والتي بطل عملها ، و « مَا »
الحرفيَّة الزائدة التي كُفَّتْ عمل « إِنَّ » ، نحو : « إِنَّمَا الْكَذِبُ مُضِرٌّ » .
راجع : « إِنَّ » . وَتُسْتَعْمَلُ حَرْفُ حَصْرٍ ، وَيَأْتِي مُحْصُورُهَا مُتَأَخِّرًا دَائِمًا
بِخِلَافِ مُحْصُورِ « إِلَّا » . فَإِذَا قُلْتَ : « إِنَّمَا زَيْدٌ شَاعِرٌ » حَصَرْتَ الشَّعْرَ
بـ « زَيْدٌ » ، وَإِذَا قُلْتَ : « إِنَّمَا الشَّاعِرُ زَيْدٌ » ، فَ « الشَّاعِرُ » هُوَ الْمُحْصُورُ .
وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : « إِنَّمَا » لَفْظٌ لَا تَفَارِقُهُ الْمُبَالَغَةُ وَالتَّأَكِيدُ حَيْثُ وَقَعَ ، وَيُصْلَحُ ،
مَعَ ذَلِكَ ، لِلْحَصْرِ . فَإِذَا دَخَلَ فِي قِصَّةٍ ، وَسَاعَدَ مَعْنَاهَا عَلَى الْإِنْحِصَارِ ، صَحَّ
ذَلِكَ وَتَرْتَّبَ نَحْوُ : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(١) . وَإِذَا كَانَتِ الْقِصَّةُ لَا تَتَأَنَّى
لِلْإِنْحِصَارِ ، بَقِيَ « إِنَّمَا » لِلْمُبَالَغَةِ فَقَطْ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ) : « إِنَّمَا الرَّبُّ فِي
النَّبِيَّةِ » ^(٢) .

(١) الأنبياء : ١٠٨ .

(٢) ورد الحديث بألفاظ مختلفة ، فرواه البخاري في البيوع بلفظ : « لَا رَبَّ إِلَّا فِي
النَّبِيَّةِ » . ورواه أصحاب السنن باللفظين معاً .
والنبيَّة : البيع إلى أجل معلوم من غير تقاضٍ ، ولو كان بغير زيادة .

إنما

لفظ مركَّب من « إن » الشرطيَّة ، و « ما » الزائدة غير الكافَّة . راجع : « إن » .

أنما

لفظ مركَّب من « أن » المؤكِّدة التي بطل عملها ، و « ما » الحرفيَّة الزائدة التي كُفَّت « أن » عن العمل ، نحو : « اعلم أنما الكذب مُضَرٌّ » . راجع : « أن » .

إنَّه

لفظ مركَّب :

- من « إنَّ » المُشَبَّهة بالفعل وهاء السُّكُت . راجع : « إنَّ » ، والهاء .
- من « إنَّ » التي هي حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » ، وهاء السُّكُت ، نحو : « هل نجح زيد ؟ - إنَّه » .

إِيَّا(*) في « إِيَّاكَ » وأخواته

للنحويِّين فيها مذاهب :

الأوَّل : أن « إِيَّا » اسم مُضَمَّر ، ولواحقه - أعني الياء ، والكاف ، والهاء - حروفُ تَبَيَّن أحوال الضمير ، من تكلُّم ، وخطاب ، وغيبة . وهو مذهب سيبويه ، واختاره الفارسيّ ، وابن جنِّي . ونسبه صاحب « البديع » إلى الأخفش .

الثاني : أن « إِيَّا » اسم مضمر ، ولواحقه ضمائر . وهو مضاف إليها .

ولا يُعلم ضمير أضيف ، غيره . وهذا مذهب الخليل ، والمازني . واختاره ابن مالك ، ونسبه إليهما ، وإلى الأخفش .

الثالث : أن « إِيَا » اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها . وهو مذهب الزجاج .

الرابع : أن « إِيَاكَ » بكماله اسم واحد مضمّر . ونُسب للكوفيين .

الخامس : أن « إِيَاكَ » بكماله اسم واحد ، ظاهر مبهم . حكاه بعضهم . وهو غريب .

السادس : أن « إِيَا » دعامة ، تعتمد عليها اللواحق ، لتفصل عن المتصل . وهو مذهب الفراء . ولم يصرحوا بأن هذه الدعامة ، عند الفراء ، اسم أو حرف . ولكنهم ردّوا عليه بما يدلّ على أنها اسم . فإنهم قالوا : إنّ جعل « إِيَا » دعامة فاسد ، لأنّ الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة . وصرح صاحب « رصف المباني » بأن « إِيَا » حرف . قال : لأنّه لا معنى له في نفسه ، وإنّما معناه في غيره ، كسائر الحروف . ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمّر المتصل .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا الكتاب . وإنّما ذكرت « إِيَا » هنا ، لأجل القول بحرفيّتها .

وعلى هذه الأقوال كلّها فليست مشتقة . وذهب أبو عبيدة إلى أنه مشتق . وهو ضعيف . قالوا : ولم يكن أبو عبيدة يُحسن النحو ، وإنّ كان إماماً في اللغة وآيام العرب . وعلى القول بالاشتقاق فمن أيّ شيء اشتقّ ؟ فيه أقوال ، لا نطول بذكرها . والله أعلم .

إيم (*) - ايم - ايم

لغات في « آيمن » . راجع : « ايمن » .

إيما - أيما

لغات في «إما» . راجع : «إما» . و«أيما» ، أيضاً ، لغة في «أما» . راجع : «أما» .

أيمن المستعمل في القسم (*)

ذهب الزجاج ، والرماني ، إلى أنه حرف جر . وشذأ في ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه اسم ، ثم اختلفوا .

فقال سيبويه ، والبصريون : إنه اسم مفرد ، همزته همزة وصل مفتوحة ، كهمزة لام التعريف . وهو مشتق من أيمن . وقد حكي كسر همزته .

وقال الكوفيون : هو جمع «يمين» . واعتذروا عن وصل همزته ، بكثرة الاستعمال . على أن أبا الحسن قد حكي قطعها . وقولهم في ذلك ضعيف لثلاثة أوجه : الأول : أن هذا همزته همزة وصل و«أيمن» الذي هو جمع «يمين» همزته همزة قطع ، كقول زهير^(١) [من الوافر] :

فَتُجْمَعُ أَيُّمْنُ ، مِنَّا ، وَمِنْكُمْ بِمُقَسَمَةٍ ، تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

والظاهر أنه غيره ، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل . الثاني : من العرب من يكسر همزته ، في الابتداء . وهمزة الجمع لا تُكسر . الثالث : أن من العرب من يفتح ميمه ، فيكون على وزن «افعل» . ولا يوجد ذلك في الجموع . وذكر بعضهم وجهاً رابعاً ، وهو أنه لو كان جمع «يمين» ، لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده ، من النصب ، والرفع . واعترض بأنهم قد يخصّون بعض الألفاظ بأحكام . واحتجّ الكوفيون بأن همزته مفتوحة ، وهمزة

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٨ ؛ والإنصاف ص ٤٠٥ ؛ وجمهرة اللغة ص ٩٩٤ ؛ والجنى الداني ص ٥٣٩ ؛ وشرح المفصل ٣٦/٨ ؛ ولسان العرب ٤٨٣/١٢ (قسم) ، ٤٦٣/١٣ (يمن) .

الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة . وبأن « أفعل » بناء جَمْعٍ ، ولا يوجد في الأحاد .

وقال الشلوبين : « ايمن » مُغَيَّرُ كـ « امرئ » و « ابن » . فلا يُطالب بوزنه ، كما لا يطالب بوزن « امرئ » . إذ ليس في الكلام مثله . قال ابن طاهر : وهو مُغَيَّرٌ عند سيويه من « يمين » . وقال غيره : هو مُغَيَّرٌ من « فَعْل » اسمٌ مشتقٌ من اليمين ، كـ « امرئ » مُغَيَّرٌ من « مرء » . وقال الأخفش : إن سَمِيَتْ بـ « ايمن » ، ثم صَغُرَتْ ، قلت : يُمَيَّنُ . قال ابن خروف : وهو قول صحيح .

ويتعلّق بـ « ايمن » مسألتان :

الأولى في حكمه . وهو اسم يلزمه الرفع بالابتداء . وأجاز ابن درستويه جرّه بواو القسم ، نحو : « وايمن الله » . وقد تدخل عليه لام الابتداء . ويلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى . وقد أضيف إلى الكعبة ، في قولهم : « ايمنُ الكعبة » . وإلى الكاف ، في قول عروة بن الزبير : « لَيُؤْمِنَنَّ لئن ابتليتَ لقد عافيتَ » . وإلى « الذي » ، كقول النبي ﷺ : « ويَمُّ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيده »^(١) . وقد أضيف إلى غير ذلك في الشعر ؛ أنشد الكسائي^(٢) [من البسيط] :

لَيُؤْمِنَنَّ أَبِيهِمْ لَبِئْسَ الْعِذْرَةُ اعْتَذَرُوا *

الثانية في لغاتها . وهي عشرون لغة : أَيْمَنُ ، بفتح الهمزة وضَمّ الميم . وهي المشهورة . وإَيْمَنُ ، بكسر الهمزة وضَمّ الميم . وإَيْمَنُ ، بفتح الهمزة وفتح الميم . وإَيْمُ ، بكسر الهمزة وفتح الميم . وإَيْمُ ، بفتح الهمزة وحذف النون . وإَيْمُ ، بكسر الهمزة وحذف النون ، والميم مضمومة فيهما ، وضَمّ الميم في هاتين اللغتين علامة رفع .

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم في كتاب الإيمان باللفظ : (والذي نفس محمد بيده) الحديث .

(٢) الشطر بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤١ ؛ والدرر ٤/ ٢١٦ ؛ وجمع الهوامع ٢/ ٤٠ .

وَأَمْ ، بكسر الهمزة وضَمّ الميم . وحكى بعضهم « ام اللّهُ » بضم الميم ، وفتحها ، وكسرها ، ثلاث لغات . و « ام اللّهُ » بفتح الهمزة وضَمّ الميم ، أو كسرها ، أو فتحها . ثلاث لغات . وَمَنْ ، بضم الميم والنون ، أو فتحهما ، أو كسرهما . و « مُ اللّهُ » بميم مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة . و « هَيْمُ اللّهُ » بإبدال همزة « ايم » هاء . و « ايم اللّهُ » بهمزة مكسورة وميم مكسورة أيضاً . وكسرة الميم عند الأخفش بحرف قَسَم مقلّدر . وقيل : هو مَبْنِي . وهذه كلمة كَثُرَتْ لغاتها لكثرة استعمال العرب لها . واللّهُ أعلم .



بَجَل

- تأتي « بَجَل » بوجهين : حرف ، واسم .
- ١ - بجل الحرفيّة : حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » ، وتكون في الخبر والطلب ، نحو : « هل درُستَ ؟ بَجَلْ » .
 - ٢ - بجل الاسميّة ، هي قسمان :
 - اسم فعل بمعنى : أكتفي ، تلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم ، فيقال : بَجَلْنِي ..
 - اسم بمعنى « حَسْب » ، والأكثر ألا تلحقها نون الوقاية ، نحو قول طرفة بن العبد^(١) [من الطويل] :
- ألا إِنّني أَشْرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا ألا بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلْ

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٥ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٧٥ ؛ والجنى الداني ص ٤٢٠ ؛ وخزانة الأدب ٦/٢٤٧ ، ٢٥٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٥ ؛ ولسان العرب ٣/٢٢٧ (سود) ؛ والمقاصد النحوية ١/٣٨١ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٥٣ ؛ ومغني اللبيب ص ١١٩ .

ونحو قول لبید بن ربیع^(١) [من الرمل] :
فَمَتَى أَهْلِكَ فَلَا أَحْفِلُهُ بَجَلِي الْآنَ مِنَ الْعِشْرِ بَجَلُ

بَلَّةٌ (*)

تكون اسم فعل بمعنى «دغ» ، فتنصب المفعول ، وهي مبنية ، نحو :
« بلة زيداً » .

وتكون مصدرأ بمعنى «ترك» ، النائب عن «اترك» ، فتستعمل
مضافةً ، نحو : بلة زيد . وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، وقال أبو علي :
مضاف إلى الفاعل . وروى أبو زيد فيه القلب ، إذا كان مصدرأ ، تقول : بهل
زيد . وحكى أبو الحسن والهيثم ، فتح الهاء واللام ، فتقول : بهل زيد .

وأجاز قطرب ، وأبو الحسن ، أن تكون بمعنى «كيف» ، فتقول : «بلة
زيد» ؟ بالرفع . ويروى قوله^(٢) [من الكامل] :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةُ الْأُكُفِّ ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

بنصب «الأكف» على أن «بلة» اسم فعل ، وبجره على أنها مصدر ،
ويرفعه على أنها بمعنى «كيف» .

وقيل : هي اسم فعل ، بمعنى : بقي .

(١) البيت للبيد بن ربعة في ديوانه ص ١٩٧ ؛ وحماسة البحتري ص ١٠٠ ؛ وخزانة الأدب
٢٤٦/٦ ، ٢٥٠ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩١ ؛ ولسان العرب
٤٥/١١ (بجل) ، ١٥٩/١١ (حفل) .

(٢) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ؛ وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ؛
والدرر اللوامع ١٨٧/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣ ؛ ولسان العرب ٤٧٨/٣
(بلة) : وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٧/٢ ؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٠ ؛ والجنى
الداني ص ٤٢٥ ؛ وخزانة الأدب ٢٣٢/٦ ؛ وشرح التصريح ١٩٩/٢ ؛ وشرح شذور
الذهب ص ٥١٣ ؛ وشرح المفصل ٤٨/٤ ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٣ ؛ وجمع الهوامع
٢٣٦/١ .

وانكر أبو علي الرفع بعدها . وذكر ، عن قطرب ، أنه رواه .

وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء ، وأجازوا النصب بعدها ، على الاستثناء ، نحو : « أكرمت العبيدَ بـله الأحرارَ » . رأوا ما بعدها خارجاً ممّا قبلها في الوصف ، فجعلوه استثناء . إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يُستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض . وليس بصحيح ، بل النصب مسموع من كلام العرب .
وذهب بعض الكوفيين إلى أن « بـله » بمعنى « غير » . فمعنى « بـله الأكف » : « غير الأكف » .

وذهب الأخفش إلى أن « بـله » حرف جرّ . ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب .

و« بـله » ليست مشتقة وذهب العبدى إلى أنها مشتقة من البـله .

الثاء

تُمت

لغة في « تُم » . راجع : « تُم » .

تُمت

لغة في « تُم » . راجع « تُم » . وقبل : إنها لا تعطف إلاّ الجمل ، نحو قول الشاعر^(١) [من الكامل] :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ تُمْتُ قُلْتُ : لَا يَغْنِينِي

(١) سبق تخريجه ص ٣٠٧ .

جَلَل

تأتي بوجهين :

١ - حرف جواب بمعنى «نَعَمْ» غير عامل وقليل الاستعمال، ينوب مناب الجمل الواقعة جواباً . ويكون مبنياً على السكون .

٢ - اسم بمعنى «عظيم» ، أو «يسير» ، أو «أجل» . ومن شواهدا التي جاءت فيها بمعنى «عظيم» قول الحارث بن ولة^(١) [من الكامل] :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أَمِينِ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَيْتَ عَفَوْتُ لِأَعْفُونَ جَلَلًا وَلَيْتَ سَطَوْتُ لِأَوْهَنِّ عَظْمِي

ومن الشواهد التي جاءت فيها بمعنى «يسير» قول امرئ القيس^(٢) [من

المتقارب] :

بَقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبُّهُمْ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلٍ

ومن الشواهد التي جاءت فيها بمعنى «أجل» قول جميل بثينة^(٣) [من

الخفيف] :

(١) البيتان للحارث بن ولة في الدرر ١٢٣/٥ ؛ وسمط اللآلي ص ٣٠٥ ، ٥٨٤ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٠٤ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣ ؛ ولسان العرب ١١٨/١١ (جلل) ؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣/١٠ ؛ ولسان العرب ٤٥٣/١٣ (وهن) ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٩ ؛ وجمع الهوامع ٧٢/٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٦١ ؛ وخزانة الأدب ٢٣/١٠ ؛ والدرر اللوامع ١٢٤/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٦٤/١ ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٩ ؛ ولسان العرب ١١٧/١١ (جلل) ؛ وجمع الهوامع ٧٢/٢ .

(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٧ ؛ والأغاني ٩٤/٨ ؛ وأمالى القالي ٢٤٦/١ ؛ =

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
 وقيل : أراد : مِنْ عِظَمِهِ ، لا « مِنْ أَجْلِهِ » .



ذال(*)

لفظ له أربعة أقسام :

الأول : أن تكون اسم إشارة . فتقول « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ومن لم يرَ المتوسط جعل « ذاك » للبعيد أيضاً .
 وتدخل « ها » التنبيه على المجرد كثيراً ، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلاً . ولا تدخل على المقرون باللام .

واختلف النحاة في « ذا » الذي هو اسم إشارة . فقال قوم ، منهم السيرافي : هو ثنائي الوضع ، وألفه أصل ، غير منقلبة عن شيء كـ « ما » . وقال الكوفيون : ألفه زائدة . ووافقهم السهيلي . وقال البصريون : هو ثلاثي الوضع ، وألفه منقلبة عن أصل . ثم اختلفوا ؛ ف قيل : عن ياء ، والمحذوف ياء ، فالعين واللام ياءان . وقيل : عن واو ، والمحذوف ياء ، فهو من باب : طَوَيْتُ . واختلفوا في المحذوف ؛ فقيل : اللام ، وهو الأظهر ، لأنها طرف . وقيل : العين .

=
 وخزانة الأدب ٢٠/١٠ ؛ والدرر ٤/٤٨ ، ٦٩ ؛ وسط اللالي ص ٥٥٧ ؛ وشرح التصريح ٢٣/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٥ ، ٤٠٣ ؛ ولسان العرب ١١/١٢٠ (جلال) ؛ ومغني اللبيب ص ١٢٩ ؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٣٩ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٧٨ ؛ وأوضح المسالك ٣/٧٧ ؛ والجنى الداني ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ؛ والخصائص ١/٢٨٥ ، ٣/١٥٠ ؛ ورصف المباني ص ١٥٦ ، ١٩١ ، ٢٥٤ ، ٥٢٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٣٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣ ؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٤ ؛ وشرح المفصل ٣/٢٨ ، ٧٩ ، ٥٢/٨ ؛ ومغني اللبيب ص ١٤٥ ؛ وجمع الهوامع ٢/٣٧ .

واختلفوا في وزنه ؛ فقليل : « فَعَلَ » بالتحريك ، وهو الأظهر . وقيل :
« فَعْلٌ » بالإسكان .

واستدلَّ البصريُّون على أنَّه ثلاثيُّ الوضع ، برَدِّ المحذوف منه ، في
التصغير ، حيث قالوا « ذَيًّا » والأصل ذَيَّيًّا . ولبسط الكلام على اسم الإشارة
موضع غير هذا .

الثاني : أن يكون موصولاً بمعنى « الذي » وفروعه . ولا يكون كذلك إلَّا
بشرطين : أحدهما أن يكون بعد « ما » أو « مَنْ » الاستفهاميتين . وقيل : لا
تكون موصولة بعد « مَنْ » . والآخر أن يكون غير مُلغى . وسيأتي بيان معنى
الإلغاء . ومن ورود « ذا » موصولة قول لبيد^(١) [من الطويل] :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ : مَاذَا يُحَاوِلُ أَتَحِبُّ فَيُقْضَى ، أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ؟
أي : ما الذي يحاول ؟ فـ « ما » مبتدأ ، و « ذا » مع صلته خبره ،
و « نحب » بدل من « ما » .

الثالث : أن يكون ملغى ، ومعنى الإلغاء هنا أن تُركَّب « ذا » مع « ما » ،
فيصير المجموع اسماً واحداً . وله حينئذٍ معنيان :

أحدهما ، وهو الأشهر ، أن يكون اسم استفهام . والدليل على أنهما
تركَّباً قولهم : « عَمَّاذَا تَسْأَلُ » ؟ بإثبات الألف ، لتوسطها . ويتعيَّن ذلك ، في
قول جرير^(٢) [من البسيط] :

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤ ؛ والأزهية ص ٢٠٦ ، والجنى الداني
ص ٢٣٩ ؛ وخزانة الأدب ٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ١٤٥/٦ - ١٤٧ ؛ وديوان المعاني
١١٩/١ ؛ وشرح التصريح ١/١٣٩ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٠ ؛ ٧١١/٢ ؛
والكتاب ١٧/٤١٧ ؛ ولسان العرب ١/٧٥١ (نحب) ، ١١/١٨٧ (حول) ،
١٥/٤٥٩ (ذو) ؛ والمعاني الكبير ص ١٢٠١ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٢ ؛ وبلا نسبة
في أوضح المسالك ١/١٥٩ ؛ ورصف المباني ص ١٨٨ ؛ وشرح المفصل ٣/١٤٩ ،
١٥٠ ، ٢٣/٤ ؛ وكتاب اللامات ص ٦٤ ؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٠ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٧ ؛ والجنى الداني ص ٢٤٠ ؛ والدرر ١/٢٧٠ ؛ وشرح =

بَا خُزَرَ تَغْلِبَ، ماذا بَالُ نِسَوْتِكُمْ لا يَسْتَفِقْنَ، إِلَى الدَّيْرَيْنِ، تَحْنَانَا
وقول الآخر^(١) [من الطويل] :

وَأَبْلَغُ أبا سَعْدٍ، إِذَا مَا لَقِيْتَهُ نَذِيرًا، وَمَاذَا يَنْفَعُنْ نَذِيرُ؟
ولا يجوز أن تكون « ذا » موصولة في البيتين ، لأنَّ العرب لا تقول :
ما الذي بَالُكَ . ولا يُوَكِّدُ الفعل الواقع صلة بالنون . وترجَّح دعوى التركيب ،
في ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾^(٢) .

وثانيهما أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ،
وعليه بيت الكتاب^(٣) [من الوافر] :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ، سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ، بِالْمُغَيَّبِ، نَبِّئْنِي
ومنع الفارسي كونها في البيت موصولة . قال : لأننا لم نجد في
الموصولات ما هو مركَّب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركَّب .

تنبيه : قد اتضح ، بما تقدَّم، أنَّ « ماذا » تحتل أربعة أوجه : أحدها أن
تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم إشارة . وثانيها أن تكون « ما » استفهامية
و « ذا » اسم موصول . وثالثها أن يكون المجموع اسماً واحداً للاستفهام .
ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً خبرياً . ويعرب في كل موضع على ما
يليق به .

الرابع : أن يكون « ذا » بمعنى : صاحب . وإنما يكون كذلك في حالة

= شواهد المغني ٧٨١/٢ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٣٢ ؛ ومع الهوامع
٨٤/١ .

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٥ ، والحديد : ١١ .

(٣) البيت للمثقب العبدى في ديوانه ص ٢١٣ ؛ وخزانة الأدب ٤٨٩/٧ ، ٨٠/١١ ؛ وشرح
شواهد المغني ص ١٩١ ؛ ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١٩٢/١ ؛
ولأبي حية النميري في لسان العرب ١٢/١٤ (أبي) ؛ ولمزرد بن ضرار في ديوانه
ص ٦٨ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤١ ؛ والدرر ٢٧١/١ ؛ والكتاب
٤١٨/٢ ؛ ولسان العرب ٤٦١/١٥ (ذوا) ؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

النصب ، نحو : « رأيتُ ذا مال » . وبعض طييء يعرب « ذو » الطائفة إعراب التي بمعنى صاحب . فيقول : « جاء ذو قامة » ، و « رأيتُ ذا قامة » ، و « مررت بذِي قامة » .

واعلم أن أقسام « ذا » المذكورة كلها أسماء باتفاق ، إلا المُلغى ، فإن صاحب « رصف المباني » ذهب إلى أنه حرف . قال : وإنما حكمنا بأن « ذا » حرف ، لأنها قد توجد « ما » الاستفهامية وحدها دونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى . فحكمنا أنها وصلة لها . ولأجل هذا الخلاف ذكرت « ذا » ههنا .

الرابع

رُبَّة

لغة في « رُبُّ » ، أو لفظ مُركَّب من « رُبُّ » الجارة والتاء التي لتأنيث اللفظ . لها أحكام « رُبُّ » . راجع : « رُبُّ » .

رُبُّمَا

لغة في « رُبُّ » ، أو لفظ مُركَّب من « رُبُّ » ، والتاء التي لتأنيث اللفظ ، و « ما » الزائدة . راجع المادّة التالية .

رُبُّمَا

لغة في « رُبُّ » ، أو لفظ مُركَّب من « رُبُّ » ، و « ما » الزائدة ، وهذه قد تكون كافّة ، وقد تكون غير كافّة ، فمثالها كافّة قول أبي دؤاد الإيادي^(١) [من الخفيف] :

(١) تقدّم تخريجه ص ٣٦٨ .

رُبَّمَا الْجَائِلُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجَ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ
 ونحو قوله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١) . والملاحظ أنَّ
 « رُبُّ » التي أتصلت بها « ما » الكافَّة تدخل على الجملة الاسميَّة كما في قول
 أبي دؤاد الإبادي ، وعلى الجملة الفعلية كما في الآية الكريمة السابقة .
 ويُسمَّى بعضهم « ما » الداخلة على « رُبُّ » قبل جملة فعلية « ما الْمُهيَّئة » ، أو
 « ما الْمُوطَّئة » لأنها « تُهَيِّئ » أو « تُوطِّئ » « رُبُّ » للدخول على الجملة
 الفعلية ، وهي ، في الأصل ، مختصة بالجملة الاسميَّة .

ومثال « ما » الزائدة غير الكافَّة قول عدي بن الرعاء ^(٢) [من الخفيف] :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ
 وزيادة « ما » كافَّة أكثر من زيادتها غير كافَّة .



سَفَ

لغة في « سوف » . راجع : « سوف » .

سَوُوْ

لغة في « سوف » . راجع : « سوف » . ومن شواهد قول الشاعر ^(٣)
 [من الوافر] :

(١) الحجر : ٢ .

(٢) تقدّم تخريجه ص ٣٦٩ .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٨ ؛ والدرر ١٢٧/٥ ؛ ورصف المباني
 ص ٣٩٧ ؛ وجمع الهوامع ٧٢/٢ .

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَرَّ تَجِدُونَ فَقْدِي وَإِنْ أَسْلَمَ ، يَطْبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ
ومنهم من يجعل « سَو » في هذا البيت ضرورة شعرية .

سَي

لغة في « سوف » . راجع : « سوف » .

الشين

لم تأتِ الشين مُفْرَدَةً في كلام العرب ، وإنما جاءت زائدة ، أو بدلاً من
كاف المؤنث في خاصّة لهجيّة تُنسب إلى ربيعة ، ومُضَر ، وبكر ، وبني عمرو
ابن تميم ، وناس من أسد . واختلف اللغويون في ماهيتها ، وذلك على ثلاثة
أقوال :

١ - إبدال كاف المؤنث شيناً في الوقف للتفريق بين المُذَكَّر والمُؤنث ، نحو قول
الراجز^(١) :

هَلْ لِكَ أَنْ تَنْفَعِي وَأَنْفَعَشْ فَتَدْخِلِينَ اللَّذَّ مَعِي فِي اللَّذِّ مَعَشْ

٢ - إبدال كاف المؤنث شيناً في الوقف والوصل معاً ، نحو قول مجنون ليلى^(٢)
[من الطويل] :

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا ، وَجِيدُشْ جِيدُهَا وَلَكِنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْكَ دَقِيقُ

(١) الرجز بلا نسبة في العقد الفريد ٤٧٧/٢ .

(٢) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٦٣ ؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣ ؛ وخزانة الأدب
١١/٤٦٤ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٠٦ ؛ ولسان العرب ٨/١٣٦
(روع) ؛ ولرجل من أهل اليمامة في جمهرة اللغة ص ٢٩٢ ؛ وبلا نسبة في
الخصائص ٢/٤٢٠ ؛ وشرح المفصل ٨/٧٩ ، ٩/٤٨ ، ولسان العرب ١٠/١٦٨
(سوق) ؛ والمقرب ٢/١٨٢ ؛ والممتع في التصريف ص ٤١١ .

ونحو قراءة من قرأ : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ » لقوله تعالى :
 ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ ﴾^(١) ، كما رويوا أَنَّ أَعْرَابِيَّةً نَادَتْ جَارِيَةً ،
 فقالت : « تعالي إلى مَولائِ يَناديشِ » .

٣ - إبدال كاف المؤنث تاءً ، وزيادة الشين ، نحو : « أَبْرِشْ » في
 « أَبْرِكْ »^(٢) .

وتأتي الشين بدلاً من الكاف في خاصّة لهجيّة تُنسب إلى أهل اليمن^(٣) ،
 ونسبها ابن عبد ربّه لقبيلة تغلب^(٤) ، وتمثّل في قلب الكاف شيئاً مطلقاً ، فقد
 سُمع بعض أهل اليمن في عرفة يقول : « لَبِّشْ اللَّهُمَّ لَبِّشْ » ، أي : لَبِّكَ
 اللَّهُمَّ لَبِّكَ . ولا تزال هذه اللغة شائعة في عاميّة حضرموت .

العين

عَتَى

لغة هذليّة في « حَتَى » . راجع : « حَتَى » . وبها قرأ ابن مسعود :
 « لَبَسَجْنَتْهُ عَتَى حِينَ » قوله تعالى : ﴿ لَبَسَجْنَتْهُ حَتَى حِينَ ﴾^(٥) .

عَسَى

ذهب بعض النحويّين إلى أنّه حرف . ونقله بعضهم عن ابن السّراج .
 وحكاه أبو عمر الزاهد ، عن ثعلب . وذهب الجمهور إلى أنّه فعل ، وهو
 الصحيح . والدليل على فعليّته اتصال ضمائر الرفع البارزة به ، نحو :

(١) آل عمران : ٤٢ .

(٢) للتوسّع راجع رمضان عبد التّواب : فصول في فقه العربية . ص ١٤١ - ١٥٠ .

(٣) الجاحظ : البيان والتبيين . ج ١ ، ص ٣٥ .

(٤) ابن عبد ربّه : العقد الفريد . ج ١ ، ص ٤٧٥ .

(٥) يوسف : ٣٥ .

عَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُمْ ، ولحاق تاء التانيث له ، نحو : « عَسَتْ هندا أن تقوم » .

وهو فعل لا يتصرف ، يرد للرجاء والإشفاق . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ، وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا ، وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾^(١) . وعملها ، في الأصل ، عمل « كان » . إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً ، والأكثر اقترانه بـ « أَنْ » . وقد تحذف ، كقول الشاعر^(٢) [من الوافر] :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِراءَهُ فَرْجٌ ، قَرِيبُ

وجمهور البصريين على أن حذف « أَنْ » من خبر « عسى » ضرورة .
وظاهر كلام سيويه أنه لا يختص بالشعر .

وقد ندر وقوع خبرها مفرداً ، في قول الزبّاء : « عَسَى الْغُورُ
أَبُوساً »^(٣) ، وقول الشاعر^(٤) [من الرجز] :

(١) البقرة : ٢١٦ .

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيّات ص ٩٦ ؛ وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ؛ والدرر ١٧٤/٤ ؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٧ ؛ وشرح أبيات سيويه ٢٦٩/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩١ ؛ ولسان العرب ٢٨٣/١ (جوب) ، ٤٧٣/١١ (علل) ؛ والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٠ ؛ وشرح التصريح ٢١٣/١ ؛ وكتاب اللامات ص ١٣٦ ؛ ولسان العرب ٥٥٠/١٢ (لمم) ؛ ومغني اللبيب ٣١٧ ، ٤٩٢ ؛ وجمع الهوامع ٣٣/٢ .

(٣) هذا مثل ، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٥٠/٢ ؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣ ؛ وزهر الأكم ٢١٠/١ ؛ والعقد الفريد ١١٧/٣ ؛ وفصل المقال ص ٤٢٤ ، وكتاب الأمثال ص ٣٠٠ ؛ ولسان العرب ٢٣/٦ (باس) ، ٥٥/١٥ (عسا) ، ٣٨/٥ (غور) ؛ ومجمع الأمثال ١٧/٢ ؛ والمستقصى ١٦١/٢ . والغوير تصغير غار . والأبوس جمع بؤس ، وهو الشدة . والمثل قالته الزبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغوير على طريقه . ومعناه : لعل الشرّ يأتيكم من قِبَل الغار . يضرب مثلاً للرجل يُخبر بالشرّ فيُتهم به .

(٤) البيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ؛ وخزانة الأدب ٣١٦/٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ =

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ ، مُلِحًا ، دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَّ ، إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وَاعْلَمْ أَنَّ « عَسَى » لَهَا أَحْوَال :

الأول : أَنْ يَكُونَ خَبَرَهَا فِعْلًا مُضَارِعًا مُجَرَّدًا مِنْ « أَنْ » . وَهُوَ قَلِيلٌ ، كَمَا سَبَقَ . وَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ الْفِعْلَ خَبَرَهَا ، وَهِيَ عَامِلَةٌ عَمَلِ « كَانَ » .

الثاني : أَنْ يَكُونَ خَبَرَهَا فِعْلًا مُضَارِعًا مَقْرُونًا بِـ « أَنْ » . وَهَذَا هُوَ الْكَثِيرُ . وَاخْتَلَفَ ، فِي إِعْرَابِهِ ، عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ :

أحدها : أَنَّ « عَسَى » عَامِلَةٌ عَمَلِ « كَانَ » أَيْضًا ، وَ« أَنْ » وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا . قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا نَطَقُوا بِهِ ، عَلَى الْأَصْلِ ، نَطَقُوا بِهِ اسْمَ فَاعِلٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثَلِ ، وَالْبَيْتِ .

وثانيها : أَنَّ « عَسَى » ، فِي ذَلِكَ ، لَيْسَتْ عَامِلَةٌ عَمَلِ « كَانَ » ، بَلِ الْمَرْفُوعُ بِهَا فَاعِلٌ ، وَ« أَنْ » وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَالْفِعْلُ مُضْمَنٌ مَعْنَى : قَارَبَ . فَإِذَا قُلْتَ : « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، فَالْتَقْدِيرُ : قَارَبَ زَيْدٌ الْقِيَامَ . أَوْ يَكُونُ « أَنْ » وَالْفِعْلُ مَنْصُوبًا ، عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ . وَهَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ ، وَالْمَبْرَدُ . وَوَجْهُهُ أَنَّ « أَنْ » وَالْفِعْلَ مَقْدَّرَ بِالْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ . وَأَجِيبْ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُخْبِرُ بِهِ ، عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ .

وثالثها : أَنَّ « أَنْ » وَالْفِعْلَ بَدَلَ اشْتِمَالٍ مِنْ فَاعِلِ « عَسَى » . وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ . قَالَ صَاحِبُ « الْبَسِيطِ » : وَأَظُنُّ قَوْلَهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَيْسَتْ نَاقِصَةً . فَيَكُونُ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ : قَرَّبَ قِيَامُ زَيْدٍ . ثُمَّ قَدِّمْتَ الْاسْمَ ، وَأَخَّرْتَ الْمَصْدَرَ ، فَقُلْتَ : قَرَّبَ زَيْدٌ قِيَامَهُ . ثُمَّ جَعَلْتَهُ بِـ « أَنْ » وَالْفِعْلَ . وَيَحْتَجُّ ، عَلَى هَذَا ، بِقَوْلِهِمْ : « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ،

والخصائص ٨٣/١ ؛ والدرر ١٤٩/٢ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ؛
والمقاصد النحوية ١٦١/٢ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٧٤/٨ ، ٣٧٦ ؛ وشرح
شواهد المغني ص ٤٤٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤ ؛ وشرح المفصل ١٤/٧ ؛
وهمع الهوامع ١٣٠/١ .

وهي تامة . ثم إن تقدّم الاسم فهو على البدل ، حملاً لها على طريقة واحدة .
ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون بوجهين : أحدهما أنه إبدال قبل تمام
الكلام ، والآخر أنه لازم ، والبدل لا يكون لازماً .

واختار ابن مالك في « شرح التسهيل » أن « عسى » في ذلك ناقصة ،
والمرفوع اسمها ، و « أن » والفعل بدل سد مسد جزئي الإسناد . ونظرة بقراءة
حمزة : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ ﴾^(١) بالخطاب ، على أن
يكون « أنما » بدلاً من « الذين » ، وسد مسد المفعولين .

الثالث : أن يُسند إلى « أن » والفعل ، فلا يُحتاج حينئذ إلى خبر .
ومقتضى كلام بعض النحويين أنها تكون ، إذ ذاك ، تامة كما تكون « كان »
تامة . وقال ابن مالك : الوجه عندي أن تُجعل « عسى » ناقصة أبداً . فإذا
أسندت إلى « أن » والفعل وَجَّهَتْ بما وَجَّهَ به وقوع « حَسِبَ » عليهما ، في
نحو : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾^(٢) . فكما لم تخرج « حَسِبَ » بهذا عن
أصلها ، لا تخرج « عسى » عن أصلها ، بمثل : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا ﴾^(٣) .
بل يقال في الموضعين : سَدَّتْ « أن » والفعل مسد الجزئين .

الرابع : أن يتصل بـ « عسى » الضمير الموضوع للنصب ، نحو :
عَسَانِي ، وَعَسَاكَ ، وَعَسَاهُ . ومنه قول الشاعر^(٤) [من الوافر] :
وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا ، إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : لَعَلِّي ، أَوْ عَسَانِي

(١) آل عمران : ١٧٨ .

(٢) العنكبوت : ٢ .

(٣) البقرة : ٢١٦ .

(٤) البيت لعمران بن حطان في خزانة الأدب ٣٣٧/٥ ، ٣٤٩ ؛ وشرح التصريح ٢١٣/١ ؛
وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، ١٢٣/٧ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ؛ والمقاصد النحوية
٢٢٩/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/١ ؛ والجنى الداني ص ٤٦٦ ؛
والخزانة ٣٦٣/٥ ؛ والخصائص ٥/٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٤٩ ؛ وشرح المفصل
١٠/٣ ، ١١٨ ؛ والمقتضب ٧٢/٣ ؛ والمقرب ١٠١/١ .

وقول الآخر^(١) [من الرجز] :

* يَا أَبْتَا ، عَلَّكَ ، أَوْ عَسَاكَ *

وهذا من المواضع المشككة ، لأنَّ حقَّ الضمير المتَّصل بـ « عسى » أن يكون بصيغة المرفوع ، كما ورد في القرآن ، نحو : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾^(٢) ، لأنها ترفع الاسم . فإذا ورد بصيغة المنصوب ، احتاج إلى توجيه . وفي ذلك أربعة مذاهب :

أحدها مذهب سيبويه ، وهو أنَّ « عسى » ، في ذلك ، محمولة على « لعلَّ » في العمل . فالياء وأخواتها في موضع نصب اسماً لها ، و « أنْ » والفعل في موضع رفع خبراً لها .

وثانيها مذهب المبرِّد : أنَّ « عسى » باقية على أصلها ، ولكن انعكس الإسناد ، فجعل المخبر عنه خبراً . فالياء في موضع نصب خبراً لـ « عسى » تقدِّم ، و « أنْ » والفعل في موضع رفع اسماً لها .

وثالثها مذهب الأخفش : أنَّ « عسى » باقية على رفعها الاسم ، ونصبها الخبر ، ولكنَّ ضمير النصب ، الذي هو الياء وأخواتها ، وضع موضع المرفوع ، فهو نائب عنه ، و « أنْ » والفعل في موضع نصب خبراً لها ، كما كان .

ورابعها مذهب السيرافي : أنَّ « عسى » في قولهم : عَسَاكَ ، وَعَسَانِي ، حرف عامل عمَل « لعلَّ » . وضعف بأنَّ فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد . واختار ابن مالك ، رحمه الله ، مذهب الأخفش ، لسلامته من عدم

(١) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ؛ وخزانة الأدب ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣ ؛ والكتاب ٣٧٥/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢٢/١ ؛ والخصائص ٩٦/٢ ؛ والدرر ١٥٩/٢ ؛ وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١١٨/٣ ؛ والكتاب ٢٠٧/٤ ؛ وكتاب اللامات ص ١٣٥ ؛ ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي) ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ؛ والمقتضب ٧١/٣ ؛ وهمع الهوامع ١٣٢/١ .

(٢) محمد : ٢٢ .

النظير . إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير ، غير موضوع للرفع ، عن موضوع له .
وذلك موجود ، كقول الراجز^(١) :

يا بْنَ الزُّبَيْرِ ، طَالَمَا عَصَيْكَ وطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

ولأن نيابة المرفوع موجودة ، في نحو : « ما أنا كَأَنْتَ » . ولأن العرب قد تقتصر على « عساك » ونحوه . فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء بفعل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك . ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف ، في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى ما ذكره ابن مالك مختصراً .

وقال غيره : مذهب سيبويه هو الصحيح . ويُطْلَقُ مذهب الأخفش نصريّهم بالاسم ، موضع « أَنْ » والفعل ، في مثل هذا التركيب مرفوعاً ، كقوله^(٢) [من الطويل] :

فَقُلْتُ : عَسَاها نارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّها تَشْكِي ، فَاتِي نَحَوها ، فَأَعُوذُها

وأما ما ذكره ابن مالك ، من نيابة الكاف عن التاء في « عصيكا » ، فليس كذلك . بل الكاف فيه بدل من التاء ، كما نصّ عليه أبو علي وغيره . وهو شاذّ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل ، لأجله ، كما لم يسكن في « عساكا » . وأما النيابة في نحو : « ما أنا كَأَنْتَ » فذلك لعلّ أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور ، فاحتيج للنيابة . وأما علّة الاختصار على المنصوب فالحمل على « لعل » .

(١) الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/٢٨٨ ، ٤٣٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٦ ؛ ولسان العرب ١٥/٤٤٥ (تا) ؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٩١ ؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٨١ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢ ؛ ولسان العرب ١٥/١٩٣ (قفا) ؛ والمقرب ٢/١٨٣ .

(٢) البيت لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع ٢/١٥٩ ؛ وشرح التصريح ١/٢١٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٦ ؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٢٧ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٢٩ ؛ والجنى الداني ص ٤٦٩ ؛ وخزانة الأدب ٥/٣٥٠ ؛ ومغني اللبيب ص ١٦٥ ؛ ومع الهوامع ١/١٣٢ .

قلت : ذكر الفارسي في « التذكرة » أن قوله :

يا أَبَتَا ، عَلَّكَ ، أو عَسَاكَ

على حدّ « إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً » ، في أنّ الفاعل مضمّر في الفعل ، والكاف هو الخبر ، كما أنّ « صائماً » هو الخبر ، وإنّ خالفه في أنّه معرفة و « صائماً » نكرة . وهذا تخريج غريب . والكلام على هذه المسألة يستدعي بسطاً ، لا يليق بهذا الكتاب . فليقتصر على هذا القدر . فإنّ فيه كفاية . والله سبحانه أعلم .

عَمَّ

لغة في « أما » . راجع : « أما » .

عَمَّ

لفظ مركّب من حرف الجرّ « عَنْ » و « ما » الاستفهاميّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها ، نحو : « عَمَّ تبحث ؟ » . راجع : « عَنْ » .

عَمَّا

لغة في « أما » . راجع : « أما » .

عَمَّا

لفظ مركّب من حرف الجرّ « عَنْ » و « ما » الحرفيّة الزائدة غير الكافّة ، نحو : « عَمَّا قريب سيهطل المطر » . راجع : « عَنْ » .

قَدْ (*)

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً . فأما « قد » الأسمية فلها معنيان :
الأول : أن تكون بمعنى « حَسَبَ » . تقول : قَدْني ، بمعنى :
حَسَبِي . والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة . ويجوز فيها إثبات نون
الوقاية ، وحذفها . والياء ، في الحالين ، في موضع جرّ . هذا مذهب
سيبويه ، وأكثر البصريين .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى « كفى » . ويلزمها نون الوقاية ، مع
ياء المتكلم ، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال . والياء المتصلة بها في موضع
نصب . وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب .
وقول الشاعر^(١) :

* قَدْني مِنْ نَصْرِ الحُبَيْبَيْنِ ، قَدْني *

يحتمل قوله « قَدْني » وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى « حسب » ،
والياء في موضع جرّ . والثاني أن يكون اسم فعل ، والياء في موضع نصب .
وقوله آخر البيت « قَدْني » يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون بمعنى
« حسبي » ، ولم يأتِ بنون الوقاية على أحد الوجهين . وثانيها أن يكون اسم
فعل ، وحذف النون ضرورة . وثالثها أن يكون اسم فعل ، والياء للإطلاق ،
وليست ضميراً .

وأما « قد » الحرفية فحرف مختصّ بالفعل ، وتدخل على الماضي ،

(١) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٣٨٢/٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ؛ والدرر ٢٠٧/١ ؛ ولسان العرب ٣٤٤/١ (خب) ؛ والمقاصد النحوية ٣٥٧/١ ؛ ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣٨٩/٣ (لحد) ؛ وليس في ديوانه ؛ وهو لأبي بجدة في شرح المفصل ١٢٤/٣ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥٣ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٦ ؛ والكتاب ٣٧١/٢ .

بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع ، بشرط تجرؤه من جازم وناصب وحرف تنفيس . واختلفت عبارات النحويين في معنى « قد » . فقليل : هي حرف توقُّع . وقيل : حرف تقريب .

قال الزمخشري في « المفصل » : « ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو « قد » . وهو يقرب الماضي من الحال ، إذا قلت : قد فعل . ومنه قول المؤذن : « قد قامت الصلاة » . ولا بدّ فيه من معنى التوقُّع . قال سيويه : وأما « قد » فجواب : هل فعل . وقال أيضاً : فجواب : لمّا يفعل .

وقيل : حرف تقريب مع الماضي ، وتقليل مع المستقبل . قال ابن الخبّاز : ومن عبارات المطارحين في « قد » أنهم يقولون : حرف يصحب الأفعال ويقرب الماضي من الحال . قال : وزدته أنا « ويؤثر التقليل في فعل الاستقبال » .

وقال بعضهم : إن دخلت على المضارع لفظاً ومعنى ، فهي للتوقُّع ، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى ، فهي للتحقيق ، نحو : « قد قام زيد » ، و﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾^(١) .

قال الشيخ أبو حيان : والذي تلقّناه من أفواه الشيوخ ، بالاندلس ، أنها حرف تحقيق ، إذا دخلت على الماضي ، وحرف توقُّع ، إذا دخلت على المستقبل .

وقال بعضهم : « قد » حرف إخبار . تكون مع الماضي للتحقيق ، ومع المضارع للتوقُّع نارة ، وهو الكثير فيها ، وقد تكون معه للتحقيق ، وهو قليل . وقد تكون تقيلاً ، وهو أيضاً قليل . والإخبار ، في جميع ذلك ، لا يخالفها . فهو الخاص بها الذي تسمّى به .

قلت : وجملة ما ذكره النحويون لـ « قد » خمسة معان :

الأوّل : التوقُّع . و« قد » ترد للدلالة على التوقُّع مع الماضي ،

(١) النور : ٦٤ .

والمضارع . وذلك مع المضارع واضح ، نحو : « قد يخرج زيد » . ف « قد » هنا تدل على أنّ الخروج متوقّع ، أي : منتظر . وأمّا مع الماضي فتدلّ على أنّه كان متوقّعاً منتظراً . ولذلك يستعمل في الأشياء المتّربّة . وقال الخليل : إنّ قول القائل « قد فعل » كلامٌ لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤدّن : قد قامت الصلاة ، لأنّ الجماعة منتظرون .

الثاني : التقريب . ولا ترد للدلالة عليه إلّا مع الماضي . ولذلك تلزم غالباً مع الماضي ، إذا وقع حالاً ، نحو ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾ ^(١) . وإن ورد دون « قد » فقليل : هي معه مقدّرة . وهو مذهب المبرّد ، والفراء ، وقوم من النحويّين . وقيل : لا حاجة إلى تقديرها . وهو الأظهر . وكلام الزمخشريّ يدلّ على أنّ التقريب لا ينفك عن معنى التوقّع . وكذلك قال ابن مالك في « التسهيل » : فتدخل على فعل ماض متوقّع ، لا يشبه الحرف ، لتقريبه من الحال ، وقال ابن الخبّاز : إذا دخل « قد » على الماضي أثر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله خبراً منتظراً . فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك . هذا تفسير الخليل .

الثالث : التقليل . وترد للدلالة عليه ، مع المضارع . نحو : « إنّ البخيل قد يجود » . وقال ابن إياز : يفيد ، مع المستقبل ، التقليل في وقوعه ، أو في متعلّقه . فالأوّل كقولك : قد يفعل زيد كذا ، أي : ليس ذلك منه بالكثير . والثاني كقوله تعالى ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، والمعنى ، والله عزّ اسمه أعلم : أقلّ معلوماته ما أنتم عليه . قلت : والظاهر أنّ « قد » في هذه الآية للتحقيق ، كما ذكره غيره .

ونازع بعضهم في إفادة « قد » لمعنى التقليل ، فقال : « قد » تدلّ على توقّع الفعل ، ممّن أسند إليه . وتقليل المعنى لم يُستفد من « قد » . بل لو قيل : البخيل يجود ، فهم منه التقليل ، لأنّ الحكم على من شأنه البخل ، بالجود إنّ لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً ، لأنّ آخره يدفع أوله .

(٢) النور : ٦٤ .

(١) الأنعام : ١١٩ .

الرابع : التكثير . وهو معنى غريب . وقد ذكره جماعة من النحويين ،
وأنشدوا عليه قول الشاعر^(١) [من البسيط] :

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ ، الشَّعْوَاءَ ، تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ ، سُرْحُوبُ
ونحو ذلك من الأبيات الواردة في الافتخار .

قلتُ : وجعل الزمخشريّ منه قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي
السَّمَاءِ ﴾^(٢) . ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام سيويه . فإنه قال :
وأما « قد » فجواب لقوله : « لَمَّا يَفْعَلْ » . ثم قال : وتكون « قد » بمنزلة
« رَبِّمَا » قال الهذلي^(٣) [من البسيط] :

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ كَانَ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ يَفِرْضَادِ
كأنه قال : رَبِّمَا . هذا نصّه . فتشبيّه بـ « رَبِّمَا » يدلّ على أنها
للتكثير .

وعكس ذلك بعضهم ، فقال : بل تدلّ على التقليل ، لأنّ « رَبِّمَا »
للتقليل . وسيأتي تحقيق معنى « رَبِّ » في بابها .

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢١ ؛ وشرح
شواهد الإيضاح ص ٤٩٧ ، والمنصف ١/٢٢٣ ؛ ولامرئ القيس أو لعمران بن
إبراهيم الأنصاري في شرح شواهد المغني ٢/٤٩٦ ؛ ولإبراهيم بن عمران في لسان
العرب ١/٦٧٦ (قصب) ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٢٥٨ ؛ وخزانة الأدب
١٠٥/٦ ، ٢٥٣/١١ ؛ ولسان العرب ١٠/٢٤٥ (عرق) ؛ ومغني اللبيب ص ٣١٩ .
(٢) البقرة : ١٤٤ .

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤ ؛ وخزانة الأدب ١١/٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ؛
وشرح أبيات سيويه ٢/٣٦٨ ؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ٥/١٢٨ ؛
وشرح شواهد المغني ص ٤٩٤ ؛ ولشاس الهذلي في الأزهية ص ٢١٢ ؛ وللهذلي
بدون تحديد في الجني الداني ص ٢٥٩ ؛ وشرح المفصل ٨/١٤٧ ؛ والكتاب
٢٢٤/٤ ؛ ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قدد) ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٩ ؛ وبلا نسبة في
تذكرة النحاة ص ٧٦ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٣ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٠ ؛
ولسان العرب ١٣/١٧ (أسن) ؛ والمقتضب ١/٤٣ ؛ وجمع الهوامع ٢/٧٣ .

الخامس : التحقيق . وترد ، للدلالة عليه ، مع الفعلين : الماضي والمضارع . فمع الماضي نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١) . ومع المضارع نحو ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾ ^(٢) .

والحاصل أنها تفيد ، مع الماضي ، أحد ثلاثة معان : التوقع ، والتقريب ، والتحقيق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتقليل ، والتحقيق ، والتكثير .

تنبه : « قد » الدالة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي . ذكر ذلك ابن مالك . والظاهر أن الدالة على التكثير كذلك . وأما التي للتحقيق فإنها قد تصرفه إلى الماضي ، ولا يلزم فيها ذلك . هذا معنى كلام ابن مالك .

واعلم أن « قد » مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بغير القسم ، كقول الشاعر ^(٣) [من الطويل] :

أخالدُ، قد، واللّه، أوطأت عَشْوَةً وما العاشقُ المَظْلُومُ، فينا، بسارقٍ
وقد يحذف الفعل بعدها ، إذا دلّ عليه دليل كقول النابغة ^(٤) [من الكامل] :

أزِفَ التَّرحُلُ، غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وكانَ قَدِ

(١) المؤمنون : ١ .

(٢) الأنعام : ٣٣ .

(٣) البيت لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨ ؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦ ؛ والجنى الداني ص ٢٦٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠ ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٦ ، ٤٣٩ ؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٨ ، ٢/٧٣ .

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ؛ والأزهية ص ٢١١ ؛ والأغاني ١١/٨ ؛ والجنى الداني ص ١٤٦ ، ٢٦٠ ؛ وخزانة الأدب ٧/١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٠/٤٠٧ ؛ والدرر ٢/٢٠٢ ، ٥/١٧٨ ؛ وشرح التصريح ١/٣٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ ؛ وشرح المفصل ٨/١٤٨ ، ٩/١٨ ، ٥٢ ؛ ولسان العرب ٣/٣٤٦ (قلند) ؛ ومغني اللبيب ص ١٨٦ ؛ والمقاصد النحوية ١/٨٠ ، ٢/٣١٤ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦ ، ٣٥٦ ؛ وأمالى ابن الحاجب ١/٤٥٥ ؛ وخزانة الأدب =

أي : وكأنَّ قد زالت . والله أعلم .

ملحوظة (*) : يُحْطَىء الفيروزآبادي^(١)، وابن هشام^(٢)، وبعض اللغويين المحدثين^(٣) فصل « قَدْ » عن الفعل بـ « لا » النافية . وعلى مذهبهم لا يجوز القول : « قد لا أفعل كذا » بحجة أنَّ « قَدْ » حرف يختصَّ بالفعل المتصرف الخبري المجرد من الناصب ، والجازم ، والسين ، و « سوف » . وتخطيئهم غير مُصيب ، فقد جاء في المثل العربي القديم : « قَدْ لا يقادُ بي البعير »^(٤) . وقال أنس بن نواس المحاربي^(٥) [من الوافر] :

وَكُنْتُ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَامَا

وقال الأعشى ميمون^(٦) [من الوافر] :

وَقَدْ قَالَتْ قَتِيلَةٌ إِذْ رَأَتْني وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَامَا

وقال النمر بن تولب^(٧) [من المتقارب] :

وَأَحْبَبُ حَيْبِكَ حُبًّا رُويْدًا فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرَمَا

٨/٩ ، ٢٦٠/١١ ؛ ووصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ ، ٤٤٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤ ، ٤٩٠ ، ٧٧٧ ، وشرح ابن عقيل ص ١٨ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٦٠ ؛ وشرح المفصل ١٠/١١٠ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٧٨ ؛ والمقتضب ١/٤٢ ؛ وجمع الهوامع ١/١٤٣ ، ٨٠/٢ .

(*) هذه الملحوظة لنا ، لا لصاحب « الجنى الداني » .

(١) الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، مادة (ق د) .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٣) أنظر زهدي جار الله : الكتابة الصحيحة ، ص ٢٩٣ ، ومحمد العدناني : معجم الأخطاء الشائعة ، ص ٢٠٠ .

(٤) ورد المثل في أمثال العرب ص ٧٥ ؛ وجمهرة الأمثال ١١٨/٢ ؛ والمستقصى ١٩٢/٢ .

(٥) لسان العرب ١٢/٢٢٣ (ذيم) .

(٦) ديوانه ص ٢٤٥ .

(٧) ديوانه ص ٣٧٩ . ولا يعولك : لا يهْمَك ولا يغلبك ولا يثقل عليك . نصرم : تقطع .

واستخدم التركيب « قَدْ لا » كثير من اللغويين القدماء الذين يُرجع إليهم . يقول ابن هشام (وهو من مخطئي التعبير السابق الذكر) في مَبْحَث « هَلْ » في كتابه « مغني اللبيب » : « ... بَلْ قد تأتي لذلك كما في الآية ، وقد لا تأتي له »^(١) . وقال الفيروزآبادي ، وهو من المخطئين أيضاً : « والدغدغة : انفعال في نحو الإبط والبُضع والأخمص ، وقد لا يكون لبعض الناس »^(٢) . وقال ابن مالك في ألفيته :

ولا ضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفَ ذو المنعِ ، والمصروفُ قد لا يتصرف^(٣)
وقال المرادي في مَبْحَث « حَتَّى » : « إِنَّ « حَتَّى » العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها . وأما الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل »^(٤) . وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول « قَدْ » على الفعل المضارع المنفي بـ « لا »^(٥) .



كَأَنَّ

هي « كَأَنَّ » مُخَفَّفَةٌ ، وهي تعمل عملها في نصب المبتدأ ورفع الخبر ، وقال الزمخشري : تُخَفَّفُ « كَأَنَّ » ، فيبطل عملها ، نحو قول الشاعر [من الهزج]^(٦) .

(١) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب . ج ١ ، ص ٣٨٩ .

(٢) الفيروزآبادي : القاموس المحيط . مادة (دغ دغ) .

(٣) عن ابن عقيل : شرح ابن عقيل عن ألفية ابن مالك . ج ٢ ، ص ٣٣٨ .

(٤) المرادي (الحسن بن قاسم) : الجنى الداني في شرح حروف المعاني . ص ٥٤٩ .

(٥) مجمع اللغة العربية : كتاب الألفاظ والأساليب . ص ١ .

(٦) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ١٩٧ ؛ وأوضح المسالك ٣٧٨/١ ؛ وتخليص

الشواهد ص ٣٨٩ ؛ والجنى الداني ص ٥٧٥ ؛ وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠ ، ٣٩٤ ،

٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ؛ والدرر ١٩٩/٢ ؛ وشرح التصريح ١٣٤/١ ؛ =

وَنَحَرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَانَ تَذْيَاهُ حُقَّانِ

وحمل ابن يعيش قوله : « يبطل عملها » على معنى : يبطل ظاهراً ،
فتعمل في ضمير الشأن .

والذي عليه الجمهور ، أنه إذا خَفَّتْ « كَانَ » لا يَتَغَيَّرُ معناها ، وإعمالها واجب ، ويكون اسمها ، غالباً ، ضميراً للشأن ، نحو : « شاهدتُ رياضياً كَانَ سَهْمٌ في السُّرعة » ، أي : كَانَهُ (كَانَ حالُهُ أو شَأْنُهُ) سَهْمٌ ، أو ضميراً لغير الشأن ، نحو : « يَدُقُّ الْبَرْدُ النافذةَ ، وكانَ حَجَرٌ » ، أي : كَانَهُ حَجَرٌ . وقد يظهر اسمها ، نحو قول رؤبة^(١) [من الرجز] :

وَمُعْتَدٍ فَظٌ غَلِيظِ الْقَلْبِ كَانَ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ

ونحو قول رؤبة^(٢) [من الرجز] :

وَنَحَرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَانَ تَذْيَاهُ حُقَّانِ

على رواية نصب « تَذْيَاهُ » ، ونحو قول باعث أو علباء أو أرقم
الشكري^(٣) [من الطويل] :

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كَانَ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

= وشرح شذور الذهب ص ٣٦٩ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٧ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٨ ؛ وشرح المفصل ٨٢/٢ ؛ والكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ؛ ولسان العرب ٣٠/١٣ ، ٣٢ (أنن) ؛ والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢ ؛ والمنصف ١٢٨/٣ ؛ وجمع الهوامع ١٤٣/١ . ويروى « كان تذيبه حقان » على الإعمال .

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩ ؛ وشرح التصريح ٢٣٤/١ ؛ والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ١٩٨ ؛ وخزانة الأدب ٣٩١/١٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ؛ وشرح المفصل ٨٣/٨ ؛ والكتاب ١٦٤/٣ ، ١٦٥ ؛ ولسان العرب ٣٦٥/١ (خلب) ، ٣٢/١٣ (أنن) ؛ والمقرب ١١٠/١ .

(٢) تقدّم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٣) تقدّم تخريجه ص ١٩٧ .

على رواية من نصب « ظبية »^(١) .

ولا بُدَّ أن يكون خبر « كَانْ » جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن . فإن كانت اسمية ، فلا حاجة لفاصل بينها وبين « كَانْ » ، نحو : « شاهدتُ سباحاً كَانْ سمكةً في أنسيابها » . وإن كانت فعلية ، فالأحسن الفصل بالحرف « قَدْ » قبل الماضي المثبت ، وبالحرف « لَمْ » قبل المضارع المنفي ، نحو : « كَانْ قد هَوَى الفريقُ في الماء ، كَصَخْرَةٍ هَوَتْ » ، و « كَانْ لم يكنْ بين النجاح والفشل مسافة طويلة » .

كَأَنَّمَا

هي « كَانْ » التي اتّصلت بها « ما » الزائدة الكافّة . فكفّتها عن العمل ، أي عن نصب المبتدأ ورفع الخبر ، نحو : « كأنما زيدٌ أسدٌ » (« زيد » : مبتدأ مرفوع بالضمة . « أسدٌ » : خبر مرفوع بالضمة) .

كَمْ (*)

اسم لعدد مُبهم الجنس ، والمقدار . وليست مركبة ، خلافاً للكسائي والفرّاء . فإنّها عندهما مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية محذوفة الألف ، وسكّنت ميمها لكثرة الاستعمال . و « كم » لها قسمان : استفهامية ، وخبرية . أمّا الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها ؛ وأمّا الخبرية فذهب بعض النحويّين إلى أنّها حرف . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . والصّحيح أنّها اسم . ودليل اسميتها واضح . ولـ « كم » أحكام كثيرة مذكورة في بابها . فلا حاجة هنا لذكرها . والله سبحانه أعلم .

(١) يروى البيت ، أيضاً ، برفع « ظبية » على أنّها خبر « كَانْ » واسمها ، ضمير الشأن ، محذوف ، ويروى ، أيضاً ، بالجرّ على أنّ كاف « كَانْ » هي كاف التشبيه ، وأن « ظبية » زائدة .

كُـم

اعتبر بعض النحاة « كُـم » في « إِيَاكُم » حرفاً يبيّن أن الضمير « إِيَا » لجمع مذكّر . راجع : « إِيَا » .

كَمَا(*)

اعلم أن « كما » ، عند التحقيق ، كلمتان . وهما : كاف التشبيه أو التعليل ، و « ما » . ثم إن « ما » المتصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد تكون حرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها قسمان : الأوّل : أن تكون موصولة . والثاني : أن تكون نكرة موصوفة . كقولك : « الذي عندي كما عندك » ، أي . كالذي عندك ، أو كشيء عندك . فهذا المثال يحتمل الوجهين .

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام : مصدرية ، وكافة ، وزائدة ملغاة .
فالمصدرية نحو : « قمتُ كما قمتَ » ، أي : كقيامك . فالكاف في ذلك جارة للمصدر المنسب ، من « ما » وصلتها .

والكافة كقول زياد الأعجم^(١) [من الوافر] :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي ، وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النُّشَوَانُ ، وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
أُرِيدُ هِجَاءَهُ ، وَأَخَافُ رَبِّي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ لَثِيمُ

وجعل بعضهم « ما » كافة في قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ ﴾^(٢) ، وفي قوله : ﴿ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾^(٣) . وممن جوّز ذلك

(١) البيتان لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧ ؛ والجنى الداني ص ٤٨١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٠١ ؛ والمقاصد النحويّة ٣/٣٤٨ ؛ وبلا نسبة في المغني اللبيب ص ١٩٤ .

(٢) البقرة : ١٥١ .

(٣) البقرة : ١٩٨ .

الزمخشري ، وابن عطية . وضعفه بعضهم ، وقال : الأولى ، في الآيتين ونحوهما ، أن تكون « ما » مصدرية ، لأن فيه إقرار الكاف على ما استقر لها ، من عمل الجر .

وقد منع أبو سعد علي بن مسعود الفرخان صاحب « المستوفي » أن تكون الكاف مكفوفة بـ « ما » . وردّ عليه بقوله : « كما النشوان والرجل الحليم » . قيل : وهذا تفریع على أن « ما » المصدرية لا تُوصل بالجملة الاسمية . أما إذا قلنا إنها تُوصل بها فلا تكون « ما » كافة ، بل مصدرية والكاف جارة للمصدر المنسب من « ما » وصلتها .

والزائدة الملقاة كقول الشاعر^(١) [من الطويل] :

وَنَصْرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمُ
بَجَرِ النَّاسِ ، أَي : كَالنَّاسِ . و « ما » زائدة .

فهذه أقسام « كما » . وليس فيها شيء يعدّ حرفاً واحداً . بل هي مركبة ، في هذه الأقسام كلها . وذكر صاحب « رصف المباني » أن « كما » تكون تارة مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » الموصولة أو المصدرية . فالكلام عليها هو الكلام على الكاف المفردة في بابها . قال : وتكون « كما » بسيطة ، وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون بمعنى « كي » ، فت نصب ما بعدها كما تنصب « كي » ، كقولك : « أكرمك كما تكرمني » ، أي : كي تكرمني . قال الشاعر^(٢) [من الطويل] :

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحِسْنَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ
أَي : كي يحسبوا .

الثاني : أن تكون بمعنى « كأن » . تقول : « شمني كما أنا أبغضه » ،

(١) تقدّم تخريجه ص ١٣٣ .

(٢) تقدّم تخريجه ص ٢٣٣ .

أي : كَأَنِّي أَبْغَضُهُ ، ومنه قول الشاعر^(١) [من الوافر] :

تُهَدِّدُنِي بِجُنْدِكَ ، مِنْ بَعِيدٍ كما أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

الثالث : أَن تكون بمعنى « لعل » . تقول : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا كَمَا لَا يَضْرِبُكَ » . ومنه قول الراجز^(٢) :

* لَا تَشْتُمِ النَّاسَ ، كَمَا لَا تُشْتَمُ *

أي : لعلَّكَ لَا تُشْتَم .

وهي ، في هذين الموضعين الأخيرين ، غير عاملة لفظاً ، وإن كانت في موضع عامل ، من جهة المعنى . انتهى ما ذكره .

ولم أرَ أحداً ذكر أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً ، غير هذا الرجل ، وليس الأمر كما ذكر . و« كما » ، في هذه المواضع الثلاثة ، مركبة من كاف التشبيه ، أو كاف التعليل ، و« ما » . واختلف النحويون في وجه النصب بـ « كما » ، في قوله : « كما يحسبوا » . فقال أبو علي الفارسي : الأصل « كيما » فحذفت الياء . ونقل عن الكوفيين . قال ابن مالك : وهذا تكلف ، لا دليل عليه ، ولا حاجة إليه . وذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بـ « ما » ، دخلها معنى التعليل ، فنصبت لشبهها بـ « كي » ، لا لأن الأصل « كيما » . والله أعلم .

كُما

اعتبر بعض النحاة « كُما » في « إِيَّاكُما » حرفاً يُبين أَنَّ الضمير « إِيَّا » للمثنى . راجع : « إِيَّا » .

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٤ ؛ ورصف المباني ص ٢١٤ .

(٢) تقدّم تخريجه ص ١٣١ .

كَيْمَ

لفظ مركَّب من « كي » الجارَّة التعليلية ، و « ما » الاستفهامية التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرِّ عليها ، نحو « كَيْمَ تُثْرِيُرُ ؟ » أي : لِمَ تُثْرِيُرُ ؟ راجع : « كي » .

كَيْمَا

لفظ مركَّب من « كي » الجارَّة التعليلية ، و « ما » المصدرية المؤولة مع ما بعدها بمصدر مجرور بـ « كي » ، نحو : « زَرْتُكَ كَيْمَا أُبَشِّرُكَ بِنَجَاحِكَ » . راجع : « كي » الجارَّة .

كَيْمَهُ

لفظ مركَّب من « كي » الجارَّة ، و « ما » الاستفهامية التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرِّ عليها ، وهاء السُّكُوت . راجع « كي » .



لات(*)

حرف نفى ، أصله « لا » ، ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في « ثَمَّتَ » و « رُبَّتْ » . هذا مذهب الجمهور . وقيل : هي مركَّبة من « لا » والتاء . فلو سَمَّيَتْ بها حَكِيَّتْ .

وقال ابن أبي الربيع : « لات » أصلها « ليس » . فقلبت ياؤها ألفاً ، وأبدلت سينها تاء ، كراهة أن تلتبس بحرف التمني . ويقويه قول سيبويه « إِنَّ اسمها مُضَمَّرٌ فِيهَا » ، ولا يضمّر إلَّا في الأفعال .

وذهب ابن الطراوة إلى أَنَّ التاء متَّصلة بالحين الذي بعدها ، لا بها . وهو مذهب أبي عبيدة . قال : ولم نجد في كلام العرب « لات » . وذكر أَنَّ

التاء في «الإمام» (*) متصلة بـ «حين»، كتبت «ولا نَحِينُ مَنَاصِرَ»^(١). قال الزمخشري: وأما قول أبي عبيدة: «إِنَّ التَّاءَ دَاخِلَةٌ عَلَى حِينَ» فلا وجه له. واستشهاده بَأَنَّ التَّاءَ مُلْتَزِقَةٌ بِـ «حِينَ» في الإمام لا مُتَشَبِّهَةٌ بِهِ. فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط.

قلت: وقد ورد دخول التاء على الأحيان في قول ابن عمر: «اذْهَبْ بِهَا تَلَانٌ إِلَى أَصْحَابِكَ». وقول الشاعر^(٢) [من الخفيف]:
نَوَلِي، قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِ، جُمانَا وَصِلِينَا، كَمَا زَعَمْتَ، تَلَانَا
وقول الآخر^(٣) [من الكامل]:

العَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ؟
وزعم بعض النحويين أَنَّ التَّاءَ فِي «تَلَانٍ» بَدَلٌ مِنْ أَلْفِ الْوَصْلِ. وَهُوَ زَعْمٌ لَا يَصَحُّ. وَأَوَّلُ بَعْضِهِمْ «تَحِينٌ» عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ: لَا تَحِينَ، فَحَذَفَ «لَا» وَأَبْقَى التَّاءَ دَالَّةً عَلَيْهَا. وَقِيلَ: أَرَادَ «العَاطِفُونَ» بِهَاءِ السَّكْتِ، ثُمَّ أَثْبَتَهَا وَصْلًا، وَحَرَّكَهَا مَبْدَلَةً تَاءً، تَشْبِيهُاً بِهَاءِ التَّائِيثِ. وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا. وَقَوْلُ أَبِي عَبِيدَةَ: «وَلَمْ نَجِدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: لَا تَحِينَ» مُعَارِضٌ بِنَقْلِ الْخَلِيلِ، وَسَيُؤَيِّدُهُ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَثْمَةِ.

واختلف النحويون في «لات»، فقبل: لا عمل لها. ونقل عن

(*) مصحف عثمان رضي الله عنه.

(١) ص: ٣.

(٢) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ٧٤/١٣ (تلن)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ١١٠؛ والجنى الداني ص ٤٨٧؛ ورصف المباني ص ١٧٣؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٦٦؛ ولسان العرب ٤٣/١٣ (أين)، ١٣٤/١٣ (حين)؛ والممتع في التصريف ٢٧٣/١.

(٣) البيت لأبي وجزة السعدي في الإنصاف ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ١٧٥/٤، ١٧٨؛ ولسان العرب ٨٧/٢ (ليت)، ٢٥١/٩ (عطف)، ٣٤/١٣ (حين)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٨٣/٩؛ والدرر ١١٦/٢؛ والجنى الداني ص ٤٨٧؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٠؛ وجمع الهوامع ١٢٦/١.

الأخفش ، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر ، تقديره : ولا أرى حينَ مناصٍ . ونقل صاحب « البسيط » عن السيرافي أنه قال في ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾^(١) : هو على الفعل ، أي : ولات أراه حينَ مناصٍ . وقيل : تعمل عمل « إن » . وهو مذهب الأخفش . وهي عنده « لا » النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، و « حينَ مناصٍ » اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم ، ونحوه . وقال سيبويه ، ومن وافقه : تعمل عمل « ليس » . وهي على هذا « لا » المشبهة بـ « ليس » ، زيدت عليها التاء .

ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها . بل الأكثر أن يحذف اسمها ، ويبقى خبرها . كقوله تعالى : ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾^(١) ، والتقدير : ليس الحينُ حينَ مناصٍ . وقد يُحذف خبرها ، ويبقى الاسم ، كقراءة بعضهم ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ بالرفع . والتقدير : ولات حينَ مناصٍ حيناً لهم . وعلى قول الأخفش ، فالمرفوع بعدها مبتدأ وخبره محذوف .

وإذا وقعت « لات » قبل « هنا » ، كقول الشاعر^(٢) [من الكامل] :
حَنَّتْ نَوَارُ ، وَلَاتَ هَنَا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أُجْنَتْ
ففيها خلاف : ذهب الفارسيُّ إلى أنها مهملة ، لا اسم لها ولا خبر . و « هَنَا » في موضع نصب على الظرفية ، لأنه إشارة إلى مكان . و « حَنَّتْ » مع « أَنْ » مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : ولا هُنالك حينٌ . وقيل : « هَنَا » اسم « لات » ، و « حَنَّتْ » خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقتُ حينَ حنينٍ . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي علي الشلوبين . ورده ابن مالك بأن « هَنَا » من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تخرج عن الظرفية ، إلا بأن تُجرَّب بـ « مِنْ » أو « إِلَى » .

فائدة : قُرئ ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾^(٣) بفتح التاء ، وضمها ، وكسرها . والفتح هو المشهور . والوقف عليها بالتاء عند سيبويه ، والقرء ،

(٣) ص : ٣ .

(١) ص : ٣ .

(٢) تقدّم تخريجه ص ٢٤٩ .

وابن كيسان ، والزجاج . وبه وقف أكثر القراء . وبالهاء عند الكسائي ، والمبرد . وبه قرأ الكسائي . وقرئ « حين مناص » بالنصب والرفع والجَر ، فالنصب والرفع تقدّم توجيههما . وأمّا الجَر فوجهه ما حكاه الفراء ، أن من العرب من يخفض بـ « لات » . وأنشد^(١) :

طَلَبُوا صَلَحَنَا، وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ
وقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : ما وجه الكسري « أَوَانٍ » ؟ قُلْتَ :
مشبهة بـ « إِذْ » في قوله^(٢) :

* وَأَنْتَ ، إِذْ ، صَحِيحٌ *

في أنه زمان قُطِعَ منه المضاف إليه ، وَعَوِضَ التنوين ، لأنَّ الأصل :
ولات أَوَانٍ صَلَح . فَإِنْ قُلْتَ : فما تقول في « حين مناص » ، والمضاف إليه
قائم ؟ قُلْتَ : نُزِّلَ قُطِعَ المضاف إليه من « مناص » ، لأنَّ أصله : حين
مناصيهم ، منزلة قطعه من « حين » ، لاتحاد المضاف والمضاف إليه . وجعل
تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف . ثم بُني الحين لكونه مضافاً الى غير
متمكّن . انتهى .

وما ذكره في « لات أَوَانٍ » هو تخريج الزجاج ، وغيره . وفيه بُعد . وما
ذكره في « لات حين مناص » أبعد . وخرَجَ الشيخ أبو حيان هذه القراءة ،
والبيت أيضاً ، على إضمار « مِنْ » ، أي : لاتَ مِنْ حِينَ ، ولاتَ مِنْ أَوَانٍ .
وخرَجَ الأخفش « ولات أَوَان » على إضمار « حِينَ » ، أي : ولاتَ حِينَ أَوَانٍ .
فحذف « حين » ، وأبقى « أَوَانٍ » على جرّه . والله سبحانه أعلم .

لِئَلَّا

لفظ مركّب من لام التعليل ، و« أن » الناصبة ، و« لا » النافية ، ولذلك
تدخل على الفعل المضارع فتنصبه ، نحو الآية : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٨ .

وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة^(١) . راجع : اللام ،
و « أن » ، و « لا » النافية .

لِئِنْ

لفظ مركب من اللام الموطئة للقسم ، والقسم محذوف ، و « إن »
الشرطية . راجع : اللام ، و « إن » .

لَأَنَّ

لغة في « لعل » غير الجارة . راجع : « لعل » .

لَتُ

لغة في « ليت » . راجع : « ليت » .

لَعَلَّتْ

لغة في « لعل » غير الجارة . راجع : « لعل » .

لَعَلَّمَا

لفظ مركب من « لعل » و « ما » الحرفية الزائدة التي كُفّت « لعل » عن
العمل ، أي عن نصب المبتدأ ورفع الخبر ، نحو قول الفرزدق^(٢) [من
الطويل] :

(١) البقرة : ١٥٠ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٠/١ ؛ والأزهية ص ٨٨ ؛ والدرر ٢٠٨/٢ ؛ وشرح =

أَعِذْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا
وَجَوَّزَ قَوْمَ إِعْمَالِهَا حَمَلًا عَلَى «لَيْتَ» لاشتراكهما في أنهما يُغَيِّرَانِ معنى
الابتداء ، وكذا قالوا في «كَأَنَّ» المتصلة بها «مَا» الحرفية الزائدة . وَخَصَّ
بَعْضُهُمْ «لَعَلَّ» بذلك لأشْدَّيَّةِ التشابه ، و«لَعَلَّ» ، و«لَيْتَ» للإنشاء ، أَمَّا
«كَأَنَّ» فَلِلْخَبَرِ .

لَقَدْ

لفظ مركَّب من اللَّامِ الموطَّئة لِلْقَسَمِ ، و«قَدْ» . راجع : اللام ،
و«قَدْ» .

لَكِنَّمَا

لفظ مركَّب من «لَكِنْ» المكفوفة عن العمل ، و«مَا» الحرفية الزائدة
الكافة . راجع : «لَكِنْ» .

لِمَ

لفظ مركَّب من اللَّامِ الجسّاءة ، و«مَا» الاستفهامية المحذوفة الألف
لدخول حرف الجرِّ عليها ، نحو : «لِمَ الضُّحْكُ ؟» راجع : اللَّام .

لَوْتُ

لغة في «لَيْتَ» . راجع : «لَيْتَ» .

شواهد الإيضاح ص ١١٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣ ؛ وشرح المفصل
٥٧/٨ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦١ ؛
وشرح قطر الندى ص ١٥١ ؛ وشرح المفصل ٥٤/٨ ؛ ومغني اللبيب ص ٣١٩ ،
٣٢٠ ؛ وجمع الهوامع ١٤٣/١ .

لَيْتَمَا

لفظ مركَّب من « لَيْتَ » وما الحرفية الزائدة . ويجوز إعمال « لَيْتَ » التي اتصلت بها « ما » الحرفية الزائدة ، ويجوز إهمالها بخلاف أخواتها . راجع : « لَيْتَ » .

لَيْسَ (*)

فعل لا يتصرَّف . هذا مذهب الجمهور . ودليل فعليتها اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها ، واتصال تاء التأنيث . ووزنها « فَعِلَ » بكسر العين ، فخففت ، ولزم التخفيف . ولا يجوز أن تكون « فَعَلَ » بالفتح ، لأنه لا يخفَّف ، فكان يقال : لَاسَ . ولا « فَعُلَ » بالضم ، إذ لو كان كذلك لزم ضمَّ لامها ، مع ضمير المتكلم والمخاطب . وكان قياسها كسر اللام في نحو : لَيْسَتْ . وقد حكاه الفراء عن بعضهم . والأكثرُ الفتح . وسبب ذلك عدم تصرُّفها .

وقد سُمع فيها « لُست » بضم اللام ، وهو يدلُّ على بنائها على « فَعُلَ » بضم العين كـ « هَيَّؤْ زَيْدٌ » ، بمعنى : حَسُنْتَ هَيْئَتُهُ ، فيكون في أصلها لغتان : فَعِلَ ، وفَعُلَ .

وذهب ابن السَّراج ، والفارسيُّ في أحد قوليه ، وجماعة من أصحابه ، وابن شقير ، إلى أنَّها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا الموضع . وقال صاحب « رصف المباني » : « ليس » ليست محضة في الفعلية ، ولا محضة في الحرفية ، ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه والفارسي . فزعم سيبويه أنَّها فعل ، وزعم أبو علي أنَّها حرف ، ثم قال : والذي ينبغي أن يقال فيها ، إذا وجدت بغير خاصية من خواصِّ الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنَّها حرف لا غير ، كـ « ما » النافية . كقول الشاعر^(١) [من البسيط] :

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٤ ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٩٤ ؛ ورصف المباني ص ٣٠١ .

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا ، لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارُ ، إِلَى مَوْتٍ ، بِأَسْيَافٍ
واعلم أن « ليس » لها أربعة أقسام :

الأول: أن تكون من أخوات « كان » : فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وأمرها واضح .

الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء ، ويجب نصب المستثنى بها ، نحو : « قام القوم ليس زيداً » . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر . ولذلك وجب نصب المستثنى بها ، لأنه خبرها . واسمها ضمير ، عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق ، عند البصريين . وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس فعلهم فعلَ زيد . فحذف المضاف . ورُدُّ بوجهين : أحدهما أن فيه دعوى حذف مضاف ، لم يلفظ به قط . والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع ، نحو : « القوم أخوتك ليس زيداً » .

الثالث: أن تكون مهملة ، لا عمل لها ، وذلك في نحو « ليس الطيبُ إلا المسكُ » ، عند بني تميم . فإنَّ « إلا » عندهم تبطل عمل « ليس » ، كما تبطل عمل « ما » الحجازية . حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء . وله في ذلك ، مع عيسى بن عمر ، حكاية مشهورة . وقال بعضهم : ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ، ولا ضمير في « ليس » .

وتأول أبو علي قولهم « ليس الطيبُ إلا المسكُ » ، وزعم أنه يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون في « ليس » ضمير الشأن ، و« الطيب » مبتدأ ، و« المسك » خبره . ورُدُّ بأنه لو كان كذلك لدخلت إلا على الجملة . فكان يقال : ليس إلا الطيب المسكُ . كما قال الشاعر^(١) [من الطويل] :

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَاتِنٌ وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا ، وَلَا ضَرَّ
وقد أجاب أبو علي عن هذا ، بأنَّ « إلا » دخلت في غير موضعها ،

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٦ .

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَفْنُنْ إِلَّا ظَنًّا﴾^(١)؛ وقول الشاعر^(٢) [من المتقارب]:

أَحْلُ لَه الشَّيْبُ أَثْقَالُهُ وما اغترَّه الشَّيْبُ ، إِلَّا اغْتَرَارًا

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المعنى .
قال أبو علي: والوجه الثاني أن يكون «الطيب» اسم «ليس» ، والخبر محذوف ، و«إلا المسك» بدل منه . كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك . والوجه الثالث أن يكون «الطيب» اسم «ليس» ، و«إلا المسك» نعت له ، والخبر محذوف . كأنه قال: ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيباً في الوجود .

ولأبي نزار ، الملقَّب ملك النحاة ، تخريج غريب . وهو أن «الطيب» اسم «ليس» ، و«المسك» مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره: إلا المسك أفضرُ . . . والجملة في موضع خبر «ليس» .

والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبي عمرو أن ذلك لغة بني تميم .
الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً ، على مذهب الكوفيِّين . ومن حججهم قول الشاعر^(٣) [من الرجز]:

أَيْنَ الْمَفْرُ ، وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ والأشْرُمُ الْمَغْلُوبُ ، لَيْسَ الْغَالِبُ

ولم يثبت كونها عاطفة ، عند البصريِّين . ويُوجَّه هذا البيت ، على مذهب البصريِّين ، بأن يُجعل «الغالب» اسم «ليس» ، ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على «الأشْرُم» ، ثم حُذف لاتصاله . كما تقول: الصَّدِيقُ كانهُ زيدٌ ، ثم تحذف الهاء تخفيفاً . وممَّن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً ، عند

(١) الجاثية : ٣٢ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٥ ؛ وخزانة الأدب ٣/٣٧٤ ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٩٧ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤ ؛ وشرح المفصل ٧/١٠٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٦ .

(٣) البيت لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر ٦/١٤٦ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٥ ؛ والمقاصد النحوية ٤/١٢٣ ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٩٨ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٧ ؛ وجمع الهوامع ٢/١٣٨ .

الكوفيّين ، ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن مالك . وحكاه ابن عصفور ، عن البغداديين .

قيل : وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف ، لأنهم أضمروا الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرو . وفي النصب والجرّ جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمروا الفعل بعدها . وذلك الفعل المضمر في موضع خبر « ليس » . هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام ، وابن كيسان . وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيّين .

مسألة : مذهب أكثر النحويّين أنّ « ليس » و « ما » الحجازيّة مخصوصان بنفي الحال . قال ابن مالك : والصحيح أنّهما ينفيان الحال ، والماضي ، والمستقبل . وقد حكى سيويه : ليس خَلَقَ اللَّهُ مثله . ومن نفيها المستقبل قول حسان^(١) [من الطويل] :

فما مثلهُ فيهم ، ولا كانَ قبلهُ وليس يَكونُ ، الدَّهرَ ، ما دامَ يَذُبُّ
وينبغي أن يُحمل كلام الأكثرين على « ما » إذا لم تقترن به قرينة تخصّه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذ ذاك على الحال ، كما يحمل عليه الإيجاب . وقد أشار إلى ذلك الشلوبين . والله أعلم .



ما (*)

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً واسماً .
فأما « ما » الحرفيّة فلها ثلاثة أقسام : نافية ، ومصدريّة ، وزائدة .
فالنافية قسمان : عاملة ، وغير عاملة .
فالعاملة : هي « ما » الحجازيّة . وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، عند أهل الحجاز . قيل : وأهل تهامة . قال صاحب « رصف المباني » :

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٩٩ ؛ والدرر ١/٧٦ ؛ والمقاصد النحوية ٢/٢ .

أهل الحجاز ونجد . وإنما عَمِلَتْ عندهم ، مع أنها حرف لا يختص ، والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل ، لأنها شابهت « ليس » في النفي ، وفي كونها لنفي الحال غالباً ، وفي دخولها على جملة اسمية . ولعملها عندهم شروط :

الأول : تأخر الخبر ، فلو تقدّم بطل عملها . هذا مذهب الجمهور . وأجاز بعضهم نصب الخبر ، المُقَدَّم على الاسم . وقال الجرمي : إنه لغة ، وحكي : ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ .

ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبته إليه نظر ، لأن سيبويه إنما حكاه عن غيره . قال : « وإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، وما مسيء من أعتب » ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : « إن أخوك عبد الله » ، على حدّ قولك : « إن عبد الله أخوك » ، لأنها ليست بفعل . فهذا نصّ على منع النصب . ولم يكفه حتى شبهه بشيء لا خلاف فيه . ثم قال : « وزعموا أنّ بعضهم قال ، وهو الفرزدق ^(١) [من البسيط] :

فأصبَحُوا قَدْ أعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وهذا لا يكاد يُعرف . فهذا لم يسمعه من العرب . إنما قال « وزعموا » ، ثم قال « وهذا لا يكاد يُعرف » . فنفي المقاربة ، والمقصود نفي العرفان ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكْذِبْهَا ﴾ ^(٢) . وقد تُؤوّل هذا البيت ، على أوجه ، ذكرتها في غير هذا الكتاب .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١ ؛ والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، ١٢٢/٣ ؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١ ؛ والجني الداني ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ؛ وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٣٨ ؛ والدرر ١٠٣/٢ ، ١٥٠/٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٨/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١ ، ٧٨٢/٢ ؛ والكتاب ٦٠/١ ؛ ومغني اللبيب ص ٤٠٢ ، ٥٧١ ، ٦٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ؛ والمقتضب ١٩١/٤ ؛ والهمع ١٢٤/١ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٠/١ ؛ ورصف المباني ص ٣١٢ ؛ وشرح الأشموني ١٢٢/١ ؛ ومغني اللبيب ص ٨٧ ؛ والمقرب ١٠٢/١ .

(٢) النور : ٤٠ .

واختلف النقل عن الفراء . فنقل عنه أنه أجاز : « ما قائماً زيدٌ » ،
بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجوز النصب .

وذهب بعض النحويين إلى تفصيل ، فقال : إن كان خبر « ما » ظرفاً ، أو
جاراً ومجروراً ، جاز توسّطه ، مع بقاء العمل . ويحكم على محلّهما
بالنصب . وإن كان غير ذلك لم يجز . وصحّحه ابن عصفور .

الثاني : بقاء النفي . فلو انتقض النفي بـ « إلّا » بطل العمل ، كقوله
تعالى : ﴿ وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(١) .

وروي عن يونس ، من غير طريق سيبويه ، إعمال « ما » في الخبر
الموجب بـ « إلّا » . واستشهد على ذلك بعض النحويين ، بقول مُغَلِّس^(٢) [من
الوافر] :

وما حَقُّ الَّذِي يَغْثُو ، نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ ، إِلَّا نَكَالاً
وبقول الآخر^(٣) [من الطويل] :

وما الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجُوناً بِأَهْلِهِ وما صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّباً

ووافق ابن مالك يونس على إجازة ذلك . وما اخترته من حمل « إلّا
منجنوناً » و « إلّا نكالا » على ظاهرهما ، من النصب بـ « ما » ، هو مذهب
الشلوبين . ذكر ذلك في « تنكيته على المفصل » .

وقد أوّل قوله « إلّا نكالاً » على تقدير : إلّا ينكل نكالاً . فيكون مثل : « ما

(١) آل عمران : ١٤٤ .

(٢) البيت لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ص ٢٨٢ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٥ ؛
والمقاصد النحوية ١٤٨/٢ ؛ وبلا نسبة في الدرر ١٠٠/٢ ؛ وجمع الهوامع ١٢٣/١ .

(٣) البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩ ؛ وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٢٧٦/١ ؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧١ ؛ والجنى الداني ص ٣٢٥ ؛ وخزانة
الأدب ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، ٢٥٠ ؛ والدرر ٩٨/٢ ، ١٧١/٣ ؛ ورصف المباني
ص ٣١١ ؛ وشرح التصريح ١٩٧/١ ؛ وشرح المفصل ٧٥/٨ ؛ ومغني اللبيب
ص ٧٣ ؛ والمقاصد النحوية ٩٢/٢ ؛ وجمع الهوامع ١٢٣/١ ، ٢٣٠ .

زيدٌ إلّا سيراً». وقيل : أراد : إلّا نكالان : نكال لُعْثُوهُ ، ونكال لسرقته . فحذف النون للضرورة . وأوّل « إلّا مَنجنوناً » على أن التقدير : وما الدهر إلّا يدور دوران منجنونٍ ، وهو الدولاب ، ثم حذف الفعل والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . وقيل : منجنون : اسم وضع موضع المصدر ، الموضوع موضع الفعل ، الذي هو الخبر . تقديره : وما الدهر إلّا يُجَنُّ جنوناً . ثم حذف « يجنُّ » وأوقع « منجنوناً » موقع المصدر . وقيل : منجنون : اسم في موضع الحال ، والخبر محذوف . تقديره : وما الدهر موجوداً إلّا على هذه الصفة أي : مثل المنجنون . وقال ابن بابشاذ : إن « منجنوناً » منصوب على إسقاط الخافض ، أصله : وما الدهر إلّا كمنجنونٍ . وهو فاسد ، لأنّ هذا المجرور في موضع رفع ، فلو حذف منه حرف الجرّ لرفع . وأوّل قوله « إلّا معذباً » على أن التقدير : إلّا يُعَذَّبُ مُعَذِّباً . و« معذب هنا » مصدر بمعنى التعذيب ، مثل « مُمَزَّق » في قوله تعالى : ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(١).

الثالث : فَقَدْ « إن » . فلو وجدت « إن » بعد « ما » بطل عملها ، نحو : « ما إن زيد قائم » . قال فروة بن مسيك ، وهو حجازي^(٢) [من الوافر] :

وما إن طُبْنَا جُبْنٌ ، ولكنْ مَنَايانا ، ودَوْلَةُ آخِرِينَا

وذكر ابن مالك أن ما يبطل عملها إذا زيدت بعدها « إن » ، بلا خلاف . وليس كذلك . فقد حكى غيره أن الكوفيّين أجازوا النصب . وأنشد يعقوب^(٣) [من البسيط] :

بَنِي غُدَانَةٍ ، ما إن أنتم ذَهَباً ولا صَرِيفاً ، ولكنْ أنتمُ الْخَزَفُ
نصب « ذهب » و « صريف » .

الرابع : ألاّ يتقدم غير ظرف ، أو جارٍ ومجرور ، من معمول خبرها . فإنّ تقدّم غيرهما بطل العمل ، نحو : « ما طعأمك زيدٌ آكلٌ » . وأجاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه ، مع تقديم المعمول .

(١) سبأ : ١٩ . (٢) تقدّم تخريجه ص ٢٠٧ .

(٣) تقدّم تخريجه ص ٢٠٧ .

وزاد بعضهم شرطين آخرين : أحدهما ألا تؤكد بمثلها . فإن أكدت ، نحو : « ما ما زيد قائم » ، وجب الرفع . قال ابن أصبغ : عند عامة النحويين ، وأجازه جماعة من الكوفيين . قلت : وصرح ابن مالك بعملها ، في هذه الصورة . ولم يحك في ذلك خلافاً . وأنشد ، على العمل ، قول الراجز^(١) :

لا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأْسِيًا ، فما ما من حمامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

فكرّر « ما » النافية تأكيداً ، وأبقى عملها . وثانيهما : ألا يبدل من الخبر بدلٌ مصحوبٌ بـ « إلا » ، نحو : « ما زيد شيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به » . وفي « الكتاب » للصفار جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد « إلا » على البدل من الموضع . وهو وهم .

وغير الحجازيين ، ومن ذكّر معهم ، لا يُعملون « ما » . وحكى سيويه أن إهمالها لغة بني تميم .

وأما غير العاملة ، فهي الداخلة على الفعل . نحو : « ما قام زيد » ، و « ما يقوم عمرو » . فهذه لا خلاف بينهم ، في أنها لا عمل لها . وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيه ، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال ، عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد يكون مستقبلاً ، على قلة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾^(٢) . واعترض بأنهم إنما جعلوها مخلصّة للحال ، إذا لم يوجد قرينة غيرها ، تدلّ على غير ذلك .

مسألة : ندر تركيب « ما » النافية مع النكرة ، تشبيهاً لها بـ « لا » . كقول الشاعر^(٣) [من الطويل] :

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٢٠/٤ ؛ والدرر ١٠٣/٢ ، ٥٢/٦ ؛ والمقاصد النحوية ١١٠/٤ ؛ وهمع الهوامع ١٢٤/١ ، ١٢٥/٢ .
(٢) يونس : ١٥ .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٣٠ ؛ والدرر ١٠٧/٢ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٥ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٣ ؛ وهمع الهوامع ١٢٤/١ .

وما بأس، لو رَدَّتْ عَلَيْنَا تَجِيَّةٌ قَلِيلٌ، على مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، عَابَهَا
وَأَمَّا الْمَصْدَرِيَّةُ فَمَقْسَمَانِ : وَقْتِيَّةٌ ، وَغَيْرُ وَقْتِيَّةٍ .

فَالْوَقْتِيَّةُ : هِيَ الَّتِي تُقَدَّرُ بِمَصْدَرٍ نَائِبٍ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ^(١) . وَتَسْمَى ظَرْفِيَّةً أَيْضاً . وَلَا يَشَارِكُهَا ، فِي ذَلِكَ ، شَيْءٌ مِنَ الْأَحْرَفِ الْمَصْدَرِيَّةِ ، خِلَافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ ، فِي زَعْمِهِ أَنَّ « أَنْ » تُشَارِكُهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى . وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ ^(٢) ، وَ ﴿ إِلَّا أَنْ يَصُدَّقُوا ﴾ ^(٣) ، أَيْ : وَقْتُ إِتَائِهِ ، وَحِينَ تَصْدُقُهُمْ . وَقَالَ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾ ^(٤) : وَلَكَ أَنْ تُقَدَّرَ مُضَافاً مُحذَوْفاً ، أَيْ : وَقْتُ أَنْ يَقُولَ : وَمَعْنَى التَّعْلِيلِ ، فِي هَذِهِ الْآيَاتِ ، ظَاهِرٌ . فَلَا يُعْدَلُ عَنْهُ .

وَغَيْرُ الْوَقْتِيَّةِ : هِيَ الَّتِي تُقَدَّرُ مَعَ صِلَتِهَا ، بِمَصْدَرٍ وَلَا يَحْسُنُ تَقْدِيرُ الْوَقْتُ قَبْلَهَا ، نَحْوُ : « يَعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ » ، أَيْ : صَنَعْتُكَ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ ^(٥) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٦) [مِنَ الْوَافِرِ] :
يُسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ، لَهُ، ذَهَاباً
وَزَعَمُ السَّهْلِيِّ أَنَّ شَرْطَ كَوْنِ « مَا » مَصْدَرِيَّةً صِلَاحِيَّةً وَقَوْعُ « مَا » الْمُوصُولَةِ مَوْقِعُهَا ، وَأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا لَا يَكُونُ خَاصّاً . فَلَا يَجُوزُ : « أُرِيدُ مَا تَخْرُجُ » ، أَيْ : خُرُوجَكَ . وَهُوَ مُرَدُّودٌ بِالْآيَةِ وَالْبَيْتِ السَّابِقَيْنِ .

(١) هود : ١٠٨ .

(٢) البقرة : ٢٥٨ .

(٣) النساء : ٩٢ .

(٤) غافر : ٢٨ .

(٥) التوبة : ٢٥ .

(٦) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٧ ؛ والجنى الداني ص ٣٣١ ؛
والدرر ١/٢٥٣ ؛ وشرح التصريح ١/٢٦٨ ؛ وشرح قطر الندى ص ٤١ ؛ وشرح
المفصل ٨/١٤٢ ، ١٤٣ ؛ وجمع الهوامع ١/٨١ .

واعلم أن « ما » المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع ، ولا توصل بالأمر. وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف. ومذهب سيويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها ضمير من صلتها . وذهب الأخفش ، وابن السراج ، وجماعة من الكوفيين ، إلى أنها اسم ، فتفتقر إلى ضمير ، . فإذا قلت : « يعجبني ما صنعت » ، فتقديره عند سيويه : يعجبني صنعك . وعند الأخفش : الصنع الذي صنعته . ورد عليه بقول الشاعر^(١) [من الطويل] :

[أليس أميري في الأمور بأنتما] بما لستما أهل الخيانة، والغدر
إذ لا يسوغ تقديره هنا .

وأما الزائدة ، فلها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، لمجرد التوكيد . وهي التي دخلها في الكلام كخروجها ، نحو : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ ﴾^(٢) ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾^(٣) ، و ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾^(٤) ، و ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾^(٥) ، و ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾^(٦) . وزيادتها بعد « إن » الشرطية « وإذا » كثيرة .

الثاني : أن تكون كافة . وهي تقع بعد « إن » وأخواتها . نحو : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٧) . وبعد « رَبُّ » ، وكاف التشبيه ، في الأكثر . وذكر ابن مالك أنها قد تكف الباء ، وتحدث فيها معنى التقليل . وقد جاءت « ما » الكافة أيضاً ، بعد « قُلْ » إذا أريد به النفي ، نحو : « قُلْ مَا يَقُولُ ذَلِكَ أَحَدٌ » .

(١) البيت بلا نسبة في الجني الداني ص ٣٣٢ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧١٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٨ ؛ والمقاصد النحوية ٤٢٢/١ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

(٤) نوح : ٢٥ .

(٥) الأنفال : ٥٨ .

(٦) التوبة : ١٢٤ .

(٧) النساء : ١٧١ .

الثالث : أن تكون عوضاً . وهي ضربان : عوض من فعل ، وعوض من الإضافة . فالأول كقولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » . والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ . فحذفت لام التعليل ، وحذفت « كان » ، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ، وجيء بـ « ما » عوضاً من « كان » . والثاني كقولهم : حيثما ، وإذا ما . فـ « ما » فيهما عوض من الإضافة ، لأنهما قصد الجزم بهما ، قطعاً عن الإضافة ، وجيء بـ « ما » عوضاً منها . وجعل بعضهم « ما » في قول امرئ القيس^(١) [من الطويل] :

[أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ] وَلَا سَيِّمًا يَوْمًا ، بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
عوضاً من الإضافة ، ونصب « يوماً » على التمييز .

الرابع : أن تكون مُنْبَهَةً على وصف لائق . قال ابن السيّد : وهي ثلاثة أقسام : قسم للتعظيم والتهويل ، كقول الشاعر^(٢) [من الوافر] :
عَزَمْتُ ، عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمِيرٍ مَا ، يُسْوَدُّ مَنْ يَسْوَدُّ
وقسم يراد به التحقير ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أُعْطِيتُ إِلَّا عَطِيَّةً مَا ؟ وقسم لا يراد به تعظيم ، ولا تحقير ، ولكن يراد به التنويع ، كقولك : « ضربته ضرباً ما » . أي : نوعاً من الضرب .

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٤٤٤/٣ ، ٤٥١ ؛ والدرر ١٨٣/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤١٢ ، ٥٥٨ ؛ وشرح المفصل ٨٦/٢ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ؛ ولسان العرب ٤١١/١٤ (سوا) ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣ ؛ ومغني اللبيب ص ١٤٩ ، ٣٤٧ ، ٤٧٠ ؛ وجمع الهوامع ٢٣٤/١ .

(٢) البيت لأنس بن مدركة في الحيوان ٨١/٣ ؛ وخزانة الأدب ٨٧/٣ ، ٨٩ ؛ والدرر ٣١٢/١ ، ٨٥/٣ ؛ وشرح المفصل ١٢/٣ ؛ ولأنس بن نهيك في لسان العرب ٥٠٣/٢ (صبح) ؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيويه ٣٨٨/١ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٨/٣ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٣٤٠ ؛ والخزانة ١١٩/٦ ؛ والخصائص ٣٢/٣ ؛ والكتاب ٢٢٧/١ ؛ والمقتضب ٣٤٥/٤ ؛ والمقرب ١٥٠/١ ؛ وجمع الهوامع ١٩٧/١ .

قلت : وذهب قوم إلى أن « ما » في ذلك كله اسم ، وهي صفة بنفسها . قال ابن مالك : والمشهور أنها حرف زائد ، منبهة على وصف لائق بالمحل . وهو أولى ، لأن زيادة « ما » ، عوضاً من محذوف ، ثابت في كلامهم . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها ، جامدة كجمود « ما » ، إلا وهي مردفة بمكمل ، كقولهم : « مررت برجلٍ أي رجلٍ » .

وزيد ، في أقسام الزائدة ، قسمين آخرين :

أحدهما : أن تكون مهيئة . وهي الكافة لـ « إن » وأخواتها ، ولـ « رب » إذا وليها الفعل ، نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١) ، و ﴿ رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٢) . فـ « ما » في ذلك مهيئة ، لأنها هيأت هذه الألفاظ لدخولها على الفعل . ولم تكن قبل ذلك صالحة للدخول عليه ، لأنها من خواص الأسماء . والتحقيق أن المهيئة نوع من أنواع الكافة ، فكل مهيئة كافة ، ولا ينعكس .

والآخر : أن تكون مسلطة . ذكر هذا القسم أبو محمد بن السيد . قال : وهي ضد الكافة . وهي التي تلحق « حيث » و « إذ » . فيجب لهما بها العمل .

قلت : قد تقدّم أن « ما » في « حيثما » و « إذ ما » عوض من الإضافة . ولما كان لحاقها لـ « حيث » و « إذ » شرطاً في الجزم بهما سماها مسلطة . وقد كثر ابن السيد أقسام « ما » . فذكر لها اثنين وثلاثين قسماً ، بأقسام الاسمية . وذكر ، في تلك الأقسام ، ما لا تحقيق في ذكره . فلذلك أضربت عنه .

وأما « ما » الاسمية ، فلها سبعة أقسام :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها « الذي » ، نحو : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) .

(٣) النحل : ٤٩ .

(١) فاطر : ٢٨ .

(٢) الحجر : ٢ .

وشرطية ، نحو : ﴿ مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ ^(١) .
 واستفهامية ، نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٢) .
 ونكرة موصوفة ، نحو : « مررتُ بما مُعْجِبٌ لكَ » ، أي : بشيءٍ
 معجبٍ .

ونكرة غير موصوفة : وهي في ثلاثة مواضع :

الأول : باب التعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » فـ « ما » في ذلك
 نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر . هذا مذهب سيبويه ، وجمهور
 البصريين ، ورؤي عن الأخفش . وقيل : هي موصولة ، والجملة صلتها ،
 والخبر محذوف . وهو ثاني أقوال الأخفش . وقيل : هي نكرة موصوفة
 بالجملة ، والخبر محذوف ، وهو ثالث أقواله . وقيل : استفهامية . وهو قول
 الكوفيين . قال بعضهم : هو قول الفراء ، وابن درستويه .

الثاني : باب « نَعَمْ » و « بَشَسَ » ، على خلاف فيه . وتلخيص القول في
 « ما » بعد « نَعَمْ » و « بَشَسَ » أنها إن جاء بعدها اسم ، نحو : « نَعَمَّا زَيْدٌ » ،
 و « بَشَمَّا تَزَوِيجٌ وَلَا مَهْرٌ » ، ففيها ثلاثة مذاهب : أولها : أن « ما » نكرة غير
 موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعد « ما »
 هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين . قلت : ليس هو مذهب
 جميعهم . وثانيها : أن « ما » معرفة تامة ، وهي الفاعل . وهو ظاهر قول
 سيبويه ، ونقل عن المبرّد ، وابن السّراج ، والفارسي ، وهو أحد قولي الفراء ،
 واختاره ابن مالك . وثالثها : أن « ما » رُكِبَتْ مع الفعل ، فلا موضع لها من
 الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل . وقال به قوم منهم الفراء .

وإذا جاء بعدها فعل فعشرة مذاهب :

أولها : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة لمخصوص
 محذوف .

(١) البقرة : ١٠٦ .

(٢) طه : ١٧ .

وثانيها : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفتها ، والمخصوص محذوف .

وثالثها : أن « ما » اسم تام معرفة ، وهي فاعل « نعم » ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له .

ورابعها : أنها موصولة ، والفعل صلته ، والمخصوص محذوف .

وخامسها : أنها موصولة ، وهي المخصوص ، و « ما » أخرى تمييز محذوف ، والأصل : نَعَمْ ما ما صنعت .

وسادسها : أن « ما » تمييز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لها .

وسابعها : أن « ما » مصدرية ، ولا حذف في الكلام . وتأويلها : بَشْ صَنَعْتُ ، وإن كان لا يحسن في الكلام : بَشْ صَنَعْتُ ، كما تقول : أَظُنُّ أَنْ تَقُومَ ، ولا تقول : أَظُنَّ قِيَامَكَ .

وثامنها : أن « ما » فاعل ، وهي موصولة ، يُكْفَى بها وبصلتها عن المخصوص .

وتاسعها : أن « ما » كافة لـ « نَعَمْ » ، كما كَفَّت « قَلَّ » فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

وعاشرها : أن « ما » نكرة موصوفة مرفوعة بـ « نَعَمْ » .

والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأول . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المذاهب . وقد ذكرتها في غير هذا الكتاب .

الثالث : قولهم : « إِنِّي مِمَّا أَنْ أَعْلَ » ، أي : إِنِّي مِنْ أَمْرِ فَعْلِي . قال الشاعر^(١) [من الطويل] :

أَلَا ، غَنِيَا بِالزَّاهِرِيَّةِ ، إِنَّنِي عَلَى النَّأْيِ ، مِمَّا أَنْ أَلِمَّ بِهَا ذِكْرَا

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٤٠ ؛ والمقتضب ٤/ ١٧٥ .

أي : من أمر إمامي . وحيث جاء « ممّا » وبعدها « أن أفعل » فهذا تأويلها ، عند قوم . فإن لم يكن بعدها « أن » فهي بمنزلة « ربّما » . وقال السيرافي ، في قول العرب : « إني ممّا أن أفعل كذا » : اسماً تاماً في موضع الأمر . وتقدير الكلام : إني من الأمر صنيعي كذا وكذا . فالياء اسم « إن » و« صنيعي » مبتدأ ، و« من الأمر » خبر « صنيعي » ، والجملة في موضع خبر « إن » .

والسادس : من أقسام « ما » الاسميّة أن تكون صفة ، نحو^(١) [من الوافر] :
[عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ] لِأَمْرِ مَا ، يُسْوَدُّ مَنْ يَسْوَدُّ
عند قوم : وقد تقدّم ذكرها في أقسام الزائدة .

والسابع : أن تكون معرفة تامة . وذلك في باب « نعم » و« بش » ، على ظاهر قول سيويه . وفي قولهم : إني ممّا أن أفعل ، على ما ذكره السيرافي .

وإنما ذكرت أقسام الاسميّة ، في هذا الكتاب ، وإن لم يكن موضوعاً لذلك ، لشدة الحاجة إلى معرفة هذه الأقسام . والله ، سبحانه وتعالى ، أعلم .

مُذْ (*)

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . هذا مذهب الجمهور . وذهب بعض النحويين إلى أنه اسم في كل موضع ، وإذا انجرّ ما بعده فهو ظرف ، منصوب بالفعل قبله . وردّ بأنه لو كان ظرفاً لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعده ، عن العمل فيه ، بإعماله في ضمير يعود عليه . فكنت تقول : مُذْ كَمْ سرتُ فيه ؟ كما تقول : يومَ الجمعةِ سرتُ فيه . وإن توسعت في الضمير قلت : سرتُهُ . وامتناع العرب من التكلّم بذلك دليل على أنه حرف جرّ . وقد استبدل على حرفيته ، بإيصاله الفعل إلى « كم » و« متى » ، نحو : مُذْ

(١) سبق تخريجه ص ٤٩٦ .

كم سرت ؟ كما نقول : « بمن مررت » ؟ وهذا الخلاف جار في « مند » أيضاً .

ومذهب الجمهور أن « مذ » محذوفة النون ، وأصلها « مند » . واستدلوا على ذلك بأوجه : الأول أن « مذ » إذا صُغرت يقال فيها : « مُنِذ » برَد النون . والثاني أن ذال « مذ » يجوز فيها الضم والكسر ، عند ملاقة ساكن ، نحو : « مذ اليوم » . والضم أعرف . وليس ذلك إلا أصلها « مند » . والثالث أن بني غني يضمون ذال « مذ » قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة ، لفظاً لا نيةً .

وذهب ابنُ ملَكون إلى أن « مذ » ليست محذوفة من « مند » . قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردّه الشلوبين بتخفيف « إن » وأخواتها . وقال صاحب « رصف المباني » : الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « مند » ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه .

وقد أخرجت الكلام على معنى « مذ » ، وسائر أحكامها ، لتذكر مع « مند » في باب الثلاثي . إن شاء الله تعالى .

مَعَ (*)

لها حالان :

الأول : أن تكون ساكنة العين . وهي لغة ربيعة وغنم . بينونها على السكون قبل متحرك ، ويكسرون قبل ساكن . ولم يحفظ سبويه أن السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر . قال : وقد جعلها الشاعر كـ « هل » ، حين اضطرّ ، فقال^(١) [من الوافر] :

وريشي مِنكُمْ ، وهَوَايَ مَعَكُمْ وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

(١) البيت لجريز في ديوانه ص ٢٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ٤٣٢/٣ ؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣١١ ؛ والكتاب ٢٨٧/٢ ؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٤٨/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٩/٣ ؛ والجنى الداني ص ٣٠٦ ؛ ورصف المباني ص ٣٢٩ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥ ؛ ولسان العرب ٣٤١/٨ (مع) .

واختلف في «مع» الساكنة العين ، فقيل : هي حرف جر . وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة . والصحيح أنها اسم ، وكلام سيبويه مُشعر باسميتها .

والثاني : أن تكون مفتوحة العين . وهذه اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه . وقد سُمع جرّها بـ «من» . حكى سيبويه : ذهب من معي . وقرئ : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ ﴾ ^(١) ، أي من قبلي .

و«مع» ظرف لازم للظرفية . لا يخرج عنها ، إلّا إلى الجرّ بـ «من» كما تقدّم . وتقع خبراً وصلّة وصفة وحالاً . وإذا أفردت عن الإضافة نوّنت ، نحو : «قام زيد وعمرو معاً» . والأكثر حينئذ أن تكون حالاً . وقد جاءت خبراً في قول الشاعر ^(٢) [من الطويل] :

أَفِيقُوا ، بَنِي حَرْبٍ ، وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً [وأرماحنا موصولة لم تُقَضَّب]
وقال بعضهم في نحو «وأهواؤنا معاً» : إنّه حال والخبر محذوف ، تقديره : كائنة معاً . وليس بصحيح .

واختلف في حركة «مع» إذا نوّنت . فذهب الخليل ، وسيبويه ، إلى أنها فتحة إعراب ، والكلمة ثنائية ، حالة الأفراد ، كما كانت حالة الإضافة . وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء «فتى» ، لأنها حين أفردت رُدّت إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً . قال ابن مالك : وهو الصحيح ، لقولهم : الزيدان معاً ، والزيدون معاً ، فيوقعون «معاً» في موضع رفع ، كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : «فتى» ، و«هم عدى» . ولو كان باقياً على النقص لقل : «الزيدان مع» ، كما يقال : «هم يدٌ واحدة على من سواهم» . واعترض بأن «معاً» ظرف ، في موضع الخبر ،

(١) الأنبياء : ٢٤ .

(٢) البيت لجندل بن عمرو في الدرر ٣/١٤٣ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٦ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٧ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٧١ ؛ وجمع الهوامع ١/٢١٨ .

فلا يلزم ما قاله .

وقال ابن مالك : إنّ « معاً » إذا أُفردت تساوي « جميعاً » معنى . وردّ عليه بأنّ بينهما فرقاً ؛ قال ثعلبُ : إذا قلتَ : قام زيد وعمرو جميعاً ، احتمال أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في وقت واحد . وإذا قلتَ : قام زيد وعمرو معاً ، فلا يكون إلّا في وقت واحد . واللّه سبحانه أعلم .

مِمَّ

لفظ مركّب من « مِنْ » الجارة ، و « ما » الاستفهاميّة المحذوفة الألف لدخول حرف الجرّ عليها ، نحو : « مِمَّ تشكو؟ » . راجع : « مِنْ » .

مِمَّا

لفظ مركّب من « مِنْ » الجارة ، و « ما » التي هي :

— اسم موصوف في نحو : « خُذْ مِمَّا تَكْسِبُ » .

— حرف مصدرّي في نحو قول الشاعر^(١) [من الطويل] :

وإنّا لَمِمّا نضربُ الكبشَ ضَرْبَةً على رأسِهِ تُلقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

— حرف زائد في نحو الآية : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾^(٢) ، أي : منْ

خطيئاتهم .

(١) البيت لأبي حنّة النميري في الأزهية ص ٩١ ؛ وخزانة الأدب ٢١٥/١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ؛ والدرر ١٨١/٤ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢ ، ٧٣٨ ؛ والكتاب ١٥٦/٣ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٤ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٠/٣ ؛ والجنى الداني ص ٣١٥ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٥٧ ؛ والمقتضب ١٧٤/٤ ؛ وجمع الهوامع ٣٥/٢ ، ٣٨ .

(٢) نوح : ٢٥ .

مِنْ - مَن - مَّنْ

لغات في « ايمن » . راجع : « ايمن » .

مُنْ (*)

لفظ مختلف فيه . فقليل : هو حرف جرّ ، مختصّ بالقسم ، ولا يدخل إلا على الرّب . فيقال : « مُنْ رَبِّي لأفعلن » . وشذّ قولهم : « مُنْ اللّهِ » . وقيل : هو اسم ، وهو بقيّة « ايمن » ، لكثرة تصرّفهم فيها . واحتجّ على ذلك بأن « مُنْ » بضمّ الميم لم تثبت حرفيّتها ، في غير هذا الموضع . ورّد بدخولها على الرّب ، و « ايمن » لا تدخل عليه . وبأنها لو كانت اسماً لأعربت ، لأنّ المُعَرَّب لا يُزيله عن إعرابه حذف شيء منه .

وذكر صاحب « رصف المباني » أنّ « مُنْ » يجوز في نونها الإدغام ، والإظهار مع راء « ربّ » . وعُلِّلَ جواز الإظهار بأنّ نونها لَمَّا سكنت ، تخفيفاً ، جاز إظهارها دلالة على أصل التحريك . وصحّ القول باسميّتها .

وذكر ابن مالك في باب « حروف الجرّ » من « التسهيل » أنّ « مُنْ » هذه حرف . قال : وتختصّ مكسورة الميم ، ومضمومتها ، في القسم بالرّب . وذكر في باب « القسم » أنّ « من » مثلث الحرفين مضافاً إلى اللّهِ ، مختصراً من « ايمن » . قيل : فيكون مذهباً ثالثاً . وهو أنّها حرف إذا ضمت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت مثلثة الحرفين . والنحويّون ذكروا الخلاف في المضمومة الميم ، كما سبق . واللّهُ أعلم .

مهما (*)

المشهور أنّها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفيّة ، مثل « مَنْ » . وذكر ابن مالك أنّها قد ترد ظرفاً . ذكر ذلك في « التسهيل » ، وفي

« الكافية » . وقال في « شرحها » : إِنَّ جميع النحويين يجعلون « ما »
و« مهما » مثل « من » ، في لزوم التجرد عن الظرفية ، مع أَنَّ استعمالهما ظرفين
ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتاً ، منها قول حاتم^(١) [من
الطويل] :

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلُهُ وَفَرَجَكَ ، نَالَا مُتَهَيِّ الذَّمِّ أَجْمَعَا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى في هذه الأبيات حجة ، لأنه يصح تقديرها
بالمصدر . وقد ذكرت ذلك في « شرح التسهيل » .

وقال الزمخشري في « الكشاف » : وهذه الكلمة في عداد الكلمات ،
التي يحرفها مَنْ لا يدره في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، ويحسب
« مهما » بمعنى « متى ما » . ويقول : مهما جئتني أعطيتك . وهذا من
وضعه ، وليس من كلام واضح العربية في شيء . ثم يذهب فيفسر « مهما تأتينا
به مِنْ آية »^(٢) بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا
وأمثاله مما يُوجب الجثوبين يدي الناظر في « كتاب سيبويه » . انتهى كلامه .

وذكر ابن مالك في « التسهيل » أَنَّ « مهما » قد يُستفهم بها . والمشهور
أنها لا تخرج عن الشرطية . وأما قوله^(٣) [من السريع] :

مَهْمَا لِي ، اللَّيْلَةُ ، مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بَنَعْلِي ، وَسِرْبَالِيَهْ

فلا حجة فيه ، لاحتمال أن تكون « مه » بمعنى : اكف ، و« ما » هي
الاستفهامية .

(١) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٧٤ ؛ والجنى الداني ص ٦١٠ ؛ وخزانة الأدب
٢٧/٩ ؛ والدرر ٧١/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٤٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٨ .

(٢) الأعراف : ١٣٢ .

(٣) البيت لعمرو بن لقيط في الأزهية ص ٢٥٦ ؛ وخزانة الأدب ١٨/٩ ، ١٩ ، ٢٣ ؛
والدرر ٧٣/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠ ، ٧٢٤ ؛ والمقاصد النحوية
٤٥٨/٢ ؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٢ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥١ ، ٦١١ ؛
وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ ؛ ولسان العرب ٥٤٣/١٣ (مه) ؛ وجمع الهوامع ٥٨/٢ .

وزعم السهيلي أن «مهما» قد تخرج عن الاسميّة ، وتكون حرفاً ، إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير ، كقول زهير^(١) [من الطويل] :
 وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ ، مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ ، تُعَلِّمُ
 وهو قول غريب . وقد حكى خطّاب الماردي ، عن بعضهم ، أنها تكون حرفاً ، بمعنى «إِنْ» . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . ويتعلّق بها أحكام مذكورة في موضعها .

واختلف النحويّون فيها ، فقليل : إنَّها بسيطة ، ووزنها «فَعْلَى» ، وألفها إمّا للتأنيث ، وإمّا للإلحاق وزال التنوين للبناء . فهي ، على هذا ، من باب «سَلِس» . وقال ابن أياز : لو قيل إنها «مَفْعَل» ، تحامياً لذلك ، لم أرَ به بأساً . وقال الخليل : هي مركّبة من «ما ما» ، و«ما» الأولى التي للجزاء ، والثانية التي تزداد بعد الجزاء . واستقبحوا التكرير ، فأبدلوا من ألف الأولى هاء ، وجعلوها كالشيء الواحد . وقال الأخفش ، والزجاج ، والبغداديّون : هي مركّبة من «مه» بمعنى : اسكت ، و«ما» الشرطيّة . قالوا : وقد تُستعمل «مه» مع «مَنْ» التي هي شرط ، فيقال : مَهْمَنْ . وقال قطرب : لم يُحمل الجزم بها عن فصيح . يعني «مهمن» . وقد أجاز سيبويه أن تكون «مه» أضيف إليها «ما» . والله أعلم .



تأتي النون في لغة طيّء ، أو أزد شنوءة ، أو بلحارث علامةً لجمع المؤنث في نحو : «نَجَحْنَ المجتهدات» ، هكذا ذهب سيبويه وجماعة من النحاة ، وقالت جماعة أخرى : إنّ النون ، هنا ، ضمير مبنيّ في محلّ رفع

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢ ؛ والجنى الداني ص ٦١٢ ؛ والدرر ١٨٤/٤ ، ٧٢/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٣ ؛ وشرح قطر الندى ص ٣٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٧ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٥٨ ؛ وممع الهوامع ٣٥/٢ ، ٥٨ .

فاعل ، و « المجتهدات » بدل منها ، وقيل : « نَجَحْنَ » خبر مقدم ،
و « المجتهدات » مبتدأ مؤخر . راجع : الواو .

نا

اعتبر بعض النحاة أن « نا » في « إِيَّانَا » حرفاً يُبين أن الضمير « إِيَّا »
للمتكلمين . راجع : « إِيَّا » .

نَحْنُ

رأى بعض النحاة أن « نَحْنُ » إذا وقعت فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما
بين أصله مبتدأ وخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^(١) تُعرب
حرفاً لا ضميراً . راجع تفصيل هذه المسألة في « هُو » .

نَعَام - نَعِم - نَعَمْ

لغات في « نَعَمْ » . راجع : « نَعَمْ » .



ها(*)

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .
فإذا كان اسماً ، فله قسمان :
أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى : خُذ . وفيه لغات أخر .

(١) القصص : ٥٨ .

والثاني : أن يكون ضميراً للغائبة ، وهو واضح .

وإذا كان حرفاً فهو حرف تنبيه . ويُطرد في أربعة مواضع :
الأول : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا . ويكثر في المجرّد من الكاف ،
ويقلّ في المقرون بالكاف ، كقول طرفة^(١) [من الطويل] :
رَأَيْتُ بَنِي غُبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ ، الْمُمَدَّدُ
ويمنع في المقرون بالكاف واللام ، فلا يُقال : هَذَاكَ ، لكثرة
الزوائد .

الثاني : مع « أَيَّ » في النداء ، نحو : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ . وحرف التنبيه
لازم في هذا الموضع ، لأنّه كالصلة لـ « أَيَّ » ، بسبب ما فاتها من الإضافة ،
ولذلك يقول المعربون فيه : « ها » صلة وتنبيه .

الثالث : مع ضمير الرفع المنفصل ، إذا كان مبتدأ مخبراً عنه باسم
الإشارة . نحو : « ها أنا ذا » ، و « ها أنتم أولاء » . وظاهر كلام ابن مالك أن
« ها » الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة ، وفصل بينهما
بالضمير . قال : وفصلها من المجرّد بـ « أنا » وأخواته كثيرٌ ، وبغيرها قليلٌ ،
وقد تُعاد بعد الفصل تأكيداً . يعني في نحو : « ها أنتم هؤلاء » .

وكلام سيويه يقتضى أن « ها » قد تدخل على الضمير ، كما تدخل على
اسم الإشارة ، وليست مقدّمة من تأخير . قال : وقد تكون « ها » في « ها أنت
ذا » غير مقدّمة ، ولكنها تكون للتنبيه ، بمنزلتها في « هذا » . يدلّ على ذلك
قوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾^(٢) . فلو كانت « ها » المقدّمة مصاحبة
« أولاء » لم تُعدّ . ويؤيد ما قاله سيويه أن « ها » قد دخلت على الضمير ،

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣١ ؛ وتخليص الشواهد ص ١٢٥ ؛ وجمهرة اللغة
ص ٧٥٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٤٧ ؛ والدرر اللوامع ١/ ٢٣٦ ؛ ولسان العرب ٥/ ٥
(غبر) ١٤ / ٩٢ (بني) ؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٠ ؛ وبلا نسبة في الاشتقاق
ص ٢١٤ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٣ ؛ ومعجم الهوامع ١/ ٧٦ .

(٢) آل عمران : ٦٦ .

وليس خبره اسم إشارة . كقول الشاعر^(١) [من الطويل] :

* أبا حَكَمٍ ، ها أنتَ نَجْمٌ ، يُجَالِدُ *

قال بعضهم : وهو شاذٌ .

تنبيه : يقال : ها أنا ذا ، وها أنا هذا ، وأنا هذا . وأكثرها الأول ، ثم الثاني ، ثم الثالث . وقال الفراء : لا يكادون يقولون : أنا هذا . وقد حكى أبو الخطاب ، ويونس : أنا هذا ، وهذا أنا .

الرابع : مع اسم الله في القسم ، نحو : ها الله . وفيه أربعة أوجه : قطع الهمزة ، ووصلها ، كلاهما مع إثبات ألف « ها » ، وحذفها . وهل الجرّ بـ « ها » ، أو بحرف القسم المحذوف ، خلافٌ ، كما تقدّم في الهمزة . وقد جاء استعمال « ها » في غير هذه المواضع الأربعة ، ولكنه قليل . كقول النابغة^(٢) [من البسيط] :

ها إنَّ ذِي عِذْرَةٍ ، إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنْ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النُّكْدِ
وزعم بعضهم أنَّ الأصل « إنَّ هذي » ، فقدّم التنبيه ، وفصل بـ « إنَّ » ، كما قال زهير^(٣) [من البسيط] :

تَعْلَمُنْ ها ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، ذَا قَسَمًا فاقْصِدْ بَذَرْعِكَ ، وانْظُرْ : أَيْنَ تَنْسَلِكُ ؟

(١) الشطر في الجنى الداني ص ٣٤٨ ؛ ولم أقع على قائله ، ولا على تتمته .
(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨ ؛ والجنى الداني ص ٣٤٩ ؛ وخزانة الأدب ٥٥٩/٥ ، والدرر ١١٩/٥ ؛ وشرح المفصل ١١٣/٨ ؛ ولسان العرب ٥٤٥/٤
(عذر) ، ٤٤٥/١٥ (تا) ٤٧٥/١٥٢ (ها) ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٩٤/١١ ، ١٩٥ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٠/١ ؛ وجمع الهوامع ٧٠/٢ ، ٢٠٢ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨٢ ؛ وخزانة الأدب ٥٥١/٥ ، ٤١/١٠ ، ٤٢ ؛ والدرر ٢٣٨/١ ؛ وشرح أبيات سيويه ٢٤٦/٢ ؛ والكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ؛ ولسان العرب ٤٤٢/١٠ (سلك) ، ٤٨١/١٥ (ها) ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٩٤/١١ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ؛ وجمع الهوامع ٧٦/١ .

فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقسم .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « ها » قد تستعمل مفردة ، فيقال « ها » بمعنى : تَنَبَّهْ . والله أعلم .

- هَمَ - هَمَا -

لغتان في « أما » . راجع : « أما » .

- هُمَ - هُما -

اعتبر بعض النحاة « هُمَ » في « إِيَاهُمَ » و « هُما » في « إِيَاهُما » حرفاً يدلّ على أن الضمير « إِيَا » لجمع المذكّر الغائب (في « إِيَاهُمَ ») وللمثنّى الغائب (في « إِيَاهُما ») .

وإذا وقع « هُمَ » ، و « هُما » فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر ، نحو : « المجتهدون هم الناجحون » ، و « إِنَّ المجتهدَيْن هما الناجحان » ، فإنّ بعض النحويّين يعتبرهما حرفين . وراجع تفصيل هذه المسألة في « هُوَ » .

- هُنَّ -

اعتبر بعض النحاة « هُنَّ » في « إِيَاهُنَّ » حرفاً يدلّ على أن الضمير « إِيَا » لجمع المؤنّث الغائب . راجع : « إِيَا » .

وإذا وقعت « هُنَّ » فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر ، نحو : « المجتهدات هُنَّ الفائزات » ، و « إِنَّ المجتهدات هُنَّ الفائزات » ، فإنّ بعض النحاة يعتبرها حرفاً لا ضميراً . وراجع تفصيل هذه المسألة في المادّة التالية .

هُوَ

يأتي هذا اللفظ ، وكذلك سائر الضمائر المنفصلة (أنا ، أنت ، أنتِ ، أنما ، أنتم ، أتنن ، نحن ، هم ، هما ، هي) حرفاً ، عند بعضهم ، إذا وقعت فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر ، نحو : « المعلم هو الرجل القدوة » . « وهذه الألفاظ تدخل بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، وذلك في باب « كان » وأخواتها ، وفي باب « ظننت » وأخواتها ، وفي باب « أعلمت » وأخواتها ، وفي باب « ما » النافية و « لا » أختها عند بعضهم ، وفي باب « لا » التي لنفي الجنس ، إلا أنه بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين ، وما أصله كذلك ، أو نكرتين تقاربان المعرفتين ، وذلك للفصل بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة كذلك ، فتقول : « زيد هو القائم » ، و « إن زيداً هو القائم »^(١) ، و « ظننتُ زيداً هو القائم » ، و « أعلمتُ زيداً عمراً هو القائم » ، و « ما زيد هو القائم »^(٢) ، و « لا رجل هو أفضل منك »^(٣) ، و « لا رجل هو أفضل منك » ، وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام ، كما لا تقبله المعرفة^(٤) ، ولذلك صحَّ الابتداء بها^(٥) .

ويعتبر بعضهم « هو » (وكذلك سائر الضمائر المنفصلة) في مثل : « زيد هو المجتهد » ضميراً مبنياً في محل رفع مبتدأ خبره « المجتهد » ، وجملة « هو المجتهد » خبراً لـ « زيد » . وفئة ثالثة تعتبر « هو » في نحو هذا المثال ضميراً مبنياً لا محلَّ له من الإعراب .

أما إذا جاء الخبر بعد الضمير المنفصل منصوباً في باب « كان » ، وفي

(١) يجوز رفع « القائم » على اعتبار « هو » ضميراً مبنياً في محل رفع مبتدأ خبره « القائم » ، وجملة « هو القائم » في محل نصب خبر « كان » .

(٢) يجوز رفع « القائم » على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش السابق .

(٣) يجوز رفع « أفضل » على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش قبل السابق .

(٤) مثل : « كان عمراً هو خير منك » .

(٥) رصف المباني ص ١٢٨ - ١٢٩ .

باب « ظننت » ، وفي باب « أعلمت » ، وفي باب « ما » الحجازية ، و« لا » المشبهتين بـ « ليس » ، نحو : « كان زيدٌ هو الفائز » ، و« ظننتُ عمراً هو الناجح » ، فلا يجوز في هذا الضمير سوى وجهين : أحدهما اعتباره ضميراً مبنياً لا محلّ له من الإعراب ، وثانيهما اعتباره حرفاً .

هـ

إذا وقعت فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما بين أصله مبتدأ وخبر ، نحو : « هند هي الناجحة » ، و« إن المجتهدة هي الناجحة » ، فإن بعض النحويين يعتبرها حرفاً . وراجع تفصيل هذه المسألة في المادة السابقة .



تأتي الواو في لغة طييء ، أو أزد شنوءة ، أو بلحارث علامةً للجمع المذكّر ، ومن هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا ﴾ ^(٢) . وهي ، عند سيويه وجماعة من النحاة ، في مثل هذه الأساليب حرف دالّ على الفاعلية ، وقالت جماعة أخرى ، إنها ضمير وما بعدها بدل منها ، وقيل : ما بعدها مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبر مقدّم . وقد جُوز في ﴿ الذين ظلموا ﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿ وأسروا ﴾ ، أو مبتدأ خبره إمّا ﴿ وأسروا ﴾ أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام ، أي : يقولون : هل هذا . . . وأن يكون خبراً لمحذوف أي : هم الذين ، أو فاعلاً بـ «أسروا» ، والواو علامة ، أو بـ «يقول» محذوفاً ، أو بدلاً من الواو في ﴿ استمعوه ﴾ ^(٣) وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) الأنبياء : ٣ .

(٣) من قوله : ﴿ اقرب للناس حسابهم وهم في غفلةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم مُخَذَّبٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُم يَلْعَبُونَ ﴾ لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون ﴾ (الأنبياء : ١ - ٣) .

﴿ يَأْتِيهِمْ ﴾^(١) ، أو على إضمار « أذَمَّ » أو « أعني » ، وأن يكون مجروراً على البدل من ﴿ الناس ﴾ في ﴿ اقترب للناس حسابُهم ﴾^(٢) ، أو من الهاء والميم في ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾^(٣) ، فهذه أحد عشر وجهاً^(٤) .

وَإِنْ

لفظ مركَّب من « الواو » و « إِنْ » . وإذا وقع هذا اللفظ في أثناء الكلام ، وليس بعده جواب له ، نحو : « سَأَزُورُكَ وَإِنْ لَمْ تَزُرْنِي » ، تكون الواو فيه حالَّةً ، و « إِنْ » حرفاً زائداً ، وتكون الجملة بعده في محلِّ نصب حال .
وراجع : « إِنْ » .

وَلَوْ

لفظ مركَّب من « الواو » و « لَوْ » . وإذا وقع هذا اللفظ في أثناء الكلام ، وليس بعده جواب له ، نحو : « سَأَزُورُكَ وَلَوْ لَمْ تَزُرْنِي » ، تكون الواو فيه حالَّةً ، و « لَوْ » حرفاً زائداً ، وتكون الجملة بعده في محلِّ نصب حال .
وراجع : « لَوْ » .

وَيَّ (*)

المعروف أنها اسم فعل بمعنى : أعجبُ . قال الشاعر^(٥) [من الخفيف :

(١) الأنبياء : ٢ .

(٢) الأنبياء : ١ .

(٣) الأنبياء : ٣ .

(٤) راجع مغني اللبيب ص ٤٠٤ - ٤٠٦ .

(٥) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٤٠٤/٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، والدرر =

وَيَ ، كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحَرِّبُ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشَى عَيْشَ ضُرٍّ
فهو اسم للفعل المضارع . وتلحقها كاف الخطاب . قال عنترة^(١) [من
الكامل] :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي ، وَأَبْرَأُ سُقْمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَكْ ، عَتَرَ ، أَقْدِمُ
وقال الكسائي : « إِنَّ » وَيَكْ « محذوفة من « وَيَلْكَ » . فالكاف ، على
قوله ، ضمير مجرور . وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَكُنُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرُّزْقَ لِمَنْ
يَشَاءُ ﴾^(٢) ، فقال أبو الحسن الأخفش : هو « وَيَكْ » بمعنى : أعجب ،
والكاف حرف خطاب . أي : أعجب لأن الله . وعند الخليل وسيبويه أن
« وَيَ » وحدها ، والكاف للتشبيه . واختلاف القراء في الوقف مشهور .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « وَيَ » حرف تنبيه ، معناها التنبيه
على الزجر ، كما أن « هَا » معناها التنبيه على الحض . وهي تقال للرجوع
عن المكروه ، والمحذور . وذلك إذا وُجد رجل يسبّ أحداً ، أو يوقعه في
مكروه ، أو يتلفه ، أو يأخذ ماله ، أو يعرض له بشيء من ذلك ، فيقال لذلك
الرجل : وَيَ . ومعناه : تنبّه وازدجر عن فعلك . ويجوز أن توصل به كاف
الخطاب . هذا كلامه . ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَيَكُنُ

= ٣٠٥/٥ ؛ وذيل سبط اللاتي ص ١٠٣ ؛ والكتاب ١٥٥/٢ ؛ ولنبه بن الحجاج في
الأغاني ٢٠٥/١٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١١/٢ ؛ ولسان العرب ٤٩٠/١٥ (وا) ،
٤١٨/١٥ (ويا) ؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٣٥٣ ؛ والخصائص ٤١/٣ ،
١٦٩ ؛ وشرح المفصل ٧٦/٤ ؛ ومجالس ثعلب ٣٨٩/١ ؛ والمحاسب ١٥٥/٢ ؛
وهمع الهوامع ١٠٦/٢ .

(١) البيت لعنترة بن شداد في ديوانه ص ٢١٩ ؛ والجني الداني ص ٣٥٣ ؛ وخزانة الأدب
٤٠٦/٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١ ، ٧٨٧ ؛ وشرح المفصل
٧٧/٤ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧ ؛ ولسان العرب ٤١٨/١٥ (ويا) ؛
والمحاسب ١٦/١ ، ٥٦/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٣١٨/٤ ؛ وبلا نسبة في مغني
اللبيب ص ٣٦٩ .

(٢) القصص : ٨٢ .

اللَّهُ ، وقال : الصحيح أن تكون « وَيْ » حرف تنبيه . والله سبحانه أعلم .

وَيْكَ

لفظ مركب من « وَيْ » وكاف الخطاب . راجع : « وَيْ » .

فهارس الكتاب

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية
- ٣ - فهرس الأشعار
- ٤ - فهرس الرجز
- ٥ - فهرس أنصاف الأبيات
- ٦ - فهرس الأمثال
- ٧ - فهرس الأعلام
- ٨ - فهرس الكتب الواردة في المتن
- ٩ - فهرس المصادر والمراجع
- ١٠ - فهرس الفبائي بالحروف
- ١١ - فهرس المحتويات

(*) هذه الفهارس لا تشمل المستدرك إلا في الفهارس الثلاث الأخيرة .

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	١	٣١٣ ، ٣٥٤
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	٦	٣٦٤
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	٧	٢٣٨
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ	٧	٢٥٣
سورة البقرة		
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	٣٩ ، ١٨٧
إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ	١٣	٣٤٧
ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ	١٧	٤٤
يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصُّوَاعِقِ		
حَذَرَ الْمَوْتِ	١٩	٢٧٢
فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ	٢٣	٧٧
فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ	٣٦	٦٦
فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ	٣٧	٦٦
أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ	٤٤	٢٨٣
أَفَلَا تَعْقِلُونَ	٤٤	٣٥
وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا	٤٨-١٢٣	٣٢٣
ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فَتَلَاظِمُوا بِتِلَافِ الْعَجَلِ	٥٤	٤٥

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ	٦٥	٧٨
وإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا	٧٢	٣٦٤
فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً	٧٤	٢١٣
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ	٧٩	٢٧٩
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	٩١، ٩٣	٢٠٤
	٢٤٨ و ٢٧٨	
وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ	١٠٢	١٥٦
وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ		
عِنْدِ اللَّهِ	١٠٣	٢٦٦
مِنْ دُونِ اللَّهِ	١٠٧	٢٧٩
وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى	١١١	٢١٢
رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا	١٢٧	٣٢٥
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ	١٨٤	١٩١، ١٩٤
وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ	١٨٥	٣٧٦
أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ	١٨٧	٣٤٤
وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ	١٩٥	٥١
حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ	١٩٦	١٥٥
وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ	٢٢٠	٢٧٣
وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ	٢٢١	٢٦٦
لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ	٢٣٣	١٩٢
وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ	٢٣٥	٣٢
وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ	٢٣٧	١٤٦
وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ	٢٥١	٩٠
بَلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ	٢٥٣	٣٧٦

١٩٨	٢٨٢	أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ٢٨٦
٢٥١		سورة آل عمران
٤١٧	٧	فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ
٤١٧	٧	وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ
٣٤٢	٥٢	مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ
٤٩	٧٥	وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ
٢٧١	٩٢	لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ
٣٧٦	٩٧	وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ
٣٢	١١٥	وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ
٤٦	١٢٣	وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ
٩٣	١٦٧	يَقُولُونَ بِأَفْوَاحِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ
١٢٦	١٧٨	وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهَا نُمْلِي لَهُمْ

سورة النساء

٣٤٢	٢	وَلَا تَاْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ
٣٤٠	٥٣	فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا
٢٩٠-٢٩١،	٧٣	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا
٣٥٩		
		وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ
٩٠	٨٣	إِلَّا قَلِيلًا

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا	١٣٥	٢١٢
وَلَا يَنْفَعُ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا الْيُؤْمِنُونَ بِهِ قَبْلَ		
مَوْتِهِ	١٥٩	٩٠
وَعِيسَى وَآيُوبَ	١٦٣	١٧١
وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	١٦٦	٥٠
قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ	١٧٠	٤٦

سورة المائدة

وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ	٢	١٩٨ ، ٣٥٦
وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ		
إِلَى الْكَعْبِينَ	٦	٣٤٤ ، ٣٤٢
وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ	٦	٥١
اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى	٨	٣٠٢
وَعَدَ الَّذِينَ آمَنُوا	٩	٣١٣
مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ	١٩	٢٧٨
سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِلشَّحْتِ	٤٢	٧٦
وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ	٦١	٤٦
وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً	٧١	١٩٤
يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي		
وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ	١١٦	٤١
مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا		
اللَّهُ	١١٧	١٩٦
لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	١٢٠	٣١٣ ، ٧١

سورة الأنعام

٣٦٣	١	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ
٣١٠	٣	وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ فِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ
٢٦٦	٢٧	وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ
١٦٨	٢٧	مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
٣٥١	٥٤	كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ
٧٣	٧١	فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
٧٧	٧٧	وَأَمَرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
٣٥	٩٥	لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ
١٣١	١١٠	فَأَنِّي تُؤفِكُونَ
٣٥	١٢٢	وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ
٣٠٤ ، ٤٢	١٤٣	أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَخْيَيْنَاهُ
٢١٦ ، ٢١٥	١٤٦	قُلِ الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ
٢٦٥	١٤٩	فَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ
١٢٢	١٥٤	عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ

سورة الأعراف

٦٦	٤	وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا لِآدَمَ
٣٦٤	١١	وَأَنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ
٨٨	٢٣	أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ
٢٨٣	٢٨	أَدْخُلُوا فِي آيَةِ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنْ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ
٢٢٨	٣٨	فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا
٦٤	٥٣	سُقْنَاهُ لِيَلِدَ مَيْتٌ
٧٥	٥٧	حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا
٤٠٥	٩٥	حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ
٣٧٦	١٠٥	اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ
٣١٠	١٣٨	لَنْ تَرَانِي
٢٦٠	١٤٣	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى
٤٠	١٧٢	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ
٣٦٠	١٧٢	وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ
١٩٨	١٨٥	أَوْلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ
٣٦ ، ٣٥	١٨٥	لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ
٧٤	١٨٧	أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ
١٨٨	١٩٣	إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ
٢٠٦	١٩٤	

سورة الأنفال

٣٥١	٧	وإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ
٣٥٣	١٨	ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ
		وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ
٢٦٦، ٧٦	٢٣	لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ
٢٩٣	٢٥	وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا
٨٠	٣٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ
٢٧٣	٣٧	لِيُمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ

سورة التوبة

٣٩٤، ٢٠٠	٦	وَأَن أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
٢٧٢	٣٨	أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ
٢٢٩	٣٨	فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ
٢٥٤	٤٠	إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ
٢٧١	١٠٣	خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً
		لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ
٢٦٩	١٠٨	أَن تَقُومَ فِيهِ
٢٧٤	١٠٨	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
		التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ
١٧٣، ١٧٢	١١٢	السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ
		وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ
٣٢٤	١١٤	مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ
٢٧٨	١٢٧	هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ

سورة يونس

٣٥١	١٠	وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
١٩٥	١٠	وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ
١٩٥	١٠	أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
٧٥	١٢	وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ
٢١٣	٢٤	أَنَّا هَا آمُرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا
٥٣	٢٧	جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا
٣٦٣	٤٦	فَالْيَنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ
٣٥	٥١	أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ
٢٢١	٥٣	وَيَسْتَنْبِثُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ
٧٨	٥٨	فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا
٤٢	٥٩	اللَّهُ إِذِنْ لَكُمْ
٣٤٦	٦٥	وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا
١١٥	٩٠	إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ
٤٠١	٩٠	آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ
٤٠٥	٩٨	وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ
١٩٨	١٠٥	وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ

سورة هود

٢٠٣	١٥	مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ
٣٥	١٧	أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ
٤٦	٤٨	اهْبِطْ بِسَلَامٍ

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ	٥٢	٣٤٢
أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ	٦٠	٣٥٣
أَصْلَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا	٨٧	٤١
وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ	٩٠	٣٦٣
وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ		
بِهِ فُؤَادَكَ	١٢٠	٢٧٦

سورة يوسف

وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ	١٣	٣٠٧
هَيْتَ لَكَ	٢٣	٧٣
حَاشَ لِلَّهِ	٣١	٤٢٧
وَلَيْتَنِي لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرُهُ لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَنَّ		
مِنْ الصَّاغِرِينَ	٣٢	٢٩٣
فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ	٣٢	٢٢٨
وَالَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ	٣٣	٢٥٤
لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ	٣٥	٤٠٦
فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي	٨٠	٢٦٠
فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ	٩٦	٤٢٣
أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ	١٠٩	٣٥

سورة الرعد

وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ	٦	٣٧٦
عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ	٩	٣٠٦
أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ	١٦	١٨٩

٢٦٦ ، ٨٩	٣١	وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلَّمْ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً
٣٥	٣٣	أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ

سورة إبراهيم

٢٣٠	٩	فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ
٢٧٥	١٠	لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ
٢٠٧	١٠	إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا
٢٢٧	١٠	أَفِي اللَّهِ شَكٌّ
٢٤٤	٣١	لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالُ
٨٠	٣١	قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ
٢٨٣	٤٣-٤٢	إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ * مُهْطِعِينَ

سورة الحجر

٣٦٧ ، ٣٦٦	٢	رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
٨٣	٣٠	فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ

سورة النحل

٦٠	١	أَتَى أَمْرُ اللَّهِ
٣١٣	٣٨	بِاللَّهِ
٣٥٦	٦٢	لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ
١٩٦	٦٨	وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنْ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ
٧٢	٧٢	جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
كَلِمَاحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ وَسَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَأَنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٧٧ ٨١ ١٢٤	٢١٥ ٢٠٥ ٨٨
سورة الإسراء		
مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا كُونُوا حِجَارَةً وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَيُخْرِجُونَ لِلْأَذْقَانِ	١ ٣٧ ٥٠ ٧٦ ٩٩ ١٠٩	٢٦٩ ٢٥١ ٧٨ ٣٤٠ ٢٦٧ ٧٥
سورة الكهف		
إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمَرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفَرْ يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا لَا أُبْرِحُ حَتَّى أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَنْسَانِيهِ وَعَلَّمَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا	٥ ٢٢ ٢٩ ٣١ ٣٨ ٣٩ ٣٩ ٦٠ ٦٣ ٦٥	٢٠٦ ١٧٣ ٧٧ ٢٧١ ٤١٠ ، ٢١٩ ٣٩٤ ١٠٨ ٢٦٠ ١٦١ ٢٧٩

١٥١	٧٦	فَذَبَلْتَنِي لَدُنِّي عُذْرًا
٧١	٧٩	أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ
١٥٤	٨٠	وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ
٣٤٦	١١٠	قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ

سورة مريم

٥١	٢٥	وَهَزَيْتَنِي بِالْجَذْعِ النَّخْلَةِ
		فَلَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي
٤١٦	٢٦	نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا
٣٠٩	٦٥	هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا
٨٨	٦٦	أَئِذَا مَا مِيتَ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا
٢١٠	٦٩	ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ
٣٧٧	٧١	كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا
٢٨٤	٧٣	أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا

سورة طه

٣٣٤ ، ٣٣٣	٢ - ١	طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى
٤٦	١٢	إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى
		إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنْ أَقْذِفِيهِ
١٩٦	٣٩ - ٣٨	فِي التَّابُوتِ
٤٠٠	٤٤	لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى
٢٢٩	٧١	وَلَا صَلْبَيْنُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ
		وَأَنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا
٣٦٣	٨٢	ثُمَّ أَهْتَدَى
١٩٤	٨٩	أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا

إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنْكَ
لَا تَظْمَأَ فِيهَا وَلَا تَضْحَى

١١٨ - ١١٩ ٣٥٠ ، ٣٥١

سورة الأنبياء

٧٦	١	اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ
١٤٨	٣	وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا
		بَلْ قَالُوا اضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ
٢٢٤ ، ٢٢٣	٥	هُوَ شَاعِرٌ
		لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَّخِذْنَاهُ مِنْ
١٩٩	١٧	لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ
٢٦٤ ، ٢٦٥	٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا
٤١	٣٦	أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ
٧٥	٤٧	وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ
١٨٨	٥٥	أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ
٢٩٣	٥٧	وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ
٣١٠	٥٩	مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا
٢٧٤	٧٧	وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا

سورة الحج

٥١	١٥	فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ
		إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنُّصَارَى
٣٤٧	١٧	وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ
٥١	٢٥	وَمَنْ يَرُدَّ فِيهِ بِالْحَادِ
٢٧١	٣٠	فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ

١٥٦	٣٥	والمقيمي الصلاة أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً
٦٥	٦٣	أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
٢٥٧، ٤١	٦٣	وافعلوا الخير لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ
٤٠٠	٧٧	

سورة المؤمنون

٣٧٦	٦ - ٥	وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ جَعَلْنَاهُمْ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً
٦٥	١٤ - ١٣	فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا
٦٥	١٤	فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ
٣١٠، ٦٦	١٤	ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ
١٩٥	٢٧	هِيَ هَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ
٧٣	٣٦	عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِيَيْنَ
٣٢٤	٤٠	وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا
٢٢٣	٦٢ - ٦٣	أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ
٢٢٣	٧٠	

سورة النور

٣٠٦	٣١	أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ
-----	----	---

سورة الفرقان

		وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ
٢٠	٨٦	وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ
٢٥	٤٩	أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ
٤٥	٤١	فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا
٥٩	٤٩	

سورة الشعراء

٨٢	١٩٤	والذي أطمع أن يُغَيِّرَ لي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ
١٦٥	٢٢٥	أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ
١٦٦	٢٢٥	بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ

سورة النمل

٢٥	٢٩٠	الَّا يَسْجُدُوا
		وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * بَلْ إِدَارِكْ عِلْمُهُمْ فِي
٦٥ - ٦٦	٢٢٤	الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ
٧٢	٧٦	رَدِفَ لَكُمْ

سورة القصص

٨	٧٣	فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا
		وَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ
٧٦	٣٤٦	أُولِي الْقُوَّةِ
٨٢	٢٨٧ ، ١٣٠	وَيَكَاذِبُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ
٨٢	٧٦	لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاهُ

سورة العنكبوت

١٠	أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ
١٢	وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ
٣٣	وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا

سورة الروم

٣ - ١	أَلَمْ * غَلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَذْنَى الْأَرْضِ
٤ - ٣	وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سَنِينَ
٤	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ
٢٧	وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى

سورة لقمان

٢٧	وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ
٣٣	وَإِخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ

سورة السجدة

١٢	نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ
----	----------------------

سورة الأحزاب

٢٥	وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ
٥٦	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ

سورة سبأ

١٠	يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ
١٢	غُدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ
١٧	وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ
٣١	لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ

سورة فاطر

٩٩	١٢	وَتَرَى الْفَلَكَ فِيهِ مَوَازِرَ
٢٦٦	١٤	وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا
٦٤	٣٦	لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا
٦٤	٣٦	وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا
٦٤	٣٦	كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ
٢٥٨	٣٧	أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ

سورة يس

٢٩٢	٣٠	يَا حَسْرَةً
١٤٣	٤٠	وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ

سورة الصافات

٣٢	٨	لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَىٰ
١٥٦	٣٨	إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ
١٧٣	١٠٣	فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ
٧٥	١٠٣	وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ
١٩٥	١٠٤	وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ
٤٩، ٤٦	١٣٧-١٣٨	وَأَنْتُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ
		وَأَنْتُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ
١٦٧	١٣٧-١٣٨	أَفَلَا تَعْقِلُونَ
٣٥٠	١٤٣	فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ
٢١٦، ٢١٣	١٤٧	وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ
٨٦	١٧٢	إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ

سورة ص

ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ

٢٢٦	٢ - ١	وَشِقَاقٍ
٢٤٨	٣	وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ
١٩٦	٦	وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا
٣٢٤	٣٢	إِنِّي أَخْبِئْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي
٨٧	٣٥	رَبِّ أَغْفِرْ لِي
٣٥٣	٥٥	هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ
٢٧٨	٦٥	وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ

سورة الزمر

٣٤	٩	أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ
٥٢ ، ٤٠	٣٦	أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ
٢٧٥	٥٣	إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا
٩٠	٥٦	وإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّآخِرِينَ
٣٦٢	٥٧	لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي
٣٦٢	٥٩	بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا
١٩٤	٦٤	تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ
١٧٣	٧١	حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَتِحَتْ أَبْوَابُهَا
١٧٣	٧٣	حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا

سورة غافر

٦٤	٣٧ - ٣٦	لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ
٣٥٥	٤٣	لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا
		وَلَا فِي الْآخِرَةِ

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
سَيَذْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ	٦٠	٢٨٣
مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ	٧٨	٢٧٧
سورة فصلت		
وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً	٣٩	٣٤٩
اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ	٤٠	١٧٤
أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ	٥٣	٣٤٩
إِلَّا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ	٥٤	٣٤٧
سورة الشورى		
لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ	١١	١٢٩
وَمَا يُذِيرُكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ	١٧	٤٠٠
وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ	٢٥	٣٢٥
يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ	٤٥	٢٧٤
سورة الزخرف		
أَفَنْضِرُ غَضَبَ الذِّكْرِ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ	٥	١٩٨
وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً	٦٠	٢٧٢
لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ	٧٧	٢٦٠ ، ٧٧
سورة الجاثية		
مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا	٢٤	١٧١
وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ	٣١	٤١٨
سورة الأحقاف		
وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا	١٥	٢٢٧
وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيهَا	٢٦	٢٠٩

الآية القرآنية	رقمها	رقم الصفحة
أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى	٣٣	٥٣
سورة محمد		
فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ	٢٢	١٢٨
وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ	٣٨	٣٢٤
سورة الفتح		
عَاهِدَ عَلَيْهِ	١٠	١٦١
سورة الحجرات		
وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا	٥	٢٦٣
وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ	٥	٨٩
وَكُرْهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ	٧	٣٤٤
حَبَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ	٧	٣٤٤
سورة ق		
كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ	٥	٧٤
سورة الطور		
فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا	١٦	٧٨
سورة النجم		
وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى	٣	٣٢٥
فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى	٩	٢١٣

سورة القمر

نَجِّنَاهُمْ بِسَحَرٍ ٣٤ ٤٦

سورة الرحمن

خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ * وَخَلَقَ
الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ
كُلُّ مَا عَلَيْهَا فَاِنَّ ٢٦ ٣٧٥

سورة الواقعة

وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ
لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا
فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ
عَظِيمٌ
فَإِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ٨٨ - ٨٩ ٤١٩

سورة الحديد

يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ
أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ
لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ
وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ
لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ٢٥ ٢٣ ٢٥٣ ٨٠ ٢٥٣

سورة المجادلة

إِنْ أَمَهَا تُهَمُّ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ
أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ٢ ٢٠٥ ١٤ ٢٥٧

سورة الحشر

لَيْنَ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُوتُلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ	١٢	٢٥٢
---	----	-----

سورة الجمعة

مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا	٥	١٣٠
وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا	٧	٢٦٠
قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ	٨	٦٧
إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ	٩	٢٧٤
فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ	٩	١٧٤

سورة المنافقون

وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ	١	٣٤٦
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ	٦	٣٩
لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ	٨	٣١٨

سورة الطلاق

وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ	٣	٣٧٧
لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ	٧	٧٧

سورة القلم

وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيَذَرُوهُنَّ	٩	٢٦٩
--------------------------------------	---	-----

سورة الحاقة

١١٨	٧	سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ
١٣٨	١٦	وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ
		يَا لَيْتَنِي لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَّةً * وَلَمْ أَذِرْ مَا حِسَابِيَّةً * يَا
		لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ * مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيه * هَلْكَ
١٦١، ١٦٠	٢٩ - ٢٥	عَنِّي سُلْطَانِيَّةً

سورة نوح

٢٣٢	٢٠	سُبُلًا فِجَاجًا
-----	----	------------------

سورة الجن

٣٤٩	١	قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ
١٩٨	١٦	وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا
٣١٣	١٩	وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ
٢٠٦	٢٥	قُلْ إِنِ ادْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ

سورة المزمل

٣٠٦	١٦ - ١٥	كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ
١٩٤	٢٠	عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ

سورة المدثر

٤١٣، ٤١٢	٣٢	كَلَّا وَالْقَمَرِ
----------	----	--------------------

سورة القيامة

٢٥٣	١	لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ
٤١٢	٢٠	كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ
٤١٢	٢٦	كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ

سورة الإنسان

٢٨١	١	هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ
٣٧٦	٨	وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا
٧٢	٩	إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ
٢١٤	٢٤	وَلَا تُطْعَمُهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا

سورة المرسلات

٢٥٧	١٦	أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ
-----	----	-------------------------------

سورة النازعات

٣١٤	٤١	فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى
-----	----	------------------------------------

سورة عبس

١٩٨	٢ - ١	عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى
-----	-------	---

سورة التكويد

٣٥	٢٦	فَإِن تَذَهَبُونَ
----	----	-------------------

سورة المطففين

٣٧٦	٢	الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ
٤١٣	١٥	كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ
١٥٨	١٨ - ١٩	كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ

سورة الانشقاق

٣٢٤	١٩	لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ
-----	----	-----------------------------------

سورة الطارق		
٢٠٦	٤	إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ
سورة الأعلى		
٢٠٥	٩	فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى
سورة الفجر		
٢٢٨	٢٩	فَادْخُلِي فِي عِبَادِي
سورة الشمس		
٨٩	٩	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا
سورة الضحى		
٣٧٠	٥	وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى
٢٥٧	٦	أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى
٤٠	٦-٧	أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى
٤١٨	٩	فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ
سورة الشرح		
٢٥٦ ، ٤٠	١-٢	أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ
٣٦٠ ، ٢٥٧		
سورة العلق		
٤١٣ ، ٤١٢	٦	كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ
١٠٨ ، ٥٨	١٥	لِنَسْفَعُ النَّاصِيَةَ
١٤٦ ، ١٤٤		

سورة القدر

٣٤٦	١	إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ
٤٠٥	٥	سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ

سورة الزلزلة

٧٥	٥	بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا
----	---	-------------------------------

سورة العصر

٣٤٦	٢ - ١	وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ
٣٠٥	٢	إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ

سورة قريش

٧٣	٢ - ١	لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيْلَافِهِمْ
----	-------	-------------------------------------

سورة الإخلاص

١٤٣	٢ - ١	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ
-----	-------	--

سورة الناس

٢٤٨	٣ - ١	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ
-----	-------	---

٢ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	رقم الصفحة
اطلبوا العلم ولو بالصَّين	٢٦١
أفضل ما قلته أنا والنبَّيون من قبلي : لا إله إلا الله	٣٥٤
إنَّ امرأةً من بني إسرائيل دخلت النار في هرة	٢٢٩
إنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوَّرون	٢٧٦
أنا أفصح العرب بيد أني من قریش ونشأتُ في بني سعد	٣٨٩، ٣٥٢
ذَكَرَنَ أزواجُ النبيِّ كنيسةً رأينها بأرض الحبشة	١٤٧
صومي عن أمك	٣٢٣
لولا أن قومك حديثو عهدٍ بجاهلية لأنفقت كنز الكعبة	
في سبيل الله ، ولجعلت بابها بالأرض ، ولأدخلت فيها	
من الحجر	٣٩٦
لولا قومك حديثو عهد بكفر لآسست البيت على قواعد إبراهيم	٣٩٦
ليس امبر امصيام في امسفر .	٦١، ٢٩
	١٨٥، ١٠٠
من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً فليُكفر عن يمينه	
وليفعل الذي هو خير .	٣٧٧
هذا أوَّل طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام	٢٦٩
وإنَّا إن شاء الله لكم لاحقون	٢٠٤، ٢٠٣
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	١٤٧
يحشر الناس لا بنين ولا آباء	٢٣٩

٣ - فهرس الأشعار(*)

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	كلمة القافية
قافية الهمزة			
٢٥٦	الوافر	—	المراء
٢٠٨	الوافر	(مسلم بن معبد الوالبي)	شفاء
١٦٨	الوافر	(الحطيتة)	والإخاء
٨٥	الوافر	(أبو حزام العكلي)	سواء
٢٤٩	الخفيف	(أبو زيد الطائي)	بقاء
٣٦٩	الخفيف	(عدي بن الرعلاء)	نجلاء
قافية الباء			
٢٠٩	الطويل	—	بغضوباً
٤٢٣	الطويل	—	مرحبا
١٤١، ١٣٩	الوافر	(جرير)	أصابن
٣٦	الطويل	(الكميت)	يلعب
٤٩	الطويل	(علقمة الفحل)	طبيب
١٥٤	الطويل	(حميد بن ثور)	وتغيب

(*) خصصنا للرجز فهرساً خاصاً (الفهرس الرابع) ، ولأنصاف الأبيات فهرساً آخر (الفهرس الخامس) ، ووضعنا ، هنا ، كل أنصاف الأبيات التي استطعنا إكمالها ، وفي الفهرس الخامس الأنصاف التي لم نستطع إكمالها . وقد رتبنا القوافي هنا مثبتين الساكن أولاً ، فالمتوح ، فالمضموم ، فالمكسور .

البحر	الصفحة	اسم الشاعر	كلمة القافية
الطويل	٢٦٢	(الغَطْمَشُ الضُّبِّي)	مَقْتَبُ
الطويل	٣٤٣	(النابعة الذبياني)	أَجْرَبُ
الطويل	٤٠١	(كعب بن سعد الغنوي)	مُجِيبُ
الطويل	١٣٢	(نهشل بن حري)	مضارِبُهُ
البسيط	٣٤١	(عبد الله بن عنمة أو سلام ابن عويّة)	مَكْرُوبُ
الكامل	٣٥٥	(أبو أسماء بن الضريبة أو عطية ابن العفيف أو الفرزدق)	يَغْضَبُوا
الكامل	٢٤٥، ٢٤١	(ضمرة بن جابر، أو هني بن أحمر)	أَبُ
الطويل	٤٥	(قيس بن الخطيم)	الركائبُ
الطويل	٥٤	(امرؤ القيس)	بِالْمُجَرَّبِ
الطويل	١٢١	(النابعة الذبياني)	الكواكِبِ
الطويل	١٢٨	(أبو سفيان بن حرب)	لِغُرُوبِ
الطويل	١٩٢	(امرؤ القيس)	نَحْطِبُ
البسيط	٢٣٩	—	لِلشَّيْبِ
الوافر	٧٤	(علي بن أبي طالب) ^(١)	لِلخَرَابِ
السريع	٩٧	—	لأَحِبِ

قافية التاء

الوافر	٣٣٧	(عمرو بن قنعاس)	تَبِيتُ
المديد	٣٦٦، ٢٩٣	(جذيمة الأبرش)	شِمَالَاتُ
	٣٦٨		
الكامل	٢٤٩	(شبيب بن جعيل)	أَجْنَتِ

(١) راجع حاشية ص ٧٤.

قافية الجيم

نتيجُ	(أبو ذؤيب الهذلي)	الطويل	٣٧٨، ٩٩، ٤٧
الحشْرَج	(جميل بثينة أو عمر بن أبي ربيعة)	الكامل	٤٨

قافية الحاء

أَمْلَحُ	(ذو الرمة)	الطويل	٢١٥
صَحِيحُ	(أبو ذؤيب الهذلي)	الوافر	١٣٨
فاستراحوا	(سعد بن مالك)	الكامل	٢٤٣
الحوائج	(سويد بن الصامت)	الطويل	٩٦

قافية الدال

فاغْبُدُوا	(الأعشى)	الطويل	١٠٨، ٥٧
مُرْدَا	(الصمة القشيري)	الطويل	١٥٧
بُذَا	—	الطويل	٢٠٥
لَمَجْهُودَا	—	البسيط	٨٧
أَحْدَا	—	البسيط	١٩٢
لَسَعِيدُ	(عمرو بن عبد الله)	الطويل	٨٥
لَعَمِيدُ	—	الطويل	٨٧
ويَقْصِدُ	(أبو اللخام التغلبي أو عبد الرحمن ابن أم الحكم)	الطويل	١٦٩
يَزِيدُ	(المعلوط القريني)	الطويل	٢٠٨
يُخَلِّدُ	(مسكين الدارمي)	الطويل	٢٤٢
وفودُ	(أبو عطاء السندي)	الطويل	٣٦٨، ٣٦٦
الأسودُ	(النابعة الذبياني)	الكامل	٢٢٨
جَدُّه	(أبو نواس)	الخفيف	٣٦٤
أَرشِدُ	(دريد بن الصمة)	الطويل	٣٦

كلمة القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
بُقْعُدُ	(دريد بن الصِّمَّة)	الطويل	٥٥
مراد	(كثير عزة)	الطويل	٨٧
خالد	(الأشهب بن رميلة)	الطويل	١٥٦
هند	—	الطويل	٢٣٧
المصمِّد	(طرفة بن العبد)	الطويل	٣٤٣
زياد	—	الوافر	٤٠٨
مَعْدٌ	—	الوافر	٣١٩
زياد	(قيس بن زهير)	الوافر	٥٠
أَحَدٍ	(النابعة الذبياني)	البسيط	٤٢٧
رَشِدٍ	—	البسيط	٣٢٠
بِمَقْصُودٍ	—	البسيط	٢٦٦
بعداد	(جرير)	البسيط	٢١٧
أولادي	(جرير)	البسيط	٢١٧
عَدٍ	(النابعة الذبياني)	الكامل	٢٢٨
قَدٍ	(النابعة الذبياني)	الكامل	٤٢٥

قافية الرء

مُضَرٌ	(لبيد بن ربيعة)	الطويل	٢١٢
الخَضِرُ	(طرفة)	الرملي	٩٩
وتأزرا	—	الطويل	٢٤١
قدرا	—	البسيط	٢٤٣
الفجرُ	—	الطويل	٤٧
دعائره	(مضرس بن رباعي)	الطويل	٣٧٣
الأمرُ	(أبو صخر الهذلي)	الطويل	٣٣٨، ٣٣٦
مصادره	(طفيل الغنوي)	الطويل	٣٣٢
القَطْرُ	(ذو الرمة)	الطويل	٢٩٠

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	كلمة القافية
٢٨٢	الطويل	(قيس بن الملوّح)	لَصَبُورُ
٢٣٣	الطويل	(عمر بن أبي ربيعة)	تَنْظُرُ
١٥٤	الطويل	(تأبّط شراً)	أَجْدَرُ
٢٤٢	البسيط	(جرير)	عَمْرُ
٤٢١، ١٩٩	البسيط	—	تَذَرُ
٤٢٦	الكامل	(الأقيشر الأسدي)	مَعْدُورُ
٣٦٥، ٢٠٥	الكامل	(ثابت بن قطنه)	عَارُ
٢٥٠	الكامل	(الشمردل اللّيثي)	مُجِيرُ
٣٤٨	الكامل	—	الغَادِرُ
٢٩٤	البسيط	(عنبر بن ليبد أو حريث بن جبلة)	مِياسِيرُ
٢٥٠	الرمّل	(الأحوص أو الأفوه الأودي)	الْفِرَارُ
٣٦٨	الخفيف	(أبو دؤاد الإيادي)	الْمِهَارُ
٢٢٩	الطويل	(زيد الخيل)	الأَبَاهِرُ
١٣٦	الطويل	(عمر بن أبي ربيعة)	النَوَاضِرُ
٥٥	الطويل	—	وَالْأَجِرُ
٣١٩	الطويل	(رشيد بن شهاب)	عَمْرُو
٤١٤	البسيط	(سعد بن قرط أو الأحوص)	نَارُ
٢٥٥	البسيط	—	لِلجَارِ
٢٩٠	البسيط	—	جَارِ
٢٥١	البسيط	(النابعة الذبيانيّ)	دَوَارِ
٢٦٣	الرمّل	(عديّ بن زيد)	اعتصاري
٢٦٥	المتقارب	—	يَطِرُ
٢٧٠	الكامل	(زهير بن أبي سلمى)	دَهْرُ
٣١٧	الكامل	الفرزدق	الأشْبَارِ

قافية السَّين

الطويل ١٤٤	—	أملسُ
البسيط ٧٢	(أبو ذؤيب الهذلي أو عبد مناة الهذلي أو أمية بن أبي عائذ، أو مالك بن خالد، أو ساعدة بن جؤية)	والأسُ
الوافر ٣٥٣	(أبو زيد الطائي)	السَّريسُ

قافية العين

الطويل ١٢٥	(جميل بثينة)	وتخذعا
الطويل ٧٥، ٧٤	(متمم بن نويرة)	معا
الطويل ٣٩٤	(جرير)	المقنعا
المديد ١٥٨	(أبو دهل الجمحي)	جمعا
الخفيف ١٤٦، ٥٧	(الأصبط بن قريع)	رفعه
الطويل ١٨٧	(متمم بن نويرة)	واقعه
الطويل ١٣٢	(عمرو بن حكيم)	نجيع
الطويل ٣٦٧	(مجمع بن هلال أو محمد بن هلال)	تلمع
الطويل ٣٦٨	(مجمع بن هلال أو محمد بن هلال)	التمتع
الطويل ٣٨٢	—	مولع
الطويل ٣٢٥	(زيد بن رزين)	تدفع
الطويل ٣٢٠	(ذو الخرق الطهوي)	اليُجدع
الطويل ٣٢٠	(ذو الخرق الطهوي)	اليتقطع
الطويل ٣١٧	(ذو الرمة)	البلاقع
الكامل ١٧٧	(أبو ذؤيب الهذلي)	مصرع
البسيط ٤١٦، ١٩٨	(عباس بن مرداس)	الضبع

كلمة القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
شَفِيعُهَا	(المجنون أو ابن الدمينه أو ابراهيم الصولي)	الطويل	٣٩٤
بَلَقَعَ	—	الطويل	٢٣٢
فَاجَزَعِي	(النمر بن تولب)	الكامل	٦٧
سَامِعٍ	(حميد بن ثور)	الكامل	٢١٥
الرَّاقِعِ	(أنس بن العباس بن مرداس)	السريع	٢٤٤
قافية الفاء			
الْخَزَفُ	—	البسيط	٢٠٨، ٢٠٧
وَكَفُ	(قيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس)	المنسرح	١٥٥
قافية القاف			
الورقا	—	البسيط	٤١٤
تَرَوْقُ	(حميد بن ثور)	الطويل	٣٧٧
ضَبِقُ	—	البسيط	٢٩٤
بَطْلَاقٍ	(أبو محجن الثقفي)	الكامل	٢٣٧
العَتِيقِ	—	الوافر	١٩٧
قافية الكاف			
عِيَالِكا	(الأعشى)	الطويل	٣٨٢
قافية اللام			
حَلِيلَا	—	الطويل	٣٢٠
أَفِيلَا	(الراعي النميري)	الكامل	٢٧٣
قَبِيلَا	(امرؤ القيس أو مقنع)	الكامل	٢٩٥
قَلِيلَا	(أبو الأسود الدؤلي)	المتقارب	١٤٣
إِبْقَالَهَا	(عامر بن جوين)	المتقارب	١١٣

كلمة القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
أَعَجَلُ	(الشنفرى)	الطويل	٥٤
أَفْضَلُ	(جرير)	الطويل	٧٥
وَبُسْلُ	(الشنفرى)	الطويل	٩٤
ويقولُ	—	الطويل	١٦٩
زائِلُ	(لبيد بن ربيعة)	الطويل	٣٨٢
خيالها	(الفرزدق)	الطويل	٤١٥
قَبْلُ	(القطامي)	البسيط	٣٢٢
مَقْبَلُ	(أبو العيال الهذلي)	الكامل	١٧١
أَفْضَلُ	(غسان بن وعلة)	المتقارب	٢١٠
مَجْهَلُ	(مزاحم العقيلي)	الطويل	٣٧٥
سَنَجَالُ	(الشَّمَاخ بن ضرار)	الطويل	٣٣٦
مُحَوِّلُ	(امرؤ القيس)	الطويل	٦٣
فَحَوِّمِلُ	(امرؤ القيس)	الطويل	٦٦
أَحْوَالُ	(امرؤ القيس)	الطويل	٢٣٠
بِأَمْثَلِ	(امرؤ القيس)	الطويل	٧٨
مُعَجَّلُ	(امرؤ القيس)	الطويل	٢١١
صَالُ	(امرؤ القيس)	الطويل	٧٧
أَقْلِي	—	الطويل	٤١١، ٢١٨
وَالْجَدَلُ	(الفرزدق)	البسيط	٣١٩
أَمْثَالِي	(المجنون)	البسيط	٢٤٥
مالي	(زيد الخيل)	الوافر	١٥٣
احتمالي	—	الوافر	٣٩٦
أَبَالِي	—	الوافر	٢٥٣
الدَّخَالُ	(لبيد بن ربيعة)	الوافر	٣١٨
العقالُ	(أمية بن أبي الصلت أو عبيد ابن الأبرص)	الخفيف	٣٦٩

قافية الميم

الطويل	١٩٧	(علباء بن أرقم)	السَّلم
المديد	٥٤	(الطرماح)	لما
الوافر	١٠٧	(شمر بن الحارث)	ظلاما
الكامل	٢٦٧	—	عديما
الطويل	٣٣٣	(محمد بن سلمة)	كريم
الطويل	٣٣٨	(حاتم الطائي)	رميم
الطويل	١٩٧	(المسيب بن علس)	مظلم
الطويل	١٣٣	(عمرو بن براق)	وجارم
الطويل	٨٣	(محمد بن سلمة)	كريم
الطويل	١٠٩	(عبيد الله بن قيس الرقيات)	وحميم
البسيط	١٨٩	(علقمة الفحل)	مشكوم
البسيط	٢٠٣	(زهير بن أبي سلمى)	حرم
البسيط	٢٣٣	—	تضطرم
البسيط	٣٥٦	(ذو الرمة)	منجوم
الوافر	٤٠٣	—	شريم
الوافر	٢٤٥، ٩٣	(أمية بن أبي الصلت)	مقيم
الوافر	١١٣	(جرير)	وشام
الوافر	٩٣	(حارث بن خالد المخزومي)	هشام
الوافر	١٦٤	(جرير)	الخيامو
الكامل	٢٥٠	(محمد بن عيسى أو مهلهل ابن مالك)	وخيم
الكامل	١٦٨	(أبو الأسود الدؤلي أو الأخطل أو المتوكل الليثي)	عظيم
الخفيف	١٨٦	(حسان بن ثابت)	لثيم

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	كلمة القافية
٣٥٢	الطويل	—	واللَّهَازِمِ
٢٩٥	الطويل	(الإربلي)	ذمامي
٢٠٤	الطويل	(الفرزدق)	خازمِ
٥٢	الطويل	(الفرزدق)	بدائمِ
٩٥	الطويل	(الفرزدق)	رجامِ
٢٨٨، ١١٥	البسيط	(النابعة الذبياني)	لأَقْوَامِ
٢٨١	البسيط	(زيد الخيل)	الأَكَمِ
٣٢٢	الكامل	(قطري بن الفجاءة)	وأمامي
٦٢	الكامل	(عترة بن شدّاد)	طُمُطُمِ
٢٤٩	الكامل	(القتال الكلابي)	مَنَدَمِ
٤٢٤، ٢٥٦	الكامل	(إبراهيم بن هرمة)	لَمِ
٢٤٤	الوافر	(نهار بن توسعة)	تميمِ
٤٠٢	الوافر	(الفرزدق)	الخيّامِ
٤٢٦	السريع	(منقذ بن الطماح)	فَدَمِ

قافية النون

٣٩٨	الطويل	(عمرو بن العاص)	حَسَنُ
٢٣٨	الطويل	—	حَصِينَا
٢٩٥	البسيط	—	قَطْنَا
٢٩٥	البسيط	—	أَفْنَانَا
٢٤٧	البسيط	—	جِيرَانَا
٤٧	البسيط	(قريط بن أنيف)	وَرُكْبَانَا
١٢٥	الوافر	—	تَحِينَا
٢٠٧	الوافر	(فروة بن مسيك)	آخِرِينَا
٣٧٣	الوافر	(ذو الرّمة)	إِنَّهُ
٣٣٤	الكامل	(جميل بثينة)	وَجَفَانَا

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	كلمة القافية
٣١٣	مجزوء الكامل	(ذو جدن الحميري)	الأمينا
٣٤٨	مجزوء الكامل	(عبيد الله بن قيس الرقيات)	إنَّه
١٢٣	المتقارب	(أبو محمد اليزيدي)	مجانينا
١٢٣	المتقارب	(أبو محمد اليزيدي)	كنا
٨٤	الطويل	—	لضامنُ
٢٠٣	البسيط	(تعنب بن أم صاحب)	دَفَنُوا
٤٠٤	الطويل	(أمرؤ القيس)	بأَرْسانِ
٣١٥	الطويل	—	يمانِ
٣٥	الطويل	(عمر بن أبي ربيعة)	بَشَمَانِ
٣٢٣	البسيط	(ذو الإصبع العدواني)	فتخزوني
٢٩٤	البسيط	(الإربلي)	إحسانِ
٨٨	البسيط	—	سودانِ
١٦٧	الوافر	(الأعشى أو الحطيثة أوريعة بن جشم، أو مدثار بن شيبان)	داعيانِ
٣٥٣	الوافر	(النابعة الجعدي)	هجاني
١٥٥	الوافر	(سحيم بن وثيل)	الأربعينِ
٣٥٨	الوافر	(النمر بن تولب)	تلذني
٣٦١	الوافر	(جحدر بن مالك)	تداني
٣٦١	الوافر	(جحدر بن مالك)	علاني
٤١٥	الوافر	(المثقب العبدى أو سحيم بن وثيل)	سميني
٤١٥	الوافر	(المثقب العبدى أو سحيم بن وثيل)	وتتقيني
٣٠٧	الكامل	—	يغنيني
١٥٢	الرمل	—	مني
١٥٨	الخفيف	(أبودهبل الجمحي)	بالماطرونِ
٢٠٦	المنسرح	—	المجانينِ

قافية الهاء

قواه	(الفرزدق أو المتنخل الهذلي)	المتقارب ٥٣
منتهاها	(القحيف العقيلي)	الوافر ٥٤

قافية الواو

منهوي	(يزيد بن الحكم)	الطويل ٣٩٧
-------	-----------------	------------

قافية الياء

خاليا	(المجنون)	الطويل ١٥٣
جائيا	(زهير بن أبي سلمى أو حرمة الأنصاري)	الطويل ٥٢
وأخريا	—	الطويل ٥٨
وانيا	(الأعشى)	الطويل ٣٢٤
متراخيا	(النابعة الجعدي)	الطويل ٢٤٧
واقيا	—	الطويل ٢٣٨

٤ - فهرس الرَّجَز

الصفحة	الراجز	كلمة القافية
قافية الهمزة		
١٦٤	(رؤية)	أَرْجَاؤُهُ
١٦٤	(رؤية)	سَمَاؤُهُ
قافية الباء		
٣٣٢	—	مُغْضِبُهُ
٣٣٢	—	أَبُهُ
٨٢	(رؤية أو عترة بن عروس)	شَهْرَبَةُ
٨٢	(رؤية أو عترة بن عروس)	الرَّقَبَةُ
٢٨٧	—	الْأَشْنَبُ
٢٨٧	—	الزُّرْنَبُ
قافية الجيم		
٢٣٠	(سويد بن أبي كاهل الشكري)	دَجَا
٢٣٠	(سويد بن أبي كاهل الشكري)	يَرْنَدَجَا
قافية الدال		
٢٨٩	—	تَوَسَّدَا
١٥٧	(حميد الأرقط أو حميد بن ثور أو أبو بجدلة)	قَدِيدَا

قافية الراء

٢٥٤	(العجاج)	شَعَرَ
٣٣	(العجاج أو رؤية)	غائِرا
٣١٥	—	العَمرو
٣١٦	(أبو النجم)	أَسِيرِها
٣١٦	(أبو النجم)	قَصورها

قافية السَّين

٥٣	(جران العود)	أَنِيسُ
١٥٠	(رؤية)	الطُّيسِ
١٥٠	(رؤية)	لِيسِي

قافية العين

٣٥٨	(العجاج)	رواجعا
٣٢١	—	المَعَة
٣٢١	—	سَعَة
٢٠٢	(جرير بن عبد الله البجلي)	تُصْرَعُ

قافية القاف

١٢٩	(رؤية)	كالْمَقِّ
٣٣٣	—	العَنْقُ
١٤١	(رؤية)	المَخْتَرَقِنَ
١٤١	رؤية	الْخَفَقْنَ
٢٧٥	(أبو نخيلة)	المُرَقَّقَا
٢٧٥	(أبو نخيلة)	الْفُسْتُقا

قافية اللّام

١٢٤	(رؤية)	حَلَايِلَا
١٢٤	(رؤية)	حَاظِلَا
١٤١	—	هَلَنَ
١٥٧	(العجاج)	مَنْهَلٍ
٩٤	—	عَيْهَلٍ
٩٤	—	الْكَلْكَلُ

قافية الميم

١٠٠	—	يَهَمَ
١٠٠	—	الرَّثَمَ
٢٥٧	—	عَنَمَ
٩٦	—	اللّهَا زِمَا
٩٦	(أبو خراش الهذليّ)	أَلْمَا
٩٦	(أبو خراش الهذليّ)	اللّهَمَا
٢٩٠	—	والفَمَا
١٣١	(رؤية)	نُشْتَمُ
٢٢٥	(رؤية)	وَجْهَرُمُ
٢٢٥	(رؤية)	قَتَمُهُ
٩٨	(رؤية)	التَّمْتَامِ
٩٨	(رؤية)	الْبِنَامِ
١٢٦	(العجاج)	جَمٍ
١٢٦	(العجاج)	الْمَنْهَمِ
٩٨	—	لَحْمِ
٩٢	(العجاج)	فُمَّه
٩٢	(العجاج)	أَسْطَمَهُ

قافية النون

٣٣٣	—	شَعْشَعَانِ
٣٣٣	—	اليدَانِ
٩٨	—	سُخْنِ
١٥١	—	قَطْنِي

قافية الهاء

٣٨١	—	طحَاها
٣٨١	—	أَرَاها
٣٨١	—	لَظَاها
٣٨١	—	أَبَاها

قافية الياء

٨٦	—	العَلِي
٨٦	—	المَطْيِي
٢٢٧	—	فِيَّ
٢٢٧	—	بِالْمَرْضِيَّ

٥ - فهرس أنصاف الأبيات (*)

الشعر	الشاعر البحر	الصفحة
إذا تَغْنَى الحمامُ الورق هيجني	— البسيط	٣٩٢
إليك كما لِلْحَائِمَاتِ عليك	— الطويل	١٣٣ ، ١٣٢
إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلُهُ	— البسيط	٣٤٧
خَلِيلِي إِنْ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوَى	— الطويل	١٥٤
رَأَوْكَ صَاحٍ لَفِي ضَرَاءٍ مُؤَلِمَةٍ	— البسيط	٨٨
ضَمَنْتَ بَرَزُقٍ عِيَالِنَا أَرْمَاخُنَا	— الكامل	٥١
على حينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ	— الطويل	٣٧٦
فَأَمَّا الصُّدُودُ لَا صُدُودَ لَدَيْكُمْ	— الطويل	٤١٧
فَلَا شَرَبَنْ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيَا	— الكامل	٢٩٣
كما راشدٌ يَحْمَدَنَّ أَمْرًا	— المتقارب	١٣٣
لَوْ كُنْتُمْ مُنْجِدِي كَمْ أَسْتَغِيثُكُمْ	— البسيط	١٥٥
وَدَعُ مَا عَلَيْهِ ذَمٌّ مِنْ كَانَ قَدْ ذَمَّا	— الطويل	٣٧٦
وَذَاكَ حِينَ لَا تَ أَوَانٍ جِلْمٍ	— —	٢٤٩
وصالياتٍ ككَمَا يُؤَنَّفِينُ	(خطام)	
ومعتَصِمٍ بِالْحَيِّ مِنْ خَشْيَةِ الْوَادِي	المجاشعي السريع	١٢٩
يا عَالِمًا بِدَيْبِ النَّمْلِ فِي الظُّلَمِ	— الطويل	٢٧٢
	— البسيط	٢٨٨

(*) أثبتنا في هذا الفهرس أنصاف الأبيات التي لم نستطع إكمالها ، أما التي استطعنا إكمالها فقد أثبتناها في الفهرس الثالث .

٦ - فهرس الأمثال

- تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ٣٩٧ ، ١٩١
- جَشِمْتُ (كَلَفْتُ أَوْ كُلفْتُ) إِلَيْكَ عَرَقَ (أَوْ عَلَقَ) الْقِرْبَةِ ٢١٩
- الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِل ٣٤٢
- لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي ٢٦٢

٧ - فهرس الأعلام (*)

- أ -

- ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،
 ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٣١ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ،
 ٣٥٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ،
 ٤٢٨ .
 - الأخفش الأصغر (علي بن سليمان)
 ص ٢٥٩ (*) .
 - الإربلي (علاء الدين بن علي) ص ٦٠٥ ،
 ١١ ، ١٢ .
 - أرقم بن علباء ص ١٩٧ .
 - أبو إسحق : الزَّجَّاج .
 - ابن أبي إسحق (عبد الله بن زيد)
 ص ١٥٦ .
 - الاستراباذي : ابن الحاجب .
 - الأسفراييني (محمد بن محمد)
 ص ٣٢ (*) ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٢٦٤ ، ٤٠٧ .
 - إسماعيل بن حماد : الجوهري .
 - إسماعيل بن القاسم : القالي .
 - إسماعيل بن محمد ص ١٢ .
 - أبو الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو)
 ص ١٤٣ ، ١٦٨ .
 - أشعب بن جبير ص ٢٧٣ .
 - أبان (اسم رجل) ص ٨٨ .
 - إبراهيم الصولي ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .
 - إبراهيم بن السري : الزَّجَّاج .
 - أبي بن كعب ص ٢٢٠ (*) ، ٣٧٦ ،
 ٤١١ ، ٤٢٧ .
 - أحمد بن الحسين : ابن الخبَّاز .
 - أحمد بن محمد : الثعلبي .
 - أحمد بن حنبل ص ٣٢٣ .
 - أحمد بن عبد السيد الإربلي ص ١٢ ، ١٣ .
 - أحمد بن يحيى : ثعلب .
 - الأحمر (علي بن الحسن) ص ٤٠٢ (*) .
 - الأحوص الأنصاري (عبد الله بن محمد)
 ص ١٥٨ ، ٢٥٠ ، ٤١٤ .
 - الأخطل (غياث بن غوث) ص ١٠١ ،
 ١١٣ ، ١٦٨ ، ٢١٧ .
 - الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)
 ص ٤٩ (*) ، ٦٨ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ،
 ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٥١ ،
 ١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٦ .

(*) اقتصرنا على أعلام الأشخاص دون المواضع والقبائل وأسماء القبائل والسُور ، وحذفنا الأعلام « زيد » و « عمرو » وغيرها الواردة في التمثيل ، كذلك حذفنا لفظ الجلالة « الله » لكثرة وروده ، ولم نعتبر لفظة « ابن » و « أبو » في الترتيب الالفبائي ، ووضعت النجمة (*) على شمال رقم الصفحة التي وردت فيها ترجمة العلم . واقتصرنا على أعلام الكتاب وحواشيه دون التقديم .

- الأشموني (علي بن محمد) ص ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ .
- الأشهب بن رميلة ص ١٥٦ .
- أبو الأصبح ص ٤٢٧ .
- الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ص ٤٨ (*) ، ٩٨ ، ٣٣٤ .
- الأضبط بن قريع ص ٥٧ .
- ابن الأعرابي (أبو عبد الله محمد بن زياد) ص ١٠١ (*) .
- الأعشى (ميمون بن قيس) ص ٥٧ ، ١٢٦ (*) ، ١٢٧ ، ١٦٧ ، ٢٩٣ ، ٣٢٤ .
- الأفوه الأودي (صلاة بن عمرو) ص ٢٥٠ .
- الأقيشر الأسدي (المغيرة بن الأسود) ص ٤٢٦ .
- امرؤ القيس ص ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٢ ، ٢١١ ، ٢٣٠ ، ٢٥٣ ، ٢٩٥ ، ٣٨٢ ، ٤٠٤ .
- أمية بن أبي الصلت ص ٩٣ ، ٣٦٩ .
- أمية بن أبي عائذ ص ٧٢ .
- ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) ص ٥٦ ، ٨١ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ٤٠٥ .
- الأندلسي : أبو حيان الأندلسي .
- أنس بن العباس بن مرداس ص ٥٠ ، ٢٤٤ .
- ابن أياز (حسين بن بدر) ص ٥٦ (*) ، ٧٩ ، ١٦٩ ، ٣٨٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ .
- ب -
- ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد) ص ١١٤ (*) ، ١٢٤ ، ٣٠٨ .
- أبو بجدة (أبو بجلة) ص ١٥٢ .
- البخاري (محمد بن إسماعيل) ص ١٠٠ ، ١٨٥ .
- بدر الدين بن محمد الإربلي ص ١١ .
- ابن برهان : العكبري .
- بروكلمان ص ١١ .
- ابن بري (عبد الله بن بري) ص ١٥٢ .
- البغدادي (عبد القاهر) ص ٣٦ ، ٦١ ، ١٥٥ .
- أبو البقاء : العكبري .
- بكر بن محمد : المازني .
- البكري (?) ص ٢٣٥ .
- بكير بن عبد الربيعي ص ٣٢٤ .
- ت -
- تائب شرأ (ثابت بن جابر) ص ١٠٧ ، ١٥٤ (*) .
- التبريزي (يحيى بن علي) ص ٢١٩ (*) ، ٢٢٦ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠ ، ٣٩١ ، ٤٢٣ .
- الترمذي (محمد بن عيسى) ص ٣٢٣ ، ٢٧٧ .
- أبو تمام (حبيب بن أوس) ص ٢١٩ .
- التميمي الحماسي ص ٢٥٠ .
- ث -
- ثابت بن جابر : تائب شرأ .
- ثابت بن قطبة ص ٢٠٥ .
- ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) ص ١٠١ ، ١٩٣ (*) ، ٢٣٦ ، ٤١٣ .
- الثعلبي (أحمد بن محمد) ص ٢٢٠ (*) .
- ج -
- جابر (رجل من غطفان) ص ١٥٣ .
- الجحدري (أبو يحيى كامل بن طلحة) ص ٧٤ .
- جحدر بن مالك ص ٣٦١ .

٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ،
٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ،
٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ،

٤٢٠ ، ٤٢١ .

— حاجي خليفة ص ١٣ .

— الحارث بن خالد ص ١٣١ .

— الحارث الغساني (الحارث بن جبلة)
ص ٢٧٠ .

— الحجاج بن يوسف ص ٢٠٦ ، ٣٤٨ .

— حرثان بن الحارث : ذو الإصبع
العدواني .

— حريث بن جبلة العذري ص ٢٩٤ .

— الحريري (القاسم بن علي) ص ٦١ ،
٣٦٦(*) ، ٣٨٠ .

— حسان بن ثابت ص ٥١ ، ١٨٦ .

— أبو الحسن : علي بن أبي طالب .

— الحسن بن أحمد : أبو علي الفارسي .

— الحسن بن الحسين : أبو سعيد .

— أبو الحسن سعيد بن مسعدة : الأخفش .

— الحسن بن عبد الله : السيرافي .

— الحسن بن علي بن أبي طالب
ص ٢١٦ .

— أبو الحسن علي بن حمزة : الكسائي .

— أبو الحسن علي بن عيسى : الربيعي .

— حسن بن الشيخ أبو زيد ص ٦ .

— أبو الحسن محمد بن أحمد : ابن
كيسان .

— حسين بن بدر : ابن إياز .

— الحسين بن علي بن أبي طالب
ص ٢١٦ .

— الحسين بن محمد : الزعفراني .

— حصن بن حذيفة الفزاري ص ١١٥ .

— الحطيئة (جرول بن أوس) ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

— جبريل (الملاك) ص ١٧ .

— جران العود (عامر بن الحارث)
ص ١٦٥ .

— الجرمي (صالح بن إسحاق) ص ١٤٠ ،
١٧٠ .

— جرير بن عبد الله البجلي ص ٢٠٢ .

— جرير بن عطية ص ٧٠ ، ٧٤ ، ٩٣ ،
١٣٩ ، ١٦٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٧(*) ، ٢٤٢ ،
٢٤٧ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ .

— ابن الجزري (محمد بن محمد)
ص ٣٤ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١١٣ ، ١٤٣ ،
١٩٤ .

— الجزولي (عيسى بن عبد العزيز)
ص ١٢٧ ، ٢٠١ ، ٢٢٤ ، ٤١١ .

— جميل بن معمر ص ٤٨ ، ٢٣١ ، ٣٣٤ .

— ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)
ص ٣٣ ، ٤٤(*) ، ٥١ ، ٦٧ ، ٨٤ ،

٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ،

١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ،

٢١٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ ، ٢٩٣ ،

٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

— الجوهري (إسماعيل بن حماد)
ص ٢٢٦(*) ، ٣٣١ ، ٤١٦ ، ٤٢١ .

ح -

— أبو حاتم (سهل بن محمد) ص ٣٦٩(*) ،
٤١٢ .

— ابن الحاجب (الرضي الأستراباذي عثمان
ابن عمر) ص ٥٢(*) ، ٥٣ ، ١٣٠ ،

١٣٩ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢٢٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ،

٢٦٥ ، ٢٧٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣٣٥ ،

٣٣٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ،

- د -

- أبو دؤاد الإيادي (جارية بن الحجاج) ص ٣٦٨ .
- دريد بن الصَّمّة ص ٣٦ ، ٥٥ .
- ابن الذَّمينة (عبد الله بن عبيد الله) ص ٣٩٥ .
- ابن الذّهان (سعيد بن المبارك) ص ٣٥٠ (*) ، ٣٦٦ .
- أبو دهبيل الجمحي (وهب بن وهب) ص ١٥٨ .

- ذ -

- أبو ذؤيب الهذلي (خويلد بن خالد) ص ٤٧ ، ٧٢ ، ٩٩ (*) ، ١٣٨ ، ١٧٧ .
- ذو الإصبع العدواني (حرثان بن الحارث) ص ٣٢٨ (*) .
- ذو جذن الحميريّ ص ٣١٣ .
- ذو الخرق الطهوي ص ٣٢٠ .
- ذو الرمة (غيلان بن غوث) ص ٢١٥ ، ٢٩٠ ، ٣١٧ ، ٣٥٦ ، ٣٧٣ ، ٤١٥ .

- ر -

- رؤية بن العجاج ص ٣٣ ، ٣٨ ، ٨٢ ، ٩٨ (*) ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٥٠ ، ١٦١ .
- الراعي النميري (عبيد بن حصين) ص ٢٧٣ .
- الربيعي (أبو الحسن علي بن عيسى) ص ١٤٠ (*) ، ١٧١ ، ٣٨٣ .
- الربيع بن زياد ص ٥٠ .
- ربيعة بن جُشم ص ١٦٧ .
- الرشيد (هارون) : هارون الرشيد .
- الرشيد بن شهاب يشكري ص ٣١٩ .

- حفص بن عمر ص ٦٤ ، ١٦١ (*) .
- حكيم بن المسيب ص ٥٤ .
- حمزة بن حبيب ص ٣٤ ، ١٢٥ ، ١٦١ (*) ، ١٩٤ .
- حميد الأرقط ص ١٥٢ .
- حميد بن ثور ص ١٥٢ ، ١٥٤ ، ٢١٥ ، ٣٧٧ .
- ابن الحنفية (محمد بن علي) ص ٢١٦ .
- أبو حيّان (محمد بن يوسف) ص ٢٧ (*) ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ١٤١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٧ ، ٣٠١ ، ٣٧٩ ، ٤٠٦ ، ٤١٥ .

- خ -

- ابن خازم (عبد الله بن خازم السلمي) ص ٢٠٤ .
- خالد الأزهري (خالد بن عبد الله) ص ٣٣ .
- ابن خالويه (الحسين بن أحمد) ص ٩٣ .
- خانيابا مشار ص ١١ .
- ابن الخبّاز (أحمد بن الحسين) ص ١١٧ (*) ، ٢٦٧ .
- خديجة (بنت خويلد) ص ٢٣٣ .
- أبو خراش الهذلي (خويلد بن مرة) ص ٩٦ .
- ابن خروف (علي بن محمد) ص ٢٦٣ .
- الخطام المجاشعي (خطام بن نصر) ص ١٢٩ .
- خلف (خلف بن هشام) ص ١٩٤ .
- ابن خلّكان (أحمد بن محمد) ص ١٣ .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ص ٢٣ (*) ، ٢٧ ، ٢٩ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٣٠٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ .
- خويلد بن خالد : أبو ذؤيب الهذلي .

٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٤٠٢ ،

٤٢٤ .

— الزعفراني (الحسين بن محمد) (٣٩٠) ،

٢١٦ .

— الزمخشري (محمود بن عمر) ص ٣٣٠ ،

٣٥ ، ٦٠ ، ١٠٧ (١٠٧) ، ١٢٥ ، ٢١٠ ،

٢١٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٧ ،

٣٣٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٨ ،

٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ، ٤٢١ .

— الزهري (محمد بن مسلم) ص ٢٩٠ .

— زهير بن أبي سلمى ص ٥٢ ، ١٩٣ ،

٢٠٣ ، ٢٧٠ .

— أبو زيد (سعيد بن أوس) (٩٢٠) ، ١٠١ .

— زيد بن أرقم ص ١٩٧ .

— زيد الخيل (زيد بن مهلهل) ص ١٥٣ ،

٢٢٩ (٢٢٩) ، ٢٨١ .

— زيد بن رزين ص ٣٢٥ .

— زيد بن مهلهل : زيد الخيل .

- س -

— ساعدة بن جؤية ص ٧٢ .

— سحيم بن وثيل ص ١٥٥ ، ٤١٥ .

— ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري) ص

٩٥ (٩٥) ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١١٤ ، ٢٩٥ ،

٣٠١ .

— سعد بن قرط ص ٤١٤ .

— سعد بن مالك ص ٢٤٣ .

— أبو سعيد (الحسن بن الحسين السكري) ص

٣٧٩ (٣٧٩) .

— سعيد بن أوس : أبو زيد .

— سعيد بن جبير ص ٢٠٦ (٢٠٦) .

— سعيد بن مبارك : ابن الدقان .

— سعيد بن مسعدة : الأخفش .

— الرضي الأستراباذي : ابن الحاجب .

— الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)

ص ٣٠١ (٣٠١) ، ٣٢٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦ .

— رمضان عبد التواب ص ٦٠ ، ٦١ .

— رويس (محمد بن المتوكل) ص ٧٨ .

- ز -

— زيان بن عمار : أبو عمرو .

— أبو زيد الطائي (المنذر بن حرملة)

ص ٢٤٩ ، ٣٥٣ .

— ابن الزبير (عبد الله بن الزبير) ص ١٥٢ ،

٢٠٤ ، ٢٧٤ ، ٣٤٨ (٣٤٨) .

— الزجاج (إبراهيم بن السري) ص ٩٥ (٩٥) ،

٩٧ ، ٢٣٦ ، ٢٩٣ ، ٣٠٨ ، ٣٩٠ ،

٣٩٩ ، ٤١٢ .

— الزجاجة (أبو القاسم عبد الرحمن بن

إسحق) ص ٦ ، ٦٩ ، ٧٨ (٧٨) ، ١١٤ ،

١٤١ ، ١٢٥ .

— الزركلي (خير الدين) ص ١٣ ، ٢٣ ، ٣٤ ،

٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ،

٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٠ ،

٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٦ ،

٨٧ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٤ ،

١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ،

١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،

١٥٨ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ،

٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،

٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٩ ،

٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩ ،

٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٣٠١ ، ٣١٧ ،

٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٢٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ،

- شبيب بن جعيل ص ٢٤٩ .
- ابن الشجري (هبة الله بن علي) ص ٢٣٧، ٢٦٢(*)، ٣٩٦ .
- الشلوين (عمر بن محمد) ص ٢٥٠ .
- الشماخ بن ضرار ص ٢٤٢، ٣٣٦ .
- الشمر بن الحارث ص ١٠٧ .
- الشمرل اللّيثي (الشمرل بن عبد الله) ص ٢٥٠ .
- الشنفرى (عمرو بن مالك الأزدي) ص ٥٤، ٩٤(*) .

- ص -

- أبو صاعد الغزنوي (علي بن إبراهيم بن إسماعيل) ص ١٧٣(*) .
- أبو صخر : كثير عزة .
- أبو صخر الهذلي (عبد الله بن سلم) ص ٣٣٦ .
- صرمة الأنصاري ص ٥٢ .
- ابن صريم البشكري ص ١٩٧ .
- الصمة بن عبد الله القشيري ص ١٥٧ .

- ض -

- ضمرة بن جابر ص ٢٤١ .

- ط -

- طاهر بن أحمد : ابن بابشاذ .
- طرفة بن العبد ص ٩٨(*)، ٩٩، ٣٤٣ .
- طفيل الغنوي (طفيل بن كعب) ص ٣٧٣، ٣٣٢ .
- الطرماع بن حكيم ص ٥٤ .

- ع -

- عائشة (أم المؤمنين) ص ٢٧٢ .
- عاصم (بن بهدلة) ص ١٤٣، ٣٥١ .

- أبو سفيان بن حرب ص ١٢٨ .
- السكري : أبو سعيد .
- ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق) ص ١٨٣(*)، ٢١٩، ٣٣٢ .
- سلامة بن جندل ص ٢٣٩ .
- ابن سلول (عبد الله بن أبي بن مالك) ص ٣١٨(*) .
- سليمان بن عبد الملك ص ٢٠٤ .
- أبو السمال الأعرابي ص ١٥٦ .
- سويد بن الصامت ص ٩٦ .
- سويد بن أبي كاهل ص ٢٣٠ .

- سيبويه (عمرو بن عثمان) ص ٢٣، ٥(*)، ٢٩، ٣٣، ٤٩، ٦٤، ٧٠، ٧١، ٧٦، ٩٥، ١١٣، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢، ١٥١، ١٥٧، ١٦١، ١٦٦، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨ .

- السّيرافي (الحسن بن عبد الله) ص ١٤١(*)، ١٥٨، ٢٦٣، ٣١٥، ٤٠١ .

- ابن سيرين (محمد بن سيرين) ص ٢١٣(*)، ٢١٦ .

- ش -

- الشافعي (محمد بن إدريس) ص ٥١(*) .

— أبو العتاهية (إسماعيل بن القاسم)
ص ٧٤.

— أبو عثمان بن بكر المازني : المازني .

— عثمان بن جني : ابن جني .

— عثمان بن عمر : ابن الحجاب .

— العجاج (عبد الله بن رؤبة) ص ٣٣ ،

٩٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ٢٥٤ ، ٣٢٤ .

— ابن العجيلة : فارس بن يحيى .

— عدي بن الرعلاء الغساني ص ٣٦٩ .

— عدي بن زيد ص ٢٦٣ .

— ابن عصفور (علي بن مؤمن) ص ٧٣ ، ٢٥٠ .

— أبو العطاء السندي (مرزوق أو أفلاح بن

يسار) ص ٣٦٦ .

— عطية بن العفيف ص ٣٥٥ .

— ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن)

ص ٥ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ،

٦٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١٠٩ ،

١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ،

١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،

١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ،

٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ ،

٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ،

٣٥٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ،

٤٠٣ ، ٤٢٥ .

— العكبري (عبد الله بن الحسين)

ص ١٢٤ (*) ، ١٤٤ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ،

٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ ، ٣٨٣ ،

٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ .

— علاء الدين بن علي : الهروي .

— علباء بن أرقم ص ١٩٧ .

— علقمة الفحل ص ٤٩ ، ١٨٩ .

— علي بن إسماعيل : أبو صاعد الغزنوي .

— ابن عامر (عبد الله بن عامر)

ص ٢٢٠ (*) ، ٣٥١ ، ٤١١ .

— ابن عباس (عبد الله بن عباس) ص ٤٠ (*) ،

١٧٣ ، ٣٦٠ ، ٤٢٣ .

— أبو العباس : المبرد .

— أبو العباس (أحمد بن يحيى) : ثعلب .

— عباس حسن ص ٥ ، ٣٢ .

— عبد الرحمن بن إسحاق : الزجاجي .

— عبد الرحمن بن أم الحكم ص ١٦٩ .

— عبد العزيز بن جمعة : ابن القواس .

— عبد القاهر الجرجاني ص ١٧٧ ، ٢٧١ .

— عبد القاهر بن عبد الرحمن ص ١٣٨ (*) ،

٣٧٩ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

— عبد الله بن أحمد ص ٢٧١ (*) .

— عبد الله بن الحسين : العكبري .

— عبد الله بن خازم : ابن خازم .

— عبد الله بن الزبير : ابن الزبير .

— عبد الله بن عمر : ابن عمر .

— عبد الله بن قيس : أبو موسى الأشعري .

— عبد الله بن كثير : ابن كثير .

— عبد الله بن أبي مالك : ابن سلول .

— عبد الله بن يوسف : ابن هشام .

— عبد المطلب (بن هاشم) ص ٢٨٦ .

— عبد الملك بن قريب : الأصمعي .

— عبد مناة الهذلي ص ٧٢ .

— عبد الهادي الفضيلي ص ٦ ، ٦٩ .

— عبيد بن الأبرص ص ٣٦٩ .

— عبيد الله بن قيس الرقييات ص ١٠٩ ،

٣٤٨ .

— أبو عبيدة (معمر بن المثنى) ص ٧٠ (*) ،

٢٤٧ ، ٤٠٢ .

- علي بن الحسن: الأحمر.
 - علي بن حازم: اللّحيانيّ.
 - علي بن حمزة: الكسائيّ.
 - علي بن سليمان: الأخفش الأصغر.
 - أبو علي الشلوين: الشلوين.
 - علي بن أبي طالب: ص ٤٠، ٧٤، ١٣٢، ٢٣٢(*)، ٢٦٩، ٣٠٦، ٣٠٨.
 - علي بن عيسى: الربيعي.
 - علي بن عيسى الرّماني: الرّماني.
 - أبو علي الفارسيّ (الحسن بن أحمد) ص ٤٨(*)، ٦٧، ٧١، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٢٥، ١٥٣، ١٦١، ١٩٣، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٩، ٣٣٤، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٠، ٤٢١.
 - الشيخ علي نائل ص ٦، ١١.
 - عمارة بن زياد ص ٥٠.
 - عمارة بن عقيل ص ١٤٣(*).
 - العماني (محمد بن ذؤيب) ص ٩٢.
 - ابن عمر (عبد الله بن عمر) ص ٢٢٠(*).
 - عمر بن الخطاب ص ٤٢٤(*).
 - عمر بن أبي ربيعة ص ٤٨، ١٢٠، ١٣٦، ٢٤٢.
 - أبو عمر الزاهد (محمد بن عبد الواحد) ص ١٠٩.
 - عمر بن قنّاس ص ٣٣٧.
 - أبو عمرو (زيان بن عمار) ص ٧٠(*)، ١٢٨، ١٥٦، ٤١١.
 - أبو عمرو: عبد الله بن أحمد.
 - أم عمرو (كنية امرأة) ص ٣١٦.
 - عمرو بن أمّ القيس ص ١٥٥.
 - عمرو بن براق الهمذاني ص ١٣٣.
 - عمرو بن حكيم ص ١٣٢.
 - عمرو بن العاص ص ٣٩٨.
 - عمرو بن عبد الله ص ٨٥.
 - عمرو بن عثمان: سبيوه.
 - عمرو بن مالك الأزدي: الشنفرى.
 - عمرو بن معد يكرب ص ٧٣، ١٣٢.
 - عمرو بن هند ص ٩٩.
 - عنبر بن لبّيد العذري ص ٢٩٤.
 - عنتر بن شدّاد ص ٦٢.
 - أبو العيال الهذليّ (بن أبي غُثيس) ص ١٧١.
 - عيسى الجزولي (عيسى بن عبد العزيز) ص ٧٩(*).
 - عيسى بن عمرو الثقفي ص ٢٤٩(*).
 - عُيَينة بن حصن بن حذيفة ص ١١٥.
 - غ-
 - غسان بن وعلّة ص ٢١٠.
 - الغطّمش الضُّبيّ (الغطّمش بن عمرو) ص ٢٦٢.
 - غياث بن غوث: الأخطل.
 - غيلان بن عتبة: ذو الرّمة.
 - ف-
 - فاندريك (المستشرق)، ص ١٢.
 - فارس بن يحيى: أبو الفوارس.
 - الفارسي: أبو علي الفارسي.
 - فاطمة بنت الرسول (ﷺ) ص ٢٦٩(*).
 - أبو الفتح: ابن جني.
 - الفراء (يحيى بن زياد) ص ٣٤(*)، ٥٠، ٥٣، ٧٠، ٧٩، ١٢٩، ١٣٦، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٦١.

— ابن القواص (ابن القواس؟ عبد العزيز بن جمعة) ص ٢٠٩، ٣٦٩، ٣٨٣.

— قيس بن الخطيم ص ٤٥، ٥٠، ١٥٥.

— ابن قيس الرقيّات: عبيد الله بن قيس الرقيّات.

— قيس بن زهير ص ٥٠.

— قيس بن عبد الله: أبو ليلى.

— قيس بن الملوّح: المجنون.

— ك —

— كامل بن طلحة: الجحدريّ.

— ابن كثير (عبد الله بن كثير) ص ٣٤، ٣٩، ٢٥٤ (*)

— كثير عزة ص ٨٧، ٢١٨.

— كحالة (عمر رضا) ص ١٣، ٣٢، ٧٠.

— الكِسائي (أبو الحسن علي بن حمزة) ص ٧٠، ٨٠ (*)، ١٣٦، ١٤٣، ١٩٤.

— ٢٠٦، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٩٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٥.

— ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٢٦، ٤٢٨.

— كعب بن سعد الفنوي ص ٤٠١.

— الكميت بن زيد ص ٣٦ (*)، ٢٠٨.

— ابن كيسان (محمد بن أحمد) ص ١٠١ (*)، ٢٣٧، ٣٠٥.

— ل —

— لبيد بن ربيعة ص ٢١٢، ٣١٨، ٣٨٢ (*)

— أبو اللحام التغلبيّ ص ١٦٩.

— اللحيانيّ (علي بن حازم) ص ٧٠ (*)، ٣٣٤.

— أبو ليلى (قيس بن عبد الله) ص ١٥٨ (*)

— ليلى بنت سعد ص ٢٨٢، ٣٩٤.

— ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٠٨، ٣٢٥، ٣٥٥،

— ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٩١، ٣٩٦،

— ٣٩٨، ٤٠١، ٤١٣، ٤٢٨.

— الفرزدق (همام بن غالب) ص ٥٢، ٥٣،

— ٧١، ٩٥، ٢٠٤، ٢١٧، ٣١٧، ٣٥٥،

— ٣٩٤، ٤٠٢، ٤١٥.

— فرعون (سلطان مصر) ص ٤٠٠.

— فروة بن مسيك ص ٢٠٧.

— أبو الفوارس (فارس بن يحيى): ص ٢٥٦ (*)

— الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب) ص ٦٠.

— ق —

— أبو القاسم: الرّجّاجي.

— القاسم بن سلام ص ٧٠.

— القاسم بن علي: الحريري.

— القالي (اسماعيل بن القاسم) ص ٤٤ (*)

— القتال الكلابي (عبد الله بن مجيب أو عبادة بن المجيب) ص ٢٤٩.

— قتية بن مسلم الباهلي ص ٢٠٤.

— القحيف العقيلي (القحيف بن خمير) ص ٥٤.

— قريط بن أنيف ص ٤٧.

— القطامي (عُمير بن شُييم) ص ٣٢٢.

— قطرب (أبو علي محمد بن المستنير) ص ٨٦ (*)، ١٣٦، ١٧١، ٢٠٤،

— ٢٤٨، ٣٣٢، ٤٠٠.

— قطري بن الفجاءة ص ٣٢٢.

— قنعب بن أمّ صاحب ص ٢٠٣.

— قبل (محمد بن عبد الرحمن) ص ٢٥٤ (*)

- المثقب العبدى (العائذ بن محسن) ص ٤١٥ .
- مجمع بن هلال ص ٣٦٨ .
- المجنون (قيس بن الملوح) ص ٢٤٥ ، ٢٨٢(*) ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ .
- أبو المحاسن : الأخفش الأصغر .
- أبو محجن الثقفي (عمرو أو مالك أو عبد الله بن حبيب) ص ٢٣٧ .
- محمد (النبي ﷺ) ص ١٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٦ ، ٤٣٠ .
- محمد بن إبراهيم : ابن النحاس .
- محمد بن أحمد : ابن كيسان .
- محمد بن إدريس : الشافعي .
- محمد بن زياد : ابن الأعرابي .
- محمد بن السري : ابن السراج .
- محمد بن سلمة ص ٨٣ ، ٨٤ ، ٣٣٣ .
- محمد بن سيرين : ابن سيرين .
- محمد بن عبد الرحمن : قبل .
- محمد بن عبد الرحمن : ابن محيصن .
- محمد بن علي : ابن الحنفية .
- محمد بن عيسى بن طلحة ص ٢٥٠ .
- محمد بن محمد : الأسفراييني .
- محمد بن المستنير : قطرب .
- محمد مهدي السيد حسن الخرسان ص ٦ ، ١١ .
- محمد بن يوسف : أبو حيان .
- ابن محيصن (محمد بن عبد الرحمن) ص ٣٩(*) ، ١٨٧ ، ١٩٢ .
- مدثار بن شيان ص ٦٧ .
- المرادي (الحسن بن قاسم) ص ٦ .
- مروان ص ٢٤١ .
- مزاحم العقيلي (مزاحم بن الحارث) ص ٣٧٥ .

- مازن المبارك ص ٢٨٢ .
- المازني (بكر بن محمد) ص ١٠٩(*) ، ١٢٥ ، ١٦١ ، ٢٤٦ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣٣٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ .
- المالقي (محمد بن الحسين) ص ١٢٥ ، ٢٥٦(*) ، ٢٩٦ .
- ابن مالك (محمد بن عبد الله) ص ٥ ، ١٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ١٨٦ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٦٦ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ .
- مالك بن خالد الخناعي ص ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٣١ .
- المالكي : المالقي .
- المبرد (محمد بن يزيد) ص ٦١ ، ٧١(*) ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣٣٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٨ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ .
- متمم بن نويرة ص ٧٤ ، ١٨٧ .
- المتنبّي (أحمد بن الحسين) ص ٢٣٧ .
- المتنخل الهذلي (مالك بن عويمر) ص ٥٣ .
- المتوكل اللّبي (المتوكل بن عبد الله) ص ١٦٨ .

- ن -

- النابغة الجعدي (قيس بن عمرو) ص ٢٣٧، ٢٤٧، ٣٥٣ .
- النابغة الذبياني ص ١١٥، ١٢١، ١٥٣، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٧٠، ٣٤٣، ٤٢٥، ٤٢٧ .
- نافع بن عبد الرحمن ص ٣٤، ٣٥١ (*) .
- أبو النجم (الفضل بن قدامة) ص ٣١٦ .
- ابن النحاس (محمد بن إبراهيم) ص ٧٣ (*) .
- أبو نخيلة (بن حزن بن زائدة) ص ٢٧٢ .
- النعمان بن المنذر ص ١٩١، ٣٩٧ .
- النمر بن تولب ص ٦٧، ١٠٠ (*) .
- ١٠١، ٣٥٨ .
- نهار بن توسعة ص ٢٤٤ .
- نهشل بن حرّي ص ١٣٢ .
- أبو نواس (الحسن بن هانيء) ص ٣٦٤ .
- نوح (النبي) ص ٢٧٦ .

- ه -

- هارون الرشيد ص ٩٢ .
- هبة الله بن علي : ابن الشجري .
- هجرس بن كليب ص ٣٣٧ .
- الهروي (علي بن محمد) ص ٥ .
- ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف) ص ٥، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٦١، ١٠٩، ١٤٨، ٢٠٤، ٢٠٧، ٣٦٥ .
- هني بن أحمر ص ٢٤١ .
- الهوريني (نصر بن نصر) ص ١٤٤ .

- و -

- الوليد بن أحمد ص ٢٢٠ .

- مزرد بن ضرار ص ٢٤٢ .
- ابن مسعود (عبد الله بن مسعود) ص ٤٢٧ .
- مسكين الدارمي ص ٢٤٢ .
- مسلم (مسلم بن الحجاج) ص ١٠٠، ١٠١، ١٤٧، ١٨٥، ٣٢٣، ٣٧٧ .
- مسلم بن معبد الوالي ص ٢٠٨ .
- مسيب بن علس ص ١٩٧ .
- مسيلمة بن ثمامة ص ٢٧٣ (*) .
- مصطفى الغلاييني ص ٥ .
- مصعب بن الزبير ص ١٢٠، ١٥٢ .
- مضر بن ربيعي ص ٣٣٣، ٣٧٣ .
- المطرزي (ناصر بن عبد السيد) ص ٣٢ .
- معاوية بن أبي سفيان ص ٦٠ (*) .
- ابن معطي (يحيى بن معطي) ص ١١٧، ٣٨٩ .
- المعلوط القريني (بن بدل) ص ٢٠٨ .
- معمر بن المثنى : أبو عبيدة .
- ابو المغوار (اسم رجل ورد في شعر كعب بن سعد) ص ٤٠١، ٤٠٢ .
- المقنع (محمد بن عميرة ؟) ص ٢٩٥ .
- مكعب ص ٩٩ .
- المنذر بن المنذر ص ٢٧٠ .
- منظور بن مرثد الأسدي ص ٩٤ .
- المنقذ بن الطماح الأسدي ص ٤٢٦ .
- المهلب بن أبي صفرة ص ١٢٠ (*) .
- المهلهل بن مالك الكناني ص ٦٣، ٢٥٠ .
- أبو موسى الأشعري (عبد الله بن قيس) ص ٤٢٤ (*) .
- ميكائيل (الملاك) ص ١٧ .
- ميمون بن قيس : الأعشى .

- ي -

- ياسين (بن زين الدين) ص ٢٢٧ .
- يحيى بن زياد : الفراء .
- يحيى بن علي : التبريزي .
- يزيد بن الحكم ص ٣٩٧ .
- يزيد بن معاوية ص ١٥٨ .
- يعقوب (يعقوب بن إسحاق) ص ١٤٣ .
- يعقوب بن إسحق : ابن السكيت .
- ابن يعيث (يعيث بن علي) ص ٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ١٤٢ (*) ، ١٤٣ ، ٢٣٩ ، ٤٣٠ .
- يوسف اليان سركيس ، ص ١١ .
- يونس بن حبيب ص ٧٠ (*) ، ١١٠ ، ١٤٥ ، ٢٧٤ ، ٣٣٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤١١ .

٨ - فهرس الكتب الواردة في المتن

- أ -

- الارتشاف (ارتشاف الضرب في لسان العرب) ص ٢٤٧، ٢٤٨ .
- الاستعاذة : رسالة الاستعاذة .
- الأصول ص ٣٣ .
- الإعراب : نهاية الإعراب والترصيف في صناعة الإعراب والترصيف .
- الإمام : المصحف الإمام .

- ت -

- التذكرة لأبي علي الفارسي ص ٣٥٠، ٣٨٠ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤٩، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ١٢٥، ١٣١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٧، ١٧٠، ١٧١، ٢٣٢، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٩٦ .
- التفسير في التفسير لأبي صاعد الغزنوي ص ١٧٣ .
- التنويع ص ١٠٩، ١٧٦، ٢٤٨ .

- ح -

- حاشية [كتاب] سيبويه لأبي علي الفارسي ص ٣٨٠ .
- حاشية لوالد المؤلف ص ٣٨٠ .

- خ -

- الخصائص لابن جني : ص ١١٥، ١٢٧، ١٢٩ .

- ر -

- رسالة الاستعاذة لوالد المؤلف ص ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٣٠٤، ٣١٤ .

- س -

- سر صناعة الإعراب لابن جني ص ٩٢ .

- ش -

- شرح الإيضاح لابن الخباز الإربلي ص ١١٧ .
- شرح الجرجانية للثعلبي ص ٢٢٠ .
- شرح الكافية لوالد المؤلف ص ١٤٠، ١٧٨ .
- شرح الكتاب لأبي سعيد السكري ص ٣٨٠ .
- شرح المفصل لابن الحاجب ص ٢٦١، ٣٩٣، ٤٠٠ .
- شرح الملحة للحريزي ص ٣٨٠ .

- ع -

- عقد الجمان في تفسير أن الله يأمر بالعدل والإحسان للمؤلف نفسه (الإربلي) ص ٣١١ .

- ك -

- معاني الحروف للتبريزي ص ٢١٩ ،
٣٩١ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعريب لابن هشام
ص ٣٦٥ .

- المفصل للزمخشري ص ٦٠ ، ٢٤٣ ،
٣٣٧ ، ٣٤٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ .

- ملحّة الأعراب في صناعة الإعراب
ص ٣٨٠ .

- الكافية لابن الحاجب ص ٤٠٠ .

- الكتاب ص ٣١٥ ، ٣٨٠ .

- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي
ص ٣٨٣ .

- الكشف للزمخشري ص ٢٥٤ ، ٤١٠ .

- ل -

- ن -

- نهاية الإعراب والترصيف في صناعتي
الإعراب والترصيف لوالد المؤلف

ص ٢٧ ، ٣٣ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ١٠٨ ،

١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٦٦ ، ٢٥٣ ، ٢٨٨ ،

٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣٤٥ ،

٣٧٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤١٢ ،

٤١٩ ، ٤٢٠ .

- اللباب في علل البناء والإعراب
ص ١٢٤ ، ٣٤٣ .

- م -

- المحتسب لابن جني ص ٢٠٦ .

- المخزون ص ١٦٥ .

- المسائل ص ٣٥٣ ، ٣٦٧ ، ٣٨٠ .

- المصحف الإمام ص ٢٥٤ .

- المطارحات ص ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٨٦ ،
٢٩٠ .

- ي -

- الينوع ص ٣٨٩ .

٩ - فهرس المصادر والمراجع

- أ -

- الأزهية : كتاب الأزهية في علم الحروف .
- أسرار العربية : الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) . تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق . دمشق ، ١٩٥٧ م .
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة . الملاً علي القاري . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م / ١٤٠٦ هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) . تحقيق عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- الاشتقاق : ابن دريد (محمد بن الحسن) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
- الاصمعيات : الأصمعي (عبد الملك بن قريب) . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، ط ٥ . لات .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين . خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٤ م .
- الأغاني : أبو فرج الأصفهاني (علي بن الحسين) . دار الثقافة ، بيروت ، طبعة ١٩٨٣ م .

- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع . أدوارد فاندريك . مصر ، ١٨٩٦ م .
- أمالي ابن الحاجب : (عثمان بن الحاجب) . دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة . دار الجيل (بيروت) ، ودار عمار (عمان) ، [ط ١] ، ١٩٨٩ م .
- الأمالي : أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم) . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- أمثال العرب . المفضل بن محمد الضبي . قدّم له وعلّق عليه إحسان عباس . دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف . ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) . ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر ، بيروت ، لا ط . لا ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام ، عبد الله بن يوسف . ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . إسماعيل باشا البغدادي . مكتبة المثنى ، بغداد (إعادة طبع بالأوفست) ، لا ط ، لا ت .

- ب -

- البيان والتبيين . الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- ت -

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) . تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي . المكتبة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- تذكرة النحاة : أبو حيان (محمد بن يوسف) . تحقيق عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

- تزيين الأسواق في أخبار العشاق . داود الأنطاكي . وبآخره ديوان الصّباة لأحمد بن أبي حجلة . دار حمد ومحيو ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٢م .
- تمثال الأمثال . الشّيبّي (محمد بن عليّ العبدريّ) . تحقيق أسعد ذبيان . دار المسيرة ودار بيروت ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م .

- ج -

- جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام . محمد بن أبي الخطاب القرشي . حقّقه وعلّق عليه وزاد في شرحه محمد علي الهاشمي . دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٦م .
- جمهرة الأمثال . العسكريّ (الحسن بن عبد الله) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش . دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م .
- جمهرة اللغة . محمد بن دريد . تحقيق رمزي البعلبكي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني . الحسن بن قاسم المراديّ . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣م .

- ح -

- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح . يس بن زين الدين الحمصيّ . مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح . دار إحياء الكتب العربيّة ، القاهرة ، لا ط ، لا ت .
- حروف المعاني . الزّجّاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) . حقّقه وقَدّم له علي توفيق الحمد . مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، إربد ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- حماسة البحترى : البحترى (الوليد بن عبيد) . باعتناء لويس شيخو اليسوعي ، لانا ، لا ط ، لا ت .

— الحيوان : الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون .
دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

-خ-

— خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب . عبد القاهر البغدادي . دار صادر ،
بيروت ، لا ط ، لا تاريخ وطبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق عبد
السلام هارون(*) .

— الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق محمد علي النّجار . دار
الكتاب العربي ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

-د-

— دراسات في الأدب العربي . نشر جوستاف جرونيام . ترجمة إحسان
عبّاس . منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٩ م .

— درة الغواص في أوهام الخواص . الحريري (القاسم بن علي) . تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر ، القاهرة ، لا ط ، لا ت .

— الدرر اللوامع على همع الهوامع . الشنقيطي (أحمد بن الأمين) . طبعة
مصورة عن طبعة الجمالية بالقاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

— ديوان إبراهيم بن هرمة : شعر إبراهيم بن هرمة .

— ديوان إبراهيم الصّولي . مطبوع ضمن الطرائف الأدبية . صحّحه وخرّجه
وعارضه على النسخ المختلفة وذيله عبد العزيز الميمني . دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لا ط ، لا ت . [تاريخ المقدمة ١٩٣٧م] .

— ديوان ابن الدمينة (عبدالله بن الدمينة) . صنعة أبي العبّاس ثعلب
ومحمد بن حبيب . تحقيق أحمد راتب النّفاخ . مكتبة دار العروبة ،
القاهرة ، [ط ١] ، لا ت (تاريخ المقدمة ١٩٥٩م) .

— ديوان أبي الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو) . تحقيق محمد حسن آل
ياسين ، لا ناشر ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .

(*) استخدمت طبعة الخانجي في التخرّيج في المستدرک .

- ديوان أبي ذؤاد الإياديّ (جارية بن الحجاج) . نشر جوستاف جرونهام .
ضمن دراسات في الأدب العربيّ . ترجمة إحسان عباس . منشورات
مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٩ م .
- ديوان أبي دهل الجمحي . (وهب بن زمعة) . تحقيق عبد العظيم عبد
المحسن . بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
- ديوان أبي زبيد الطائيّ (المنذر بن حرملة) . تحقيق نوري حمودي
القيسي . مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧ م .
- ديوان أبي العتاهية (إسماعيل بن القاسم): تحقيق شكري فيصل . مطبعة
جامعة دمشق، [ط١] ، ١٩٦٥ م .
- ديوان أبي محجن الثقفيّ (عمرو بن عمرو أو مالك بن حبيب): صنعة أبي
هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ . دار الكتاب الجديد ، بيروت ،
ط ١ ، ١٩٧٠ م .
- ديوان أبي نواس : شرح ديوان أبي نواس .
- ديوان الأحوص : شعر الأحوص الأنصاري .
- ديوان الأخطل : شرح ديوان الأخطل .
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس): شرح وتعليق محمد محمد حسين .
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٣ م .
- ديوان الأفوه الأودي(صلاة بن عمرو): مطبوع ضمن الطرائف الأدبية .
صحّحه وخرّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيله عبد العزيز الميمني .
دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لاط ، لات . [تاريخ المقدمة ١٩٣٧ م] .
- ديوان الأقيشر الأسديّ (المغيرة بن عبد الله) : تحقيق خليل الدويهي . دار
الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف
بمصر ، [ط١] ، ١٩٥٨ م .
- ديوان أميّة بن أبي الصّلت : جمعه بشير يموت . لات ، بيروت ، ط ١ ،
١٩٣٤ م .

- ديوان تأبّط شرأً (نابت بن جابر) وأخباره : جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- ديوان جرير (جرير بن عطية) : بشرح محمد بن حبيب . تحقيق نعمان محمد أمين طه . دار المعارف بمصر ، لا ط ، ١٩٧٧م .
- ديوان جميل بثينة (جميل بن معمر) : جمع وتحقيق أميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩١م .
- ديوان حاتم الطائي : صنعة يحيى بن مدرك الطائي . رواية هشام بن محمد الكلبي . دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٠م .
- ديوان الحارث بن خالد : شعر الحارث بن خالد المخزومي .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : شرح وضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي . دار الأندلس ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- ديوان حسان بن ثابت : تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧م .
- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) : شرح أبي سعيد السكري . دار صادر ، بيروت ، لا ط ، ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائنة أبي دؤاد الإيادي : صنعة عبد العزيز الميمني . دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، لا ط ، لا ت (تاريخ المقدمة ١٩٥٠م) .
- ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم : جمعه وحققه نايف معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣م .
- ديوان دريد بن الصمة : جمع وتحقيق محمد خير البقاعي . قدّم له شاكر الفحام . دار قتيبة ، [دمشق] ، لا ط ، ١٩٨١م .
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) = شرح ديوان ذي الرمة .
- ديوان روبة بن العجاج : تحقيق وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠م .

- ديوان الراعي النميري (عبيد بن حُصين): جمعه وحققه راينهت فايرت .
نشر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى .
- ديوان زيد الخيل الطائي (زيد بن مهلهل): صنعة أحمد مختار البرزة . دار
المأمون للتراث ، دمشق ، لاط ، لات .
- ديوان الشَّماخ بن ضرار : تحقيق صلاح الدين الهادي . دار المعارف
بمصر ، ط ١ ، ١٩٦٨ م .
- ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك): جمع وتحقيق وشرح أميل يعقوب . دار
الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- ديوان طرفة بن العبد: شرح كرم البستاني . دار صادر ، بيروت ، لاط ،
لات .
- ديوان الطرمّاح بن حكيم : تحقيق ف. كرنكو. لندن . ١٩٢٧ م .
- ديوان الطفيل الغنويّ (طفيل بن عوف): تحقيق محمد عبد القادر أحمد .
دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨ م .
- ديوان العباس بن مرداس : جمع وتحقيق يحيى الجبوري . نشر مديرية
الثقافة العامّة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة ، بغداد ،
ط ١ ، ١٩٦٨ م .
- ديوان عبيد بن الأبرص : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لاط ،
١٩٨٣ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات : تحقيق وشرح محمد يوسف نجم . دار
بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٦ م .
- ديوان العبّاج (عبد الله بن روبة) : رواية عبد الملك بن قريش الأصمعيّ
وشرحه . تحقيق عزّة حسن . مكتبة دار الشرق ، بيروت ، لاط ،
١٩٧١ م .
- ديوان عدّي بن زيد العبادي : تحقيق محمد جبار المعبيد . منشورات وزارة
الثقافة والإرشاد في الجمهوريّة العراقيّة ، بغداد ، سلسلة كتب التراث ،
لاط ، لات .

- ديوان علقمة بن عبدة الفحل : تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب .
راجعه فخر الدين قباوة . دار الكتاب العربي بحلب ، ط ١ ، ١٩٦٩ م .
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب : جمع نعيم زرزور . دار الكتب العلمية ،
بيروت ، لاط ، لات .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق محيي الدين عبد الحميد . دار الأندلس ،
بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٨ م .
- ديوان عمر بن قنساس : مطبوع ضمن الطرائف الأدبية . صححه وخرجه
وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني . دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لاط ، لات (تاريخ المقدمة ١٩٣٧ م) .
- ديوان عترة بن شدّاد : تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي . المكتب
الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) : دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
- ديوان القتال الكلابي (عبد أو عبدة الله بن محبب أو مجيب) : حققه وقّدم له
إحسان عباس . دار الثقافة ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٩ م .
- ديوان القطامي (غمير بن شبيب) : تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد
مطلوب . دار الثقافة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٠ م .
- ديوان قطري بن الفجاءة : مطبوع ضمن « شعراء الخوارج » . تحقيق نايف
معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق ناصر الدين الأسد . دار صادر ، بيروت ،
ط ٢ ، ١٩٦٧ م .
- ديوان كثير عزة : تحقيق إحسان عباس . دار الثقافة ، بيروت ، [ط ١] ،
١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري : دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني .
منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن زيد : شعر الكميت بن زيد .
- ديوان لبيد بن ربيعة : شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري .
- ديوان متمم بن نويرة : مطبوع مع ديوان أخيه مالك بن نويرة ، تأليف ابتسام
الصفار . مطبعة الإرشاد ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٨ م .

- ديوان المثقّب العبدّي (عائذ بن محصن): تحقيق حسن كامل الصّيرفي .
مجلة معهد المخطوطات العربيّة ، المجلد ١٦ ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- ديوان معنون ليلى (قيس بن الملوح): جمع وتحقيق عبد الستار أحمد
فراج . مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- ديوان المزرد بن ضرار الفطفاني : تحقيق خليل إبراهيم العطية . مطبعة
أسعد ، بغداد ، [ط ١] ، ١٩٦٢ م .
- ديوان مسكين الدارمي : جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله
الجبوري . مطبعة دار البصري ، بغداد ، [ط ١] ، ١٩٧٠ م .
- ديوان النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله): شعر النابغة الجعدي .
ديوان النابغة الذبياني : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف
بمصر ، ١٩٧٧ م .
- ديوان النمر بن توبل : مطبوع ضمن « شعراء إسلاميون » تحقيق نوري
حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ومكتبة النهضة العربيّة ، بغداد ،
ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
- ديوان الهذليين : نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب . نشر الدار القوميّة
للطباعة والنشر ، القاهرة ، [ط ١] ، ١٩٦٥ م .
- ديوان يزيد بن معاوية : جمع وتحقيق صلاح الدين المنجد . دار الكتاب
الجديد ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .

- ر -

- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد عبد النور المالقي .
تحقيق أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ،
لاط ، ١٩٧٥ م .

- ز -

- زهر الأكم في الأمثال والحكم : الحسن اليوسي . تحقيق محمد حجي
ومحمد الأخضر . دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٩٨١ م .

- س -

- سرّ صناعة الإعراب : ابن جني (عثمان بن جني) . تحقيق حسن هنداوي . دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي : عبد الله بن عبد العزيز البكري . تحقيق عبد العزيز الميمني . دار الحديث ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
- سنن الترمذي : الترمذي (محمد بن عيسى) . مكتب التربية العربي لدول الخليج ، توزيع المكتب الإسلامي ببيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ م / ١٤٠٨ هـ .

- ش -

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل (عبد الله بن عقيل) :
ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، القاهرة ، ط ١٤ ، ١٩٦٤ م .
- شرح أبيات سيويه : السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) . تحقيق محمد علي سلطاني . دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، [ط ١] ، ١٩٧٩ م .
- شرح أشعار الهذليين : صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكُري . تحقيق عبد الستار أحمد فراج . راجعه محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، لاط ، لات .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني (علي بن محمد) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٥ م .
- شرح التصريح على التوضيح : الأزهري (الشيخ خالد بن عبد الله) . دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، لاط ، لات .
- شرح ديوان أبي نواس (الحسن بن هانيء) : إيليا حاوي . منشورات الشركة العالمية للكتاب : دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٧ م .

– شرح ديون الأخطل (غياث بن غوث) : صنفه وكتب مقدّماته وشرح معانيه وأعدّ فهرسه إيليا سليم الحاوي . دار الثقافة ، بيروت ، لاط ، لات (تاريخ المقدمة ١٩٦٨ م).

– شرح ديوان الحماسة : المرزوقي (أحمد بن محمد) . تحقيق ونشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م .

– شرح ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة): شرح أحمد بن حاتم الباهلي . رواية أبي العباس ثعلب . تحقيق عبد القدوس أبي صالح . مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .

– شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، [ط ١] ، ١٩٦٤ م .

– شرح ديوان لبید بن ربيعة العامري : حققه وقدم له إحسان عباس . مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤ م .

– شرح شافية ابن الحاجب : الاسترأبادي (محمد بن الحسن) ، تحقيق محمد نور الحسن وغيره . دار الكتب العلميّة ، بيروت ، [ط ١] ، ١٩٨٢ م .

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) . رتبّه وعلّق عليه وشرح شواهد عبد الغني الدقر . دار الكتب العربية ودار الكتاب ، لا بلده ، لاط ، لات .

– شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي : عبد الله بن بري . تحقيق عيد مصطفى درويش . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، [ط ١] ، ١٩٨٥ م .

– شرح شواهد الشافية : عبد القادر البغدادي . مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب . تحقيق محمد نور الحسن وغيره . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٢ م .

– شرح شواهد شروح الألفيّة = المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة .

- شرح شواهد المغني : السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) . منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لاط ، لات .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية ، القاهرة ، لاط ، لات .
- شرح لامية العرب : عبد الله بن الحسين العكبري . تحقيق محمد خير الحلواني . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣م .
- شرح المفصل : ابن يعيش (يعيش بن علي) . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة ، لاط ، لات .
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي : تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، لاط ، لات ، (تاريخ المقدمة ١٩٦٩م) .
- شعر الأحوص الأنصاري (عبد الله بن محمد) : جمع وتحقيق عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، لاط ، ١٩٧٠م .
- شعر الحارث بن خالد المخزومي : تحقيق يحيى الجبوري . بغداد ، ١٩٧٢م .
- شعر الراعي النميري (عبيد بن حصين) : دراسة وتحقيق نوري حمودي القيسي وهلال ناجي . مطبوعات المجمع العلمي العراقي . بغداد ، لاط ، ١٩٨٠م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي : جمع وتقديم داود سلوم . مكتبة الأندلس ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٩م .
- شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله) : تحقيق عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٤م .
- شعراء إسلاميون : تحقيق نوري حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٤م .

– شعراء الخوارج : تحقيق نايف معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .

- ص -

- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها : أحمد بن فارس . حققه وقدم له مصطفى الشويمى . منشورات مؤسسة بدران ، [ط ١] ١٩٦٣ م .
- صحيح الإمام البخارى : البخارى (محمد بن إسماعيل) . المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١م / ١٤٠١هـ .
- صحيح الجامع الصغير وزياداته : ناصر الدين الألبانى . المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ .
- صحيح الإمام مسلم (مسلم بن الحجاج) : المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٧م / ١٤٠٧هـ .

- ض -

- ضعيف الجامع الصغير وزياداته : ناصر الدين الألبانى . المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ .

- ط -

- الطرائف الأدبية : صححه وخرجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمنى . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- ع -

- العقد الفريد : ابن عبد ربّه (أحمد بن محمد) . دار الكتاب العربى ، بيروت ، لا ط ، ١٩٨٣م .

- ف -

- الفاخر : المفضل بن سلمة . تحقيق عبد العليم البطحاوي ومحمد علي النجار . البابى الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٠م .

– فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) . تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين . دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ م .

– فصول في فقه اللغة : رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .

– فهارس لسان العرب : تصنيف خليل أحمد عميرة . إشراف أحمد أبو الهيجاء مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

- ق -

– القاموس المحيط : الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب) . تصحيح نصر الهوريني . المطبعة الكسائية ، القاهرة ، ١٢٨١ هـ .

- ك -

– الكامل في اللغة والأدب : المبرد (محمد بن يزيد) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة . دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .

– الكتاب : سيبويه (عمرو بن عثمان) . تحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م .

– كتاب الأزهية في علم الحروف : الهروي (علي بن محمد) . تحقيق عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٨١ م .

– كتاب الألفاظ والأساليب : أعد المادة والتعليق عليها محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، [ط ١] ، ١٩٧٧ م .

– كتاب الأمثال : السدوسي (مؤرج بن عمر) . تحقيق رمضان عبد التواب . دار النهضة العربية ، بيروت ، [ط ١] ، ١٩٨٣ م .

– كتاب جمهرة الأمثال : جمهرة الأمثال .

– كتاب جمهرة اللغة : جمهرة اللغة .

– كتاب الحماسة : حماسة البحتري .

- كتاب الحيوان : الحيوان .
- كتاب اللامات : الزّجّاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) . تحقيق مازن المبارك . دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .
- الكتابة الصحيحة : زهدي جار الله . المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م .
- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون : حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) . مكتبة المثنى ، بغداد (إعادة طبع بالأوفست) ، لا ط ، لا ت .

- ل -

- اللامات : دراسة نحويّة شاملة في ضوء القراءات القرآنيّة . عبد الهادي الفضيلي . دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- لسان العرب : ابن منظور (محمد بن مكرم) . دار صادر ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- م -

- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم : الأمدي (الحسن بن بشر) . تصحيح وتعليق ف . كرنكو . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م (طبعة مصوّرة عن طبعة مكتبة القدسي) .
- ما ينصرف وما لا ينصرف : الزجاج (إبراهيم بن السري) . تحقيق هدي محمود قراعة . مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، القاهرة ، [ط ١] ، ١٩٧١ م .
- مجالس ثعلب (أحمد بن يحيى) . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، لا ت .
- مجمع الأمثال : الميداني (أحمد بن محمد) . دار القلم ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها : ابن جنّي (عثمان بن جني) . تحقيق علي النجدي ناصف وغيره . نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
- المخصّص في اللغة : ابن سيدة الأندلسيّ (علي بن إسماعيل) ، طبعة بولاق ، ١٣١٦ - ١٣٢١هـ .
- المستقصى في أمثال العرب : الزمخشريّ (جار الله محمود بن عمر) . دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤م .
- المعاني الكبير في أبيات المعاني : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- معجم الأخطاء الشائعة ، معجم يعالج الأخطاء اللغوية الشائعة ويبيّن صوابها مع الشرح والأمثلة : محمد العدناني . مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠م .
- معجم المؤلفين تراجم مصنّفَي الكتب العربيّة . عمر رضا كحّالة . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لا ط ، ١٩٥٧م .
- معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة : يوسف اليان سركيس . مصر ، ١٩٢٨م .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ عن الكتب الستّة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل : ابتدأ ترثيه وتنظيمه ونشره أ . ي . ونسّك وي . پ منسّج . اتبع نشره ي . بروخمان . مطبعة بريل في مدينة ليدن ، ١٩٦٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني . دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، لا ت .
- المقتضب : المبرد (محمد بن يزيد) . تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة . عالم الكتب ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- المقرّب : ابن عصفور (علي بن مؤمن) . تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجوّري ، بغداد ، [ط ١] ، ١٩٧١م .

- الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن). تحقيق
فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٩ م .
- المنصف : ابن جني (عثمان بن جني). تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله
أمين ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠ م .
- الموطأ : الإمام مالك بن أنس . دار النفائس ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ /
١٩٨٦ م .
- موسوعة الحروف في اللغة العربية : أميل يعقوب . دار الجيل ، بيروت ،
ط ١ ، ١٩٨٨ م .

- ن -

- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها : مازن المبارك . دار الفكر ،
بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٤ م .
- النحو الوافي : عباس حسن . دار المعارف بمصر ، ط ٦ ، ١٩٧٩ م .
- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري (محمد بن محمد) . دار الكتاب
العربي ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس). بعناية سعيد الخوري
الشرتوني ، لانا ، بيروت ، ١٨٩٤ م .

- ه -

- هدية العارفين . أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا
البغدادي . مكتبة المثنى ، بغداد (تصوير بالأوفست عن طبعة
استانبول) ، ١٩٥٥ م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : السيوطي (عبد الرحمن
ابن أبي بكر). مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٧ هـ .

- و -

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان (أحمد بن محمد) . دار
صادر ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

١٠ - فهرس الفبائي بالحروف

الصفحة	الحرف	الصفحة	الحرف
٢٠٠	إِنْ		باب الهمزة :
٤٠٣، ٣٤٩	أَنْ	٢٧	الهمزة
٣٤٥، ٣٣١	إِنْ	١٨٣	آ
	أنا، أنت، أنتِ، أنتم، أنتم،	٣٣٥	أي
٤٤٥	أنتن	٣٣١	أجل
٤٤٦	إنما	٤٣٢	إذ
٤٤٧	إنما	٤٣٦	إذا
٤٤٧	أنما	٤٤٤	إذما
٤٤٧	إنه	٣٣٩	إذن
٢١٨	أي	٤٤٤	أصبح
٢٢١	إني	٣٠١	أل
٣٣٢	أيا	٣٣٦	ألا
٤٤٧	إيا في «إياك» وأخواته	٣٩٣	ألا
٤٤٩	أيما، أيما	٣٤٢	إلى
٤٤٩	أيمن المستعمل في القسم	٣٨٩	إلا
	باب الباء :	٤٤٤	الذي
٤٣	الباء	١٨٥	أم
٤٥١	بجل	٤٤٥	أم أم
٢٢٣	بل	٣٣٦	أما
٣٦٢	بلى	٤١٧	أما
٤٥٢	بله	٤١٤	إما
	باب التاء :	٤٤٥	أمسى
١١١	التاء	١٩٠	أن

الصفحة	الحرف	الصفحة	الحرف
٤٦٠	باب الشين : الشين	٢٦٣	باب الثاء : ثُمَّ ثُمَّتَ
٤٦١	باب العين : عَتَى	٤٥٣	باب الجيم : جَلَلْ جَجِرْ
٣٨١	عدا	٤٥٤	
٤٦١	عسى	٢٧٣	
٤٠٢	علَّ		باب الحاء : حاشا حَتَّى
٣٧٥	على	٤٢٦	
٤٦٧	عَمَّ	٤٠٤	
٤٦٧	عَمَّ		باب الخاء : خلا
٤٦٧	عما	٣٨١	
٤٦٧	عَمَّا		باب الذال : ذا
٣٢٢	عَنْ		
٤٠٣	عَنْ	٤٥٥	
	باب الفاء : الفاء	٣٦٥	باب الراء : رَبُّ رَبَّةٌ رُبُّمَا رُبُّمَا رُبُّ رَعَنْ رَعَنْ
٦٣	في	٤٥٨	
٢٢٧	باب القاف : قَدْ	٤٥٨	
٤٦٨ ، ٢٩٩		٤٥٨	
	باب الكاف : الكاف	٣٦٥	
١٢٢	كَانَ	٤٠٢	
٤٧٤	كَانَ	٤٠٢	
٣٩٩	كَانَ		باب السين : سَفَّ سَوَّ سَوَّفَ سَيَّ
٤٧٦	كَانَمَا	٥٦	
٤١٢	كَلَّا	٤٥٩	
٤٧٦	كَمْ	٤٥٩	
٤٧٧ ، ٢٩٩	كَمْ	٣٧٠	
٤٧٧	كما	٤٦٠	

الحرف	الصفحة	الحرف	الصفحة
كُما	٤٧٩	ليت	٣٥٨
كَيَّي	٢٣١	ليتما	٤٨٦
كَيَّم	٤٨٠	ليس	٤٨٦
كَيِّما	٤٨٠	باب الميم :	
كَيِّمَة	٤٨٠	الميم	٩١
باب اللام :		ما	٤٨٩ ، ٢٩٩
اللام	٦٩	متى	٣٧٨
لات	٤٨٠	مُدَّ	٥٠٠ ، ٢٩٩
لثلا	٤٨٣	مَعَ	٥٠١
لثَيْن	٤٨٤	مِم	٥٠٣
لأن	٤٨٤	مِمَّا	٥٠٣
لَت	٤٨٤	مِنْ	٢٦٨
لعاء	٤٠٣	مِنْ، مَنَ، مَنُ	٥٠٤
لعل	٤٠٠	مَنْ	٥٠٤
لعلما	٤٨٤	منذ	٣٧٩
لَعَنَ	٤٠٢	مهما	٥٠٤
لَعَن	٤٠٢	باب النون :	
لَقَدْ	٤٨٥	النون	٥٠٦ ، ١٣٤
لكن	٤١٠	النون الثقيلة	٢٩٢
لكن	٤٢٩	نا	٥٠٧ ، ٢٩٩
لكنما	٤٨٥	نحن	٥٠٧
نَم	٢٥٥	نعام	٥٠٧
لِم	٤٨٥	نَعَم	٣٦٠
لَمَّا	٤٢٣	نَعِم، نَعِم	٥٠٧
لَن	٢٥٩	باب الهاء :	
لَو	٢٦١	الهاء	١٦٠
لَوَت	٤٨٥	ها	٥٠٧ ، ٢٩٩
لولا	٣٩٣		
لوما	٣٩٣		

<u>الصفحة</u>	<u>الحرف</u>	<u>الصفحة</u>	<u>الحرف</u>
	باب الواو :	٢٨١	مَلَّ
٥١٢ ، ١٦٣	الواو	٣٩٣	هَلَّا
٢٨٦	وا	٥١٠	مَمَّ
٥١٣	وَأَنَّ	٥١٠ ، ٢٩٩	مَمَّ
٥١٣	وَلَوْ	٥١٠	مَمَّا
٥١٣	وَيَّ	٥١٠	مُمَّا
٥١٥	وَيْكَ	٥١٠	مُنَّ
	باب الياء :	٥١١	مُور
١٧٥	الياء	٥١٢	مِي
٢٨٨	يا	٣٣٢	مَيَّا

١١ - فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مقدمة المؤلف	١٧
(الباب الأول) في ضبط حروف المعاني الأحادية	
النوع الأول : الحروف الأحادية المحضة	٢٥
الفصل الأول : في مباحث الهمزة	٢٧
الفصل الثاني : في الباء	٤٣
الفصل الثالث : في السين	٥٦
الفصل الرابع : في الفاء	٦٣
الفصل الخامس : في اللام	٦٩
الفصل السادس : في الميم	٩١
النوع الثاني : من الحروف الأحادية المشتركة بين الأسماء والأفعال	١٠٣
الفصل الأول : في الألف	١٠٥
الفصل الثاني : في التاء	١١١
الفصل الثالث : في الكاف	١٢٢
الفصل الرابع : في النون	١٣٤
الفصل الخامس : في حرف الهاء	١٦٠
الفصل السادس : في حرف الواو	١٦٣
الفصل السابع : في حرف الياء	١٧٥

(الباب الثاني) في الحروف الثنائية

النوع الأول: الحروف المحضة التي لا تشارك شيئاً

١٨١	من القسمين الأخيرين
١٨٣	الفصل الأول: في حرف (أ)
١٨٥	الفصل الثاني: في (أم).....
١٩٠	الفصل الثالث: في (أن) المفتوحة الهمزة المخففة النوع.....
٢٠٠	الفصل الرابع: في (إن) المكسورة الهمزة
٢١١	الفصل الخامس: في حرف (أو)
٢١٨	الفصل السادس: في حرف (أي).....
٢٢١	الفصل السابع: في حرف (إي) بكسر الهمزة
٢٢٣	الفصل الثامن: في حرف (بل).....
٢٢٧	الفصل التاسع: في حرف (في).....
٢٣١	الفصل العاشر: في حرف (كي).....
٢٣٤	الفصل الحادي عشر: في حرف (لا).....
٢٥٥	الفصل الثاني عشر: في حرف (لم).....
٢٥٩	الفصل الثالث عشر: في حرف (لن).....
٢٦١	الفصل الرابع عشر: في حرف (لو)
٢٦٨	الفصل الخامس عشر: في حرف (من)
٢٨١	الفصل السادس عشر: في حرف (هل).....
٢٨٦	الفصل السابع عشر: في حرف (وا)
٢٨٨	الفصل الثامن عشر: في حرف (يا)
٢٩٢	الفصل التاسع عشر: في حرف النون الثقيلة.....

النوع الثاني: من الحروف الثنائية المشتركة بين الحروف والأسماء

٣٠١	الفصل الأول: في (أل)
٣٢٢	الفصل الثاني: في (عن)

(الباب الثالث) في الحروف الثلاثة

النوع الأول : الحروف المحضة ٣٢٩

٣٣١	في حروف الإيجاب	الفصل الأول :
٣٣٢	في (أيا وهيا)	الفصل الثاني :
٣٣٥	في (آي)	الفصل الثالث :
٣٣٦	في (ألا وأما)	الفصل الرابع :
٣٣٩	في (إذن)	الفصل الخامس :
٣٤٢	في (إلى)	الفصل السادس :
٣٤٥	في (إنّ) المكسورة الهمزة المشددة النون	الفصل السابع :
٣٤٩	في (أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون	الفصل الثامن :
٣٥٨	في (ليت)	الفصل التاسع :
٣٦٠	في (نعم)	الفصل العاشر :
٣٦٢	في (بلى)	الفصل الحادي عشر :
٣٦٣	في حرف (ثمّ)	الفصل الثاني عشر :
٣٦٥	في حرف (ربّ)	الفصل الثالث عشر :
٣٧٠	في حرف (سوف)	الفصل الرابع عشر :

النوع الثاني : المشترك بين الحروف والأسماء ٣٧١

٣٧٣	في (جين)	الفصل الأول :
٣٧٥	في (على)	الفصل الثاني :
٣٧٨	في (متى)	الفصل الثالث :
٣٧٩	في (منذ)	الفصل الرابع :

النوع الثالث : (عدا و خلا) ٣٨١

(الباب الرابع) في الحروف الرباعية

٣٨٧		النوع الأول: الحروف المحضة
٣٨٩	الفصل الأول: في (إلّا)
٣٩٣	الفصل الثاني: في (ألاً وهلاً ولولاً ولوماً)
٣٩٩	الفصل الثالث: في (كأنّ)
٤٠٠	الفصل الرابع: في (لعلّ)
٤٠٤	الفصل الخامس: في (حتى)
٤١٠	الفصل السادس: في (لكنّ) المخففة النون
٤١٢	الفصل السابع: في (كلّا)
٤١٤	الفصل الثامن: في (إمّا) المكسورة الهمزة
٤١٧	الفصل التاسع: في (أمّا) المفتوحة الهمزة المشددة الميم
٤٢٣	النوع الثاني: المشترك بين الأسماء والحروف	
٤٢٦	النوع الثالث: في (حاشا).	

(الباب الخامس) في الحروف الخماسية في لكنّ مشدداً

			المستدرك
٤٤٧	إنّه		الألف :
٤٤٧	إيا في وإياك وأخواته	٤٣٢	إذ
٤٤٩	إيما، أيما	٤٣٦	إذا
٤٤٩	ايمن المستعمل في القَسَم	٤٤٤	إذما
	الباء :	٤٤٤	أصبح
٤٥١	يجل	٤٤٤	الذي
٤٥٢	بلّه	٤٤٥	إم أم
	الثاء :	٤٤٥	أمسى
٤٥٣	تُمت		أنا، أنت، أنت، أنتم،
	الجيم :	٤٤٥	أنما، أنتنّ
٤٥٤	جلل	٤٤٦	إنما
	الذال :	٤٤٧	إنما
٤٥٥	ذا	٤٤٧	أنما

٤٨٣	لَئَلَا		الراء:
٤٨٤	لَئِنْ	٤٥٨	رَبَّةٌ
٤٨٤	لَآ	٤٥٨	رَبَّتُمَا
٤٨٤	لَتَ	٤٥٨	رَبُّمَا
٤٨٤	لَعَلَّتْ		السين:
٤٨٤	لَعَلَّمَا	٤٥٩	سَفَ
٤٨٥	لَقَدْ	٤٥٩	سَوَ
٤٨٥	لَكُنَّمَا	٤٦٠	سَيَ
٤٨٥	لِمَ		الشين:
٤٨٥	لَوْتُ	٤٦٠	الشين
٤٨٦	لَيْتُمَا		العين:
٤٨٦	ليس	٤٦١	عَتَى
	الميم:	٤٦١	عَسَى
٤٨٩	مَا	٤٦٧	عَمَ
٥٠٠	مَذَّ	٤٦٧	عَمَ
٥٠١	مَعَ	٤٦٧	عَمَا
٥٠٣	مِمَّ	٤٦٧	عَمَا
٥٠٣	مِمَّا		
٥٠٤	مِنْ، مَنَ، مَّنْ		القاف:
٥٠٤	مِّنْ	٤٦٨	قَدْ
٥٠٤	مَنْهُمَا		الكاف:
	النون:	٤٧٤	كَأَنَّ
٥٠٦	النون	٤٧٦	كَأَنَّمَا
٥٠٧	نَا	٤٧٦	كَنِمَ
٥٠٧	نَخْنُ	٤٧٧	كَنِمَ
٥٠٧	نَعَامَ، نِيعَمَ، نِيعَمَ	٤٧٧	كَمَا
	الهاء:	٤٧٩	كَمَا
٥٠٧	هَا	٤٨٠	كَبِمَ
٥١٠	هَمَ، هَمَا	٤٨٠	كَيْمَا
٥١٠	هَمِمَ، هُمَا	٤٨٠	كَيْفَمَا
٥١٠	هَمِّنَ		اللام:
٥١١	هُوَ	٤٨٠	لَا

٥١٣	وإن	٥١٢	هي
٥١٣	ولن		
٥١٣	وي		الواو:
٥١٥	ويك	٥١٢	الراو

٥١٧	الفهارس.....
٥١٩	١ - فهرس الآيات القرآنية.....
٥٤٥	٢ - فهرس الأحاديث النبوية.....
٥٤٦	٣ - فهرس الأشعار
٥٥٨	٤ - فهرس الرجز
٥٦٢	٥ - فهرس أنصاف الأبيات..
٥٦٣	٦ - فهرس الأمثال
٥٦٤	٧ - فهرس الأعلام.....
٥٧٦	٨ - فهرس الكتب الواردة في المتن.....
٥٧٨	٩ - فهرس المصادر والمراجع.....
٥٩٥	١٠ - فهرس ألقبائي بالحروف
٥٩٩.....	١١ - فهرس المحتويات.



من منشورات «دار الفاتن»

- * أصول التفسر وقواعده، الشفخ عبد الرحمن العك .
- * مختصر صحت البخاري (المسمى التجرد الصرل لأحادف الجامع الصحت) ت : ابراهفم بركة .
- * قفاده الرسول ﷺ السفساسة والعسكرفة ، أحمء راتب عرموش .
- * موطأ الإمام مالك (روافة ففمف بن ففمف اللفنف) ، ففقف أحمء راتب عرموش .
- * مسند عبد الله بن عمر ، ففرفف أفف أمفة الطرسوسف ، ففقف أحمء راتب عرموش .
- * دلائل النبوة (للأصبهانف) ففقف د . ففمء رواس قلعه فف وعبد البر عباس .
- * الفضل المبفن على عقد الجوهر الثمفن (فف علوم الففء) للقاسمف ، ففقف عاصم البطار .
- * دلائل التوففء (للقاسمف) ففقف الشفخ فالفء عالف العك .
- * قواعد الففءف من فنون مصطلع الففءف (للقاسمف) ، ففقف عمء بهفة البطار .
- * موعظة المؤمنفن من إفاء علوم الففن للفرالف (اففصار القاسمف) ، ففقف عاصم البطار .
- * الفوائء ، ابن ففم الفوزفة ، ففقف أحمء راتب عرموش .
- * الانصاف فف ففان أسباب الاففلاف (للهلوف) ، ففقف أحمء راتب عرموش .
- * فمفوعة الوئائف السفساسة للعهء النبوف والفلافة الراشءة ، للءفءور فمء فمء الله .
- * الففان فف آءاف فمء القرآن (للفنوف) ، ففقف الشفخ عبد العزفز السفروان .
- * فففسر الاففان فف علوم القرآن (للسفوفف) اففصار الشفخ صلاف الففن أرفه ءان .
- * فففسر سفرة ابن هشام ، ففقف عففف الزعفف وعفء الفمء الأفءب .
- * نظام الففم فف الشرفة والفارفف الإسلامي ، ظافر القاسمف .
- * عبقرفة الاسلام فف أصول الففم ، الءفءور فففر العفلافف .
- * فارفف الءولة العلفة العثمانفة لمفمء فرفء ، ففقف د . افسان ففف .
- * الففسارة الإسلامية فف ففءاء فف النصف الفانف من القرن الفامس الففرفف د . فمء . ف . شنءب .
- * الففنة ووقعة الفمءل ، روافة سفف بن عمر ، إعءاء أحمء راتب عرموش .
- * معفم لغة الفففاء ، الءفءور فمء رواس قلعه فف والءفءور فامء صاءق ففففف .
- * سلسلة موسوعات ففه السلف ، الءفءور فمء رواس قلعه فف .
- * سلسلة اسفراففة الففوفاء الاسلامفة ، أحمء عاءل كمالف .
- * فمفم أشعار معفم البلدان ، الءفءور عمر الأسعء .
- * عفلاء المفانفن لابن فففف . ففقف الءفءور عمر الأسعء .
- * موسوعة عظفاء ففول الرسول ، فففف الشفخ فالفء عالف العك .
- * الأمالف العربفة والعصر الفاملف ، فمء فوففق أفف علف .
- * جواهر الآءب فف معرفة كلام العرب (لألرفل) ، ففقف الءفءور امفل ففقفب .

